

بِحَاشِيَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ

# مَكْرَمَاتُ الْأَنْصَارِيِّ

(١٢٤ - ٩٢٦ م / ١٤١٨ - ١٥٢٠ م)

بِإِشْرَافِ الْإِمَامِ الْحَلَبِيِّ كُلِّجَمْعِ الْجَوَامِعِ

تَقْدِيمُ

فَضِيلَةُ شَيْخِ الْأَوْثَانِ وَالْكَلِمَةِ

مُحَمَّدُ طَهْفِي مُعَاوِيَةُ الْخَوْلَجِي

تَوْفِيقُهُ وَتَعْلِيمُهُ وَدِرَاسَةُ

عَبْدُ الْحَفِيفِ بْنِ طَاهِرٍ هَلَالِ الْبُخَارِيِّ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ

تَلِيْسُون



حاشية شيخ الإسلام  
زكريا الأنصاري



حاشية شيخ الإسلام

زكريا الأنصاري

(٨٧٤ - ٩٢٦ هـ / ١٤١٨ - ١٥٢٠ م)

على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع

تقديم

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

مصطفى سعيد النخ

تحقيق وتعليق ودراسة

عبد الحفيظ بن طاهر هلال الجزائري

الجزء الاول

دار

ناشر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م



مكة الرشد - ناشرون

المملكة العربية السعودية - الرياض

شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)

ص.ب. ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ - هاتف: ٥٥٩٢٥١ - فاكس: ٥٥٧٢٢٨١

E-mail: alrashed@alrashedryh.com

Website: www.ruehd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

الرياض: فرع طريق الملك فهد - هاتف: ٢٠٥١٥٠ - فاكس: ٢٠٥٢٢٠١  
 فرع مكة المكرمة - شارع الطائف - هاتف: ٥٥٨١٠١ - فاكس: ٥٥٨٢٥٠٦  
 فرع المدينة المنورة - شارع أبي ترقي - هاتف: ٨٢٤٠٦٠٠ - فاكس: ٨٢٨٢٤٢٧  
 فرع جدة - مقابل ميدان السفارة - هاتف: ١٧٧١٢٣١ - فاكس: ١٧٧١٢٣٥  
 فرع القصيم بريدة - طريق الليث - هاتف: ٢٢١٢٣١٤ - فاكس: ٢٢١٢٣٥٨  
 فرع أبها - شارع الملك فيصل - هاتف: ٢٢١٢٣٠٧ - فاكس: ٢٢١٢٣٠٧  
 فرع النمام - شارع الخزان - هاتف: ٨١٥٥٦٦ - فاكس: ٨١٨٤٧٢  
 فرع حائل - هاتف: ٥٢٢٣٢٦١ - فاكس: ٥٢٢٣٢٦٦  
 فرع الأحساء - هاتف: ٥٨١٢٠٢٨ - فاكس: ٥٨١٢٠١٥

مكاتبنا بالخارج

القاهرة - مدينة نصر - هاتف: ٢٧٤١٦٠٥ - موبيل: ٠١-١٢٢٢٦٥٢  
 بيروت - هاتف: ٠١/٨٥٨٥٠١ - موبيل: ٠٢/٥٥٤٥٢٠٢ - فاكس: ٠١/٨٥٨٥٠٢

## أصل هذا الكتاب

ومسالتان علميتان قدمتا لنيل شهادة الماجستير

الأولى: دراسة وتحقيق من طرف الأستاذ عبد الحفيظ هلال .

من أول الكتاب إلى آخر مباحث الأمر والنهي . وقدم هذا البحث في جامعة الجبلان - طرابلس لبنان - وأجيز بتقدير «امتياز» (١٦ / ١١ / ١٤٢٣ هـ) . ثم أكمل الجزء المتبقي من مباحث الأقوال .

الثانية: دراسة وتحقيق من طرف الأستاذ مرتضى علي .

من أول مباحث السنة إلى آخر مباحث القياس . وقدم هذا البحث في كلية أصول الدين في مجمع أبي النور بدمشق، وهو فرع من جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان . وأجيز بتقدير «امتياز» (٩ / ١٨ / ١٤٢٣ هـ) . ثم أكمل الجزء المتبقي من الكتاب .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى:

﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾

[سورة النساء: ٨٣]

## الإهداء

أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ ثَوَابَ هَذَا الْعَمَلِ فِي صَحَائِفٍ مِنْ جَعْلِهِمْ سَبِيًّا لِبُلُوغِهِ غَايَتَهُ كَهَدِيَّةٍ مِنْهُ إِلَيْهِمْ .

ونخص بالذكر :

الوالدين .

وشيوخنا الكرام - حفظهم الله ، ورحم من توفي منهم - الذين

أفادونا بعلمهم وسمتهم وأديهم .

وإلى جميع المسلمين أينما كانوا .

فاللهم آمين

عبد الحفيظ - مرتضى



## تقديم العلامة الأستاذ الدكتور مصطفى سعيد الخن

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، سيد الأولين والآخرين ،  
وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد : فإني لأعجب من أناس في عصرنا يتجرون على الدين ، فيأخذون الأحكام  
الشرعية من القرآن والسنة من غير أن يعرفوا إلى الطرق التي بها يتوصلون إلى أخذ  
الأحكام الشرعية من كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام .

ومن أبرز هذه الطرق دراسة علم أصول الفقه ، ذلك العلم الذي يُبرز لنا قواعد  
حقيقة ، بها يستطيع المجتهد أن يتوصل إلى استنباط الأحكام الشرعية من هذين  
الأصليين العظيمين .

وقد عُنيت الجامعات الإسلامية في الدول الإسلامية بدراسة هذا العلم ، ليتعرف  
المسلمون إلى أن أرباب المذاهب الفقهية الإسلامية كيف توصلوا إلى معرفة الأحكام  
الشرعية ، وما هو الطريق إلى معرفة الأحكام الشرعية للأمور الطارئة المتجددة .

ولقد ألف العلماء الأقدمون كتباً ضخماً وأسفاراً متنوعة في هذا العلم العظيم .

ومن عني بهذا العلم العظيم ، وألف فيه شيخ الإسلام الإمام زكريا الأنصاري ،  
فقد ألف حاشية عظيمة على شرح المحلى لـ «جمع الجوامع» للإمام السبكي .



هذه المؤلفات التي عُني بها طلاب العلم الشرعي في مختلف العصور دراسة وتحقيقاً .

ولقد رغب الأخوان الكريمان : السيد عبد الحفيظ هلال الجزائري ، والأخ الداعستاني السيد مرتضى علي المحمدي أن يحققا هذه الحاشية ، ليخرجاها إلى ميدان الطابعة عمققة ، منقحة ، معلقاً عليها بما يفيد طلاب العلم .

وقد حصلنا بهذا التحقيق لهذه الحاشية درجة الماجستير في أصول الفقه ، فأسال الله سبحانه أن يوفقها ، ويعمل على ידיهما نفع المسلمين من طلاب العلم وغيرهم ، والله الموفق .

الأستاذ الدكتور

مصطفى سعيد الحنّ

\*\*\*

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة التحقيق

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، ونستعديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلّ له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين ... أما بعد :

فإن من أهم العلوم الموصلة إلى معرفة أحكام الله تعالى - في كتابه ، وسنة رسوله ﷺ علم أصول الفقه ، وهو العلم الذي توافق فيه العقل والسمع ، واصطحب فيه الرأي والشرع ، كما يقول الإمام الغزالي في مقدمة كتابه «المستصفى»<sup>(١)</sup> .

وهو العلم الذي ينير الطريق للمجتهد ، لاستنباط الأحكام للنوازل والحوادث المتجددة ، ويعرف به الحلال والحرام ، لهذا كان الاهتمام به من واجبات دارسي العلوم الشرعية ، فهو المعين لهم على الوقوف على مدارك الأئمة ، ومستندانهم في الأحكام التي استنبطوها .

ولقد اعتنى العلماء - رحمهم الله - قديماً وحديثاً - بهذا العلم عناية كبيرة - وفي مقدمتهم الإمام الشافعي ، ثم المحققون من بعده كالإمام الباقلاني ، وإمام الحرمين ، والإمام الغزالي ... وغيرهم ، فدرسوا أصوله ، وحققوا مسائله ، وضئقوا فيه التصانيف ، وألفوا فيه التأليف ، ولقد نزع المصنفون في تصنيفاتهم أسلوب الغرض ، فمنهم من توسع في الكلام على المسائل ، فاطال في ذكر الآراء والمناقشات ، ومنهم من توسط ، ومنهم من اختصر .

## أهمية موضوع البحث

بعد أن يسر الله لنا أن ننظر نظرة عامة - على قدر الإمكان ، رأينا أن هذا العلم قد أحكمت قواعده ، وضبطت مسائله ، وبلغ به البحث قمة عالية منذ نشأته ، ثم وجدنا معظم ما كتب في هذا الفن في عصرنا ينحصر في استخلاص بعض المسائل التي يبحث قديما ، مع جهل لا يكاد يتجاوز تغيير بعض الأمثلة ، وأسلوب الكتابة ، واستحداث شيء من العناوين القرعية ، وقد يفوت مع هذا شيء من الدقة في الحدود والتقيد ، الذي نجده عند علمائنا الأقدمين ، ومن ذا الذي يستطيع أن يضيف جديداً إلى ما كتبه الإمام الباقراني ، أو إمام الحرمين ، أو الغزالي ، أو الرازي ، أو الأمدني أو الشاطبي ... - رحمهم الله - ، مع ما في كتاباتهم من دقة وإحاطة ، لذلك كله صرفنا النظر عن التأليف في هذا الفن ، وانجهدنا إلى التحقيق والعناية بالتراث الإسلامي ، فاخترنا حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري - دراسة وتحقيقاً - موضوعاً لرسالة الماجستير .

وحرصاً منا على إخراج هذا الكتاب - الحاشية - الذي يُعد من أهم المراجع التي لا بد من دراستها ، وتحقيقها تحقيقاً علمياً أكاديمياً ، وهذه الاعتبارات تزيد الحاجة إلى إضافة التعليقات وعناوين فرعية له ، لحاجة الطلاب وأهل العلم له ، فتحملهم يعتمدون عليه في دراستهم لعلم أصول الفقه ، فالكتاب يجمع بين الإيجاز ، ووضوح المراد في الجملة .

لذلك كله يعتبر تحقيق هذا الكتاب ، وإجراء البحث حول صاحبه ، من أهم ما يقوم به الباحث في أصول الفقه ، لأمر وأسباب نوجزها فيما يلي .

ومن أشهر ما ألّف في هذا الفن العظيم ، كتاب له أهميته الخاصة ، إذ كان جامعاً لمزايا هامة ، تجمع بين طريقة المتكلمين والفقهاء ، ألا وهو كتاب «جمع الجوامع» للإمام ابن السبكي ( ٧٧١هـ ) - رحمه الله - ، الذي ذكر مؤلفه أنه جمعه من أكثر من مائة مصنف ، ومع صغر حجمه ، فقد غرر علمه ، وعظم نفعه ، وظهرت بركته ، وتقبله أهل العلم ، واستحسنوه ، فدرسوه ، وشرحوه ، ونظموه ، وحفظوه ، ووضعوا عليه الحواشي المفيدة .

ومن أحسن الشروح على هذا الكتاب ، شرح الإمام المحلي ( ٨٦٤هـ ) - رحمه الله - الذي اهتم به العلماء - في حياته وبعد مماته - اهتماماً بالغاً ، منقطع النظر ، ورغوا في تحصيله وقراءته ، فقرأه على مؤلفه من لا يُحصى من العلماء ، وعلماء العلم ، ولقد جعل عليه العلماء حواشي كثيرة ، فيما تجد عالماً بعده - رحمه الله - إلا وقد قرأه ، أو عمل عليه حاشية .

ولقد سُرَّ الله تعالى علينا بالعثور على إحدى الحواشي المهمة والقيمة التي وضعت على شرح الإمام المحلي ، وهذه الحاشية هي لأحد كبار تلامذة الإمام المحلي ، وهو الإمام المعز شيخ الإسلام زكريا الأنصاري الشافعي - رحمه الله ، الذي كان أحد قادة الفكر بالشرق الإسلامي ، الذين بلغوا ذروة المجد العلمي والتبوغ الفكري في القرن التاسع الهجري ، وبداية القرن العاشر الهجري ، في جميع الاختصاصات ، فقد ساهم في إثراء وتعزيز الثروة العلمية العظيمة لأمتنا الإسلامية ، بما تركه من آثار علمية قيمة ، ناعفة جليلة ، جمعت بين الرواية والدراية ، وبين المنقول والمقول ، فبرع في القرآن وعلومه ، والحديث وعلومه ، والفقه وأصوله ، والعربية وعلومها ، وعلم الكلام ومضايقه ، والمقليات وغوامضها ، والسلوك والتزكية . على أنه كان له اعتناء خاص بجمع الجوامع فاختصره ، ثم شرحه في كتاب هو «غاية الوصول في شرح لب الأصول» . وهذه حاشية على شرح المحلي متممة لهذا الاعتناء الخاص .



- ١- أنَّ حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح الإمام المحلي على «جمع الجوامع» من أهم ما كتب في أصول الفقه.
- ٢- أنَّ المحتسبي اعتمد على مصادر أصلية في الأصول والفروع وغيرها أثناء التعليق.
- ٣- أنَّه أودع الكتاب زيادة ما قاله علماء الأصول، وما قاله شراح «جمع الجوامع» - غير الإمام المحلي - ممن سبقوه كالزركشي وابن العراقي وغيرهما.
- ٤- أنَّ المحققي يُعَدُّ من كبار تلاميذ الإمام المحلي - صاحب الشرح -.
- ٥- أنَّ المحتسبي جمع بين معرفته بالأصول والفروع واللغة والكلام، لذلك تجد الكتاب مليئاً بالفوائد الفقهية واللغوية والمنطقية.
- ٦- أنَّه اتَّبَعَ في التعليق طريقة سهلة، بأسلوب عبارات وألفاظ سهلة وسلسة، بعيدة عن التعقيدات اللفظية والمعنوية في الغالب.
- ٧- الاطمئنان بما نُقِلَ إلينا عن المتقدمين.
- ٨- المساهمة في إخراج كتاب من تراثنا الإسلامي الضخم، يعتني بكيفية استنباط الأحكام من الأدلة، بذلك أكون قد قَدِّمْتُ خدمة للكتاب ومؤلفه، وللعلم وأهله.

لقد بدلنا غاية الوسع والطاقة باحثين في فهارس المكتبات التي تيسرت لنا، وفي الكتب التي تعتن بهذا الشأن، وسألنا كل من نعلم أن له دراية بهذا العلم، سواء داخل مكان إقامتنا أو خارجها، فكلهم أجمع على أن الكتاب لم يحقق، ولم يطبع، فاستعنا بالله تعالى على تحقيقه ودراسته. والله الموفق.

وفي الختام لا بأس أن نشير إلى بعض الصعوبات التي واجهتنا، وأولها صعوبة التحقيق، لما فيه من مسؤولية، في ضبط النص ومقابلته وتصحيحه، وقد يظن بعض الناس أنَّ تحقيق الكتاب المخطوط: لا يعود أن يكون عملاً شكلياً، لا يخرج عن مقابلة النسخ، دون مجهود ذهني يذكر من المحقق.

وهذا حكم من لم يمارس التحقيق، ولم يذوق عناءه ومرارته، والواقع أن التحقيق عمل مضن، وليس بالأمر الهين... إذ يتطلب صبراً ومثابرة، ودقة ونظر، في تقليب الكلمة على كافة احتمالاتها حتى يصل به الفكر إلى قرار يطمئن إليه، فيثبت النص وهو متراح الضمير، مطمئن القلب، ومن جَرَّب مثل تجربتنا عرف مثل معرفتنا. ومن أُنْجِر الصعوبات التي واجهتنا كذلك، هي تشكيل المتن والتنسيق والإخراج بهذا الشكل، بحيث يكون ما جاء من تعليقات الشيخ زكريا في حاشيته موافقة للشرح والتمن في كل صفحة.

هذا، وبالإضافة إلى صعوبات التحقيق، فقد واجهتنا صعوبات في التعليق على الحاشية في بعض المواضع، التي تحتاج إلى ذهن ثاقب، وإمعان نظر، مما أخذ من جهدنا ووقتنا، ولو رجع القارئ - لهذا البحث - إلى ما أعلناه عليه من المصادر والمراجع، وتبيننا لأقوال الشيخ زكريا، وبينان مصدر كلامه وتحريراته، لأدرك المشقة التي عانىها، ويضاف إلى إشكالات البحث وصعوباته، إنجازنا له في ظروف قاسية للغاية، سواء فيما يتعلق منها بشخصنا، وشؤوننا اليومية، أو ما يتعلق

منها بمأساة المسلمين عموماً، وكيف تداعبت عليهم الأمم، والله المستعان، ولولا  
توفيق الله عز وجل، ما وصلنا إلى ما وصلنا إليه، ونقول: قد بذلنا غاية وسعنا،  
ومتتهن جهدنا، في سبيل إخراج النص بالصورة التي وضعها مؤلفه، أو قريباً منها،  
متبعين قواعد التحقيق العلمي، مع التعليق إلى ما يحتاج إلى تعليق، ونرجو الله أن  
نكون قد وفقنا في ذلك، كما نسأله تعالى أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، وأن  
يعلمنا ما ينفعنا، ويرزقنا العمل بما علمنا، إنه سبحانه نعم المولى ونعم النصير، وهو  
حسبنا ونعم الوكيل.

المحققان

\*\*\*

## الباب الأول

### القسم الدراسي

وفيه خمسة فصول :

الفصل الأول : التعريف بصاحب الأصل (ابن السبكي)

وكتابه ( جمع الجوامع )

الفصل الثاني : التعريف بالشارح (المحلي) وكتابه (البدر

الطالع شرح جمع الجوامع)

الفصل الثالث : التعريف بصاحب الحاشية شيخ الإسلام

زكريا الأنصاري

الفصل الرابع : التعريف بحاشية شيخ الإسلام زكريا

الأنصاري

الفصل الخامس : وصف الكتاب، ومنهجنا في التحقيق.





## **الفصل الأول**

**التعريف بصاحب الأصل ( ابن السبكي )**

**وكتابه جمع الجوامع**

**وفيه ثلاثة مباحث :**

المبحث الأول : التعريف باسم السبكي .

المبحث الثاني : كتاب جمع الجوامع .

المبحث الثالث : اهتمام العلماء بكتاب جمع الجوامع .

## المبحث الأول

### التعريف بابن السبكي<sup>(١)</sup>

#### المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه:

هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن عيسى بن محمد بن يوسف بن موسى بن غمام السبكي، تاج الدين، أبو نصر.

(السبكي): نسبة إلى سُبَك (من أعمال المنوفية بمصر)<sup>(٢)</sup>.

#### المطلب الثاني: مولده:

ولد تاج الدين بالقاهرة سنة (٧٢٧هـ)، وهو أبدي رحمه معتمد المؤرخين بولاده كاس حجر، وأبو العماد الحسبي، والشوكاني، والبركاني، وكحلته، وهي السنة التي توافق ١٣٢٧ بالميلادي<sup>(٣)</sup>.

#### المطلب الثالث: نشأته ومراحل تعلمه:

نشأ تاج الدين في بيت علم وفصل وديانة، فقد كان أبوه تقي الدين علي ابن عبد الكافي فقيهاً، أصولياً، إماماً، عالماً، زاهداً، فاضلاً، شجع الشافعية في عصره تلقى العلم منذ صغره، فحفظ القرآن الكريم، وعصم المتن، وتوجيه من والده، كما أخذ عنه كثير من العلوم التي أتقنها، ثم أقبل على علماء عصره، فأخذ عنهم ما عدهم من علوم

و حين تولى والده منصب قاضي قضاة الشام رحل معه إلى دمشق، وأتم دراسته على كبار المشايخ، ومن سمعه منهم بدمشق المحدثون ريباً يستلهم، وقرأ

(١) انظر ترجمته في: «البدنة والنهاية» (١٤/٢٥٠-٢٥٢)، «دليل النور لاسم العراقي» (٣٠٣/٢)، «الذريعة لآدم» (٣٩/٣)، «الحجرات الزاهرة» (١١/٨٦)، «حسن المحاضرة» (١/٣٧٨)، «شذرات الذهب» (٨/٣٧٨)، «بنيان الطالب» (١/٤٤١)، «تاريخ الألبان الغربي» (٢/١٠٨)، «الأعلام» (٢/٣٤٣)، «معجم المؤرخين» (٢/٣٤٣).

(٢) انظر «تاريخ وتطور مصر الإسلامية» (مجموعه أسانيد)، (ص ٩٤٧).

(٣) انظر «الأعلام» للزركلي (٤/١٨٤)، «معجم المؤرخين» (٢/٣٤٣).

على الحافظ المري، ولأرم العلامة الحافظ الذهبي، وتخرج بالعقبة تقي الدين بن  
وافع، وأخذ عن الشيخ أثير الدين أبي حيان<sup>(١)</sup>

- ولم يكتب ساج الدين متني المعروفة عن هؤلاء الأعلام، وإنما اتجه إلى لتحصيل  
سببه، وأفل عن العلم همه غاية، وبمس متعظمة، فأمن في كتب الحديث،  
وكتب الأجر والطبق، مع ملامه الاشتغال بالفقه والأصول والعربية، حتى  
مهر وهو شاب<sup>٢</sup>. فكانت حياة من لسكي - عن قصرها - ملائى بالإنتاج  
العمى، لذي جعله من الأئمة الكبار، فكان رحمه الله تعالى عالماً بعلم الكلام  
ودقائقه، وقضايا العقيدة، وله دراية بعلم الحوادث التاريخية ويسر الرجال،  
وعلوم اللغة من نحو، وصرف، وبلاغة، وشعر، وعروض، وغريب اللغة  
والأدب، غير أنه أكثر ما برز في الفقه وأصوله، وعلم الحديث دراية ورواية.

#### المطلب الرابع: شيوخه :

تتلمذ الإمام تاج الدين السبكي على كثير من علماء عصره منهم :

#### ١- والده : العلامة علي بن عبد الكافي السبكي<sup>(٣)</sup> :

هو العلامة تقي الدين علي بن عبد الكافي بن عبي السبكي، الأنصاري الحرزي، شيخ  
الإسلام في عصره، وأحد الحفاظ وبلغت من والد المصنف من صفاته شرح للمهاج، تكملة  
للمجموع للنووي، الدر النظيم في تفسير القرآن وغيرها توفي سنة ٧٥٦ هـ.

#### ٢- المحدث زينب بنت الكمال<sup>(٤)</sup> :

زينب بنت أحمد بن عبد الرحيم بن عبد الواحد المقدسية مسعدة انشام، كانت  
دينة، حرة، فاضلة، روت الكثير، وها إشارات كثيرة، فتراجم عليها، الطلمة، كانت  
لطيفه الأحلاق، كريمة نفس، وم متروح فقد توفيت سنة ٧٤١ هـ.

#### ٣- الحافظ الجوزي<sup>(١)</sup> :

يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن عبد ملث من أبي لزهرة انصاعى الكلى  
الدمشقي البزى جمال الدين أبو لحاج، المحدث، الحافظ، والمدقق المحقق،  
والمشارك في الفقه وأصوله، واللغة. يعد من كبار المحدثين في رسمه نوني يمدق  
سنة ٧٤٢ هـ. من مصنفاته : تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، وتهذيب لكنا في  
معرفة أساء الرجال وغيرهما.

#### ٤- العلامة أثير الدين أبو حيان<sup>(٢)</sup> :

هو العلامة أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان  
الأندلسي لعزطي، كان واسع الاطلاع، عربر العمم من مصنفاته شرح  
التسهيل، والأوتشاف وغيرها، توفي سنة ٧٤٥ هـ.

#### ٥- العقبة شمس الدين بن العقب<sup>(٣)</sup> :

محمد بن أبي بكر بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد بن حمدان بن العقب أحد  
العقة عن الإمام النووي، وخدمه ستر، وسمع احديث على علماء عصره توفي سنة  
٧٤٥ هـ. من مصنفه عمده لسالك وعدة انماك، مقدمة في التفسير

#### ٦- الحافظ الذهبي<sup>(٤)</sup> :

هو العلامة الحافظ أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قيار  
التركاني الذهبي، ولد سنة ٦٧٣ هـ، اعتنى بحفظ الأحديث والرجال والبصر في  
الأسانيد، قصار أعجوبة عصره، حتى لقب بمؤرخ لإسلام، له تصانيف كثيرة  
مشهورة منها : تاريخ الإسلام، سير أعلام السلاء، ميراب لأعتدال وعبرها كثير،  
توفي سنة ٧٤٨ هـ.

(١) انظر روحه في : (٤٩٨) ، (٤٩٩) ، (٥٠٠) ، (٥٠١) ، (٥٠٢) ، (٥٠٣) ، (٥٠٤) ، (٥٠٥) ، (٥٠٦) ، (٥٠٧) ، (٥٠٨) ، (٥٠٩) ، (٥١٠) ، (٥١١) ، (٥١٢) ، (٥١٣) ، (٥١٤) ، (٥١٥) ، (٥١٦) ، (٥١٧) ، (٥١٨) ، (٥١٩) ، (٥٢٠) ، (٥٢١) ، (٥٢٢) ، (٥٢٣) ، (٥٢٤) ، (٥٢٥) ، (٥٢٦) ، (٥٢٧) ، (٥٢٨) ، (٥٢٩) ، (٥٣٠) ، (٥٣١) ، (٥٣٢) ، (٥٣٣) ، (٥٣٤) ، (٥٣٥) ، (٥٣٦) ، (٥٣٧) ، (٥٣٨) ، (٥٣٩) ، (٥٤٠) ، (٥٤١) ، (٥٤٢) ، (٥٤٣) ، (٥٤٤) ، (٥٤٥) ، (٥٤٦) ، (٥٤٧) ، (٥٤٨) ، (٥٤٩) ، (٥٥٠) ، (٥٥١) ، (٥٥٢) ، (٥٥٣) ، (٥٥٤) ، (٥٥٥) ، (٥٥٦) ، (٥٥٧) ، (٥٥٨) ، (٥٥٩) ، (٥٦٠) ، (٥٦١) ، (٥٦٢) ، (٥٦٣) ، (٥٦٤) ، (٥٦٥) ، (٥٦٦) ، (٥٦٧) ، (٥٦٨) ، (٥٦٩) ، (٥٧٠) ، (٥٧١) ، (٥٧٢) ، (٥٧٣) ، (٥٧٤) ، (٥٧٥) ، (٥٧٦) ، (٥٧٧) ، (٥٧٨) ، (٥٧٩) ، (٥٨٠) ، (٥٨١) ، (٥٨٢) ، (٥٨٣) ، (٥٨٤) ، (٥٨٥) ، (٥٨٦) ، (٥٨٧) ، (٥٨٨) ، (٥٨٩) ، (٥٩٠) ، (٥٩١) ، (٥٩٢) ، (٥٩٣) ، (٥٩٤) ، (٥٩٥) ، (٥٩٦) ، (٥٩٧) ، (٥٩٨) ، (٥٩٩) ، (٦٠٠) ، (٦٠١) ، (٦٠٢) ، (٦٠٣) ، (٦٠٤) ، (٦٠٥) ، (٦٠٦) ، (٦٠٧) ، (٦٠٨) ، (٦٠٩) ، (٦١٠) ، (٦١١) ، (٦١٢) ، (٦١٣) ، (٦١٤) ، (٦١٥) ، (٦١٦) ، (٦١٧) ، (٦١٨) ، (٦١٩) ، (٦٢٠) ، (٦٢١) ، (٦٢٢) ، (٦٢٣) ، (٦٢٤) ، (٦٢٥) ، (٦٢٦) ، (٦٢٧) ، (٦٢٨) ، (٦٢٩) ، (٦٣٠) ، (٦٣١) ، (٦٣٢) ، (٦٣٣) ، (٦٣٤) ، (٦٣٥) ، (٦٣٦) ، (٦٣٧) ، (٦٣٨) ، (٦٣٩) ، (٦٤٠) ، (٦٤١) ، (٦٤٢) ، (٦٤٣) ، (٦٤٤) ، (٦٤٥) ، (٦٤٦) ، (٦٤٧) ، (٦٤٨) ، (٦٤٩) ، (٦٥٠) ، (٦٥١) ، (٦٥٢) ، (٦٥٣) ، (٦٥٤) ، (٦٥٥) ، (٦٥٦) ، (٦٥٧) ، (٦٥٨) ، (٦٥٩) ، (٦٦٠) ، (٦٦١) ، (٦٦٢) ، (٦٦٣) ، (٦٦٤) ، (٦٦٥) ، (٦٦٦) ، (٦٦٧) ، (٦٦٨) ، (٦٦٩) ، (٦٧٠) ، (٦٧١) ، (٦٧٢) ، (٦٧٣) ، (٦٧٤) ، (٦٧٥) ، (٦٧٦) ، (٦٧٧) ، (٦٧٨) ، (٦٧٩) ، (٦٨٠) ، (٦٨١) ، (٦٨٢) ، (٦٨٣) ، (٦٨٤) ، (٦٨٥) ، (٦٨٦) ، (٦٨٧) ، (٦٨٨) ، (٦٨٩) ، (٦٩٠) ، (٦٩١) ، (٦٩٢) ، (٦٩٣) ، (٦٩٤) ، (٦٩٥) ، (٦٩٦) ، (٦٩٧) ، (٦٩٨) ، (٦٩٩) ، (٧٠٠) ، (٧٠١) ، (٧٠٢) ، (٧٠٣) ، (٧٠٤) ، (٧٠٥) ، (٧٠٦) ، (٧٠٧) ، (٧٠٨) ، (٧٠٩) ، (٧١٠) ، (٧١١) ، (٧١٢) ، (٧١٣) ، (٧١٤) ، (٧١٥) ، (٧١٦) ، (٧١٧) ، (٧١٨) ، (٧١٩) ، (٧٢٠) ، (٧٢١) ، (٧٢٢) ، (٧٢٣) ، (٧٢٤) ، (٧٢٥) ، (٧٢٦) ، (٧٢٧) ، (٧٢٨) ، (٧٢٩) ، (٧٣٠) ، (٧٣١) ، (٧٣٢) ، (٧٣٣) ، (٧٣٤) ، (٧٣٥) ، (٧٣٦) ، (٧٣٧) ، (٧٣٨) ، (٧٣٩) ، (٧٤٠) ، (٧٤١) ، (٧٤٢) ، (٧٤٣) ، (٧٤٤) ، (٧٤٥) ، (٧٤٦) ، (٧٤٧) ، (٧٤٨) ، (٧٤٩) ، (٧٥٠) ، (٧٥١) ، (٧٥٢) ، (٧٥٣) ، (٧٥٤) ، (٧٥٥) ، (٧٥٦) ، (٧٥٧) ، (٧٥٨) ، (٧٥٩) ، (٧٦٠) ، (٧٦١) ، (٧٦٢) ، (٧٦٣) ، (٧٦٤) ، (٧٦٥) ، (٧٦٦) ، (٧٦٧) ، (٧٦٨) ، (٧٦٩) ، (٧٧٠) ، (٧٧١) ، (٧٧٢) ، (٧٧٣) ، (٧٧٤) ، (٧٧٥) ، (٧٧٦) ، (٧٧٧) ، (٧٧٨) ، (٧٧٩) ، (٧٨٠) ، (٧٨١) ، (٧٨٢) ، (٧٨٣) ، (٧٨٤) ، (٧٨٥) ، (٧٨٦) ، (٧٨٧) ، (٧٨٨) ، (٧٨٩) ، (٧٩٠) ، (٧٩١) ، (٧٩٢) ، (٧٩٣) ، (٧٩٤) ، (٧٩٥) ، (٧٩٦) ، (٧٩٧) ، (٧٩٨) ، (٧٩٩) ، (٨٠٠) ، (٨٠١) ، (٨٠٢) ، (٨٠٣) ، (٨٠٤) ، (٨٠٥) ، (٨٠٦) ، (٨٠٧) ، (٨٠٨) ، (٨٠٩) ، (٨١٠) ، (٨١١) ، (٨١٢) ، (٨١٣) ، (٨١٤) ، (٨١٥) ، (٨١٦) ، (٨١٧) ، (٨١٨) ، (٨١٩) ، (٨٢٠) ، (٨٢١) ، (٨٢٢) ، (٨٢٣) ، (٨٢٤) ، (٨٢٥) ، (٨٢٦) ، (٨٢٧) ، (٨٢٨) ، (٨٢٩) ، (٨٣٠) ، (٨٣١) ، (٨٣٢) ، (٨٣٣) ، (٨٣٤) ، (٨٣٥) ، (٨٣٦) ، (٨٣٧) ، (٨٣٨) ، (٨٣٩) ، (٨٤٠) ، (٨٤١) ، (٨٤٢) ، (٨٤٣) ، (٨٤٤) ، (٨٤٥) ، (٨٤٦) ، (٨٤٧) ، (٨٤٨) ، (٨٤٩) ، (٨٥٠) ، (٨٥١) ، (٨٥٢) ، (٨٥٣) ، (٨٥٤) ، (٨٥٥) ، (٨٥٦) ، (٨٥٧) ، (٨٥٨) ، (٨٥٩) ، (٨٦٠) ، (٨٦١) ، (٨٦٢) ، (٨٦٣) ، (٨٦٤) ، (٨٦٥) ، (٨٦٦) ، (٨٦٧) ، (٨٦٨) ، (٨٦٩) ، (٨٧٠) ، (٨٧١) ، (٨٧٢) ، (٨٧٣) ، (٨٧٤) ، (٨٧٥) ، (٨٧٦) ، (٨٧٧) ، (٨٧٨) ، (٨٧٩) ، (٨٨٠) ، (٨٨١) ، (٨٨٢) ، (٨٨٣) ، (٨٨٤) ، (٨٨٥) ، (٨٨٦) ، (٨٨٧) ، (٨٨٨) ، (٨٨٩) ، (٨٩٠) ، (٨٩١) ، (٨٩٢) ، (٨٩٣) ، (٨٩٤) ، (٨٩٥) ، (٨٩٦) ، (٨٩٧) ، (٨٩٨) ، (٨٩٩) ، (٩٠٠) ، (٩٠١) ، (٩٠٢) ، (٩٠٣) ، (٩٠٤) ، (٩٠٥) ، (٩٠٦) ، (٩٠٧) ، (٩٠٨) ، (٩٠٩) ، (٩١٠) ، (٩١١) ، (٩١٢) ، (٩١٣) ، (٩١٤) ، (٩١٥) ، (٩١٦) ، (٩١٧) ، (٩١٨) ، (٩١٩) ، (٩٢٠) ، (٩٢١) ، (٩٢٢) ، (٩٢٣) ، (٩٢٤) ، (٩٢٥) ، (٩٢٦) ، (٩٢٧) ، (٩٢٨) ، (٩٢٩) ، (٩٣٠) ، (٩٣١) ، (٩٣٢) ، (٩٣٣) ، (٩٣٤) ، (٩٣٥) ، (٩٣٦) ، (٩٣٧) ، (٩٣٨) ، (٩٣٩) ، (٩٤٠) ، (٩٤١) ، (٩٤٢) ، (٩٤٣) ، (٩٤٤) ، (٩٤٥) ، (٩٤٦) ، (٩٤٧) ، (٩٤٨) ، (٩٤٩) ، (٩٥٠) ، (٩٥١) ، (٩٥٢) ، (٩٥٣) ، (٩٥٤) ، (٩٥٥) ، (٩٥٦) ، (٩٥٧) ، (٩٥٨) ، (٩٥٩) ، (٩٦٠) ، (٩٦١) ، (٩٦٢) ، (٩٦٣) ، (٩٦٤) ، (٩٦٥) ، (٩٦٦) ، (٩٦٧) ، (٩٦٨) ، (٩٦٩) ، (٩٧٠) ، (٩٧١) ، (٩٧٢) ، (٩٧٣) ، (٩٧٤) ، (٩٧٥) ، (٩٧٦) ، (٩٧٧) ، (٩٧٨) ، (٩٧٩) ، (٩٨٠) ، (٩٨١) ، (٩٨٢) ، (٩٨٣) ، (٩٨٤) ، (٩٨٥) ، (٩٨٦) ، (٩٨٧) ، (٩٨٨) ، (٩٨٩) ، (٩٩٠) ، (٩٩١) ، (٩٩٢) ، (٩٩٣) ، (٩٩٤) ، (٩٩٥) ، (٩٩٦) ، (٩٩٧) ، (٩٩٨) ، (٩٩٩) ، (١٠٠٠) ، (١٠٠١) ، (١٠٠٢) ، (١٠٠٣) ، (١٠٠٤) ، (١٠٠٥) ، (١٠٠٦) ، (١٠٠٧) ، (١٠٠٨) ، (١٠٠٩) ، (١٠١٠) ، (١٠١١) ، (١٠١٢) ، (١٠١٣) ، (١٠١٤) ، (١٠١٥) ، (١٠١٦) ، (١٠١٧) ، (١٠١٨) ، (١٠١٩) ، (١٠٢٠) ، (١٠٢١) ، (١٠٢٢) ، (١٠٢٣) ، (١٠٢٤) ، (١٠٢٥) ، (١٠٢٦) ، (١٠٢٧) ، (١٠٢٨) ، (١٠٢٩) ، (١٠٣٠) ، (١٠٣١) ، (١٠٣٢) ، (١٠٣٣) ، (١٠٣٤) ، (١٠٣٥) ، (١٠٣٦) ، (١٠٣٧) ، (١٠٣٨) ، (١٠٣٩) ، (١٠٤٠) ، (١٠٤١) ، (١٠٤٢) ، (١٠٤٣) ، (١٠٤٤) ، (١٠٤٥) ، (١٠٤٦) ، (١٠٤٧) ، (١٠٤٨) ، (١٠٤٩) ، (١٠٥٠) ، (١٠٥١) ، (١٠٥٢) ، (١٠٥٣) ، (١٠٥٤) ، (١٠٥٥) ، (١٠٥٦) ، (١٠٥٧) ، (١٠٥٨) ، (١٠٥٩) ، (١٠٦٠) ، (١٠٦١) ، (١٠٦٢) ، (١٠٦٣) ، (١٠٦٤) ، (١٠٦٥) ، (١٠٦٦) ، (١٠٦٧) ، (١٠٦٨) ، (١٠٦٩) ، (١٠٧٠) ، (١٠٧١) ، (١٠٧٢) ، (١٠٧٣) ، (١٠٧٤) ، (١٠٧٥) ، (١٠٧٦) ، (١٠٧٧) ، (١٠٧٨) ، (١٠٧٩) ، (١٠٨٠) ، (١٠٨١) ، (١٠٨٢) ، (١٠٨٣) ، (١٠٨٤) ، (١٠٨٥) ، (١٠٨٦) ، (١٠٨٧) ، (١٠٨٨) ، (١٠٨٩) ، (١٠٩٠) ، (١٠٩١) ، (١٠٩٢) ، (١٠٩٣) ، (١٠٩٤) ، (١٠٩٥) ، (١٠٩٦) ، (١٠٩٧) ، (١٠٩٨) ، (١٠٩٩) ، (١١٠٠) ، (١١٠١) ، (١١٠٢) ، (١١٠٣) ، (١١٠٤) ، (١١٠٥) ، (١١٠٦) ، (١١٠٧) ، (١١٠٨) ، (١١٠٩) ، (١١١٠) ، (١١١١) ، (١١١٢) ، (١١١٣) ، (١١١٤) ، (١١١٥) ، (١١١٦) ، (١١١٧) ، (١١١٨) ، (١١١٩) ، (١١٢٠) ، (١١٢١) ، (١١٢٢) ، (١١٢٣) ، (١١٢٤) ، (١١٢٥) ، (١١٢٦) ، (١١٢٧) ، (١١٢٨) ، (١١٢٩) ، (١١٣٠) ، (١١٣١) ، (١١٣٢) ، (١١٣٣) ، (١١٣٤) ، (١١٣٥) ، (١١٣٦) ، (١١٣٧) ، (١١٣٨) ، (١١٣٩) ، (١١٤٠) ، (١١٤١) ، (١١٤٢) ، (١١٤٣) ، (١١٤٤) ، (١١٤٥) ، (١١٤٦) ، (١١٤٧) ، (١١٤٨) ، (١١٤٩) ، (١١٥٠) ، (١١٥١) ، (١١٥٢) ، (١١٥٣) ، (١١٥٤) ، (١١٥٥) ، (١١٥٦) ، (١١٥٧) ، (١١٥٨) ، (١١٥٩) ، (١١٦٠) ، (١١٦١) ، (١١٦٢) ، (١١٦٣) ، (١١٦٤) ، (١١٦٥) ، (١١٦٦) ، (١١٦٧) ، (١١٦٨) ، (١١٦٩) ، (١١٧٠) ، (١١٧١) ، (١١٧٢) ، (١١٧٣) ، (١١٧٤) ، (١١٧٥) ، (١١٧٦) ، (١١٧٧) ، (١١٧٨) ، (١١٧٩) ، (١١٨٠) ، (١١٨١) ، (١١٨٢) ، (١١٨٣) ، (١١٨٤) ، (١١٨٥) ، (١١٨٦) ، (١١٨٧) ، (١١٨٨) ، (١١٨٩) ، (١١٩٠) ، (١١٩١) ، (١١٩٢) ، (١١٩٣) ، (١١٩٤) ، (١١٩٥) ، (١١٩٦) ، (١١٩٧) ، (١١٩٨) ، (١١٩٩) ، (١٢٠٠) ، (١٢٠١) ، (١٢٠٢) ، (١٢٠٣) ، (١٢٠٤) ، (١٢٠٥) ، (١٢٠٦) ، (١٢٠٧) ، (١٢٠٨) ، (١٢٠٩) ، (١٢١٠) ، (١٢١١) ، (١٢١٢) ، (١٢١٣) ، (١٢١٤) ، (١٢١٥) ، (١٢١٦) ، (١٢١٧) ، (١٢١٨) ، (١٢١٩) ، (١٢٢٠) ، (١٢٢١) ، (١٢٢٢) ، (١٢٢٣) ، (١٢٢٤) ، (١٢٢٥) ، (١٢٢٦) ، (١٢٢٧) ، (١٢٢٨) ، (١٢٢٩) ، (١٢٣٠) ، (١٢٣١) ، (١٢٣٢) ، (١٢٣٣) ، (١٢٣٤) ، (١٢٣٥) ، (١٢٣٦) ، (١٢٣٧) ، (١٢٣٨) ، (١٢٣٩) ، (١٢٤٠) ، (١٢٤١) ، (١٢٤٢) ، (١٢٤٣) ، (١٢٤٤) ، (١٢٤٥) ، (١٢٤٦) ، (١٢٤٧) ، (١٢٤٨) ، (١٢٤٩) ، (١٢٥٠) ، (١٢٥١) ، (١٢٥٢) ، (١٢٥٣) ، (١٢٥٤) ، (١٢٥٥) ، (١٢٥٦) ، (١٢٥٧) ، (١٢٥٨) ، (١٢٥٩) ، (١٢٦٠) ، (١٢٦١) ، (١٢٦٢) ، (١٢٦٣) ، (١٢٦٤) ، (١٢٦٥) ، (١٢٦٦) ، (١٢٦٧) ، (١٢٦٨) ، (١٢٦٩) ، (١٢٧٠) ، (١٢٧١) ، (١٢٧٢) ، (١٢٧٣) ، (١٢٧٤) ، (١٢٧٥) ، (١٢٧٦) ، (١٢٧٧) ، (١٢٧٨) ، (١٢٧٩) ، (١٢٨٠) ، (١٢٨١) ، (١٢٨٢) ، (١٢٨٣) ، (١٢٨٤) ، (١٢٨٥) ، (١٢٨٦) ، (١٢٨٧) ، (١٢٨٨) ، (١٢٨٩) ، (١٢٩٠) ، (١٢٩١) ، (١٢٩٢) ، (١٢٩٣) ، (١٢٩٤) ، (١٢٩٥) ، (١٢٩٦) ، (١٢٩٧) ، (١٢٩٨) ، (١٢٩٩) ، (١٣٠٠) ، (١٣٠١) ، (١٣٠٢) ، (١٣٠٣) ، (١٣٠٤) ، (١٣٠٥) ، (١٣٠٦) ، (١٣٠٧) ، (١٣٠٨) ، (١٣٠٩) ، (١٣١٠) ، (١٣١١) ، (١٣١٢) ، (١٣١٣) ، (١٣١٤) ، (١٣١٥) ، (١٣١٦) ، (١٣١٧) ، (١٣١٨) ، (١٣١٩) ، (١٣٢٠) ، (١٣٢١) ، (١٣٢٢) ، (١٣٢٣) ، (١٣٢٤) ، (١٣٢٥) ، (١٣٢٦) ، (١٣٢٧) ، (١٣٢٨) ، (١٣٢٩) ، (١٣٣٠) ، (١٣٣١) ، (١٣٣٢) ، (١٣٣٣) ، (١٣٣٤) ، (١٣٣٥) ، (١٣٣٦) ، (١٣٣٧) ، (١٣٣٨) ، (١٣٣٩) ، (١٣٤٠) ، (١٣٤١) ، (١٣٤٢) ، (١٣٤٣) ، (١٣٤٤) ، (١٣٤٥) ، (١٣٤٦) ، (١٣٤٧) ، (١٣٤٨) ، (١٣٤٩) ، (١٣٥٠) ، (١٣٥١) ، (١٣٥٢) ، (١٣٥٣) ، (١٣٥٤) ، (١٣٥٥) ، (١٣٥٦) ، (١٣٥٧) ، (١٣٥٨) ، (١٣٥٩) ، (١٣٦٠) ، (١٣٦١) ، (١٣٦٢) ، (١٣٦٣) ، (١٣٦٤) ، (١٣٦٥) ، (١٣٦٦) ، (١٣٦٧) ، (١٣٦٨) ، (١٣٦٩) ، (١٣٧٠) ، (١٣٧١) ، (١٣٧٢) ، (١٣٧٣) ، (١٣٧٤) ، (١٣٧٥) ، (١٣٧٦) ، (١٣٧٧) ، (١٣٧٨) ، (١٣٧٩) ، (١٣٨٠) ، (١٣٨١) ، (١٣٨٢) ، (١٣٨٣) ، (١٣٨٤) ، (١٣٨٥) ، (١٣٨٦) ، (١٣٨٧) ، (١٣٨٨) ، (١٣٨٩) ، (١٣٩٠) ، (١٣٩١) ، (١٣٩٢) ، (١٣٩٣) ، (١٣٩٤) ، (١٣٩٥) ، (١٣٩٦) ، (١٣٩٧) ، (١٣٩٨) ، (١٣٩٩) ، (١٤٠٠) ، (١٤٠١) ، (١٤٠٢) ، (١٤٠٣) ، (١٤٠٤) ، (١٤٠٥) ، (١٤٠٦) ، (١٤٠٧) ، (١٤٠٨) ، (١٤٠٩) ، (١٤١٠) ، (١٤١١) ، (١٤١٢) ، (١٤١٣) ، (١٤١٤) ، (١٤١٥) ، (١٤١٦) ، (١٤١٧) ، (١٤١٨) ، (١٤١٩) ، (١٤٢٠) ، (١٤٢١) ، (١٤٢٢) ، (١٤٢٣) ، (١٤٢٤) ، (١٤٢٥) ، (١٤٢٦) ، (١٤٢٧) ، (١٤٢٨) ، (١٤٢٩) ، (١٤٣٠) ، (١٤٣١) ، (١٤٣٢) ، (١٤٣٣) ، (١٤٣٤) ، (١٤٣٥) ، (١٤٣٦) ، (١٤٣٧) ، (١٤٣٨) ، (١٤٣٩) ، (١٤٤٠) ، (١٤٤١) ، (١٤٤٢) ، (١٤٤٣) ، (١٤٤٤) ، (١٤٤٥) ، (١٤٤٦) ، (١٤٤٧) ، (١٤٤٨) ، (١٤٤٩) ، (١٤٥٠) ، (١٤٥١) ، (١٤٥٢) ، (١٤٥٣) ، (١٤٥٤) ، (١٤٥٥) ، (١٤٥٦) ، (١٤٥٧) ، (١٤٥٨) ، (١٤٥٩) ، (١٤٦٠) ، (١٤٦١) ، (١٤٦٢) ، (١٤٦٣) ، (١٤٦٤) ، (١٤٦٥) ، (١٤٦٦) ، (١٤٦٧) ، (١٤٦٨) ، (١٤٦٩) ، (١٤٧٠) ، (١٤٧١) ، (١٤٧٢) ، (١٤٧٣) ، (١٤٧٤) ، (١٤٧٥) ، (١٤٧٦) ، (١٤٧٧) ، (١٤٧٨) ، (١٤٧٩) ، (١٤٨٠) ، (١٤٨١) ، (١٤٨٢) ، (١٤٨٣) ، (١٤٨٤) ، (١٤٨٥) ، (١٤٨٦) ، (١٤٨٧) ، (١٤٨٨) ، (١٤٨٩) ، (١٤٩٠) ، (١٤٩١) ، (١٤٩٢) ، (١٤٩٣) ، (١٤٩٤) ، (١٤٩٥) ، (١٤٩٦) ، (١٤٩٧) ، (١٤٩٨) ، (١٤٩٩) ، (١٥٠٠) ، (١٥٠١) ، (١٥٠٢) ، (١٥٠٣) ، (١٥٠٤) ، (١٥٠٥) ، (١٥٠٦) ، (١٥٠٧) ، (١٥٠٨) ، (١٥٠٩) ، (١٥١٠) ، (١٥١١) ، (١٥١٢) ، (١٥١٣) ، (١٥١٤) ، (١٥١٥) ، (١٥١٦) ، (١٥١٧) ، (١٥١٨) ، (١٥١٩) ، (١٥٢٠) ، (١٥٢١) ، (١٥٢٢) ، (١٥٢٣) ، (١٥٢٤) ، (١٥٢٥) ، (١٥٢٦) ، (١٥٢٧) ، (١٥٢٨) ، (١٥٢٩) ، (١٥٣٠) ، (١٥٣١) ، (١٥٣٢) ، (١٥٣٣) ، (١٥٣٤) ، (١٥٣٥) ، (١٥٣٦) ، (١٥٣٧) ، (١٥٣٨) ، (١٥٣٩) ، (١٥٤٠) ، (١٥٤١) ، (١٥٤٢) ، (١٥٤٣) ، (١٥٤٤) ، (١٥٤٥) ، (١٥٤٦) ، (١٥٤٧) ، (١٥٤٨) ، (١٥٤٩) ، (١٥٥٠) ، (١٥٥١) ، (١٥٥٢) ، (١٥٥٣) ، (١٥٥٤) ، (١٥٥٥) ، (١٥٥٦) ، (١٥٥٧) ، (١٥٥٨) ، (١٥٥٩) ، (١٥٦٠) ، (١٥٦١) ، (١٥٦٢) ، (١٥٦٣) ، (١٥٦٤) ، (١٥٦٥) ، (١٥٦٦) ، (١٥٦٧) ، (١٥٦٨) ، (١٥٦٩) ، (١٥٧٠) ، (١٥٧١) ، (١٥٧



## ٧- الأندلسي<sup>(١)</sup>:

أحمد بن سعد بن عبد الملك العسكري، الأندلسي، النحوي. كان مدرّس العربى دمشق، فتخرج به جماعة، توفي سنة ٧٥٠هـ من مصنفاته: شرح التسهيل لاس مالك.

## المطلب الخامس: قلاية:

تتلمذ على الإمام تاج الدين السبكي خلق كثير منهم:

١- برهان الدين إبراهيم بن شرف الدين عبد الله بن محمد بن عسكر<sup>(٢)</sup>.

انتوفى سنة (٧٨١هـ).

٢- مفتاح الزينى<sup>(٣)</sup>:

مولود زين الدين عبد الكافي، والد تقي الدين السبكي، توفي سنة (٧٨٤هـ).

٣- ابن سئل<sup>(٤)</sup>:

الحافظ شمس الدين أبو العباس محمد بن موسى بن سئل. كان شديد للالزمة لابن السبكي، وفارغ تصديقه، وبات عنه في مشيخه دار حديث الأثرية. توفي سنة ٧٩٢هـ.

٤- عبد المؤمن المارداني<sup>(٥)</sup>:

عبد المؤمن بن أحمد بن عثمان المارداني الدمشقي. استتاب تاج الدين في إمامه جامع الأموى والخطبة فيه، كان دينا حريز. توفي سنة ٧٩٢هـ.

٥- عمران الخنولي<sup>(٦)</sup>:

عمران بن إدريس بن معمر، أبو موسى الكافي الخنولي. ثم الدمشقي

الشافعي، عني بالقراءات، ولزم تاج الدين، فقرأ عليه بعضه وغيره من العلوم الشرعية. توفي ٨٠٣هـ.

٦- شرف الدين البغدادي<sup>(١)</sup>:

عبد المتعم بن صليان بن داود البغدادي المصري الحنبل، ولد ببغداد، وقدم القاهرة وهو كبير، فصحب تاج الدين وأخاه بهاء الدين، وأخذ عنهما بعض علوم الشرع، انتهت إليه رئاسته الجديدة. توفي سنة ٨٠٧هـ.

## المطلب السادس: وظائفه العلمية وأعماله:

تولى الإمام تاج الدين من السبكي منصب عديدة، من التدريس والقضاء، وغير ذلك:

١- التدريس:

تولى الإمام ابن السبكي التدريس في العزيزية<sup>(٢)</sup>، والعادية الكبرى<sup>(٣)</sup>، ومشيخة دار الحديث الأشرفية<sup>(٤)</sup>، كما تولى التدريس بمسجد الشافعي بمصر، والشيخونية والمعاد بالجامع الطولوني<sup>(٥)</sup>.

٢- القضاء:

تولى لإمام ابن السبكي قضاء الشام في ربيع الأول سنة (٧٥٦هـ)، وقد ظل لإمام يشغل هذا المنصب إلى أن وافته أجله، وكان ذلك عن أربع مراحل، فقد عر منه لطفة ثم أعيد، ثم عزل بأخيه بهاء الدين، وتوجه إلى مصر على وظائف أخيه، ثم عاد تاج الدين إلى القضاء بدمشق، واستمر فيه إلى أن وافته الأجل رحمه الله تعالى<sup>(٦)</sup>.

(١) نظر - عنه في «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(٢) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(٣) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(٤) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(٥) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(٦) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(١) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(٢) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(٣) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(٤) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(٥) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

(٦) «معارف الذهب» (٩٠/١٠٣).

تولى الإمام ابن السبكي الخطابة في الجامع الأموي بدمشق .

وهكذا ظل تاج الدين يسقل بين وظائف الدولة حينئذ ، حتى طارت شهرته في كل الأقطار الإسلامية ، وأصبح عمدة لئاس في الفتيا ، وكان أهل مصر يرسلونه ويستفتونه في كثير مما يعرض لهم من أمور دينية أو دنيوية<sup>(١)</sup> .

#### المطلب السابع : وفاته :

توفي تاج الدين ابن سبكي شهيداً بالطاعون ، في ليلة الثلاثاء يوم سابع ذي الحجة من عام (٧٧١هـ) ، وهي السنة التي موافق ١٣٧٠ ميلادي<sup>(٢)</sup> . وقد بلغ من العمر أربعمائة وأربعين عاماً ، ودنس ثيابه لسبكيه ، سمع حبل قاسيون بدمشق<sup>(٣)</sup> .

فكانت حياته رحمه الله تعلق مع قصره مباركة ، حافلة بحلائل الأعمال ، من قضاء ، وتأليف ، وتدريس ، وإفادة . رحمه الله تعالى رحمه واسعة ، وأسكنه فسيح جناته .

#### المطلب الثامن : مصنفاته :

صنف الإمام تاج الدين السبكي مصنفات كثيرة ، تدل على سعة اطلاعه ، وغرابة علمه ، ورسوخ قلمه ، ومن بينها<sup>(٤)</sup> :

١- الإلهاج في شرح مهناح ابيصاوي ، في أصول الفقه<sup>(٥)</sup> : اشترك فيه مع والده ، وقد وصل فيه والده - تقي الدين - إلى مقدمة لواجب ، ثم أتمه تاج الدين

(١) انظر : «الدرر الكامنة» (٤١/٣) ، «شذرات الذهب» (٣٧٩/٨) . «الدرر الطالع» (٤١٠/١) .

(٢) انظر : «الأعلام» (١٨٤/٤) ، «معجم المؤلفين» (٣٤٣/٢) .

(٣) «الدرر الكامنة» (٤١/٣) ، «شذرات الذهب» (٣٨٠/٨) ، «الدرر الطالع» (٤١١/١) .

(٤) وهي مرتبة عن حروف المعجم .

(٥) صبع الكتاب عدة عدت ، منها طبعة الكتابات الأزهرية ، بتحقيق الأستاذ الدكتور : شبان محمد إسماعيل سنة (١٩٨١ - ١٩٨٢) .

٢- الإشارات إلى أماكن الزيارات<sup>(١)</sup> .

٣- الأشباه والنظائر في الفروع الفقهية<sup>(٢)</sup> .

٤- الألقاظ<sup>(٣)</sup> .

٥- أوضح المسالك في المناسك<sup>(٤)</sup> .

٦- ترويض التوسيع ، وترجيح التصحيح في الفقه<sup>(٥)</sup> .

٧- تشييد الأذهان على قدر الإمكان في الرد على البيضاوي<sup>(٦)</sup> .

٨- ترويض التصحيح في الفقه<sup>(٧)</sup> .

٩- جزء في الطاعون<sup>(٨)</sup> .

١٠- جمع الخوامع في أصول الفقه - وسيأتي الكلام عنه في المبحث الثاني

١١- رفع الحجب عن محضر ابن الحجب في أصول لفقه<sup>(٩)</sup>

(١) مخطوط ذكره الزركلي في «الأعلام» (١٨٤/٤) ، ويوجد له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم الأول (٨٣٠٦) والثانية (٤٦٢٤) .

(٢) حقق هذا الكتاب كرساه عليه بكنية الشريعة والقانون - بمصر - ، وقد صعد أيضا تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، بإدارة الكتب العلمية - بيروت - سنة ١٩٩١ م

(٣) ذكره البيلادي في «هداية المارفين» (٦٣٩/١) .

(٤) انظر مقدمة الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي .

(٥) مخطوط ذكره حاشي حليته في «كشف القصور» (١ - ٣٩٩) ، البيلادي في «هداية المارفين» (٦٣٩/١) ويوجد له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم (٥٦٨٢) .

(٦) ذكره حاشي حليته في «كشف القصور» (٢٠٨/١) .

(٧) مخطوط ذكره حاشي حليته في «كشف القصور» (٥٠٧/١) وتوجد له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم (٢٣١٦) ، وفي مكتبة الأوقاف ببغداد برقم (٣٧٦٤) .

(٨) ذكره حاشي حليته في «كشف القصور» (١٠٨) .

(٩) حقق كرساله عليه بكنية الشريعة والقانون بمصر ، وطبع في مكتبة دار الكتب ببيروت بتحقيق علي محمد معوض ، عادل أحمد عبد الموجود ، ط ١ سنة ١٤٢٩ هـ ، ١٩٩٩ م

١٣- السيف المشهور في شرح عقيدة أبي منصور الماتريدي<sup>(١)</sup>

١٣- طبقات الشافعية الصغرى<sup>(٢)</sup>.

١٤- طبقات الشافعية الوسطى<sup>(٣)</sup>

١٥- طبقات الشافعية الكبرى<sup>(٤)</sup>.

١٦- قاعدة في الإخراج والتعديل<sup>(٥)</sup>.

١٧- معبد النعم وميد النقم<sup>(٦)</sup>.

١٨- منع الموانع عن جمع الجوامع<sup>(٧)</sup>.

- وغير ذلك مما هو محفوظ أو مطوع، نفع الله بها أهل العلم، وجرى مؤلفها خير الجزاء. والله أعلم.

\*\*\*

## المبحث الثاني

### كتاب جمع الجوامع

#### المطلب الأول: التعريف به:

إنَّ كتاب «جمع الجوامع» من الكتب التي جعل الله عز وجل لها انفراداً، فإنَّه من صغر حجمه، فهو فريد في بابيه، قيمة بين كتب الأصول، وصعده مصنفه في الأصلين: أصول الفقه، وأصول الدين.

أودع فيه الإمام تاج الدين السبكي ربيعة ما في شريحه على مختصر ابن الحاجب، ومنهاج البيضاوي، مع زيادات كثيرة من كتب الأصول وغيره، أريد من مائة مصنف، حيث قال في مقدمة كتاب جمع الجوامع: «أورد من رهاء مائة مصنف»

قال تاج الدين في الطبقات الكبرى: «كتاب «جمع الجوامع» محصر جمعه في الأصلين، جمع فأوعى، نفع الله به، وعانت ضماً أن في كل مسألة فيه ريدت لا يوجد مجموع في غيره، مع ابتلاعه في الاختصار<sup>(١)</sup>»

وقال رحمه الله كذلك في كتبه منع الموانع:

وأعلم أني لم أقصر في هذا الكتاب عن الموجود في كتب الأصول، بل صممت إليه شيب كثيرًا من كتب المتكلمين، ومحدثين، ولغته، وشيئًا غائرًا للحدِّ، مما سمح به الفكر، واستخرجه النظر، ووضعته الفهم موضعه، بما أمسى إليه<sup>(٢)</sup>

(١) انظر «الطبقات الكبرى» (٢: ٢٦١)

(٢) انظر: «معجم الجوامع» (ص ٣٦٩)

(١) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ٦١٩)، و«هدية الماردين» (١/ ٦٣٩)

(٢) بخطوط ذكره من حجر في «الدور الكائن» (٣/ ٤٠)، وتوجد له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم (٣٥٥٤/٢)

(٣) ذكره من حجر في «دور الكائن» (٣/ ٤٠)، ويوجد به نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم (١٥٠٣٨)

(٤) طبع بنطاقه في دار حجر سنة ١٩٩٢م في دار وحدة الكتب، بحرسه سنة ١٩٩٥م بتحقيق الأستاذ الدكتور محمود محمد الطنحجي، والأستاذ الدكتور: هيد الفناح محمد الحار

(٥) طبع بتحقيق شيخ عبد الفتاح أبو غنبة - رحمه الله تملك - بمكتبة المطبوعات الإسلامية سنة ١٩٩٥م.

(٦) طبع عدة طبعات، منها بمكتبة الدكتور عبد الستار أبو غنبة في دار الأضواء سنة ١٩٩٣م

(٧) حقق كرساله الدكتور أبو جعفر محمد بن نعيم - مكتبة حكومية - سنة ١٩٩٠م بتحقيق الدكتور سعد بن علي محمد الخبيري، وطبع بمرو في دار نشر: «الإسلامية» سنة ١٩٩٩م بتحقيق الدكتور ناسق ذكره



وقد حوى كتاب «جمع الجوامع» مسائل أصول الفقه في أسلوب سهل واضح، مع إحصاء أرحح الأقوال في كل مسألة، وانتهاء أرحح لأدبه، مع الإشارة إلى غيرها، في أسلوب سهل يتبع حسن السبك، رصين البعارة، وافي بالعرض المقصود لمن يحفظه<sup>(١)</sup>

### المطلب الثاني: ما اشتمل عليه كتاب جمع الجوامع:

اشتمل كتاب جمع الجوامع على مقدمات، وسبعة كتب، وتناول المصنف في مقدمات لكتاب -بعد ذكره تعريف الأصول والافتقار -، الحكم الشرعي وأقسامه، والمسائل المتعلقة بكل ركن من أركانه -الحاكم، والمحكوم عليه، والمحكوم به- وفي الكتب، لأور الذي عقده لمصنف للكلام عن نعران الكريم، ومباحث الأقوال، تناول موضوع الفراءات السبع، ولم يتعرض أحدًا من الأصوليين حل المصنف إلى ذلك الموضوع في كتب أصول سوى ابن الحاجب في المختصر<sup>(٢)</sup>

وقد اشتمل الكتاب الأول على مباحث لأفراط، والمضبوط والمفهوم، والعلم والخاص، والمجمل والمبين، والناسخ والمنسوخ.

أما الكتاب الثاني فمعمود لنشأة السوية المشرفة، وقد ساول فيه الكلام على الأخبار، والصحابي، هذا بعد تعريفه السنة وتقسيمها.

### والكتاب الثالث: في الإجماع، والكتاب الرابع في القياس.

وبعد أن ذكر مصنف الأدلة الشرعية المتفق عليها، ذكر الكتاب الخامس الذي هو لاستدلال الأدلة، التي هي ليست بنص ولا إجماع ولا قياس، كاستنقاه، ولا استحسان، وقول الصحابي، والاستحسان، وغير ذلك من الأدلة المختلف فيها.

ولما ذكر الأدلة في الكتب خمسة، سبب ذلك أن يذكر في الكتاب أساسات التعاديل والترجيح بين أدلة عند تعارضها، وذكر الأمور التي بها يحصل الترجيح عند التعارض.

(١) اعلم مقدمه لمجيب كتاب «كشف المسألة» (٣٧/٦) للاستاد عبد الله ربح، وصيه عبد العزيز

(٢) انظر مختصر ابن الحاجب مع شرح بعضه (٢١، ٢)

وبعد ذكره للأدلة وكيفية الترجيح بينها، تعرض لمصنف محتجده، فإنه هو الذي يعرف، الأدلة ويستنبط منها، وعند التعارض برجح بعضها عن بعض، فذكر الاجتهاد وشروط المجتهد، وبعض مسائل شغلته بذلك وتتميًا لفائدته، حتم بكتاب بالكلام على المقادير في الفروع والأصول. ثم تعرض لمسائل لعقيدته من الإسرائيليات، والأسماء والصفات، ورؤيه الباري عز وجل، ونقصه والعدل، وسوء سيد محمد ﷺ وأهله خاتم النبيين المؤيد بالمعجزات والبراهين، والإيمان باليوم الآخر وغيرها.

- وبعد ذلك ختمت ناح ادين السبكي كتبه جمع الجوامع - بحاشية تصوفية تغرد بها - وبها ينتهي الكتاب.

### المطلب الثالث: مزايا كتاب (جمع الجوامع)<sup>(١)</sup>

إن من أهم المزايا التي تميز بها كتاب جمع الجوامع

١- الاختصار الدقيق مع إلمامه لأشئنا مسائل هذا العلم.

٢- دقة العبارة مع جودة التصنيف.

٣- حلول الكتاب من الخلاف والجلد المنطقي، الذي انتهجه لتقدم من علماء الأصول كالرازي والأمدى وابن الحاجب وغيرهم

٤- أنه يعرف بالمصطلحات الأصولية ويعتني بها دون إطالة.

٥- إذا كان الخلاف لفظيًا بيته

٦- سببه على راء أصيلة بدقية، كمسألة لأصوب وعلم لأصول

(١) نرى هذا البحث في مقدمته مع توجيه «لأن السبكي مع مقدمه النعمان» (ص ٨٤) الألفاظ

والفهارس، لأن السبكي (٧/٢٧)، «صفت شافعه بكن» لأن سبكي (٢/٢٦)، ومقدمه

جميع كتاب شمس الصانع شرح مع خد مع ١٣ / ١٠، مقدمه تحقيق كتاب «نصاء

بلاغ شرح جمع الجوامع» للاستاد الدكتور عبد الكريم السبكي (٢٧)

٧ - أنه جمع أعذب مسائل الأصول التي ذكرت متناثرة في شأبا الكتب، كما أشار  
المصنف في بداية «جمع الجوامع»: «أنه وارد من هذه مائة مصنف».

٨ - بالإضافة إلى المسائل الأصولية فقد ضمن كتابه مسائل في أصول الدين، وحاشية  
في التصوف.

٩ - أنه يذكر الأقوال في بعض المسائل، ويسمي القائلين بها - قليلاً -.

١٠ - حرص مصنفه على أن يقر من الكتب الأصولية لأصبيه، فلا يبس قولاً  
لشخص إلا إذا نقله من كتابه، أو من كتاب أحد تلاميذه.



## المبحث الثالث

### اهتمام العلماء بكتاب جمع الجوامع

أقبل العلماء على كتاب «جمع الجوامع» إقبالاً منقطع النظير، مدرسه ودرسه،  
وشرحوه وشرحوا متواتر، فهم من شرحه شرحاً مطولاً، ومنهم من شرحه شرحاً  
موجزاً، ومنهم من وضع عليه الحواشي وانتمت، كما أن منهم من قام باختصاره  
بعضاً أو بجزء، ووضع شرحاً بذلك المختصر، كما فعل الإمام اسبوطي وشيخ  
الإسلام زكريا الأنصاري.

#### المطلب الأول: شروحه:

ومن أهم شروحه<sup>(١)</sup>.

١ - شرح محمد بن عبدالله الرزكشي (ت ٧٩٤ هـ) أساه «تشفيف السامع بجمع  
الجوامع»<sup>(٢)</sup>

٢ - محمد بن أبي بكر بن جماعة (ت ٨١٩ هـ) وضع نكاحاً عليه أساه: «الكتك على  
جمع الجوامع»<sup>(٣)</sup> وشرحه بكتاب أساه: «الحجج للامع شرح جمع الجوامع»<sup>(٤)</sup>

٣ - أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن لعروفي، (ت ٨٢٦ هـ) شرحه بكتاب  
أساه: «البحث اهامع بشرح جمع الجوامع»<sup>(٥)</sup>

(١) وهي مرتبة بحسب مراتب مؤلفيها

(٢) طبع الكتاب حديثاً، وقد حققه فضيلة الدكتور مرسى فقيهي ليل درجه الدكتوراه من كلية الشريعة  
بالمدينة - وضعه دنا الكتب العلمية، الطبعة ١، سنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

(٣) مطبع «كشف مطبوع»، ١٠٥٩٦

(٤) توجد به نسخة خطية بمكتبة الحرم لمطب بدم (١٢٤٤)

(٥) الكتاب مطبوع، وقدمه ليل درجه الدكتوراه من الأزهر وطبع في مصر دار المكية مع دار هرقة، بدم  
سنة ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م

٤ - أحمد بن علي بن حجر لعسلاي (ت ٨٥٢هـ) شرحه بكتاب أسماه «النكت على جمع الجوامع»<sup>(١)</sup>.

٥ - محمد بن أحمد المحي (ت ٨٦٤هـ) شرحه بكتاب أسماه «الدر الطالع شرح جمع الجوامع» وهو المشهور ب«شرح المحل على جمع الجوامع»<sup>(٢)</sup>.

٦ - إبراهيم بن عمر بن قاضي التوقي سنة (٨٨٥هـ) شرح جمع الجوامع، اشتهر باسم «شرح برهان الدين»<sup>(٣)</sup>.

٧ - أحمد بن إسماعيل لكرابي (ت ٨٩٣هـ) شرحه بكتاب أسماه «الدرور اللوامع شرح جمع الجوامع»<sup>(٤)</sup>.

٨ - أحمد بن عبد الرحمن بن موسى القروي المالكي الشهير بحلولو (ت ٨٩٨هـ) شرحه بكتابين الكتاب الأول أسماه: «الدر الطالع في حل ألفاظ جمع الجوامع»<sup>(٥)</sup>، والثاني اثنى أسماه «الضياء اللامع في شرح جمع الجوامع»<sup>(٦)</sup>.

٩ - إبراهيم بن محمد الصفاي برهان الدين توفي بعد (٩٠٠هـ) شرحه بكتاب أسماه «شرح جمع الجوامع»<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: «نظم المعاني» للسيوطي (ص ٤٩).

(٢) الكتاب مطبوع وتنازل من طبعاته: طبعه مصطفى الباي الحلي مع حاشية الثاني ط ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م

(٣) انظر: «كشف الظنون» (١/٥٩٦).

(٤) له نسخة حطية بالملكية الليبانية باستيفيل برقم (٤١٤) وحققه الدكتور سعيد بن غالب المجدي لمن درجة الدكتوراة من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية في السعودية.

(٥) له نسخة نفعية وحيدة مكتبة الحسن الثاني بالرباط برقم (٥٣٤٧).

(٦) الكتاب مطبوع، بتحقيق الدكتور عبد الكريم النملة - وصدر منه جزءان حتى الآن - مكتبة الرشيد - الرياض ط ٢٠٠٠م.

(٧) انظر: «كشف الظنون» (١/٥٩٥).

١٠ - عبد الرحمن بن أبي بكر لسوطي (٩١١هـ) ألف كتابا حول جمع الجوامع أسماه «النكت اللوامع على المختصر والمنهاج وجمع الجوامع»<sup>(١)</sup>.

١١ - عبد الر بن محمد بن الشحنة الحلبي خفي - المتوفى سنة (٩٢١هـ) شرحه بكتاب أسماه «شرح جمع الجوامع»<sup>(٢)</sup>.

١٢ - أحمد بن عبد الله العربي الشافعي المتوفى سنة (٩٢٢هـ) شرحه بكتاب أسماه «شرح جمع الجوامع»<sup>(٣)</sup>.

١٣ - محمد بن حبيب المطيعي شرحه بكتاب أسماه: «الدر الساطع على جمع الجوامع»<sup>(٤)</sup>.

### المطلب الثاني: مختصراته ومنظوماته:

ومن مختصراته ومنظوماته:

١ - اختصره شيخ الإسلام زكريا الأنصاري وأسماه «لب الأصول» ثم شرحه وسماه «غاية الوصول شرح لب الأصول»<sup>(٥)</sup>.

٢ - اختصره محمد بن عمر هبة الله النصيبي الحلبي الشافعي (ت ٩١٦هـ) في كتاب وأسماه «مختصر جمع الجوامع»<sup>(٦)</sup>.

٣ - اختصره محمود أفندي عمر الباجوري، لخصه واختصره بكتاب أسماه «المقصود في أصول الشريعة»<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: «كشف الظنون» ١/ ١٩٧٧.

(٢) انظر: «كشف الظنون» (١/٥٩٦).

(٣) انظر: «كشف الظنون» ١/ ٥٩٦.

(٤) طبع الكتاب نسخة حسن بن محمد عام (١٣٢٢هـ).

(٥) طبع المختصر مع شرحه عام (١٣٦٠هـ) مطبعة الباي الحلي بمصر.

(٦) ذكره ابن العمادي «شذرات الذهب» (١٠/ ١٠٩).

(٧) طبع بمصر عام (١٣١٢هـ).

## الفصل الثاني

### التعريف بالشارح (المحلي)

#### وكتابه (البدر الطالع شرح جمع الجوامع)

#### وفيه مبحثان :

المبحث الأول : التعريف بالشارح (جلال الدين المحلي)

المبحث الثاني : كتاب البدر الطالع شرح جمع الجوامع

٤- نظم جمع الجوامع : لنسح شهاب الدين أحمد بن محمد الطوحي الشافعي المتوفى سنة (٨٩٣هـ)<sup>(١)</sup>.

٥- اندر اللامع في نظم جمع الجوامع : تأليف العلامة سدد علي الأشموي توفى في حدود (٩٠٥هـ)<sup>(٢)</sup>.

٦- نظم جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) وأسماه : الكوكب الساطع . وقد قام بشرحه أيضاً<sup>(٣)</sup>.

٧- نظم عدالله بن أحمد ماكثير لحصري لشافعي (ت ٩٢٥هـ) وأسماه «الدرر اللوامع في نظم جمع الجوامع»<sup>(٤)</sup>.

٨- نظم رضي الدين محمد بن محمد العربي الشافعي المتوفى سنة (٩٣٥هـ) . وقد قام بشرحه ولده بدر الدين محمد العربي ثم الدمشقي المتوفى سنة (٩٨٤هـ)<sup>(٥)</sup>.

٩- خواهر اللوامع في نظم جمع الجوامع لعبد الحفص سلطان العرب الأعصم<sup>(٦)</sup> سابقا

- وهذا الاهتمام من قبل هؤلاء العلماء - شرحاً ، واختصاراً ، ونظماً - بكتاب جمع الجوامع ، يدل دلالة واضحة عن قيمته لعلمة ، وأن فيه كورا م توجد في غيره ، لذلك أمضوا الوقت ، وبذلوا الجهد ، في توضيحه وبيانه .



(١) «مصر» «كشف الظنون» (١/ ٥٩٦)

(٢) ذكره سجنري في «الغنيوة اللامع» (٥/ ٦) .

(٣) حقن الكتاب كرسائل علسن في كنه الشريعة والقانون بالقاهرة ويوجد له عدة نسخ بالناسم منها : مدار مكتب مصر برقم (٢٣٠٧٥)

(٤) ذكره ابن عتياد في «شذرات الذهب» (١٠/ ١٨٨)

(٥) «مصر» «كشف الظنون» (١/ ٥٩٦)

(٦) طبع بكتاب مغان سنة ١٣٣٧هـ



## المبحث الأول

### التعريف بالشارح (جلال الدين المحلي)<sup>(١)</sup>

**المطلب الأول: اسمه ونسبه ونقبه ومولده:**

هو العلامة أبو عبد الله جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد ابن هاشم الجلال، الأنصاري، المحلي الأصل - نسبة بدمجته تكرري من العربية - القاهري، الشافعي.

ولد لجلال الدين بمصر سنة (٧٩١هـ)، وهي السنة التي توافق ١٣٨٩ ميلادي<sup>(٢)</sup>.

**المطلب الثاني: نشأته وتربيته وتعليمه:**

ولد لجلال الدين بالقاهرة، ونشأ بها، فقرأ القرآن، وطلب العلم من الصغر على عادة الناس في ذلك العصر، فأخذ الفقه وأصوله ولغته عن الشمس الرمزي، وكان ملازماً له فكثر انتفاعه به، وأخذ الفقه كذلك عن الإمام البحوري، وخلال لتلقيه، والولي العراقي، والأصول عن العزيز جاعة، والنحو عن الشهاب لمحيي، وسط ابن هشام، والفرائض والحساب عن ناصر الدين بن أنس المصري خفي، والمطبوخين والمعي والبيان والتوضيح عن البدر الآقصراني، ولزم لإمام الساطي، فأخذ عنه التفسير وأصول الدين، وأخذ الحديث وعلومه عن الولي لحيي وابن حجر العسقلاني

- وسرع جلال الدين المحلي في هذه العلوم، وتقدم على علم أقرانه، وتعمق في العلوم العقبية والتفنية

(١) انظر ترجمته في: «المصنف» (٣٩/٧)، و«حجر الكلام في تدبر عن دول الإسلام» (٦٢٩ ٢) «حسن التصانيف» (٣٧١ ١)، «دليل وفيات الأعيان» لابن خلدون (٢٤٣ ٢)، «شعراة» (٩٦ ٤٤٢)، «دليل الطالب» (١١٥ ٣)، «طبقات لأصوليين» (٤٠ ٣)، «الأعلام» (٣٣٣ ٥)، «معجم المؤرخين» (٩٣ ٣)

(٢) «معجم لأعلام» (٣٣٣ ٥)، «معجم المؤرخين» (٩٣ ٣)

وكان رحمه الله معشفاً في مدينته، ومركونه، وبكسب التجاره، حيث بولى مع  
 لير<sup>(١١)</sup> في بعض اخويات، ثم أقام شخصاً عوضه فيه مع مشاركته له أحياناً،  
 وتصدى هو لتبصيف والتدريس والإقراء، وكان أنه في الذكاء والمهم

- ولقد ارتحل العمياء وللعصلاء وحدة العجم للانتقاء به، والأحد عنه، وحضور  
 دروسه - رحمه الله -

فان لسحاوي رحمه الله أحد عنه لأكابر مع الترقى في الخير، ومزود التواضع،  
 والمحاسن الحقة، وعدم الحداثة في الحق، لا يخاف في الله لومة لائم، وعرض عليه  
 القضاء فأبى، وصار كلمة إجماع<sup>(١٢)</sup>.

وقال سبوطي رحمه الله: كان عزة هذا العصر في سلوك طريق السلف، على قدم  
 من الإصلاح والورع، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يواجه بذلك أكابر الظلمة  
 والحكام، ويأتون إليه فلا يلتفت إليهم، ولا يأتونهم بالدخول عنده، وكان عظم  
 الجلدة جداً، لا يراعي أحداً في القول... عرض عليه القضاء الأكبر فامتنع...<sup>(١٣)</sup>

وترجمته رحمه الله تعالى تحتل كرارس كما قال لسحاوي في الضوء اللامع<sup>(١٤)</sup>

### المطلب الثالث: شيوخه:

تتلمذ الإمام الحلي رحمه الله تعالى - على كثير من علمائه عصره وأبرزهم:

١- العراقي<sup>(١٥)</sup>:

هو للعلامة أبو الفصص الزين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد لوحي لعراقي  
 لأصل، القاهري الشافعي محيي السنة، وحافظ الوقت من مؤلفاته: لألفية في

(١) بيع من الثياب، انظر: المصالح للنزهة للبيومي (ص ١٩).

(٢) انظر: الذين دول الإسلام له (٢/ ٣٣٠).

(٣) مصر: حسن الحاضرة له (١/ ٣٧١).

(٤) انظر: ضوء اللامع (١/ ٤١).

(٥) مصر ترجمته في: الضوء اللامع (٤/ ١٧١).

علم الحديث، وطرح للشرع، وتخريج أحاديث الإجماع وغيرها توفي سنة  
 (٨٠٦هـ).

٢- العزيز بن جماعة<sup>(١٦)</sup>:

العلامة محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن برهان بن سعيد بن  
 سعد الدين بن حمادة، العقبه الشافعي، الأصوبي المتكلم الحنلي البطار اسحاوي،  
 جامع لأشتات العلوم، لشعر في العلوم، من مؤلفاته: شرح جمع الجوامع مع مختصر  
 التلخيص، نكت على الروضة توفي سنة (٨١٣هـ).

٣- البرماوي<sup>(١٧)</sup>:

العلامة محمد بن عبد المائيم بن موسى شمس الدين البرماوي المصري لشافعي  
 أحد عنه اسرحان اللقيمي ونس للمقر وغيرها من مؤلفاته: مطبوعه في الأصول  
 - في ألف بيت ثم شرحها، وله كتب عديدة في الفقه، والحديث، ولغوية  
 وغيرها توفي بالقدس سنة (٨٣١هـ).

٤ ابن حجر العسقلاني<sup>(١٨)</sup>:

العلامة أحمد بن عبي بن محمد بن محمد العسقلاني، الشافعي المعروف بن  
 حجر، أمير المؤمنين في الحديث في عصره، من مصنفاته فتح لاري شرح صحيح  
 البخاري، وإيضاحه، والدرر الكامنة وغيرها كثير توفي سنة (٨٥٢هـ).

(١٦) مصر ترجمته في: ضوء اللامع (٢/ ١٧٠).

(١٧) مصر ترجمته في: ضوء اللامع (٧/ ٢٨٠)، مصنفاته شافعية لاس داعي شبه (٤/ ١٠١).

(١٨) مصر ترجمته في: ضوء اللامع (٢/ ٣٦)، الدرر الكامنة (١/ ٨٧).

تخرج به جماعة من العلماء الأفاضل منهم :

١ - يحيى بن محمد بن عمرو بن جحّ بن موسى بن مزيك السعدي<sup>(١)</sup> :

الدمشقي ، ثم القاهري الشافعي ، سبط الكمال بن البارزي ، ويعرفه بإبن جحي ، ولد سنة (٨٣٨هـ) ، تخرج بإس حجر ، وتعلم السلفي ، والإمام المدوي ، وقرأ على المحلى كتاب شرح جمع الجوامع له ، وأغلب كتابه شرح المنهاج للوحي كان فقهياً أصوباً نظراً متكلّلاً ، تراحم عليه طلبة العلم للأخذ عنه ، لما كان يتمتع به من حسن الأداء ، حفظاً وتقريباً ، وحسن خلقه وأدبه . توفي سنة (٨٨٨هـ) .

٢ - أحمد بن محمد بن علي بن أحمد بن موسى<sup>(٢)</sup> :

الشهيد بن فتح لدين أبي الفتح الإشبهي المحلي الشافعي مدرس القاهرة ، أخذ عن لعلم السلفي ، والمدوي ، وقرأ على الشيخ المحلي ، شرحه للمنهاج ، وشرحه لجمع الجوامع . توفي سنة (٨٩٢هـ) .

٣ - محمد بن محمد بن أحمد بن عبد التور بن أحمد البلر الأنصاري<sup>(٣)</sup> :

لهلبي لقبومي لأصل ، قاهري لشافعي ، يعرف بإس حطيط الصحرية ولد سنة (٨٣٠هـ) . أخذ عن إبن حجر ، والقاياتي ، والعمري ، وقرأ على المحلي شرحه للمنهاج ، وشرحه لجمع الجوامع .

كان رحمه الله حسن التصور ، ولتدبر ولتحقيق ، والتدش ، له حاشية عن شرح جمع الجوامع للمحلي ، وحاشية على المعتمد ، وشرح لمقائد وغيرها . توفي سنة (٨٩٣هـ) .

٤ - علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد التور<sup>(١)</sup> :

أبو الحسن الشمس بن اشرف الأشموني لأصل ، ثم قاهري لشافعي ، يعرف بالأشموني . ولد سنة (٨٣٨هـ) ، أخذ الفقه عن المحلي ، وتعلم البيهقي ، والمدوي وغيرهم ، تصدّق للإقراء منذ صغره ، فانتفع به الطلبة . من مصنفاته : شرح العينة إبن مالك ، ونظم جمع الجوامع ، وشرح لإسحاق في المنطق وعريف توي في حدود (٩٠٠هـ) .

٥ - العلامة عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي :

لشافعي ، الإمام الحافظ ، الفقيه ، كان كثير لتصف . من مصنفاته : جمع الجوامع في النحو ، وكتاب الإتقان في علوم القرآن ، والأشياء والنظائر ، ونظم جمع الجوامع ، وشرحه في كتاب سياه «الكوكب الساطع» ، وغيرها من الكتب المفيدة . توفي سنة (٩١١هـ)<sup>(٢)</sup> .

٦ - شيخ الإسلام زكريا الأنصاري :

وهو صاحب الحاشية وسيأتي الكلام عليه بالتفصيل .

### المطلب الخامس : وفاته :

توفي الإمام المحلي - رحمه الله - بعد أن تغلغل بالإسهال ، من نصب ومضاد ، في صبحه يوم السبت ، مسهل سنة (٨٦٤هـ) بمصر<sup>(٣)</sup> ، وهي السنة التي وافق ١٤٥٩ ميلادي<sup>(٤)</sup> ، وكانت حارته - رحمه الله - حافية مهينة ، رحمه الله رحمة واسعة ، وأسكنه جنتاته . آمين .

(١) انظر ترجمته : «الضوء اللامع» (٥/٦) ، «الأعلام» (١٠/١٠) .  
(٢) انظر ترجمته في : «البلد الطالع» (١/٣٢٨) .  
(٣) انظر : «الضوء اللامع» (٤١/٧) ، «حسن المحاضرة» (٣٧٢) .  
(٤) انظر : «الأعلام» (٣٣٣) ، «معجم لزمن» (٩٣/٣) .

## المطلب السادس: مستفاداته:

صنف لإمام المحقق حلال الدين المحلي مصنفات، شددت على الرجال، في عاية الاختصار والتحرير والتفقيح، وسلامة العبارة، وقد أقلل عليها الناس، وتلقوها بالقبول، وتداولوها، ورعنا في تحصيلها، وقرءتها، وأقرئنا<sup>(١)</sup>، من أمهاتها<sup>(٢)</sup>.

١- الأوزار المصنفة في مدح خير البرية، وهو شرح ردة المديح للصوسي<sup>(٣)</sup>.

٢- تفسير القرآن، حيث بدأ بشرحه من سورة الكهف إلى آخر القرآن، وسوره المعجمة وآيات قبلية من سورة البقرة، ثم أتمه حلال الدين السيوطي، وهذا التفسير مشهور من العام والخاص بتفسير الجلالين، سمة إلى حلال الدين المحلي، ورجال الدين السيوطي<sup>(٤)</sup>.

٣- الجهر باليسلمة<sup>(٥)</sup>.

٤- حاشية على جواهر الإسنوي<sup>(٦)</sup>.

٥- شرح التسهيل لابن مالك في النحو<sup>(٧)</sup>.

٦- شرح الشمسية في المنطق<sup>(٨)</sup>.

٧- شرح العرائض<sup>(٩)</sup> في الفقه.

(١) انظر: حسن المحاضرة للسيوطي (١/٣٧٢).

(٢) وهي مرتبة على حروف المعجم.

(٣) مخطوط، وذكره السجسي في حسن المحاضرة (١/٣٧٢)، و يوجد له نسخ كثيرة في لدم، وهي مكتبة الأسد بمش يوجد لها نسخ أرفهاها (١٥٤٣)، (٧١٥٩)، (٦٤٦١)، (٨٠٩٣)، (٣٨٨٤)، (٥٩٤٤)، (١٤٨٧)، (٣٠٨١٥٢).

(٤) له طبعات كثيرة، منها طبعه مؤسسة برنابيه بيروت سنة ١٩٩٥م، سبعة أسانيد محمد نعم عرفسوسي، ومحمد رضوان عرفسوسي، ودار العلوم لإسبانية دمشق سنة ١٩٩٩م تنعق أسانيد الدكتور مصطفى ذهب الله.

(٥) ذكره البغدادي في هدية العارفين (٢/٢٠٢).

(٦) ذكره السيوطي في حسن المحاضرة (٢/٣٧٢)، وقال: لم يكمله.

(٧) مخطوط وذكره سعداني في هدية العارفين (٢/٢٠٢)، وتوجد له نسخة في مكتبة الأسد بمش يرفق (٣٠٧٤).

٨- شرح قواعد ابن هشام في النحو<sup>(١)</sup>.

٩- شرح الوراقات في أصول الفقه للإمام الجويني<sup>(٢)</sup>.

١٠- كتاب في الجهاد<sup>(٣)</sup>.

١١- كسر الراعين في شرح مهج الطالبين للنووي<sup>(٤)</sup> في انفعه، وهو الذي كان يلبس في الجامعة الأزهرية.

١٢- محاكيات حواش على الشرح والروضة والمهايات<sup>(٥)</sup> في لعقه.

١٣- مناسك الحج<sup>(٦)</sup>.

وغيرها من الكتب والرسائل العلمية المفيدة، مما هو مخطوط أو مطبوع.

نفع الله بها العلماء وطلمة العلم. وجزى الله مؤلفها عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء. والله أعلم.

\*\*\*

(١) ذكره السيوطي في حسن المحاضرة (١/٣٧٢)، وقال: لم يكمله.

(٢) طبع عدة طبعات منها: تحقيق عبدالله محمد درويش في مكة، إصدار دمشق سنة ١٩٩٩م.

(٣) ذكره السيوطي في حسن المحاضرة (١/٣٧٢).

(٤) طبع في مصر بمطبعة مصطفى البابي الحلبي، وطبع مع حاشيتي شهاب نديم فليبي، وشهاب الدين حميرة ببيروت دار الفكر سنة ١٩٧٨م.

(٥) مخطوط وذكره الزركلي في «الأعلام» (٥/٣٧٢)، ويوجد له نسخة في مكتبة الأسد بمش يرفق (٦٩٤٨).

(٦) مخطوط، وذكره لبحاري في «الاصول» (١٠٧)، والسيوطي في «حسن المحاضرة» (١/٣٧١)، وتوجد له نسخة في مكتبة الأسد بمش يرفق (٦٠٩٤).



## المبحث الثاني

### كتاب البدر الطالع شرح جمع الجوامع

#### المطلب الأول: التعريف بهذا الشرح ومزاياه:

كما سبق وألف قدّم إن كتاب جمع الجوامع للشرح تاج الدين لسكي - رحمه الله - أصل عليه انبعاث إقبالاً لمقطع الطير ، تدرّس ، وشرحا ، واحتصارا ، وطفيا ، وكان من هؤلاء ، الإمام المدقق والمحقق جلال لدين المحلي - رحمه الله تعالى - ، فشرح كتاب جمع الجوامع ، وأسماه البدر الطالع بشرح جمع الجوامع .

وكتاب شرح جمع الجوامع للإمام المحلي يعد من أحسن الشروح ، وأجودها وأفضلها<sup>(١)</sup> ، فامتاز بحسن العبارة ، وهو شرح وسط بين الإيجاز والإطالة ، البرم فيه الإمام المحلي شرح عبارة المصنف (اس لسكي) حرفيا كما يقتضيه لفظها ، مع تبيان ، والتوضيح ، دور أن يتوسع في انتقل عن العلماء الآخرين ، بل يقل عنهم بالمعنى ، ودافع عن المصنف ما أمكنه إلى ذلك سبل ، وذلك بدفع الإشكالات والاعتراضات ، لئلا يورد عن متن جمع الجوامع ، ولم يطلق أي كلمة مخدش المصنف (في المواضع التي أخطأ فيها) ، بل يقول عنه : إنه سهر من المصنف وهكذا ، فجاء كتابه في غاية التحرير ، والإتقان ، والتتقيح ، والأدب .

#### المطلب الثاني: اهتمام العلماء بهذا الشرح

نقد وفق الله سبحانه وتعالى لعلماء للاشتغال والاهتمام بهذا الشرح ، فاهتموا به اهتماما كبيرا ، في حية للشرح وبعد وفاته ، فرغبوا في تحصيله وفردته ، وقراءه عن مؤلفه - دلال المحلي - عدد كبير من المشايخ وطلبة العلم .

## قال حاجي خليفة:

وكان الشرح الذي صنفه المحلي في غاية التحرير ، والإتقان مع الإيجاز ، ورغب الأئمة في تحصيله وقراءته ، وقراءه عن مؤلفه من لا ينجس<sup>(١)</sup> .

ولعل مما يبين اهتمام العلماء بشرح المحلي ، انتشار نسخه المخطوطة في العام الإسلامي ، وغيره ، فقد بلغت المئتين ، ففي المكتبة الأزهرية بمصر بلغ مجموع نسخه مائة وستة عشر (١١٦) نسخة<sup>(٢)</sup> ، وفي مخطوطات مكتبة لكتحانة الحديبية<sup>(٣)</sup> بمصر ثمان عشر (١٢) نسخة ، وفي المكتبة الوطنية بمسقط (مخطوطات لطهرية) بلغ عدد نسخه سبعة عشر (١٧) نسخة<sup>(٤)</sup> ، إضافة إلى انتشار نسخه في عالم . فقد وضع عليه العلماء حواشي ، وتعليقات مفيدة ، زادت الكتاب رونقه وحسنه ، من أهمها<sup>(٥)</sup> .

١ - حاشية محمد بن محمد بن حطيط الفهرية : تكملة الشرح (ت ٨٩٣هـ)<sup>(٦)</sup>

٢ - حاشية الكمال بن أبي الشرف محمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٩٠٣هـ)<sup>(٧)</sup>

٣ - حاشية محمد بن داود البازلي الجموي (ت ٩٢٥هـ)<sup>(٨)</sup> .

٤ - حاشية العلامة قطب الدين عيسى بن محمد الصفوي الإيجي (ت ٩٢٥هـ)<sup>(٩)</sup>

(١) انظر : «كشف الظنون» (١/ ٥٩٦)

(٢) هذا ما عدته من كتاب «فهرس المخطوطات الأزهرية» (٢/ ١٥٨)

(٣) انظر : «فهرس مخطوطات الكتبخانة» (٢/ ٢٥٠-٢٥١) .

(٤) كما عدتها من «درج مهابس المخطوطات» .

(٥) وهي مرتبة بحسب وفيات مؤلفيها .

(٦) «كشف الظنون» (١/ ٥٩٥) .

(٧) «كشف مصدر» (١/ ٥٩٥)

(٨) انظر «درج مهابس

(٩) انظر «كشف الظنون» (١/ ٥٩٥)

(١) انظر «كشف الظنون» (١/ ٥٩٥)

٥- حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري - صاحب الكتاب المراد تحقيقه -  
(١١) (٩٢٦هـ).

٦- حاشية شهاب الدين عميرة أحمد البرلسي الشافعي (ت ٩٥٧هـ) (٢٢).

٧- حاشية الشيخ ناصر لديس أبي عبدالله محمد مالكي اللقاني (ت ٩٦٨هـ) (٢٣).

٨- حاشية الإمام أحمد بن قاسم العبادي (ت ٩٩٤هـ) (٢٤).

٩- حاشية عبد الرحمن بن جاد الله البناي (ت ١١٩٨هـ) (٢٥).

١٠- حاشية الصبّال (أبو العرفان محمد بن علي) (ت ١٢٠٦هـ) (٢٦).

١١- حاشية حسن العطار (ت ١٢٥٠هـ) (٢٧).

\*\*\*

## الفصل الثالث

### التعريف بصاحب الحاشية

### شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

#### وفيه سبعة مباحث

المبحث الأول : اسمه ونسبه ومولده وأولاده .

المبحث الثاني : نشأته وطلبه للعلم .

المبحث الثالث : شيوخه وتلاميذه .

المبحث الرابع : المناصب التي بولاها شيخ الإسلام زكريا  
الأنصاري .

المبحث الخامس : وفاته

المبحث السادس : ثناء العلماء عليه .

المبحث السابع : مصنفات شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

(١) انظر «كتيب نظوس» (١/٥٩٥)

(٢) انظر «طبقات الأحرار» (٣/٧٦)

(٣) انظر «كتيب الطبر» (١/٥٩٥)

(٤) طبع بمصر سنة ١٨٧٢م دون تاريخ

(٥) نشر بمصر في عدة طبقات انظر منها : حقه مصطفى بابي الحلبي ط ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧

(٦) انظر «الأعلام» (٦/٢٩٧)

(٧) نشر بمصر في عدة طبقات انظر منها : مكتبة الحارثية الكبرى ، دون تاريخ النشر

## المبحث الأول

### اسمه ونسبه ومولده وأولاده

#### المطلب الأول: اسمه ونسبه

هو العلامة زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا بن داود بن حميد بن أسامة بن عبد الملوك، الأنصاري، السبيعي، القاهري، الأرمري، الشافعي<sup>(١)</sup>.

#### المطلب الثاني: مولده

ولد شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في قرية سُنَيْكَة<sup>(٢)</sup> سنة ٨٢٤ هـ عن ما ذكره السيوطي<sup>(٣)</sup> وابن أبياس<sup>(٤)</sup>.

وقيل سنة ٨٢٦ هـ وهو قول السخاوي<sup>(٥)</sup> وتبعه جماعة منهم العبدرومي<sup>(٦)</sup>، وابن طولون<sup>(٧)</sup>، وابن العماد<sup>(٨)</sup> وغيرهم.

وتفرد نجم الدين النغزي نقلاً عن والده أنه ولد سنة ٨٢٣ هـ<sup>(٩)</sup>

(١) انظر «الطب اللامع» (٢٣٤/٣)، «دبل ريج لأهر» لسخاوي (ص ٢٠)، «معجم العمام» (ص ١١٣)، «مناقب الزهراء» لآس أبياس (٣٧/٥)، «الكنوز السائرة» بحم الدين البغري (١/١٩٦)، وهذا السبب يدي ذكره بخطه. ذكره السخاوي في دبل ريج لأهر، «أعقب المرحوم فاقصروا على ذكر نسبه بن أحمد بن زكريا»

(٢) هـ بن من قرئ بمناقبه الشريف بمصر، «مع بن مدينة بنس والعلامة انظر «معجم البلدان» (٣/٢٠٧).

(٣) «معجم معيان» (ص ١١٣)

(٤) «مناقب الزهراء» (٣٧٠/٥)

(٥) «الطب اللامع» (٢٣٤/٣)

(٦) «تاريخ لور الشافعية» (ص ١١٢)

(٧) «مناقب الأديان» (١/٣٦٧)

(٨) «الندوة الأدبية» (١٠/١٨٦)

(٩) «الكنوز السائرة» (١/٩٦)

وما ذكره لسوطي وابن ريس أفرب إلى انصواب ، لأن أغلب من ترجم للشبح زكريا ، ذكر أنه عمّر ومات وله أكثر من مائة سنة ، مما يؤكد أنه ولد قبل ٨٢٦ ، أصب إلى ذلك أن السيوطي وابن ريس معاصران للشيخ زكريا ، وابن ريس حصر حواره<sup>(١)</sup> ، مما يفوي ما رجحناه أما ما ذكره اعري معيد ، ولم يتابعه عليه أحد .

وسنة ٨٢٤ هـ توافق سنة ١٤١٨ بالميلادي<sup>(٢)</sup>

### المطلب الثالث : أولاد الشيخ زكريا :

م ينقل لنا المترجمون نبشح زكريا لا تاريخ روحه ، ولا بمن يزوح ، لكن نقلوا لنا بعض أسماء أولاده ، وفي ترجمة أحدهم<sup>(٣)</sup> أنه ولد سنة ٨٦١ هـ ، مما يدل على أن الشيخ زكريا تزوج قبل هذا التاريخ

### فقد رزق الشيخ زكريا بأولاد صالحين ، عرفنا منهم ثلاثة باسمائهم هم :

١ - محيي الدين أبو السعود محيي بن زكريا<sup>(٤)</sup> ، وهو الذي كتني به أبوه ، وكان يعيه في قراءته وكتابه ، لكنه مات سنة ٨٩٧ هـ بالطاعون<sup>(٥)</sup> .

٢ - جمال الدين يوسف بن زكريا<sup>(٦)</sup> ، وكان شيخاً ، عالماً ، صالحاً ، حسن الأخلاق ، أخذ العلم عن أبيه ، نقل الفزي عن الشعراني : أنه حضر معه على والده شرح رسالة القشيري ، وشرح آداب القضاء ، وآداب البحث ، وشرح التحرير ، وغير ذلك . توفي سنة ٩٨٧ هـ .

(١) «إنباع الزهور» (٣٧١/٥) .

(٢) «الأعلام» (٤١٦/٣) .

(٣) هو محمد بن زكريا ، الأكنة ترجمت .

(٤) انظر ترجمته في «الضوء اللامع» (٢٢٥/١٠) .

(٥) ذكر ابن رياس في «إنباع الزهور» (٢٨٧/٣) في حوادث سنة ٨٩٧ هـ أنه : هجم الطاعون القاهرة ، ومضى جملة راحته . وذلك في الناس فتنة وحنة

(٦) مظهر ترجمته في «نحو كتاب السائرا» (٢٢١/٣)

٣- محب الدين أبو الفتوح محمد بن زكريا<sup>(١)</sup> . ولد سنة ٨٦١ هـ . نشأ في كتف أبويه ، جمعط القرن ، والعمنة ، ولشطس ، وكفتي حديث والبحر ، ومهاجي بمقه وأصوله ، تاب عن أبيه في مشيخة التصوف بالجمانية . لم يورخ نوافاته .

٤- وعرفها رابعاً من أولاده ، ذكره ابن رياس وم يسفه ، فقل عن الشبح زكريا إنه خلف ولدًا ذكرًا من جارية سوداء<sup>(٢)</sup> .

٥ - وعرفنا من أحفاد الشيخ زكريا ، حمده المعروف - حميد لقاضي زكريا ، وهو رب العابد بن محيي الدين بن علي الدين بن حمد الدين يوسف بن زكريا الأنصاري ، المتوفى سنة ١٠٦٨ هـ<sup>(٣)</sup> .

وهو الذي ألف عن بعض مصنفات حذو زكريا كتاب لبكت ابودعدة على شرح الحرية ، والمج الربانية في شرح الفتوحات الإلهية . وشرح «جزرية» ، و«الفتوحات الإلهية» ، و«النبشح زكريا» ، سباني تفصيل الحديث عنها في آثاره العمنة



(١) «مهر برجه في «انصوب اللامع» (٢٤٥ ٧

(٢) «إنباع الزهور» (٣٧١/٥)

(٣) «مهر برجه في «انصوب اللامع» (٢٤٥ ٧



## المبحث الثاني

### نشأته وطلبه لتعلم<sup>(١)</sup>

نشأ الشيخ زكريا بسندته سبكه، وفي سن مبكرة توجّه في ركب الصبة إلى كُتُب شبكة حفظ القرآن، ونشئ من مختصرات العلوم، وفي هذه الفترة مات أبوه، ولم يترك له من المال شيئاً، إذ كان فقيراً، فمكث في قرية تحت رعاية أمه لصاحبة، أسلمه إلى شيوخ صالح<sup>(٢)</sup>، تكفل بكن حاجاته من أكل ومشرب وممس، فأتم حفظ القرآن، وعمده الأحكام، وبعض مختصر التبريزي في الفقه.

وفي سنة ٨٤١ هـ، سافر الشيخ زكريا إلى القاهرة، والتحق بالأزهر<sup>(٣)</sup>، وعانى لفقر وحرمان في هذه الفترة، حتى هبّأته رحلاً صاعداً رعاها وتكفّر به. وقد حدّثنا لشيخ زكريا عن هذه مرحلة من حياته، فقال: حشمت من اسلاد وأنا شاب، فم أعكف على الإشغال بشيء من أمور الدنيا، ولم أعق قلبى بأحد من الخلق. وكنت أخرج في جميع كثرًا، فأخرج في الليل إلى مصابة وغيرها، ففعل ما أجده من فضلات المطبخ حولي لميضاً وأكلها، وأتبع بها عن الحز، فأقمت على ذلك سنين، ثم إن الله تعالى قص لي شخصاً من أولياء الله تعالى، كان يعمل في عرابة لقمع، فكان يتعقدي، ويشترى لي ما أحتاج إليه، من الأكل والشرب والكسوة والكتب<sup>(٤)</sup>.

في هذه لفترة أنتم حفظ مختصر التبريزي، ثم حفظ لمباح المغربي في الفقه، وألفية ابن مالك، وانصافية ورائية (وكلاهما عنناطبي) في انقراءات، وبعض

(١) انظر هذا المبحث في «الصوره اللامعه» (٢٣٤/٣)، «دليل رفع الأصرة» (ص ١٤٠)، «الطبقات الكبرى» للشعراني (١١١/٢)، «تاريخ البور السافر» (ص ١١٢)، «الكواكب السائرة» (١٩٦/١).

(٢) ذكر القرني اسم هذه الشيخ وهو: ربيع بن الشيخ المصطفى عبدالله السلمي تباري - بعد - «ذكر كوكب السافر» (١٩٦/١).

(٣) بعد - «صورة» (٢٣٤/٣)، «دليل رفع الأصرة» (ص ١٤٠)، «تاريخ البور السافر» (ص ١١٢).

(٤) انظر «معدن الشعر» (١١١/٢)، «الكواكب السائرة» (١٩٦/١).

لمباح الأصبي، ونحو نصف من أفعية في حديث، ونشئ من التسهيل في النحو لاس مالك، إلى مبحث كاد وأحوالها.

ثم عاد لشيخ زكريا إلى قرية، فأقدم بها مدة، وقتل راجعاً إلى القاهرة مرة ثانية لموصلة الطب، فراح يرسف من حبس لعلم، ويهمل من مدهل لأدب، ويتردد على نخاس العلماء، من لحده انصلاء، بروح مشعوه توهه، وممس كلمة مثقفة، فأحد انصرمت عن امور البسي - إمام الأهر - والرس الرصود. ولشهاب القفصلي الاسكندري، والرس بن عداش وعبرهم وتلقى دروس مدته عن اسباباني، والعلم البلقيني، وشرف الدين السبكي، وشرف الدين المناوي وغيرهم.

وأخذ الحديث عن ابن حجر العسقلاني، والزين الرضوان، والقباقي ودرس أصول انصافه واسطق عن القباقي أيضاً، ولكافيحي، وابن هبم وعبرهم وأصول لدين عن عرايين عبد اسلام لعدد دي، واشتروي، ومحمد بن محمد بن محمود المعروف بالسحاري وغيرهم.

وأخذ انصافه والصرف وليلاعه عن عرب لدين المذكور، ونشروبي، ومحمد الكيلاني، والقباقي، والكافيحي، وابن حجر العسقلاني.

وأخذ التصوف عن أبي عبدالله القرني، والشهاب أحمد الأذكوي، ومحمد سفي، وأخذ علم الهيئة والهندسة والميقاب والفرائض واحسب واحتر والمعدنة عن الشهاب ابن المجدي.

وأخذ الطب عن الشرف بن الخشاب.

عادر لشيخ زكريا مصر إلى الحجاز، لأداء فريضة حج ودلت سنة ٨٥٠ هـ، وهناك لقي جموع من العلماء والفضلاء، فأخذ عنهم بعض العلوم. وحداصة الحديث، حيث حذر بإحزاب حديثه عليه وفريده، وعن أحاربه بلاد حجاز.

(١) انظر «الصوره اللامعه» (٢٣٥/٣)، «دليل رفع الأصرة» (ص ١٤٤).

## المبحث الثالث شيوخه وتلاميذه

### الطلب الأول: شيوخه

شيوخ شيخ الإسلام ركب الأنصاري - مدين أحد عهدهم ، أو قرأ عليهم ، أو أجازوه ، أكثر من أن يُحصى ، وقد عرفنا ما قرأه عن لكثيرين منهم  
وفي ثب الشيوخ ركبا<sup>(١)</sup> ، ذكر ما قرأه عن مشايخه من العدم والمعارف ، وذكر من أجازوه بالإجازة العامة أو الخاصة .

وفي آخر الكتاب (من ثبته) ذكر أسماء شيوخه عن أجازوه ، مرتين عن حروف المعجم<sup>(٢)</sup> ، وبلغ عددهم كما عدتهم - سبعة عشر ومائة ، وذكر الغزي<sup>(٣)</sup> أن شيوخه الذين أجازوه يزيدون على مئة وخمسين . واللافت للنظر أن من يدين أحاروه بالتحديث ، عدد لا بأس به من النساء العالمات المحدثات ، بلغ عددهن ثنتين وعشرين عذنة<sup>(٤)</sup>

ولا عجب في كثرة الشيوخ الذين تخرج الشيخ ركبا عنهم ، وأحد عهدهم ، وفرا عليهم ، فلقد كان عجبا للعلم منذ صباه ، ولم يتوقف عن الطلب والإشغال ، كانت العلوم التي صرف همه لها متعددة متنوعة ، فأخذ عن طوائف العلماء والمربين في عصره : الفراء ، والفراءات ، والمعبدية ، والتفسير ، ولغة ، ولأصوب ، والحديث ، والمنطق ، ونحوه ، وأنصرف ، واللغة ، كما قرأ كتاب ، وآخر ، والمقدمة ، والمهندسة ، وعلم الهيئة والميقات ودرس الطب .

(١) مخطوط في مكتبة الأسد بدمشق رقم (٧٦١٧) .

(٢) انظر : «صورة عن هذه الورقة» في (ص ٦٨) ، من فيها أسماء شيوخ شيخ ركبا

(٣) «الكراكية السائرة» (١/ ١٩٨) .

(٤) انظر : «صورة عن هذه الورقة» في (ص ٦٤) ، فيها يظهر أسى هؤلاء المحدثات

الشرف أبو المتبحر لمراعي ، والتعي اس عهد ، والفاصيان أبو ايمن الويبري ، وأبو السعادات ابن ظهيرة .

وقد تخرج الشيخ ركبا بكثير من المشايخ ، وأحده عدد هائل من العلماء ، ذكرهم في ثبته وهم يزيدون على مئة وسبعة عشر<sup>(١)</sup> ، وقال الغزي<sup>(٢)</sup> : إنهم يزيدون على مئة وخمسين

وما زال الشيخ ركبا في علم يردد ، وجد يصعد ، حتى نبوا مرله رفيعة في عصره ، فأحده كثير من أسنذته بالإفتاء والإقراء ، منهم ابن حجر العسقلاني<sup>(٣)</sup> ، فاستمد العون من الله تعالى ، وتصدى للتدريس في حياة غير واحد من شيوخه ، وولي عدة مدارس ومصاب ، وألف عدد كبر من الكتب ، وأقل عليه طلاب العلم من الأقطار ، وانتشرت كتبه بين المدارس ، فتب بزبن العابدين ، وعجي الدين ، وشيخ الإسلام ، وقاضي القضاة ، وعلامة المحققين ، وسيد الفقهاء والمحدثين ، واحتفظ بالخصوص بعلوم الإستد ، والعالم العامل ، والولي الكامل<sup>(٤)</sup> .

وكان الشيخ ركبا في منصب لقضاء لأكثر ، مدة صوية ، زهاء عشرين سنة ، وفي أواخر عمره مكث بصره ، وأطال الله عمره ، وبارك له في أجله ، وعاصر حمة من سلاطين الدولة الجركية .

وما زال الشيخ يدرس<sup>(٥)</sup> ويفتي ويصنف بمساعدة طلابه ، حتى وافاه الأجل سنة ٩٢٦ هـ ، رحمه الله تعالى رحمة واسعة ، وأسكنه الفردوس الأعلى - آمين - .

(١) قد مر عدده من ثب الشيخ ركبا انظر ثب الشيخ ركبا مخطوط في مكتبة الأسد رقم (٧٦١٧) ، وفيه (٥١ - ٥٢) ولي هذا الثب بعد شيخ ركبا م يكتف مدرسه اللغة شافعي ، من تعاده في باقي مذاهب الفقه - حيث درس مجموعته كتب في اللغة حبي ، ركب في اللغة المالكي والحنبلي انظر ثب الشيخ ركبا مخطوط

(٢) «يكرول سائرة» (١/ ١٩٨)

(٣) «المراد بالام» (٣/ ١٣٦٦) «دين الأميرة» (ص ١٤٥) .

(٤) «مقدمة انجنيو لكتاب الحدود» لشيخ ركبا ، للأستاذ الدكتور مازن مبارك وانظر : «الكراكية السائرة» (١/ ٩٦) ، «ابو رويح النور السائرة» (ص ١٤٥) .

(٥) في بعض أحار علل أنه أقيم حيا ، أنه وأحاروه عنه سنة ٩٢٥ هـ منهم حبر الصعدي انظر برحمته في «الكراكية السائرة» (٣/ ١٤)

ونظرًا لكثرة شيوخه، من الصعب ذكر أسمائهم كلهم، فضلاً عن الترجمة لهم،  
والتعريف بهم، هذا أقصر على ذكر أشهرهم.

١- وأشهر شيوخه الحافظ ابن حجر العسقلاني، وقد سبق ترجمته<sup>(١)</sup>.

٢- ومن أشهرهم كذلك الإمام جلال الدين المحلي، وقد سبق التعريف به<sup>(٢)</sup>.

٣- القايي<sup>(٣)</sup>:

هو العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن يعقوب القاهري الشافعي  
ولد سنة ٧٨٥ هـ كان إماماً عالمً بعلومه، عاية في التحقيق، وجوده انبهر وتدفق،  
شيخ يمدح بلا مدفعة أحد العلوم الشرعية وغيرها عن: نعر بن جماعة، والقصي  
وابن الملقن، انتفع به خلق كثير، وتزاحم الناس عليه من سائر أرباب الفنون  
والفوائد والمناصب. ومن مصنفاته: شرح على المنهاج للنووي، وعمل ديلاً وبكاً  
على المهيات للإسوي. توفي رحمه الله سنة ٨٥٠ هـ.

كان الشيخ زكريا قد أخذ عن القايي الحديث والفقه وأصوله واللغة<sup>(٤)</sup>.

٤- زين الرصواي<sup>(٥)</sup>:

هو العلامة زين الدين أبو لعيم رصواي بن محمد المغني القاهري الشافعي ولد  
سنة ٧٦٩ هـ كان إماماً قارئاً محدثاً، عالماً بالفقه والأصول ولغة أخذ عن: نور  
الدين السمريري المالكي المقرئ، وعن ابن حجر بن جماعة، ولساقي، والزين العراقي،  
والبرهان الشامي، وابن الشحنة الحديث وغيره. توفي سنة ٨٥٢ هـ.

كان الشيخ زكريا قد أخذ عنه القراءات السبع، ودرس عليه الشاطبية والرواية،  
وعدة كتب في الحديث<sup>(٦)</sup>.

٥- الكمال ابن المهام<sup>(٧)</sup>:

هو العلامة كمال الدين محمد بن عبد الواحد القاهري الحنفي. ولد سنة ٧٩٠ هـ.  
كان إماماً فقيهاً محققاً محدثاً بطار سحوي، جمع بين مقولات والمعاملات، حتى  
قيل: إنه بلغ درجة الاجتهاد. أخذ عن: أبي زرعة العراقي، والجليل حسدي،  
والبساطي، وابن الشحنة، والكمال الشمني.

من مصنفاته: شرح الهداية في الفقه، والتحرير في أصول الفقه، وسماعة في  
أصول الدين. توفي سنة ٨٦٦ هـ.

كان الشرح ذكره قد أخذ عنه الحديث، واسحو، وأصول الفقه، والمنطق وعلم  
الكلام<sup>(٨)</sup>.

٦- علم اللقيي<sup>(٩)</sup>:

هو العلامة علم الدين صالح بن سراج الدين عمر بن رسلان البليبي الشافعي  
ولد سنة ٧٩٦ هـ. كان غاية في الذكاء، وسرعة الحفظ، إماماً في الحديث والفقه  
والعربية، نشأ في كنف والده العلامة سراج الدين البليبي، فأحده عنه اعمد وأحد  
كذلك عن: ولي الدين العراقي، والبيجوري، وابن حجر وغيرهم.

من مصنفاته: شرح البخاري لم يكمله، ترجمة والده توفي سنة ٨٦٨ هـ.

كان الشيخ زكريا قد أخذ عنه الفقه والحديث<sup>(١٠)</sup>.

(١) نظر «صور» اللامع» (٢٣٤/٣) ٢٣٥

(٢) نظر ترجمته في «حسن المحاضرة» (٣٩٣/١)، «صور» اللامع» (٨/٢٧٧)

(٣) نظر «صور» اللامع» (٢٣٤/٣) ٢٣٥

(٤) نظر ترجمته في «حسن المحاضرة» (٣٧٢/١)، «صور» اللامع» (٣/٣١٢)

(٥) نظر «صور» اللامع» (٢٣٤/٣) ٢٣٥

(١) انظر (ص ٤٣)

(٢) نظر (ص ٤١)

(٣) انظر ترجمته في «حسن المحاضرة» (٣٩٦/١)، «الصور» اللامع» (٨/٢١٢).

(٤) انظر «صور» اللامع» (٢٣٤/٣) ٢٣٥.

(٥) نظر ترجمته في «صور» اللامع» (٢٢٦/٣)، «الصور» اللامع» (٩/٤٠١).

## ٧- شرف الماوي<sup>(١)</sup>:

هو العلامة شرف الدين أبو ركب يحيى بن محمد الماوي المصري الشافعي ولد سنة ٧٩٨ هـ. كان من محاسن الدهر ديناً، وصلاًحاً، وتعبداً، واقفاءً للسنّة، وتواضعاً، وكرمًا. ولي التدريس بالمدرسة الصلاحية وقضاء الديار المصرية.

أخذ عن: ولي الدين العراقي، واليرماوي، والشطنوفي

من مصنفاته: شرح مختصر المزني. توفي سنة ٨٧١ هـ.

كان الشيخ زكريا قد أخذ عنه العقبة<sup>(٢)</sup>.

## ٨- الكافي<sup>(٣)</sup>:

هو العلامة يحيى لُدس أبو عبد الله محمد بن سنيب الرومي الحنفي ولد سنة ٧٨٨ هـ. كان علامة الدهر، وأوحد العصر، ونادرة الزمان، الأستاذ في الأصلين، والمتبحر، والنحو والصرف، والمعاني والبيان، والمنطق، والفلسفة. أخذ عن: شمس مصري، وأبرهه خيبره تلميذ التفتازاني.

من مصنفاته: شرح قواعد الإعراب لاس هشام، وشرح كلمتي الشهادة، ومختصر في علوم الحديث، ومختصر في علوم التصدير وغيرها. توفي سنة ٨٧٩ هـ. كان الشيخ زكريا قد أخذ عنه اسحو، ولأدب، ولأصول، وللعقوبات<sup>(٤)</sup>.

## ٩- زينب الشوكي<sup>(١)</sup>:

المحدثة أم حبيبة زينب بنت أحمد بن محمد بن موسى الشهاب الدمشقي لشوكي المكي. ولدت سنة ٧٩٩ هـ. أخذت الحديث وإجازاته عن: العراقي، والمراعي، والشهاب الجوهري، وعائشة بنت عبد الهادي.

حدثت بمسموعاتها غير مرة. كانت حرة، مباركة، صالحة. كثرة لعباده والصدقة والصيام والاعتبار. عقرت مئة بسمعه وبصره. وفجعت بأولادها فصبرت واحتسبت. توفيت سنة ٨٨٦ هـ بمكة.

كانت أم حبيبة ربيب قد أجارت الشيخ زكريا، وذكره في شأنه<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر ترجمته في: حسن البحري، ١٠، ٣٧٢، انصرو اللامع، ١٠٠ (٢٥٤)

(٢) انظر انصرو اللامع، ٣/ ٢٣٤

(٣) انظر ترجمته في: اعيه النوع، ١٠، ١١٧، انصرو اللامع، ٧/ ٢٥٩

(٤) انظر انصرو اللامع، ٣/ ٢٣٤ (٢٣٥)

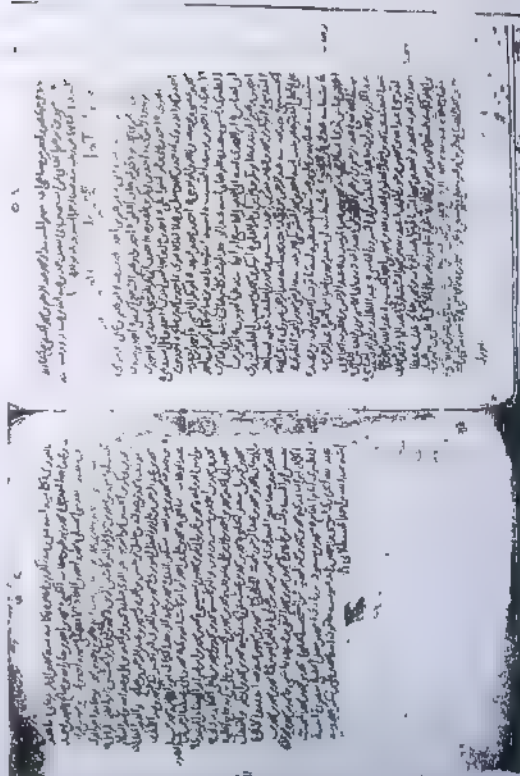
(١) انظر ترجمته في: انصرو اللامع، ١٧، ٣٩، ٤٠

(٢) انظر: انب شيخ زكريا، ٥١، مخلوحي مكتب لآدم دمشق، ٧ (٧٦)

انظر صورة عن هذا الزوجه في (ص ٦٤)



## صورة مخطوطة عن ثبت الشيخ زكريا



الجزء الأخيرة من كتاب ثبت الشيخ زكريا الأنصاري  
وهي فيه أسماء شيوخه مرتبين على حروف المعجم

## المطب الثاني: تلاميذه

كان طلاب الشيخ زكريا لا يُحصون عدداً، فقد كانوا يقصدونه من الحجاز والشام وغيرهما

قال السخاوي<sup>(١)</sup>: أخذ عنه الفضلاء طبقة بعد طبقة.

وقال للمدني<sup>(٢)</sup> حذر اهتيمي<sup>(٣)</sup> حارسه لتلامذة و لأتباع. وكثرة لأحدين عنه، ودوام الانتفاع

وقال الماوي<sup>(٤)</sup> وعمر نحو مئة سنة، حتى انقرض جميع أقرانه، وأخى الأصغر بالأكابر، وصار كل من في مصر من أتباعه، أو أتباع أتباعه.

ودل نجم الدين القري<sup>(٥)</sup>: ... فأقبلت عليه الطلبة للاستشفال عليه، وعمر حتى رأى تلاميذه، وتلاميذ تلاميذه شيوخ الإسلام، وقرت عينه بهم في محافل العلم، ومجالس الأحكام، وقصد بالرحلة إليه من الحجاز والشام.

فقد صار أمثل أهل زمانه، وأرأس العلماء من أقرانه، وورق ليركة في عمره وعلمه، وأعطى الخط في مصنفاته وتلاميذه، حتى لم يبق بمصر إلا طلبته، وطلبة طلبته، وقرئ عليه شرحه على البهجة سبعاً وخمسين مرة، حتى حرره أتم تحرير، ولم ينقل ذلك عن غيره من المؤلفين<sup>(٦)</sup>.

وبعضاً بكثرة تلامذه شجع لإسلام ركوب الأصاري، اقتصر على ساردين منهم وأشهرهم

(١) «الضوء للامام» (٣/٢٣٦)

(٢) نقله عنه تلميذه الميبدوسي في «تاريخ ابنور السافرة» (ص ١١٥).

(٣) «طبقات انصوية» (٣/٢٧١).

(٤) «نكت» (ص ١٠٩٩).

(٥) «لرحمة» (١/٢٠١).

## ١- شهاب الدين الرملي<sup>(١)</sup>:

هو العلامة شهاب الدين أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي، النوبي، المصري، لأبصري، شافعي، الإمام المذاهب الأربعة، شيخ الإسلام والمسلمين، أحد أخص وأجل تلاميذ الشيخ زكريا، فقد كان الشيخ زكريا يحبه، وأذن له في الافتاء والتدريس، وأن يصحح في كتبه في حياته وبعد مماته، ولم يأذن لأحد سواه في ذلك انتهت إليه الرئاسة في العلوم الشرعية بمصر.

من مصنفاته: شرح ابريد لاس رسلان، ورسالة في شروط الإمام، نوي سنة ٩٥٧ هـ.

## ٢- شهاب الدين عميرة البرلسي<sup>(٢)</sup>:

هو العلامة أحمد لبرلسي المصري الشافعي، الملقب بعميرة، الإمام المحقق والمذوق في لمذهب الشافعي أحد عن: الشيخ الساطي، والبرهان بن أبي شريف، والنور المحلي كان رحمه الله عالمًا، زاهيًا، ورعًا، حسن لأخلاق، استهيب إليه رئاسة المذهب الشافعي في عصره.

من مصنفاته: حاشية على شرح جمع الجوامع للمحلي، وشرح لتسعة والحمد لله توفي سنة ٩٥٧ هـ. ذكره الغزي<sup>(٣)</sup> في تلامذة الشيخ زكريا.

## ٣- ناصر الدين الطبلاوي<sup>(٤)</sup>:

هو لعلامة ناصر الدين محمد بن سالم بن علي الطبلاوي لشافعي كان إمامًا في افتراءات، و لتفسير، والفقه، والحديث، وللعق، والأصول، شهد له الخلائق بأنه

أعلم من جميع أقرانه، وأكثرهم ثوابًا، وأحسنهم خلقًا، وأكرمهم نفسًا. من مصنفاته: شرح البهجة. توفي سنة ٩٦٦ هـ.

## ٤- الشعراوي<sup>(١)</sup>:

هو العلامة عبد الوهاب بن أحمد لشعراوي ولشعراوي الشافعي، الإمام لعام العامل لراهد الفقه المحدث الأصولي المربي، من ذرية محمد بن خنيفة أحد عن النور المحلي، وعلي القسطلاني، والأشموني، والشهاب الرملي.

من مصنفاته: طعانات الصوفية الكبرى، والمربان، مختصر تذكرة لوني بدفطري وغيرها توفي سنة ٩٧٣ هـ.

كان الإمام الشعراوي قد لارم الشيخ زكريا للأحد عه وحدته - مدة عشرين سنة كما ذكر ذلك في طبقاته<sup>(٢)</sup>.

## ٥- ابن حجر الهيتمي<sup>(٣)</sup>:

هو العلامة شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، السعدي، الأنصاري، الشافعي خاتمة العلماء بالأعلام، إمام الحرمين كما أجمع عليه المال. ولد سنة ٩٠٩ هـ. أذن له بالإفتاء والتدريس وعمره دون لبعشرين، وبرع في علوم كثيرة من فقه، وأصول، وحديث، وتفسير، وكلام، ووعه، وغيرها

من مصنفاته: شرح المشكاة، شرح المنهاج، شرح الأربعين النووية، الرواخر عن اقتراء الكليات وغيرها كثير. توفي سنة ٩٧٣ هـ.

(١) ينظر ترجمته في: «معجم علماء مصر» للعلامة إمامي (٣/٣٩٢)، «الكواكب السائرة» (٣/١٧٦).

(٢) انظر: «طبقات الكبري» (٢/١١١).

(٣) انظر ترجمته في: «تاريخ النور السائرة» (ص ٢٥٨)، «الكواكب السائرة» (٣/١١١).

(١) ينظر ترجمته في: «الكواكب السائرة» (٢/١١٩)، «الشذرات» (١٠/٤٥٤).

(٢) ينظر ترجمته في: «الكواكب السائرة» (٢/١١١)، «الشذرات» (١٠/٤٥٤).

(٣) «الكواكب السائرة» (١/١٩٩).

(٤) ينظر ترجمته في: «الكواكب السائرة» (٢/٣٣).

هو العلامة شمس الدين محمد بن محمد الشربيني القاهري الشافعي، الخطيب  
الإمام البارز في الفقه وغيره. أخذ عن الشهاب عميرة، والبور المحلي، والشهاب  
الرملي وغيرهم.

أجمع أهل مصر على صلاحه، ووصفوه بالعلم والعمل، والرهدة والورع، وكثرة  
النسك والعبادة.

من مصنعاته: معي لمحتج في شرح المهاج، وشرح السيه، وشرح العاية  
وغيرها. توفي سنة ٩٧٧ هـ.

ذكره الغزي<sup>(٢)</sup> في تلامذة الشيخ زكريا.



## المبحث الرابع

### المناصب التي تولاهها شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

تلقى شيخ الإسلام صاحب هامة في دولة المماليك لرحبة (محرسة)، وأسندت  
إليه وظائف ربيعة، لا تسد إلا من كان مؤهلاً لأن تعهد إليه، ونوعت هذه المناصب  
من مشيخة التصوف إلى التدريس بمدة مدرس، وناظر للأوقاف، وأحياناً قاضي  
القضاة، وهذا يدلنا أن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري قد حظي بتقدير من ولاية  
الأمر في عصره، جعلهم يولونه هذه المناصب، ويمهدون لها إليه، وكان مما تولاه  
الشيخ زكريا :

١- مشيخة التصوف بجامعة القلم بن الخيعان<sup>(١)</sup>، ذكر ذلك السحاي<sup>(٢)</sup>

٢- مشيخة التصوف بمسجد الطوشي<sup>(٣)</sup>، ذكر ذلك السحاي<sup>(٤)</sup>

٣- منصب الميعاد بجامعة الأزهر<sup>(٥)</sup> : معنى الميعاد : هو منصب يشبه منصب المعيد  
بالجامعة في الوقت الحاضر، والمعيد كان عليه سماع الدرس، وتفقيهم بعض  
لطلبة ونفعهم<sup>(٦)</sup>. وكان هذا المنصب قد تولاه الشيخ زكريا في الأمام الأولى من  
الطلب والاشتغال بالعلم، ذكر هذا المنصب السحاي<sup>(٧)</sup>

(١) من هذا الجامع عبد الرحمن بن عبد العلي بن خيعان، وكان ابن خيعان ناظر خزانة بيت المال، كاتبها،  
وكان محققاً للكتب، والصاحب توفي سنة ٨٥٥ هـ. انظر تحت في «النص» اللازم» (٢٤٤/ ٨٥)

(٢) «النص» اللازم» (٢٣٧/٣)، «دليل رفع الأضر» (ص ١٤٦)

(٣) أنشأ هذا المسجد جوهري الطوائف السحرية، من خدام الملك ناصر محمد بن ملاوون. انظر  
«الخطب المغربي» (٢٢٥/٢)، «الخطب التوفيقية» (٣٧٠/٣)

(٤) «النص» اللازم» (٢٣٧/٣)، «دليل رفع الأضر» (ص ١٤٧)

(٥) أول جامع أنشئ في مدينة القاهرة، بناء جوهري الصوفي سنة ٦٦١ هـ. انظر «الخطب المصري»  
(٢٧٣/٢)، «دليل رفع الأضر» (ص ١٤٧)

(٦) انظر «دليل رفع الأضر» (ص ١٤٧)

(٧) «النص» اللازم» (٢٣٧/٣)، «دليل رفع الأضر» (ص ١٤٦)

(١) انظر برجته في «لحم ك» (سفره) (٧٩/٣)، «الفتاوى» (١٠/٧٦١).

(٢) «مكتوب السالفة» (١٩٩/١)

٤- التدريس بتربية الظاهر خشقدم<sup>(١)</sup>: حيث قرّره السلطان الظاهر خشقدم في التدريس بتربية لثي أنشأه بالبحرء أول ما تحت، ذكر ذلك السحاوي<sup>(٢)</sup>

٥- التدريس في المدرسة لسابقة<sup>(٣)</sup>: هذه المدرسة خاصة بمعهد الشافعية، وفيها خزنة كتب معتبرة، ولها عدة أوقاف، وهي من المدارس المشهورة<sup>(٤)</sup>.

ذكر هذا المنصب الذي تولاه الشيخ زكريا: السخاوي<sup>(٥)</sup>

فائدة:

سكن الشيخ زكريا بيت ابن الملقن<sup>(٦)</sup> بعد وفاته، عندما تولى منصب التدريس بالسابقة، ويقع هذا البيت في حارة اللبان بشوارع مرجوش<sup>(٧)</sup>.

٦- التدريس في المدرسة الصلاحية<sup>(٨)</sup>: ولي لشيخ زكريا التدريس فيها بعد وماء العلامة بقي التدريس الخاصي<sup>(٩)</sup>. ذكر ذلك السيوطي<sup>(١٠)</sup>.

(١) هو السلطان الملك سظاهر أبو سعيد خشقدم، ولي خلافة على مصر والشام سنة ٨٦٥ هـ. كان حليلاً عاقلاً، شجاعاً مقدماً، توفي سنة ٨٧٢ هـ. انظر ترجمته في: «نبطاع الزهور» (٢/ ٤٥٥).

(٢) «الصور اللامعة» (٣/ ٢٣٧)، «تذيل رفع الأصر» (ص ١٤٧).

(٣) بنى هذه المدرسة الأمير سائق الدين الطروشي، انظر: «الخط المرقية» (٢/ ٣٩٦-٣٩٤).

(٤) كان من درس فيها تلميذ شيخ زكريا، الشيخ من بعض نظر «الصور اللامعة» (٣/ ٢٣٧).

(٥) «الصور اللامعة» (٣/ ٢٣٧)، «تذيل رفع الأصر» (ص ١٤٧).

(٦) هو العلامة سراج الدين أبو حصص عمر بن علي لأصباري، الإمام بفتح المحدث توفي سنة ٨٠٤ هـ. انظر: ترجمته في: «حسن المحاضرة» (١/ ٢٦٧)، «الصور اللامعة» (٦/ ١٠٠).

(٧) انظر: «إلياذ مصر» للجوهري (ص ١٠٣)، «الخط الترفيئة» (٣/ ١٢٧).

(٨) ساهم ذلك اعظم صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٧٢ هـ بمحو صريح الشافعي وهي باج لمدرس، وأعظم مدارس الدنيا، تعاقب على التدريس فيها أجلة العلماء الربانيين أمثال: ابن دقيق العيد والسبكي وابن جماعة والفتحي، انظر: «حسن المحاضرة» (٢/ ٢٢٥-٢٢٦).

(٩) هو العلامة نبي الدين أبو بكر بن محمد بن شادي الخصي الشافعي، شيخ المدرسة الصلاحية توفي سنة ٨٨١ هـ. انظر: ترجمته في «تذيل على دول الإسلام» (٣/ ٨٧٣).

(١٠) «حسن المحاضرة» (٢/ ٢٢٦).

والسخاوي<sup>(١١)</sup>. ولم يكن يصره أوقع منصباً من هذا التدريس كما قال الحيدوسي<sup>(١٢)</sup>.

٧- ناظر أوقاف القره<sup>(١٣)</sup> وجامع لشافعي<sup>(١٤)</sup>، حيث ولّاه سلطان قبتي<sup>(١٥)</sup> ذلك، وكانت له اليد الطولى في استخلاص أوقاف ذهبت عن المدرسة المجاورة لقم الشافعي، حيث قال السخاوي<sup>(١٦)</sup> وباشر التدريس، وتكم على أوقافه (أي المدرسة التي بجوار الشافعي)، واجتهد في عبرتها، وسجن من ما كان متصلاً عنه مدة، بعد خطوط وحروب في استخلاصها، يطول شرحها، ثم أضاف (أي السلطان) إليه بعد ذلك نظر المقرافة بأسرها.

٨- منصب قاضي القضاة: كان الشيخ زكريا -رحمه الله- قد عرض عليه البصاة الأكبر، في عهد السلطان الظاهر خشقدم قاضي، أما السلطان قابندي، فما رد به حتى قبله في رجب عام ٨٨٦ هـ<sup>(١٧)</sup> بعد تمتع ونائب وشروط، قبل قاضي بعضاً منها. وقد مارس الشيخ زكريا القضاة بتره، وعفة، وكفاية، ودراسة وتوقل، وحفاظاً على العدالة، ورعاية للمحق، وقد لبث في دامت القضاة مدة

(١) «الصور اللامعة» (٣/ ٢٣٧)، «تذيل رفع الأصر» (ص ١٤٧).

(٢) «تاريخ النور السادة» (ص ١١٥).

(٣) هناك مسجد فرات جصري وقد رآه كتب فيها عدة مدرّس، مساجد، وفيها أصره كثير للعلماء والباطين. انظر: «تاريخ وتآمر مصر الإسلامية» (ص ٨٨).

(٤) كان جامع الشافعي، مسجداً صغيراً، كتب كثير الناس بغيره بصري، وبسبب عداوة للمدرسة الصلاحية، وضع الملك الكامل محمد بن المعادل الأيوبي في هذا المسجد، ونصبه به منبر، وصيب الجمعة به في سنة ٦٠٧ هـ. انظر: «الخط المرقية» (٢/ ٢٩٦)، «الخط سوية» (٥/ ٥٦).

(٥) هو استبعد أبو نصر الأشراف عياشي المصموني، بنى السطحة سنة ٨٧٢ هـ وبعد السلطان خشقدم، بعد من أعظم سلاطين أماليك البركسية، وطلب في الحكم إلى وفاته سنة ٩٠١ هـ. انظر: ترجمته في «نبطاع الزهور» (٣/ ٣٢٤).

(٦) «الصور اللامعة» (٣/ ٢٣٧)، «تذيل رفع الأصر» (ص ١٤٧-١٤٨).

(٧) انظر: «حسن المحاضرة» (٢/ ١٦٣)، «الصور اللامعة» (٣/ ٢٣٨)، «تذيل رفع الأصر» (ص ١٤٨)، «نبطاع الزهور» (٥/ ٣٧٠-٣٧١)، «تذيل الأعلام لابن طوون» (١/ ٣٦٣).

طوبية، تبلغ هذه عشرين عامًا متوالية، وهي طاهرة فله في ناريج العصاة في هذا العصر، الذي قصرت فيه آجال القضاة في مناصبهم<sup>(١)</sup>.

استمر الشيوخ ذكريا قاصيًا إلى أن كُفَّ بصره، فمُرل بالمعي<sup>(٢)</sup>، وقيل عُرل بسبب خطئه على البسطن مانظم، ورحله عنه تصرُّبًا وعريضًا<sup>(٣)</sup>، وقيل عبر ذلك<sup>(٤)</sup>، وكان ذلك في ذي الحجة من سنة ٩١٦ هـ<sup>(٥)</sup>، وكان الشيخ ركريا رحمه الله - في أواخر حياته يتأسف على توليه القضاء<sup>(٦)</sup>.

لا شئت أن استنسخ ركريا كان على خط وافر من نعم في مختلف العصور، والكفاءة والبره والورع، أهلته لأب يتولى هذه المنصب - السابق ذكرها -، فرحمه الله وحجراه عن الإسلام والمسلمين خير الخزاء.

\*\*\*

## المبحث الخامس

### وفاته

توفي شيخ الإسلام ركريا الأنصاري - رحمه الله - في ذي الحجة سنة ٩٢٦ هـ<sup>(١)</sup> عن عمر يزيد عن مئة وستين، قضاه في مرصاة الله طاعة ومهما في الدين، وجهاد في العلم والعمل، بعد أن ترك ثروة علمية شاهدة على علمه وقضيه.

كانت حجارته مشهودة، حيث حُفَّ بمشقه في محض من قصة الإسلام، ولعباده، والعصاة، وحلائق لا يحصى، وكثر التأسف والترحم عليه رحمه الله، وقد رثاه جماعه من تلاميذه بعدة مطولات<sup>(٢)</sup>، ومن أنصرها، فون أحدهم<sup>(٣)</sup>.

قضى ركريا نحبته فتفجرت عليه عيون الليل يوم حمام  
لستعلم أن الدهر راح إمامه وما الدهر يبقين بعد فقد إمامه  
صقني الله قبرا خضعا مژن صبيب عليه مدى الأيام سخ غمه

وسنة ٩٢٦ هـ توافى سنة ١٥٢٠ للميلادي<sup>(٤)</sup>.

فرحم الله شيخ الإسلام ركريا الأنصاري، وحشره مع الصديقين ولشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقا، وحجراه عن الإسلام والمسلمين خير الخزاء

(١) انظر: «عصر سلاطين الديار» (٣/٣٩٠).

(٢) ذكر ذلك العبدوسي في «تاريخ النور السافر» (ص ١١٥).

(٣) ذكر ذلك نجم الدين العراقي في «الكواكب السائرة» (١/١٩٩).

(٤) انظر: «القصص اللائمة» (٢٣٨/٣)، «دليل دفع الأضرحة» (ص ١٤٨)، «أذهل بروكليات في التاريخ لأدب تعري» (٣٩٦/٦) أن سبب عرق شيخ ركريا من العصابة، إصابته بمرض عيني، وهذا باطل، لا أساس له من الصحة، ولم يذكر هذا الأخير أحد من المترجمين للشيخ ركريا، وإنما هو مجرد افتراء من لافز هذ التي يشهد أعداء المسلمين، من المستشرقين، والمستشرقين - وأبائهم - في وسف الدارسين، فيعتبر حسمون من هؤلاء، ولشخصه ما تخدونه في كتبهم، ويعرضونه على هذا العلم من المسلمين، يذكرون على من أمرهم

(٥) انظر «مذاهب الزهور» (٤/١٢).

(٦) انظر «الكواكب السائرة» (١/٣٠٠).

(١) انظر: «مذاهب الكثر» (٢/١١٣)، «الطغاة الصغرى» (ص ٣٧)، «دليل الزهور» (٥/٣٧٠)، «تذكرت سائر» (١/٢٠٦) ويعرف العبدوسي تاريخ تولده سنة ٩٢٥ هـ، وهو بعيد، لأن المعاصرين يشعرون بـ «تلاميذه كانوا حاضرين في حياته»، كاس زيان الحسني والشعري، و«ه أرجو أن يذكروا، فحرمهم مقدم على عهدهم، والله أعلم»  
(٢) انظر «مذاهب الزهور» (٥/٣٧١).  
(٣) انظر «تاريخ لور حافرة» (ص ١١٦).  
(٤) انظر «الاعلام» (٣/٤٦).



## المبحث السادس

### ثناء العلماء عليه

لقد شهد العلماء لأجله، والمترجمون للشيخ زكريا بالفصل، وعرارة العم، والتجلي بصمات العلماء، من الإحسان، ولير، والتواضع، وأنشأ عليه بالجميل وسألف كلام الأئمة في إنشاء على الشيخ زكريا، من خلال ما وحدته في المصادر والمراجع، التي تعرضت لترجمة الشيخ زكريا ورحمة الله تعالى.

- قال عنه السخاوي<sup>(١)</sup> : وهو من المعاصرين له : لم يتفك عن الاشتغال، عن طريقة حيلة من التواضع، وحسن العشرة، والأدب، واللغة، ولاجماع عن بني الدنيا، مع التقليل، وشرف النفس، ومزيد العقل، وسعة الباطن، والاحتفال، والمداورة، إلى أن أدن غير واحد من شيوخه في الإفتاء والإقراء.

- وقال عنه كذلك<sup>(٢)</sup> : وله مهجد وتوجد وصبر، واحتفال، وترك للقليل والقال، وأوراد واعتقاد، وتواضع، وعدم تنازع، بل عمله في التوكل يزيد في الحد، وعدم مسارعة إلى الفتاوى مما يعبد من حسناته.

- قال عنه السيوطي<sup>(٣)</sup> - وهو من المعاصرين له - : برع وتفقت، وسلكت طريق التصوف، ولزم أخذ ولاحتهاد، في اقسام والعلم والعمل، وأقل عليه مع الناس، إقراء وإفتاء وتصنيفاً، مع الدين المثين، وترك ما لا يعنيه، وشدة التواضع، ولين الجانب، وضبط اللسان والسكوت.

- وقال عنه علي الخوهري<sup>(٤)</sup> : وهو من المعاصرين له- الشيخ اعلامه الرباني، شيخ الإسلام زكريا أنصاري

- وقال عنه ابن إياس الحنفي<sup>(١)</sup> - وهو من المعاصرين له - الإمام العالم العامل، العلامة، شيخ الإسلام والمسلمين، مفتي الأنام في العالمين، بقية السلف وعدة الخلف، عالم الوجود على الإطلاق.

- وقال عنه تلميذه الشيرازي<sup>(٢)</sup> : أحد أركان لطريق الحق، وانتصاف، وقد خدمته عشرين سنة، مما أبته قط في عمله ولا اشتغال به لا يعنى، لا ليلاً، ولا نهاراً، وكنت قد جلست معه كآتي جلست مع موت الأرض الصالحين العارفين، وكان أكثر المقربين بمصر يصير من يديه كالمطبخ، وكذلك الأمراء والأكرام

- وقال عنه سميده اس حاجر المهيمن<sup>(٣)</sup> : قدّم شيخنا زكريا، لأنه أحق من وقع عليه بصري من العلماء لعامدين، والأئمة سوارثين، وأغل من عنه رويث ودرين من الصنفاء الحكماء، مسدين، فهو عمدة العلماء لأعلام. وحجة لله عن الأنام، حامل لواء مذهب الشافعي على كاهنه، وبحر مشكلاته، وكاشف عيوبائه، في بركته وأصائله، ملحق الأحفاد بالأجداد، لمتهدي في رمة معلو الاستاد، كنف ولم يوجد في عصره إلا من أخذ عنه مشافهة، أو بواسطة، أو بوسائل متعددة، بل وقع لبعضهم أنه أخذ عنه مشافهة مرة، وعن غيره عن سنة وسه نحو سبع وسائل تدره أخرى، وقد لا يظن به في أحد من أهل عصره، فمفهم هذا التفسير، لدي هو عبد الأئمة أوني وأخرى، لأنه حار به سعة لتلامذه والأتباع، وكثرة الاحدين عنه، ودوام الانتفاع

وقال عنه النيدروسي<sup>(٤)</sup> : اشيع لإمام اعلامه، شيخ الإسلام، قاضي القضاة، وقال عنه في كلامه عن وفاته : ورحل أسس عليه كثير، فحسبه الكثرة، وأوصافه الشهيرة.

(١) «بدائع الزهور» (٥/ ٣٧٠).

(٢) «تذكرة الكبرى» (١١١٢).

(٣) نقله عنه سميده النيدروسي في «تاريخ الدور» (ص ١١٥).

(٤) «تاريخ سوادنا» (١١١-١١٢).

(١) «نصوص اعلام» (٣/ ٢٣٦-٢٣٧)، «دليل ربيع الإبر» (١٤٤-١٤٥).

(٢) «نظر مرجع نفسه».

(٣) «نظم معاني» (ص ١١٣).

(٤) «إليه» (ص ١٠٣).

## المبحث السابع

### مصنفات شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

ألف الشيخ زكريا الأنصاري رحمه الله - كتب ورسائل كثيرة معبدة ، أقبل لباس عيها قراءة وتدريساً ، في حياته وبعد مماته قال لسحاوي<sup>(١)</sup> : وفارت مصنفاته في الأفاق ، وعكف على الاستعانة بها ذو الخلاف ودو الرفاق ، يقول لشيخ الشيرازي<sup>(٢)</sup> : - رحمه الله تعالى - : صف شيخ الإسلام ( زكريا ) المصنفات الشائعة في أقطار الأرض ، ولازمت الناس قراءة كتبه ، لحسن نيته وإخلاصه . ولم يستقص أحد من ترجماله أسماها ، ولم يخص عدداً .

كما أنني لم أجد عند من ترجم للشيخ ، شيئاً مسبوفاً ، ومن العسر أن محرم بعدد كتبه وأسماها ، لأن كثيراً من المؤلفين والمترجمين كانوا يشيرون إلى بعض كتبه دون ذكر أسماها ، التي وضعها ، في جعل للكتاب الواحد سمين أو أكثر ، أصف إلى ذلك أن شخ لإسلام زكريا كان يصنع على الكتب لواحد شرحين أو شرحاً وحاشية ، فالتفت للإشارات إلى تلك الكتب ، واحتلظت على أقلام المترجمين

وهي على ما ورد قائمة بأسماء كتب شيخ الإسلام زكريا لأنصاري وأئامه التي وصل إلى عندها ، مشيرة إلى المطبوع منها والمخطوط ، مرتبة على حروف المعجم

١ - إحكام الدلالة على تحرير شرح الرسالة : ( مطبوع )

وهو شرح عن لسانه الشيرازي

طبع لكتاب عدة طبعات آخرها بتحقيق عبد خليل النعنع لكري ، دار

العلم ، دمشق ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

(١) إيدل مع لاجره ( ص ١٥٠ )

(٢) موقع لأمواري مصنفات الأجيال للشيخ ( ٢ / ١٢٢ )

وعنه العبد رومي كذلك من المجلدين للقرن التاسع ، حيث قال<sup>(١)</sup> : ويقرب عندي أنه المجلد على رأس القرن التاسع ، لشهرة الانتفاع به ويتصانيفه ، واحتياج غالب الناس إليها فيما يتعلق بالفقه ، وتحرير المذهب ، بخلاف غيره .

وقال عنه محم الدين لغري<sup>(٢)</sup> : لشيخ لإمام ، شيخ مشايخ الإسلام ، علامة المحققين ، وفهامة المدققين ، ولسان للكنس ، وسيد للفقهاء والمحدثين ، حافظ ، المحصوص بعلوم الإسناد ، ولحق للأحكام بالأحاديث ، العالم العامل ، والولي الكامل ، الجامع بين الشريعة والحقيقة ، السالك إلى الله تعالى أقوم مسالك الطريقة ، مولاي وسيدنا قاضي القضاة ، أحد سيوف الحق المتصاة .

وقال كذلك<sup>(٣)</sup> : وكان مع ما كان عليه من الاجتهاد في العلم ، اشتغلاً ، واستغلاً ، وإقتاة ، وتصنيفاً ، ومع ما كان عليه من مباشرة القضاة ، ومهمات لأمر ، وكثرة إصدار ادبي ، لا يكاد يمر عن الصلعة ليلاً وهماز . ولا يشعل بها لا يعنيه ، وقوراً ، مهيباً ، مؤانساً ، ملاطفاً .

وقال عنه شمس الدين الغزي<sup>(٤)</sup> : الإمام العلامة ، الخير البحر ، شيخ مشايخ الإسلام ، قاضي القضاة . . . صاحب لمؤلفات المثقة الشهيرة .

ومن هذا شأنه ، لا شك أنه قد أوتي حظاً وفيراً من العلم والفصل ، مما جعل أنه لمن نعم يشون عليه هذه لصفاء العاليه ، ويعتفرون بعصمه ونفوده ، فرحه الله رحمة واسعة ، وتقبل منه صالح الأعمال .



(١) تاريخ الزور السافرة ( ص ١١٥ )

(٢) دكتور السافرة ( ١ / ١٩٦ )

(٣) مرجع السابق ( ١ / ٢٠٢ )

(٤) تدبير للإسلام ( ٢ / ٣٦٦ )

## ٢- الآداب:

١- صاحب كشف الظنون كانا باسم «الآداب» إلى شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، فقال تحت عنوان: «علم آداب البحث»: أدب القاضي زكريا<sup>(١)</sup>. كما سأل إليه شرحه «فتح الوهاب»<sup>(٢)</sup>

## ٣- الأدب في تعريف الأرب:

(مطوع) وهو مختصر كتاب الأدب لمحمّد أبيهقي ذكره بروكلمان<sup>(٣)</sup> واكتتب مع بتحقيق علي حسين النواب، دار الفرق سنة ١٩٩٣ م بمحوان: الأدب في تبليغ الأرب

## ٤- أدب القاضي (على مذهب الشافعي)

ذكره حاجي خليفة في كشف لظنون<sup>(٤)</sup>، والعدادي في هدية لعارفين<sup>(٥)</sup> ولعله هو كتاب (عماد الرعايا) أدب لقضاة (التي ذكره برقم ٤١)

## ٥- أسنى المطالب في شرح روض الطالب: (مطوع)

وهو شرح لـ «روض الطالب» لشرف الدين إسماعيل بن أبي بكر المعروف بالنقري البجلي، الشافعي (ت ٨٣٧ هـ)، و«روض الطالب» مختصره ابن المقرئ من كتاب «روضة الطالبين» للإمام النووي

- وقد طبع كتاب الشيخ زكريا الأنصاري (أسنى المطالب) في مصر سنة

١٣١٣ هـ، دون مكان نشر.

## ٦- أسئلة حول آيات من القرآن:

وهي رسالة في ثلثي عشرة صفحة منها نسخة في المكتبة التيمورية بمصر برقم (٩٨)

(١) كشف بظنون (١، ٤١)

(٢) كشف بظنون (١، ١٢٣٦)

(٣) الملحق ٣، (١١٨)

(٤) كشف بظنون (١، ١١١) و (٤٧)

(٥) هدية لعارفين (١، ٣٧٤) ونظر، تاريخ الأدب العربي (٢، ١٢٣)

## ٧- الأصواء البهجة في إيراد دقائق المعرجة: (مطوع)

والمعرجة - قصيدة مشهورة مطبوعة.

## اشتدّي أزمة تنرجسي قد آذن ليُلك بالفرح

وقد نستنها خلاف والأرجح أن أبي الفصل يوسف بن محمد بن يوسف النوردي التلمساني المعروف بابن النحوي (ت ٥١٣ هـ)<sup>(١)</sup>، و«شيخ زكريا الأنصاري على المعرجة» شرحان، الأصواء البهجة أكثرهما<sup>(٢)</sup>

وقد طبع الكتاب (الأصواء البهجة) عدة طبعات، منها طبعة دار الفصيلة بالقاهرة، بتقديم عبد المجيد دياب ١٩٩٩

## ٨- إعراب القرآن: (مخطوط)

توجد منه نسخة خطية في المكتبة التيمورية بمصر برقم (٣١٠) تفسير<sup>(٣)</sup>

## ٩- الإعلام بأحاديث الأحكام:

ذكره العزّي<sup>(٤)</sup>، وقال اسمعادي إنه تأليف القاضي أبي يحيى زكريا الأنصاري، وأنه شرحه فيما بعد، وسماه «فتح العلم بأحاديث الأحكام»<sup>(٥)</sup> وسياقي ذكر الشرح في موضعه برقم (٥١)

## ١٠- الإعلام والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام: (مطوع)

طبع الكتاب بترتيب أحمد عبد، وتصحيح عبد العزيز السعويان ببيروت، دار عالم الكتب ١٩٨٤ م

(١) انظر: كشف بظنون (٢، ١٣٤٦)

(٢) انظر: «نصفه» (اللام) (٣، ٢٣٦)

(٣) انظر: «مقدمة» عين كتاب بفتح الأرب شيخ الإسلام زكريا، لندكتور يوسف حاج أحمد وهو رسالة دكتوراه (٢٠٠٠)

(٤) انظر: «بكم الكتب السائرة» (١، ٢٠١)

(٥) «إيضاح» (١٠١، ٣)، وانظر «بروكلمان» (٦، ٣٩٧)، و«المحقق» (٢، ١١٨)

# ١١- أفضى الأمانى في علم البيان والبديع والمعاني: (مطبوع)

وهو كتاب حصده شيخ الإسلام زكريا بن عبد الرحمن الفروي ثم الدمشقي (ت: ٧٣٩هـ) وكتب شرح الإسلام زكريا «أفضى الأمانى» طبع مصر - القاهرة - سنة ١٣٢٣هـ<sup>(١)</sup>.

## ١٢- بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب لابن هشام:

قام بتحقيقه الدكتور يوسف الحاح أحد، وهو أطروحة دكتوراه جامعة دمشق، كلية الأدب، قسم اللغة العربية سنة ١٩٩٩م.

## ١٣- بهجة الخاوي في الفقه:

وهو شرح لكتاب «الخواوي الصغير» في فروع الشافعية بشرح نجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني الشافعي المتوفى سنة (٦٦٥هـ)<sup>(٢)</sup>.

## ١٤- تحرير تنقيح اللباب - في الفقه - : (مطبوع):

«لباب الفقه» كتاب لأبي الحسن أحمد بن محمد المحاملي الشافعي (ت: ٤١٥هـ) اختصره الإمام ولي الدين أبو رعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت: ٨٢٦هـ) وسماه «تنقيح اللباب»، واحتصر الشيخ زكريا هذا التنقيح وسماه «تحرير تنقيح اللباب» وطبع هذا الكتاب بمكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٩٥٨م.

## ١٥- تحفة الباري بشرح صحيح البخاري: (مطبوع)

طبع الكتاب مع إرشاد لساري شرح صحيح البخاري للفلسطيني في مصر سنة ١٣٢٦هـ بمطبعة الميمنية<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «معجم المطبوعات» للأستاذ مكي (ص ٤٨٦).

(٢) انظر: «كشف الظنون» (١/ ٦٦٦)، و«هدية العارفين» (١/ ٣٧٤).

(٣) «معجم المطبوعات العربية» (ص ٤٨٥).

# ١٦- تحفة الراغبين في بيان أمر الطواعين: (مخطوط)

حاج اسم هذا الكتاب مسنون إلى الشيخ زكريا الأنصاري في فهرس مخطوطات دار الكتب الديني وضعه مؤيد السيد<sup>(١)</sup>، وأورده بروكلمان<sup>(٢)</sup> في حقه ثار الأنصاري.

## ١٧- تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب: (مطبوع)

وهو شرح وضعه الأنصاري عن كتبه «تحرير تنقيح اللباب» الذي سبق ذكره برقم (١٣)، وفي معجم المطبوعات<sup>(٣)</sup> أنه طبع في بولاق سنة ١٢٩٢هـ، وفي لميمنية سنة ١٣٣١هـ.

## ١٨- التحفة العلية في الخطب المبررة:

ذكره العدادي في هديه العارفين<sup>(٤)</sup>، وأما العربي فقد عذ في حقه ثار الأنصاري (ديوان خطب)<sup>(٥)</sup> ولعله يقصد التحفة العلية نفسها.

## ١٩- تحفة نجاه العصر في أحكام الول السائلة والتووين والمد والقصر: (مخطوط)

وهو رسالة مختصرة في أحكام لتجويد، يوجد في ثلاث نسخ في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق بالأرقام الآتية: (٦٥١٦، ٦٣٣٢، ١٩٠١٠).

## ٢٠- تعريفات القاضي زكريا:

أو «تعريف الألفاظ الاصطلاحية» أو «مدلولات الألفاظ الفقهية» أو «مقدمة في الألفاظ المتداولة في أصول الفقه ولدين» وهي كتب أسماه أعلفت عن هذه الرسالة<sup>(٦)</sup>.

(١) «فهرس المخطوطات» دار الكتب الوطنية بمصر (١/ ١٣٥).

(٢) «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان (١/ ٤٠١).

(٣) «معجم المطبوعات» (ص ٤٨٥).

(٤) «هدية العارفين» (١/ ٣٧٤).

(٥) «الكواكب السائرة» (١/ ٢٠١)، وانظر: «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان (١/ ٤٠٠).

(٦) «الكواكب السائرة» (١/ ٢٠١).

(٧) انظر: «الحدود الآتية» للشيخ زكريا تحقيق الأستاذ الدكتور مازن مازن.

وطبعت هذه الرسالة بتحقيق الأستاذ الدكتور مارتن المارك بمطبوعات مركز جامعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، وشربها دار الفكر معاصر ببيروت. كان سنة ١٩٩١م بحواش:  
الحدود الأليقة والتعريفات الدقيقة».

## ٢١- تلخيص الأزهرية في أحكام الأدعية: (مخطوط)

ذكره البغدادي<sup>(١)</sup>، وتوجد له نسخة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق (٩٦٣٠  
ت ١٦٦٩، ٣٣١٩ هـ)، وكتاب الأزهرية في أحكام الأدعية ليدر الدين الركني  
(ت ٧٩٤هـ).

## ٢٢- تلخيص تقريب النشرب في الفراءات:

لخص فيه الشيخ زكريا كتاب التقريب لشمس الدين ابن الجزري<sup>(٢)</sup>

## ٢٣- ثبت شيوخ الأنصاري: (مخطوط)

ذكره العزي<sup>(٣)</sup> وتوجد له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم (٧٦١٧) وقد  
اطلعت عليها واستقدت منها في ترجمة الشيخ زكريا وذكر شيوخه.

## ٢٤- حاشية على التلويح للسعد التفتازاني: (مطبوع).

التلويح في كتف حقائق اسقيع لعد الدين لفتازاني (٧٩٣هـ)، وفي معجم  
المطبوعات. أن نلشح زكريا حاشية على التلويح مطبوعة في عهد عام ١٢٩٢هـ<sup>(٤)</sup>

## ٢٥- حاشية على الخواشي المفهمة في شرح المقدمة:

ومقدمة هي المقدمة خربية وهي مطبوعة في عم التحويل لنشبح اس الحزري  
(٨٣٣هـ)، اعنى العلماء بشرحها، منها شرح ابنه أبي بكر أحمد، المعروف بابن

الاطم المتوفى سنة (٨٣٥هـ)<sup>(١)</sup>، تقريباً، وأسماه به الخواشي المفهمة في شرح المقدمة  
وعلى هذا الشرح وضع الشيخ زكريا هذه الحاشية<sup>(٢)</sup>.

## ٢٦- حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه:

وهو كتابنا المحقق، وسيأتي الكلام عليه بالتفصيل.

## ٢٧- خلاصة الفوائد المحمدية في شرح البهجة الوردية:

البهجة الوردية منظومة وضعها زين الدين عمرو بن مظفر الوردى شافعي المتوفى  
سنة ٧٤٩هـ، نظمها كتاب الحاروي الصغير في فروع الشافعية لنجم الدين عد لعد بن  
عبد الكريم القزويني الشافعي المتوفى سنة ٦٦٥هـ، وهذه منظومة هي خمسة آلاف بيت  
ولها شروح كثيرة منها شرحاً الشيخ زكريا: الكبير، يسمى به «معر» «بهية» ومسانى في  
موضوعه برقم (٤٣)، والصغير، يسمى به «خلاصة لفوائد المحمدية»<sup>(٣)</sup>

## ٢٨- الدرر السنية في شرح الألفية: (مخطوط).

والألفية هي الألفية في النحو لاس مالك (٦٧٢هـ)، وعليها شروح كثيرة، منها  
شرح ابن المصنف، وهو بدر الدين محمد بن مالك، يعرف باسم لاطم المولى سنة  
(٦٨٦هـ)<sup>(٤)</sup>، وعلى هذا الشرح حوش كثيرة، منها حاشية لنشبح زكريا، أسماه  
الدرر السنية<sup>(٥)</sup>، ويوجد لها أربع نسخ في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، أرقامها:  
(١٦٤٣ ٩٩٩-١٦٤٤-٧٣٥٠).

## ٢٩- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة: (مطبوع)

وهي المقدمة الجزرية في علم التجويد، وهذا الشرح مطبوع متداول منه طبعة در  
المكتبي بدمشق سنة ١٤١٥هـ ١٩٩٥م بتحقيق الدكتور سبب الشادي، وقدم له  
أستاذنا الدكتور نور الدين عتر.

(١) انظر: ترجمه في الصور، بلاغ (١٤٣/٣)، والأعلام، (١ ٢٢٧)

(٢) انظر: وكشف الفوائد (١٨٧٨/٢-١٨٨٠)، وهدية العارفين، (١ ٣٧٤)

(٣) انظر: الكواكب السائرة (٢٠١/١)، وكشف الظنون، (١ ٦٢٥ ١٢٧)

(٤) انظر: ترجمت في «بغية الوعاة» (١/٢٢٥).

(٥) انظر: وكشف الظنون، (١/١٥٢)، وهدية العارفين، (١ ٣٧٤)

(١) انظر: هدية العارفين، (١ ٣٧٤)

(٢) انظر: مقدمه تحقيق كتاب حدود الأليقة، للأستاذ الدكتور مارتن مارك

(٣) الكواكب السائرة، (١/١٩٨)

(٤) انظر: معجم المطبوعات العربية، (١٩٦٥ ٢)

ذكر البغدادي<sup>(١)</sup> في حلة آثار الشيخ ركريا ديوان شعرة ، وفي الكواكب السائرة أن شعر الشيخ -رحمه الله تعالى عنه- كان متوسطاً . ومنه قوله

إلهي ذنوبي قد تعاطم [جرمها]<sup>(٢)</sup> وليس على غير الماسم مئكل  
إلهي أنا العبد المسيء وليس لي سواك ، ولا علمٌ لدي ولا عمل  
إلهي أقلني عشرتي وخطيئتي لأنني يا مولاي في غاية الخجل  
إلهي ذنوبي مثل سبعة أبحر ولكنها في جنب عموك كاللؤلؤ  
ولولا رجائي أن عفوك واسع وأنت كريم ما صبرت على رذل<sup>(٣)</sup>

ويوجد لهذا الديوان نسخة مخطوطة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق برقم (٧٦٧٧-٧٦٧٨)

٣١- رسالة في اصطلاحات الصوفية :  
ذكرها بروكليان<sup>(٤)</sup> .

٣٢- الزبدة الرائقة في شرح البردة الفاتكة : (مخطوط) .

وهو شرح لفصيدة الكواكب الدرية في مدح خير البرية المشهورة بالردة ، لشراف الدين محمد بن سعد بن حماد أبي عبد الله البوصيري الصهاجي المتوفى سنة ٦٩٦ هـ<sup>(٥)</sup> وتوجد له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم (٨٠٨١)

(١) انظر : هدية العارفين (١/٣٧٤) .

(٢) في الكواكب السائرة : [خطها] ، وما أنبئه بعد للأسناد بدكتور مارن مبارك ، لأن كلمة [خطها] لا يستقيم بها الوزن .

(٣) انظر الكواكب السائرة (١/٢٠٥) .

(٤) تاريخ الأدب العربي (٦/٤٠١) ، والملاحق (٢/١١٨) .

(٥) نظر : ترجمته في الوافي بالوفيات (٣/١٠٥) .

توجد له نسختان في مكتبة الأزهر بالقاهرة ، إحداهما برقم : (٢٥٧٦ ، ٣٢٩٩١) والثانية برقم (٤٠٤٤ ، ٤٠٦٤٠) .

٣٤- شرح إيساغوجي<sup>(٢)</sup> في المنطق : (مطبوع)

اشتهر هذا الشرح باسم «المطلع» ، وذكره العربي<sup>(٣)</sup> ، ولبنادى<sup>(٤)</sup> ، وفي معجم المطبوعات العربية أن المطبع شرح الشيخ ركريا على مختصر أنير الدين الأبهري لمتوفى في حدود سنة ٧٠٠ هـ .

والكتاب مطبوع في القاهرة ، مكتبة مصطفى الباي الحلبي سنة ١٩٣٣ م . ووصفت عليه حواش كثيرة مطبوعة متداولة ، منها حاشية العطار<sup>(٥)</sup> ، وحاشية الشيخ عlish<sup>(٦)</sup> وغيرها

٣٥- شرح الشمسية : في المنطق

ذكره البننادي<sup>(٧)</sup> ، والشمسية مختصر في المنطق ، ألّفه نجم الدين علي بن عمر بن علي القزويني ، المعروف بالكاتبي ، تلميذ نصير الدين الطوسي . وقد وصفت عليه شروح وحواش كثيرة<sup>(٨)</sup>

(١) انظر مقدمة مجمع لكتاب حدود لأبيهم ، للأسناد المذكور مارن مبارك (ص ٣١) .

(٢) إيساغوجي ، منطق يربط معناه ، الكتابات الخمس وهي : الخمس ، النوع ، والتفصيل ، وخاصة ، والرمز العام ، وقيل معناه المدخل ، أي مكان المدخل إلى منطق . انظر شرح شيخ الإسلام رحمه الله الأنصاري على متن إيساغوجي مع حاشية العطار (ص ٢٧) .

(٣) الكواكب السائرة (١/٢٠٢) .

(٤) هدية العارفين (١/٣٧٤) .

(٥) نشر المطبوعات العلمية مصر سنة ١٣٢٧ هـ .

(٦) نشر مطبعة النيل مصر سنة ١٣٢٩ هـ - ١٣٣٠ هـ .

(٧) هدية العارفين (١/٣٧٤) .

(٨) انظر : كشف الظنون (٢/١٠٦٣) ، والأعلام للزركلي ، ٤ : ٣١٥



٣٦- شرح صحيح مسلم : ذكره البغدادي<sup>(١)</sup>.

٣٧- شرح ضابطة الأشكال الأربعة<sup>(٢)</sup> :

في المنطق والجدل . طبع في الهند عام ١٢٩٢هـ .

٣٨- شرح مختصر العين في المتع والإمالة بين اللغتين : في التجويد .

وقرة العين رسالة في التجويد لأبي البقاء علي بن عثمان بن محمد المعروف باسم الفاضل ، وهو عالم بغدادى مهير في القراءة توفى سنة (٨٠١هـ)<sup>(٣)</sup> . احتصره الشيخ زكريا ثم شرح مختصره . ذكر هذا الشرح كل من السجدي<sup>(٤)</sup> ، وانغري<sup>(٥)</sup> وغيرهما<sup>(٦)</sup>

٣٩- شرح مختصر المزني : في الفقه .

المختصر في المروء ، لأبي بكر هم إسماعيل بن يحيى المزني صاحب الشافعي المتوفى سنة (٢٦٤هـ)<sup>(٧)</sup> .

ذكر هذا الشرح حاجي خليفة<sup>(٨)</sup> ، والبغدادي<sup>(٩)</sup>

(١) «هدية المارفين» (١٦/٣٧٤) .

(٢) انظر : المقدمة التحقّق لكتاب الجلود الأنيقة (ص ٣٢) . والأشكال أربعة داخلية في القباس المتعقبي ، ككل قياس مطعني يتكون من موضوع وعمود ، وهو ينقسم ويتفرع إلى أربعة أشكال بحسب الحد الأوسط مع الحدين الآخرين ، لأن كل مقدمة تشتمل على موضوع وعمود والحد الأوسط مكرر في مقدمتين . انظر : «شرح السلم في المنطق» (ص ٦٣) وما بعدها ، وغوايط المعرفة (ص ٢٣٤) وما بعدها .

(٣) انظر : ترجمته في «الصورة اللامعة» (٥/٢٦٠) .

(٤) «الصورة اللامعة» (٣/٣٣٦) .

(٥) «الكوكب السائر» (٢/٢٠١) .

(٦) «كشف الظنون» (٢/١٣٢٥) .

(٧) انظر : ترجمته في «وليات الأعيان» (١/٢١٧) .

(٨) «كشف الظنون» (٢/١٦٣٦) .

(٩) «هدية المارفين» (١/٣٧٤) .

٤٠- شرح منهاج للبيضاوي : في أصول الفقه .

ذكر هذا الشرح حاجي خليفة<sup>(١)</sup> ، والبغدادي<sup>(٢)</sup> .

٤١- عماد الرضا بيان أدب القضا : في الفقه .

وهو الكتاب الذي حققه وعنى عليه الأستاذ سبغ بن محمد أبو شريعة وطبع في القاهرة عام ١٩٨٧م<sup>(٣)</sup> ، دون اسم الناشر .

٤٢- غاية الوصول إلى لب الأصول : في أصول الفقه (مطبوع)

«لب الأصول» كتاب وضعه الشيخ زكريا مختصراً فيه كتاب «معجم جوامع» لاس السبكي . ثم شرح الشيخ زكريا مختصره وأسماه «غاية الوصول» .

والكتاب مطبوع متداول . ومن مطبوعاته طبعة مكتبة الباب الخليلي بمصر سنة ١٣٦٠هـ ، ١٩٤١م .

٤٣ الغرر البهية في شرح المهجة للوردية : في الفقه (مطبوع)

وهو الشرح الكبير الذي وضعه الشرح زكريا على منظومة الحوي المسبقة «بالهجة الوردية» وذكره السخاوي<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>

طبع في الميمنية عام ١٣١٥هـ في خمسة أجزاء كبار وضع حديثاً بدار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٩٩٧ في أحد عشر جزءاً مع الفهارس ، بتحقيق محمد عبد القادر عطف

(١) «كشف الظنون» (٢/١٨٨٠) .

(٢) «هدية المارفين» (١/٣٧٤) .

(٣) «مقدمة التحقّق لكتاب الجلود الأنيقة» (ص ٣٤) .

(٤) «الصورة اللامعة» (٣/٢٣٦) .

(٥) انظر : «كشف الظنون» (١/٦٢٧) ، «هدية المارفين» (١/٣٧٤) .

(٦) «معجم المطبوعات» لسركيس (ص ٤٨٦) .

#### ٤٤- فتح الإله للماجد بإبصار شرح العقائد : في العقيدة (خطوط)

(العقائد) كتاب لتجمل الدين عمر بن محمد النسفي (٥٣٧هـ) وكتابه مشهور بالعقائد نسفية . وعليه شروح كثيرة أشهرها شرح سعد الدس انتقاراي (٧٩١هـ) ، وكثرت الحواشي عن هذا الشرح ، ومنها حاشية الشيخ زكريا (فتح الإله للماجد) ، وذكر هذا الكتاب كل من حاجي خليفة<sup>(١)</sup> ، والمعداني<sup>(٢)</sup> .

وتوجد له نسخة خطية في المكتبة التيمورية بمصر برقم (١٠٠٧) ، ونسختان في مكتبة الأسد بدمشق إحداهما برقم (١٩٣٣) ، والثانية برقم (٣٣٤٢) ٢ .

#### ٤٥ - فتح الباقي بشرح ألفية العراقي : في علوم الحديث (مطبوع)

العراقي هو زين الدين عبد ترحيم بن الحسين أبو العاصم العراقي ، المتوفى سنة ٨٠٦هـ ، وشرح للشيخ زكريا وهو شرح مختصر ممزوج مطبوع ، آخرها نسخ في الأستاذ حافظ ثناء الله الزاهدي ، في دار ابن حزم ببيروت لبنان سنة ١٩٩٩م .

#### ٤٦ - فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل : في التفسير (خطوط) .

وهذا الكتاب هو حاشية على تفسير البضاوي للسعي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ، وكاد الشيخ زكريا قد أتمى هذه الحاشية على تلامذته ، بعد أن كف بصره ، وعليها بخط تلميذه عبد لوهاب لشعراي<sup>(٣)</sup> ، ويوجد له أربع نسخ خطية في مكتبة الأسد بدمشق أرقاها : (٦٣٩٦ - ٣٩١٦ - ٢٤٧٣ - ٦٢٦٠) تفسير .

#### ٤٧ - فتح رب البرية شرح القصيدة الخرجية : في العروض (مطبوع)

وهو شرح قصيدة في عروض والقافية نصيب الدس أبي محمد عبدالله بن محمد خررجي مالكي لأندلسي المتوفى سنة (٦٢٦هـ) وسماها «الرمرة في علمي العروض والقصيدة» ولكنها عرفت بخررجية نسبة إلى ماطمها<sup>(٤)</sup> . وقد طبع «فتح رب البرية»

للشيخ زكريا في القاهرة سنة ١٣٠٣هـ . ١٨٨٤م بنطبعة العمدة العثمانية ، على هامش كتاب «العيون الفاتحة على خبايا الرامة» ليدر الدين المصايني<sup>(١)</sup> .

#### ٤٨ - فتح الرحمن بشرح لقطة العجلان<sup>(٢)</sup> : في الأصول (مطبوع) .

«فتح الرحمن» للشيخ زكريا ، مطبوع في القاهرة ، مكتبة البابي الحلبي سنة ١٩٣٦م .

#### ٤٩ - فتح الرحمن بشرح رسالة الولي أرسلان : (مطبوع) .

وهو شرح لرسالة الشيخ أرسلان بن يعقوب بن عبدالله الدمشقي ، وهي رسالة في التوحيد والتصوف ، وطبع كتاب «فتح الرحمن» في القاهرة ، مطبعة حريز الإسلام عام ١٣١٧هـ - ١٨٩٩م ، على هامش كتاب «حل الرموز ومفتاح الكتوز» للمعز بن عبد السلام<sup>(٣)</sup> .

#### ٥٠ - فتح الرحمن يكشف ما نلتس في القرآن . في التفسير (مطبوع) .

وهو مختصر في ذكر الآيات المتشابهات المتعددة

طبع أولاً في بولاق على هامش كتاب «المرح لمير» للحبيب لشرسي عام ١٢٩٩هـ<sup>(١)</sup> . ثم صدرت منه عدة طبعات في هذا العصر منها ، عالم الكتب ، بيروت ، عام ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م ، بتحقيق الأساد محمد علي أنصاري

#### ٥١ - فتح العلام بشرح أحاديث الأحكام : (مطبوع)

كان الشيخ زكريا - كما رأينا - قد ألف كتاب «الإعلام بأحاديث الأحكام» ثم شرحه ، وسمي شرحه «فتح العلام بشرح أحاديث الأحكام» كي جاء في إيضاح

(١) «معجم لمصنفات العرب» (ص ٤٨٦)

(٢) «كشف الظنون» (١٥٥٩/٢)

(٣) «مظهر» - «معجم لمصنفات عربية» (ص ٤٨٦)

(٤) «معجم لأسانيد الكتّاب» - «مبارك بكتات» - «مجموع الأسانيد»

(١) «كشف الظنون» (١١١٧/٢)

(٢) «مجموع المعارف» (٣٧٤)

(٣) «مظهر» - «مكتبة شعراي» (١٢٣/٢) ، «كشف الظنون» (١٨٨/١) .

(٤) «كشف الظنون» (١٣٣٧ - ١٣٣٨) .

المكتون<sup>(١)</sup> وقد طبع في دار الكتب العلمية بيروت بتحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود سنة ١٩٩٠م.

## ٥٢- فتح المبدع في شرح المفتاح في الجبر (خطوط)

ذكره البغدادي في هدية العارفين<sup>(٢)</sup> وأضاع منظومة في علم الجبر والرباصيات لاس الماتم (ت ٨١٥هـ) ويوجد له أربع نسخ خطية في مكتبة الأسد بدمشق، وأرقامها هي (٦٠٨، ٩٢٥٢، ٨٢٢٦، ٥٨٢٣٠، ٩٦٣٠ ت ٢١).

## ٥٣- فتح منزل الثاني بشرح أقصى الأماني في البيان واليديع والمعاني: (مطبوع)

رأينا سابقاً أن الشيخ زكريا أحضر كتاب تحصيل المفتاح برقم (١١)، ثم شرح هذا المختصر ومنه (فتح منزل الثاني بشرح أقصى الأماني) وقد طبع في المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٣٢هـ، ١٩١٤م، تصحيح علي لحي، والشيخ سالم رسوا العيوي<sup>(٣)</sup>.

## ٥٤- فتح الوهاب بشرح الآداب: (خطوط)

كتاب الآداب هو آداب البحث للمسعودتي المتوفى سنة (٦٩٠هـ)، وذكر هذا الكتاب غير واحد منهم السخاوي<sup>(٤)</sup> والشعراني<sup>(٥)</sup> وغيرهما<sup>(٦)</sup>.

ويوجد له أربع نسخ خطية في مكتبة الأسد بدمشق، وأرقامها هي: (٩٤٣٠، ١٦٢٥٨، ٧٦٤٠٢، ١٢١٥٨ ت ٦).

## ٥٥- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب: (مطبوع)

أحضر الشيخ زكريا كتاب (منهج للعالمين) للبووي، وسقى مختصره (منهج الطلاب)، وسأيت ذكره في موضعه برقم (٦٧)، ثم عاد وشرح (منهج الطلاب)،

(١) «البرهان للكرخي» (١) ١٠٥ و ٢٥٥/٢ (١٦٧).

(٢) (٣٧٤).

(٣) انظر «معجم المطبوعات العربية» (ص ٤٨٧).

(٤) انظر «مصر اللامع» (٣/ ٢٣٥).

(٥) انظر «تاريخ الأديب» في طبقات الأديباء (شعراني، ١٢٢، ٢).

(٦) انظر «الكوكب السائر» (١، ٢٠٢)، «هدية العارفين» (١، ٣٧٤).

وسمى شرحه (فتح الوهاب). وطبع لكندا (منهج الطلاب) و(فتح الوهاب) معاً في المكتبة بمصر سنة ١٣٣٢هـ<sup>(١)</sup>، ثم طبع فتح الوهاب مع حاشية الجبل ببيروت في دار إحياء التراث العربي سنة ١٩٩٠م.

## ٥٦- فتح الوهاب بما يجب تعلمه على ذوي الآليات: في علم الكلام (خطوط)<sup>(٢)</sup>

توجد له نسخة خطية في المكتبة التيمورية برقم ٤٤٣.

## ٥٧- الفتحة الإنسية لغلق التحفة القدسية: في الفرائض (خطوط).

وهو شرح لمنظومة في الفرائض، لشيخ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن هاتم النوري سنة ٨١٥هـ<sup>(٣)</sup> واسمها (الفتحة الإنسية) ذكره حاجي خليفة<sup>(٤)</sup> والبغدادي<sup>(٥)</sup>، وتوجد له نسخة خطية في مكتبة الأسد بدمشق برقم (٣٠٥٧).

## ٥٨- الفتوحات الإلهية في نفع أرواح النوات الإنسانية: في التصوف والأدب.

(مطبوع). ذكره البغدادي<sup>(٦)</sup>.

أما كتاب الشيخ زكريا الفتوحات الإلهية فقد طبع حديثاً في مكتبة الآداب سنة ١٩٩٢م، بتحقيق بدوي طه علام، دول مكان بشر.

## ٥٩- لب الأصول: (مطبوع)

كتاب وضعه الشيخ زكريا أحضر بكتاب (جمع الحوامع) لاس لسكي والكتاب مطبوع مع الشرح، وقد سبق برقم (٤٢).

(١) انظر: «معجم المطبوعات العربية» (ص ٤٨٦).

(٢) انظر: «مقدمة الأستاذ الدكتور مازن مبارك لكتاب حدود لأبيه» (ص ١٢٠).

(٣) انظر ترجمته في «الديار الخالصة» للشوكاني (١/ ١١٧).

(٤) «كشف الظنون» (١/ ٣٧٢).

(٥) «هبة العارفين» (١/ ٣٧٤).

(٦) «هدية العارفين» (١/ ٣٧٤).

٦٥- لواقع الأفكار في شرح طوائع الأنوار : في علم الكلام .

طوائع الأنوار ، كتاب مختصر في التوحيد ، للقاضي عدالله بن عمر البصاوي المرق  
سنة ٦٨٥ هـ ، شرحه الشيخ زكريا ، وأشار إلى شرحه هذا الغزي<sup>(١)</sup> ، وحاجي خليفة<sup>(٢)</sup> .

٦٦- اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم : في الأدب والتصوف . (مطبع)

طبع في القاهرة ، دار القلم للتراث سنة ١٩٩٧ م ، بتحقيق عبد الله نواره .

٦٧- مختصر أدب القضاء للغري :

(أدب انقضاء) هو الاسم الذي اشتهر به كتاب (أدب الحكام في سلوك طرق  
الأحكام) ، لشرف الدين عيسى بن عثمان العربي العقيلي الشهير المتوفى سنة ٧٩٩ هـ<sup>(٣)</sup> .  
وقد اختصره الشيخ زكريا ، ذكر ذلك الغزي<sup>(٤)</sup> .

٦٨- مختصر بذل الماعون :

ذكره الغزي<sup>(٥)</sup> ، وكتاب (بذل الماعون في فضل الطاعون) كتاب لابن حجر  
المسكلاي<sup>(٦)</sup>

٦٩- مقدمة في الكلام على البسملة والخمالة : (مطبع)

ذكرها العربي<sup>(٧)</sup> حقيقها الأستاذ صالح مهدي العراقي ، وشرها في عملة المورد  
العراقية<sup>(٨)</sup> .

(١) «الكواكب السائرة» (٢٠١/١) .

(٢) «كشف الظنون» (١١١٧/٢) .

(٣) انظر : «هدية العارفين» (٨٠٩/١) .

(٤) «نكر كب السائرة» (٢٠١/١) .

(٥) «الكواكب السائرة» (٢٠٢/١) .

(٦) انظر : «كشف الظنون» (٢٣٧/١) .

(٧) «الكواكب السائرة» (٢٠١/١) .

(٨) عملة المورد ، عدد ٣ سنة ١٩٧٨ .

٦٥- المقصد للتخصيص ما في المرشد : في علم القراءات (مطبع) .

كتاب (المرشد في الوقت والابتداء) للناظر أبي محمد حسن بن علي بن سعد العمالي  
المتوفى في حدود (٤٠٠ هـ) لخصه الشيخ زكريا . وقد طبع سنة ١٢٨٠ هـ ، و١٢٨١ هـ ،  
و١٣٠٥ هـ ، وطبع في القاهرة بدار لطاعة سنة ١٨٦٣ م تصحيح محمد لصاغ<sup>(١)</sup>

٦٦- المناهج الكافية في شرح الشافية : في التصريف (مطبع)

ذكره العربي<sup>(٢)</sup> ، والعدادي<sup>(٣)</sup> ، ولشافية في علم الصرف لأبي عمرو عثمان ابن  
عمر النحوي ، المشهور بابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ .

وذكر صاحب معجم المطبوعات العربية<sup>(٤)</sup> بأنه طبع في أستانة عام ١٣١٠ هـ  
ووجود له نسخة خطية في مكتبة الأسد بدمشق برقم ٦٤٩٠ .

٦٧- منهاج الطلاب : (مطبع)

وهو مختصر لكتاب (منهاج الطالبين) للنووي ، وقد طبع في بولاق سنة ١٢٨٥ هـ  
و١٢٨٧ هـ<sup>(٥)</sup> . وقد شرحه الشيخ زكريا ، وسماه (فتح لوجه) وقد سبق برقم  
(٥٥)

٦٨- منهاج الوصول إلى تحرير الفصول : في المواثيق

٦٩- منهاج الوصول إلى علم الفصول : في المواثيق

شرحان وضعهما الشيخ زكريا على كتاب (الفصول المهمة في علم معاني الأمانة) ،  
المشهور بالفصول في الفرائض لابن المائمه القرطبي (٨١٥ هـ)

(١) انظر : «معجم المطبوعات العربية» (ص ٢٨٧) .

(٢) «الكواكب السائرة» (٢٠٢/١) .

(٣) «هدية العارفين» (٣٧٤/١) .

(٤) (١٩٧٨/٢) .

(٥) «معجم المطبوعات العربية» (ص ٢٨٧) .

## مصادر ومراجع

### ترجمة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

المؤلف	الكتاب
اسحاقري	أصوه اللامع (٣/ ٢٣٤)
اسحاقري	دبل فع الأصغر عن قصة معصر (ص ١٤٠)
لسوطي	نظم العقيان (ص ١١٣).
السوحي	حسن المحاضرة (٢/ ١٦٣ و ٢٢٦).
الخوهري	إنشاء المعصر بأبناء المعصر (ص ١٠٣ و ١٩٠).
ابن إياس	بدائع الزهور (٥/ ٣٧٠).
الشعري	الطغقات الكبرى (٢/ ١١١).
الشعري	انطبقت الصغرى (ص ٣٧)
ابن طولون	معة الأدهن من لمع لا قرب (١، ٣١٢)
داوي	طغبات الصوفية (٣/ ٣٦٩)
لعبروسي	تاريخ أسود اسافر (ص ١١١)
مجم اندس نعري	لكوكب اسالوه (١، ١٩٦)
حري حديمه	كتيب انطون (٤١ - ٤٧ - ٩٢ - ٥٢ وغير ذلك)
ابن عبيد الحسي	شدرات بدهب (١٠، ١٨٦)
تمس اندس نعري	ديون الإسلام (٢، ٣٦٦)
لشوكي	النبر بصلح (١، ٢٥٢)

فان اسحقري إن الشيخ زكريا شرح فصول من الهائم وسماه (مهج الوصول إلى علم المصون) مرج لشر فيه ، وشرحه شرحاً جزئياً وسماه (مهج الوصول إلى شرح اصول) وهو أسطفي<sup>(١)</sup>، وقد أشد العزي إلى الشرحين ولم يسمها فعال في حنة آثار الشيخ زكريا «وشرحاً على الفصول»<sup>(٢)</sup>.

٧- نهاية الهداية في شرح الكفاية : في الموايد .

لايس الهائم أرورة كبرى في لفرائض اسمها (لكفاية) وصعري هي التحفة انقدسية في اختصار الرحمة - وقد مر ذكره برقم ٥٧ وقد شرح الشيخ زكريا الكفاية ، ذكر ذلك السخاوي<sup>(٣)</sup> ، والغزي<sup>(٤)</sup> والبندادي<sup>(٥)</sup>.

٧١- نهج الطالب لأشرف الطالب :

ذكره بروكليان<sup>(٦)</sup>.

٧٢- هداية المتشك وكفاية المتمسك :

ورد ذكر هذا الكتاب في إنصاح لكون<sup>(٧)</sup> دون ستة إلى مؤلفه ، وذكره بروكليان في جملة آثار الشيخ زكريا<sup>(٨)</sup>.

وغيرها من الكتب والرسائل العلمية المفقدة ، مما هو مطبوع أو مخطوط مع الله بها العلماء وعلية العلم ، وجزئ الله مؤلفها . والله أعلم

- (١) «أصوه اللامع» (٣/ ٢٣٦).
- (٢) «الكواكب السائرة» (١/ ٢٠٢).
- (٣) «أصوه اللامع» (٣/ ٢٣٦).
- (٤) «الكواكب السائرة» (١/ ٢٠١).
- (٥) «هدية العارفين» (١، ٣٧٤).
- (٦) «تاريخ الأدب العربي» (٦، ٣٩٩).
- (٧) «إنصاح المتكلم» (٢/ ٧٢٢).
- (٨) «تاريخ الأدب العربي» (٦، ٣٩٩).

## الفصل الرابع

### التعريف بحاشية

### شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

#### وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : مصادر الشيخ زكريا في حاشيته .

المبحث الثاني : منهج المؤلف في كتابه .

المبحث الثالث : محاسن الكتب وقيمتها العلمية

المبحث الرابع : المآخذ عن الكتب

المؤلف	الكتاب
البيضاوي	هدية المرقبي (١/ ٣٧٤) .
وكي شامس	المخطط التوفيقية (٥/ ٧٠ - ٧١) .
الكناني	فهرس الفهارس (١/ ٣٤٣) .
سركس	معجم المطبوعات العربية (١/ ٤٨٥) .
سروكند	تاريخ الأدب العربي (٦/ ٣٩٦)، والملحق (٢/ ١١٨) .
لردكلي	الأعلام (٣/ ٤٦) .
محمد سليم ررق	عصر سلاطين المماليك (٢/ ١٤١) و (٣/ ٣٨٩) .
المراعي	فتح المبني في طبقات الأصوليين (٣/ ٦٨) .
كبحه	معجم المؤلفين (١/ ٧٣٣) .
لحدود الأنبياء لشيخ زكريا	مقدمه لتحقيق الأستاذ الدكتور ممد مارك
موسوعة لعرية العلمية	الصدرة في المملكة العربية السعودية (٣/ ٢٤٩)
هدية الأرب لشيخ زكريا	رسالة دكتوراه يومض الحاج أحمد ( لمقدمة )



## مذخل : معنى الحاشية

قال حاجي خليفة<sup>(١)</sup> في بيان معني الحاشية : «عارة عن أطراف الكتب ، ثم صار عارة عما يكتب فيها ، وما يجرد منها بالقول ، فيدون تدوينا مستقلا متعلقا ، ويقال لها تعبقة أيضا»

ونقول : إن الناظر في الحواشي التي وضعت على الكتب ، كحاشية المتقدي على شرح العضد ، وكذا حاشية الخرجي ، وبن قاسم لمعادي ، ولساني ، واعطار الح ، ما هي إلا تحقيق وتعليق بتعبير المعاصر ، لأنها بعد الحاشية في حاشيته في الغالب يقارن بين نسخ الكتب اواقعه تحت بند « يصطدم تحتح إلى صعد ، ويشرح عريب الألفاظ ، ويشرح الأحاديث ، وترجم للأعلام ، ويعرف المصطلحات العلمية ، ويوضح الحدود لفقهية وغيرها ، بالإضافة إلى تعليق على المسائل التي تحتاج إلى تعليق ، والتركيز على الفس الذي وضعت عليه حاشية ، فهي انيقة ، يركز على المسائل الفقهية ، وفي الأصول على المسائل لأصولية ، وفي العقيدة على المسائل العقيدية ، وفي اللغة على المسائل اللغوية ، وهكذا باقي القرون

فكل هذا بعده في الكتب المحققة في عصرنا الحاضر ، بدلت تكون الحواشي التي وضعت على الكتب قد سفت إلى ذلك ، وحتى لا نقبل ما يعذب ويعذب على كتب الحواشي ، لأنها ما هي إلا كتب محقق ، فيه تعليقات للمحقق ، حتى يصل الكتاب إلى قارته في أحسن حال ، مما يعين على فهم عارة المؤلف ، والله أعلم وهو لائق .



(١) مكتب الطبري (١ ، ٦٢٣)

## المبحث الأول

### مصادر الشيخ زكريا في حاشيته

بعد الاهتمام بالمصادر والعدية بها من أهم سمات النصح العلمي والفكري، لذا سنتقي بعض الأصواء على هذه المصادر، لكي نلطف الباطر في هذه الحاشية إلى العناية التامة التي أولاهها الشيخ زكريا للمصادر.

فالدخول في هذه الحاشية، يجد نفسه أمام موسوعة كبيرة، تحوي درزا فريدة، وفوائد نفسية، وعلومًا كثيرة، التي إن دلت فإنها تدل على سعة علم الشيخ زكريا، وكثرة اطلاعه، وجمعه للكتب، ويستطيع أن يحدد المعالم الرئيسة لمصادر الشيخ زكريا في كتابه «الحاشية» في هذه النقاط:

١ - تنوعت مصادر المؤلف إلى فنون عديدة، أبرزها:

أصول لفقه. ودلت لأن الكتاب في أصول لفقه. وقد تلاء علم اللغة: من محو وصرف وبلغة وغيرها، وذلك للعلاقة الوثيقة بين أصول الفقه واللغة العرسة أما بقول الباقية فهي لمرآن وعومو، والحديث وعلمو، والعق، والعقيد، والمنطق

٢- لم يكن المؤلف يقر عن جميع هذه المصادر مباشرة، وبس هو ينقل -أحياناً- عن بعضها بواسطة كتاب آخر

٣- هناك مصادر عديدة من عنها الشيخ زكريا -رحمه الله- ولم يسمها، وإنما اكتفى بذكر مؤلفيها، أي صغري إلى البحث عن أسماء مصنعات هؤلاء العلماء، والطر فيها يكون منها موثقاً ومسانداً للهداة العلمية، التي نقلها الشيخ زكريا عن ذلك المؤلف لتحديد المصدر.

٤ - يركز المؤلف على كتب بعينها، بحيث يكون اعتياده عليها أكثر من اعتياده على غيرها، وعلى هذا يمكن أن يقال إنَّ المصدر الرئيسة للشيخ زكريا، وسندكر هذه المصادر في آخر المبحث.

٥- الباطر في هذه الحاشية عدد عدد يس من المؤلفين من كتب هي من تألف الشيخ زكريا، اعتمد عليها في التعليق على شرح المحلي على جمع الجوامع، منها: شرح شذور الذهب، فتح الباقي، فتح انوار مشرق الآداب، شرح الطوالع، شرح الرسالة القشيرية.

وبما أن مصادر الشيخ زكريا كثيرة ومتنوعة، فإني رتبها بحسب الفنون، وهي مرتبة بحسب حروف المعجم في كل فن:

#### ١ - مصادر من كتب أصول الفقه:

الإيجاج في شرح المنهاج لابن السبكي.

- الإحكام في أصول الأحكام للامدي.

- الأشياء والنظائر لابن السبكي.

#### أصول الشريعة

البحر في أصول الفقه للزركشي.

- البرهان في أصول الفقه للإمام الحرمين

- التحرير في أصول الفقه للكتاب ابن الهمام.

- تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي.

- التقريب والإرشاد الصغير للإمام الباقلاني.

- التلخيص للإمام الحرمين.

- التلويح عن التوضيح للتمتازاني .
- حاشية الأبهري على شرح العضد عن مختصر ابن الحاجب .
- حاشية التفتازاني على شرح العضد عن المختصر .
- حاشية الجرجاني على شرح العضد عن المختصر .
- الحاصل من المحصول لتاج الدين الأرموي .
- الرسالة للإمام الشافعي .
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لابن السبكي .
- شرح الفية البرماوي في أصول الفقه .
- شرح تنبيه الفصول للفراfi .
- شرح جمع الجوامع للذكوراني .
- شرح الشيخ زكريا على مختصر ابن الحاجب .
- شرح العضد على مختصر ابن الحاجب .
- شرح القطب الشيرازي على مختصر ابن الحاجب .
- شرح اللمع لأبي إسحاق الشيرازي .
- لعبث ، هدمع شرح جمع الجوامع لاس لعرفي .
- ابعاد الكثر على لاس عبد اسلام .
- محاسن لشريعة للفقاه الشافعي الشافعي
- المحصول للإمام إردري
- لمستقصى بالإمام العراقي
- المنتخب للإمام الرازي .
- المنحول للإمام العراقي .
- منع الموانع لابن السبكي .
- نهاية السؤل للإسنوي .
- ٢- مصادر من كتب اللغة العربية وتوابعها ،
- إرتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان التتوي الأندلسي
- أمالي ابن الحاجب في النحو .
- التلخيص في علوم البلاغة للقرطبي .
- توجيه بعض التراكمات المشكلة لابن هشام الأنصاري الحوي
- جنن الداني في حروف المعاني للمراي .
- شرح التسهيل لابن مالك .
- شرح الكافية في النحو لرصي السبب الاستر مادي
- شرح المعني للندر الدماسي
- الصحاح بدجوهري .
- عروس الأفرنج في شرح التتخير لهاء الدين السبكي
- القاموس المحيط بدغير رابدي
- محصر للتدريس للمدراي
- المنحول شرح التتخير للتتازاني
- المعرب لدجواليقي

- مفتي الليب لابن هشام الأصاري .

مفتاح العموم للسكاكي

- الموافية في شرح الكافية (المتوسط) لابن شرف شاه .

٣- كتب الحديث وشروحه والسيرة والأقراجم .

- إرشاد طلاب الحقائق للنووي

- تدهيص الجبير للمحافظ ابن حجر العسقلاني .

- تهذيب الأسماء والمقات للإمام النووي .

- سنن أبي داود .

- سنن ابن ماجه .

- سنن الترمذي .

- السنن الكبرى للبيهقي .

- سنن النسائي

- السيرة النبوية للذهبي

- صحيح ابن حزيمة

- صحيح بجاري

- صحيح مسلم

- شرح البخاري للكرماي

- شرح مسلم لسووي

شواهد التصحيح وتصحيح لمشكلات جامع الصحيح لابن مالك

علوم الحديث لابن الصلاح

عيون الأثر في المغازي والسير لابن سيد الناس .

- مستد أحد

٤- مصادره من كتب الفقه

- الأم للإمام الشافعي .

- التحقيق للإمام النووي .

- روضة الطالبين للنووي .

- فتاوى السيكي .

- المجموع شرح المذهب للسوري .

- المطلب لابن رفة .

- المجهات للإستوي

- الوسيط للغزالي

٥ مصادره من كتب العقيدة والمنطق :

- الإرشاد إلى قواعد الأدلة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين

- حاشية الخراساني على تحرير القواعد لقطب الرومي

- شرح الشمسية في المنطق للفتناني .

- شرح المطالع للمصنف الردي

- شرح المقاصد للتمتاري .

- اشقاء في المنطق لاس ميه .

## ٦- مصادر من كتب التفسير والقراءات :

- تفسير الجلال لمحلي .

- تفسير الكشف للرحمري .

- مفردات الفاظ القرآن للراغب الأصبهاني .

- النشر في القراءات العشر لابن الجزري .

هذه أهم مصادر الشيخ زكرب في حاشيته عن شرح لمحلي عن جمع اجوامع ، وكما قد ذكرنا أن الشيخ ركرب يركز على كتب بعضها أكثر من غيرها ، والتي يمكن أن يقال : إنها المصادر الرئيسة له ، وهذه الكتب هي :

تفسير الكشف .

- في الحديث : الصحيحان ، وشرح النووي لصحيح مسلم .

- في العقيدة : شرح المقاصد للتفتازاني .

في الفقه : وروضة الطالبين ، والمجموع كلاهما للنووي .

في أصول لفقه : للتنبيه ، البحر ، العيث ، التحرير ، حاشية التفتازاني على العبد ، شرح ألفية البرماوي ، كتب ابن السبكي ، نهاية السؤل .

- في النحو : مغني اللبيب ، شرح التسهيل لأبن مالك

- في اللغة : لصحاح للجوهري ، القاموس المحيط .

- في المنطق : حاشية لرحماني على تحرير انقواعد المنطقية ، شرح الشمسية بدمتازاني هذه أبرز معالم لمصادر عبد الشيخ ركرب - رحمه الله - وبمنى أن الشيخ ركرب قد أولى لمصادر عادية دقيقة ، من حيث الكم ، ومن حيث الأهمية

\*\*\*

## المبحث الثاني

### منهج المؤلف في كتابه

#### المطلب الأول : سبب تأليف الحاشية :

لا شك أن كل مؤلف يدفعه إلى التأليف دافع ، ويستثثه له سبب ، كأي عمل من أعمال البشر ، ولا يخرج التأليف عن أحد هذه الشئانية<sup>(١)</sup> :

١- معلوم قد اخترع .

٢- مرق قد جمع .

٣- ناقص قد كمل .

٤- غرض قد فصل

٥- مهت قد هت

٦- محط قد رتب

٧- مهم قد ش

٨- حصاً قد عث

هكذا تنوع الأسباب ، وتختلف ادوافع ، ثم من مؤلفين من يذكر سبب تأليفه ويصرح به ، ومنهم من لا يذكر سبب ، لكنه قد ينسب من كلامه وشيخ ركرب - رحمه الله - أشار إشارات معتصية إلى سبب تأليفه للحاشية في مقدمته ، والتي من خلالها يمكن حمل سبب تأليف الشيخ ركربيا لكتبه «الحاشية» ، حيث قال في مقدمته كتبه الحاشية «فهذه حاشية وصفتها عن شرح جمع اخوامع في أصول انفقه

(١) انظر «كشف الغطاء» (١ : ٣٥) ، وأجد معلوم بصديق حسن خان (١٨٨ - ١٨٩)





٩- اشرح في العايد بذكر أحوية عن مسائل دون ذكر السؤال ، فستدركه الشرح وكربا بقوله : ( حوت سؤال مقدر ) وأحيانا بذكر تقدير هذا السؤال ، والعايد لا بذكره ويقول : ( تقديره - أو تقريره - ظاهر )<sup>(١)</sup> .

١٠- أحيانا يتر وحه لطر ، ووجه البعد ، في قول الشارح : ( فيه بظر ) ، أو ( فيه بُعد ) ، وحتى في قوله هو نفسه<sup>(٢)</sup> .

١١- يذكر بعض المروق بين بعض المصطلحات والمسائل المعقبة وغيرها ، كمسألة العرق بين الماء المطلق ، ومطلق الماء ، والفرق بين العلة والسبب ، والفرق بين لام الاستحقاق ولام الملك ، والعرق بين بعض صبح الأمر ، والفرق بين صيغ النهي<sup>(٣)</sup> .

١٢- يسمي ما أجهه الشارح في قوله : ( قال بعضهم )<sup>(٤)</sup> .

١٣- يخرج الأقوال ، ويذكر مصادرها أحيانا<sup>(٥)</sup> .

١٤- يجمع بين أقوال المصنف وبين ما ذكره في كتابه جمع الجوامع ، وما ذكره في غيره<sup>(٦)</sup> .

١٥- يذكر باقي أقوال نعلمه في المسألة إذا أعلمها المصنف أو لشارح<sup>(٧)</sup> .

١٦- يحرر ما نسب من أقوال إلى بعض أهل العلم ، ويتر القول الصحيح منها .

كمسألة فرض الكفاية وما نسب للرازي بأن الخطاب فيه موجه إلى البعض<sup>(١)</sup> ، وتحرير النقل فيما نسب لإمام الحرمين من أن دلالة مفهوم الموافقة قياسية<sup>(٢)</sup> ، وتحرير النقل عن أبي حنيفة وأخيه في مسألة مفهوم حديث<sup>(٣)</sup> ، وتحرير لمن عن الأحمري في الأمر المطلق هل هو للوجوب أو التذنب<sup>(٤)</sup> .

١٧- يوضح - أحيانا - ما يحتاج إلى توضيح في بعض المسائل هامة - كمسألة الصلاة في الغصوب ، والصلاة في الأوقات المكروهة<sup>(٥)</sup> .

١٨- المسائل المعقبة التي يذكرها في العايد هي من المذهب الشافعي (مدحه) ، وقليلًا ما يذكر باقي المذاهب<sup>(٦)</sup> .

١٩- يذكر فائلة الخلاف ، وسببه في بعض المسائل الأصولية ، كما يشير إلى نوعيته ، هل هو خلاف معصوي أو خلاف لفظي ؟ ولا يبتلي في تقرير ذلك<sup>(٧)</sup> .

٢٠- يأتي بالاشكالات والاعتراضات فقول ( دون قس ) ، أو ( قس ) ، أو ( اعترض ) ، ثم يحسب عنه بقوله ( وأجوب ) ، أو ( تحاب ) أو ( دت ) وهكذا ، دون أن يسمى هذا المعترض<sup>(٨)</sup> .

٢١- كثيرا ما يأتي بتحريرات وتوجيهات ، في مسائل عديدة ، هي في الأصل لأحد الأعلام قبله ، دون أن يسميهم ، فربما يكون هذا العلم : العبد ، أو الإسوي ،

(١) انظر (ص: ٣٤٩/١) .

(٢) انظر (ص: ٤٩١/١) .

(٣) انظر (ص: ٥٢١/١) .

(٤) انظر (ص: ٢٠٢/٢) .

(٥) انظر (ص: ٣٨٩ - ٣٨١/١) .

(٦) انظر (ص: ٢٩٠ ، ٢٩١) .

(٧) انظر الصفحات : ٢٥٤ ، ٢٩٦ ، ٣٦٨ ، ٤١١ ، ٤٩٥ ، ٥٦٧ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥ ، ١٤٣٦ ، ١٤٣٧ ، ١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ ، ١٤٤٤ ، ١٤٤٥ ، ١٤٤٦ ، ١٤٤٧ ، ١٤٤٨ ، ١٤٤٩ ، ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٢ ، ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ ، ١٤٥٥ ، ١٤٥٦ ، ١٤٥٧ ، ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ، ١٤٦٠ ، ١٤٦١ ، ١٤٦٢ ، ١٤٦٣ ، ١٤٦٤ ، ١٤٦٥ ، ١٤٦٦ ، ١٤٦٧ ، ١٤٦٨ ، ١٤٦٩ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧١ ، ١٤٧٢ ، ١٤٧٣ ، ١٤٧٤ ، ١٤٧٥ ، ١٤٧٦ ، ١٤٧٧ ، ١٤٧٨ ، ١٤٧٩ ، ١٤٨٠ ، ١٤٨١ ، ١٤٨٢ ، ١٤٨٣ ، ١٤٨٤ ، ١٤٨٥ ، ١٤٨٦ ، ١٤٨٧ ، ١٤٨٨ ، ١٤٨٩ ، ١٤٩٠ ، ١٤٩١ ، ١٤٩٢ ، ١٤٩٣ ، ١٤٩٤ ، ١٤٩٥ ، ١٤٩٦ ، ١٤٩٧ ، ١٤٩٨ ، ١٤٩٩ ، ١٥٠٠ ، ١٥٠١ ، ١٥٠٢ ، ١٥٠٣ ، ١٥٠٤ ، ١٥٠٥ ، ١٥٠٦ ، ١٥٠٧ ، ١٥٠٨ ، ١٥٠٩ ، ١٥١٠ ، ١٥١١ ، ١٥١٢ ، ١٥١٣ ، ١٥١٤ ، ١٥١٥ ، ١٥١٦ ، ١٥١٧ ، ١٥١٨ ، ١٥١٩ ، ١٥٢٠ ، ١٥٢١ ، ١٥٢٢ ، ١٥٢٣ ، ١٥٢٤ ، ١٥٢٥ ، ١٥٢٦ ، ١٥٢٧ ، ١٥٢٨ ، ١٥٢٩ ، ١٥٣٠ ، ١٥٣١ ، ١٥٣٢ ، ١٥٣٣ ، ١٥٣٤ ، ١٥٣٥ ، ١٥٣٦ ، ١٥٣٧ ، ١٥٣٨ ، ١٥٣٩ ، ١٥٤٠ ، ١٥٤١ ، ١٥٤٢ ، ١٥٤٣ ، ١٥٤٤ ، ١٥٤٥ ، ١٥٤٦ ، ١٥٤٧ ، ١٥٤٨ ، ١٥٤٩ ، ١٥٥٠ ، ١٥٥١ ، ١٥٥٢ ، ١٥٥٣ ، ١٥٥٤ ، ١٥٥٥ ، ١٥٥٦ ، ١٥٥٧ ، ١٥٥٨ ، ١٥٥٩ ، ١٥٦٠ ، ١٥٦١ ، ١٥٦٢ ، ١٥٦٣ ، ١٥٦٤ ، ١٥٦٥ ، ١٥٦٦ ، ١٥٦٧ ، ١٥٦٨ ، ١٥٦٩ ، ١٥٧٠ ، ١٥٧١ ، ١٥٧٢ ، ١٥٧٣ ، ١٥٧٤ ، ١٥٧٥ ، ١٥٧٦ ، ١٥٧٧ ، ١٥٧٨ ، ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ ، ١٥٨١ ، ١٥٨٢ ، ١٥٨٣ ، ١٥٨٤ ، ١٥٨٥ ، ١٥٨٦ ، ١٥٨٧ ، ١٥٨٨ ، ١٥٨٩ ، ١٥٩٠ ، ١٥٩١ ، ١٥٩٢ ، ١٥٩٣ ، ١٥٩٤ ، ١٥٩٥ ، ١٥٩٦ ، ١٥٩٧ ، ١٥٩٨ ، ١٥٩٩ ، ١٦٠٠ ، ١٦٠١ ، ١٦٠٢ ، ١٦٠٣ ، ١٦٠٤ ، ١٦٠٥ ، ١٦٠٦ ، ١٦٠٧ ، ١٦٠٨ ، ١٦٠٩ ، ١٦١٠ ، ١٦١١ ، ١٦١٢ ، ١٦١٣ ، ١٦١٤ ، ١٦١٥ ، ١٦١٦ ، ١٦١٧ ، ١٦١٨ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٠ ، ١٦٢١ ، ١٦٢٢ ، ١٦٢٣ ، ١٦٢٤ ، ١٦٢٥ ، ١٦٢٦ ، ١٦٢٧ ، ١٦٢٨ ، ١٦٢٩ ، ١٦٣٠ ، ١٦٣١ ، ١٦٣٢ ، ١٦٣٣ ، ١٦٣٤ ، ١٦٣٥ ، ١٦٣٦ ، ١٦٣٧ ، ١٦٣٨ ، ١٦٣٩ ، ١٦٤٠ ، ١٦٤١ ، ١٦٤٢ ، ١٦٤٣ ، ١٦٤٤ ، ١٦٤٥ ، ١٦٤٦ ، ١٦٤٧ ، ١٦٤٨ ، ١٦٤٩ ، ١٦٥٠ ، ١٦٥١ ، ١٦٥٢ ، ١٦٥٣ ، ١٦٥٤ ، ١٦٥٥ ، ١٦٥٦ ، ١٦٥٧ ، ١٦٥٨ ، ١٦٥٩ ، ١٦٦٠ ، ١٦٦١ ، ١٦٦٢ ، ١٦٦٣ ، ١٦٦٤ ، ١٦٦٥ ، ١٦٦٦ ، ١٦٦٧ ، ١٦٦٨ ، ١٦٦٩ ، ١٦٧٠ ، ١٦٧١ ، ١٦٧٢ ، ١٦٧٣ ، ١٦٧٤ ، ١٦٧٥ ، ١٦٧٦ ، ١٦٧٧ ، ١٦٧٨ ، ١٦٧٩ ، ١٦٨٠ ، ١٦٨١ ، ١٦٨٢ ، ١٦٨٣ ، ١٦٨٤ ، ١٦٨٥ ، ١٦٨٦ ، ١٦٨٧ ، ١٦٨٨ ، ١٦٨٩ ، ١٦٩٠ ، ١٦٩١ ، ١٦٩٢ ، ١٦٩٣ ، ١٦٩٤ ، ١٦٩٥ ، ١٦٩٦ ، ١٦٩٧ ، ١٦٩٨ ، ١٦٩٩ ، ١٧٠٠ ، ١٧٠١ ، ١٧٠٢ ، ١٧٠٣ ، ١٧٠٤ ، ١٧٠٥ ، ١٧٠٦ ، ١٧٠٧ ، ١٧٠٨ ، ١٧٠٩ ، ١٧١٠ ، ١٧١١ ، ١٧١٢ ، ١٧١٣ ، ١٧١٤ ، ١٧١٥ ، ١٧١٦ ، ١٧١٧ ، ١٧١٨ ، ١٧١٩ ، ١٧٢٠ ، ١٧٢١ ، ١٧٢٢ ، ١٧٢٣ ، ١٧٢٤ ، ١٧٢٥ ، ١٧٢٦ ، ١٧٢٧ ، ١٧٢٨ ، ١٧٢٩ ، ١٧٣٠ ، ١٧٣١ ، ١٧٣٢ ، ١٧٣٣ ، ١٧٣٤ ، ١٧٣٥ ، ١٧٣٦ ، ١٧٣٧ ، ١٧٣٨ ، ١٧٣٩ ، ١٧٤٠ ، ١٧٤١ ، ١٧٤٢ ، ١٧٤٣ ، ١٧٤٤ ، ١٧٤٥ ، ١٧٤٦ ، ١٧٤٧ ، ١٧٤٨ ، ١٧٤٩ ، ١٧٥٠ ، ١٧٥١ ، ١٧٥٢ ، ١٧٥٣ ، ١٧٥٤ ، ١٧٥٥ ، ١٧٥٦ ، ١٧٥٧ ، ١٧٥٨ ، ١٧٥٩ ، ١٧٦٠ ، ١٧٦١ ، ١٧٦٢ ، ١٧٦٣ ، ١٧٦٤ ، ١٧٦٥ ، ١٧٦٦ ، ١٧٦٧ ، ١٧٦٨ ، ١٧٦٩ ، ١٧٧٠ ، ١٧٧١ ، ١

أو ابن هشام الأصبهاني، أو التتاريني، أو البرزكشي، أو الخرجاني، أو ابن العراقي، أو الكوراني، أو ابن الهيثم، وقد يهتأ على ذلك في التعليقات<sup>(١)</sup>

٢٢ شحصة الشيخ ركب في حاشيته واصحه، سواء في تحرير المسائل، أو في مرجحاته واختياراته، أو في نقد ورد على أعلام في مسائل علمية، بعيداً عن التعصب، والحمود، والتقليد، مع مراعاة الأدب، والاحترام، والبعد عن التحريج<sup>(٢)</sup>



## المبحث الثالث

### معاصر الكتاب وقيمتها العلمية

خُيِّل كتاب الشيخ زكريا «الحاشية» بمدد من المميزات لعبيبه، ومعاصر حتم، والتي يمكن حصرها في هذه النقاط:

- ١- احتواؤه على ثروة هائلة وهامة من المصادر والمراجع في مختلف العصور، كما ذكرنا في مبحث: مصادره.
- ٢- إصافه إلى كون لكتاب في أصول لفقه، ففيه مدح كثيرة من المسائل لعقيدة، واللغوية، والمعنية، والمنظمة، التي ردت لكتاب، وسبق.
- ٣- الجمع بين الأقوال ودفع التعارض، سواء ما ورد في المسائل النعمية، أو بعدد الأقوال واختلافها عند العالم الواحد.
- ٤- حسن التلخيص والاختصار عند النقل عن العلماء.
- ٥- الاهتمام بالعروق بين المصطلحات والمعربات.
- ٦- تحرير محل النزاع، وبين نوع الخلاف، وثمرته.
- ٧- أنه جاز من يخرج بعض العلماء الذين يحلهم في رأي.
- ٨- لبعد عن التعصب والحمود والتقليد.
- ٩- إحياء الكتاب على تحقيقات قديمة بجدها في كتب آخر، ككتاب أن ما في كتاب لنحو للعربي، ليس هو بالضرورة بمنزلة رأي العراقي، إلا أنه صرح هو به، لأنه مختصر من غيرها<sup>(١)</sup>
- عصراً، هذه المحاسن والمميزات، جعل بعض العلماء يهتمون بهذه الحاشية، فاعتمدوها في مؤلفاتهم، ما وجدوا فيها من فوائد جنية، ومغائس نعية، ولما أدركوا

(١) مقرر (ص ٣٩٥)، من الحاشية

(١) نظر الصفحات (١٨٤/١) ١٢٩، ٣٤٦، ٣٣/٢، ١٦٦، ١٦٣، ١٨٨ وغيرها كثير.  
(٢) نظر الصفحات (١) ١٩٤، ٣٢٧، ٣٤٥، ٥٠٧، ٢٤٤/٢، ١٧١، ٢٢٣ وغيرها كثير.

من نحو شيخ زكريا سدقة والسحري، وتحصيل الأقوال، والتحقيق فيها، مع الأمانة، والموضوعية، وعدم التعصب

وفي يلي معرض بعض المؤلفات التي اعتمد فيها مؤلفوها على حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري:

١- أوهم العلامة ابن قاسم العادي<sup>(١)</sup> في كتابه «الآيات البيئات»، وقد صرح بمصادره في مقدمة كتابه وذكر منها حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري<sup>(٢)</sup>، وعدم يقل من حاشية شيخ زكريا، بقول: قال شيخ الإسلام، أو ذكر شيخ الإسلام وهكذا<sup>(٣)</sup>

٢- العلامة البناني<sup>(٤)</sup> في كتابه «حاشية لسدي على شرح جمع الخوامع للمحل» وقد اعتمد الشيخ البناني في كتابه الحاشية على حاشية الشيخ زكريا كثيرا، ويقل أحيانا صفحة كاملة، وفي الغالب يصرح باسم الشيخ زكريا<sup>(٥)</sup>، وأحيانا لا يصرح، لكن معانيه لصه، ومقارنه مع ما في الحاشية، وحدته مطاقا<sup>(٦)</sup>

(١) هو العلامة أحمد بن قاسم العادي الدهري الشافعي أحد نعم من ناصر الدين اللقاني، والشهاب صغرة، والصموي وغيرهم، يرح وساد وثقوق على آثاره، وانتشرت تحريراته، وقادها العلماء بالاستحسان، من تصنيفاته الآيات البيئات، وحاشية على شرح البهجة الكبير للشيخ زكريا وحاشية على شرح بوروق وغيره، توفي بمدينته المسودة سنة ٩٩٤هـ انظر ترجمته في «الكواكب المبرقة» (١٢٤/٣)، و«النفرة» (١٣٦/١٠)

(٢) انظر: «الآيات البيئات» (٣/١).

(٣) انظر: على سبيل المثال لا الحصر (١/٢٤، ٤٣، ٧٥، ١٠٠، ١٣٨، ٢١٥، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٧٠/٢)، وغيرها.

(٤) هو العلامة عبد الرحمن بن حمد الله البناي المغربي النكفي. أخذ العلم عن علماء مصر بجامع الأزهر، ومهر في الفقه والمعقود، توفي سنة ١١٩٨هـ/ ١٧٨٤م.

انظر ترجمته في «شجرة النور الزكية» رقم ١٣٥٤ (ص ٣٤٢)، و«الأعلام» (٣/١٣٤).

(٥) انظر على سبيل المثال لا الحصر (١/٣١، ٤٤، ١٠٤، ١٥١، ٢١٩، ٢٧١، ٢٦٩)، وغيرها.

(٦) انظر على سبيل المثال لا الحصر (١/١٠٤، ١٤٤، ١٥٦، ٢٠٤، ٢٣٠)، وغيرها.

٣- العلامة حسن العطار<sup>(١)</sup> في كتابه «حاشية العطار على شرح جمع لجوامع المحلي» فقد اعتمد الشيخ العطار كذلك على شرح زكريا في كتابه الحاشية كثيرا، وهو كذلك في الغالب يصرح باسم الشيخ زكريا<sup>(٢)</sup>، وأحيانا لا يصرح<sup>(٣)</sup>.

٤- العلامة العلوي الشافعي<sup>(٤)</sup> في كتابه «نشر النبوء على مراقي السعود»، وقد صرح في مقدمة كتابه، أن من المصادر التي عمد بها في شرح معصومه (مراقي السعود): حاشية شيخ الإسلام<sup>(٥)</sup>، وفي كتابه نشر أسود يقول: قال شيخ الإسلام، أو قال زكريا، أو الشيخ زكريا<sup>(٦)</sup>.

٥- العلامة الشريفي<sup>(٧)</sup> في كتابه «التقرير»، الذي وضعه على حاشية لساني وقد اعتمد على حاشية شيخ الإسلام في عدة مواضع<sup>(٨)</sup>.

(١) هو العلامة حريز بن محمد بن عبد الله الشافعي المصري. أحد من كبار مشايخ مصر بالأزهر، وكتبه رحلات كثيرة إلى الشام وبلاد الشرق، وولي مشيخة الأزهر. له مؤلفات عديدة منها حاشية على شرح الأهرمة، وحاشية على شرح التهذيب وغيرها. توفي سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٥م. انظر ترجمته في «الأعلام» (٢/٢٢٠)، وفتح الميخ (١٣/٤١٦)

(٢) انظر على سبيل المثال لا الحصر (١/١٣، ٤٥، ٨٤، ١٨٤، ٢٣١، ٣٧٤، ٤٠٦، ٤٥٣)، وغيرها.

(٣) انظر على سبيل المثال لا الحصر (١/١١، ١٣، ٢٣، ٤٤، ١٠٢، ١٩٩، ٢٦٥، ٤٤٤)، وغيرها.

(٤) هو العلامة عبد الله بن إبراهيم العلوي السعدي، فقه منكي أصولي، يخرأ أربعين مطلب في الصحاوي والملاذ، وأقام يقاس مدة، وحج، ثم عاد إلى بلاده، من مصنفاته: حص السح شرح منظومته في علم البيان، وهي الآثار شرح منظومته في علم الحديث وغيرها. توفي سنة ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م. انظر: ترجمته في «الأعلام» (٤/٦٥).

(٥) انظر: «نشر النبوء» (ص ٣).

(٦) انظر على سبيل المثال لا الحصر (١/١١، ٢٦، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢

## المبحث الرابع الماخذ على الكتاب

مع ما يثبت من قيمة الكتب النعمة، وما فيه من محاسن، إلا أنه لا يخلو من المآخذ  
والتقصيات، فانكتاب جهد بشري، يعتره نقص والخطأ، فانكلم الله وحده سبحانه  
وتعالى.

**وبعد التامل، يمكن أن نذكر شيئاً من هذه المآخذ وهي:**

- ١- ذهب في تعريف الإعجاز إلى أن الأولى في تعريفه «هو صرف لقوى عن  
المعارضة»، وهذا تصريح منه في أنه يرى القول بالصرفة، وهو خلاف مذهب  
أهل السنة والجماعة، والذي قد تصدى كثير منهم في رد هذا القول وتعبده<sup>(١)</sup>
- ٢- ذكر في أثناء كلامه عن تعريف القرآن الكريم، قوله: «أشأه برهومة»، فقوله:  
«أشأه» قريب من القول بحلق القرآن والذي هو رأي المعتزلة، فكان على الشيع  
رحمة الله لا اعتماد على هذه الألفاظ<sup>(٢)</sup>
- ٣- نزل عن أحد المعترضين عن حقيقة أهم يرون أن الصلاة في الأوقات المكرهه  
فسدة، وأقره على ذلك، وهذا خلاف ما في مذهبهم وكنههم<sup>(٣)</sup>
- ٤- أنه أحياناً وهذا مآثر يخطئ في سبب آراءه، فمثلاً ذكر أن الإمام النووي قال  
في الروضة: «أن الأصح دخول الأمر في خطابه»، وهذا لقول خلاف ما هو  
موجود في الروضة: حيث جاء فيها: «أنه لا يدخل»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر «الحاشية» (ص ١ ٤٤٦)

(٢) انظر «الحاشية» (ص ١ ٤٤٥)

(٣) انظر «أصول السرخسي» (١/١٠٤)، «كشف الأسرار» (١/٥٦١-٥٦٤)، «مفتاح القدير»  
(١/٢٠٣)، «مقدمة» سائري (١/٢٠٣)، «التوضيح مع التلويح» (١/٢١٩)، «التبليغ»  
(١/٢٧٩)، و انظر نسخة (١/٣٧٨)

(٤) انظر الصفحة (٢/٢٣٩)

٥- أنه إذا نقل رأياً من الآراء أحسن فإنه يعقب عن ذلك بقوله: «فيه نظر» أو  
«فيه بُعد» دون أن يبين وجهة النظر أو البعد.

٦- لا يشير إلى درجة الحديث، وأحياناً لا يخرجها.

٧- ذكر الأقوال في عدة مسائل دون سة، ويكتفي بقوله: «قيل» أو «قال غيره»،  
أو «زعم بعضهم»، أو «قال آخرون»<sup>(١)</sup>.

٨- أحياناً ينقل عبارات من أئمة قبله، دون أن يصرح بأسانهم، ولا يعزو هذه  
العبارات إلى قائلها، وقد أشرت إلى هذه النقطة في منهجه.

٩- في بعض عباراته عموماً<sup>(٢)</sup>، ولا أشو سراً، فنت: إن الخشية في بعض  
المواضع صعبة الفهم، وتحتاج إلى ذهن ثاقب، ووعورة إدراك، ومعدل نظر

هذه أهم النقاط التي يؤاخذ عليها - في نظر عمر الله ل-

وهذه هتات لا تنفص من قدر شيخ الإسلام زكريا رحمه الله-، ولا تردى  
بقصة الكتاب، على أن تلك هتات ثلاثى في نية إحسان لتي سطوى عليها هذا  
الكتب العظيم، سأل الله أن يحري مؤلفه خير خيراً، وأن ينقل به موبس  
حسانه، والله لموفق.

\*\*\*

(١) انظر (ص ١ ٢٦٠، ٢٤٩، ٣٥٠)

(٢) انظر (ص ١ ١٨٥، ٢٧٥، ٣٠٦، ٣٣٤، ٣٠٨، ٢٠١)

(٣) انظر (ص ١ ٢٩٨، ٣٣٩، ٥١٤، ٥٧٧، ٢٠٢)

## الفصل الخامس

### وصف الكتاب، ومنهجي في التحقيق

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : اسم الكتاب

المبحث الثاني : نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

المبحث الثالث : وصف نسخ الكتاب

المبحث الرابع : منهجي في التحقيق والعليق

## المبحث الأول

### اسم الكتاب

جاء في مقدمة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، عند «كتاب الحاشية» قوله:  
١ . وبعد، فهذه حاشية، وضعتها على شرح جمع الجوامع،<sup>(١)</sup>.

دون أن يسمى هذه الحاشية بعنوان ما، وكذا فعل من ذكر مؤلفات شيخ زكريا - رحمه الله - كالشمراني<sup>(٢)</sup>، وابن طولون<sup>(٣)</sup>، ولغري<sup>(٤)</sup>، وحاجي حبيبة<sup>(٥)</sup>، وإسماعيل باشا<sup>(٦)</sup>، فكلهم أجمعوا على ذكر هذه الحاشية باسم «حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري»، دون عنوان لها، وكذا جاء في نسخة (٣٦٧٧ - ٢٨٤٦) المراد بتحقيقها، وانفردت نسخة بذكر عنوان لهذه الحاشية، فقد جاء في صفحة عنوان نسخة رقم (١٢٢٦٦) - وهي أحد النسخ المراد بتحقيقها - عنوان الحاشية هكذا «كتاب النجوم اللوامع، في إبراز دقائق شرح جمع الجوامع».

ولم نجد من ذكره بهذا العنوان، ولا بدري هل هو تصرف من النسخ أو من غيره؟ والله أعلم.

لهذا ارتأينا ذكر اسم الكتاب «بحاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري»، والاقتصار عليه، تبعاً لمؤلفه، ونسباً، السابق ذكرهم، ولم نذهب إلى ذكره بالعنوان

(١) «طبقات زكريا» (٣/ ١١١)

(٢) «مجمع الأدباء» (١/ ٣٦٣)

(٣) «الكواكب السائرة» (١/ ٢٠١)

(٤) «كنز الطول» (١/ ٥٩٥)

(٥) «هدية المارويين» (١/ ٣٧٤)



الذي جاء في الصفحة (١٢٢٦٦)، لأنه لا يصح سبه عوان إلى مؤلف، لم يصر عليه  
لا المؤلف نفسه، ولا من ذكر هذا المؤلف، أصف إلى ذلك، أن أغلب الحواشي عن  
الكتب، في أغلب القنون، ليس لها عوان، وإنما تنسب لمصاحب الحاشية<sup>(١)</sup>.

لهذا فالواجب الاختصار على اسم «حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري»،  
حتى يصح العنوان المذكور - إذا صح - والله أعلم.

\*\*\*

## المبحث الثاني

### نسبة الكتاب إلى مؤلفه

نسبة أي كتاب إلى مؤلفه، تحقق بأمر، منها: غلاف الكتاب، وما دون عليه،  
من عوان، ونسبة، وحليقات بعدد، ثم ما تذكره كتب الترجمة، من كتب مسوبة  
للمترجم نفسه، وأيضاً النقود التي يقب من الكتاب، ووجدت مطبعة لما فيه، كل  
هذه الدلائل إن وجدت، تثبت صحة لكتب إلى مصنعه حتى اثبت.

وكتبت «حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح جمع الجوامع»، من أوله  
إلى آخره، وثيقه ثلثه لمصنعه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري - رحمه الله -، وذلك  
للأسباب الآتية:

١ - أن اسمه ملون على غلاف النسخ الثلاثة، المراد تحقيقها، ومسود إلى الشيخ  
زكريا.

٢ - أن المؤلف نفسه، قد نص على حاشيته هذه في كتابه عنه الوصول في عدة موضع  
منه، انظر منها (ص: ٨، ١١، ١٥، ١٧، ١٨، ٣١، ٣٢، ٤٧، ٦٠، ٦٢ - انج)

٣ - ما يذكره الشرح زكريا في هذه الحاشية، من الإحالات على كتبه الأخرى، كشرح  
شدور الذهب، وشرح ألفية لعراقي، وشرح دب لمحت، وشرح الرسالة  
الفتشية، وغيرها، ووجودها كما ذكرها

٤ - المصدر الذي ذكرت اسم الكتاب، والتي أوردتها في البحث السابق<sup>(١)</sup>، كلها  
قصت على أن الكتاب لشيخ زكريا

(١) حاشية سبه (التمتازي) عن شرح المعتمد، وحاشية الجرجاني عن شرح المعتمد كذلك، وحاشية  
السبي عن شرح جمع غوامع للمصنف، وحاشية المعتمد على شرح جمع الجوامع للمصنف كذلك،  
وحاشية الشيخ عبيد عن شرح إسماعيل في لفظ شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وهم جز

٥- سنة العلماء هذا الكتاب إلى الشيخ زكريا، ومنعهم منه بصورة متكاملة في بعض كتبهم، وقد وجدت مسطورة صممه بشكل متطابق تمامًا، ومن هؤلاء العلماء - ابن قاسم العبادي، وابن أبي، والعماد، والشرسي، وعبدالله الشقيطي، وغيرهم<sup>(١)</sup>

فقد اتضح بهذه الأسباب، ثبوت نسبة هذا الكتاب - أعني: «حاشية شيع لإسلام زكريا الأنصاري»، للشيخ زكريا رحمه الله - والله الهادي إلى سواء السبيل

\*\*\*

## المبحث الثالث

### وصف نسخ الكتاب

لقد بشر الله بالحصول على ثلاث نسخ محطوة هذا الكتاب، وكل هذه النسخ من دمشق - وفيها يلي وصف لها:

#### النسخة الأولى: وهي نسخة الأصل

موجودة في مكتبة الأسد بدمشق تحت رقم (١٢٢٦٦).

عدد أوراقها = (١٨٦) ورقة.

قياس الورقة = ١٨ × ١٣ سم

عدد الأسطر في كل صفحة = (٢١) سطراً.

عدد الكلمات في كل سطر = (١٣) كلمة تقريباً

التاسخ = تأسر بن الحاج يحيى بن عبيد المقرئ الشافعي الحنفي

الخط = مشرق ممتاز.

تاريخ النسخ = (٩٢٣هـ)، يعني أنها كتبت في حبة المؤلف، وقيل وفاته ثلاث سنوات تقريباً

حالة النسخة = جيدة وكاملة، والسقط والأخطاء فيها قليل جداً، وهي نسخة مقابلة، وعليها نصحيحات في بعض المواضع

وحاء في آخر ورقة من هذه النسخة (ق. ١٨٦) قوله:

«كنت الحاشية بحمد الله وعونه، وحس توفيقه، وصلى الله على سيدنا محمد، كلما ذكره الداكروب، وعمل عن ذكره العادقون وسلم، ورحمى الله عن سادات أصحاب رسول الله أجمعين

(١) انظر (ص ١١٤/١) وما بعدها

«تمت الحاشية بحمد الله تعالى وعونه، وحسن توفيقه، والحمد لله وحده،  
وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، وسلّم تسليماً كثيراً».

فرغ من كتابته فقبر عفو ربه الملك العناح = أحمد بن يوسف بن عمر بن الملاح  
الشافعي، هـار الثلاثة، شهر ربيع الآخر، سنة ٩٢٤، عفر لله له، ولصنعه،  
ومطالعه، ولسائر المسلمين».

### النسخة الثالثة - رمزتها لها يعرف «ج».

موجودة في مكتبة الأسد بدمشق تحت رقم (٢٨٤٦).

عدد أوراقها = (٨٠) ورقة.

قياس الورقة = ٢١ × ١٥ سم

عدد الأسطر في كل صفحة = (٢٥) سطراً.

عدد الكلمات في كل سطر = يتراوح بين (١٨) و (٢٥) كلمة تقريباً.

التاسع محمد بن إسماعيل الدنوشري الشافعي

الخط = مشرقى دقيق معتاد.

تاريخ النسخ = (٩٨٩هـ)، أي كتبت بعد وفاة المؤلف بحوي ثلاث وستين سنة

حالة النسخة = جيدة، وإن كان قد وقع فيها سقط كبير من الورقة (٧/س)،  
وحذفته بالتقريب بـ (٨ق)، والذي سمّي هذه نسخة، وحوذ تعليلات  
لاس قاسم الهادي في هوامشها، من أوّل الكتاب إلى الورقة (٢٨)، وهارستها بها هو  
موجود في كتاب، الأمانات اسببت لاس قسم اعادي، فوجدتها موافقة له، مما يدلّ أن  
هذه النسخة كانت تحت يد رجل من أهل العلم، عمل عليها حواشي بقلاً من كتاب ابن  
قاسم الهادي (الآداب لسانت) أصفى إلى وجود هذه التعديلات العممية، فالنسخة  
مصنوخة، وقبيلة الأخطاء

وكان الفرع من نسخها هار الأربعة، ثاني عشرين جمادى الآخرة، سنة ٩٢٣،  
على يد أضعف انعام، وأفرهم إلى رحمة ربه الخواص. ناصر بن الخاح يحيى بن الشيخ  
عبيد المقرئ الشافعي الحلبي، عمر الله ذوبه، وسر عيوبه، وأصلح حاله، وستر  
أحواله بمحمد وآله، والحمد لله وحده، وصلّى الله على سيدنا محمد وسلم

- هذا، وقد جمعت هذه النسخة هي، لأصل، وباقى النسخ تبناً وفرعاً، لأنها أقدم  
النسخ لتي بين أيدينا، حيث كتبت في حبة المؤلف، وسيرة الأخطاء والسقط فيها

في أثناء لتحقيق وتعليق والمقدرة بين نسخ، بذكر هذه النسخة بقول: «في  
الأصل» دون رمز.

### النسخة الثانية: رمزتها لها يعرف «ب»

موجودة في مكتبة الأسد بدمشق تحت رقم (٣٦٧٧).

عدد أوراقها = (٢٦٢) ورقة.

قياس الورقة = ١٨ × ١٣.٥ سم.

عدد الأسطر في كل صفحة = (١٧) سطراً.

عدد الكلمات في كل سطر = بين (١٠ - ١٢) كلمة تقريباً.

التاسع = أحمد بن يوسف بن عمر بن الملاح الشافعي.

الخط = مشرقى جيد حد.

تاريخ النسخ = (٩٢٤هـ)، يعني أنها كتبت في حبة المؤلف، وقبل وفاته بستين تقريباً  
حانه نسخة = كاملة وجسّة على العموم، فيها بعض السقط وبعض الأخطاء،  
ومعاصرة بالخطوة عند أطرافها لتسعين في بعض المواضع  
وجد في آخر ورقة من هذه النسخة (ق = ٢٦٢) دولة =

وجاء في آخر ورقة من هذه النسخة (الورقة ٨١) قوله =

«تت الحاشية بحمد الله وعونه ، وحسن توثيقه ، وصلن الله على سيدنا محمد ، وآله وصحبه وسلم .

وكان الفرع من كتابها في يوم الجمعة المبارك تعشر من ربيع الأول - نسع وثلاثين ، على يد الفقير الحقير محمد بن إسماعيل بن محمد بن أبي الفتح بن محمد بن علي من ذرية الشيخ جامع الرفاعي لدوشري الشافعي ، غفر الله له ولوالديه وحواشيه والمسلمين أجمعين آمين ، والحمد لله وحده .

\*\*\*

## المبحث الرابع

### منهجنا في التحقيق والتعليق

#### المطلب الأول: منهجنا في التحقيق:

١- نسقنا الكتاب على مقتضى القواعد الإملائية الحديثة ، معتمدين على نسخته الأصل ، مع المقارنة بينها وبين النسختين «ب» ، «ج» ، والتنبيه على لفظ في المامش .

٢- كتبنا من جمع الخوامع بخط عريض - نحس - ومشكور ، وجعلناه في الأعلى ، ثم يليه شرح الإمام المحلي ، ثم منه حاشية شيخ لإسلام ركوب الأنصاري ، ثم تأتي معلقا آخر شي .

٣- حرصنا على أن تكون الحاشية موافقة بشرح والنس ، وفي موضعها في كل صفحة ، بحيث يجعل موضع ما علقه الشيخ ركوب على الشرح بخط عريض - نحس - سواء في الحاشية أو في الشرح ، حتى سهل بطر

٤- ما وقع من زيادة في النسخة «ب» ، أو النسخة «ج» على نسخته الأصل ، ندرجه في النص بين معقوفين هكذا [ ] ، ونشر في المامش إلى ذلك

٥- ما وقع من سقط - سواء في نسخته الأصل أو «ب» أو «ج» - ندرجه بين معقوفين كذلك ، ونشر في المامش إلى ذلك

٦- ما وقع من زيادة في أحد النسخ ، وثبات في النص يؤثر في المعنى ، فإن لا نشأه منه ، بل نشر في المامش بهي عبارة «ورد في نسخة كذا ريده»

٧- اعتمادا - أحببنا - في ترحيح بين لفظي في السج على كتب نقلت عن حاشية الشيخ ركوب ، كآيات البيت ، وحاشية أبي ، وحاشية لفظ

٨- جعلنا عاوين للكتاب، لأنه خال منها.

٩- قمنا بتشكيل بعض الكلمات إذا خشيت التباس المراد بغير المراد.

### المطلب الثاني: منهجنا في التعليق:

١- ترقيم آيات القرآنية: وذلك ببيان اسم السورة ورقم آية، هكذا: [سورة البقرة/ ٢٧٥]

٢- تجميع الأحاديث والآثار انصرفت في الأحاديث والآثار الموجودة في النصحين أو في أحدهما عنهما فقط، فإن لم يكن الحديث في الصحيحين، وخرجه أصحاب السنن الأربعة، اكتفينا بخرجه من هذه الكتب، فإن لم يكن كذلك، خرجناه مما وجدناه فيه من كتب السنة.

وبحاول ذكر درجة الحديث والحكم عليه، مستعينين في ذلك بأقوال المحدثين

٣- عرّفنا الآيات الشعرية: إذا كان لسان معروفاً قلناه، اكتفينا بحال - نعروه إن ديوانه إن كان له ديوان موجود، فإن لم يكن كذلك، ذكرنا المصادر الأدبية التي يوجد فيها البيت.

٤- لترجمة للأعلام: نترجم لكن من ذكره المؤلف من الأعلام، ترجمة موجزة، بحيث نذكر اسم المترجم، ومعهما التقيي - علفاً، ونور ما تتميز به، وتاريخ وفاته، وأشهر مصنفاته مع الإشارة إلى موضع ترجمة من كتب لترجم والأعلام

٥- إحالة لماتل أصولية الواردة في الكتب عن أهم المصادر أصولية، وإدلالة عن مكان الجزئيات التي يعلق عليها المؤلف أو يقرؤها.

وربما استعربنا في كتبه مصادر والمراجع لي نحيل عليها، وإسما عمل ذلك، حتى يعين الباحث في أي مسألة من مسائل لأصول، على أهم المصادر، ليتمكن من إدراك نعتة من أسرار الطرق كلها أراد، وذلك جهد مما في يسر مسيح لمحت دعمني قدر المستطاع، في حدود قدره عند التحقيق والدراسة

٦- قد ذكر المؤلف أن المسألة فيها خلاف بين العلماء، ولا نذكر الخلاف، ونذكر الخلاف بصورة محملة.

٧- قد يذكر المؤلف مسأله فيها أقوال، ويكتفي ببعض الأقوال، ويرى الأقوال الأخرى، فنذكر الأقوال التي أهملها بصورة موجزة.

٨- إذا تعرض المحشي أو أشد إلى مسألة فقهية، فإن يقوم بتوثيقها، ويذكر أقوال العلماء فيها بإيجاز، وذلك بالرجوع إلى مصادرها الأصلية.

٩- انقيام بوئين ما ورد في الكتاب (سواء في شرح أو لحاشية) من سقوط والآراء والأقوال، وهي كثيرة جداً

١٠- عرّفنا المذاهب والآراء التي يفتيها لشارح أو المحشي - بدون عرّف إلى دليلها مع ذكر مراجع ذلك.

١١- مثل الجهد في إيضاح عبارات الواردة في الكتب (الحاشية)، والاصطلاحات التي استعملها الشيخ ركز، مع التعليق على المسائل التي يرى أن فيها عموماً، لا نحلي إلا بالتعليق عنها، بحث لا يقع في تكرار ما ذكره اشترح (المحل) أو الشرح زكريا، وإسما نكتفي بعرض المسألة عرضاً محملاً، ونشير إلى المراجع التي فصلتها، حتى يرجع إليها من يريد الاستزادة، وحتى لا ينقل الكتاب بالخواشي، وما لا يدرك كله، لا يترك كله.

١٢- نذكر - أحياناً - ما تُعقب على الشيخ زكريا في حاشيته من المحشيين بعده، كابن قاسم العبادي أو البناي أو العطار... الخ، إذا كان فيه فائدة، وإذا كان غير ذلك نكتفي بذكر المرجع فقط، لئلا نراغب في الرجوع إليه

١٣ لما كان من مكملات التحقيق لمهرسة لجنة للنص المحقق، وصعنا عددًا من

انقهارس الفنية، هي:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث والآثار

٣- فهرس الآيات الشعرية.

٤- فهرس الأعلام.

٥- فهرس الحدود والمصطلحات العلمية.

٦- فهرس المصادر والمراجع.

٧- فهرس الموصوعات.

هذا ما تيسر رقمه في القسم المخصص لدراسة المؤلف والكتاب، نسأل الله أن  
يجمع هذا لكتاب المرئ والمطلع، وأن يشر عليه مؤلفه، وناسجه، وعقته.  
واحمد لله أولاً وآخراً، وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً  
كثيراً

\*\*\*

## نماذج من نسخ المخطوطات

حاشية شيخ الإسلام

زكريا الأنصاري

(٨٧٤ - ٩٢٦ هـ / ١٤١٨ - ١٥٢٠ م)

على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع

تحقيق وتعليق

عبد الحفيظ بن طاهر هلال الجزائري

الجزء الأول











[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

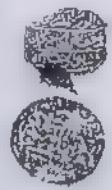
الورقة الاولى من النسخة ج،

444

^1

[illegible]

وكان لما خرج من كاهن في يوم الجمعة المبارك عاكفاً راسخاً  
 من بصرى الشام ومعه من الغنم والدرهم من بصرى الشام  
 ابنه الذي كان معه من بصرى الشام من الغنم والدرهم من بصرى الشام  
 لم يبق له من الغنم والدرهم من بصرى الشام من الغنم والدرهم من بصرى الشام  
 وهو الذي كان معه من بصرى الشام من الغنم والدرهم من بصرى الشام  
 والدرهم من بصرى الشام



المرفقة الاخيرة من النسخة (ج)،

.....

الْبَيْتِ

الْبَيْتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[قال سدا ومولانا، فاضي القصدة، شيخ مشيخ لإسلام، ملث لعناء  
الأعلام، صدر مصر ومكة ولشام، حسن لسالي والأيام، أبو يحيى ركب  
لأنصاري، أنشأني، أمتع الله بوحوده الأيام وحشره في رمة خير لأنام:]<sup>(١)</sup>  
الحمد لله الذي أعلى معالم دين الإسلام، وبن لنا فوايد شرع والأحكام،  
والصلاة والسلام على سدا محمد خير الأيام، وعلى أنه وصحه ابيرة  
الكرام، ومعد: فهذه حاشة وصعها على شرح جمع الخومع في أصول الفقه  
والدين، لشبها الإمام لمحق، و لحر مدق، أبي عبدالله محمد جلال  
الدين بن أحمد المحب رحمة الله، تفتح منه مقفله، وتنس بحمله، وتبرر<sup>(٢)</sup> ما  
أمله، مع بيان ما يرد عليه، ولجواب عنه<sup>(٣)</sup> أمكن، وقد أحرص فيه  
لكلام المصنف - رحمه الله - لإيضاح أو غيره، والله أسأل أن يسمع بها، فإنه  
قريب محبب

(١) ريده ص ح

(٢) في (ب)، يبر

(٣) في (ب)، م .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على فضاله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله .

هد ما شئت إليه حاجة انتهمي لجميع خواصهم ، من شرح محل العاطف ،  
وبين مراده ، ويحقق مسأله ، ويجوز دلاله ، على وجه سهل للمبتدئين ، حسن  
لناظرين ، نفع الله به آمين

قال المصنف رحمه الله تعالى : (بسم الله الرحمن الرحيم : تَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ) : أي  
صعدك جميع صفات ربك ، يد احمد كي قال الرمشمري<sup>(١)</sup> في العائق<sup>(٢)</sup> :  
الوصف بالخير ، وكل من صفاته تعالى جميل ، وردة جمعها ألع في التعظيم  
المراد بذكر ، إذ لم يرد له إجماع الحمد لا لإحجار بأنه سيوجد

للحاجة قوله<sup>(٣)</sup> : (أي) تصفت بجميع صفاتك أي إجمالا ، إذ لشاء تفصيل

(١) لإمام الرمشمري هو : محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الرمشمري : أبو القاسم جاراؤه  
امتزى كان واسع العلم كثير الفضل ولد سنة ٤٩٧ هـ وجاور بمكة ، له الكتاب في  
التفسير والعائق في فريب الحديث ، والمفضل في النحو ، وغيرها ، مات يوم عرفة سنة  
٥٢٨ هـ ، انظر ترجمته في : بحية الوعاة (٢ / ٢٧٩ - ٢٨٠) .

(٢) دال الرمشمري رحمه الله : أو أبا أحمد فهو ألدح ، ويوصف بالخير ، نظر العائق في عرب  
أحدث (٣١٤ / ١)

(٣) ينسج ركب رحمة الله م تعرض لفنونه الشاوخ ولم يعلق عليها ، كما فعل البيهقي والبيهقي  
ونعته وغيرهم بعد الألب كتيب البيهقي (١ / ٣ - ٦) ، حاشية البيهقي على شرح  
مجلي ، ١ - ٧٠٢ ، حاشية معمار على شرح المحي (١ / ٢ - ١١) .

(٤) في (ب) [أب] بدل [أي] وهو خطأ

وَأَتَى سَوَى الْعِظَمَةِ لِإِظْهَارِ مَلَرُومِهَا الَّذِي هُوَ نَعْمَةٌ مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ لَهُ تَأْهِلُهُ  
لِلْعِلْمِ ، امْتِثَالًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَمَّا بِرِغْمَةٍ رَبِّكَ فَحَنِّتْ﴾<sup>(١)</sup> وَقَدْ سَأَلْنَا عَنْ  
حَمْدِ اللَّهِ الْأَخْصَرِ مِنْهُ ، لِنَتَلَبَّذَ بِحُطْبِ اللَّهِ وَبِدَنِهِ وَعَدَلِ عَنِ الْحَمْدِ  
الصَّيْغَةِ الثَّنَائِيَةِ لِلْحَمْدِ - إِذْ لِقَصْدِهَا الشَّاءَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ،

لِلْحَاشِيَةِ لَا يَطْبَعُهُ الشَّرْ : ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾<sup>(٢)</sup> وَقَدْ أُجْمِعَ  
أَحَدُ<sup>(٣)</sup> مِنْ مَدْلُولٍ ، لِنَقْطِ مَعَ مَعُونَةِ أَهْلِي ، لَا مِنْ مَدْلُولِهِ وَحْدَهُ كَمَا يَدُلُّ بِمَلَكُوتِ  
عَلَى انْتِفَاعِهِ فِي لِسْتِدْلَالِ لِهْ كَلَامِ الرَّمْشَرِيِّ ، بِنِصْبِ إِلَيْهِ قَوْلُهُ : (وَكُنْ مِنْ  
صِفَاتِهِ تَعَالَى حَمْدًا) ، وَقَوْلُهُ : (وَرَعِيهِ حَيْثُ أُلْعَ فِي تَعْظِيمِ مَرَادٍ بِهَا ذَكَرَ)  
أَيَّ مِنْ مُحَمَّدٍ اللَّهُمَّ

قوله : (سيوجد) صير الفعل - حد وهو يأتي باليس ، إشارة إلى أن لإحجار<sup>(٤)</sup>  
بالمذكورات بالنظر للمستعملين لا للحال ، إذ لا يأتي فيه بشاء بخلافه في حال<sup>(٥)</sup>  
قوله . (وَأَتَى سَوَى الْعِظَمَةِ لِإِظْهَارِ مَلَرُومِهَا) إِلَى آخِرِهِ أَيَّ الْعِظَمَةِ مِنْ تَوَرُّمِ  
الْعِظَمِ لِمَذْكَورٍ ، وَهُوَ نِعْمَةٌ يَصْلُبُ إِظْهَارُهَا لِقُوَّةِ تَعَالَى : ﴿وَأَمَّا بِرِغْمَةٍ رَبِّكَ  
فَحَنِّتْ﴾<sup>(٦)</sup> ، فَمُنَاسِبُ الْإِتْيَانِ سَوَى الْعِظَمَةِ بِيَتَقَلُّ الْمَعْنَى مِنْهَا بِقِيَمَتِهَا ،  
فَعَوْلُهُ : (مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ لَهُ) بَيَانٌ لِإِظْهَارِهَا<sup>(٧)</sup> بِمَعْنَى إِظْهَارِهِ قَوْلُهُ : (امْتِثَالًا) .

(١) سورة النحل (١١)

(٢) سورة الروم (٣٤)

(٣) في (ج) أحد

(٤) الصفحة ٢٥ [٢] س

(٥) انظر : معجم الف - لابن هشام - (ص ١٨٤)

(٦) سورة النحل (١١)

(٧) في (ب) [أب] وهو خطأ





قلت: يافيه الشء فيها بصعة<sup>(١)</sup> و حدة وهي الملكية، وقوله: (هناك) أي في  
نحمدك اللهم.

وقوله (بأن يرد الشاء ببعض الصمات) قد بقل أو يطلق، [إذ]<sup>(٢)</sup> انتهاء  
رعاية الجميع منه التقيد ببعض، فلو حذف هذا كان أولى وأخصر.

قوله (فلشاه به) أي يدك المص (ألمع من الشاء بها) أي تلك الواحدة

قوله: (أيضا) هو مصدر أضي إذا رجع، وهو<sup>(٣)</sup> معمول مطلق حذف  
عنه، كارجح إلى الإحار كذا رجوعاً، أو حال حذف عاملها وصاحبها،  
كحجر بكه، راجع إلى الإخبار به<sup>(٤)</sup> وإسا تستعمل مع شيئين معها توافق  
ويعني كل منها عن الآخر، فلا يجوز: جاء/ريد أيضا، وجاء/ريد ومعنى  
عمر وأيضاً ولا اختصم زيد وعمر أيضاً.

## عَلَى نَعْمَ، يُؤْذَنُ الْحَمْدُ بِأَزْدِيَادِهِمَا.

(على نعم). جمع نعمه بمعنى إنعم. وتشكر لتكثير وتنعم، أي نعمات  
كثيرة عظيمة منها الإلهام لتأليف هذا الكتاب والإقذار عليه، وعن صلة الحمد،  
وإسا حد على نعم في مقابلته لا مطلقاً، لأن الأول واجب، والثاني مندوب  
ووصف النعم بها هو شأها بقوته. (يؤذن الحمد) عيب (بارديده) أي يعلم  
بربها، لأنه متوقف على الإلهام له، والإقذار عنه، وهم من حمة النعم،  
يفتصيان الحمد، وهو مؤذن بالزيادة المتقتضية للحمد أيضاً وهلم جزاً.

الطائفة قوله: (على نعم) أي لأجدها، ولا ساحة قول لشارح (وعى) صفة الحمد).

قوله: (بمعنى إنعام) أي لأن حمد في الحقيقة إنعم هو عن الإنعام الذي هو  
من أفعاله تعالى. لا على نعم به، ولأن حمد على نعم به إسا هو باعتبار  
صدوره عنه. قوله: (وإسا حد على نعم) أي عن نعمات الله تعالى. يوفق  
ما فعله أمراً<sup>(١)</sup>. قوله: (في مقابلتها) أي سوء وقعت عنه أم<sup>(٢)</sup> عن غيره.

قوله: (لأن الأول) أي الحمد في مسنده اسمعة لفظاً أو به واجب، أي  
بمعنى أنه يقع واجبا، لا بمعنى أنه ذا نعم الله تعالى عن عبد سمعة، يجب  
عليه أن يحمله عليها بالحمد الذي ذكره، وهو الحمد اللفظي، و بالحمد  
المعنى. قوله: (يقوله) يدل عما قبله أو «إلهاء» فيه بمعنى «في».

قوله: (وهلم جزاً)<sup>(٣)</sup> الأحسن فيه ما قاله العلامة الخيال من هشام<sup>(٤)</sup>

(١) هو به (أي نعمات كثيرة)

(٢) بح (أو)

(٣) لب (حرف) وهو خطأ

(٤) هو «العلامة أبو محمد جمال الدين من يوسف أحد بني عبدالله بن هشام لأبي نصر»  
سنة ٧٠٨ هـ ذكر أن علم حم علي القدر في صناعته سحر وبه مضعت كثيرة منها  
أوضح مسائله وقيل الذي، يعني السب وبعه ما كتبه توفي سنة ٧٦١ هـ  
انظر برحمته في «مئة الوعاة» (٢/٦٨) «أعلام» (١٤/٤)

(١) بح بصعة وهو

(٢) في الأصل [إلهاء] وعائنه من س. ح

(٣) نسخة ب (٣) س

(٤) وهو قريب من كلام من هشام في رسالته له، فريدة من موعده، وهي ابنه بعض نثر كتب  
مشككة أسأله الراعي (ص ٦٠) وانظر «معجم القواعد العربية» للشاح عبد يحيى

المر (ص ٩)

﴿فَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾<sup>(١)</sup> واردة واردة، اللام مصوغاً راد المتعدي تقول: راد الله النعم علي، فإزدادت وزادت.

بعد إطلاعه على كلام غيره فيه، وتوقفه في أمه عربي: إن معنى هَلُمَّ: تعال، لا بمعنى ارجع، ولا بمعنى يطلب<sup>(٢)</sup> حقه، بل بمعنى الاستمرار على الشيء، وبمعنى آخر، وغتر عنه بالطلب كما في قوله تعالى: ﴿وَلْتَعْمَلُنَّ خِطَابَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿فَلْيَعْدُوا الْآرْضِينَ مَدًّا﴾<sup>(٤)</sup>

(وَجَزَا): مصدر جرّه إذا سحبه، بقاءه مصدرًا، أو جعله مؤكدة، وليس المراد الجرح الحسي، بل التعميم كما في السحب في قولهم: هذا الحكم منسحب على كذا، أي شامل له، فكانه قيل هنا: واستمر إيدان كل حي، وبزيادة النعم استمرًا أو مستمرًا، كما يقال: كان عام كذا وهلم جذا، أي واستمر ذلك في بقية الأعوام<sup>(٥)</sup>.

- (١) سورة إبراهيم (٣٤).
- (٢) نسخة ب [ج / ٣].
- (٣) سورة عنكبوت (١٢٢).
- (٤) سورة مريم (٧٥).
- (٥) مدبر توجيه بعض التركيب اشتكه لاس هشام، المسألة الخامسة من (ص ١٦ إلى ٨٠)، وبقته شيخ كريبه ب حصار وتصرف.

## [الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ]

وَنُصَلِّي عَلَى نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ.

(ونصلي على نبيك محمد) من الصلاة عليه المأمور به، وهي لدعاء بالصلاة أي لرحمة عليه، أخذ من حديث: «أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك؟ قال: قولوا اللهم صل على محمد» في آخره، رواه الشيخ لا صدره فمسم ونسبي. إسان أوحى إليه بشرع، وإن لم يؤمر بسببه، فإن أمر بدلت فوسوب نصا، أو وأمر سلبه وإن لم يكن له كتب، أو سح لبعض شرع من فقه كيو شح، فإن كان له ذلك فرسول أيم قولاً، فاسي أعم من

للثانية قوله: (ونصلي) حقه أن يقول بعده: ونسبم خروخاً من كراهة فرد أحدهم عن الآخر<sup>(١)</sup>

قوله: (أحدنا من حديث: «أمرنا الله أن نصلي عليك»<sup>(٢)</sup>) [اسبب] (٣) به على أن صلاتنا عليه مأمور بها، وعلى أن معاهد عاؤون له به، لا بعدد<sup>(٤)</sup> الرحمة. قوله: (وفي الثالث) إلى آخره قصبه أن من أوحى إليه بشرع، ولم يؤمر بتلعي ليس بنبي ولا رسول.

- (١) القول بالكراهة منقول من الإمام النووي، انظر مقدمته عن شرح مسم، ١٦٠، ١٦١ والظاهر أن المصنف (ابن السكيت) لا يري كراهة إفراد أحدهما عن الآخر والله أعلم، انظر «فتح الباري» لأبني حجر (٤٥٨/١٢)، وإحاشية العطار (١٩/١).
- (٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتابه التصديقات باب: «أن الله وملائكته يصلون على النبي» (٦٥٤/٨) رقم (٦٣٥٧) مع الفتح، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: «صلاة على نبي الله بعد الشهادتين» (٥٨٢/٢) رقم (٤٤٠٥) مع شرح النووي للفتح لمسلم عن أبي بصير، لا يصاري في، والنجاشي عن ثعلب عن حمزة.
- (٣) في الأصل (استدلالاً) وما تبعه من ح وهو بصواب.
- (٤) في الأصل (بعد) وما تبعه من (استدلالاً)، ح.

## هَادِي الْأُمَّةَ لِلرَّشَادِ.

الفتح

(هادي الأمة) أي دهاها بلطف (لرشادها) يعني لئلا يسلك الإسلام، لذي هو لتكملة في الوصول به إلى الرشاد، وهو صوابه، كأنه نفسه، وهذا مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ أَتَّبِدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ أي دين الإسلام

للأمة قوله: (وقيل: إنه الأصل) عرفه بقيد أنه أصل للمعهور، وهو بكثرة توهم أن كلاً منها أصل<sup>(٢١)</sup>.

قوله: (من اسم مفعول المضغف<sup>(٢٢)</sup>) أي مضغف العين، بأن نفر المحدث إلى باب التفعيل، لا المضغف الذي لم تسلم حروفه الأصول من الضعف، كتمس، وظل.

قوله: (يلطف) قيد في معنى الهداية، فقد فسر الرابع<sup>(٢٣)</sup> بالدلالة بلطف قال: وأما قوله تعالى: ﴿فَإِهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطٍ كَرِيمٍ﴾<sup>(٢٤)</sup> فهو عن نهكم<sup>(٢٥)</sup>

قوله: (وهذا مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ أَتَّبِدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>(٢٦)</sup>) أي من حيث إن كلا منها مجاز، سواء أوجع<sup>(٢٧)</sup> عذر مرسلاً

(٢١) في المعجم.

(٢٢) نظير فلفف، ١، ٢١، ٢٣.

(٢٣) نظير في شرح أسماء النبي ﷺ، ١، معاني (١٨٧) ومجمل، لأهم، (ص ٢٧٧).

كلامها لاس نعيم، وشرح الشفاء، لصفاحي (٢٨٢).

(٢٤) هو الإمام الحسن بن محمد بن الفضل المعروف بالربيع الأصغر، ومن سمى لنفسه من محمد، من مصنفاته: مفردات القرآن، ودرية إلى مفردات الترمذ، وأدب البلاء وغيرها في حدود (٢٥) نظير ترجمته في نهاية النور (٢٩٧).

(٢٥) سورة الصافات (٢٢).

(٢٦) انظر مفردات الفاظ القرآن (ص ٨٣٥).

(٢٧) سورة الشورى (٥٢).

(٢٨) في حـ.

الرسول عليه، وفي الثالث أنها محسن، وهو معنى الرسول على المنهوى. وقال: (تبييت) دون رسولك لأن النبي أكثر سعيًا ولفظه المجرى من لآ أي خير، لأن النبي خير عن الله، وبلا هو والآخر قيل: إنه تخفف المعهور بمل همته به، وقيل: إنه لأصل من لآوة، مفتوح اللام وسكون الهمزة، أي الرفعة، لأن النبي مرفوع الرتبة عن الخلق.

ومحمد علم متفوق من اسم مفعول المضغف، سمي به لئلا يهمل من الله تعالى نفاؤلاً بأنه يكثر حمد خلق له، بكثرة حصانه الخلة. كما روي في السير أنه قيل لخدمه عبد مطلب، وقد ساء في سابع ولادته موت أبيه قلها لم سميت بك عمداً ومن من أساء أنك ولا قومك<sup>(٢٨)</sup> قال: رجوت أن يحمدي في السماء والأرض وقد حقق الله رجاءه كما سبق في علمه تعالى.

قوله: (لأن النبي خير عن الله) يقتضي أن يكون فعلاً<sup>(٢٩)</sup> بمعنى فاعل كما هو الظاهر، وأن يكون فعلاً<sup>(٣٠)</sup> بمعنى مفعول، لأنه عذر بالإجماع<sup>(٣١)</sup> إنه بواسطة ودون، وهو أسبغ بالقول المشهور<sup>(٣٢)</sup> من الأقوال الثلاثة التي ذكرها، لوجود ما حد للتسمية في كل سي، ولو غير رسول، لأن من لم يؤمر<sup>(٣٣)</sup> بتبليغ، لا يلزم كونه خيراً للغير.

(١) نسخة (٢) ع.

(٢) مضغف سب.

(٣) في الإجماع، وهو خطأ.

(٤) وما ذكره الشيخ المحقق في الفرق بين الرسول والنبي، هو ما عليه جمهور أهل التوحيد، نظير شرح تقيمية، ص ١٠٥ (١٠٥)، والشرح المقاصد (٥/٥)، وشيخ المسبح.

للركشي، ٢٣.

(٥) نسخة (٤) س.

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

السلامة العامة

الجامعة الإسلامية



**القول الثاني**  
وقيامها بقيام أهل نعم لأحدهم إياه منها كما عهد، وقيامها إلى الساعة لحديث الصحيحين: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله»<sup>(١)</sup> أي لساعة، كما صرح به في معص الطرق قال البحاري: «وهم أهل لعلم»<sup>(٢)</sup> أي لامتداد الحديث في معص الطرق بقوله: «من يرد الله به خيراً يفقه في الدين»<sup>(٣)</sup> وأبد الصلاة بقيام كتب العلم المذكور: لأن كتابه هذا - لمدوه بما هي منه - من كتب ما يفهم به ذلك العلم.

**الطائفة**  
والطور ولا معنى له، من ذلك تعبير نصيرين كما هو ظاهر كلامه، ولا يمايه عود نصيرين، بل لكتب في قوله (المعنى نصلي) بلح لأن الكتب عبارة عن الطروس والطور<sup>(٤)</sup>، لا يقدر في تفسيره<sup>(٥)</sup> نصيرين بذلك وجوع إلى التوقيت بمدة<sup>(٦)</sup>، فقام الشيء بقيام عرصه ودلت دور<sup>(٧)</sup>، لأن العرص متوقف على محن يقوم به، وعمله هذا صار موقفاً عنه؛ لأن نقول جهة اتوقف مختلفة، لأن توقف الغرضي على المحل إنما هو من جهة.

- (١) رواه البحاري في صحيحه، كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ «لا تزال طائفة من أمتي» (١٣/٣٦٣) مع فتح الباري، برقم (٧٣١١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب قول النبي ﷺ «لا تزال طائفة من أمتي» (٤، ١٩٩٧)، مع شرح النووي، برقم (١٩٢٠).
- (٢) كالم في صحيحه، انظر فتح الباري يشرح صحيح البحاري لأبي حجر (١٣/٣٦٣).
- (٣) رواه البحاري في صحيحه، كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ «لا تزال طائفة من أمتي» (١٣/٣٦٣) مع فتح الباري، برقم (٧٣١٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب قول النبي ﷺ «لا تزال طائفة من أمتي» (٤، ١٩٩٨)، مع شرح النووي، برقم (١٩٢٣).
- (٤) لنسخه ج [٣ من].
- (٥) في ب تبصير.
- (٦) في لأمر (مده) ولي ح (مده) وما أشبه من (ب)، ولعله ضواب.
- (٧) الدور وهو توقف الشيء على مده، أي أن يكون هو مده عنه نفسه بواسطة أو بدون واسطة، والدور مستحيل بالماهية العقلية، انظر ضوابط معرفة مشيخ عبد الرحمن حكه (ص ٣٢٢).

أنه لا يقوم بنفسه، بل يمحله، وتوقف محله هنا<sup>(١)</sup> عليه، إنما هو من جهة التوقيت المذكور.

وقوله (المعنى نصلي) الح، بيان لمقصود، مع قطع النظر من جهة التشبه احصاء بواسطة العيون، ويباها وسوادها، وهذا كله جري عن<sup>(٢)</sup> كلامه، وإيضاح له، وإلا فالأولى أن يراد بعيون الألفاظ نفسها أو خيارها، إذ عين الشيء يقال لنفسه وخيارها، قاله الجوهري<sup>(٣)</sup> وغيره<sup>(٤)</sup>، ويضميري<sup>(٥)</sup> - يباها<sup>(٦)</sup> وسوادها - العيون بمعنى حواس البصر، على طريق الاستخدام<sup>(٧)</sup>، والمعنى: يصلي مدة قيام كتب العلم، قيام بياض العيون وسوادها، اللاتين، لما لسانتها الكتب حفظ ولازماً؛ لأن الكتب تحفظ بالألفاظ الممدة<sup>(٨)</sup> لعدم، كما أن العيون تحفظ مراثياتها، وبياض الكتب وسوادها لازمان لها، كما أن بياض العيون وسوادها لازمان لها، وقيام كتب العلم بقيام أهله، لأخذهم إياه منها ينظرهم فيها نحو من الصبر، وقيامهم إلى الساعة قوله: (الممدود بما هي) أي بشيء<sup>(٩)</sup> الصلاة منه

(١) سقط (هـ) من ب

(٢) في لأصل ربه حجة (جهة كلامه) وحدها بعد نصحتي ب، ج، ولا وجه لربايتها، ويسمى سبباً قروباً

(٣) قال جوهري: وقوع الشيء، معناه انظر الصحاح مادة عين (٦/٢١٧٠)

(٤) نظر محمد بنده (٣/٦٤١) انسان لغرب (٩/٥٠٨) مده عين

(٥) في ب (ضمير) وهو حصاً

(٦) نسخة ب [د ح]

(٧) لاستخدام - هو أن يراد بملفه من معاني أحدهم، ثم يفسره بمده الآخر، أو يراد بأحدهم ضميره أحدهما، وبالأخر الآخر. انظر الانحصان للمروسي صفحة ١٦٧، ومجمع المصطلحات البلاغية (٧٠-٧١).

(٨) في ب: (الممتدة).

(٩) في ج: شيء.



وَنَضْرَعُ (وَنَضْرَعُ) سَكُوبُ الضَّادِ بِصِطِّ النِّصْفِ ، أَيْ حَصَصَ وَبَدَلَ (إِلَيْكَ) يَا اللَّهُ .

(في مع اللوامع) أي سألته عامة لسؤال من الخصوص والدلة أن تجمع اللوامع ، أي الأشياء التي تجمع ، أي تعوق (عن إكمال) هذا الكتاب (جمع الجوامع) تحريزاً ، بقرينة السياق الذي إكمله لكثرة الانتفاع به - فيها أمته - حيوز كثيرة ، وعن كل خير مانع وأشار بتسميته بذلك إلى جمعه كل مصنف جامع فيها هو فيه ، فصلا عن كل مختصر ، يعني مقاصد ذلك من المسائل والخلاف فيها ، دون الدلائل وأسما أصحاب الأقوال إلا يسيراً منها فكره لكتبت ذكرها في آخر الكتاب

بِالْيَقِينَةِ قُوَّةً : (بِضِطِّ الْمَصْنُفِ) أَسَدُهُ إِلَيْهِ تَقْوِيَةٌ تَزِيدُ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ <sup>(١)</sup> شَدِيدُ الضَّادِ وَتَحْتَمِلُهَا ، وَأَنَّ أَصْلَهُ : تَضَرَّعُ يَتَضَرَّعُ .

قوله (أي نسألك) إلى آخره تفسير لـ (نضرع) <sup>(٢)</sup> بالمعنى العربي لا اللعوي ؛ بقرينة تفسيره له بـ (نخضع وبذل) ، لكنه قد يشكل جعل (من الخصوص والدلة) بدل لعبة السؤال إن جعلت «من» بياية ، فإن جعلت بمعنى «وه» المصاحبة فلا إشكال قوله : (بقرينة السياق) هي ما يؤخذ من لاحق الكلام ، الدال على خصوص المقصود أو سابقه ، وكل منهما هنا إد كل من (نضرع) والآخر <sup>(٣)</sup> من فن <sup>(٤)</sup> (الأصول) إلى آخره .

(١) (أد) ساقطة من ب .

(٢) في ب تنضرع

(٣) في ح . (دال) بدل (الآخر) هو خطأ

(٤) نسخة ب [٦١] ر

للأدبي طاهر في أنه إسما سأل المصنف عن إكماله تحريزاً ، لا بالية مجرداً قوله . (الذي إكماله) إلى آخره ، صفة لـ (جمع اللوامع) و(إكماله) مبتدأ خبره (خبر) وأخيرها مع أنها جمع عن المفرد ، لأنه هنا مصدر ، وهو يطلق عن الكثير والقليل ، ولأنه مفرد مصاب إلى معرفة قِيَمَتِهِ ، وما بينهما تحليل لإكماله . وقوله : (فيها أمته) [متعلق <sup>(١)</sup>] بـ (كثرة الانتفاع) قوله : (وعلى كل خير مانع) يتي به سر التعبير باللوامع دون المانع ، لأنه إذا كان هذا حيوز . وعن كل خير مانع ، فهناك مانع سأل الله معها قوله : (فيها هو فيه) متعلق بـ (مصنف) وإن وصف أي مصنف في من جمع الجوامع مع ، والذي جمع اللوامع فيه [من أصول لغته ، وعن أصول الدين] <sup>(٢)</sup> . قوله : (فصلا عن كل مختصر) أي إذا كان قد جمع كل مصنف جامع ، فجمعه لكل مختصر أولي . (وقضلاً) مصدر مصوب ، إما فعل مجذوف هو حال من مصنف أو صفة له ، وما على حال هذا ، وفي استعماله في الإثبات - كما هنا - نظراً لقول ابن هشام : فإنه لا يستعمل إلا في الشيء نحو - فلان لا يملك درهمين ، فصلا عن دينار ، أي لا يملك درهمين ولا ديناراً <sup>(٣)</sup> ، وأن عدم ملكه <sup>(٤)</sup> للدسار ، أولي من عدم ملكه للدرهم <sup>(٥)</sup> .

(١) في ب : (خبر) وهو خطأ

(٢) الزيادة من ب ، ج .

(٣) في الأصل (بديهي) أصول الدين عن أصول اللغة) وما أنبه من ب ، ح

(٤) نسخة ح [٣] ع

(٥) في الأصل زيادة (كان) ، (وإن كان) حديثاً ثانياً يستحسن ب ، ح ورسالة من هشام

(٦) الصفحة ب : [٦/ع] ،

(٧) قاله ابن هشام في رسالته النافعة الجامعة : «توجيه معنى التراكمات مشكلة» حاله الأولى (ص ٢٣ - ٢٤) . فأجاد وأجاد . ونقله الشيخ ذكره هنا باختصار شديد بحكم

الآتي

والفاعل بمعنى المفعول بها كـ ﴿عِشْرَةَ أَصْبَحَ﴾<sup>(١)</sup>، من إسد ما لفاعل في المفعول به، ثلاثة أفعال هي : الفاعل بانواعه بقطعة ذنتها، السبب في عاقل كالعقل لثبته للمعلم ولقدرة الله تعالى، والنصوص والإجماع شبه لثبته والخصاب، وكإجماع الصحابة لثبته بحجة انقياس وحبر الواحد، حيث عمل كثير منهم بها متكرراً، شائناً، مع سكوت لباقيين، الذي هو في مثل ذلك من لأصول لعامة وفاق عادة، وفي ما ذكره من الأصول قواعد فواطع تغليب، فإن من أصول، بفعه ما ليس بقطعي، كحجية الاستصحاب ومفهوم المحالفة، ومن أصول الدين ما ليس بقاعدة، كعقده أن الله موجود، وأنه ليس بكلام سيأتي

للآتي ويعرفها منها بالتعليل<sup>(٢)</sup>، بأن يحمل<sup>(٣)</sup> موضوعها في المثال على أقيمو<sup>(٤)</sup> مثلاً فتحصل قصة، وتحمل صغرى، وانقصة الكلية كرى فيقال : «أقيمو» أمر، ولأمر للوجوب حقيقة، ينتج أقيمو للوجوب حقيقة، وتالعم في مثل به للقاعدة من أصول الدين بقوله : ﴿وَالْعِلْمُ ثَابِتٌ لِلَّهِ تَعَالَى﴾<sup>(٥)</sup> إندرج فيه حرياته، كالعلم بأحوال زيد، والعلم بأحوال عمرو، والعلم بأحوال بكر، ولها أحكام هي<sup>(٦)</sup> يكون كل منها ثابته تعالى، [فترك من ذلك قبس فيقال : العلم بأحوال زيد مثلاً علم، و لعلم نبت الله تعالى]<sup>(٧)</sup>، نتج لعلم

الآتي من فن الأصول) بمراد من، في مسحه بشيته وهي أوضح أي من أصول لعقه، وفي أصول الدين المختص بما يناسبه من التصوف والرس : النوع، ومن كذا من إضافة المسمى إلى الاسم، كشهر رمضان ويوم الخميس ومن وما بعدها بان لقوله (بالقواعد الفواطع) قُدِّم عليه رعاية للسجع والقاعدة قصة كلية، يتعرف منها أحكام جزئياتها نحو : الأمر للوجوب حقيقة، والعلم ثابت لله تعالى .

بالبينة قوله : (المختص بما يناسبه من التصوف) اعتذار على المصنف في اختصاره ما على فني<sup>(٨)</sup> الأصول؛ بأن ما ذكر آخر الكتاب من التصوف، ليس مقصوداً بالبدات، بل بالعرض، فهو تابع ووديغ .

قوله : (ومن كذا، من إضافة المسمى إلى الاسم) يجوز [أيضاً]<sup>(٩)</sup> أن يكون من إضافة لعدم إلى اختصاص، وإن كان الأول أعم، قوله : (والقاعدة قصة كلية، يتعرف منها أحكام جزئياتها)<sup>(١٠)</sup> أي حريته موضوعها؛ إذ موضوعها أمر كلي، كالأمر في مثل به للقاعدة من أصول الفقه بقوله : (نحو الأمر للوجوب حقيقة) إذ يندرج فيه حريته كأقيمو الصلاة وأتو الزكاة وصوموا ومصلوا، ولها أحكام، وهي كون كل مه للوجوب حقيقة، والقضية الكلية تشتمل على تلك الأحكام بالقوة<sup>(١١)</sup>.

(١) سورة الحاقة : (٢١) .

(٢) معنى الثقل هنا : هو كون الشيء خارجاً عن الاستعداد لأن يوجد انظر المرجع بعنه

(٣) في «ب» و «ج» (نحو)

(٤) السحب «ب» (٧/س)

(٥) في «ب» (هر)

(٦) ما بين معقوفتين ساقط من «ب»

(١) لـ ج (من)

(٢) تزياده من «ب» ج

(٣) انظر تعريف بقاعه كذلك في تعريفات للخرجاني (ص ٢١٩)، و«كتاب أبي الصفاء»

(ص ٢٢٨)

(٤) معنى القوة هنا : هي كون الشيء مسبباً لأن يوجد ومن يوجد انظر كليات أبي الفداء

(ص ٧١٧)

بِالْجَمْعِ بِأَحْوَالٍ رِيدَ ثَابِتُ اللَّهِ تَحَالَى وَقَدْ لِلْقَاعِدَةِ الْقَبُولُ وَالْأَصْلُ وَالصَّاحِبُ  
وَلَا جَسَّ<sup>(١)</sup> فِي قَوْنِ التَّصَنُّفِ (بِالْقَوَاعِدِ الْقَوَاطِعِ) ، وَالْقَوْلُ<sup>(٢)</sup> سَأَلَ بِهِ حَسَنًا  
مَصَارِعًا ، لِاتِّفَاقِ الْكَلِمَتَيْنِ فِي عِدَدِ حُرُوفِ الْهَيْئَاتِ ، وَاحْتِلَافِهَا فِي حُرُوفِ  
لِتَقَارُبِ / مَحَرَجٍ ، أَوْ حَسَنًا لِأَحْقَاقِ لِاتِّفَاقِهَا فِي الْعِدَدِ وَالْهَيْئَاتِ وَخِلَافِهَا<sup>(٣)</sup> [هـ]  
فِي الْآخِرِ مُرَدُّدٍ ، إِذْ يَشْتَرِطُ فِي كُلِّ مَعْنَى<sup>(٤)</sup> لِاتِّفَاقٍ فِي التَّرْتِيبِ أَيْضًا ، وَفِي  
الثَّانِي<sup>(٥)</sup> [هـ] لَعَدَمِ تَقَارُبِ الْحَرْفَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ مَحَرَجًا<sup>(٦)</sup> .

قَوْلُهُ : (وَالْتَصُّوْسُ وَالْإِجْمَاعُ) لَمْ يَأْتِ بِهِ بِالْكَافِ مَعَ أَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِمُسَبِّقِهِ  
وَلَا حَقَّهُ [لأنه من نوع سابقه ، لأن كلاً منها متعلق بأصول الدين ، ولا حقه]<sup>(٧)</sup>  
مُتَعَلِّقٌ بِأَصُولِ الْفَقْهِ . قَوْلُهُ : (وَجَوَابُ الْوَاحِدِ) : مُعْطُوفٌ عَلَى الْقِيَاسِ . قَوْلُهُ :  
(الَّذِي هُوَ) لَيْزًا آخَرُهُ ، صَمْعُهُ بِالسُّكُوتِ الْبَاقِي ، وَقَوْلُهُ . (هُوَ) مُدْأً حَرَمَهُ  
(وَقَدْ) ، وَمَا يَبْنِيهِ بَادِئُ ذَلِكَ قَوْلُهُ : (وَفِيهَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الْأَصُولَ قَوَاعِدُ  
قَوَاعِدُ تَغْلِيْبِ) أَيِ نَظَرًا<sup>(٨)</sup> إِلَى الدَّلِيلِ كَمَا قَرَّرَهُ أَوَّلًا .

- (١) الْجَمْعُ : هُوَ أَنْ تَتَّصِقَ اللَّفْظَانِ فِي وَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ وَيَخْتَلِفُ مَعْنَاهُمَا . انْظُرْ : «الطَّرَازُ الْعِلْمِيُّ»  
(٢/٣٥٥) ، وَهُوَ مُعْجَمُ الْمُصْطَلَحَاتِ الْبِلَاجِيَّةِ (٢٤٤-٢٦٧) .
- (٢) قَالَهُ الزُّرْكَانِيُّ : انْظُرْ : تَشْتِيفُ الْمُسَامَعِ (١/٢٧)
- (٣) فِي «ب» (وَاتَّفَقَتْ) وَهُوَ خَطَأٌ
- (٤) أَيِ فِي الْحِسِّ الْمَعْنَايَ ، نَحْسُ الْإِلَاحِ
- (٥) أَيِ سَحْبِ الْإِلَاحِ إِذْ يَسْرُطُ بِهِ عَدَمُ تَقَارُبِ الْحَرْفَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ مَحَرَجًا ، وَهِيَ الْحَرْفُ  
مُتَقَارِبٌ كَمَا قَدْ أُنْشِجَ رَكِبًا ، وَاحِدٌ هُوَ «الدَّالُّ» مِنْ كَسَمَ (الْمَوَاعِدُ) ، وَهِيَ الْمَعْنَى مِنْ  
كَسَمَ (الْمَوَاعِدُ) .
- (٦) انْظُرْ : تَرْجُحُ تَلْجِيْصِ (٤/٤٣٥) وَمَعْنَاهَا (وَهُوَ مُعْجَمُ الْمُصْطَلَحَاتِ الْبِلَاجِيَّةِ) (ص ٢٧٧)
- وَمَعْنَاهُ : (وَمِنْ ص ٢٨٤) وَمَا مَعْنَاهُ
- (٧) لَرِيَاذَةِ مِنْ بَابِ ح
- (٨) فِي «ب» (نَظَرًا)

لِلْمَنْشِئِ وَلَا قُلُوْبُهُ لِيُ' وَجُوبُ الْعَمَلِ أَيْضًا ، كَانَ مَا<sup>(١)</sup> حَمَلَهُ طَبَا قَطِيبِ أَيْضًا ، وَ  
الْمَعْنَى فَدَيُّ الْبُكُونِ نَاسِطَرِ إِلَى الدَّلِيلِ كَلِمَاتُهُ ، وَقَدْ يَكُونُ نَاسِطَرِ إِلَى الدَّلَالَةِ ، وَإِنْ  
كَانَ الدَّلِيلُ طَبَا ، وَقَدْ يَكُونُ نَاسِطَرِ إِلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ ، كَمَعْنَى الْمُجْتَهِدِ ، فَإِنَّ  
قَطِيبِي يَجْعَلُ لَا تَجُوزُ مَعَالِمَتُهُ<sup>(٢)</sup> ، لَكِنْ ائْتِيَاحُ مَشْنِ عَنِ مَا وَجَّهَهُ لِمُصَنِّفٍ فِي  
شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ<sup>(٣)</sup> ، فَقَدْ حَكِيَ فِيهِ خِلَافًا : هَلْ مَسَائِلُ أَصُولِ الْفَقْهِ كَمَا طَعْنِيَّةٌ ،  
أَوْ بَعْضُهَا قَطِيبِي وَبَعْضُهَا ظَنِّي ، ثُمَّ قَالَ : وَالْأَوَّلُ هُوَ رَأْيُ انْقَاصِي<sup>(٤)</sup> ، وَكَثُرَ  
الْمُجْتَهِدِينَ<sup>(٥)</sup> ، وَالثَّانِي هُوَ الظَّاهِرُ عِنْدَنَا<sup>(٦)</sup> .

(١) السُّجَّةُ «ب» . [ ع ٧ ]

(٢) فِي «ح» مِنْ .

(٣) وَهُوَ رُبَّمَا مِنْ كَلَامِ الْكُتُبِ فِي كَيْفِ بَعْدِهِ عَنْ قِسْمِ الْعَمَادِي فِي كِتَابِهِ الْأَمَاتِ السَّاتِ (١/٣٦٦) .  
وَمَعْنَاهُ يَقُولُ : «وَلَا يَجْزِي أَنْ يَنْبَغِ صَبْحُ لَأَمْتِهِ عِلْمُ طَعْمًا أَتَمَّ حَيْثُ أُطْفِقَ بِإِسْنَادِهِ الْفَقِيهِيَّةِ»  
إِلَى الْغَايَةِ ، بَلَا يَكُونُ قَطِيبِي فِي بَعْضِهِ لَا بِمَعْنَى مِنْ دَيْلِهِ ، وَلَا وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ

(٤) انْظُرْ : شَرْحُ الْمُخْتَصَرِ لَهُ (٣/٣٦٣) .

(٥) هُوَ الْعَلَامَةُ أَبُو يَكْرَ عَزْدِينَ الطَّبَّيْنِ حَقَّقَ مِنْ جَمْعِ مِنْ الْقِسْمِ الْمَالِكِي مُشْتَهَرُ الْمَدِينَةِ  
الْبَلَاغِي أَبُو بَيْنِ الْبَلَاغِي ، نَسَبُهُ إِلَى بَيْتِ الْبَلَاغَةِ ، وَهُوَ مِنْ كِبَرِ عَدَدِ الْكَلَامِ : انْتَهَبَ إِلَيْهِ الْإِسْرَافُ فِي  
مَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ ، وَلِدَ سَنَةَ ١٢٢٨ هـ كَانَ جَيِّدَ الْأَصْنَافِ سَرِيعَ خَوَاتِمٍ ، بِهِ تَصَانُفُ كَثْرَةٍ مِنْهَا  
التَّحْقِيقُ وَالْإِزْدَادُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ ، وَالتَّحْقِيقُ فِي أَمْعَانِ الدِّسْ بُولِي بِمَعْدَادِ سَنَةِ ١٢٠٢ هـ ، انْظُرْ سِرَّهِ  
فِي : «تَارِيخِ مَعْدَادِ» (٥/٣٧٩) ، وَشَجَرَةُ النَّزْرِ بِشَيْخِ مُحَمَّدٍ مَحْبُوفٍ (ص ٩٢ رَجُم ٢٠٩)

(٦) انْظُرْ : «التَّقْرِيبُ وَالْإِزْدَادُ الصَّغِيرُ» لِلْبَلَاغِي (١/١٧٢) ، وَ«الرَّهْزَانُ» لِإِمَامِ غُرَيْرٍ (١/٨٦) .  
وَالْبَحْرُ الْمَحْظُوعُ (١/٢٦١) .

(٧) هَلْهُ الْمَسْأَلَةُ مِنَ السُّأَلِ الَّتِي لَا تَزَالُ مَعْرُكًا لِأَعْيُنٍ قَالَ الشَّيْخُ الطَّاهِرُ مِنْ عَشُورٍ ، وَاسْتَعْرَفَ  
الشَّيْخَ شَيْخِي الْعَرَبِ بَابًا طَعْنِيَّةً بِطَرِيقِ الْمَوْفِقَاتِ (١/١٩٠) ، «تَصْنِيفُ الْإِلَامَةِ» لِشَيْخِ حُدُولُو  
(١٢٣١) مَعْنَاهُ الشَّرِيفَةُ لِشَيْخِ الطَّاهِرِ مِنْ عَشُورٍ (ص ١٩٠ ١٢٣١)

الْبَالِغُ مِنَ الْإِحَاطَةِ بِالْأَصْلَيْنِ تَبْلُغُ ذَوِي الْجَدِّ وَالتَّشْمِيرِ الزَّادِ مِنْ زُهَاءِ مَائَةِ مُصَنَّفٍ مَهْلًا يَرَوِي

(البالغ من الإحاطة بالأصلين) لم يقر لأصولين الذي هو الأصل، إشاراً للتخفيف من غير إلباس (مبلغ ذوي الجد) بكسر الجيم أي بلوغ أصحاب الاتحاد (والتشهير) من تلك الإحاطة. (الوارد) أي احتاي (من زهاء مائة مصنف) بضم الزاي ولذا أي قسرها تقريبا من رهوته بكذا أي حزنه. حكاها الصنعاني (٢٤١)، قلت الواو هرة تطرفها إثر ألف زائدة كما في كساء (مهلاً) حال من صمير الوارد

للثنية وقول المصنف (من الإحاطة) بيان لمبلغ ذوي الجد والتشهير (٣) كما أشار إليه لشارح بقوله (من تلك الإحاطة) فإنه متعلق بـ(بلوغ) لا بـ(التشهير) (٤) ولم يصرح بذلك (٥) ولا بتوجيه تقديم السان على المين، اكتماء سبأ قدمه في قول المصنف (من في الأصول)، فونه: (من غير إلباس) أي في التعبير (٦) بالأصليين، مختلفا لتعبير بالأصولين، فإنه ملتبس [بالجمع] (٧). قوله: (مهلاً) حال من صمير الزاد فيه من سألعة ما ليست في جعله معمولاً للوارد كما يقول: ورد المهمل، وإن كان الكافي أسبب سبأ قدمه، من تقديم المين على المين، بأن (٨) يجعل من (زهاء مائة مصنف) بياناً لما بعده،

- (١) هو العلامة رضي الدين حسن بن محمد بن حسن بن حيدر لصنعاني، صاحب كتاب مشارق الأنوار، كان لهوتياً ومحدثاً وفقهاً، من مصنفاته: شراهد في اللغة، كتاب العروض، الباب في اللغة وغيرها، توفي سنة (٦٥٠هـ)، انظر ترجمته في "معيمة النوع"، (٥١٩/١)
- (٢) نظر: "التكملة والذيل والصفة للصنعاني (٦/ ٤٣٢)".
- (٣) في ب (التشهير) وهو تحريف.
- (٤) في ب: (التشهير) وهو تحريف.
- (٥) النسخة الج/٤/س.
- (٦) في ب: (بالتعبير)
- (٧) في الأصل (بالجمع) وما أثبت من ب، ح هو الصوت
- (٨) السبعة مائة [٨/٨]

وَيَعْبُرُ، الْمُحِيطُ بِزَيْدَةٍ مَا فِي شَرْحِي عَلَى الْمُخْتَصَرِ وَالْمُهَاجِرِ

(يروي) بضم أونه، أي كل عطشان إلى ما هو فيه (ويعبر) بفتح أونه يعني يشع كل جائع إلى ما هو فيه من مارأله: أتاهم بالمر، أي بصعاب الذي من بعده أنه شع، مختلف معمول الفعلين، للتعميم مع الاختصار بقرينة السياق، والمهمل: عين ماء نورد، ووصفه بالزوء والإشباع كماء مرم، فإنه يروى لمطشان ويشع لجوعان ومن استعمال الجوع والعطش في غير معناهما المعروف كما هو قول لعر: جعت إلى لقاتك، أي اشتقت، وعطشت إلى لقاتك، أي اشتقت. حكاها الصنعاني (١)

للثنية وللعين عليه أنه وصف كتابه بأنه وزد مهلاً يروي ويعبر، هو حريب من مائة مصنف في الأصول، حروبي منه وامتنع أي حمل أديرة وشع، فشه انكتب التي اسمها كتابه مهمل يروي (٢) ويعبر (٣) من ورده، وإن كان أمير سبأ يكون من بعض الماء، كماء مرم، وشه كنه أكثره ما فيه، نحن ورد ذلك المهمل، وكُلَّ منها استعاره تحفصية، ثم رشحها بذكر الإرواء والمير، وعنى ما قرره فهي (٤) (مهلاً يروي ويعبر) استعارة تحقيقه أصب، حيث ستمر لكتابه هذا احتوى عليه من قواعد الأصول، انني يتفرع عنها ما لا يحصى بعد المنهج، لذي من شأنه أن من ورده بال عرضه منه، ثم رشح الاستعارة سبأ ذكر

قوله: (ويعبر) بفتح أوله، يجوز أيضاً صحه من أمر فونه: (والإشباع) عدل إليه عن تغييره بالمير، الذي هو مصدر يعبر، لأنه المقصود، دون لإتين بالمرة الذي هو معنى المير.

- (١) نظر شكله والذيل وأصله بصنعاني (٤/ ٢٣٤)
- (٢) وقص في اب، زياده أومه (يروي منه) ولا داعي لها
- (٣) في ج: (نمر)
- (٤) في ج: (يعي)، وهو نمر

[ما ينحصر فيه الكتاب]

وَيُنَحْصِرُ فِي مَقْدَمَاتٍ ..

الكتاب (وينحصر) مع احوامع، يعني المسمى المقصود منه (في مقدمات) كسر ابدل

للألفية قلها مدحولها، أي كفايت كثرة فوائدها، ويحتمل عكسه، أي كثرة فوائدها كفايتك

قوله (ينضب المصنف) سنده إليه تقوية لدفع موهوم أنه مصنف (كثير) قوله:

(وينحصر) إلى آخره، هو اعتبار لآرمة من تقسيم / الكل إلى أجزائه، وهو تفصيله

وتخلله إليها، فلا يصدق المقسم على أقسامه ضرورة أن لكل لا يحسم على الجزء، من

حيث هو جزء، وبخلاف تقسيم<sup>(١)</sup> الكل إلى جزئياته، فهو هنا متمم، وهذا بخلاف

انقسام أصول الفقه إلى أنواعه فإنه من تقسيم الكل إلى جزئياته [لا<sup>(٢)</sup> من تقسيم

لكل إلى أجزائه<sup>(٣)</sup>] قوله: (يعني المعنى المقصود منه) أي بالذات أو بالعرض،

دفع لايراد الخطأ، وما وصف به الكتاب بعد تمام المقصود منه.

(١) لسحة ٩/ ٩ [م]

(٢) في الأصل (الأن) بريادة دانه، وحديثه لا، وعلمه بصواب

(٣) يسر بـ أن بين معنى الكل والجزء والجزء من الشيء ما ذكره الشيخ وركب

الكل من مركب من أجزائه، هذه الأجزاء مجتمعة في شأنه كونه، يصدق عليها اسم الكل، ولا

يصح إطلاق الكل على جزء من أجزائه وحده مثل ذلك (أي) فهو كل مركب من أجزائه

مبا، عند أصل التسعة وثمانين لا يصدق اسم است على جزء من هذا الأجزاء وحده

الجزء: وهو ما تركب منه وعن غيره كل كأجزاء البيت تركب منها كل البيت

الكل: هو ما يصدق على كثيرين، وينطبق على أفراد، وكل فرد من هذه الأفراد هو جزئي

لهذا الكل، وكل جزئي يطلق عليه اسم كثر. فحينئذ مثلاً جزئي، ويدل على عدم اسم

(إنسان) الذي هو كل له، وهكذا سائر الأفراد

الجزئي: ما كان معناه لا يقل في الذهن الاشتراك، وبمعنى صدق على كثيرين، مثل ويد

فهو مسموع لعدم بعده لا بصور الفكر هو، لإطلاعه على فرد آدم

ينصحب أن الكثر تحت جزئيات، وأن الكل تحت أجزائه، والحكم عن الكل يصدق بأي جزئي من

أجزائه، أمّا الحكم عن الكل فلا يصدق بجزء من أجزائه، من لآلة من أجزائه، انظر (مصرط

الجزء) (ص ٣٧)، وشرح السلم للاستاذ عبد الرحيم بن الحدي (ص ٣٦ - ٣٧)

(٤) ما بين معقودتين منطقتين من «ب»

الكتاب (المحيط) أيضا (بزبدة) أي خلاصة (ما في شرحي على المختصر) لاس

الحاجب<sup>(١)</sup> (والمحتاج) للبيضاوي، وناهيك بكثرة فوائدها.

(مع مزيد) بالتونين بضم المصنف (كثير) على تلك الزبدة أيضا.

للألفية قوله: (ومن استعمال الخوع والعطش في غير معناها المعروف) إلخ، أي أما

معناها المعروف بخوع عرس بخلقه الله تعالى عند حلول المعدة من المأكول،

والعطش عرس بخلقه الله<sup>(٢)</sup> تعالى عند حلولها من الماء قوله: (أيضا) رادهما

تنبيها على أن كتابه أحاط بزبدة ما في شرحه، كما أحاط بزبدة غيرهما من

الكتب، المشار إليها بقوله (زهة مائة مصنف). قوله: (وناهيك بكثرة

فوائدها) صيغة مدح مع تأكيد طلب، مثل: حدث من رجل، وناهيك من

رجل. قال الجوهري<sup>(٣)</sup> وغيره<sup>(٤)</sup> «يقال: واهيك من رجل، وبيك منه،

وبيك منه وتأوله أنه يجده وعائه<sup>(٥)</sup> ينهك عن تطلب غيره» انتهى فمعنى

كلامه إشاره [أنها بكثرة<sup>(٦)</sup>] فوائدها ينهيك عن تطلب غيرها، والباء

متعلقة بمحذوف، وهي مع مدحولها خير ناهيك، بمعنى نهايتك وكفايتك:

أي كفايتك حاصلة بكثرة فوائدها، ويحتمل زيادتها، وخير ما.

(١) هو العلامة أبو عمرو محمد بن عيسى بن أبي بكر بن يوسف المصري ثم الإسكندري الفقيه

الأصمعي، توفيت سنة ٥٧٠ هـ، له تصانيف

لمطب لغات في التحقيق والإيجاد، منها: المختصر في دفعه وجرى الأصول، والكاية في

التحقيق، وأنشائية في التصريف وغيرهما، توفي سنة ٦٦٦ هـ، انظر: برجه في «شجرة

النور الزكية» (ص ١٦٧ رقم ٥٢٥)، وشذرات الذهب (٥/ ٤٥٥).

(٢) النسخة «ب» [٨/ ج].

(٣) انظر: «اصحاح» (٦/ ٢٥١٨) مادة شي.

(٤) انظر: «مقنين البنية» (٥/ ٣٥٩)، «لسان العرب» (١٤/ ٣١٤) مادة شي.

(٥) في «ب» ح، (عداله) معجده

(٦) في الأصل (أنه بكثرة) وما أنه من «ب» ح

والسادس في التعداد والراحيح بين هذه الأدلة عدد تعارضها، والسابع في الاجتهاد لربطها بمطلوبها، وما يتبعه من التقليد، وأحكام لمقدمين، ودم الغنى، وما ضم إليه من علم الكلام، المفتتح بمسألة اعتليد في أصول لدين، المختتم بما يناسبه من خاتمة التصوف.

ملحظ قوله: (الرابط لها بمطلوبها) أي عند المجتهد، بيان لمقدمة ذكر الاجتهاد عقب ما ذكر. قوله: (وما يتبعه) معطوف على الاجتهاد وكذا قوله: (وما ضم إليه من علم الكلام). قوله: (المختتم بما يناسبه من خاتمة التصوف) قد يقال: لم (٢٢) ذكر هنا خاتمة، وتركها فيما مر؟ ويجب: بأن كلامه ثم نظر إلى المعنى، وهذا إلى المياني والتراجم، بقرينة (٢٣) قوله: (المفتتح بمسألة التقليد).

\*\*\*

كمقدمة الجيش للجامعة المتقدمة منه، من قدم اللارم بمعنى تقدم ومعه ﴿لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ﴾ (١) وفتحها عن قلة: كمقدمه الرجل في لغة، من قدم المتعدي أي في أمور متقدمة أو مقدمه عن المقصود بالذات، للاستماع بها فيه، مع توقعه عن بعضها كتعريف الحكم وأقسامه، إذ يشتهر لأصولي تارة، وينتهي أخرى، كما سيأتي.

(وسبعة كتب) في المقصود بالذات حسنة في مباحث أدلة الفقه الخمسة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستدلال

الطائفة قوله: (أي) (٢) في أمور متقدمة أو مقدمات (٣) فيه مع ما قبله لب ونشر مرتب (٤)

قوله (مع توقعه على بعضها) أشار به مع ما قبله، بأن أن المصنف جمع بين مقدمة نعم، وهي ما يتوقف (٥) عليه الشروع في مسائله، كعرفة حله وعابته وموضوعه، ومقدمة الكتاب: وهي ما قدّمت أمام المقصود، لارتباط (٦) له بها، وانتفاع بها فيه، سواء توقف المقصود عليها أم لا. قوله: (إذ يثبتها الأصولي تارة، وينفيها أخرى) أي وكل من إثباتها ونفيها، متوقف على تصورهما، المعاد تعريفها قوله: (بين هذه الأدلة عند تعارضها) بيان [لمناسبة] (٧) ذكر التعادل والتراحيح عقب الأدلة

(١) سورة البجرات (٤١).

(٢) اللسخاج (٤/ع)

(٣) «نظر» «الصحاح» (٢٠٠٨، ٥)، «لسان العرب» (١١ / ٦٦)

(٤) «اللفظ» ونشر من سمات الصوية في علم اللفظ، وهو: أن يذكر أشياء متعدي عن الإجمال، ثم يذكر ما لا يكون فرد من أفراد هذا المصنف، من غير تعيين، اعتياداً على تصرف السامع في فهم ما يكون وحدهما «نظر» «التلخيص» للقرنوي (١٦٨). «الطراز» للعلوي (٤٠٤/٢)

(٥) أي الأصل (توقف) وفأنته من ب. ح. وبعنه الصوت

(٦) في الأصل ريبه بـ و (وارتباط) وحدهما تعادل لب، ج. ولعله الصوت

(٧) في الأصل (لمناسبة) وفي بـ (للمناسبة) وما أثبت من ج. ولعلها الصواب

(١) في جـ «بخاتمة» وهو خطأ.

(٢) نسخة «ب» (٩/ع)

(٣) في بـ «بعد» وهو تحريف

## الكلام في المقدمات



## [تَعْرِيفُ أَصُولِ الْفِقْهِ]

سَنَتِ الْكَلَامُ فِي الْمَقْدِمَاتِ : أَصُولُ الْفَقْهِ : دَلَائِلُ لَفِيقِهِ الْإِحْصَائِيَّةِ .

(الكلام في المقدمات) استفتح بتعريف أصول لفقه ، يتصور طائفة بها يصطد مسائله الكثيرة ، ليكون على بصيرة في تطهدها ، إذ لو تطلب قبل ضبطها مأمور ما يرحبه ، وصباح الوقت في لا يعيه ، فقال . (أصول الفقه) أي أصل المسمى بهذا اللقب ، لشعر بمدحه ، بأساء لفقه عبه ، إذ لأصل ما يسمى عليه عبره

لِلثَّانِيَةِ الْكَلَامُ فِي الْمَقْدِمَاتِ<sup>(١)</sup> : قَوْلُهُ : (عَنِ بَصِيرَةٍ فِي تَطْبِيقِهَا) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الشَّارِحَ<sup>(٢)</sup> فِي عِلْمِ لَانْدَنْ بِتَصَوُّرِهِ بَوَاحٍ مَا ، وَإِلَّا لَأَمَحَ لِشُرُوعِهِ ، وَإِلَى<sup>(٣)</sup> أَنَّ تَصَوُّرَهُ يَكُونُ عَلَى بَصِيرَةٍ بِهَا يَكُونُ تَعْرِيفُهُ ، كَيْ أَنْ تَصَوُّرُهُ يَكُونُ عَلَى رِيَادَةِ بَصِيرَةٍ ، بِهَا يَكُونُ بِدَلِّكَ مَعَ تَصَوُّرِهِ بِمَوْضِعِهِ /

قَوْلُهُ . (الْمُسَمَّى بِهَذَا اللَّقْبِ الْمَشْعُرُ بِمَدْحِهِ) إِلَى آخِرِهِ ، بَيَانُ لَكُونِهِ دَعَا ، وَأَنَّهُ شِعْرُ مَدْحٍ لَا مَدَمٌ ، إِذْ لِلْقَبِّ عِلْمُ يَشْعُرُ بِمَدْحٍ أَوْ دَمٍ ، وَلَمَّا كَانَ كُلُّ مَنْ أَسْمَاءَ الْعُلُومِ كَالْأَصُولِ وَالْفَقْهِ وَالْحُجَّةِ ، يَطْلُقُ<sup>(٤)</sup> كَثْرَةً عَلَى مَعْنَوَاتٍ مَعِيَةٍ

(١) ضبط من «ح»

(٢) من شُرُوعٍ ، وَهُوَ الْإِسْتِدْعَاءُ

(٣) فِي «ب» عَنْ

(٤) فِي «ب» «ح» يَطْلُقُ

الفتاوى نحو ريد يعلم نفعه، أي يعلم تلك المعلومات، وتارة على إدراكها<sup>(١)</sup>.  
عُرف جماعة أصول الفقه بأنه دلائل الفقه الإجمالية، وطرق استعادة  
جزئياتها<sup>(٢)</sup>، وحال مستفيدها، وآخرون: بأنه معرفتها<sup>(٣)</sup>. وقد ذكرها  
انصاف باحصر محل، وخرج منها لأول لما نفعه عنه الشارح بعد،  
ولأوجه: أن دلائل الفقه الإجمالية التي اقتصر عليها لا تصلح تعريفا  
لأصول الفقه، لأن موضوعه، لكونها بمبحث<sup>(٤)</sup> فيه<sup>(٥)</sup> عن أحواض العارضة  
هذا، من عموم وخصوص

(١) أي إدراك تلك المعلومات، وهذا قريب من كلام شحبه من اهتمام في التحرير، انظر تعريف  
الحبر شرح بحري، لاسيما في (١٦/٢٤) «سير سحر» للأخير (١٦/١٣)

(٢) في «ج» (جذبيها) وهو خطأ  
(٣) حلف لأخويين من أصول الفقه هو أدلة نفعه، أو هو العلم والمعرفة والإدراك بتلك الأدلة؟

فذهب كثير منهم إلى أنه أدلة نفعه منهم القاضي أبو يعلى في العلة (١/٧)، والخواري في  
البرهان (١/٦٦)، والغري في «المنهاج» (١/٧٠)، والسيار في «شرح المنهاج» (١/١٦٦)،  
و بنو حطاب في «المعتمد» (١/٦٦)، والرازي في «المعتمد» (١/٨٠)، والأمني في الإحكام  
(١/٧)، وابن السكيت كتابها في جمع المجموع - وابن ملح في أصوله (١/١٥) وغيرهم  
وذهب بعضهم إلى أنه العلم بتلك الأدلة أو معرفتها، أو إدراكها، وليس هو الأدلة نفسها،  
منهم: ابن الحاجب في «المتن» (ص ٣)، انظر «شرح المعتمد» (١/١٨)، والبيضاوي  
«نظر الإجماع» (١/١٩) وصدر الشريعة في «المنهاج» (١/١٧)، تحت الدرس ابن  
عبد الشكور في مقدم ثبوت (٢٤) ولشركاني في إيراد لمحول (١/٤٢)  
واختار أن من عرف أصول الفقه بأنه العلم بأن أصول الفقه أدلة الفقه، ومن عرفه على أنه  
العلم وهو كونه علم عن هذا العلم قال أصول الفقه، العلم، اعرفه أو الإدراك  
وهذا ما اختاره الزركشي في «تشتيق المنهاج» (١/٣٣)، و«نظر في حاشيته» (١/٣٤)، وانظر  
«أصول الفقه» للأستاذ الدكتور يعقوب الجاوي (٩٥)، وروضة لأمر بعين المذكور اسمه  
(٦٣)

(٤) في الأصل (بحث)، وما أثبتته من «ج» و«لعله الصواب»  
(٥) في «ب» يبي

للشأن وأمر ونهي، وغيرها<sup>(١)</sup>، فلا يعرف<sup>(٢)</sup> بها، لأن تعريف العلم غير مدحاه<sup>(٣)</sup>.  
ولكل علم مبادئ<sup>(٤)</sup>، وموضوع، ومسائل، فمبادئه: تعريفه، وتعريف  
أقسامه، وفائدته وما منه استمداده وموضوعه، ما بحث فيه عن عوارضه  
الدائية، كالأدلة<sup>(٥)</sup> كما عرفت ومسائله ما يطلب بسببه محموله في موضوعه  
في ذلك العلم، كعلمنا هذا بأن الأمر للوجوب، والنهي بتحريم، قال انصاف  
في «منع الموانع»<sup>(٦)</sup>: «وإن لم أفق أصول الفقه دلالاته، مثلاً يتوهم عود  
لصمم إلى الأصول، ولأن التعريف يجتنب فيه الإحصاء فأمكن

(١) في «ج» غيرهما  
(٢) في الأصل (يعرف)، وما أثبتته من «ج» و«لعله يقابل وفده» فلا يقابل  
لأن أدلته هي موضوع صواب نفسه فلا يصح أن يوجد في تعريفه وأجب عنه بأن في  
العلم بحثاً في حدود حطاب، في مسائل الأدلة لا أدلته نفسه، أو أن يبيح بحثاً في مسائل  
علاقته حصة، باعتبار أن أدلته هي موضوع مسائل، وموضوع مسائل جزء منه غير  
«حاشية بياني» (١/٣٣)، «أصول الفقه» لأحمد (ص ١٠)

(٣) يرى صاحبه أن يكن علم ثلاثة أجزاء هي: مسائل وموضوعات ومسائل كذا أشار  
لنوعه في «الفتاوى» في تعريفه بموضوعات أو أركانها أو غير هذا  
و موضوعات هي التي تبحث فيها عن غير هذا  
وهذا من هي القضايا التي يطلب الترجمة عليها في النعم  
«بمسائل موضوعات ومحمولات» موضوعات مسائل هي ما صرح به «و«ب» ص ١٠  
أو عرفه «ب» أنه أو مركب ومحمولات هذه الموضوعات أو حاشية عليها لأدلة مدحاه  
انظر حاشية بقدر عن شرح تهذيب تهذيب (ص ٢٦١-٢٦٢)

(٤) «الجهة» (١٠) ص.  
(٥) في «ج» (كرواية) وهو تعريف  
(٦) «تشتيق المنهاج» (١/٣٦)

الذي (دلائل الفقه الإجمالية) أي غير لمحله كمثل الأمر والنهي، وفعل النبي والإجماع والقياس والاستصحاب المبحوث عن أوقها، بأنه للوجوب حقيقة. وإشائي أنه للحرمة كذلك، والناهي بأنها حجب، وعبر ذلك مما يأتي - مع ما يتعلق به - في مكتب خمسة.

الثانية ولتعتبر انهم ليس لأن لأول أحد حربي لمب مركب من متصانين والثاني العلم المعروف. قال: وهذا هو المعتمد عدي. قوله: (أي غير المعينة) أي غير مفصلة. قوله: (كمثل) الأمر إلى حرة، أي الخالي ذلك عن قرينة بعيد المراد منه<sup>(٢)</sup>، وعن كون متعلقه خاصا، قوله: (وغير ذلك) أي كالعالم وإخاص، والمطلق وتفيد لمبحوث عنها بما يأتي في محام<sup>(٣)</sup>، فغير معطوف على مطلق الأمر، ويجوز عطفه على مدخول [الباءات]<sup>(٤)</sup> المذكورة [أو]<sup>(٥)</sup> على [أخبار]<sup>(٦)</sup> أن في المحرر المذكورة وتضمنه كالمسكي لئلا لادله الإجمالية بالأمتنة المذكورة، ظاهر في أن المراد بالدليل المبحوث/ عنه هو المقفوء الذي هو موضوع الفصصة، لا لقصبة التي هي قاعدة، وهو الموافق لما سيأتي<sup>(٧)</sup>، من أن الدليل عند الأصوليين: بما يمكن التوصل إلى آخره، كالعالم.

الذي فحرج الدلائل المتصلة، نحو ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا آثَرَهُ﴾<sup>(١)</sup> وصلاته <sup>(٢)</sup> في الكعبة كي أخرجه الشرح<sup>(٣)</sup>، لا حرج عن أن سب لاني المندس مع سب نصب، حيث لا تعصب في، وفاس لأر عن امر في امتناع بيع بعضه بعض إلا مثلا بمثل يدايد كيه روه مسلم<sup>(٤)</sup>، واستصحاب الطهارة لمن شك في ثقلها، فليست أصوب الفقه، وفي يذكر بعضها في كنه بالتعليل

التيه جانب<sup>(٥)</sup>، سطر إلى أحواله من تعير وتجدد، يوصل [به]<sup>(٦)</sup> إلى الطلوت وهو حدوث العلم، لكنه ينافي قول انصف دل (الذي من من الأصون بالقواعد)، لأن المعتر في القاعدة التوصل للعمل، وفي لدس - ليوصل بالثورة، بقرينة قوهم «ما يمكن»، فإن حجت لقاعدة على دليل فلا ممانعة، قوله (فخرج الدلائل التفصيلية نحو أقيموا الصلاة) ليس بين الإجمالية والتفصيلية تعبير بالذات، بل بالاعتبار؛ إذ هي شيء واحد له جهتان، كأقيموا الصلاة، له جهة إجمال - هي كونه أمر، وجهة تفصيل - هي كون متعلقه خاصا، وهو إقامة الصلاة، والأصولي يعرف الدلائل من جهة الأولى، والفقيه من الثانية، وتقع في جمعة دليل على دلائل المصنف، وهو حديث، لكنه دحر، كوصد ووصد<sup>(٧)</sup>

(١) س ١٠٠، رقم ٤٣٠

(٢) س ١٠٠، رقم ٣٧١

(٣) روه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب قوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾

(٤) (١٥٨٠) رقم (٢٩٧) مع فتح، وسمو في صحيحه، كتاب حج، باب سحابة حجون

(٥) لكمة بفتح وعره والفتحة، فيها (٣٠) (١٣٦) رقم (٣٢٩) مع شرح الدرر

(٦) روه مسلم في صحيحه، كتاب صفاة، باب نصف ربيع الذهب بالوزن بعد (١٦٣٩/٣)

(٧) رقم (١٥٨٧) وغيره، عن عباد بن صامت

(٨) النسخة (ب) (١٠/ج)

(٩) روه س ١٠٠، رقم ٤٣٠

(١٠) روه س ١٠٠، رقم ٤٣٠، والمحمد الباب أو الفتاة سطر مصحح مادة سئل

(١١) (١٧٣١) ومادة (ب) (٥٥٠)

الْفَقْه (وقيل) أصوله، معناه (معرفة) أي معرفة دلائل الفقه الإجمالية، وشرح المصنف الأول بأنه الأقرب إلى المصطلح، إذ الأصول لغة الأدلة كما في تعريف جميعهم، أفقه ما علم بالأحكام لا مفسها، إذ الفقه لغة المهم،

(أي معرفة دلائل الفقه [إجمالية] أي معرفة أحوالها، وكذا تقدير في نظره بعدد ويعبر عن هذا بقول<sup>(٣٧)</sup> بأنه العلم بما هو عند النبي أو يصل بها إلى الفقه قال السعد التفتازاني<sup>(٣٨)</sup>: «ولا يدخل فيه<sup>(٣٩)</sup> علم الخلاف لأننا نضع أن قواعده تتوصل بها إلى الفقه أو صلا فريسا، بل، بل يصل بها إلى حفاظة الحكم الميسر أو مدافعة، ونسبته إلى الفقه وغيره سواء.

(٣) من معارفه ساعد من الأصل، لهذا التريده من ذاب، دج  
(٤) هو الامام العلامة محمود بن عمر بن عبد الله النجاشي الملقب بسعد الدين الاصبهاني  
مكتبة، له معونات عديدة في علوم منها: التبريج، شرح مفاهيم، شرح علي نقاشه  
سبعة، حاشية على شرح الفصاحه، وغيرها كثير ولد سنة: ٧١٢ هـ وتوفي بسمرقند سنة:  
٧٩١ هـ نظر برحمه (الآباء الحرة: ٣، ٣٧٧)، شهر راب الهجري (١، ٥٢٧)  
(٥) اي في اصبهان نفسه

(٥) أي في الصور العمة

المفسر وإن خفي - بما يجب يحفظ وصفه، أو معترضه - يمد وصفه - إلا - سبعة -  
أكثر - فيه من مسائل انفع، وبنوا لكاته<sup>(٢٢)</sup> عليها، حتى يتوهم أن له اختصاصاً  
بالفقه<sup>(٢٣)</sup>، وأصول الفقه، وإن كان أصلاً للفقه - لاحتياجه إليه - مرجع لأصول  
الدس - لاحتياج كون الأدب حجة لعمدة انصافه وصفته - قوله: (يعني) في آخره  
في الموضعين تفسير للطرق، وأثنى به (يعني)<sup>(٢٤)</sup> دون (أي) لأن الطرق ليست ظاهرة  
فيها فسر<sup>(٢٥)</sup> به<sup>(٢٦)</sup> - قوله: (ويطرق مستفيها) عطف (مستفيها)<sup>(٢٧)</sup> على<sup>(٢٨)</sup>  
(استفادتها) وهو صحيح، وإن كان الأولى عطفه على (طرق) أي<sup>(٢٩)</sup>  
ومستفيها، أي بحاله كما شرح عليه بعضهم<sup>(٣٠)</sup>.

154

(١) في (ب) (معروض) وهو تمريض  
(٢) في الأصل (نكتة) وما أثبتت من مدح - ولطفت التصواب  
(٣) انظر: التاليف (١/٢٠) ونقله الشيخ ذكرنا بتصريف.  
(٤) وهو ما دمج عليه الشارح (أدخل) في الاستقراء لشرع من العلماء بأن يصحبه (مع) في  
الشرح عندما يكون المعنى تخيلاً، وبعبارة أخرى: عند يكون معروضاً بطرف لايات  
البيانات للمعاني (١/٥٥)  
(٥) في (ب) عشرة.  
(٦) (ب) ساقطة من (ب)  
(٧) في الأصل (ب) (مستبعد) وما أنه مع هو الصواب  
(٨) السجدة [١١ س]  
(٩) (أ) ساقطة من (ب)  
(١٠) وهو الشيخ الكبير (أ) يتم بعد بطر الأيات السات (١/٥٦)

المجلد أخذنا من كلام البهساوي (٧٧١) وغيره (٣)

وبالجملة : الأصولي منسوب إلى الأصول ، فلا يحتاج إلى تعريفه ، لكن المصنف لم يكتب في صلب اسمه بمعرفة الأصول (٤) حتى يعرف معها (٥) ما نتوقف هي عنه ، من طرق استقاده الأدلة ومستفيدها ، وسأني بقله عنه مع رده في كلام الشارح (٦) .

قوله : (المجتهد) قيد به لأنه الذي يستفيد من الأدلة التفصيلية ، بخلاف المقدد ، فإنه إنما يستفيد من المجتهد بواسطة دليل إجمالي ، وهو أن هذا افتاه به انفتي ولكن ما افتاه به الفتى فهو حكم (٧) الله في حقه (٨) لأنه «فَنَسْتَأْذِنُ أَهْلَ الذِّكْرِ» (٩) ، وللإجماع على ذلك ، ففعله داخلًا في المستفيد فهو (١٠) .

(١) هو العلامة إمام البعلبكي أبو بكر عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البهساوي قاضي القضاة صاحب تصانيف السبعة : كتاب ما من مراد ، ما من حيز ، ما من معصية ، من مصانيف المهاجرات في أصول الفقه ، انظر في عدم تكلام ، مختصر الكشاف وعمره توفي سنة ٦٩١ هـ انظر ترجمته في «طبقات الشافعية» لابن قاضي شعبة (٢٨/٢) ، «شذرات الذهب» (٦/٦٨٥) .

(٢) ينظر : «الإيجاز شرح المهاجرات» (١٩/١) .

(٣) ينظر : «المحصول» (٨١/١) ، و«الإحكام» للأمامي (١/٧) .

(٤) انظر : «الآيات النبوية» (٥٤/١) ، (٥٥) .

(٥) نسخة «ج» : [٥/٥] .

(٦) انظر (ص ١ ، ١٨٧) وما بعدها .

(٧) في الأصل : (في الحكم) وما أشبه من ذلك .

(٨) ينظر : «المحصول» (٨١/١) ، «شذرات الذهب» (١٣/١) .

(٩) سورة النساء (٧) .

(١٠) في الأصل : (هو) وما أشبه من ذلك .

وبمرجحاً ، أي معروفاً ، استفاد دلائل الفقه ، أي ما يدل عليه من جملة دلائل التفصيصة عند معارضتها ، وبصفات المجتهد ، أي ببيانها بغيره ، يكون مستفيداً لتلك الدلائل ، أي أهلاً لاستخدامها بالمرجح ، ويستفيد لأحكامها ، ولتوقف استفادته الأحكام بها التي هي الفقه على مرجحات ، وصفت لمجتهد على لوجه السابق ذكره في تعريفه لأصول ، امصوغ لابد من يتوقف عنه الفقه من أدله ، لكن لإجمالية - كما تقدم - دون تفصيلية لكثرة جداً ، ومن المرجحات وصفت للمجتهد ، وأسقطها مصنف كـ «عدم» ، فإنه من أنها يستلزم لأصول .

البيان قوله : (وبمرجحاً أي بمعرفة) إلى آخره ، توطنه لاعتراضه على المصنف ما يأتي وقوعه : (أي ما يدل عليه) إلى آخره ، فشرحه دلائل الفقه ، وصرح به بعد أيضاً ، ليبين أن المراد الدلائل التفصيلية ، لا لإجمالية ، كما يفهمه كلام المصنف ، وإن تقدم أنها محدودة ، و(من) في قوله : «(من جملة دلائله)» معيصة ، وقوله (لتلك الدلائل) أي التفصيلية ، وقوله (التي هي لفقه) صفة لاستفادة أحكامها ، لأنها فقه ، الذي هو لعلم بالأحكام ، لأن بيانها قوله : «(على الوجه السابق)» أي من أن المشرع في مرجحات معرفتها ، وفي صفات اجتهد فيها ، من وقوله (كما تقدم) أي في قوله : «(أي بدلائل الفقه الإجمالية)» وفي قول المصنف (أصول الفقه دلائل الفقه الإجمالية) ، واعتبر منه لإجمالية دون التفصيلية ، لا بصطط ككتبه دون تفصيلية ، كما أنه عليه بقوله (لكن كثيراً جداً) وقوله (ومن المرجحات وصفات المجتهد) عطف على (من أدلته) ، وكلامه بيان ما يتوقف عنه لفقه .

(١) نسخة «ب» : [١٢/٤] .

(٢) في «ب» : أدله ، هو خطأ .

وبما ذكر في كتبه توقف معرفته عن معرفتها لأنها طريق إليه قال وذكرها حينئذ في تعريف لأصولي، كذكرهم في تعريف الفقه، ما توقف عنه الفقه من شروط الاحتجاج، حيث قالوا: لفقهاء المحدث، وهو ذو الدرجة الوسطى، عروة وأصولاً، إلى آخر صفات المحدث، وما قبلوا، انفتحه لعالم بالأحكام هذا كلامه الموافق بظاهر المس، في أن المرححات، وصفات المحدث، طريق للدلائل الإجمالية، انني بني عليه ما لم يسبق إليه، كما قال من اسقاطها من تعريفي لأصول، وأنت خير - مما تقدم - بأنها طريق للدلائل التفصيلية، وكان ذلك سرياً إليه من كون التفصيلي

الجذبية وهو (لما قاله) في دفع الموضع<sup>١١</sup> وكذا قوله: (قال)<sup>١٢</sup>، وقوله: (من اسقاطها) بعد (ما لم<sup>١٣</sup>) يسبق إليه، قوله: (وأنت خير) شروع في الاعتراض على المصنف قوله: (عما تقدم) أي في<sup>١٤</sup> قوله (وبالمرجح) إلى آخره.

(١) هكذا في خاشية وكذا كتابه أعده (اصول) (ص ٣) ويعبر أن شيخ ابن أبي حاتم (٢٦١)، وشيخ معتدل في حاشيته (٥٦/١) بعد الشيخ ركزي في نسخة راي من السككي وبماه كتابه مع الموضع وبحت فيه كثير فلم يجد ما نقل عنه في هذا الكتاب، وسقط في كتابه منظومة مع، ورحاب، وشرح المباح، فلم أجد ما ذكره الشيخ المجل، وحدث إشارات فقط في كتاب مع نوع له (٨٨ إلى ٩٢) و(ص ٤٩١) وما بعدها، تشير إلى ما ذكره الشيخ المجل، وحدثه، فقلت للشيخ الشرويني في ذلك قاله في تقريره (٣٦/١)، وأوضح به في بعض كتبه لا في مع أم مع كما قيل، فإنه سرفلم يوجد ذلك فيه،

(٢) عرف ما به، نظر التعيين الساس

(٣) (م) ساقطة من (ب)

(٤) (ي) ساقطة من (ج)

الشيخ

حريات الإجمالية، وهو مدع بأن توقف تفصيصة على ما ذكر من حيث نصيبه، مفيد للأحكام، عن أن توقفه عن صفات المحدث من ذلك من حيث حصول للمرء لا معرفتها، وانصرف في معنى لأصولي معرفتي عن حصول، كما قدم من ذلك وبالحمل فصار أن معرفه الدلائل الإجمالية المذكورة في الكتاب الحصة، لا توقف على معرفه شيء من المرححات، وصفات المحدث، لمعمودها الكتاب الباقيان، لكونها من الأصول، فالصواب ما صنعوا من ذكرها في تعريفه، كأن يقال أصول الفقه دلائل الفقه الإجمالية وطرق استفادته ومستفيد جزئياتها

الخاتمة قوله (وهو) أي ما سرياً إليه من طريق بالإجمالية مدع إلى حرة قوله: (على ما ذكر) أي من المرححات وصفات المحدث قوله: (من ذلك) أي مما ذكر من المرححات وصفات المحدث،<sup>(١)</sup> فائدة ذكره ربط الكلام به لا إخراج شيء قوله: (من حيث حصولها للمرء لا معرفتها) بأن أن قول المصنف أنها إما يذكر في كتب لأصول، لتوقف معرفته عن معرفتها، غير قويم قوله: (والمعبر) إلى آخره، يعني أن قول المصنف: (وذكرها حشدة إلى آخره، غير قويم أيضاً بسطر لصفات المحدث، قوله (لكونها من الأصول) تعقل بقوله (المعمود لها الكتابان الباقيان). قوله: (وطرق استفادته ومستفيد جزئياتها) أشير به إلى الرد على المصنف، في جعل تصمير في استفادته ومستفيد<sup>(٢)</sup> وحقاً إلى الدلائل<sup>(٣)</sup> الإجمالية، لما من أن الطرق المذكورة إسماء هي طرق لاستددة<sup>(٤)</sup> لأدلة تفصيلية

(١) (ب) ساقطة من (ج)

(٢) نسخة (ب) (١٢) من

(٣) (ي) مع (و) (أدلة)

(٤) في الأصل الاستددة، وما ألبس من (ب) مع، هو الصواب

الشيخ وقيل : معرفة ذلك ، ولا حاجة إلى تعريف الأصوي لتعلمه من ذلك ، وأما قولهم المتقدم «نقيه» لاحتجاده وكذا عكسه ألا في كتاب الاحتجاده ، والمراد به بين الماصدق ، أي ما يصدق عليه لعقبيه ، وهو ما يصدق عليه المجتهد ، والتمسك بالعكس ، لا يبين المفهوم ، وإن كان هو الأصل في التعريف ، لأن مفهومها مختلف ، ولا حاجة إلى ذكره لتعلمه من تعريفه العقه والاحتجاده ، في تقدم من أهم ما قالوا ، لعقبيه العالم بالأحكام أي إلى آخره ، لذلك على أن بعضهم قاله تصرفا بما عدى عن ذلك

للثانية قوله : (من ذلك) أي مما ذكر من تعريفه ، قوله : (لأن مفهومها مختلف) تعليل لكونه (لا يبين المفهوم) . قوله : (ولا حاجة إلى ذكره) أي مفهوم العقبه والاحتجاده . (لذلك) أي للعلم به <sup>(١)</sup> ذكر قوله : (على أن بعضهم) أي كالشيخ أبي إسحاق الشيرازي <sup>(٢)</sup> في كتابه في الحدود <sup>(٣)</sup> .

(١) في «ب» ص

(٢) هو الإمام العلامة إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبدالله الشافعي شيخ الإسلام علي وعلاء وروى ، ولد سنة ٣٩٣ هـ بمصر ورآه به مصنفات معروفة مشهورة منها التمهيد والمهذب والتميم والمبصر وغيره توفي سنة ٤٧٦ هـ نظر ترجمته في «طبقات شافعية» كتاب «أبواب نسكي» ٢١٥ ، ٢١٤ .

(٣) يقع عنه الشرح الزركشي في كتاب «المحيط» (٢٣١) وكتاب «الحدود» لشراري معقود ، كما ذكر ذلك الأستاذ عبد الحيد زركشي ، في معقوده تحفة بكتاب «شرح المح» (٦٤١)

## [تعريف الفقه]

سنن والفقه العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها تفصيلا .

الفقه (والعلم بالأحكام) أي بجميع النسخ التامة (الشرعية) أي المأخوذة من لشرع المصنوع به لسي التكميم (لعلمية) أي لمتعلقة بكسبة عمل قلبي أو غيره ، كالتعلم بأن لغة في الوصوه واحده ، وأن سور مدون (المكتسب) ذلك العلم (من أدلتها) أي من الأدلة لتفصيل الأحكام وشرح بقية الأحكام العلم بمعناها ، من أدلتها وأصناف كصور لإسناد واليخص وبعد الشرعيه العلم بالأحكام المعقده والحليه ، كالتعلم بأن الواحد نصف الاثنين ، وأن النار محرقة .

الثاني قوله : (أي) <sup>(١)</sup> بجميع النسخ التامة والنسخة التامة هي : ثبوت أمر لآخر إيجابا أو سلبا ، فالحكم <sup>(٢)</sup> هنا بمعنى النسبة التامة بين الأمرين ، انتهى العلم بها ، من حيث إنها واقعة أو ليست بواقعة تصديق <sup>(٣)</sup> ، ويغنيها تصور <sup>(٤)</sup> .

(١) صحاح ، ج ٦ [ ص ]

(٢) الحكم لغة تصديقات ، معروفة عند بعض ، غلبت بالحدود الاصطلاح وهي

يطلق بالعرف العام على إيراد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا

ويطلق يعرف الأصوليين على خطاب الله تعالى الآتي بيانه .

ويطلق يعرف المناطقة على إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ويسمى تصديقا

ويطلق يعرف المناطقة أيضا على القضية

ويطلق يعرفهم أيضا على الحكموم به ، فهي قولنا : «هي غيب» ، بمعنى على «خطب» حكم أيضا .

والمراد هنا في كلام الإمام المحي والشيخ زكريا لأول وشبهه ب«يوسف» بمعنى

(١٢/١) ، «تقديرات» الشيخ الشيرازي (٤٢/١) ، «أصول الفقه» صاحب (١٧٢)

(٣) التصديق هو إدراك نسبه بين مفردين مأثور وهي ما شبهه وإليه يصح بهر «الكلمات»

(ص ٥٥٦) ، «أصول الفقه» (ص ٩٨)

(٤) تصور هو إدراك مفردين مفردات «أشياء» ومعنى ، نظر «التعريفات» (ص ٨٣)

واحد «التعريفات» (ص ١٨)

ويعد لعلم بالأحكام الشرعية العلمية أي الاعتقادية كالعلم بأن الله واحد، أنه يرى في لآخره. ويعد المكتسب علم الله وحديثه وليس بذكر

الثالثة قوله: (أي الاعتقادية) يعني المتعلقة بحصول علم، وإن كان علم قلب، بقرينة قوله<sup>(١)</sup> -الآتي في تعريف [الحكم-] (فتاوى)<sup>(٢)</sup> المعن الثلثي الاعتقادي وغيره). فالمحكم الثلثي فسان: ما متعلقه حصول علم، وما متعلقه كيفية عمل<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ويعد مكتسب علم الله وجبريل والنبى بما ذكر) لم علم الله ولا بوصف بالاكتمال<sup>(٤)</sup>، بل لا بصورته<sup>(٥)</sup>، بل ما يأخذه من دليل، إذ علمه تعالى بكل شيء قديم، وأما علم جبريل والنبى فمكتسب<sup>(٦)</sup>، إذ لا طريق لأن علمهما بأن ما أوحى إليهما هو كلامه، وبأن مراد منه كذا إلا انعم الصوري بذلك، بأن يخلق الله لها علمًا ضروريًا به، نعم فقه الإسوي<sup>(٧)</sup>.

(١) "الربوبية من أمهات" ج ١.

(٢) في أمهات (مكتسب الحكم).

(٣) (عمل): ساقطة من أمهات.

(٤) ينظر: "المحصول" (٧٩/١)، "نهاية السؤل" (١٩/١).

(٥) في الأصل: (بإكساب) وما أثبتته من أمهات ج ١.

(٦) في أمهات: خبر جبريل.

(٧) ينظر: أمهات ج ١ (٢٥)، (خاتمة نقباء بني عبد) (٢٥١).

(٨) هو مفعول به في خبر من حسن بن علي الأسدي يصفى شافعي مذهب حبان الدين، وهذا هو الذي جده في نسخة من كتابه "تكملة شرح من عرفت" حديثه عن أبي حبان من مناقب الشاهد بهذه نسخة، منها على التوضيح وعرفه بولي سنة ٧٧٢ هـ نظر برحمته في إحصاءات بلادها، لا في ذي شيه (٣-١٢٣-١٣٥) "شعرات الذهب" (٨-٣٨٣).

(٩) ينظر: أمهات بسؤل (١٩/١).

الفتاوى لا بمعنى ما أصبح عليه الأصوليون: من [أنه]<sup>(١)</sup> خطاب الله -الآتي به<sup>(٢)</sup> ولا لكان ذكر الشرعية تكرارًا، ولا بمعنى ما اصطلاح عليه انطيموب. من أنه إدراك أن الله واقعه أو يست بواقعة، المسمى تصديقًا، لأنه علم، والفقه ليس علمًا بالعلوم الشرعية، فالعلم بالأحكام المذكورة تصديق بتعريفها لا تصور، لأنه من مبادئ أصول الفقه، لا التصديق بشيئها، لأنه من علم الكلام.

قوله: (من الذوات والصفات) أي والأفعال<sup>(٣)</sup>، وكأنه اكتفى عنها بالصفات، ساء على أن المراد بالذوات الموضوعات، والصفات المحمولات<sup>(٤)</sup> الشاملة للأفعال. قوله: (العقلية والحسية)<sup>(٥)</sup> أي والوصفية وهي الاصطلاح، كالعلم<sup>(٦)</sup> بأن المدعى مرفوع هذا مع أن لحاكم في الخصمه في الأخيرين إنما هو العقل على المشهور، لكن بواسطة / الحس والوضع.

(١) في الأصل: (أنه) وما أثبتته من أمهات ج ١، وهو انطيموب.

(٢) ينظر: أمهات (٣٠١/١).

(٣) ينظر: أمهات بسؤل (١٧/١).

(٤) الموضوعات مع موضوع، والمحمولات مع محمول، فكر مؤيد بن نوري سبها سنة موحه أو سائلة فأحدهما موضوع والآخر محمول، وعمومها مع الله سبها قصه، انظر انطيموب لمقرنه (ص ٢٠).

(٥) نسخة من أمهات [١٢ ج ١].



وبقيد لتفصيلية العلم بذلك المكتسب للخلافي، من المقتضي، والنافي، المنسب هما ما أحده من الفقه، يحفظه عن بطلان حصصه فمقدمه مثل: بوجوب اليه في انوضوء، بوجوب لمقتضي، أو بعدم وجوب الوتر، لوجود الباقي ليس من الفقه وعرو، عن انقضاء هذا بالعلم، وإن كان بطيئة أدلته طناً، كما سأتي لتعبير به عنه في كتاب الاجتهاد، لأنه ظن المجتهد الذي هو لقوته قريب من العلم

للثبينة وغيره<sup>١</sup> عدم اسبي بالعلم، والحاصل بالوحي، ونقصته أن علمه الحاصل باجتهاده فقه وهو ظاهر، وإلا لكان التعريف غير مانع، وأما علمه به فدليل<sup>(٢)</sup>، كعلمه بالوحي.

قوله (وبقيد التفصيلية لعلم بذلك المكتسب للخلافي من المقتضي والنافي إلى آخره تبع فقه جماعة<sup>(٣)</sup> منهم المصنف<sup>(٤)</sup>)، وهو مني على أن كلا من المقتضي والنافي يفيد علماً، وألحق أنه لا يفيد علماً حتى يعين، فيكون هو الدليل المفيد لذلك، وحديثه، بـ كان الحلال أهلاً لاكتساب منه كان فقه<sup>(٥)</sup>، فالجواب أن قوله: (من أدلتها التفصيلية).

(١) بطر «لحم شرح لتحرير» بمرداوي «جلد ١» ١٦٧

(٢) في حقه تدبير

(٣) بطر «توضيح» ١٣١، «توضيح» ١٣١

(٤) قال المصنف «الأولى أن يخرج به علم الخلاف، لأن الجعلي لا يقصد بوجهه حباً، وإنما يذكرها مثلاً لعمدة كلية، ويقع عليه مستقفاً من الدلائل الإجمالية، لا من بعضين» من عنه «الركعتي في كشف المصالح» ١/١٤١، «وغيره في نصب» ١/١٣٩، «و» أحد هذه يعبر في نصب المصنف بطر»

(٥) ونسب عن الشيخ الكلباسي في سرفد قرب من كلام الشيخ زكريا، بطر حاشته

١٦١

### البيان

للثبينة شرح به العلم المذكور<sup>(١)</sup>، فمقدمه، فونه، بـ يستعده من لمجهد بواسطة دليل إجمالي كما مر<sup>(٢)</sup>. وأما قول الزركشي<sup>(٣)</sup>: «لظاهر أن ذكر التفصيلية ليس للاحتراز فإن اكتساب الأحكام لا يكون من غير أدلتها لتفصيلية، وإن ذكرت للدلالة على المكتسب به بالباطنة<sup>(٤)</sup>، فالصواب عدم<sup>(٥)</sup> ذكرها لتلا يوهم أنه قيد زائد<sup>(٦)</sup>». فلا يخفى ما فيه؛ إذ بتقدير تسليمه لا يقال في الموهوم أنه غير الصواب، ولأن القيود إنما تذكر في الأصل لبيان الماهية، و<sup>(٧)</sup> إن كفي بعضها في الاحتراز، فالصواب ذكرها<sup>(٨)</sup>.

(١) أي العلم المكتسب. وهذا الذي رجحه الشيخ زكريا هو رأي الجمهور. بطر «الإباح»

(٢) ١/٢٨، «نهاية السؤل» ١/٢٠، «البحر المحيط» ١/٢٢، «و» «سبحر» ١/١٧٢

(٣) انظر: (ص ١٨٦).

(٤) هو العلامة صدر الدين أبو عبد الله محمد بن هادي من عبدالله المصري الزركشي شافعي ولد سنة ٧٤٥ هـ أحد عن الإسماعيلي والبيهقي وغيرها، كان فقيهاً أصلياً أديباً فاضلاً، من مصنفاته البحر المحيط في أصول الفقه، والبرهان في علوم الفروع، و«شرح جمع حوامع» وغيرها كثير، توفي بمصر سنة ٧٩٤ هـ. انظر: ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ٣/٣٩٧ «شذرات الذهب» ٨/٥٧٢.

(٥) دلالة المطابقة، هي دلالة اللفظ عن تمام ما وضع به، كدلالة الإنسان على حيوانه بلفظ انظر: «حاشية الطائفة على شرح الخبيرة» (ص ٥).

(٥) نسخة فيه: (١٣/س).

(٦) انظر: «التلخيص» ١/٤٢-٤٣

(٧) نسخة: «و»

(٨) وهو قريب مما قاله ابن العراقي معقياً عن كلام الزركشي «بني ذكره» «تبيين» كريد. قال «لا يقال في الموهوم أنه غير الصواب، قد عدم أنه ساد الموضع» بطر «تبعث» «سبح» في شرح جمع الحوامع له (١/١٦١)

## مباحث الحكم



المتعلق (واحكم) المتعارف من الأصوليين بالإنشاء ثارة والسعي آخرى (خطاب الله) أي كلامه المسمي الأول<sup>(١)</sup>. المسمى في الأول حصاناً حقيقته على الأصح، كما سيأتي.

مخالفة قوله (المتعارف بين الأصوليين) أشار به إلى إخراج خطاب الوصع كما ذكره بعد، وإن كان المصنف ربما ذكر تعريف الحكم وأقسامه به، لما مر من أن تصوره من المقدمات، التي يتوقف عليها المقصود بالذات، إذ الأصولي يشنها ثارة وسعيها آخرى، [لا<sup>(٢)</sup>] لكونه ذكر الحكم في تعريف الفقه فيه<sup>(٣)</sup>، لأن ذلك يقتضي أن الحكم في المحبين واحد كونه جماعه، وليس كذلك<sup>(٤)</sup>، بل الذي [عزفه] كتمره به هو (الحكم المتعارف بين الأصوليين وهو خطاب الله) إلى آخره. والحكم للمأخوذ في تعريف الفقه ليس خطايا، بل ما يثبت به من وجوب وحرمة وغيرهما، إن نظر إليه مفيداً بما بعده، وإلا فهو ثوب أمر لاخر إيجاباً أو سلباً كما مر.

قوله<sup>(٥)</sup>: (خطاب الله أي كلامه المسمي الأولي) [خطاب] لغة: توجيه الكلام نحو الغير للإفهام ثم نقل إلى ما يقع به التعاطف، والمراد هنا صرح به الشارح<sup>(٦)</sup>

- (١) هذا مدعى لأشعر، ومن بعدهم، وهو عذاف يذهب بالنسب حيث قالوا: الكلام صفة ثابتة له سبحانه وتعالى، يتناول لفظاً، أي من جملة أفعال المصنف، يشع الإسلام، تبيينه (١٧٠/٧) و(١٦٢/٢)، وشرح التمهيد للفتاوى، لأن بي آخر (١٧٢) وما بعده (١٩٧/١)، والتجريد (١٢٤٧/٣) وما بعدها
- (٢) الزيادة من (ب، ج).
- (٣) في ج (فقير) وهو المرفف
- (٤) ينظر في آيات النبوت المتبادي (٧٠)
- (٥) عزفه في ب من حيث معنى المرفوف
- (٦) السجدة (١٣) [ع]
- (٧) ساقطه من ج
- (٨) ينظر في شرح تحفة من إتحاف بمفرد (٢٢١) و(١٣/١) و(١٣) و(١٢) إتحاف (٢٨٢) و(١٢) و(١٢) و(١٢)

المتعلق بفعل المكلف) أي لسان لعائن مكلف معبود من وحم ده كما سيأتي. وتجنيز بعد وجوده بعد البعث، إذ لا حكم فيها كي سيأتي

للأشعة قوله: (المسمى في لأزل خطاباً حقيقة عن الأصح) أشار به إلى أن مسمى خطاب الله بكلامه المسمي لأري<sup>(١)</sup>، مسمى عن ذلك، إن على مقابله، فيعتبر خطاب بالكلام لموجه للإفهام، أو الكلام المقصود منه إفهام من هو متجهين لهما<sup>(٢)</sup>، فونه (أي البالغ العاقل) عدد كالأصغر<sup>(٣)</sup> إلى تفسير المكلف بهذا، عن تفسيره من معنى به حكم شرع، لئلا يبرم الدور<sup>(٤)</sup>، على به حكم الشرع، لئلا يبرم الدور<sup>(٥)</sup>، فبه: (هل وجوده) أي وكذا بعد وجوده من البعث

- (١) هذا الكلام مبني على أن المكلف من محكم، هو هو من عدمه، ينظر حاشية خرجي على العقد (٢٢١/١)
- (٢) قوله (من هو متجهين لهما) إجماراً، عن الكلام من لا يفهم كائناته ويعنى عنه وجوده، ينظر الأحكام لأماني (١٩٥)، وقال المنصور (٣٥٠) و(١٣٥) و(١٣٦) و(١٣٦) حاشية خرجي عن العقد (٢٢١)
- (٣) هو الشيخ أبو عبد الله شمس الدين محمد بن محمد بن عبد السلام الأنصاري الشافعي، ولد سنة ٦٦٦ هـ، صنف، ثم راجع بعد ذلك إتمام ثم مصر، وتوفي بها سنة ٦٨٨ هـ من مقتضاته الكلام على المحصول، والقواعد في صوابه وخطأه وغيرهما، ينظر ترجمته في الشارات (٧١٠/٧)
- (٤) هذه هي (سعي) في ب، س، (٣٦/١)
- (٥) هذا هو أن المكلف من معنى به حكم شرعي، ولا يعرف حكم شرعي إلا بعد معرفته المكلف، لأنه خطاب المسمى بالمعنى المكلف، ولا يعرف المكلف إلا بعد معرفته حكم شرعي، لأنه من مبالغ حكم شرعي، انظر في السور (٣٦/٣٥) و(٣٦/٣٥) و(٣٦/٣٥) انظر، شمس محمد في الدور (٤٤)
- (٦) الدور هو أن المكلف من معنى به حكم شرعي، ولا يعرف حكم الشرعي إلا بعد معرفته المكلف، لأنه خطاب المسمى بالمعنى المكلف، ولا يعرف المكلف إلا بعد معرفته حكم الشرعي، لأنه من مبالغ حكم الشرع، انظر في السور (٣٦/٣٥) و(٣٦/٣٥) و(٣٦/٣٥) انظر، شمس محمد في الدور (٤٤)

(من حيث إنه مكلف) أي مدرم ما فيه كلفة، كما يعلم مما سباني، فتناول الفعل القلبي الاعتقادي وغيره، ونقولي وغيره والكف، والمكلف واحد كالسي يتنزه في حصته، وأكثر من الواحد، والمتعلق بأوجه تتعلق الثلاثة من الانقضاء والحارم، وغير الحارم، والتجوير لأتية، فتناول حشة التكليف للأحيرين منها، كأول الطهر، فإنه لو لا وجود تكليف لم يوجد، ألا يرى إلى ستمائها قبل ادعائه، كسقاء الكيف ثم الخطب المذكور، يدل عليه الكتاب والسنة وغيرهما.

يبينة قوله: (من حيث إنه مكلف) بكسر الميم، وقد أولع العقهاء بفتحها وعد من المحن، لكنه يجوز على رأي الكسائي<sup>(١)</sup> في إضافة حيث إلى المفرد قاله الزركشي<sup>(٢)</sup>، وقد أوجب المتوسط<sup>(٣)</sup> وغيره.

فتحها<sup>(٤)</sup>، وأحق جواز الأمرين، وإن كان كسرهما أكثر<sup>(٥)</sup>، وأورد على المصنف: أنه كان ينبغي أن يزيد بعد المكلف «به».

(١) هو العلامة أبو حسن علي بن محمد الكاشي العلوي الملقب، عالم أهل الكوفة وإمامهم مات بالري سنة ١٨٩ هـ، انظر ترجمته في: «أمرات النحويين» (ص ٧٤-٧٥)، و«معجم الأدباء» (١٦٧/١٣).

(٢) نظير: تنقيح السامع (٤٤/١) وانظر: «جنى الدنيا» للمراي (٤٠٧)، و«شرح شذور الذهب» لأبي هشام ٢٦٦.

(٣) يعرف بمصاحب المتوسط، نسبة لكتابه المتوسط، وهو شرح لكتاب الكافية في النحو لأبي إسحاق، حيث شرحها بثلاثة أشرخ، أشهرها المتوسط، ويسمى الوافية في شرح الكافية، ومصاحب كتاب المتوسط، هو العلامة حسن بن محمد بن شرف شاه العلوي الاسترابادي، أبو نقصان ركن الدين بنحو بنحو، كان يهودي، وقبضه، توفي سنة (٧١٥ هـ).

معه ترجمته في «معجم الأدباء» (٥٢١-٥٢٢).

(٤) انظر ما فيه في «شرح الكافية» (ص ٣١).

(٥) انظر: «كتاب ابن سناء» (ص ٣٩٩)، وحاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على «ألفية أبي ميثاق» (١٣٢).

وخرج (بفعل المكلف) خطاب الله المتعلق بذاته، وصعاقبه، وذو س المكلف، والجهادات، كمدلول: «الله لا إله إلا هو»<sup>(١)</sup>، «خلق كل شيء»<sup>(٢)</sup>، «ولقد خلقناكم»<sup>(٣)</sup>، «نؤمن تسبب تسبب»<sup>(٤)</sup>، وبمعناه كمدلول: «وما تعلمون»<sup>(٥)</sup>، من قوله تعالى: «والله حكيم وما تعلمون»<sup>(٦)</sup>، وبمعناه كمدلول المكلف، من حيث إنه مخلوق لله تعالى.

الليظة وأجيب<sup>(٦)</sup>: بأنه لو زاده لا تقتضي أن المكلف لا يخاطب إلا به كلف به، وبس كذلك، إذ اللزوم والمكروه والمباح خاطب بها، مع أنه غير مكلف كي سائر.

رفعه (فتناول) أي التعريف، قوله: (والقولي) أي تكبير التحريم، عطف على (القلبي) الشامل<sup>(٨)</sup> للاعتقادي كاعتقاد أن الله واحد<sup>(٩)</sup>، و«غيره»<sup>(١٠)</sup> كالية في الوضوء، قوله: (وغيره) أي كآداء الزكاة والحج، قوله (الآتية) صفة لمدحولات<sup>(١١)</sup> (من) أو [الأوجه]<sup>(١٢)</sup> (التعلق)، والمعنى واحد.

(١) سورة البقرة (٢٥٥)

(٢) سورة الأنعام (٢٠)

(٣) سورة البقرة (١١)

(٤) سورة البقرة (٢٦١)

(٥) سورة البقرة (٢٦١)

(٦) وهذا هو المصنف ابن أبي شيبة في «معجم الأدباء» (ص ٣٨٠) معناه أصبح، كبرها، وأصبح.

(٧) انظر (ص ٢٨٢) وما بعدها.

(٨) أي في سائر ما سباني.

(٩) أي في الأصل برب ربك أحد، وهذا أحد أوجهه بعد تسعين «أح» وحاشية.

(١٠) تسبب (٢٩).

(١١) أي في الأصل (كعبه) وأثبت من «أح» وهو الضم.

(١٢) نسخة «أح» من [أح].

(١٣) أي في الأصل «أح» وما أثبت من «أح» وهو الضم.

## [لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ]

لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ وَمِنْ شَمِّهِ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

الشيخ: كما منى عليه لمصنف، ومن جعله مه - كما أحاره من - محجب<sup>١</sup> ردي التعريف السابق من بدخله، فقال (خطاب الله المتعلق بفعل المكلف بالاختصاص أو التحجير أو الوضوع)، لكنه لا يشمل من الوضوع ما متعلقه غير فعل المكلف كالزوال سببا لوجوب الظاهر

الفنية: وحيث ذكر الأخير، ومن م يجمعه مه<sup>٢</sup>، يجمع كون الخطاب الوضعي حكما، فكيف يجب ذكره في تعريف الحكم، من كيف يصح؟ وقد يقال: من جعله مه، لا يجوز أن زيادة أو الوضوع، لدخوله في حد<sup>٣</sup> أو لمرد من الاختصاص والتحجير، أعني من لصرح، عصمي. وخطاب بوضوع من قبل لصمي، إذ معنى سببه لزوال مثلا انخاف صلاة عبده<sup>٤</sup>، فادفع ما ذكره بقوله، (لكنه لا يشمل من الوضوع ما متعلقه غير فعل للمكلف كالزوال سببا لوجوب الظاهر)، مع أن السعد التفتازاني سأل ذلك وأجاب عنه: بأن مرد المتعلق الوضعي أعني من أن جعل فعل المكلف سببا أو شرط لشيء أو محض شيء<sup>٥</sup> سببا، شرطية<sup>٦</sup>

الشيخ: ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل. وولي المحضون محاطب بأداء ما وجب في ما لها منه، كالزكاة وضمان المثلث. كما يخاطب صاحب البيعة بضمان ما أئتمه حيث فُرض في حفظها، لتزل فعلها في هذه الحادثة سرله فعله وصحة عادة الضبي كصلاته وصومه المثاب عليها، ليس لأنه مأمور بها كالبالغ، بل لعتاده فلا تركها بعد بلوغه إن شاء الله ذلك ولا يتعلق الخطاب بفعل كل بالغ عاقل، كما يعلم مما سيأتي، من امتناع تكليف العاقل وإنسجا وانكره ويرجع ذلك في التحقيق إلى امتناع تكليف البالغ العاقل في بعض أحواله، وأما خطاب الوضوع الآتي فليس من الحكم المتعارف.

الملاحية: قوله: (للاخيرين) أي بامتناعه عن الحرام والحجير، (الأول الطاهر) أي الامتناع الحرام، فإن [تساو] (١) جنية التكليف له طاهر، وللأخيرين حمي، لأن (٢) الامتناع الحرام: هو إبرام ما فيه كلفة، وهو معنى التكليف بخلاف لأخيرين لا إبرام فيها، وهذا بينها بقوله (فإنه لو لا وجود التكليف لم يوجد) إلى آخره.

قوله: (ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل) يعني الخطاب التكليفي عن فعل غير البالغ العاقل، لما يأتي من أن خطاب الوضعي يتعلق بذلك (٣) قوله: (ومن جعله مه) أي من الحكم المتعارف، راد أو الوضوع فإنه يقول الخطاب بوعن: تكليفي ووضعي، فإذا ذكر أحدهما.

(١) بعد انقضاء سببه لا ر محجب سمع بمصنف ٢٢٢

(٢) كالمصنف والنص في نظم الإباح مرجع به ٢٣

(٣) هذا كلامه في شرح بمصنف ٢٨٣، وهو موضح ١١ ١١

(٤) أي احثية بغيره عن بمصنف ٢٢٢ ١١

(١) في الأصل أحاره وما أئتم به من - مع - وهو المصنف

(٢) من هذا ما أسقط في السجدة ح. وهذا نسخة - مع - [٧٠]

(٣) مصر ٢٠٤ ٢٠٤

## [تعريف الحسن والقبح]

لِلْحَسَنِ وَالْقَبْحِ، بِعَيْنِ ثَلَاثَةِ الطَّبَعِ، وَمَا قَرَنَتْهُ، وَصْفَةُ الْكَمَالِ وَالنَّقْصِ، عَقْلِيٌّ، وَبِمَعْنَى تَرْتُّبِ الذَّمِّ عَاجِلًا، وَالْعُقَابُ آجَلًا، شَرْعِيٌّ

والجاء وما شاركه في تسميه بها عنه، ما يحكم به العقل، وفاق ذلك به تعريفاً محضاً لبراءه  
فقد (والحسن والقبح) للشيء (بمعنى ملائمة الطبع وصافته) كحس  
أخلاقه وقبح لم (و) بمعنى (صفة الكمال والنقص) كحس لعدم وقبح جهل  
(عقلي) أي يحكم به العقل اتفاقاً (وبمعنى ترتب) لمدح (والدم عاجلاً)  
واشواً (والعقاب آجلاً) كحس لطدعة وفتح لمصيبة (شرعي) أي لا حكم  
به إلا الشرع المبعوث به الرسل، أي لا يؤخذ إلا من ذلك ولا يذوق إلا به.

للشبهة والصير في (شاركه) راجع بعينه وفي (عنه) راجع له أيضاً، أو ما يحكم به عقله،  
وإن تأخر عنه لتقدمه عليه رتبة فوق النصف (والعقاب) أي ترتبه بمعنى نص  
الشارع عليه، فلا يأتي جوار النعم عنه عتد قوله: (أي لا حكم به) بآخره.  
أشار به إلى أن معنى قول المصنف (لا حكم إلا لله) أنه لا يمكن إدراك حكم شرعي  
إلا بالله، ولا بالمعززة لم يحجبها لبعض حكم شرعي كما به همه كلام المصنف. بل  
جعلوه صير في العلم به، يمكن إدراكه به من غير ورود سمع، وحكم شرعي  
عندهم بحسب المصالح والمفاسد، في كان حسناً عفاً حوزة الشرع، وما كان فسخاً  
عقلاً معاً الشرع، فالشرع عندهم تسع للعقل، وهذا بقولون: إنه مؤيد حكم  
العقل فيما أدرکه من حسن الأشياء وقبحها، وأخيراً عدياً، أن الحسن ما حسنه  
الشرع، والقبح<sup>(٢)</sup> ما قبحه الشرع<sup>(٣)</sup>

(١) في (ب) (وصفها)

(٢) في الأصل صريح، والكتب من (ب) (وصفها) معاً ١٠٩، ٨٠٠ وبعد الصواب

(٣) بعد أوائل أهل النعم، حس وفتح في (ب) معاً (ب) لا شيء ١١، ٦٧٦، ١٠٠، لا شيء

والقبح واستعمل المصنف كغيره «ثم» للمكان المحاذي كثير، وسين في كل محل بما  
يأسسه، كما سيأتي بقوله هذا (ومن ثم) أي من هذا، وهو أن الحكم خطاب الله،  
أي من أجل ذلك يقول: (لا حكم إلا لله) فلا حكم للعقل بشيء، مما سيأتي  
عن المعتزلة المنع عن يعقبه بالحسن والقبح.

للشبهة قوله<sup>(١)</sup>: (أي من هنا) فسر (ثم) بـ (هنا) [مع] أن الحاسب تسميتهما  
بهذا<sup>(٢)</sup> أو هبالت، لكونها منسوبة، لأن عرصه الاختصار، وأنها للمكان، مع  
قبح الطر عن كونها بمنع أو غيره، بقرينة اقتضاه عن قوله: (للمكان)  
قوله: (هنا) [أي] سيأتي عن المعتزلة<sup>(٣)</sup> أي من ترتيب المدح أو الذم إلى  
آخره، ومن وجوب شكر نعم عقلاً، ومن الخطر والإباحة، والوقف عنها  
في قبل ورود [الشرع]<sup>(٤)</sup>، مما لم يقض به العقل، قوله: (المعبر) وصف  
(ب) قوله: (عن بعضه) هو ثلث الثلاثة الآتية في كلام المصنف

(١) (ب)

(١) لسخن (٥) ع

(٢) زياده من (ب)

(٣) في (ب) (هناك) هو حرف الجر، وهم خطأ وقد ذكره مالك في أنه في آية الله الإلهام  
بالمعنى يقال:

وهو أو هاهنا أثر إلى طلي المكان وبه الكاف صلا

في الجيد أو بقرينه أو هنا أو بهنالك انطلق أو وثنا

انظر (الشرح من عقلاً) (١٢٩/١ - ١٣٠)

(٤) في الأصل (ب) (ب) والكتب من (ب) (ب) وشرح المدح وهو الصواب.

(٥) انصهره فربه من الفرو لمندعه، أشتت في العهد الأموي، وتشطت في العهد العباسي، ورأسها  
وصل من عفا، وهم بمسعود، أي عشرين ثروة، وتما انفقوا على نفق صبغات الباري  
عمر وجن، ويخمد صر حب تكبره في النار، وفي الشريعة عهد ذلك، نظر «نصير في معنى»  
لأهل عصره الأسعد بيني (ص ٦٣ - ٦٤)، وفيل والحسن، بشهر سناب (٤٣ - ٤٤)

(٦) زياده من (ب)

وَشُكْرُ النِّعَمِ وَاجِبٌ بِالْشَّرْعِ، لَا بِالْعَقْلِ،

الشيخ (وشكر المم) أي وهو لثناء على الله تعالى، لإعانه ما خلقه من نعمه وأوصفه، وغيره بالقلب، بأن يعتقد أنه تعالى وليها أو اللسان بأن يتحدث بها أو غيره كان حصص به تعالى. (واجب بالشرع لا بالعقل) فمن سمع دعوة سي لا يأنم بتركه، خلافا للمعتزلة.

عنه قوله: (أي [وهو] <sup>(١)</sup> الثناء على الله) إلى آخره، تبع في تفسيره شكر بثناء الجوهري <sup>(٢)</sup> وغيره <sup>(٣)</sup>، وفيه يجوز، حيث أطلق الثناء على فعل غير سب، من الاعتقاد وفعل الجوارح المراد بقوله (أو غيره) <sup>(٤)</sup> أي <sup>(٥)</sup> أو الثناء بغيره، والمشهور تفسيره لغة: يفعل شيئاً عن تعظيم النعم من حيث إنه معمم على الشاكر أو غيره، وعرفاً صرف العبد بجمع ما أنعم الله به عليه، من السمع وغيره، إلى ما خلق له وهذا هو المعروف هنا <sup>(٦)</sup>. والخطب في ذلك سهل <sup>(٧)</sup>.

(١) وزيادة من شرح المحلى وسقط من نسخة الأصل.

(٢) خط: «الصحاح: مادة شكر» [٧٠٧/٢].

(٣) بقدر: «مذهب سبعة من مدرّسين سنة ٢٠٧٣»، «سنة ٧٠٧».

(٤) في: «وهدى»، «ومع حذف».

(٥) (أي)، «ساقطة من اب».

(٦) بقدر: «مفردات الرافعي» (ص ١٤٩)، «الكتاب شرح النحوي» (ص ١٦)، «المعجم».

(٧) «خطب» (ص ١٤٠)، «تكملة أبي سعد» (ص ١٥٥).

(٨) في: «اب».

الشيخ (خلاف للمعتزلة) في فهمه إنه عني أي يحكم به العقل، لما في الفعل من مصلحة أو المفيدة يتبعها حسنة أو قبيحة عند الله، أي يدرك العقل ذلك بالضرورة، كحس الصدق النافع، وفتح لكذب الباطل، أو كحس كبح الكذب النافع، وفتح الصدق الباطل، وقيل العكس ويحيى الشرع مؤكداً، لذنب أو باستدعاء الشرع فيه حقي على العقل، كحس صوم آخر يوم من رمضان، وفتح صوم أول يوم من شوال، وقوله كغيره: عقلي وشرعي، غير متبادر محذوف، أي كن مهياً أو كلاماً، وتركه كغيره: المدح والثواب - للعلم بها من ذكر مقاصدها الأنسب، كما قال: «أصول لمعتزلة»، فإن العقاب عدوم لا يتحلف، ولا يقبل الزيادة، والثواب يقبلها، وإن لم يتخلف أيضاً.

المناجيه قوله (خلاف <sup>(١)</sup> للمعتزلة) منصوب عن المصدر أو الحال سأؤيله (محالفاً) و لازم لتس كذا في سبائك قوله (وقل العكس) أي قبح الكذب النافع، وحسن الصدق الباطل، فونه: (عقلي وشرعي) خبر مبتدأ محذوف، يجوز أن يكون خبراً لأحدهما، وحذف خبر الآخر، لدلالة المذكور عليه.

بحرسي (ص ٣٥٢)، «حكمه للأمدى (٧٩/١)»، «شرح تنقيح الفصول للقرافي (ص ٨٨)».

«ميراث الأصول» (ص ١٧٦)، «وهي (٢٠١)»، «الفتاوى لأبي الحسين البصري».

(١٣٤٢)، «صحيح بصير الشريعة» (١٧٢-١٧٣)، «الفتاوى» (١٥٠-١٥١)، «اكتشف».

أحمد بن محمد بن أبي (٣٨٩)، «تفسير شرح البدر» (٧٢٤-٧٢٥).

(١) نسخة [١٥] س.



## [انْتِفَاءُ الْأَحْكَامِ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ]

لَا تُحْكَمُ قَبْلَ الشَّرْعِ، نَبْ الْأَمْرِ مُوقُوفٌ إِلَى وَرُودِهِ.

القول (ولا حكم، موقوف)، قبل الشرع، أي لعنه لأحد من إرساء، لانتفاء لارمه حيث من ثمرات الثواب والعقاب بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾<sup>(١)</sup> أي ولا عقابين، فاستعني عن ذكر الثواب بذكر عقابه من عذاب، الذي هو أظهر في تحقير معنى التكليف، وانتفاء الحكم، الذي هو لخطأ سابق، بانتفاء قيد منه، وهو التعلق التنجيري (بل الأمر) أي الشأن في وجود الحكم، (موقوف إلى وروده) أي شرع، أشار بهذا كذا قال - إلى أنه مراد من عبرتنا في الأفعال قبل البعثة بالوقف، فليس مخالفاً لمن يفهم من الحكم فيها، و«س» هـ للاستقلال من عرض إلى آخر، وإن شمل على الأول، إذ توقف الحكم على الشرع مشتمل على انتفائه قبله، ووجوده بعده.

الظنية قوله (ولا حكم موجود)<sup>(٢)</sup> قبل الشرع، أي لا حكم متعلق بعلمنا بتجريب قبل البعثة / ، وإلا فالحكم قدسه لا يسمي، وبذلك عدم أي قوله: (الذي هو الخطأ لمسبق) تجوزاً قوله. (وهو التعلق التنجيري) أي هنا، ولا بعد سمي الحكم بانتفاء حد آخر قوله - (كم قال) [أي<sup>(٣)</sup> المصنف في «مع الموانع»<sup>(٤)</sup>]. قوله: (وإن اشتغل) أي الغرض الآخر.

## وَحُكْمُ الْمُعْتَزِلَةِ الْعَقْلِ.

(وحكمت المعتزلة العقل) في الأفعال قبل البعثة، في فصل به شيء منها ضروري كائناً في إيقاعه، أو حادي خصوصه بأن أدرك فيه مصلحة أو مفسده أو انتفاءهما، فأمر قصته به ظاهر، وهو أن ضروري مقطوع بإباحته والاحتثاري خصوصه بضم إلى لأقسام خمسة: أحرم وعمره، لأنه إن شتم على مفسده فعله، محرم كالطعم، أو بركة به حب كالعدل، أو على مصلحة فعله، فمبادر كالإحسان، أو بركة مذكورة، وإن لم يشمل على مصلحه أو مفسده، فباح.

الثانية قوله: (وحكمت المعتزلة العقل) أي جعلت حكمه في بقضي به حكمه، مانعاً الذي ذكره اشرار (بحسب أو فتح) قوله<sup>(١)</sup>: (لخصوصه) متعلق بـ [أحيائي]<sup>(٢)</sup> أو بـ [قضي]<sup>(٣)</sup> بالظن بربه وبذلك بالأول قوله بعد (والاحتثاري لخصوصه)<sup>(٤)</sup>، وبذلك قوله (فإن لم يقض العقل) إلى آخره، واللام علة، أي لأجل خصوص الشيء، بأن أدرك فيه لعن شئ مما ذكره لشارح قوله. (فعله) فاعل (اشتمل) وقوله (أو تركه) معطوف عليه قوله: (أو على مصلحة فعله) إلى آخره هذا مع قطع النظر عن بقية شتم أو نه لواجب وأخره لحرمة، وليس مراداً، فهو قال: وإلا فإن اشتمل على مصلحة فعله إلى آخره، لعدم من ذلك

(١) قوله: (ساقطه من أ) (ب)

(٢) في الأصل (لا حياء) وبأنته من (ب) وشرح المحقق هو الصواب

(٣) في الأصل (يقضي) وما أنته من (ب) وشرح المحقق هو الصواب

(٤) نسخة بـ [١٥/ع]

(١) سورة الإسراء: (١٥)

(٢) في الأصل (لا حكم في ذلك) وما أنته من (ب)، وشرح المحقق هو الصواب

(٣) زياده من أ

(٤) يظهر الجمع لرباعه، من (٩٥) وبصرف

التَّبَرُّعُ (فَإِنْ لَمْ يَقْضِ) انْجَعَلَ فِي بَعْضِ مَوَاقِفِهِ، بَأَنَّ مَ يَدْرِكُ هَهُ شَيْئًا مَا تَقْدِمُ كَذَلِكَ مَعَاذِهِ، فَاحْتِثَافٌ فِي قِصَاصِهِ، نَعْمُ دِينُهُ، عَنِ أَقْوَالِ ذِكْرِهِ مَعُولِهِ. (فَالْتِهَا هُمُ الْوَقْفُ عَنِ الْخَطَرِ وَالْإِبَاحَةِ) أَيْ لَا يَدْرِي أَنَّهُ مَحْظُورٌ أَوْ مَحَاحٍ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَخُودُ عَنْ وَاحِدٍ مِمَّهَا، لِأَنَّهُ مَا مَحْجُوعٌ مَعَهُ مَحْظُورٌ، أَوْ لَا، فَمَحَاحٍ، وَهَآ أَلْقَالُ الْمَطْلُوبَاتِ :

دِينٌ، أَخْصَرَ أَنَّ الْعَمَلَ تَصَرَّفٌ فِي مَلِكِ اللَّهِ بِعَبْرٍ إِدْنِهِ : إِذِ الْعَالَمُ أَعَانَهُ وَمَعَاذَهُ مَلِكٌ لَهُ تَعَالَى.

وَدَلِيلُ الْإِبَاحَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعَبْدَ، وَمَا يَتَمَتَّعُ بِهِ، فَلَوْ لَمْ يَبِحْ لَهُ كَانَتْ خَلْقُهَا عَيْثًا، أَيْ خَالِيًا عَنِ الْحِكْمَةِ. وَوَجْهُ الْوَقْفِ عَنْهَا تَعَارُضُ دَلِيلَيْهَا. وَأَشْرَفُ مَعْوَجَةٍ هُمْ "أَيُّ الْمَعْتَرَةِ إِلَى مَا مَقْلَهُ عَنْ مَحَاحِي أَبِي بَكْرٍ الْفَلَاوِي" (١).

لِلْمَعْتَرَةِ قَوْلُهُ (لِعَمُومِ دَلِيلِهِ) مَتَعَلِّقٌ بِ(قِصَاصِهِ) لَا بِ(اِحْتِثَافِهِ) بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ قُلْ (فَإِنْ لَمْ يَقْضِ الْعَمَلُ فِي بَعْضِ مَوَاقِفِهِ).

قَوْلُهُ (دَلِيلُ الْخَطَرِ) إِلَى حَرِهِ، إِسْتِمْ بِعَرَضٍ لِإِبْطَالِ أَدْلَةِ الْأَقْوَالِ ثَلَاثَةً، عَنِ عَادَتِهِ، فِي بَيِّنَاتِهَا لِلْعِلْمِ بِهِ مَا مَرَّ لَهُ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ احْتِجَاجَ الْأُتَمَّةِ عَلَى انْتِفَاءِ الْحُكْمِ قَبْلَ الْمَعْتَرَةِ، بِانْتِفَاءِ لَازِمِهِ حَيْثُ تَبَيَّنَ الْقُرْآنُ (٢)، فَاقْتَضَى ذَلِكَ مَطْلَانَ دَلِيلِي (٣)، الْخَطَرُ وَالْإِبَاحَةُ، اللَّارِمُ مَعَهُ مَطْلَانِ دَلِيلِ الْوَقْفِ، وَهُوَ التَّعَارُضُ بِيَسْبَحُ لَاسْتِدْنَاهُ حَيْثُ

(١) مَقْلَهُ عَنْهُ اِصْطِفَافِي فِي حَاجَتِهِ (١٧٢)

(٢) وَهُوَ مَعْرُوفٌ بِمَعْنَى "وَمَا كُنَّا مُعْذِرِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا" مَعْرُوفٌ لِاسْمِهِ (١٥)

(٣) فِي آيَةِ الْوَقْفِ دَلِيلُ وَجْهِهَا

الْبَرِّ مِنْ أَنَّ قَوْلَ بَعْضِ فُقَهَائِنَا، فِي كَاسِ أَبِي حَرِيرَةَ (١) "أَخْطَرُ، وَبَعْضُهُمْ بِالْإِبَاحَةِ فِي الْأَعْمَالِ قَبْلَ الشَّرْعِ، بِمَا هُوَ لِعَدَمِهِمْ عَنْ شُعْبِ دَعْوَةٍ عَنْ أَصُولِ الْمَعْتَرَةِ، لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُمْ مَا اسْمَعُوا مَقْصَادَهُمْ، وَأَنَّ قَوْلَ بَعْضِ بَنِي كَالْأَشْعَرِيِّ (٢) "فِيهِ بِالْوَقْفِ مَرْدُهُ نَعْيُ الْحُكْمِ فِيهِ، أَيْ كَيْ نَعْمُ

لِلْمَعْتَرَةِ قَوْلُهُ (لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُمْ مَا اتَّبَعُوا مَقْصَادَهُمْ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ (إِنَّمَا هُوَ لِقَوْلِهِمْ عَنْ تَشَبُّهِ ذَلِكَ عَنْ أَصُولِ الْمَعْتَرَةِ). قَوْلُهُ : (وَأَنَّ قَوْلَ بَعْضِ أَتَمَّتْنَا) (٥) مَعْنَى (عَلَى أَنَّ قَوْلَ بَعْضِ فُقَهَائِنَا).

قَوْلُهُ (كَمَا تَقْدِمُ) أَيْ فِي الْكَلَامِ عَنْ قَوْلِ نَصِيفٍ : (وَلَا حُكْمَ قَبْلَ الشَّرْعِ، بَلِ الْأَمْرُ مَوْقُوفٌ إِلَى وُجُودِهِ).

(١) هُوَ اِعْلَانُهُ بِوَعْدِي حَسْبَ حَسْبِ الْبَعْضِ، مَعْرُوفٌ بِمَا يَرُدُّهُ، مَعْنَاهُ أَنَّهُ بَاتَ اِصْطِفَافِي الشَّيْءِ بِمَعْنَاهُ، كَمَا دَعَا وَوَجَّهَ : "أَخْصَرَهُ فِي الْأَصُولِ" وَمَعْرُوفٌ مَعْنَاهُ شَرَحَ عَنْ بَعْضِ حَرِيِّ وَوَجَّهَ بِوَقْفِ الْبَعْدِ مَعَهُ ٣٤٥ "نَظَرَ بِرَحْمَةِ الْبَعْضِ" وَفِي الْكُتُبِ "لَا يَسْكُنُ" ٣٥٦

(٢) نَعْنَى عَنْهُ اِصْطِفَافِي فِي حَاجَتِهِ (١٧٢)

(٣) هُوَ اِسْمُ حَسْبِ نَعْنَى عَنْهُ اِصْطِفَافِي فِي حَاجَتِهِ (١٧٢) "أَخْصَرَهُ فِي الْأَصُولِ" وَمَعْرُوفٌ مَعْنَاهُ شَرَحَ عَنْ بَعْضِ حَرِيِّ وَوَجَّهَ بِوَقْفِ الْبَعْدِ مَعَهُ ٣٤٥ "نَظَرَ بِرَحْمَةِ الْبَعْضِ" وَفِي الْكُتُبِ "لَا يَسْكُنُ" ٣٥٦

(٤) نَعْنَى عَنْهُ اِصْطِفَافِي فِي حَاجَتِهِ (١٧٢)

(٥) اِصْطِفَافِي فِي حَاجَتِهِ (١٧٢)

## [حُكْمُ تَكْلِيفِ الْغَافِلِ وَالْمَلْجَأِ]

### الْمَلْجَأُ وَالصَّرَافُ امْتِنَاعُ تَكْلِيفِ الْغَافِلِ وَالْمَلْجَأِ

الْمَلْجَأُ (وَالصَّرَافُ مَتَاعُ تَكْلِيفِ الْمَلْجَأِ) أَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ مَنْ لَا يَدْرِي، كَأَنَّهُمْ وَالسَّاهِي، فَلَا مَقْتَضَى ..

الْمَلْجَأُ قَوْلُهُ (وَالصَّرَافُ امْتِنَاعُ تَكْلِيفِ الْغَافِلِ) أَيِ امْتِنَاعِهِ عَمَلًا وَلَمْ يَسْتَرْ مِمَّا سَتَّاهَ بَعْضُهُمْ<sup>(١)</sup>، مَنْ تَكْلِيفُ الْعِدِّ سَمِعَهُ<sup>(٢)</sup> اللَّهُ مَعَ عَمَلَتِهِ عَهُ، وَإِلَّا لَرِمَ تَحْصِيلُ الْخَاصِلِ، وَهُوَ مَحَالٌ، لِأَنَّهُ مُرَدُّو<sup>(٣)</sup>؛ بَأَنَّ الْخَاصِلَ / الْمَعْرِفَةَ لِإِحْبَابِهِ<sup>(٤)</sup>، وَتَكْلِيفُهُ مَعْرِفَةُ التَّعْصِيَةِ، وَأَنَّ شَرْطَ التَّكْلِيفِ إِبْرَاهِيمُ هُوَ فِهِمُ الْمَكْلُفِ لَهُ، بِأَنَّ فِهِمُ الْخُطَابِ قَلْبُهُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِمْتِنَاعُ، لَا بِأَنَّ يَصْدُقَ سَكْلِيهِ، وَإِلَّا لَرِمَ لَدُورُ، وَعَدَهُ تَكْلِيفٌ لِكَمَارٍ<sup>(٥)</sup>، وَهُوَ مَا قَدْ فِهِمَ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَصْدُقْ بِهِ<sup>(٦)</sup>، وَشَمَلَ كُلَّ مَنْ الْغَافِلِ وَتَفْسِيرُهُ (مَنْ لَا يَدْرِي) السَّكَوَانُ تَعْدِي، فَيَقْتَضِي أَنَّهُ غَيْرُ مَكْلُفٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا حُزِمَ بِهِ التَّوَوِي<sup>(٧)</sup> كَغَيْرِهِ

(١) ينظر: إنباه السؤل (١٥٠/١)، الإنباه (١٥٧/١)، شرح المفاسد (١٦٢/١)

(٢) النسخة ب [١٦/١].

(٣) جواب ردة على ما استثناه بعضهم من تكليف العبد بمعرفة الله مع عمله عنه، ينظر: شرح المفاسد (٢٦٠/١)، إنباه السؤل (١٥٠/١)، الأبيات البيئات (١١٢/١).

(٤) انظر: إحاشية المطارة (٩٧/١).

(٥) ومما يقتضي هذه المسألة قريباً انظر: (ص ٢٦١/١).

(٦) انظر: الأبيات سنن (١١٥/١)، وإحاشية المطارة (٩٧/١).

(٧) هو إمام العلامة يحيى بن شرف بن مهدي بن حمد بن حاتم حامي السوي. يحيى بن يحيى أبو رزق بن دمشق ولد سنة ٦٣١ هـ، شخ لاسلام وأحد الأعلام له تصانيف عديدة ومبسطة منها: الروضة والمعجم ورياض الصالحين والأدكار وشرح مسلم وغيره. مات في بلدة موى سنة ٦٧٧ هـ انظر ترجمته في طبقات الشافعية لابن السكيتي (٢٩٥/٨)

لكنه بالشيء لإنسان به امتثالاً، وذلك يوقف عن عدم التكليف به، والفاصل لا يعلم ذلك، فيمتنع تكليفه، وإن وجب عليه بعد يقظته ضمان ما أتلفه من المال، وقضاء ما فاتته من الصلاة في زمان غفلته، لوجود سببها.

لكنه ويقفه<sup>(١)</sup> عن أصحابنا وغيرهم من الأصوليين<sup>(٢)</sup>، وما يقرر عن نص الشافعي من أنه مكلف<sup>(٣)</sup>، فهو وإن هو من تصرف ليقول بحسب ما فهمه، وما نقل<sup>(٤)</sup> عن غيره<sup>(٥)</sup> من ذلك مؤولاً، بأنه مكلف حكم، خرب أحكام المكلف عليه، وليس هو من قيل تكليف، لعدم فهمه، بل هو من قيل ربط الأحكام بالأسباب، تعلق عليه، تنسبه في ربه عنه بمجرد فساد وعجز كغيره بالكيف مع فصوره على الواجب، حرام، لأنه لأصل، كما مررت الإشارة إليه في تعريف الحكم، ولو عيروا ببله يتعلق خطاب عم وضع لم محتاجاً إلى إعداده قوله (امتثالاً) هو إعمال من امتثل أمره، بد حته أي امتثل به، وقد اخوهرى<sup>(٦)</sup>

(١) انظر: شرح صحيح مسلم، بيروت ٣ ١٥٥، وإحاشية المطارة، ص ١٢٨

(٢) انظر: مجمع ما، ص ١٣، وإحاشية المطارة، ص ١١٢، وإحاشية المطارة، ص ١١٢

(٣) انظر: إمام، ص ٢٧٠، ولقد، قال الأسيوطي، إنباه السؤل (١٢٨/١)، أو عمن

(٤) انظر: إمام، ص ٢٧٠، ولقد، قال الأسيوطي، إنباه السؤل (١٢٨/١)، أو عمن

(٥) انظر: إمام، ص ٢٧٠، ولقد، قال الأسيوطي، إنباه السؤل (١٢٨/١)، أو عمن

(٦) انظر: إمام، ص ٢٧٠، ولقد، قال الأسيوطي، إنباه السؤل (١٢٨/١)، أو عمن

(٧) انظر: إمام، ص ٢٧٠، ولقد، قال الأسيوطي، إنباه السؤل (١٢٨/١)، أو عمن

(٨) انظر: إمام، ص ٢٧٠، ولقد، قال الأسيوطي، إنباه السؤل (١٢٨/١)، أو عمن

(٩) انظر: إمام، ص ٢٧٠، ولقد، قال الأسيوطي، إنباه السؤل (١٢٨/١)، أو عمن

## [حُكْمُ تَكْلِيفِ الْمَكْرَه]

لَمْ يَكُنْ وَكَذَا الْمَكْرَه، عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَوْ عَلَى الْقَتْلِ،

الْفَرَج (وكذا المكروه) وهو من لا مدوحة له غير مكروه عليه، إلا ما يصح على ما أكره به، يصح تكليفه بالمكروه عليه أو ينفيه (على الصحيح)، بعدم قدرته على مثالي ذلك، فإن الفعل لا يكره إلا يحصل به الامتناع، ولا يمكن لأتباعه معه ينفيه، (ولو) كان مكروها (على القتل) لمكانته.

ثانيه قوله: (يمنع تكليفه) أي عقلا فونه (أو ينفيه على الصحيح) لا يحرمه حكاه إمام الحرمين<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup> لإلحاقه عن تكليف المكروه بقبض النفس في صورته، لأنه محمول على التكليف به، من حيث الإلزام، لا من حيث الإكراه<sup>(٣)</sup>، وهو بمعنى ما أحب به منصف بعد موافقه<sup>(٤)</sup> (وإنما القائل لإلزامه نفسه) فونه (معها) أي مع لفعل بصدور الإكراه فونه (لمكانته) أي أولئك المصنفين المعروفين، لأنهم إذ منعوا بتكليف في المكافئ البدي<sup>(٥)</sup> يجب بقوله<sup>(٦)</sup>، فمعي غيره<sup>(٧)</sup>.

(١) هو «علامه عبد الملك بن أبي هذيل عبد الله بن أبي يعقوب يوسف بن حنبل بن موسى بن جعفر الشافعي» من شيوخه والده القاضي حسين ومن مصنفاته البرهان ودرر ونبط والشامل وغيرها كثير، توفي سنة (٤٧٨ هـ) انظر ترجمته في طبقات شافعية لا سيما (٧٣/٥)، «شذرات الذهب» (٣٣٨/٥).

(٢) ينظر «البرهان» (١١٠٦١-١١٠٦٢).

(٣) ينظر «مكتبي» (٢٠٦١)، «المنع» (٢٦١١)، «الابح» (١١٦٢)، «محرر» (٣٥٨/١)، «تأليف السامع» (٥٤/١)، «البدع السري» (١١٥٠/١)، «الصب» (١٦٧)، «فرائض الرخوة» (٢٢١/١) و«البدع السري» (٧٣).

(٤) ينظر «فتح الداعي» (٩٩-٩٩٠).

(٥) في نسخة (قوله) بدل حرف خ.

(٦) في نسخة (البدع) وهو مصنف.

(٧) في نسخة.

(٨) «عنه» (في) في نسخة «حبب» (في) الرطوبة.

أما الثاني وهو من يدري، ولا مدوحة له غير أنجز إليه، كما سبق من شائع على شخص يصح، لا مدوحة له عن الوقوع عليه المائل له، فاشاع تكليفه بالملحأ إليه، أو ببقية، لعدم قدرته على ذلك، لأن الملحأ إليه واجب الوقوع، ونفيه يمنع سيقوع، ولا عسرة على واحد من الواجب والممنوع وقبل سحار تكليف العاقل وسنحأ، بناء على حوار التكليف بها لا يطاق، كحمل الواحد انصهره بمصمه ورد: بأن المائدة في التكييف بها لا يطاق من الاحتمار، من سأل في المقدمات: متعة في تكليف العاقل والممنوع وإلى حكاية هذا وردته، أشار المصنف بتعبيره بالصواب.

الثانيه قوله: (ولا مندوحة) أي سعة يقال لي عن هذا الأمر مندوحة، ومتطرح أي سعة قاله الخوهري<sup>(١)</sup> قوله (ولا قدرة على واحد من الواجب والممنوع)<sup>(٢)</sup> أي لا إتمام لازمة من التمكن من الفعل والترك، لأنها<sup>(٣)</sup> صفة بها يتمكن منها، ويمكن سعي متلف في واحد لوقوعه وامتداده قوله: (وقيل مجوار تكليف العاقل والممنوع، بناء على جواز التكليف بها لا يطاق) غير كثير عن الأول بتكليف المحل، وعن الثاني بتكليف المحال، ويعرف بينهما أن محل في الأول في الأماور، وفي الثاني في الأمور<sup>(٤)</sup> قوله: (وردد) إلى آخره، فيه كلام يأتي في مسألة يجوز التكليف بالمحال<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر «الصالح» مادة (نحو) (٩١/٩).

(٢) ينظر: «المحصول» (٢٦٧/١)، «نهاية السؤل» (١٥٠/١)، «البحر المحيط» (٣٥٥/١).

(٣) «السحب» (١٦/ج).

(٤) ينظر «شرح العقائد» لأن التفسير (٣٥٨)، «البدع السري» (١٧٧/١)، «منه» من «تلفظ» عن الإمام بن عبد الله.

(٥) ينظر (ص) (٣٩٨).

الشيء فيه من منع تكليفه حب القتل للإكراه مركه ، لعدم قدرته عليه ، (وإنم القاتل) الذي هو مجمع عليه (لإيثاره نفسه) بالبقاء على مكانته بدي حيزه سبها المكره بقوله : «قل هذا وبدا فكل» ، فيأنم بالقتل من جهة الإيثار ، دون الإكراه . قبل يجوز تكليف المكره بأكرهه عليه ، أو بعبءه ، لقدرته على امتثال ذلك ، بأن يأتي ماكرهه عليه لداعي لشرع ، كمن أكرهه عن أداء الركاة ، فتوابعه بعد أحدهما أو بعبءه ، صاعدا على ما أكرهه به ، وإن لم يكلفه الشارع الصبر عليه ، كمن أكرهه على شرب أخضر ، فامتنع منه صابرا على العقوبة ، والقول الأول للمعتزلة

للمتأخية قوله (للاكره) صبه (لقتل) واللام تعييليه وقوله (متركه) صبه (تكليفه) وقوله (عليه) أي على مركهه : (على مكانته) أي على مكانته . فوبه (الذي حيزه) أي القاتل صعه للقاءين [ص] <sup>(١)</sup> المذكور ، والقدور ، بتدليل إثباته بالعائد مثنى في قوله : (بينهما) وصح وصف غير المفرد به ، لأنه قد يطلق عليه ، لأمر ذكره لمرعشي <sup>(٢)</sup> ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿مَنْهُمْ كَمَثَلِ الْيَرَى اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ <sup>(٣)</sup> وقوله : ﴿وَحُصَصَ كَالْيَرَى خَاصًّا﴾ <sup>(٤)</sup> على أحد الأوجه ، ومنه <sup>(٥)</sup>

(١) زيادة من

(٢) الأمور التي ذكرها لمرعشي هي : - أن «الذي» لكونه وصلة إلى وصف كل معرفة جملة . - حقيق بالتصحيح ، أن جملة ليس بمرتبة حج غيره ، بل هو واجب . - أنه علامة لزيادة الدلالة ، ألا ترى أن ما في الموصولات بعد الجمع . - يوجد فيها حد أو قصد جنس المستوفدين ، أو أريد الجمع أو النوع الذي سببه سار لبح امر «كثاف» لمرعشي ١٤٩١-١٩٩٢

(٣) سورة البقرة (١٧) ووقع خطأ في كتابة الآية في النسخة التي جاء فيها : (مثل) بدل (مثلهم) .

(٤) سورة نوح (٦٩) قال المرعشي في تفسير هذه الآية : (ي) كالمعج الذي حصوا ، وكما هو الذي حصوا بعد «الكشف» (٦٦/٣)

(٥) نسخة ب [١٦] ر

والذي للأشاعرة ، يرجع إليه المصنف حرا ، ومن توجبهه بعدم أنه لا خلاف بينهما ، وأن التحقيق مع الأول ، فليأتمل .

للأئمة قول الشاعر <sup>(١)</sup> :

وإن الذي حانت يفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد

[قوله] <sup>(٢)</sup> : (ورجع إليه المصنف آخرًا) أي في كتاب «الأشياء والنظائر» <sup>(٣)</sup> .

فقال «والقول الفصل أن لاكره لا يأتي بتكليف» قوله : (ومن توجبهها) يعلم أنه لا خلاف بين الطرفين وأن التحقيق مع الأول) ظاهر في معنى الخلاف ، وأما (إن التحقيق مع الأول) فكانه نظر فيه إلى رفع الجرح عن المكره ، لكن هذا إنما يناسب وقوع التكليف بذلك ، لا جوازه [به] <sup>(٤)</sup> فالتحقيق مع «ب» لا مع الأول ، فيجوز التكليف بذلك ، لكنه لم يقع الجرح رفع عن أمي الحظا والنسيان وما استكرهوا عليه <sup>(٥)</sup> .

(١) من الطويل قبل البيت لأشهب بن زغبة ، وقيل حريث بن محمد ، نسب في غيره نسخة دي (٥٠٧-٥٠٨-٥٤٣)

(٢) مادة ص -

(٣) امر : لأشهب وجدا المصنف (٩١)

(٤) زياد من ب

(٥) هذا يعطى خبرا من مذهبهم ، وأوصى ، وصرح به واحد من جمهور أمثال من حجر ، غيره به لا يوجد في كتب الحديث فصح به المذهب ، والنسخة ب ، وهو «إن الله تجاوز عن أمته الخطأ والسيئ» وهذا الحديث أخرجه من مائة في مائة كتاب الفرائض ، باب خلاف المكره (١-٦٥٩-٢) ، من أي درة ، أخرجه حاكم في المستدرک (٢-٩٨٠) ، وصححه ورواه في نفسه ، ونظر بقصص الكلام على حديث في المصحف خبر لا يوجد في حجر (١-٢٨١) ، نسخة الحسن في نسخة خازني (ص ٣٧٠) رقم (٥٢٨)

لغايه وما نقله البركشي<sup>(١)</sup> عن مقتضى كلام بحرلي<sup>(٢)</sup> وقرطبي<sup>(٣)</sup> أن محل الخلاف، د، وفق دأعنه لإكراد دعه الشرع، كأن أكره على قتل حبة أو كافر، أما إذا حاصها، كأن أكره على قتل مسلم، أو شرب خمر، فلا خلاف في جواز التكاليف به، وفيه نظر<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: «كشف المسامع» (٥٥/١)، والبحر المحيط» (٣٦١/١).

(٢) هو الإمام حمزة بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطنجي شافعي، ولد بهس سنة ٤٥٠ هـ. سجد على مقام جريحه، كان دأعنه خم، دكه مفرط له الكثير من المصنفات منها إحياء علوم الدين، وفي أفعه السبحة والوسط، وخرق وفي الأصول المستصفى والمنحول، وغيرها، توفي سنة (٥٠٥ هـ) بعد برجه في أقطاف لشافعية، لانس السبكي (١٠١٤)، «مضرب السبكي» (١٨٦).

(٣) ينظر: «المستصفى» (٢٨٧/١).

(٤) هو الشيخ حمزة الدين أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري البغدادي فقه مالكي محدث، له سنة ٥٧٨ هـ مرقبه، من تصانيفه المقهم في شرح مختصر مسلم، الجامع في أصول الفقه وغيره، توفي بالأسكندرية سنة ٦٥٦ هـ، انظر ترجمته في: «شجرة التور الركبة» (ص ١٩٤)، «مضرب السبكي» (٢٧٧/٢).

(٥) نقله عنه البركشي في «سبح» (٣٦١).

(٦) بوجود خلاف السابق الذي ذكره الشيخ لمحي

## [التكليف بالمعدوم]

لست ويتعلق الأمر بالمعدوم، تعلقاً معنوياً، خلافاً للمعتزلة،

الشيخ (ويتعلق الأمر بالمعدوم تعلقاً معنوياً) بمعنى أنه بدو وحده شرط لتكليف يكون مأموراً بذلك الأمر النفسي الأولي، لا تعلقاً تنجزياً، بأن يكون حالة عدمه مأموراً، (خلافاً للمعتزلة) في معناه النفس معني به، لمعنيهم لكلام انسي والهي وغيره، كالأمر، وسيأتي نوع الكلام في الأزل على الأصح إلى الأمر وغيره.

لغاية قوله (بمعنى أنه إذا وجد) إلى آخره، يعني أن المعدوم<sup>(١)</sup> الذي علم الله أنه سيوجد بشرط التكليف طلب منه في الأزل، ما يقهقه ويقفله إذا وجد سلك الشرط، فإذا وجد به تعلق به اعتدلت بتحريه سلكه بصفه لأولي. من غير تجديد طلب آخر.

نقله (وسيأتي نوع الكلام في الأزل) إلى آخره، على أن تسمية الكلام بالأمر في عوهم «يتعلق الأمر بالمعدوم» إنما يأتي على الأصح

(١) سجد في اب المعدوم، سجد برهونه

(٢) حلف لأصوه في حين حكمه عن معدوم عن مدعى مدعى أمر سنة نحو الحكم عليه، وذهب معزلة والتكليف إلى أنه لا يجوز الحكم عليه به عدريه في هذه المسألة و أنه ما تعلق عليه الشيخ حلوله في ضياء اللامع (١٧٩/١) قال «هذه المسألة ما تكسب عليه أهل الكلام، والأصوليون، والألق بها عدم الكلام، فإنه مما لا ينبغي عليه فقه» وهذا من دكه، سجد جدير هو ربي شيخه شافعي في أقطاف، قدك في مقدمه كتابه «أقطاف» مقدمه له بعد أمر سجاد برهونه في أصول فقه، لا ينبغي عليه فقه، فحسبه فقه في به، وذكر منه مسألة التكليف بالمعدوم ينظر «أقطاف» (٢٩١) ينظر هذه المسألة في «سبح» (٢٧٠)، «المفتحة» (٤٠١)، «المختصر» (٢٥٢٣)، «الإحكام» (١١٥٣١)، «رفع المحذور» (٢٤٢)، «شرح أمهات بلاصها» (١١٣٣)، «سبح» (١٢٣/٣)، «البحر» (٣٧٧)، «كشف المسامع» (١٠٥٦)، «أضواء اللامع» (٧٤)، «الهيبة» (١٢١١٣)، «مسم الرب» (٩٧١).



الفكرانية) أي فاحطت البدن عنه بالمخصوص يسمى كراهه ولا يخرج عن المخصوص ذنب المكره إجماعاً أو قياساً ، لأنه في حقيقة مسند الإجماع ، أو دليل النفس عليه ، وذلك من المخصوص (أو بغير مخصوص) بالشيء ، وهو الشيء عن برئ الصدوبات ، المستند من أوامرهم ، فإذن الأمر بالشيء يفيد النهي عن تركه

(الخلافاً الأولي) أي فاحطت البدن عليه بغير مخصوص يسمى خلافاً الأولي ، كما يسمى متعلقه بذلك فعلاً كان ، كقطر مسافر لا يتضرر بالصوم كما سألني ، وركرك ترك صلاة الصبح

ثانيه قوله (إجماعاً أو قياساً) ليس بدليل لمكرهه ، اعتمد به انصهر في (لأنه)

قوله (يسمى خلافاً لأول) في آخره تسميته متعلقه بدنب كراهه ، وهذا تسميته هو به ، فمعنى أنه مثبت لمتعلقه يسمى به أيضاً كما أن تسميته احتجاب بدنب فيه بالكراهه ، بمعنى أنه مثبت فاء فلا يشكل تسميته بذلك قوله (فعلاً كان) إلى أخوه لا يقال : فيه تقسيم الشيء إلى نفسه<sup>(١)</sup> وغيره ، لأن معنى النهي - وهو رد الشيء - متعلقه ، وقد قسمه إلى فعل وترك ، لأن القول لا سلم أن مقتضاه متعلقه<sup>٢</sup> ، بل هو ترك الشيء ومقتضاه الشيء ، وهو إما فعل أو ترك ، فمعلقته في الشئ ترك ، ومقتضاه ترك هذا الترك ، وفي مثله ترك صلاة الصبح متعلقه وترك هذا الترك مقتضاه ، وإليه حصص إلا صلاة الصبح<sup>٣</sup>

١ نسخة (أ) : (س)

(٢) في (ب) : (مقتضاه) ، ولا يروى

(٣) في نسخ حدودي نسخة ١ ١٨١ ١٨٢ ، انك تسمى مثلاً ترك خلافاً لأمرك ، لأن عه مسند ترك مكرهه ، وهو الذي خاص به ، لا بد صلاة صبحي ، بدونه سي مخصوص ، ولكن في تحفة ابن الإنسان معنى سي ترك ترك مكرهه ، شرعاً ، والله عليم

الفكرانية) عبر حازم بنهي مخصوص) بالشيء كما هي في حديث الصحيحين "إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين" ، وفي حديث ابن مسعود وغيره : "في أعطان لائل ، فوئها خلقت من انشياصين؟"

للتحية وبأن مثل ذلك في ادب والكراهه والإباحه ، فمن عر بها ، ومن عر بالمندوب والمكره والمباح .

قوله : (كالنهي في حديث الصحيحين) إلى آخره مثل يحدث<sup>(١)</sup> منها عن أنه لا فرق في النهي بين إقراره بعلته حكمه وعدم إقراره بها .

(١) حديثان هما الأول "إذا دخل أحدكم المسجد" أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب إذا دخل أحدكم المسجد فترك ركعتين (١ ٦٧٠) في ٤٤٤ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين ، باب استحباب عيه المسجد (٥ ٢٣٣) في ٧١٤ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

والحديث ثان "في أعطان لائل" ، ولفظه : "صلوا في مراتب القم ولا تصلوا في أعطان الأبل فوئها خلقت من انشياصين" أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب المساجد وإجماعات ، باب الصلاة في "أعطان الأبل" (١ ٤٦٤) رقم (٧٦٩) ، وأحمد في مسنده (٤ ٨٥) ، ونسبها في "النسب الكبرى" (٢ ٤٤٩) عن عبد الله بن مقبل المولي ، وصحح هذا الحديث سوطي في "جامع الصغير" (٢ ٥٧٠) رقم (٥٠٤٣)



**الشرح** والفرق بين قسمي المخصوص وغيره، أن الطلب في المطلوب بالمخصوص. أشد منه في المطلوب بغير المخصوص، فلاختلاف في شيء، أمكروه هو أم خلاف الأول؟ اختلاف في وجود المخصوص فيه، كصوم يوم عرفة للحاج، خلاف الأولى، وقيل أمكروه حديث أبي داود وغيره، أنه **يُستحب** من صوم يوم عرفة بعرفة، وأجبت بصعقة عدد أهل حديث، وقسم خلاف الأولى، رتبة المصنف على الأصوبين، أحد من متأخري الفقهاء، حيث قالوا أمكروه بخلاف الأولى في مسائل عديدة، ورفضوا بينها، ومهم بهم الحزم في النهاية، **بأنه** المقصود وغير المقصود، وهو المستفاد من الأمر، وعند المصنف إلى المخصوص وغير المخصوص،

**النتيجة** قوله. (والفرق بين قسمي المخصوص وغيره) لم يعمل من المخصوص وغيره. مع أنه أحصر، لأن الفرق بين بينهما، بل بين قسميهما، وهما الطلب بالمخصوص، والطلب بغيره. قوله: (كصوم يوم عرفة للحاج خلاف الأولى) <sup>١</sup> رتبع على بقول المكرهه لأن البهي في غير مخصوص لأنه إما استفيد من دليل سنن إسناده، وهو فعله **فعله**، فإنه أفطر فيه كما ثبت في الصحيحين <sup>(٢)</sup>.

(١) بعد عنه حديث بركتي في كتابه سلف الجمع (٥٨).

(٢) وحديث البواد في بني ذكره لشيخ - أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب صوم يوم عرفة بعرفة (٥٦٦/٢) رقم (٢٤٤٠)، وابن ماجه في سننه، كتاب الصيام، باب صام يوم عرفة (٣٤٠/٢) رقم (٣٧٢)، وغيرهما، عن أبي هريرة، أنه، وصعقة سيوطي في الجمع بصعقة (٩٩٩/٢) رقم (٩٥١٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب صوم يوم عرفة (٢٨٨/٤) رقم ٩٨٨، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب استحباب الفطر للحاج بعرفات (٢٤٩/٧) رقم ٢٣، عن أبيه، نقص عن حديث

**الشرح** أي العام، نظر إلى جمع لأوامر الدين، وأم المتقدمون مطلقون لمكرهه على ذي البهي المخصوص، وغير مخصوص، وقد يقوون في الأول مكرهه كرهه شديده، كما يقال في قسم المصروف سنة مؤكده، وعلى هذا الذي هو من الأصوبين يقال: أو غير حرام فكرهه

**النتيجة** قوله (أي العام) إلى حره، يعني عدل المصنف إلى المخصوص، بغض إلى أن البهي فيه مخصوص بمتعلقه، وإلى غير المخصوص، أي لعام نظر إلى دليل يعم لأوامر التثنية، وهو أن الأمر بالشيء يهي عن فعله، كما ذكره الشارح قبل، فاللهي فيه لم يستند من شيء مخصوص بصعقة، بل من عموم الأمر لدينه، بواسطة هذا الدليل العام <sup>(١)</sup>، والحاصل أن البهي التقني المتعلق بخلاف الأولى، إنما يستند من لأوامر الدين به بواسطة دليل يعمها، وأم الإمام فعتر بالمقصود، وغير المقصود، لأن البهي في المكرهه مقصود أي مصرح به، وفي خلاف الأولى غير مقصود، ولشارح قصد <sup>(٢)</sup> ما ذكره من بكة العدول إلى ما ذكر، لزدعي من قال في عدوه إلى ذلك نظر، لأن مقصود بخر به عن الأمر بالشيء، فإنه شيء عن صده فهو مبهي عنه، إلا أنه غير مقصود، والمخصوص يحتج به على استيفاد من صعقة عموم، من غير تخصيص على شيء عنه بخصوصه، أي يفترض أن يكون ما استفيد من ذلك خلاف الأولى <sup>(٣)</sup>، وليس كذلك، بل هو كراهة وضع الإمام <sup>(٤)</sup> أظهر في المراد، وإن كان صنع <sup>(٥)</sup> المصنف أدق <sup>(٦)</sup>

(١) بغير (أبواب الساب) (١٣٨)، أحاطه العطار (١٠٠)، ومغريب مترسبي (٨٣١)

(٢) نسخة (ب)، ١٨٠ ع.

(٣) انظر المراجع السابقة.

(٤) أي إمام الحرمين.

(٥) في (ب) -: (صنيع)

(٦) انظر إسناده بلام، (١٨١)

سَنَنْ وَإِنْ وَزَدَ سَنًا ، وَشَرَطًا ، وَمَنْعًا ، وَصَحِيحًا ، وَقَاسِدًا ،

الْبَرِّ (وإن ورد) الخصب لسمي يكون لشيء ، مباحًا وشرطًا ومانعًا وصحيا  
وقاسداً «البر» لتقسيم . وهي فيه أحواد من «أوه» كما قاله ابن مالك  
وحذف ما قدرته ، كما عرفت به في المحصر ، أي كون شيء منعم به معنى .

للتبعية قوله : (وهي فيه أحواد من «أوه» كما قاله ابن مالك) <sup>(١)</sup> ، أي لأب . للجمع  
في الحكم ، فهي أنسب بجمع الحكم في أفراد المقسم وهو هـ الشيء ، انقصر ،  
بخلاف «أوه» <sup>(٢)</sup> ، وهذا في تقسيم الكل إلى جزئياته كما هنا ، أما في تقسيم  
الكل إلى أجزائه <sup>(٣)</sup> ، فلا يقال إنها أحواد ، بل سبعة . قوله (أي كون الشيء)  
المناسب لما قدره «بكون الشيء» بإلغاء لكونه رعي في حذفه عبارة لمحتصر <sup>(٤)</sup>  
قوله : (للعلم به معنى) أي لأن من المعوم أن الخصب سمي لا يكون سنا  
مثلاً ، وإنها هو الوارد بكون الشيء سبباً لشيء أو شرطاً إلى آخره <sup>(٥)</sup>

الْبَرِّ (أو) أقصى الخطب (التخيير) بين فعل الشيء وبركه (فبإباحة) ذكر التخير  
سهو : بد لا اقتضاء في لإباحة ، والوصوب : (أو خير) ، كما في المباح <sup>(١)</sup> ، عطفا  
عن (اقتضى) ، وقيل المعن بالترك نظراً للعرف ، وإلا فالترك مقتضى في الحقيقة  
مع هو المكسب ، كما سيأتي أنه لا تكليف إلا بفعل ، وأنه في النهي الكف

لِلْمَنْعَةِ قوله : (ذكر التخيير سهو) إلى آخره ، ليس سهو فإن «اقتضى» يأتي بمعنى  
«أعلم» . ومنه قوله تعالى : «وَقَصِينَا إِلَيْهِ ذَلِكَ لَأَخَذَهُ» <sup>(٢)</sup> ، وبمعنى «ذى» ، ومنه  
قوله : «اقتضى دية» عنيته أنه مستعمل المشترك في معييه <sup>(٣)</sup> ، وهو حاشر كما سيأتي  
ببارة <sup>(٤)</sup> ، عني أنه قيل : إن اسحق مأمور [به] <sup>(٥)</sup> ، مع [أن] <sup>(٦)</sup> الإطلاق مدون  
ذلك سائق <sup>(٧)</sup> ، تغليبا ، ولأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع <sup>(٨)</sup> .

قوله (وقاس الفعل بالترك نظراً للعرف) إلى آخره ، أي هو قال : فإن  
اقتضى الخطاب فعلا غير كف اقتضاء حارماً إلى آخره ، ثم قال : أو كف جارم  
إلى آخره لو افق [ما] <sup>(٩)</sup> سيأتي .

(١) انظر : نهاية السؤل شرح المباح البيهقي للإسنوي (٤٣/١) .

(٢) سورة الحجر (٦٦) .

(٣) وقيل المراد بالاقتضاء : الإفادة ، على طريق المجاز لا خصوص الطلب . ينظر الآيات حسب  
(١٣٩/١) ، وحاشية المطابع (١١٧/١) . وينظر : معنى «فمن» في معجم اللغة  
«الصحاح» (٢٤٩٣/٦) ، و«مقاييس اللغة» (٩٩/٥) ، و«لسان العرب» (٢٠٩/١) .

(٤) انظر : (ص ٦٩٩) .

(٥) زيادة من أدب .

(٦) زيادة من أدب .

(٧) في أدب : فاعل

(٨) وهي قاعدة فقهية مستقرها على القاعدة العامة «تابع راجع» ينظر : «الأشياء والنظائر» لأبي  
يحيى (ص ١٣٥) ، «المعجم الفقهي» للسويدي (ص ٤٢٣) .

(٩) في الأصل [لأن] وقد استعملت من «ب» هـ بصوب

(١) ينظر : شرح المعتمد على المختصر (٢٢٠/١) ، و«رفع الحاجب» (٨٣/١) .

(٢) هو العلامة النحوي محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الحلي ، أئمة من أئمة الشيعة .  
في جيان بالأندلس سنة ٦٠٠ هـ ، كان إماماً حجة في شمس . بعد ١٠٠٠ هـ ، عهده  
وأشعار العرب من مصنفاته تسهيل الفوائد في البحر ، «الكنة السبعة» ، ولأنه في البحر  
وغيرها ثلثي سنة ٩٧٢ هـ انظر : ترجمته في «ملقات الشافعية» لاس سكي (٨٠/١٧) .  
«دعوة الوعاة» (١٣٠/١)

(٣) قاله في «شرح التسهيل» (٣٦٣/٣) ، وانظر : «معنى السب» (ص ٩٢)

(٤) نقل حسن المطابع في «حاشيته» (١١٩/١) كلام شيخه تركب نفسه وفيه زيادة بعد قوله  
بخلاف «أوه» [فإنها لأحد الشيئين ، أو الأشياء] ، بعد قوله بـ «وحد مني» [فـ] .  
وهذا في نسخة الشيخ . وينظر في شرحه (ص ٨٥) في هذه المسألة

(٥) ينظر معنى بكون حريته ، بكون وحرته (ص ١٦٧)

(٦) ينظر : شرح معتمد على المختصر (٢٢٠) ، و«رفع الحاجب» (٨٣/١)

(٧) نسخة «ب» (١٩) بـ [

الشيء مع رعاية لاحتصار ووصف المعنى بالورود بخارج كوصف اللفظي به  
اشائع وشيء. سادس فعل المكلف، وغير فعله، كالربا سببا لوجوب  
الحد، والروال سبب لوجوب الظاهر، وإتلاف لصبي - مثلا سببا لوجوب  
الصباغ في ماله، وأداء الوبي منه

ملحظة تجعل الشارح يرد سبب لوجوب الحد<sup>(١)</sup> وتقدم تحريره، قوله: (الشائع) به  
به علل أن هذا المحرر شائع في الخطب اللغوي دون المعنى<sup>(٢)</sup> قوله:  
(والشيء) أي في قوله: (يكون الشيء)

الشيء (فوضّع) أي لهذا خصص يسمى وضع، ويسمى خصص وضع أبدا، لأن  
معرفته بوضع الله، أي بجمعه كمن يسمى خطاب شخصي، أو محرر الذي هو  
الحكم المبرور كمن تقدم، خطاب تكليف، لما تقدم (وقد عرفت حدوده) أي  
حدود المذكورات من أقسام خطاب التكليف، ومن خطاب الوضوع، فحد الإتيان  
الخطاب متفصيل للفعل اقتضاء جازما، وعلى هذا القياس. وسيأتي حدود السبب  
وغيره من أقسام متعلق خطاب الوضوع، وكذا حد أخذ بالجامع لما ع لرفع  
بلاغة أص - أن ما عرف رسوم لحدود، لأن لمير فيها خارج عن ماهية

ملحظة قوله. (لما تقدم) أي من أنه خطاب متعلق بفعل التكليف من حيث إنه مبرور ما  
فيه كنهه. قوله<sup>(١)</sup>: (من أقسام خطاب التكليف) أي وكذا من أقسام متعينة،  
وإنما سكنت عنها لأنها علمت من تلث. قوله: (ومن خطاب الوضوع) به  
بتكرير «من» على أن حدود أقسام خطاب الوضوع لم نعرف مما ذكر. من من  
حدود<sup>(٢)</sup> متعلقاته<sup>(٣)</sup> الآتية، كما به عليه بقوله (وسيأتي حدود السبب) إلى  
آخر. ها والأولى أن يعرف بعد ما ذكره بقوله (وإن ورد) في آخره، فحد  
السبب<sup>(٤)</sup> منه مثلا لخطب. يكون لشيء سبب لحكم شيء<sup>٥</sup>

قوله (الدهم) صفة حد الحد، يعني أن الحد عند الأصوبين مردف  
للمعروف<sup>٦</sup> لضدق بالخفي والرسامي أو بتعظيم

(١) (قوله) ساقط من الأصل

(٢) (قوله) في الأصل ما يرد عليه سبب في حاشية في أقسام خطاب  
(والمعنى هذه هي ما يرد عليه حددها بعد نسخها به)

(٣) في الأصل (معقود) به أنه من (سبب) وضعه بعب

(٤) أي (سبب) نسبي

(٥) سطر (أب) لكتاب ١٢٠١

(٦) في الأصل (عرف) أو (سبب) من (سبب) هو بعب

(١) بعب «أب» (سبب) (١٣٩) حاشية المعطارة (١٩٠١)  
(٢) بعب «حاشية المعطارة» (١٩٠١)

## [هَلْ الْفَرْضُ وَالْوَجِبُ مُتَرَادِفَانِ، وَمَا هُوَ نَوْعُ الْخِلَافِ؟]

سئل: والفَرَضُ والواجِبُ مُتَرَادِفَانِ، جَلَا، لِأَيِّ خِيَمَةٍ، وَهُوَ لَفْظِيٌّ

الْفَرْضُ والنهي نظرًا هنا إلى أنه حكم، وهناك إلى أنه كلام.

(والفرض والواجب مترادفان) أي اسباب معنى واحد، وهو كما علم من حدّ الإيجاب الفعل المطلوب طلب حارماً.

(خلاف لأي خيمة) أي يميز تردده، حيث قال: هذا الفعل إن ثبت بدليل قطعي كالقرآن فهو الفرض، كقراءة الفرب في الصلاة الثالثة بقوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْ الْقُرْآنِ﴾<sup>(١)</sup> أو بدليل ضعي كحبر الله حد، فهو الواجب، كقراءة الفاتحة في صلاة النساء بصحبت الصححين: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»<sup>(٢)</sup> فيأثم بتركها، ولا تعدد به الصلاة بخلاف تركه بقراءة

(وهو) أي الخلاف (لفظي) أي عائد إلى اللفظ، والمسماة إذ حاصه، أن ما ثبت بلفظي كما يسمى فرضاً هل يسمى واجباً، وما ثبت بلفظي كما يسمى واجب هل يسمى فرضاً، فقلناه لا، أخذنا من فرض الشيء بمعنى حره. أي قطع بعضه، وللواجب من وجب الشيء وجه سقط، وما ثبت بلفظي سقط من قسم العلوم.

لثَنَ قوله<sup>(٤)</sup>: (إلى أنه كلام) أي يتقسم إلى أمر وغيره.

(١) هو الإمام النجاشي بن ثابت بن رويحي، أبو خثيفة، إمام المدعي، حد أحاديث مسلم وأشهر من أن يعرف، أدرك بعض الصحابة، وروى عن كبار التابعين، سئل في سنة ١٥٠ هـ انظر ترجمته في: «الجلوه الفقيه» (٤٩/١)، وفيه أخبار إسلامه، ٢٩، (٢) سورة الزمل (٢٠).

(٣) وهو الشيخ في صحيحه، كتاب الأيمان، باب وجوب الفرب والإمام الفقيه (٢٧٥٦) مع شرح، ومسمى في صحيحه، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة (٢٧٧) عن أبيه.

(٤) روي عنه، باب وجوب الفرب، (قوله تعالى) وهو حذف

مع يختصر فيقال: الإيجاب اقتضاء الفعل حارماً، وعلى هذا القياس، وسبباً حد الأمر باقتضاء الفعل، والنهي باقتضاء نكف كما يجادلنا بقول لمصنفين بفعل والنكف، فالعبر عنه هنا بما عدا الإباحة هو المعبر عنه فيما سببنا بالأمر.

الفقيه واحد عزوه لجامع مدعي<sup>(١)</sup>، وهو دفع للأعبر عن، ما الذي عزف رسوم لا حدود، أي فلا يصح قول لمصنف: (وقد عرفت حدودها)، لأن المبرر فيها أي وهو تحقق الاقتضاء بفعل أو بالترك وتعمد التحجير، بكل منهما، حارج عن ماهية الحكم، فليس ذاتياً، والحد إنما يكون بالذاتيات<sup>(٢)</sup>.

قوله: (نعم يختصر) استدراك على المصنف بأنه يمكن اختصار حدود الأقسام المذكورة.

قوله (فالعبر عنه هنا بما عدا الإباحة) إلى آخره، أي فالعبر عنه بالإيجاب مثلاً هو الخطب المقتضي<sup>(٣)</sup> للفعل اقتضاءً حازماً، أو هو اقتضاء الفعل الجازم، أما المعبر عنه بالإباحة فلم يعبروا عنه صريحاً في صحت الأمر<sup>(٤)</sup> والنهي<sup>(٥)</sup> بشيء<sup>(٦)</sup>.

قوله: (وهناك) أي في مبحث الأمر والنهي.

(١) وانظر: التعريف الحد واقتضائه (ص ٢٨٢/١)

(٢) لماهية الاختيارية، كحقائق الأمور الاصطلاحية كما هي في كلام لمصنف (وقد عرفت حدودها) - أمر الفرق فيها بين الذاتيات والعرضيات - يرجع فيه إلى استقرار من لا يحسب فيها اعتباراً داخلها في مفهوم المسكن الذي وضع له الاسم الذاتي، وما لا عرضي للتمثيل أكثر صحت حاشية المطابع (١٢٢/١)

(٣) التخصيب (١٩٤/ع).

(٤) لفر: (ص ١٩٠/٢).

(٥) انظر (ص ٢٣٩)

(٦) في ذلك شيء.

## الطلاق

والطلاق: وعندها نعم، أخذ من فرض الشيء قدره، ووجب الشيء وحواشيه، وكسب  
من المقدور والثابت أعم من أن يثبت بقطعي أو ظني.

وما حدث أكثر استحبالاً وما تقدم من أب ترك الفاتحة من الصلاة لا يبعد  
عنده - أي دونه - لا يضر في أن الخلاف لقطعي، لأنه أمر فقهي لا مدحج به في  
التسمية التي اكتمل فيها

المفيدة قوله (وما أخذنا أكثر استعمالاً) أي ناسبها<sup>(١)</sup> فرض لغة: بمعنى  
قدر<sup>(٢)</sup>، أكثر منه بمعنى حر<sup>(٣)</sup>، واستعمل وح: بمعنى ثبت<sup>(٤)</sup>، أكثر منه  
بمعنى معتد<sup>(٥)</sup>. اصطلاحاً أقوى

فإن قلت: قد فُرق عندكم بينها في الطلاق بأنه لو قال: الطلاق واجب  
علي، طلق زوجته، بخلاف: الطلاق فرض علي وفي الحجب، بأن الواجب ما  
حجر بركة بدم، والركن يخلّاه. والفرض يشملهما، فهو أعم من الواجب.  
قلت: ذلك ليس للفرق بين حقيقتها، بل لحرمان العرف بذلك في الطلاق،

(١) الفرض والواجب مترادفان خلافاً للحنفية نظر آراء العلماء في هذه المسألة في: «التلخيص»  
(١/ ٦٤)، «المستقى» (١/ ١٥٨)، «المحور» (١/ ٩٧)، «إحكام بلا مبني» (١/ ٩٨)،  
«شرح المفصل» (١/ ٢٢٨)، «الرد» (١/ ٨١)، «ميران الأصول» (ص ٢٥)، «كتب الأئمة»  
بسمي (١/ ٤٤٩)، «المصباح مع التوبيع» (٢/ ١٢٣)، «البدع» (٢/ ١٣٥)، «دعوى المولى»  
(ص ٣٨)

(٢) أي في لغة (استعملها)

(٣) أي بدم، «كتاب العرب» (١٠٧/ ٢٣١).

(٤) بغير «الصحاح» (١٠٩٧/ ٣)، «اللسان» (٢٣١/ ١٠)، «تاج العروس» (١٨/ ٤٨٦).

(٥) بغير «المعجم» (١٥/ ٢١٥).

(٦) بغير «اللسان» (١٥/ ٢١٦).

لغته ولا اصطلاح آخر في الحجب، عن أن تلغص في إطلاق ما يلحق المرء به من  
ما يلحق للعوي، وتحقيق أن نحو اصطلاحاً: إطلاقين، ما يدل على الركن،  
وما بأنهم تاركه، ويعبر عنه به يصح عنه، ويدل عليه.

وللفرض كذلك إطلاقات: منها الركن، ومنها ما لا يحد منه، ومنها ما يتم  
تاركه، وهو بهذا المعنى مرادف للواجب بمعناه الثاني، هذا مع أن أصحابنا  
يقصرون أصل الحنفية في شبه منها [جعلهم]<sup>(١)</sup> مسح ريع الرأس<sup>(٢)</sup>، ومفردة  
آخر الصلاة<sup>(٣)</sup> فرضين، مع أنها لم يشأ بدس قطعي<sup>(٤)</sup> قوله<sup>(٥)</sup> (وما<sup>(٦)</sup>  
تقدم من أن ترك الفاتحة) بل آخره، جواب سؤال مقدر ومقرره طاهر<sup>(٧)</sup>

(١) ربيعه من سنة

(٢) بغير «البيان» في شرح هداية، بسمي (١/ ١١)

(٣) بغير «الرجوع بسبق» (١٧٨/ ٢)

(٤) بغير «الروح» (٥٦١/ ٥)، بغير (٨٣)

(٥) في «د» بكتوب فصح، قوله: مريض متباين، ولعله سهو من الناسخ

(٦) في «د» (ج)، «سيفت لؤلؤ» (ص ١٠٠)، «م»

(٧) نسخة «د» (٢٠ من)

من الأقسام الثلاثة في سبب سبب من الأقسام الثلاثة في ذكر كل شيء يسمى  
بغيره منها فصل العصب ' لا ، إذ لسة الطريقة والعدة والمحب  
للمحب ، ولطوع إرادة ، وأكثر نعم ، ويصدق على كل من الأقسام  
الثلاثة أنه طريقة وعادة في الدين ، ومحبو للشارع بطبيعته ، و قد على أبو حنيفة

(والمندوب والمستحب والنطوع والسعة مترادفة) أي أساء لعين واحد، وهو كما علم من حذف اللب «المعنى المطلوب طمعا غير حرام»، (حلالا لبعض أصحابنا) أي القاضي الحسين<sup>(١٦٧)</sup> وغيره في مبهم ترادفه حيث قالوا هذا المعنى ب. وط عليه لشيء هو لسة، أو لم يواطىء عليه كأن فعله مرة أو مرتين فهو المستحب، أو لم يفعله وهو ما يشتهه الإنسان باختياره عن الأوراد فهو النطوع، ولم يتعزضا للمندوب لعمومه للأقسام الثلاثة بلا شك

الجانبة وقول نصف (والندوب والستح والطوع) إل آخره مثلها الحسن والصل  
والمرغب فيه<sup>(٣)</sup> - قوله: (وغيره) يعني كالبغوي<sup>(٤)</sup> في تهذيبه<sup>(٥)</sup>،

- (١) هو معلامة أبو علي الحسين بن محمد بن أحد الخواري، أنقبة الشافعي، أمة وف ناعليها.  
 أحد أصحاب الوجود في المذهب الشافعي، من شيوخه أبو بكر الفخار الخواري، ومن  
 تلاميذه إمام الحرمين، ومن مصنفاته: كتاب التعلية في الفقه وغيرها توفي سنة  
 (٤٦٢هـ) نظر ترجمته في: طبقات الشافعية للإسوي (١٩٨/١)  
 (٢) نقله عنه كذلك الخواري في التبيين (٦٢/١).  
 (٣) وهو قول الجمهور انظر: المحصول (١٠٣/١)، الإيجاع (٥٧/١)، البحر المحيد  
 (٧٨٤/١)، التبيين (٦٢٧/١)، التلخيص الممتع (١٤٥/١)، التلخيص (١٧٢/٦).  
 وعنه خاتمة نسبه زواري ١- سنة ٤١٢ هـ رويته، وهناك نقل، وهو قسم  
 انظر: الكشف والأسرار لمحمدي (٥٢٧/٦)، التلخيص (١٧٢/٦).  
 (٤) هو العلاقة الحسين بن محمود بن عمه البغوي الشافعي، لقب يحيى سنة لغروه  
 بغيره، كان لقبه محمد أحد أبي، عايد، أحد من مصنفاته معدة في سنة ٤١٢ هـ  
 السنة، البغوي في نسبه الشافعي توفي سنة ٥١٦ هـ نظر ترجمته في صلب شافعية لأبي  
 نسكي (١٧٥/٧)  
 (٥) عنه عنه في رشتي في نسبه (٢٨٤/١)، و (٦٣١/١)

- (۱) هو العلامة ابو محمد محمود بن محمد بن عيسى بن ابراهيم النجاشي فقهه كبير  
خواري، صاحب كتاب في معرفة النجاشي، قد رتبته تحت مورخه، هو، ص ۴۰، ح ۴،  
في سنة ۵۸۰ هـ، فغير مرجحه في «طبقات النجاشية» لأسبابي (۲۸۹)
- (۲) فغيره كذلك بن كشي، في «التحفة» (۲۸۵)، وهو مشهور (۶۳)
- (۳) فغير «ابن عبد العزيز»، كتاب «ملاذات» «تكملة نثر في سبب» (۲۸۹)

## [الشروع في المندوب]

ذلك ووجوب إتمام الحج، لأن نية كفرضه، نية، وكفارة، وغيرها.

وَلَا يَجِبُ بِالشَّرْعِ، خِلَافًا لِأَيِّ حَنِيفَةٍ.

الشيخ (ووجوب إتمام الحج) المندوب (لأن نية) أي (حج) (كفرضه) (نية) (فيها) في كل منهما تصدأ لدخول الحج، أي لسرته، (وكفارة) (فيها) حج في كل منهما باجتماع قصد السعد (وغيرهما) أي عبر أسبه، (لكنه)، (كشده) (أخروج) (بالفساد)، فإن كلا منهما لا يحصل الخروج منه بقضائه، بل يجب المضي فيه بعد عباده (بالعبادة) (كالحج) مع ذكر (وغيرهما) ليس بنية وفرضه سواء في ذكره، فأنه في كل للصلاة، وبصوم غيرها في فرضها، (بكنة) في فرض بصوم بشرطه دون غيره، ودون للصلاة مصدق.

وقول المصنف (ووجوب إتمام الحج) متداً، وخبره ما بعده، و (لجنة) جواب سؤال مقدر، وتقديره<sup>(١)</sup> ظاهر<sup>(٢)</sup>. قال الزركشي: هو الذي يظهر أنه لا حاجة لاستثناء الحج، لأنه لا يكون من المستطيع تطوعاً، بل هو في حق من لم يحج فرض عين، وفي حق من حج فرض كفاية، فإن إقامة شعائر الحج من فروع الكفايات قال ولو أجاب بها أجاب الشامي في الأم<sup>(٣)</sup> من اختصاص ذلك بالحج كان أحسن من جوابه<sup>(٤)</sup>.

الشيخ (ولا يجب) المندوب (بالشروع) فيه أي لا يجب بتمامه لأن المندوب يجوز تركه. وترك إتمامه أسهل لما فعل به تركه (لخلافاً لأي حنيفة) في قوله: وجوب بتمامه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> حتى يجب ترك إتمام للصلاة والصوم، مع قضاؤهما، وعورض في الصوم بحديث الصائم أمير نفسه، إن شاء صام، وإن شاء أفطر، رواه الرمذي وغيره، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ويعاس على الصوم الصلاة، فلا تتناوها الأعمال في الآية جمعاً بين الأدلة.

الثالثة فوه (جمعاً بين الأدلة) أي لآية<sup>(٢)</sup> وحديث والقياس أو الآية وحديث ساء على أن أقر الجمع شأن، ونجميع المذكور جعلاً للاستثناء في فوه للقاتل له «هل علي غيرها؟ لا، إلا أن تطوع»<sup>(٣)</sup> مقطوعاً<sup>(٤)</sup>. وقوله في الحديث الذي ذكره «أمير نفسه»/ «ووي بالراء وبالنون»<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة محمد (٣٣).

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ (سورة محمد ٣٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيثار، باب الزكاة من الإسلام (١٣٣/١).

رقم (٤٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيثار، باب ما لا يصرف (١٢٢/١) رقم (١١).

(٤) انظر الصياح (٢٠٠/١)، والتجريد (٩٩١/٢-٩٩٢)، ونشر البيهقي (٣٤/١)، وتفسير

تحرير وتوضيح الشيخ الطاهر بن عاشور (١٢٩/٢٦)، وإتحاف ذوي البصائر في شرح

هذه سائر المذكور عند ذكرهم بنية (٥١٣).

(٥) حدث الصائم أمير نفسه أخرجه الرمذي في سننه كتاب الصوم. باب قضاء الصائم

لتطوع (٦٩/٣) رقم (٧٠٣١)، وأحد في سننه (٣٤١/٦)، ونسفي في سنن الكبرى

(٤/٢٧٢)، وحكم في المستدرج (٤٣٩/١) وصححه ووافقه اندلسي، وصححه النسخة

في جامع صغير (٥٨١/٢) رقم (٥١٤٧) ونظر «أمير» أخرجه الرمذي (١٩/٣)،

والبيهقي (٢٧٦/٤) وحديث كنه من طريق أم هانئ رضي الله عنها.

(١) في الأصل (تدريج) والخط من «ب».

(٢) سؤال مقدر، تقديره: «ما ذكرتم من أن إتمام المندوب لا يجب بالشروع، يستدعي وجوب إتمام

حج مندوب بالشروع» (مصر «فتاوى الأمام» ٢٠١، «الإجابات السنية» ٤٩١).

(٣) مصر «الأم» ١٤٣٢.

(٤) «نظر» (منسب لمصنف) (٦٥/١) ونسبه شيخ ركب هانئ.

## [تَعْرِيفُ السَّبَبِ]

وَالسَّبَبُ: مَا يُضَافُ الْحُكْمُ إِلَيْهِ، لِيَتَعَلَّقَ بِهِ مِنْ حَيْثُ بِهِ مَعْرُوفٌ أَوْ غَيْرُهُ

أي قوله: (للتعلق) أي يتعدى الحكم (منه من حيث إنه معرّف) يحكم (أو غيره) في غير معرّف له، أي مؤثر فيه مدته، أو يبدل الله معنى أو يثبت عليه الأقوال لأنّ فيه معنى العلم، أي حشها أظننت على شيء، معرّف أوها لأهل حق، يعرض لها فيها عن أن الممرعه ها بالنسب، هو المعرّف عنه في مقاس سامعة، كالزنا لو حوّل الخلد، والروا لو حوّل الظهر، والإسكار لخرقة خمر، وصافة لأحكام إليها، كما يقال يجب الخلد بالزنا، والظهر بالروا، وتحرم السكر للإسكار،

حاشية قوله (الأقوال) متدّ، أي فيه أقوال، أو خبر، أي وهي لأمر أو لأمره، لأنّه في معنى المعنى في محنتها، ودونه (حيث أطلّقت على شيء) أي في كلام ثمّة الشرح كما صرح به ثم قوله (معزو أوها) حال من الأقوال، أو من صميرها، مست في الآية قوله: (يعرض لها) أي بقوله: (معرّف أو غيره) حاشية: (وصافة لأحكام إليها) أي مثل ما (يقال يجب الخلد بالزنا) لأن آخره يعني أن صافة، الأحكام إلى لأشياء معها، المتعقبات، أي لتعلق لمعاد كلام التعليل، أو منه، أو في يوم مقامها، فقوله: «السبب ما يضاف الحكم إليه»، في معنى ما يمتنع به، ويستدّ إليه، كما بشر إليه قول المصنف (للتعلق به) (١).

- (١) وهي الأول سبب معنى معرّف في شرح  
لها، صمير مدثر في حكم مدته وهو قول المعرّف  
الثالث معنى مؤثر في حكم بدله، هو قول المعرّف  
الرابع معنى باعث عن حكم وهو قول الأمدّي  
نظر الشيخ محمّد مع حاشية ص ٢٢٢ (٢) وما بعدها  
(٢) نسب معرّف ما يمتنع به في غيره، نظر الضمّاح ٢٣٢٢، وسف معرّفه لغيره  
السبب من أن معرّف من يمتنع به شرعي وقسمه قسم، معرّف في المعنى  
٢٥٩ ٢٦٦، ص ٢٧٠ (٣) والبحر ٢٤٥ (٤)

الشيء وفساد الصلاة وانصوم يحصل الجروح منها مطلقا، فمارف الحج والعمرة  
غيرهم من باقي المندوبات في وجوب إتمامها ثمّ بينهما لفرصتها في  
تقدم (والسبب ما يضاف الحكم إليه) كذا في المستقصى (١) راد المصنف بين  
جهة الإصافة

المشبه قلت: كلام المصنف يرجع إلى ذلك مع زيادة المعرف، مع أن الحصر فيه قاله  
ممنوع بجمع الصبي، ومن به رقى (٢)، وأن ما ذكره لا يقتيد بالمستطيع.

قال: واستثنى بعضهم (٣) أيضا الأصحية فإنها (٤) سنة، وإذا ذهبت لزمت  
بالشروع (٥) انتهى

وفي استثنائها نظر (٦). قوله: (مطلقا) في الموضوعين أي عرضا أو نفلا.  
قوله: (من باقي المندوب) (٧) [بيان في غيرهما] (٨).

- (١) بحر المستقصى (١/٢٥٦).  
(٢) لأن حج في حق الصبي والتعليل ليس بواجب باتفاق العلماء، انظر: «مراتب الإحاح لأب  
حرم» (ص ٤١)، ومعنى «لا يمتنع به» (٥ ٢٦).  
(٣) قال الركني في «مشيّد المصالح» (١/٢٦٦): «ذكره البايع» (أي الشافعي) في «نصوص الشافعي»  
(٤) نسخة «٢٠/ع»  
(٥) نظر «الشيء» (١/٦٠)، ونظر «الضياء» (١/٢٠٣)، «نفس المحرر» (٢٦/١٢٦).  
(٦) وجه النظر أن سبب المدح حصل لأصحة، فلا نصوب معها وجوب الإتمام بالشروع، وهو على  
فرض تصور ذلك، في وجوب الإتمام مدح تفكّ حال، لا بشرع، في المندوب، لكن عدم الإتمام،  
لا يستلزم سبب على الإتمام، وهو أن يحصل بالشروع جرح حشمة، يعيش به الأصحة ولا  
يقتضي عقوبة، بعد «الآيات» (١/٢٩)، «حاشية معرّف» (١/١٣١).  
(٧) نظر «عقوبة نصوص» لمشج وركب (١٢/١٣).  
(٨) بالأصل مدح، وما أنشده من «ب»



ومن قال: «لا يسمى سرواب وسجوه من سبب الوقي عده» نظرا إلى اشترط  
انماسه في العلة، وسيأتي أنها لا تشتط فيها بناء على أنها بمعنى المعرفة الذي  
هو الحق

وما عرّف المصنف به السبب هنا، مبين لخاصته، وما عرّفه به في شرح  
المختصر<sup>(١)</sup> كالأمدي<sup>(٢)</sup>،<sup>٣</sup> من يوصف الظاهر المنضبط المعروف للحكم بين  
المفهومة.

للإيضاح قوله: «ومن قال» أي كالأمدى فوجه: «وسيأتي أنها لا تشتط فيها» فيه رد  
عن من قال أنها تشتط فيها بخلاف السبب<sup>(٤)</sup>.

قوله: «المنضبط المعروف للحكم» عبارته في شرح المختصر<sup>(٥)</sup>: «المنضبط  
الذي دلّ السمع على كونه معرّفا للحكم الشرعي».

والقيد الأخير للاحتراز عن المتع، ولم سيد لوصف بالوجودي كي في السمع،  
لأن العلة قد تكون علمية كما سيأتي

للإيضاح قوله: «والقيد الأخير» أي وهو المعروف للحكم للاحترار عن السمع، أي مانع  
الحكم لأنه معروف بقص الحكم كما يأتي قريباً، وسمع لسبب لأنه معروف  
استقاء السبب لاحتلال حكمه<sup>(٦)</sup> لسبب كما سيأتي في مبحث ائمة قوته: «ثم  
الشرعي» أي آخره بينه لشرط انماسه<sup>(٧)</sup>، وإن لم يذكره، لمصنف  
هنا فالشرعي<sup>(٨)</sup> مبتدأ، و«المناسب» صفة، و«كالطهارة» إلى آخره خبره،  
ويحتمل أن يكون «المناسب» خبره، و«كالطهارة» إلى آخره مثله

والشرط الشرعي كما قال بعض المحققين<sup>(٩)</sup> نوعان:  
أحدهما: شرط السبب وهو ما محل علمه بحكمة السبب كإفاده على  
تسليم<sup>(١٠)</sup> الميج، فإثبات<sup>(١١)</sup> شرط لصحة<sup>(١٢)</sup> البيع، وهي<sup>(١٣)</sup> سبب ثبوت بطلان  
الذي هو حكم<sup>(١٤)</sup>، وحكمه سبب حل الانتفاع، وعدم القدرة محل له

(١) في اب: «حكم» وهو خطأ.

(٢) نسخة اب: [٢١/س].

(٣) في الأصل فاشترط وما أثبتته من ب وشرح المحي وهو انصاف

(٤) هو الرمالي فقد ذكر هذين الوجهين في شرح القية في الأصول، ر: ٣٠١، ٣٠٢

(٥) في الأصل استقيم. والمناسب من اب، وصححه تصويب

(٦) في الأصل، ر: اب، وقد أثبتته من اب، وحاشية بغيره ١٠٣٧

(٧) في اب: انصحه وهو خطأ

(٨) في النسخة: هو

(٩) في النسخة: حكمه

(١٠) انظر: «رفع حاشية» (١٢/٢).

(١١) هو لإمام الأصوب أبو حسن علي بن أبي عمير عن محمد بن سالم العلبي الأمدي المتكلم  
الحسين ثم شافعي عنه في بغداد والشام، وانتقل إلى القاهرة، يروى في الأصول وعلم  
كلام من مصنّفاته لإحكام في الأصول، غاية المرام في علم الكلام وغيرها توفي سنة  
٦٣١ هـ، انظر ترجمته في «وفيات الأعيان»، (٢٩٣/٣)، «شهداء الذهب» (٢٥٣/٧).

(١٢) انظر «إحكام» (١/١٣٧)

(١٣) انظر: «شرح محي» ٢٧، وقد انصفا

(١٤) انظر: «رفع حاشية» (٢/٢) وهو خطأ، «إحكام» للأمدي (١٢٧/١).

## [تَعْرِيفُ الشَّرْطِ]

المعنى: والشرط يأتي.

الشرط (وشرط يأتي) في بحث محصور آخره إلى هنا، لأن اللغوي من أقسامه غصص، كما في «أكرم ربيعه إن جاء»، أي الحاشي مهم، ومسائله الآتية من الاتصال وعمره، لا محل لذكرها إلا هذا، ثم الشرعي المناسب هنا كالتطاهرة للصلاة والإحصان لوجوب الرجم.

لما أتت وثانيهما. شرط الحكم، وهو ما يقتضي عدمه بغيض حكم السب، ولم يحل بحكمة السب، كالتطهر للصلاة، فإن عدمه<sup>(١)</sup> يقتضي نقيض حكم السب، وهو عدم الثواب، وحكم السب حصول الثواب، وحكمة السب التوجه إلى الله تعالى، ولم يحل به عدم التطهر<sup>(٢)</sup>

## [تَعْرِيفُ النَّائِجِ]

لثلاث والنائج: الوصف الوجودي الظاهر المنقبط المعترف نقيض الخلق، كالأبوة في باب القصاص.

النائج (والمائع) المراد عند الإطلاق، وهو مانع حكم: (الوصف لوجودي بظاهر المنقبط المعروف بغيض الحكم) أي حكم لسب، (كأبوة في) باب (القصاص) وهي كون القتال أما القبول، فوب مائة من وجوب بقصاص، سب عن لفتن حكمة، وهي أن الأب كان سببا في وجوده، فلا يكون الأب سببا في عدمه

القائمه قوله: (والمائع الوصف) إلى آخره فإن لتركبي: لا بد أن يريد به مع بقائه حكم<sup>(١)</sup> السب، ليخرج به مانع لسب<sup>(٢)</sup>، وهو ما ستلزم حكمه بحكم بحكمة السب، كدس في الركة إن قلنا ربه مانع من وجوبها، فإن حكمه السب، وهو لعن مؤساة لشرف، من فصل مال لركي، وليس مع لعن فصل يواسي به<sup>(٣)</sup>، وجوب ما فله أنه حرج بالمد الأخير، لأنه لا يعرف بغيض الحكم، بل انتفاء السببية. وإن ستلزم بغيض الحكم<sup>(٤)</sup> كما قدوته [قيل]<sup>(٥)</sup> المقالة السابقة. [وجعله]<sup>(٦)</sup> العي<sup>(٧)</sup> سببا ومواساة بمفرد حكمة، تبع فيه العنق<sup>(٨)</sup>.

(١) في (أ) (حكمة)، وقد في تقرير الشريبي ١٠٩٨، وسجته لأصل مواد في شيف انصاع بتركبي

(٢) في (ب) تحصر من جانب نظرائه العنق (٢) ١٧، ولا يمتد إلى حكمه (١) ١٣.

(٣) هذا كلام الركني، ولكنه مع شرح ركني بغير نظر انقشط صامع (١) ٦٧-٦٨

(٤) لأنه في (ب) انقشط صامع، وفي (أ) صامع، ومعهم من ذلك أنه يترجم من كونه مانع حكم، كونه مانع حكم، بغير (ب) ١١٨-١١٩

(٥) في (أ) الأصل (عل)، وما شبه في (ب) وبعده بصواب

(٦) في (أ) الأصل (جعل)، وما شبه من (ب) هو الصواب

(٧) في (أ) (ب) (ب)، وهذا نسخة (ب) ٢١١ ع

(٨) نظر، اشرح لعنقه (٢) ٧

(١) في (ب) حطام (عدم)

(٢) انظر، اشرح لعنقه (٢) ٧٢، وراجع صاحب (٢) ١٦٢ (و) بعددها

## [تَعْرِيفُ الصَّحَّةِ]

الثَّانِي وَالصَّحَّةُ مُوَافَقَةُ ذِي الْوُجْهِينَ لِشَرْعٍ، وَقِيلَ فِي الْعِبَادَةِ: إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ

الْبَاطِلِ (والصحة) من حيث هي الشاكلة صحة عبادة وصحة بعدد، (موافقة)

لعمل (دي الوجهي) وفروع (الشريعة) ونوحها موافقة الشرع وبخاصته، أي الفعل الذي يقع تارة موافقا للشريعة، لاستجابه ما يعتبر فيه شرعا، وتارة مخالفا له، لانتفاء ذلك، عبادة كان كالصلاة، أو عقدا كالبيع، الصحة موافقة لشرع، بخلاف ما لا يقع لا موافق لشرع كمنعوه الله تعالى، إذ لو وقعت عبادة به أيضا، كان موافق جهلا لا معرفه، فإن موافقه شرع ليست من معنى الصحة، فلا يسمى هو صحيح، فصحة العبادة أحدا لا ذكر موافقة العبادات ذات الوجهي وقوعا للشرع، وإن لم تسقط لقضاء (وقيل) الصحة (في العبادات): إسقاط القضاء.

في عباده، معنى أن لا يجح ابن فعلها ثب

للثانية قوله: (فصحة العبادة)<sup>(١)</sup> إلى آخره، توطئة لكلام المصنف

قوله: (أي إغناؤها) إلى آخره فسر به عبارة المصنف كعبه<sup>(٢)</sup>، لأن ظاهرها غير مراد قطعا، إذ السقوط فرع الثبوت<sup>(٣)</sup> سواء قبل انقضاء بأمر حديد أم بالأمر الأول.

(١) قوله: (أي عبادة) بعد (عبادة) وهو حذف

(٢) معنى: (الشيء) (٧٠)

(٣) في (أمر) (مطبوع)

وطلاق لو جرد على الأوه التي هي أمر إصافي عند الفقهاء وعبرهم، نظرا إلى أنها ليست عدم شيء، وإن قال المتكلمون الإصافيات أمور اعتبارية لا وجودية، كما سيأتي تصحيحه في أواخر الكتاب أما مانع السبب والعلة، ولا يذكر إلا مقيدا بأحدهما، فسيأتي في مبحث العلة.

للثانية وحذف شارح ذلك في مبحث علة محمل السبب مدح النصب، وإحكمة استعانة بذلك<sup>(١)</sup>، وكل صحيح، وإن كان ما فعله الشارح أوفق بالمشهور، من جعل ملك الانتساب سببا، وبها تقرّر علم أن مانع السبب، مستلزم مانع حكم، قبل المصنف: «وإن لم تذكر هنا مانع لسبب، لأن كلاما هاهنا في الحكم ومتعلقاته، من حاكم، ومحكوم به، وعليه، وشروطها، وليست الأسباب كذلك»<sup>(٢)</sup>. أي فلم أذكر مانع السبب، قلت: لكن قوله: «وليست الأسباب كذلك» إنما يصح لو سلمنا<sup>(٣)</sup> أن متعلقات الحكم محصورة فيما قاله، وهو ممنوع، إذ أسبابه / منها، وتقدير تسليمه أورد عليه أنه كان ينبغي لذلك أن لا يذكر السبب، وقد ذكره<sup>(٤)</sup>، ويحاج بأنه إنما ذكره، لأنه من متعلقات الأحكام الوصية التي الكلام فيها، وقول لشارح (عبد الفقهاء) أي بعضهم، وقومه. (وإن قال المتكلمون) أي أكثرهم<sup>(٥)</sup> قوله (لانتفاء ذلك) أي لانتفاء استجابه ما ذكر

(١) النظر: «شرح المحقق» (٢٣٨/٧)

(٢) عبارة المصنف في «مع لم أجد» (٢٨٢) لأن كلاما هاهنا في الحكم ومتعلقاته، وليست الأسباب عندنا من الأحكام في شيء، خلافا لابن الحاجب، وقد نقض كتاب انتساب معرفة مانع السبب، ثم قال: «لمن صحت حكم حاكم، وعلم به وعنه، وشروط كل واحد منها، وليست لأسباب من ذلك» يظهر أن شيخنا كررنا مصنف في نقل

(٣) في «أمر» (مسم)

(٤) أورد ذلك في «نظر انتساب» (٦٨)

(٥) «نظر» «شرح المصنف» «نظر» (٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢)

الشيخ

الشيخ في وقت من عاده ذات وجهين الشرع، ولم يسقط القضاء كصلاة من طرأ عليه متطهر، ثم تبين له حدثه يسمى صحيحا على الأول دون الثاني.

الثانية قوله: «كصلاة من<sup>(١)</sup> طرأ أنه متطهر، ثم تبين<sup>(٢)</sup> له<sup>(٣)</sup> حدثه، يسمى صحيحا على الأول دون الثاني» الأول منسوب للمتكلمين<sup>(٤)</sup>، والثاني للعقهاء<sup>(٥)</sup>.

قد استسكي<sup>(٦)</sup>: «سمية لعقهاء ما ماطة ليس لاعتبارهم سقوط القضاء في حد الصحة، كما في الأصوليون، بل لأن شرط الصلاة عندهم الطهارة في نفس الأمر، والصلاة بدون شرطها ماطة، وغير مأمور بها، وذلك لأهم قالوا: من صحت صلاته، وكانت مغنية عن القضاء جاز الاقتداء به، وإلا فلا.

(١) نسخة «س» [٢٢ س]

(٢) في «س» نفس

(٣) (له): «ما ماطة من «ب»

(٤) وهو أن الصحة هي موافقة فعل ذي الوجهين الشرع، ومعه أن يراعى فعل المكلف أمر الشارع، والمراد بالمتكلمين، جمهور الأصوليين انظر: «شرح المفيد» (٧/٢) مع حاشية استقاراني، «المستصقع» (٢/١)، «المصنوع» (١١٢/١)، «الإحكام للأمندي» (١٣٠/١)، «الإباح» (٦٧/١)، «نهاية السؤل» (٥٩/١)، «شرح مختصر الروضة للطوفي» (٤٤١/١)، «شرح تنقيح الفصول» (٧٦)، «فضيلة اللامعة» (٢١٣/١)، «التبعية» (١٠٨٣/٣)، «تنقيح المسامعة» (٦٩/١)، «كشف الأسرار للبحاري» (٥٣٠/٢).

(٥) وهو أن الصحة عبارة عن إسقاط بعضه، انظر «المستصقع» (٢٦٧/١)، «المصنوع» (١١٢/١)، «الإحكام» للأمندي (١٣٠/١)، «الروايات» (٢١٦/١)، «شرح مسجع المصنوع» (٧٦)، «كشف الأسرار» (٥٣٠/٢).

(٦) هو العلامة تقي الدين حل بن عبد الكافي بن علي السبكي الأنصاري الحنوزي، تبع لإسلام في عصره، وأحد غرر المفكرين، والد المصنف من مصنفاته شرح المنهاج، وكلمة المجموع بدوي المير سبط في تفسير القرآن وغيره توفي سنة ٧٥٦ هـ، انظر نرحم في «مطعمات شامية» لأبي السكي (١٣٩/١٠)، «الدور الكاشفة» (١٣٤/٣).

سفيه فعملوا من الصحيحة ما لا يعني عن بعضه، وصحوا ألعب صحة صلاة وقد الطهورين، مع أنها لا تعني عن القضاء، ثم قال: فالصواب حد الصحة عند المريقين بموافقة الأمر، أي كما عبر به المتكلمون، غير أنهم يقولون: بل طرأ الطهارة غير مأمور بها، والعقهاء يقولون: بل مأمور بها مرفوع عنه لإلزامه بها، «قل ذلك»<sup>(١)</sup> كانت صلاته صحيحة عند المتكلمين لا للعقهاء<sup>(٢)</sup>، وفيها قاله «مور» منها قوله: إن شرط الصلاة عند العقهاء الطهارة في نفس الأمر، ينتضي أنه لو تردد فيها وصل ثم تبين أنه أنه متطهر صحت صلاته وليس كذلك<sup>(٣)</sup>، ومنها قوله: إن الصلاة بدون شرطها غير مأمور بها بقاء على ضعيف، وهو أن حصول الشرط الشرعي شرط في صحة التكليف ووقوعه<sup>(٤)</sup>.

وسها: رفعه اختلاف بين الأصوليين في جعله حد الصحة عند العقهاء حدثه عند<sup>(٥)</sup> المتكلمين. ومنها قوله: إن العقهاء يقولون إن طرأ لطهارة مأمور بها مرفوع / عنه الإثم، إذ مخالفة الأمر تقتضي<sup>(٦)</sup> الإثم. إلا أن يحمل الأمر على التلب، وفيه هنا بُعد.

(١) في الأصل (علما) وما آتيت من «ب».

(٢) انظر «الإباح» في تذيير السبكي والله لأصفا (٦٨ ٦٧) ومعه التبع قريب مما صنف

(٣) لأن من شرط تحقق الية في العبادة - كما هنا - الإجماع بمتعلقها، وهذا غير وارد فليس بمصلحة العبادة انظر: «الأشياء والنظائر» لأبي السبكي (٦٢/١)، «والأشياء والمعارف» مسبوحي (ص ٩٨)

(٤) لأن أكثر الأصوليين: على أن الشرط الشرعي ليس شرط في صحة التكليف، كما سبأ بباله، انظر (ص ٤٠٨/١).

(٥) نسخة «ب»: [٢٢/ب].

(٦) في «س»، ينتضي.



## [الْمَقْصُودُ بِصَحَّةِ الْعِبَادَةِ]

لَيْسَ وَالْعِبَادَةُ إِجْرَاؤُهَا : أَيْ كَمَايُنْهَى فِي سُقُوطِ التَّعْبُدِ . وَقِيلَ : يَسْقُطُ الْقَضَاءُ . وَيَخْتَصُّ الْإِجْرَاءُ بِالْمَطْلُوبِ ، وَقِيلَ : بِالْوَاجِبِ

الْبَيْتُ (و) بِصَحَّةِ (العبادة) على القول الراجح في معناها ، (إجراؤها أي كمنيتها في سقوط التعبد) أي الطلب ، وإن لم يسقط القضاء ، (وقيل) إجراؤها (إسقاط القضاء) كصحتها على القول المرجوح ، فالصحة منشأ الإجراء ، على قول الراجح فيها ، ومرادف له المرجوح فيها

(ويختص الإجزاء بالمطلوب) من واجب ومندوب ، أي سعيه لا يتجاوزها إلى العقد المشترك لها في الصحة (وقيل) عتص (بالموجب) لا تنحصره إلى المندوب كالعقد ، بل هي لا لا حصصه لا يصح منه لعدم وينصف به سعيه أو حقه وسعيه ، من لو حقه فقط

الحسية قوله : (وتوقف الترتيب) على إجماع ، جواب سؤال مفسر ، وبقريره ظاهر

وقوله : (المانع) صفة للخيار ، وقوله (منه) أي من اسم

قوله : (وقيل يختص بالواجب) في كلام الشافعي ، ما يقتضي تصحيحه (١٦) وهو مؤول ، قوله : (كالعقد) أي كما لا يتجاوزها إلى عقد

(١٦) وهو من المبتدأ ، يستمر منه ما انتهى عنه ، لا تعاد ذلك لعمارة يستمر بقاء البنية وحاصل جواب ، مع استمرار لعمارة ، لأن البنية هي الوقوف على سعيه ، يوقف على سعيه ما به كإجراء ، ويؤثر منه ، كحوال حول ، مفسر حديثه بمصنفه (١٦٧)

البيوت وتوقف الترتيب على بقضاء الخيار المانع منه ، لا بقدر في كون الصحة منشأ الترتيب ، كما لا يقدر في سببية ملك النصاب - لوجوب الزكاة - توقفه على حوالان الحول ،

وقدم الخبر عن المبدأ ، سأل به الاختصار فيما بينهما ، ولاصل ترتب أثر العقد بصحته ، وعدم لتقدم غير تسمير بالظاهر ، ولنعكس ، لتقدم مرجع الضمير عليه .

ملامية فإن قلت : يرد عليه كعبه خلط<sup>(١)</sup> ، أو لكتابه<sup>(٢)</sup> ، فإنه يثبت عليها أثرهما من البيئونة والعتق ، مع أنها غير صحيحتين . قلنا : ثوب أثرهما ليس للعقد بل للتعليق<sup>(٣)</sup> ، وهو صحيح لا خلط فيه ، ونظير ذلك القراض<sup>(٤)</sup> والوكالة<sup>(٥)</sup> ، فإنه يصح فيها التصرف لوجود الإذن فيه ، وإن لم يصح العقد<sup>(٦)</sup> .

(١) هو فرقة بعوض مقصود لجهة الزوج بلفظ الطلاق أو خلط . وهذا عند الجمهور وعند الخنيفة : أخذ مال من المرأة براء ملك الكاح بلفظ الخلع . انظر الزاهر في غريب الفاظ الإمام الشافعي لأبي منصور الأزهري تحقيق الأستاذ الدكتور عبد المنعم بشتاني (ص ٤٢٢) ، «الموسوعة الفقهية» (١٩/ ٢٣٤) .

(٢) جئنا على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه . انظر : «الزاهر» (ص ٥٦١-٥٦٢) ، «حدود ابن عرفة» (ص ٢٥٨) .

(٣) انظر : «أصول الفقه» للشيخ محمد أبي النور زهير (١/ ٧٠) .

(٤) القرض والفضائية بمعنى واحد وهو : تمكين مال لمن يتجر به بجزء من ربحه لا بلفظ «الاحارة» «حدود ابن عرفة» (ص ٥٣٠) .

(٥) هي بنية دى حق غير ذي بشرية ولا ضادة لغيره فيه غير مشروطة فيه . انظر : «الزاهر» (ص ٣٣٢ ٣٣٣) ، «حدود ابن عرفة» (٤٥٧) .

(٦) هذا الإيراد جواب عنه ذكره الزركشي في «شفا المصنف» (١/ ٧١) .

## [تَعْرِيفُ الْفَسَادِ وَالْبَطْلَانِ]

لَمَّا وَيُقَالُهَا الْبَطْلَانُ، وَهُوَ الْفَسَادُ، خِلَافُ لَا يَحْتَجُّ خِيفَةً

أَيْضًا (ويقالها) أي لصحة (البطلان) فهو تحالفة الفعل دي بوجي ووقوعا أشرع،  
وهو في العبادة عدم استقصاء أعضاء (وهو) أي لبطلان الذي عدم أنه محالفة  
دي الوجي أشرع (الفساد) ايضاً، فكل شيء محالفة ما ذكر أشرع (حلالاً لأبي  
حيفة) في قوله محالفة ما ذكر بشرع، بأن ك ما بعد عدم أن كانت يكون لهي  
عنه لأصله فهي البطلان، كما في الصلاة بدون بعض الشروط أو الأركان.

لأنه وليس<sup>(١)</sup> كذلك فإنها تكون بكرة [و مرة] <sup>(٢)</sup> في سائر شيء<sup>(٣)</sup> مع أنه يجب  
المندوب، فاستعمال الإحرام فيها إما هو عن لقول الأول لا الثاني، قلت: لا  
نسمع إساءة المذكور، إذ الاستعمال المذكور [أت] <sup>(٤)</sup> يتقدم لعموم أيضاً<sup>(٥)</sup>،  
وبكل حال في الحديث رد على أحسن المثال بأن الصلاة تحرى براءة غير  
العامة<sup>(٦)</sup>، قوله: (ويقالها البطلان) وهو الفساد<sup>(٧)</sup>، قد يفسد، قد فرقتم  
بينهما في أبواب منها الحج، فإنه يفسد بالردة فلا يمضي فيه، ففسد بمرح  
فمضى فيه، وسبب خلع وكثرة

١- نسخة: [ج ٢٣]

٢- نسخة: [ج ٢٣]

٣- نسخة: [ج ٢٣]

٤- نسخة: [ج ٢٣]

٥- نسخة: [ج ٢٣]

٦- نسخة: [ج ٢٣]

٧- نسخة: [ج ٢٣]

التيقن، ومشا خلافاً حديث ابن ماجه وغيره، مثلاً أربع لا تجزئ في الأصاحي،  
فاستعمل الإجزاء وهي مندوبة عبداً، واجبة عند غيرنا كما هي حقيقة.

ومن استعماله في الواحد تعاقباً، حديث الدارقطني وغيره ولا تجزئ صلاة  
لا يقرأ الرجل فيها بأمر القرآن<sup>(٨)</sup>

لأنه قوله: (ومشا خلافاً حديث ابن ماجه وغيره) إلى حره، معنى كونه مثلاً:  
أن من قال بتدب ما وصف فيه<sup>(٩)</sup> بالإجزاء قال: يوصف به الواجب والمندوب.  
ومن قال بوجوبه قال: لا يوصف به إلا الواجب. وأشار بقوله: (مثلاً) إلى أن مشأ  
الخلافاً ليس هذا الحديث فقط، بل هو وما في معناه من الأحاديث.

قوله: (ومن استعماله في الواجب اتفاقاً، حديث الدارقطني)<sup>(١٠)</sup> إلى  
آخره، أي فإنه استعمل في الصلاة وهي واجبة اتفاقاً، فإن قلت: هذا  
مبني<sup>(١١)</sup> على أن الصلاة في الحديث هي الواحة.

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الأصاحي، باب ما مكروه أن يصحى به (٥٢٩/٣) رقم  
(٣١٤٤) عن البراء بن عازب، ورواه أبو داود الترمذي والثاني بلفظ أربع لا تجزئ في  
الأصاحي، انظر: سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب ما يكره من الصلوات (١٦١/٣)  
رقم (٢٨٠٢)، وسنن الترمذي، كتاب الأصاحي، باب ما لا تجزئ من الأصاحي  
(٢٩٨/٣) رقم (١٤٩٧)، وسنن النسائي، كتاب الصلاة، باب ما يكره من الأصاحي  
(٢٤٤/٧) رقم (٤٣٨١) وانظر: المعجم الكبير (١٣٩/٤) رقم (١٩٦٠)  
والأصح حديثه أنه عند جمهور الفقهاء من الأئمة والشافعية والحنابلة، وواجبه عند الحنابلة  
نظر: «السياسة» لمصطفى إسماعيل (١٥٠) «أمره» لمصطفى إسماعيل للحفظ المالك (٢٣٨/٣)،  
وصحة الحديث: مسنود الشافعي (١٩٢/٣)، «المعجم» لابن قدامة الحنبلي (١٣٠/١٣٠).

(٢) في «ب» (مده) وهو خطأ  
(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٣١٩/١) رقم (١١١٧) عن عمار بن أبي عمار، وقال: «مده»  
صحيح، وأخرجه ابن حزم في صحيحه (٢٤٨/١) رقم (١١١٧) «مده» ولا تجزئ صلاة لا يقرأ بها  
بدعاء لكتاب، ونظر: المعجم الكبير (٢٣١/١) رقم (٣٤٢٢)  
(٤) في «ب» سنن

الزكاة وكما في بيع الملاحيح<sup>(١)</sup>، وهي ما في الطون من الأحنة، لانعدام ركن من البيع، أي المبيع أو لوصفه في الفساد، كما في صوم يوم النحر<sup>(٢)</sup>.

لثالثة فإنه يصل منه ما كان معروض عن مقصود كدم، أو كان الخد فيه راحدا للعقد كصغر<sup>(٣)</sup> ويسعد ما كان الخد فيه راجعا غير ذلك وحكم الصلان فيها<sup>(٤)</sup> أنه لا يترتب عليه شيء غير حرمة العقد، وحكم انفساد أنه يترتب عليه معها الصلوات والعقود ويرجع<sup>(٥)</sup> بروح وبسد سدل، وأحب<sup>(٦)</sup> أن ذلك صصلاح آخر، فلا يصح في اصطلاحه بذكر<sup>(٧)</sup>، ويتناول ما ذكر<sup>(٨)</sup> على انقول الأثر بمقابل<sup>(٩)</sup> تصاد، وعلى الثاني يقال بعدم ملكة<sup>(١٠)</sup> قوله (لانعدام) إلى آخره متعلق بمحذوف أي فهو باطل، أو فالنهي عنه وقصر عليه نظرأثره الآتية.

(١) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ في بيع الملاحيح والمضامين: «وإذا مات في ابوصا مرسل كتاب البوع» (رقم ٦٣) (ص ٦٥٤). ورواه عبد الرزاق في مصنفه مرفوعا (٢١/٨) رقم ١٤١٣، والطبراني في الكبير (١١/١٣٨) رقم ١١٥٨١، قال ابن حجر في «تلخيصه الخيرة» ٢١/٣ رقم ١١٤٦: إسناده قوي، وقال ابن أمير الحاج الحلبي الحنفي في «التقرير والتحيرة» ١/٣٩٤: إسناده صحيح.

(٢) النهي عن صوم يوم النحر لحديث أبي سعيد الخدري أنه ﷺ: «من عن صوم يومين: يوم النحر، ويوم النحر»، ورواه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب صوم يوم النحر (٢٩٢/٤) رقم ١٩٩٢، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب النهي عن صوم يوم النحر (٢٢٣/٧) رقم ٨٢٧.

(٣) في «ص» كصغر، وهو خطأ.

(٤) في «ب» «فيها» وهو حذف.

(٥) في «ب» «يرجع» وهو خطأ.

(٦) في «ب» «أحب».

(٧) بعد أربع حركات (٢٥/٢).

(٨) وهو قوله «ويعيد بالصلاة».

(٩) في «ب» «تقابل».

(١٠) نظر «حاشية الأثر» (١/١٥٥).

الإعراض بمصومه عن صيافة لله ليس بلحوم لأصاحبي لتي شرعها به، وكما في بيع الدرهم بالدرهمين لأشبهه عن اربادة، فيأثم به، وبعد مايفض الحديث الحديث، ولو بدر صوم يوم النحر صح بده. لأن المعصية في فعله دون نلوه، ويؤمر بقطره وقضائه ليتخلص عن المعصية، ويقي بالنذر، ولو صامه حرج عن عهده بده، لأنه أدنى الصوم كما يترمه، فقد اعد بانفساد، أما باطل والواجب، إذ حاصله: أن مخالفة ذي الوجهين للشرع بالنهي عنه لأصحه، كما تسمى بطلاناً، هل تسمى فساداً؟ أو لوصفه كما تسمى فساداً، هل تسمى بطلاناً؟ فعليه لا، وعدا نعم.

اللبية. قوله (أي المبيع) تفسير لركن البيع لا للبيع. قوله: (ويفيد بالقض المك الحثيث) أي الضعيف، لكونه مطلوباً رفقه بالتناسخ للتخلص من المعصية، كما أشار إليه في صورة نذر صوم يوم النحر<sup>(١)</sup>.

قوله: (لأن المعصية) في فعله دون نلوه، أراد بالمعصية الإعراض عن صيافة الله له، ويفعله الصوم وينذر الإيتان بصيغته. قوله (صلاة كان أو صوما)<sup>(٢)</sup> لم يتعرض لغيرهما، إما لقياس بهما ما بشره به، وإما لتعسر مجي جميع ما ذكر فيها فيه.

(١) «حاشية الأثر» (٢/٢٤).

(٢) انظر: صلاة الأذنة والوقت والقضاء في «مصدر» (١/٦٦) «أحكامه» لأندى.

(١٠٩) «شرح مصداق» (١٢٣٢) «تأدية سبوت» (١/٢٨) «الإيجاد» (١/٦٤).

«شرح» (١/٣٣٢) «الاص» (١/٢٣٠).



## [تَعْرِيفُ الْأَدَاءِ]

وَالْأَدَاءُ: فِعْلٌ بَعْضُ، وَقِيلَ: كُلُّ مَا دَخَلَ وَقْتُهُ قَبْلَ خُرُوجِهِ..

الْفَرْقُ (والأداء فعل بعض، وقيل كل ما دخل وقته قبل خروجه) واحداً كان أو مندوباً، وفوه: (فعل بعض) يعني مع فعل البعض الآخر في الوقت أيضاً، صلاة كان أو صوم أو بعده في الصلاة، لكن بشرط أن يكون المفعول فيه منها

للأشياء ركعة، كما هو معلوم في محله بحديث الصحيحين «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»<sup>(١)</sup>.

وقوله (بعض) بلا تنوين لإضافته إلى مثل ما أضيف المعطوف، حذف الاختصاراً، كقولهم نصف وربع درهم، وكذا قوله (كل) في تعريف القضاء.

(١) أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك من الصلاة ركعة (٧١/٢) برقم (٥٨٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أدرك من الصلاة بعد أدركه صلاة (١٠٨، ٥) برقم (١٣٧٠)، عن أبي هريرة -رحم-

لِللَّحْنِ وَالْمُؤَدَّى: مَا فَعِلَ، وَالْوَقْتُ: الزَّمَانُ الْمُقَدَّرُ لَهُ شَرْعاً مُطْلَقٌ

الْفَرْقُ (والمؤدى ما فعل) من كل العادة في وقتها عن قولين. أو فيه وبعدة عن الأول (والوقت) لما فعل كله أو فيه وبعدة أداء. أي للمؤدى (الزمان المقدر له شرعاً مطلقاً) أي موسماً كزمان الصلوات لحسن وسهولتها، والصحن والعيد، أو مصيافاً كزمان صوم رمضان وأيام البيض، فهو يعجز له زمان في الشرع، كسفر وسفر الطنقى وغيرهما - وإن كان قوريا كالإيوان - لا يسمي فعه أداء ولا قضاء، وإن كان الزمان ضرورياً لبعده

للأشياء قوله: (والوقت لما فعل كله فيه، أو فيه وبعدة) يدل على منعه من حذف وهو صفة للوقت، أي الوقت المقدر، (وفعل) بكسر أونه، وسكان ثابته مصاف إلى كله، وهو مبدأ خبره (أداء). قوله '': (أي المؤدى) تفسير (لما فعل كله) إلى آخره.

(١) في باب (نصف) وهو حذف

## [تَعْرِيفُ الْقَضَاءِ]

سَبَقَ لَهُ مُقْتَضَى لِلْفِعْلِ مُطْلَقًا .  
سَبَقَ لَهُ مُقْتَضَى : فَعَلْتُ كُلَّ ، وَقِيلَ نَعَضُ مَا خَرَجَ وَقْتُ آدَائِهِ اسْتِدْرَاكًا ، لِإِذَا

الشيخ [لقضاء فعل كل ، وقيل بعض ما خرج وقت أدائه] من الرمد المذكور ، مع فعل بعضه الآخر بعد خروج الوقت أيضا صلاة كان أو صوما ، وقبله في الصلاة ، وإن كان معمول بها في الوقت ركعة فأكثر ، ولحديث المتقدم فيها ليس رآل عنده كالمجوز ، وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة فتجب عليه الصلاة ، ولو قال وقته كما قال في الأداء كمن (استدراكا) بذلك النفس (لما) أي لشيء (سبق له مقتضى للفعل) أي لأن بعض وجوبا أو ندبا ، فإن الصلاة لمسبوبة تقضى في الأظهر ، ويقاس عليها الصوم للمسبوبة ، وقوله (مقتضى) أحسن من قول من لم يحاط<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup> وجوب ، لكن لو قال : لما سبق لفعله مقتضى ، كان أوضح وأخصر .

لغايه وهو قال المصنف . وقته أي المؤدى كان أو صح قوله : (وغيرهما وإن كان فوريا كالإيمان) أي وكالأمر بالعرف وسهي عن المكسر للمقادير ، فكل منها فوري فلا يبين مثال دفوري ، لا لغيرهما ، الصادق بالدفوري وغيره لا يقال قد يكون غير فوري ، كما في تكافؤ مؤخر ولا آخر عليه . أما بقوله "لو كان غير فوري ما حرم عليه استمرار التكفر ، وإسبا لم حرم عليه ، لعدم التزامه له مع ترتب وقوعه منه ، ولمصلحة تعود علينا أو عليه بأمانته .

قوله : (من الزمان المذكور) لبيان (وقت أدائه) . قوله : (والحديث المتقدم)<sup>(٣)</sup> ، ر حره

(١) انظر شرح المصنف على محصره ١٦ (٢٢٢)

(٢) انظر "شرح تنقيح القصور" ص ٦٢ ، و"نهاية السؤل" (٦٨)

(٣) وهو حديث "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة"

لأن

الشيخ (مطلقا) أي من المستدرك ، كما في قضاء الصلاة المتروكة بلا عذر أو من عذر كما في قضاء اسماء لصلاة ، وخصائص الصوم ، فإنه سبق مقتضى لمفعول لصلاة والصوم ، من غير النائم والحائض ، لا منها ، وإن تعقد سبب الوجوب أو التذنب في حقها ، لوجوب القضاء عليها أو تذنبها لها . وخرج بقيد الاستدراك إعادة صلاة المؤدة في الوقت بعده في جماعة مثلا ، ود أطلق (البعض) في تعريف الأداء - للعلم بقيد المتقدم - اقتصر على (الكل) في القضاء ، فيضم إليه ما خرج بالقيده ، من أن فعل أقل من الركعة في الوقت والباقي بعده قضاء . والفرق بين هذا وبين ذي الركعة ، أنه تشمل على معظم أفعال الصلاة ، إذ معظم الباقي كالتركيز لها ، فجعل ما بعد الوقت تبع لها بخلاف ما دونها

الشيخ جواب سؤال مقدر وارد على القول بالضعف<sup>(١)</sup> . قوله : (أي من المستدرك) إلى آخره عدل إليه عن قول غيره<sup>(٢)</sup> أي واجبا كان أو مندوبا ، لئلا يفرم<sup>(٣)</sup> التكرار في (مطلقا) مع ما قبله في كلام المصنف . قوله : (من غير) متعلق بفعل (الصلاة) ، ويجوز تعلقه بـ (مقتضى)

(١) وهو مصنفها هو به إذ وقعت ركعة أو أكثر في الوقت ، والباقي بعده ، كاست

الصلاة قضاء ، ويرد حديث المتقدم

(٢) كمن كسى بغير "سبيك" (٢٧)

(٣) نسخة "ب" [٢٤ ع]

الشيء (والمقضي المفعول) من كل لعماده بعد خروج وقتها على القولين - أو منه  
وبعد على الثاني، وإي عرف بمصدر والمفعول المستعمل في المثال: في  
المؤدي ما فعل الذي صدر به من صاحب تعريف الأداء والمضاهة والإعاده  
قال - إشارة إلى الاعتراض عليه في ذلك - : أي المحجج، تصحيحه إلى تأويل  
مصدر بالمفعول، وإن كان إطلاقه عليه شائئ. وعدل في المصنعي عما فعل إلى  
المفعول قال: لأنه أخص منه، أي بكلمة: إذ لا تعريف كالجزم من  
مدحجها، فلا تعد فيه كلمة. ورد مسألة البعض على الأصوليين في تعريف  
الأداء والمضاهة، حرياً على ظاهر كلام الفقهاء الوصفين لدات الركعة في  
الوقت بها.

بالمقضية قوله: (قال) أي انصبت في مع الهم مع<sup>(١)</sup> قوله: (أي) [المحجج]<sup>(٢)</sup> عائد إلى  
ذلك لشاره إلى ما (صدر به ابن الحاجب) تعريف المذكورات وهو ما فعل<sup>(٣)</sup>  
قوله: (وعدل في المقضي) أي وإن لم يعدل في المؤدي، وإن كان نظيره<sup>(٤)</sup> قوله:  
(بها) أي بالأداء على قول<sup>(٥)</sup>، وبالقضاء على قول<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر «مع المراتع» (ص ١٢٥)

(٢) في الأصل «المجموع» وهو تعريف والثبت من «م» وشرح يعني

(٣) حيث قال ابن الحاجب: «الأداء: ما فعل في وقته انقضى له شرعاً أولاً» ولقضاء «ما

فعل بعد وقت الأداء استمرّاً». والإعاده «ما فعل في وقت الأداء» بغير شرح

لعمده «(٢٣٢/١)، «رفع الحاجب» (٤٩٦/١).

(٤) بغير التحيز: (٨٦٨/٢)، «البيان» (١١٤/١)، «القطار» (١٥٥/١)

(٥) بغير زيادة: (٢١ ٢٤ ٢٦)، «مذهب الجليل» (٤٠٦/١)، «المجموع» للووي (١٦٦/٣)

«المعنى» (١٦ ٢)

(٦) نقل عن شافعية خراسان بغير «المجموع» للووي (٦٦/٣)

الشيء وان كان وصفها به في التحصيل للحد ط بالأصوليين شعبة ما بعد لو فت إلى  
فيه، والعكس، وبعض الفقهاء حقق فوصف ما في وقت منها بالأداء وما  
بعده بالانصاف، ولم يسل شعبة لعماده في الوصف بدت في قوله غيره.  
وعلى هذا والقضاء يأثم المصلي بالتأخير، وكذا على الأداء نعت بتحقيق.  
وقيل: لا، نظراً للظاهر المستند إلى الحديث.

للمشيه قوله: (وبعض الفقهاء حقق) هو شئح أم يحق للووي، ومن  
تمه<sup>(٢)</sup>

قوله: (وعلى هذا) أي قول بعض الفقهاء.

(١) هو علامة هو سجد برهم من أحد فوري تساهي. صاحب من شرح «فقه أصولي

تعداد» بوح به عدد من أدائه لإعلام من فصله كفاية نسبة بوي منه (٣٤٠هـ)

بغير ترجمته في «مجمع إعلام لسنه» (٥٠ ٢٩)

(٢) بغير «المجموع» للووي (١٦٦/٣)

الْمَثَلُ وَالْإِعَادَةُ: وَيَعْنِي فِي وَقْتِ الْأَدَاءِ: قِيلَ: لِلْجَلَلِ، وَقِيلَ: لِعَدْرِ

الْقَوْلِ (وَالْإِعَادَةُ فَعْلُهُ أَيْ ائْتَدَاءُ أَيْ مَعْنَى الشَّيْءِ ثَلَاثٌ فِي وَقْتِ الْأَدَاءِ) لَهُ، (قِيلَ: لِلْجَلَلِ) فِي فَعْلِهِ أَوَّلًا، مِنْ فَوَاتٍ شَرْطٍ أَوْ رَكْنٍ كَالصَّلَاةِ مَعَ الْحَاسِبِ، أَوْ يَدُونِ لَمَعْنِهِ سَهْوًا (وَقِيلَ: لِعَدْرِ) مِنْ حَتْلٍ فِي فَعْلِهِ أَوَّلًا، أَوْ حَصُولِ قَصِيصَةٍ مَنَكَرٍ فِي فَعْلِهِ أَوَّلًا.

لَمَنْعِيَّةٌ قَوْفُهُ: (أَيُّ الْمَعَادِ) أَعْدَادٌ لِصَمِيرٍ عَنِ مَا اسْتَمَرَّ مِنَ الْإِعَادَةِ وَهُوَ صَحِيحٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّمَا لِلَّهِ شَرُّ الْيَمُوتِ﴾، وَيَصِحُّ عَوْدُهُ إِلَى الْمَفْعُولِ الْمَذْكُورِ مِنْ، وَإِنْ كَانَ مُعِيدًا، ثُمَّ يَعْدِيْزُ بِكُونِهِ مَعْمُولًا بَعْدَ حُرُوحٍ [أَوْ قَدْ] <sup>(١٣)</sup>، إِذْ مِثْلُ ذَلِكَ مَعْمُودٌ، يَلْ هُوَ هُنَا / أَوَّلٌ، لِأَنَّ الْمَعَادَ لَا مَعَادَ، وَلِهَذَا احْتِجَاجُ الشَّارِحِ بِعَدِّ قَوْلِهِ: <sup>(١٤)</sup> (أَيُّ الْمَعَادِ) إِنْ قِيلَ، (أَيُّ فَعْلِ الشَّيْءِ ثَانِيًا) وَمَا قِيلَ: مِنْ إِمْنَةٍ عَائِدَةٍ إِلَى الْمَعْدِ <sup>(١٥)</sup> بَعِيدٍ، وَيُقَاسُ مَا مَرَّ لِلْمَصْنُفِ <sup>(١٦)</sup> إِنَّهُ يَقُولُ بَعْدَ تَعْرِيفِ الْإِعَادَةِ وَالْمَعَادَ مَا مَعْنَى أَوْ الْمَفْعُولِ، قَالَ ابْنُ رُكْنِي: وَكَوْنُهُ تَرَكَهُ لِلِاسْتِعْنَاءِ عَنْ سِمَا مَرَّ أَوَّلًا [سَنَذْكُرُهُ] <sup>(١٧)</sup> مِنْ أَنَّ الْإِعَادَةَ قِسْمٌ مِنَ الْأَدَاءِ <sup>(١٨)</sup>.

- (١١) فِي نَسَخَةِ نَسِجٍ حَلَوِيٍّ (الْأَدَاءُ ثَلَاثٌ) بِرِبَادَةِ نَقْطِ ثَلَاثٍ، وَيَأْتِي نَسِجٌ دُونَ ثَلَاثٍ، نَحْوُ أَهْلِيَاءِ اللَّامِ <sup>(١٩)</sup> (٢٤٣/١).  
(٢٢) سُورَةُ الْاِسْمَاءِ آيَةٌ: (١١).  
(٢٣) رِبَادَةُ مَرَّ ثَلَاثٌ.  
(٢٤) فِي ثَلَاثٍ (مَعْدٍ) وَهُوَ تَعْرِيفٌ.  
(٢٥) وَهُوَ مَعْنَى الْوَلَدِيِّ مَعْمُولٍ، وَالْمَقْضَى لِمَعْمُولٍ.  
(٢٦) فِي الْأَصْلِ مَبْدَأٌ، بِرِبَادَةِ ثَلَاثٍ وَمَا أَتَتْهُ مِنْ ثَلَاثٍ وَتَشْبِيفٍ لِمَا مَرَّ (٧٨/١).  
(٢٧) اعْبُرَ «تَشْبِيفٌ لِمَا مَرَّ» (٧٨/١)، وَيَعْنِي التَّشْبِيْهَ بِرُكْنٍ يَتَّبَعُ مِنْ

الْفِعْلِ (فَالصَّلَاةُ الْمَكْرُورَةُ) وَهِيَ فِي الْأَصْلِ الْمَفْعُولَةُ فِي وَقْتِ الْأَدَاءِ، فِي جَمَاعَةٍ بَعْدَ الْأَعْرَادِ، مِنْ عَدْرِ حَتْلٍ، (مُعَادَةٌ) عَلَى اثْنَيْنِ، لِحَصُولِ قَصَصِهِ الْجَمَاعَةِ دُونَ الْأَوَّلِ، لِانْتِفَاءِ الْحَتْلِ. وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَشْهُورُ الَّذِي حَرَّمَ بِهِ الْإِمَامُ ابْنُ رُبِيٍّ <sup>(١)</sup> وَغَيْرُهُ <sup>(٢)</sup>، وَرَوَّجَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ <sup>(٣)</sup>، وَإِسَاءَةُ الْمَصْنُفِ فِيهِ بِعَمَلٍ.

لَمَنْعِيَّةٌ قَوْلُهُ: أَوْ لِلِاسْتِعْنَاءِ عَنْهُ يَقُولُهُ: (فَالصَّلَاةُ الْمَكْرُورَةُ مُعَادَةٌ) وَهِيَ نَقَارٌ قَصِيصَةٌ تَعْلِيلُهُ <sup>(٤)</sup> الْأَوَّلُ أَنَّ يَسْرُ <sup>(٥)</sup> قَوْلُهُ (وَالْمَقْضَى لِلْمَفْعُولِ)، إِلَّا أَنْ يَرِيدَ يَقُولَهُ <sup>(٦)</sup> بِمَا مَرَّ (وَالْمَقْضَى لِلْمَفْعُولِ). قَوْلُهُ: (سَهْوًا) قِيدٌ فِي الْمَسَائِلِ <sup>(٧)</sup> قَوْلُهُ، لِأَنَّ مَرَادَهُمْ بِالْحَتْلِ، حَتْلٌ مَعَهُ عَدْرٌ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَمْدِيُّ فِي إِحْكَامِهِ <sup>(٨)</sup>، وَعَلَيْهِ فَكَالَسَهْوِ، فَكُلُّ <sup>(٩)</sup> عَدْرٍ كَتَعْدَرٍ إِزَالَةُ النِّجَاسَةِ، وَعَدَمٌ وَحْدَانٌ ائْتَرِصَ مِنْ يَحْوِلُهُ لِلْقِلَّةِ

قَوْلُهُ (وَهِيَ فِي الْأَصْلِ) زَادَ بِالْأَصْلِ، مَا سَمَى عَلَيْهِ سَمَّ الْإِعَادَةِ لِمَقْضَى عَلَيْهِ، ائْتَرِصَ لِسَبَابِهَا ائْتَحْتَفَ فِيهِ الْإِنِّي فِي كَلَامِهِ

- (١١) نَحْوُ «الْمَحْصُولِ» (١١٦/١).  
(١٢) كَالِإِسْمَاعِيلِيِّ ائْتَرِصَ، «الْإِحْكَامُ» (٧٤/١)، وَهُوَ بِهَمْزٍ سَوَاءٌ (٢٠٨/١)، وَاعْبُرَ «الْإِسْمَاعِيلِيُّ» (٧٨/١).  
(١٣) ائْتَرِصَ: ائْتَرِصَ الْمَقْبُودُ عَلَى الْخَصَرِ (٢٣٣/١).  
(١٤) فِي ثَلَاثٍ: تَعْلِيلٌ.  
(١٥) فِي ثَلَاثٍ: (يَتَرَكُ) وَهُوَ تَعْرِيفٌ.  
(١٦) نَسِجَةُ ثَلَاثٍ [٢٥/١].  
(١٧) ائْتَرِصَ عَنْهُ مِنَ الْعَدْرِ، فَإِنَّ الْفِعْلَ مَعَهُ كَيْدٌ لَا مَعْنَى لَهُ، فَتَعْمَلُ بَعْدَهُ جَمَاعَةً ثَلَاثًا، فَلَا ائْتَرِصَ حَيْثُ لَا ائْتَرِصَ ائْتَرِصَ «الْأَيَّامَاتُ الْيَسَّاتُ» (٧٨/١)، وَحَاشِيَةُ ائْتَرِصَ (١٠٩/١).  
(١٨) قَالَهُ: «وَأَنَّ ائْتَرِصَ عَلَى فَوْجٍ مِنَ الْخَلَلِ لِعَدْرِ، ثُمَّ مَعْنَى فِي ذَلِكَ ائْتَرِصَ مَرَّةً ثَانِيَةً سَمَّى ائْتَرِصَ ائْتَرِصَ: ائْتَرِصَ: ائْتَرِصَ ائْتَرِصَ» (١٠٨/١).  
(١٩) فِي ثَلَاثٍ: كَيْدٌ

نظر لاستعمال بفتح الألف قوله الثاني، ولم يرحح النبي لتردده في شعوله لأحد قسمي ما أطلقوا عليه الإعادة، من فعل الصلاة في وقت الأداء في جماعة بعد أخرى، الذي هو مستحب عن صحيح، استوت الجماعات، أم زادت الثانية، بعضها، من كون الإمام أعظم، أو أورع، أو أجمع أكثر، أو المكان أشرف، فقسم استوائها بحسب الظاهر المحتمل، لاشتغال الثانية فيه على فضيلة هي حكمة الاستحباب، وإن لم يطلع عليها.

للشيء قوته (الأوفق له الثاني) به رفع أسس تنفصل لأخسي وهو حائر، لكنه قليل في الإثبات<sup>(١)</sup>. قوله: (لأحد قسمي ما) إلى آخره المراد بأحدهما استواء جماعتين، يأتي وقوله: (من فعل الصلاة)<sup>(٢)</sup> إلى آخره يدل على ما وقوله: (الذي هو مستحب) أي ما تكون الإعادة لأجله<sup>(٣)</sup>، وقوله: (استوت الجماعتان، أم زادت الثانية بنفسه) يدل لقسمي ما ذكر وقوله: (من كون الإمام) إلى آخره، يدل على أنه، ولا تخفى أن ليس لا يحصر به<sup>(٤)</sup>، وبها تقرّر علم أن التعرف الثاني شمس لإعادة إجماعه والمستحب فيه، وعلى الصحيح فأصابعه عن ما فيه أربعة، وعلى الصحيح من استحبابه في جماعة رادت عليها الأيون بنفسه خمسة<sup>(٥)</sup>.

(١) قال بن مالك : ووقعه الظاهر لزوم متن عاقبه فلا تكثير بنات  
انظر اوضح المسالك لابن هشام (٣/ ٢٩٧-٢٩٨)، وشرح الكواشي على الفية ابن  
عبد (١/ ٢٣٥)  
(٢) نعم المستصحب (١/ ٢٦٤)، المحصول (١/ ١١٦)، اشرح القسطل (١/ ٢٣٣)،  
والإمام (١/ ١٠٦)، التجميع (٢/ ٨٦٠)، الفتن (١/ ٧٨)  
(٣) في اب (نحو)  
(٤) عارض على عهد بن القاسم بعدا في هذا «وكتاب ما به من نفسه حصص من بحر نعتين»  
ه انظر الأبحاث (١٠/ ١٧٩)  
(٥) خمسة كـ - كر ثريسي هي  
الأول - سم - حـ - والثانية - د - الثانية معصية - اثنتان - اد - الأولى

۱۰

• • • • •

قد يقال يعتبر احتماله فسدوله التعريف، وقد يقال لا، فلا، ويكون  
التعريف الشامل حينئذ، فعل العيادة في وقت أداها، ثانيا، لعدم أن غيره  
ثم ظهر كلام المصنف أن إعداده قسم من الأداة، وهو كما قال مصطلح  
الأكثرين ومن: ب. قسم به كقوله في مباح العيادة أو وقعت في وقتها  
المعين، ولم يتبق بأداة مختل، أعاده، والإقاعدة.

مخية قوله (يعتبر حتىله) أي أحبل شبيب الدنيا على قصصه قوله (ويكون  
التعريف الشامل) إلى آخره، موثب على قوله: (فلا) وهذا تعريف اختاره المصنف  
في الشرح المختصر، بعد أن حكى التعريفين السابقين، مع ' معى ما قلعه الشرح  
قاب: وقد يقال، فمؤخذ من جماعه أخرى عذر<sup>٢١</sup>، ولعله ردّها بأول كلامه ما  
اختاره ثم<sup>٢٢</sup>، ويكون قوله: (قل لخل وقيل لعلز) حكاية لغيره حذره /  
قوله: (وهو كما قال) أي المصنف في شرح المختصر، (مصطلح  
الأكثريين)<sup>٢٣</sup>، هو موافق لعلز المختصر<sup>٢٤</sup>، إنه مصطلح لقوم، وإن وقع في  
عبارات بعض متأخري حلافه<sup>٢٥</sup>

٧ الرابعة: إذ وقع الأولى غلبة، الخامسة: وقوعه من  
بعد الثانية (١٨) وهذه أقسام على سبيل المثال (وهو وقوع الإعادة بعد

$$\begin{bmatrix} \phi & \gamma & 0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \quad (1)$$

(٢) رقم ٤ وه جرجب (١٩٨٤)

(۳) اُن کی وہ حالت ہے

(27)  $\text{مَنْ} \text{فِي} \text{الْبَيْتِ} \text{فِي} \text{الْحَالِ}$  (144)

(٥) هو علامة بن الفضل عصلة خدة وتدفى عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الله، لأخي شافعي، لأبوي شافعي لشككهم من بلاءه الصاربي، واشتد لكرههم من عصفه سره فكتب بن المصنف في الأصوب، ثم دف في عمه بكتابه، ورسالة بعصفه في عمه بوصيه، وعرف في صوبه سنة ٧٥٨هـ، نظم بوجه في المطر بكتابه (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥)

(٦) نظر المشيخ العبد المذنب المختص امير الحاجه (٢٣٣)

## [تَعْرِيفُ الرُّخْصَةِ، وَتَيَانُ أَقْسَامِهَا]

لَنْ وَالْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ إِنْ تَعَيَّرَ لِكِنَّ سَهْوَةً يُعْذَرُ، مَعَ قِيَمِ السَّبِّ لِيُحْكَمَ  
الْأَضْيَى . .

(والحكم الشرعي) أي لما حُد من الشرح - (إن تغبر) من حيث تعلقه من  
صموية له على المكلف (لكن سهولة)، كأن تغبر من الحرمة للفعل أو الترتيب إلى  
الحل له، (لعلو مع قيام السبب للحكم الأصلي)، المتخلف عنه للعدو.

كما قال الأجهري<sup>(١)</sup> - التصريح بأن الإعادة قسمة من الأداء، حيث قال: «وهو  
- أي لأوجب - أداء من فعل في وقته لمعنى، وقضاء إن فعل في غيره، والأداء  
إن كان مسبوقاً بأداء غفل قاعدة» - فينبغي أن يقول كلامه هنا عليه، ويؤخذ  
من كونها قسماً منه، أنها مطلب، وتكون إعادة<sup>(٢)</sup> اصطلاحية على الصحيح،  
وإن لم يبق من الوقت ما لا يسع إلا ركعة.

قوله: «(أي المأخوذ من الشرع)<sup>(٣)</sup> أي بمعنى أن لا يعمه إلا منه، ولا  
حاجة كما قال أوزاعي<sup>(٤)</sup> لتعبد لمصنف الحكم بالشريعة، لأن كلامه فيه

(١) راجع به روحه في كتابه بعد بحث ومفصل شديد، لكن ذكره حاشي جملته في  
كشف مصنف في سلك حاشي على - مع بعد عن مختصر من حاشي ووجه نسخة  
مختصرة من هذه حاشي في مكة لأحد دمشق برقم ١٧٨٢٤، بك غير كونه،  
- حاشي به وحاشي بعد الذي ذكره الشيخ وكرب - سلا عن الأجهري في هذه محظوظة،  
بعد حاشي له في شرح مختصره (٨٩) ٢

(٢) سبحة (٩٦) س،  
(٣) سطر حاشي - حاشي وأقسامها بعد باقي عن الأصول في المصنف (١) ٢٢٧٥، ٢٢٧٥، ٢٢٧٥،  
أحد - لعنه العرب اسحق (٢) ٥٤٣، المختص (٢) ٢٠١، المصنف (١) ٣١،  
«تتبع» (٢) ٢٦، «شرح العبد» (٢) ١٨، «شرح نسخ المصنف» (٢) ٨٥، «شرح  
تتبع» (١) ٢٧٨، «الاجاز» (١) ١٨، «فيه سورة» (١) ١٢، «البحر»  
(١) ٢٧٢، «تتبع» (١) ٢٧٢، «فيه النور» (١) ٥٧، «تتبع» (١) ٥٧،  
(٤) سطر «تتبع» (١) ٧٩

للتأنيبه فعليه إعادته أحسن من الأداء ومساية كالأداء للقضاء، وعن القول بأنها قسم<sup>(١)</sup>  
لأداء، كما فاهه لبيصاوي في مباحثه<sup>(٢)</sup>، تكون الثلاثة متساوية<sup>(٣)</sup> وقد مال إليه  
السعد التتارني، قال: «ولم يطلع على ما يوافق كلام لشارح - يعني العبد -  
مصرحة<sup>(٤)</sup>، واختار لسكي الأول وصورته، قال: «وهو مقتضى كلام الفقهاء  
وكلام الأصوليين» نكر الإمام لما أطلق ذلك ثم قال إنه إن فعل ثانيا بعد حل  
سعى إعادة، طعن صاحب<sup>(٥)</sup> «الحاصل»<sup>(٦)</sup> والتحصيل<sup>(٧)</sup> أن هذا مختص  
بإطلاق المتقدم فعنه، وسعها لبيصاوي، وليس لهم مساعد من إطلاق  
لفقهاء، ولا من كلام الأصوليين<sup>(٨)</sup> انتهى وفي لمصنف للبيصاوي<sup>(٩)</sup>

- (١) في (١) - (قسم) وهو خطأ.
- (٢) سطر - «فيه السور» (١) ٦٨.
- (٣) سطر أصول بقوله لشع محمد أبي النور وهو - رحمه الله - (١) ٨٧.
- (٤) انظر - «فحاشي التتارني على شرح العقيدة» (١) ٢٣٣.
- (٥) في (١) - (صاحب) وهو خطأ.
- (٦) هو العلامة محمد بن الحسين بن عبد الله، أبو الفضائل تاج الدين الأرموي، تلميذ الإمام الرازي،  
كان يما في اللغة والأصول من مصنعاته الحاصل وهو مختصر المصنف للرازي، توفي سنة  
٨٦٦ هـ، سطر ترجمه في كشف الصور (١) ١٦١٥، ومجموع المؤلفين (٣) ٢٥٣.
- (٧) انظر «الحاصل من المصنف» لتاج الدين الأرموي (١) ٢٤٨.
- (٨) هو العلامة أبو نداء شيخ الدين محمود بن أبي بكر من أحد من حامد الأرموي الأدب جاني  
التوحيي الدمشقي الشافعي، سطر في عدة نون، وأجابه في آخره على حاشي حاشي بالرحلات،  
وفي القضاء، توفي عام ٦٨٢ هـ، من مصنعاته التحصيل وهو مختصر المصنف للرازي  
والنائب، ومختصر أربعين سطر - ترجمه في صفات شافعية لاس لسكي (٥) ١٥٥.
- (٩) سطر «التحصين من المصنف» لسراج الدين الأرموي (١) ١٧٩.
- (١٠) سطر «الاجاز» (١) ٧٥، وسمه نسخ وكرب هذا مختصر.
- (١١) كتاب لمصنف منه الكامل لمصنف لأحكام بين مبادئ لأحكام، وهو شرح مختصر -  
حاشي في الأصول، وهذا الكتاب مفقود، نص على ذلك الدكتور عبد العزيز حاشي في  
كتاب - «بيصاوي معسر» (١) ٧١، انظر «كشف الظنون» (٢) ١٨٥٤.

لِللَّحْلِ قَرْخَصَةٌ، كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ، وَالْقَصْرِ، وَالسَّلْمِ، وَفَطْرُ مُسَافِرٍ لَا يَجِدُهُ  
الصَّوْمَ وَاجِبًا، وَمَنْدُونًا،

الشيخ (ورخصة) أي والحكم لتعير فيه سهل المذكور - يسمى رخصة وهي لغة :  
سهولة

لشأنه قوله : (من حيث تعلقه) أي لأنه نفسه لا يتميز لأنه قديم وقوله : (من  
صعوبة) «من متعلقة - (تغير) أو ابتدئه متعلقة بمحذوف ، وإدخاله على  
محذوف ، أي إن تعير تعيرًا ثابتًا من تحقق دي صعوبة<sup>(١)</sup> » وقول المصنف (مع  
قيام السبب) أو من قول غيره «مع قيام المحرم»<sup>(٢)</sup> ، لتداوله ما إذا كان الحكم  
الأصلي غير المنحصر ، وقد صرح به الشارح بعد<sup>(٣)</sup> في قوله : (ومن الرخصة  
إباحة ترك الجماعة) إلخ آخره . وتعبيره «بالإباحة» أولى من تعبير شيخه  
الراماوي<sup>(٤)</sup> بالندب<sup>(٥)</sup>

والرخصة مضم الرأ مع ضم الحاء وإسكانها<sup>(٦)</sup> قال الزركشي ، ويقان  
حرصه بتقديم الحاء ، حكاه / القاري<sup>(٧)</sup>

(١) معنى العبارة جند ، والخطاب إن انقطع تعلقه على وجه الصعوبة ، وثبت تعلقه على وجه  
سهولة ، فهو رخصة ، قال الشريفي النظر : «التعير له» (١١٩/١)

(٢) انظر «المستعصر» (٢٧٥/١) ، «الأمدي» (١٣١/١) ، ونقله الثعنتاري عن الشافعية  
انظر «التلويح» (١٢٧/٢) .

(٣) انظر : رخص (٢٧٢/١)

(٤) هو العلامة أبو عبدالله شمس الدين محمد بن عبد الدائم بن موسى التميمي المغفلاي  
لرمري ، كان بحرًا في العلوم المختلفة مع حسن التواضع وحب الخير ، صاحب التصانيف  
المدونة بها : شرح سحر ، والألفية في الأصول مع شرحها ، وغيرهما ، توفي عام ٨٣١ هـ .  
[انظر برجه في «نصوص الأعلام» ٨٠ ، ٢٨٠ ، «شذرات الذهب» (٢٨٦/٩) .

(٥) انظر «شرح لألفية في الأصول» لرمري بوقت (١/٣٠)

(٦) الرخصة ، صفة ، ويصغر التهجئة والتخفيف والتغير وعدم التشديد انظر «الصحاح»  
(١٠٢١/٣) ، «لسان العرب» (١٧٨٠/٥) ، «قاموس المحيطة» (٨٤٢/١) ، «الصحاح» (٨٥)

(٧) هو محمد بن محمد بن جراح أبو نصر يعرف بعلل الثاني بشره مؤلفات ارسطو لعظم الأول ، من  
من كبار فلاسفة المسلمين توفي سنة ٣٣٩ هـ ، انظر ترجمته في «وفيات الأعيان» (١٥٣/٥) .

لبن ..... ٢٧١

الشيخ (كأكل الميتة) للمصنف (والقصر) الذي هو برث لإقدام مسافر (واسلم)  
لدى هو بيع موصوف في بدنه (وقطر لمسافر) في رمضان (لا يجهد الصوم)  
يفتح ليا ، وصمها ، أي لا يشق عليه مشقة قوته (وحيد) أي أكل لمية وفيل  
هو مباح (ومندونا) أي انصر لكن في سفر سبع ثلاثة أيام فصاعد ، كي هو  
معلوم من عمله ، فإن لم يبلغها ، فالإتمام أو ، خروج من قول أبي حنيفة  
بوجوه ، ومن قال بقصر مكروه كدوردي . أراد مكروه كرهه غير شديدة ،  
وهو معنى خلاف الأول

للطبية قال : «انظر أها مقبولة من الأولى» فهو (المتعير إليه) هو يفتح ليا  
ساقه للمعول

قوله : (الذي هو بيع موصوف في الدعة) أي سقط اسم عونه . (في  
رمضان) [تصوير ، اد لسر]<sup>(١)</sup> في غير رمضان عذر في الصوم أبو حنيفة  
لنذر أصا قوله : (يفتح الباء) أي مع فتح الباء قوله : (وضمها) أي مع  
كسر الهاء وكأنه تركه لظهوره

قوله : (لكن في سفر يبلغ ثلاثة أيام فصاعدا) [أي وإلا]<sup>(٢)</sup> لم يخلف في حوار  
فصره ، وإلا كان بدسم السفر فالإقدام أو<sup>(٣)</sup> قوله : (فإن لم يبلغها) أي وم  
برك انصر رعه عه ، أو شكًا في جواره ، وإلا فانصر أو من يكره تركه<sup>(٤)</sup>  
قوله . (ومن قال بقصر مكروه) بنى آخره حوار سؤل مقدر تعديره :

(١) انظر «سبب السماع» ٨٤١

(٢) أي لأمر (ان تصوير في بيع موصوف ، وما أنت من سبعة بصوت

(٣) ما من معقولين ساقط من

(٤) انظر «المجموع» لمؤيد ٢٩٩

(٥) هذا النص الذي ذكره الشيخ زكريا ، هو في «المجموع» لمؤيد ٢٩٩

## 252



لِللَّهِ وَالْآخِرَةِ.

التَّحْرِيمُ أو التحريم، نصب أو أسهل المذكور، يسمى عريمة وهي لغة القصد للصبر، لأنه عزم أمره، أي قطع وحزم، صعب عن المكثف، سهل أو رد على لعريفين، وحوب ثروت لصلاة والصوم عن الخوض فيه عريمة، ويصدق عليه تحريف الرخصة.

الواجب<sup>(١)</sup>. ولن قل: إنها لا تكون وصفا لجميع عقدها، خلافا من قل: إنها لا تكون وصفا لعبر الواجب<sup>(٢)</sup> والواجب<sup>(٣)</sup>. ولن قل: لا تكون وصفا لعبر الحرام<sup>(٤)</sup> قوله (معنى أنه خلاف الأولى) سان لخل ترك البصوة قوله: (لما تكرر)، قد [مشفة]<sup>(٥)</sup> في كونه علرا للإباحة قوله (لأنه) أي حكم<sup>(٦)</sup> بمعنى عريضة

قوله : (وأورد على التعريفين وحب ترك الصلاة والصوم على الحائض) أي  
(فإنه عريمة ويصدق عليه تعريف لرحضة) أي فدلح في تعريفه، ويخرج  
عن تعريف لعريمة، لأنه لا واسطة بينها

(١) القائل بذلك الغزالي والأمدى وابن مفلح، وأبعد خصم العربية ما جرب عد ١٤٨٠.  
من قولهم: «العزقة: ما لزق العباد بالزمام (أو بإيحاء الله تعالى)، نظر البصيرة»  
(١/٢٧٧)، «الإحكام» (١/٣٣١)، «أصول ابن مفلح» (١/٢٥٥)، و«نسخة»  
(٣/١١٦).

(۷) (آپا) : مائطه من .

(١٣) ثم يقرأ قال: بحرمته فكتب بعض مع عدم إشهار أفع الشرعي، ثم قال: لا يكتب بكتبة "س" = "س" أو "س" = "س" بظن آخر من بعض النسخ (١٤)

(١٢) وهو نرجس حمراء ممتلئة، في عهد الخليفة المظفر المملوكي سنة ١٢٤٠ هـ في كنف  
 حبيبته يد يدركه بلحاحا (الحصى) وشراب وهو من صنف يشجر العرجس وان حباته  
 دالمة لونه زهر لآس في البحار (٢) ٥٢٨ هـ (الوصف ٧) ١٢٤

١٥٠ في الأصل (بمصادره) ١٥١ في نسخة القمصاني

(٦) في «ب» (المحكم)

والله اعلم  
بسهولة الوجوب في أكل الميتة لموافقته لعرض النفس في مقامها ومن : إنه عرسه  
لصعوبته من حيث إنه وحوب ومن ابرح صفة إباحت ترك الجماعة في الصلاة ، برخص  
أو بجوهر ، وحكمه الأصلي انكراه الصلوة بالنسبة إلى الإباحة ، وسببها قائم حال  
الإباحة ، وهو الاعراض فيها يطلب فيه الاحتياج من شعارات الإسلام (والأ) أي وإن  
لم يتغير الحكم كما ذكر بأن لم يتغير أصلاً كوجوب الصلوات الخمس ، أو تغير إلى  
صعوبة ، كحرمة الاصطياد لإحرام بعد إباحتها قبله ، أو إلى سهولة لا لعذر ، كحل  
ترك البرص ، بصلاة ثانية مثلاً ، لم لم تحدث بعد حرمة ، بمعنى أنه خلاف الأولى ،  
أو لعذر لا مع قيام السبب للحكم الأصلي ، كإباحة ترك ثياب الواحد مثلاً من  
المسلمين للعشرة من الكفار في القتال بعد حرمة ، وسببها قلة المسلمين ، ولم ينق  
حال الإباحة لكثرةهم حينئذ ، وعذرهما مشقة الثياب المذكور لآ كثرها (فعزيمة) أي  
فالحكم غير المتغير ،

المُتَّيِّبَةُ مِنَ الصَّعُوبَةِ<sup>(٢١)</sup> [سَهًا]<sup>(٢٢)</sup> نقوله : (وسهولة الوجوب في أكل الميتة) انح  
قوله : (بكرهه الصعبة بالنسبة إلى الإباحة) أي لأنها تعصّي اليوم على الفعل  
مخالف لإباحة، وإن شركته في عدم الإثم وفول المصنف (وإلا فعزيمة)  
يشمل الأحكام كلها<sup>(٢٣)</sup> . وقد مثل الشارح لأكثرها .

(۱) لایه زیر م و ب کشف

(٢) في الأصل (سهي) وما أنه مر به وبقية الصواب

(٣) نظر التعريف العربية في المصنف (٢٧٤/١)، «أصول ابن مقفع» (٢٥١/١)،  
«المحصل» (١٢٠، ١)، «إحكام» (١٣١/١)، «التشيع» (٨٤/١)، «التحقيق»  
(١٢١، ٣)، «شرح صحيح مصنف» (ص ٨٤)، «التوضيح» (١٢٧/٢)، «كشف الأسرار»  
«المحارج» (٥٨٢)، «غاية القاموس» (ص ٥٣) وما عداها.

[تَعْرِيفُ الدَّلِيلِ]

لَدُنَّ وَالِدَيْهِمَا مَا يُمْكِنُ التَّوَصُّصُ - بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى مَطْلُوبِ حَبْرِي .

والدليل ما أي شيء (يمكن اتصال) أي لم يوصل بكيفية (مصحح الخطر فيه إلى المطلوب خيري) ، بأن يكون الخطر منه من الجهة التي من شأنها أن تسبب الدهن من هنا إلى ذلك المطلوب المسألة وجه الدلالة ، والخبري ما يجري به ومعنى الوصول منه ما ذكر ، عمه أو عنه فاسطر به العكس لا يفيد المؤدى إلى عدم أو عدم كما سأنشأ حذر من السكر ، ومفكر حركة النفس في معقولات

وشمل التعريف أدنى لمصطلحي كالعالم لوجود صانع، والشيء كالموجود الدائم، وقسم الصلاة لوجودها، فبالفعل يصحح في هذه الأدلة، أي بحركة النفس بين تعقله معها مما شأنه أن يمتد إلى ذلك بطوبى، كحدوث في الأول، والإحراق في الثاني، ولآخر بالصلاة في الثالث تصل إلى تلك المخلوقات، بأن ترتب هكذا: العالم حادث، وكل حادث به صانع، فعلم به صانع

قوله: (والدليل) <sup>(١)</sup> قال إمام الحرمين: «ويعني دالة، ومسدلة، وحجة، وسلطاناً، وبرهاناً، وبیاناً» <sup>(٢)</sup>. قوله: (بأن يكون النظر فيه) إلى حره، يشير للنظر الصحيح. قوله: (ومعنى الوصول إليه) ذكر علمه أو طه) أي أو اعتقاده، وكأنه أدخله هنا في بحث النظر كالصنف، ثم في لعمري بعد

[illegible]

وحيث - منع لصدق في حصص لدى هو عذر في ارتك، مانع من المعصية ومن ماديته بشأ وحب ترك وتقسيم المصنف كالنصاوي وغيره الحكم في الرخصة وتبرئة، أرفد في اللغة من عسيم الإمام الراي وغيره الفعل الذي هو متعلق بالحكم إليها .

طائفة قبضير تعريف، رخصة عبر مبيع، وعريف تعريفه عبر حاميه<sup>(١)</sup>، ويجب<sup>(٢)</sup> مبيع صدق تعريف الرخصة على ذلك لأن تعليق الحكم لم يتغير فيه لعدم<sup>(٣)</sup> مبيع من يفعل، إذ لم يبيع وإن كان عدداً في الترك، مبيع من الفعل، ومن كونه مبيعاً وشأ وجوب الترك، فشرط العدد المأخوذ في التعريف أن لا يكون مبيع

قوله : (وتقسيم المصنف كالصاوي)<sup>(١٢)</sup> إلى آخره ، وجه تسميته أقرب إلى اللغة ، أن لرحصة لغة كمن في الشرح . السهولة وشرعا على تقسيم المصنف السهل . وعلى تقسيم غيره : متعلق التسهيل . والعزيمة لغة كما قال الشارح : العزم المصمم<sup>(١٣)</sup> . وشرعا على تقسيم المصنف : الطلب<sup>(١٤)</sup> التخيير الحلي عن قيد من فوائد لرحصة . وعلى تقسيم غيره : متعلق انطب أو انسحب ، والتسهيل أقرب إلى السهولة من متعفف . ولطلب ولحجب أقرب إلى قصد المصمم من متعلقهما

(۱) همد لایراد علی بن محمد بنی مدیر کشتی مصر "شباب" (۷۹)

(۲) "ب" حجاب

[illegible]

(٤٤) - الإسلام، صفت، وبصاري وصفت، للحقن، اسراج، لئس (لا يجوز)،  
عند شكوك، جند، خصه، بغيره من أسماء حكمه، بغيره، سئل (١١/١٣٣)،  
وبصحت (١١/١٦٩)، استدرك (١١/١٦٥)، عرفت، عهد، لأصولي، وبصحت  
بغيره، منهم، أبا، ري، والأبدي، وأب الحاجب، إلى أن، الرخصة، وبغيره، من أسماء  
العمل، نظر، في، صفة (١١/١٢٠)، الأحكام، (١٣١/١)، فشرح، المعنى (١١/٨)  
ونظر، أحد (١١/١٢٤)، وأما، في، الوصل (ص/١٩)  
(٥) - انظر، في، صفة (٥/١٦٨)، (اللسان العرب) (٩/١٩٣)،  
(٦) - في، صفة، أبو، زيد، (أم)

## [هَلْ الْعِلْمُ عَقِيبُ النَّظَرِ مُكْتَسَبٌ؟]

لَمَّا وَاحْتَلَفَ أَئِمَّتُنَا هَلْ الْعِلْمُ عَقِيبُهُ مُكْتَسَبٌ .

الشيخ أما لمصوب غير الخبري، وهو لتصوري، فتصل إليه أي يتصور بـ يسمى حداً، بأن يتصور كالحَيَوَانِ الناطق حداً للإنسان، سأتى حد أحد لثلاث لذلك وغيره .

(واختلف أئمتنا هل العلم بالمصوب حاصل عندهم (عقبيه) أي عن صاحب النظر عادة عند معصم كالشعري<sup>١</sup>، فلا يحذف إلا حرفاً بعدد كتحذف الإحراق عند معصم سار، أو ربما عند معصم كإمام لراي<sup>٢</sup> .

ثانيه قوله (أي يتصور) أي لمصوب تصوري تسمي لقوله: (يتوصل<sup>٣</sup> إليه)، وقوله (بأن يتصور) تعبير (ما يسمى<sup>٤</sup>) [حداً]<sup>٥</sup> سيأتي<sup>٦</sup> أمثل نه بقوله (كالحَيَوَانِ الناطق)

قوله (عادة) أي من حيث إن عادة الله حوت بحق لعدم علمه بطر الصحيح من غير بroom عقلي، إذ يجوز أن لا يخلقه تعالى على سبيل حرق العادة

(١) «معجم» (الشيخ) ١٠٨٧/١٠

(٢) انظر: «المصوب» (٨٥/١) وما بعدها .

(٣) أي بـ، يتوصل وهو خطأ

(٤) أي بـ، شمي

(٥) أي الأصل (مع) وبـ أنه من ب هو مصوب

(٦) «معجم» (٢٨٢)

الشارشيء محرق، وكل محرق له دحان، فلما له دحان ﴿فَمِنْهُم مَّنْ يَّحْتَرِقُ﴾<sup>(١)</sup>

أمر بالصلاة، وكل أمر بشيء لوجوبه حقيقة، فالأمر بالصلاة لوجوبها .  
وقال: يمكن تتوصل دون تتوصل لأن الشيء يكون دليلاً، وإن لم يطر فيه النظر اتوصل به . وفيه النظر يصحح، لأن العائد لا يمكن التوصل به إلى المصوب، لانتهاء وجه الدلالة عنه، وبـ أدى إليه بواسطة اعتقاد أو طر، كما إذ يطر في العالم من حيث الساعة، وفي نار من حيث تسخين . فإن الساطة وتسخن، ليس من شأنها أن تتصل بها إلى وجود الصابغ والدحان، ولكن يؤدي إلى وجودهما هذان النظران، نحن اعتقد أن العالم بسط، وكل بسيط به صانع، ونحن ظن أن كل مسخن له دحان .

الخاتمة قوله: (حذروا من الكرار) أي تكرر قوله: (علم أو ظن) لأنه يصدر مذكوراً مرتين، مرة في التوصل مفسر بذلك في كلامه، ومرة في النظر الذي هو الفكر ببقية بني ذكره، إذ يصير التقدير الدليل ما يمكن علم المصوب الخبري أو ظنه، يصحح<sup>(٢)</sup> الفكر فيه المؤدئ إلى علم أو ظن .

قوله: (فيالنظر) متعلق بتصل المذكور بعد قوله: (عما من شأنه) إلى آخره، أي بـ (ما تعلقه منها) قوله<sup>(٣)</sup>: (ولكن يؤدي إلى وجودهما هذان النظران) إلى آخره، [ظاهر<sup>(٤)</sup>] في المطلوب الاعتقادي والبطني، لا العلمي<sup>(٥)</sup>، لما سيأتي في محت النظر<sup>(٦)</sup>

(١) سورة البقرة آية: (٤٣) .

(٢) أي بـ، تصحح

(٣) نسخة بـ، [٢٨] سـ

(٤) في الأصل (ظاهرة) وما أنته من ابـ

(٥) «معجم» (٢٠٤/١) «عقبيه يتوصل» (ص ٢٠٤)

(٦) انظر (ص ٣٨٩)

القول: فلا يمت أصلاً، كوجود الجوهر لوحود تعرض (مكتسب) للناظر، فقال الجمهور: نعم، لأن حصوله عن نظره المكتسب له وقيل: لا، لأن حصوله اضطراري لا فدره عن دفعه ولا انفكاك عنه، فلا خلاف إلا في التسمية وهي بالمكتسب أنسب. والظن كالعلم في قولي: الاكتساب وعدمه، دون قولي: الملووم وإعادة لأنه لا ارتباط بين الظن وبين أمر ما، بحيث يمتنع تخلفه عنه عقلاً أو عادة، فإنه مع بقاء سببه قد يزول لمعارض.

للثانية قوله (كوجود الجوهر<sup>(١)</sup> لوجود التعرض<sup>(٢)</sup>) أي فإنه لا م لوحود التعرض لا يمتنع عنه.

قوله: (فلا خلاف إلا في التسمية) أي لموافقة الأول لثاني: في أن حصول المطلوب عقب النظر الصحيح صطري، والثاني الأول: في أن حصوله عن نظر وكسب<sup>(٣)</sup>

قوله: (فإنه مع بقاء سبه قد يزول لمعارض) أي يفيد على أنه لا ارتباط بينه وبين أمر، بحيث يمتنع تخلفه عنه عقلاً أو عادة.

(١) جوهر هو معنى شجر الذات وهو مختص من جهة هي هرون، وصود، وحسم ونفس، وعن وعد انعلاسه، لم جرد الذات نفسه، وسعى ادب واحصيه، انظر «التعريفات» (ص ١٠٨)، و«الكليات» (ص ٣٤٦)

(٢) التعرض بمعنى، وهو المرحوم لدي صاحب في وجوده بن بصر، أي يقوم به، كالذات المحتاج في وجوده إلى جسم يمتد ويقوم به، أو هو معنى زائد على الذات، أي ذات الجوهر انظر: «التعريفات» (ص ١٩٢)، و«الكليات» (ص ٦٢٤).

(٣) نظر «مختص لإمام حرمين» (١/ ١٢٤)، و«الإشهاد لإمام حرمين» (ص ١٦)، و«شرح لآصال الحقة» للفاضل عبد الجبار (ص ٥٢)، و«الموافقة للإمامي» (ص ٢٧) و«شرح مقدمه للفتاوي» (١/ ٢٣٦)، و«المحصل» (١/ ٨٧)، و«البحر» (١/ ٤٦٦) «مجموع» (٢٠٤)، «حاشية السائق» (١/ ١٣١).

(٤) في «الارتباط» وهو حقا

القول: كإد أحمد عبد حكيم وآخر سببه، أو يصور خلاف لظن، كما إد من أن رسدي اندار، يكون مركبة وحيدة سبها، ثم شوهد خارجها.

وأما عن التمت: فالمعبرة بقوله: لنظر يؤيد العلم، كتوليد حركة اليد لحركة لمفتاح عدهم. وعن ورته بعد: لنظر يحصل مولد عن النظر عندهم وإن لم يجب عنه. وقوله: عقبه بالياء لغة قليلة، جرت على الألسنة، «الكنز» ث الباء، كما ذكره النووي في تحريره<sup>(١)</sup>.

بشيء إد كات بيه وبين أمر ذلك، لم يسكن رواه مع بقاء سبه، وأب حبر بار رواه بعد حصوله عند الناظر، لا يصح حصوله لزوماً أو عادة<sup>(٢)</sup>، ولا ريب أن النتيجة لازمة للمقدمتين، ظنتين<sup>(٣)</sup> كأننا أو طعنتين<sup>(٤)</sup>، كما هو مقرر في محله<sup>(٥)</sup>.

قوله: (فالمعبرة قالوا النظر يؤيد العلم) معنى التوليد عدهم أن يوحى من لناعده فعلاً آخر كحركة اليد، وحركة المناع، من حركة اليد أو حثت لفاعله حركة المناع، فكلاهما صدرت عنه، لأن سببه وشبهه بالتوليد<sup>(٦)</sup>

قوله: (وإن لم يجب عنه) بناء على ما قرره من أنه لا لزوم بين الظن والنظر<sup>(٧)</sup> وقد عرفت ما فيه.

(١) انظر: «تحرير العاقل» للشيخ للإمام النووي (ص ١٤٠) و«شرح» «مفتاح» «مجموع» (ص ٤٦٩)

(٢) انظر: «الثاني» (١/ ١٣٢).

(٣) مثاله: الموضوع عبادة، وكل عبادة بنية، ينتج أن العبادة بنية، بنوع «بحر» (١/ ٢٠٤)

(٤) ومثاله: هو المثال حادث، وكل حادث له صانع، فمصادره صانع

(٥) نظر «مختص» (١/ ١٧٥) و«مقدمة الوصوة» (ص ٢٠)، و«باني» (١/ ٣٢٣-٣٢٤)

(٦) نظر «معى بنوع» كذا في كتاب «الواعظ» لمصنفه (الإمامي) ص ٢٧، «التعريفات» «مجموع» (ص ٩٨)

(٧) نسخة «٢٨٧» [ع]

## [تَعْرِيفُ الْحَدِّ]

لكن .. . . .

مِنْ وَالْحَدُّ الْجَمْعُ الْمُنَائِعُ، وَيُقَالُ: الْمَطْرِدُ الْمُتَعَكِّسُ.

الشرح أي من دخول غيره فيه (يقال) تصد حد (المطرِد) في أيدي كل واحد واحد لحدود، فلا يدخل فيه شيء من غير أحد من حدوده، فكذلك ما (للمنعكس) أي الذي كذب وحد المحدود واحد هو، فلا يحلح فيه شيء من أحد المحدود، فيكون حامدا، فهو ذي تعاكسين وحد، والأول أوضح، فتصدقان عن الحيوان باعق حدا بالاسان، بخلاف حده دخيل لكتبت ما فعل فإنه غير جامع وغير منعكس، وبالحياة والاشي فإنه غير مانع وغير مطرد، وتفسير المعكس المراد منه عكس امرء فاطرد به ذكر لما حود من بعضه، لموفق في إطلاق العكس عليه للعرف، حيث يقال كبر اسان مطلق والعكس، وكل بحد حيل ولا عكس، أظهر في المراد أي معنى جامع

الحياتية وهو المراد بقوله بعد (والثاني يبين خاصته) أي فهو حد رسمي<sup>١</sup> لحد، لأنه حين لخاصته، وآثاره، ونه يقول: (فيكون مانعا) على أن مع ليس عين الاطر د كقيل به، بل لآمر له<sup>٢</sup>، بقوله (فيكون جامعا) على أن اجمع ليس عين الاعكس كما فيه بل لآمر له<sup>٣</sup> قوله: (وتعسير المعكس) مستأخرا قوله بعد (أظهر في المراد) (من تفسير ابن الحاجب<sup>٤</sup>)، (و المراد) تصد المعكس

- (١) حد رسمي ما كان تعريفه بشي، يذكر خاصه بلا مة بانه، مد واحد حبه انساب و بعد مد شرح بسم (ص ٢١٠)، تصد مد مراد (ص ٢٦٦)
- (٢) مد احشاشي بشار و خرجني عن شرح بعضه (ص ٧٣٦)
- (٣) مد مدح مد
- (٤) مد شرح بعضه (ص ٧١)

الشرح (والحد) عدد لأصول ما يمر شيء عي عده، كنعرف عند الماطقة ولا يمر كذلك إلا ما لا يخرج عنه شيء من أحد المحدود، لا يدخل فيه شيء من غيره، والأول مبن لمفهوم الحد، والثاني خاصته، وهو معنى قول المنصف كذا في أي ذكر سابقا<sup>١</sup> الحد (الجمع) أي لمراد المحدود (المانع)

لمأنية قوله (ما يمر [الشيء])<sup>٢</sup>، إلى آخره أي قول (يميز الشيء عما عداه) وهو المراد بقوله بعد (والأول مبن لمفهوم الحد<sup>٣</sup>) (أي [الشيء]) فهو حد حقيقي<sup>٤</sup> للحد عند الأصوليين، لأنه مبن لمفهومه وحقيقه، سواء مثر بالذات<sup>٥</sup> بالمرضيات<sup>٦</sup>، وقوله: (ما لا ..) أي قول (لا يخرج عنه شيء) إلى آخره

(١) انظر (اتقرب) (١٩٩).

(٢) شيء، تصد مد

(٣) انظر تعريف حد كذا في (اتقرب وارشاد سابقا) (١٩٩)، وشرح صحيح (نصول) (ص ٤) اشرح بعد بروعة (١٧٨)، (الشبه) (٨٧/١) (تصريح) (٢٧٣) (شرح بعضه) (١٧١) مع حواشه، وادسه بعضه (١٧٢)، (حاشية اليدوي) (١٣٢).

(٤) (أي): سألته في

(٥) بعد الحقيقي هو المنسرح على جميع الذاتيات أو القول الدال على مامة الشيء، وهذا عند الماطقة، انظر: (شرح السلم) (ص ٢٠)، (حاشية المطار على خصي) (ص ١٣٠)، (ضوابط المعرفة) (ص ٦٢)، (إنحاف ذوي البصائر) (١٥٢/١).

(٦) الذاتيات جمع ذاتي، والوصف الذاتي: هو الوصف الماثل في حقيقه شيء بوصف دخولا يمكن أن يتصور شخص فهم معنى ذلك الشيء، دون فهم ذلك شيء، مثل اعمدة لغو بعد (شرح السلم) (ص ١٦)، (وإنحاف ذوي البصائر) (١٥٨/١).

(٧) كذا صيات مع عرض بوصف بخص ما من من ضرورة ملازمة الذات، بل بخصه بشخص أ بعد في هذا بوصف ذلك الذات بغير (شرح السلم) (ص ١٧)، (وإنحاف ذوي البصائر) (١٥٣)

من تفسير ابن الحاجب<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup> : بأنه كلما انتهى الحد انتهى اللام المحدود. اللام لذلك التفسير ، نظراً إلى أن الانعكاس المتلازم في الانتهاء . كاللازم المتلازم في الشئ .

لأنه (ب) ذكر ، معنى تفسير (المأخوذ) و (الموافق) بالرفع<sup>(٣)</sup> صحت (تفسير) ، واختار صفتان<sup>(٤)</sup> له (ما ذكر) وقوله : (للعرف) الح أي وانبع ، حيث قلنا عكس بعينه الأولى مما فانه انوعته لم نحس فيه موجه كلية<sup>(٥)</sup> . وثانيه لا عكس<sup>(٦)</sup> ، بخلاف انعكس اصطلاح المظهر بعينه عكس النقيض<sup>(٧)</sup> ، وعكس المستوي<sup>(٨)</sup> ، فإنه ليس كذلك ، أما عكس النقيض فظاهر<sup>(٩)</sup> ، وأما عكس المستوي فهو في كل موجه كلية .

(١) انظر : اشرح القسده (١/٦٨)

(٢) انظر : السلف ( ٨٨ )

(٣) في (ب) : (رب) وهو خطأ

(٤) في (الرفع) : ساقطة من فيه

(٥) (ب) : (صفة) وهو خطأ

(٦) نحو : كل ساد حق ، وكل ساد باطل

(٧) نحو : كل إنسان حيوان ، فلا عكس لها

(٨) عكس النقيض : هو تبديل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق والكيف ، أو جعل نقيض الثاني أولاً مع مخالفة الكيف ، وهو قسبان موافق ومخالف انظر : اشرح التهذيب للحاجي (ص ٣١٤) ، اشرح السمع (ص ٥٧) اشرح زكريا عن أبي عروحي (ص ١٢٢)

(٩) عكس مسوي : هو بدل مدني بعينه ، ذات الترتيب الطبيعي ، مع بقاء الصدق والكيف والكم ، لا في موجه لكتفه ، انظر : اشرح الحاشية (ص ٢٠٦) ، اشرح زكريا عن أبي عروحي (ص ١٢٣) ، اشرح السمع (ص ٥٥)

(١٠) هي عكس النقيض أي هو عكسها كل حيوان نقول في عكسها : كل ما ليس بحيوان ليس بساد وفي عكس النقيض لمخالف نقول في عكسها لا شيء من لا حيوان بإنسان ، انظر : اشرح السمع

الخ

لأنه وإن تساوى طرفاه - كما هنا - موجه حركته<sup>(١)</sup> ، وقوله ( للام ) صفة (تفسير ابن الحاجب) أو مدحوب [ما] <sup>(٢)</sup> (بأنه) ، وقوله : (لذلك التفسير) أي وهو قوله : (أي الذي كلما وجد المحدود وجد هو) ، وإن كان تفسير ابن الحاجب لا يرميه لأنه عكس بعينه ، وعكس نقيض بعينه ، عكس نقيض لارمله<sup>(٣)</sup> وقوله : (نظراً) تعليل لتفسير ابن الحاجب ، أي فسر انعكس بأنه كلما انتهى الحد ، انتهى المحدود ، وإن لموافق العرف ، نظراً إلى أن الانعكاس ، هو تلازم بين الحد والمحدود في الانتهاء ، كما أن الاطلاق هو تلازم بينهما في الشئ<sup>(٤)</sup>

(١) نحو : كل ساد : حيوان عكس مسوي بعض حيوان بساد ، لا في انعكس مسوي كل

بعينه موجه انعكس موجه حركته ، انظر : اشرح السمع

(٢) مدحوب (ب)

(٣) انظر : احدثه حرجاني عن القسده (٧٢) وهذا السمع (ب) ٢٩٩

(٤) انظر : احدثه استفاد (١٠٦) ، سويح عن توضيح (١٠١) ، احدثه ساد ( ٣٦ )

# [الكَلَامُ فِي الْأَوَّلِ هَلْ يُسَمَّى خِطَابًا؟ وَهَلْ يَتَنَوَّعُ؟]

لَمَّا كَانَ [الكَلَامُ فِي الْأَوَّلِ قِيلَ : لَا يُسَمَّى خِطَابًا، وَقِيلَ : لَا يَتَنَوَّعُ.]

الذي (والكلام) المسمى (في الأول قيل : لا يسمى خطاباً) حقيقة ، لعدم من يخاطب به إحداه ، وإسما يساه حقيقة فيما لا يزال عند وجود من يفهم ، وإسماعه إياه باللفظ كيقرب ، أو بلا لفظ كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام ، - كما اختاره الغزالي<sup>(١)</sup> - خرقاً للعادة . وقيل : سمعه بلفظ من جميع الجهات على خلاف ما هو العادة

لأنه قوله : (حقيقة) متعلقة بـ (يسمى) وبه عني أن عمل خلاف لإطلاق حقيقة ، لا مطلق لإطلاق الشامل لها ولمحار<sup>(٢)</sup> [قوله : (وإسماعه) سخر عطف على (وجود)]<sup>(٣)</sup> .

قوله : (أو بلا لفظ) هو قول الأشعري كما عقل رؤية ما ليس بلفظ ولا جسم ، فليعقل سماع ما ليس بصوت<sup>(٤)</sup> / .

(١) انظر : أصول الدين للغزالي (ص ٢٥) ، والاقتصاد في الاعتقاد له كذلك (ص ١٢٧) ، والمستصفي (٢٣١/١)

(٢) اختلف الأشاعرة في الكلام المسمى في الأول هل يسمى خطاباً؟ فجمهورهم بأن يسمى حقيقة ، بتنزيل المعلوم الذي سيوجد منزلة الموجود وذهب القائلون بأنه اسمي والآخرون والفرقي لأن أنه لا يسمى خطاباً حقيقة . انظر هذه المسألة في «فصل الدين» لسندي (١٠٨) ، شرح العقائد للفتاوى (ص ٥٥) ، وأصول الدين لمعري (ص ٢٥) ، والاقتصاد في الاعتقاد له كذلك (ص ١٢٧) ، والمستصفي (٢٣١/١) ، «الإحكام» للأمامي (١٥٣/١) ، وشرح تنقيح الفصول (ص ٦٩) ، «هياكل السور» (٣٣/١) ، «آفاق الوصول» (ص ٧١) ، «الفتاوى اللاعبة» (٢٦٨/١) ، «فتشيب السامع» (ص ٩٠) ، «سيرة» (١٦٦/١) ، «حاشية سنن» (١٢٨) ، «حاشية العقائد» (١٧٩)

(٣) في نسخة لأصول «باب» تأخرت هذه جملة إلى ما بعد قوله (يسمى خطاباً) ، وبصرف في ترتيبها بعد «شرح المبحث

(٤) انظر : «أصول الدين» لمعري (ص ٢٥)

بات . . .

الذي وعلى كل احص بأنه كليم الله والأصح أنه يسمى حقيقة بغير المعلوم الذي سيوجد منزلة الموجود . (و) الكلام المسمى في الأول (قيل لا يتنوع) . أمر وبهي وحيز وغيرها . لعدم من يتنوع به هذه لأني . وذلك . واسي تنوع إليها فيما لا يزال عند وجود من يتعلق به ، فتكون الأنواع حادثة مع قدم المشترك بينها . والأصح تنوعه في الأول إليها بتنزيل المعلوم الذي سيوجد منزلة الموجود . وما ذكر من حدوث الأنوع مع قدم المشترك بينها يلزمه محال من وجود حسن مجرد عن أنواعه ، ولا أن يراد أنها أنواع عتارية . أي عوارض به يجوز حلولها عنها ، تحدث بحسب التحلقات ، كما أن تنوعه إليها على ثلثي حسب التحلقات أيضاً ، لكونه صفة واحدة كالعلم وغيره من الصفات .

لأنه قوله (وعلى كل) ي من نوعين لأخريين قوله «[إلا أن يراد أنها [أنواع]]»<sup>(١)</sup> اعتبارية إلى آخره أي فلا يلزم وجود الجنس<sup>(٢)</sup> مجرد عن<sup>(٣)</sup> أنواعه<sup>(٤)</sup> . لكون الكلام حيث لا يسمي جنساً ، بل صفة واحدة قائمة بذاته تعالى ، كالمعلم بحرصه به نكت لأشواح الأعراريه

(١) يردده : «و» مع محلي

(٢) مقتضى حسن هو سمعاً عن كثر من عتدوا حقيقة كونه . بغير التعريف (١١٧) ، «كتاب» (٣٨٨)

(٣) في «و» (س)

(٤) مقتضى صريح هو سمعاً عن كثر من عتدوا كونه كلاً من الأشواح كلاً من بغير التعريف (١١٦) ، «كتاب» (٣٨٧) ، «كتاب» (٣٨٧)

(٥) في «و» (س)

(٦) حذف المعنى في كلام نفسي من تنوع

جمهور الأشاعرة على أنه نوع إلى ما بعد «و» . وذهب عدده من بعده . إلى كلاً ، ولم يوافق ملاسني إلى أنه لا تنوع ، وذهب بعضهم إلى أن الكلام محقق حادث بجملة أو أمر أو شيء

## [تَعْرِيفُ النَّظَرِ]

وَالنَّظَرُ الْفِكْرُ الْمُوْدِي إِلَى عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ.

البرق (والنظر الفكر) أي حركة انفس في المعولات، بخلاف حركتها في المحسوسات فتسمى تحملاً (المؤدي إلى علم أو ظن) معطوب حتى يفيها أو تصوري في العلم، فخرج لفكر غير مؤدى إلى ما ذكر، كأكثر حديث انفس فلا يسمى نظراً، وشمل التعريف النظر الصحيح القطعي والظني والبدعي.

اللفظة أي الحكم الشرعي، فإنه الكلام النفسي الأزلي، كما مر، وتنه بقوله: (في الجملة) على أن تعلقها به ليس من حيث إنه مدلول، بل من حيث به خطاب، وأنه يتنوع إلى أمر ونهي وغيرها، قوله: (لاستشاعه) أي سطره بصور. أي من تقسيم الإدراك إلى تصور وتصديق تنوعه لآثمة<sup>(١)</sup> من الكلام على تعاريف العلم<sup>(٢)</sup> والجهل والسهو.

قوله: (أي حركة النفس)<sup>(٣)</sup> أي انتقالها بالنقص، وبه يخرج خدس لأنه من صور سرعه لا يتخلل من حادث، بل لمصاب لا قصديه<sup>(٤)</sup> قوله (أو تصوري في العلم) نه به عن أن الظن لا يكون إلا في التصديق<sup>(٥)</sup>

البرق فمن حيث تعلقه في الأزل، أو فيما لا يزال شيء عن وجه الاختصاص لعله يسمى أمراً، أو تركه يسمى شيئاً وعلى هذا انصاف، وقدم هاتين المسألتين للتحققين بالمدلول في الجملة، على النظر المتعلق بالمدلول الذي الكلام به - لاستشاعه ما يطول.

ملحظة قوله: (فمن حيث تعلقه في الأزل) أي عن القول لثاني وقوله: (أو فيما لا يزال) (أي) (أي) على الأول قوله: (وقدم هاتين المسألتين) إلى آخره يشعر بأن تأخيرهما عن النظر هو الأصل وليس كذلك، بل تقدمهما معقضى بوجهه المذكور على تبدل هو الأصل، فكان جمعه أن يوجه تأخيرهما<sup>(٦)</sup> عن الدليل، فإن قلت: لم تقدم الحكم على الدليل، والدليل على الحد، والحد على النظر، قلت: لأن الحكم هو الأصل<sup>(٧)</sup> المقصود أولاً وبالذات، والدليل أقرب من الحد إلى الحكم، لاستلزامه له، والحد<sup>(٨)</sup> أنسب من النظر بالدليل، لأنه [يقبل التصور]<sup>(٩)</sup>، والدليل: التصديق والاستشاع: النظر ما يطول<sup>(١٠)</sup>، وقوله: ([المتعلقين] بالمدلول).

= النظر: (أصول الدين) للعلامة (ص ١٠٧)، وشرح المعتمد للعلامة (٥٤-٥٥)، وشرح المعتمد مع حاشية التتارني (١٧٤/١)، والبرق (٣٨٠)، والسيب (٩١١)، والفتاوى (١٧٤١)، وحاشية السيوطي (١٣٩١)، وحاشية الخطاط (٨١١)

(١٠) أي الأصل (ثقل) وما أشبه من «ب» وشرح محسن وهو الصواب

(٢) زيادة من «ب»

(٣) في «ب»: (فأخبرهما) وهو خطأ.

(٤) وزيادة من «ب»

(٥) نتيجة «ب» ٢٩ س

(٦) في «ب» رعد المعتمد، وهو خطأ

(٧) نظر «الخطاط» (١٠٨٤/١)، وتفسير الشريفي (١١١١)

(٨) في الأصل (متعلقين) وما أشبه من «ب» وشرح محسن وهو الصواب

(١) انظر (ص ١/٢٩٠) وما بعدها

(٢) (العلم): ساقطة من «ب».

(٣) النظر: تعريف النظر عند باقي العلماء في «التقريب» ولا ساد، ٢١٠، «معجم لأبي

الخطاط» (٥٨/١)، «المعتمد» (٨٧/١)، «شرح المعتمد» ١٢٥، «معجم

(٤٢/١)، «تفسير المسامع» (٩٤/١)، «الإحكام» (١٠٠)، «معجم» ٢١١

(٤) في «ب»: (وآله)، وهو خطأ

(٥) انظر: «حاشية التتارني» وآخر حاشية عن المعتمد (٢٦ ٤٥)

(٦) انظر: «حاشية السيوطي» (١٢٤)، «حاشية المعتمد» (٨٩)، «تفسير الشريفي» (١١١)



الْبَصَرِ فإنه يؤدي إلى ما ذكره من سعة اعتماد أو ظن كنه تقدم نيابه في تعريف الدليل .  
وإن كان منهم من لا يستعمل التأدية إلا فيها يؤدي بنفسه .  
(والإدراك) أي وصول النفس إلى المعنى تتباهه .

بِقَوْلِهِ: (فإنه يؤدي إلى ما ذكر) أي من علم أو ظن قد يقال: كيف يؤدي إلى ذلك مع أنه قيل إن الفاسد يستلزم الجهل؟ ويجاب: بأن ما قيل فيه ذلك خال عن اعتقاد وظن، بخلاف ما هنا، نعم لم أن نقول سأتى<sup>(١)</sup>، أن العلم لا يقبل التغير<sup>(٢)</sup>، فإن كان العلم الحاصل بذلك لا يتغير، يتبين فساد النظر [فذاك]<sup>(٣)</sup>، وإلا فليس علمًا، وهو المختار، فشمول النظر الفاسد بشرطه المذكور، إمّا / يأتي في [تأديته]<sup>(٤)</sup> إلى الاعتقاد أو الظن، لا إلى العلم.

قوله: (والإدراك<sup>(٥)</sup>) أي وصول النفس إلى آخره مأخوذ من معناه المعنوي وهو الوصول، يقال: أدركت الثمرة، إذا وصلت وبلغت حد الكمال<sup>(٦)</sup>.

من نسبه أو غيره (بلا حكم) مع من إضاح لسنة أو شراعه (تصور)، ويسمى علمًا أيضًا كنه علم عما تقدم، أم وصول النفس إلى المعنى لا تتباهه فيسمى شعورًا

(ويحكم) يعني والإدراك نسبه وطرفها مع الحكم الموقوف بالإدراك لذلك، (تصديق) كإدراك الإنسان والكاتب، وكون الكاتب ثابتًا للإنسان

بشيء وقول المصنف (الإدراك بلا حكم تصور) أي تصور سادح<sup>(١)</sup>، ولا يبقى أنه إذا لم يقتض علم الحكم، يسمى تصورًا<sup>(٢)</sup>، أيضًا، وهو التصور المطلق المرادف للعلم المطلق، ولتصور المطلق، ينقسم إلى تصور سادح وإلى مصدق<sup>(٣)</sup> [قوله]<sup>(٤)</sup> (من نسبه أو غيرها) مع قول المصنف (بلا حكم)، نسبه على أن لسنة الحكمية معديرة بحكم، لتصوره بلا حكم كما في الشك قوله: (كف علم عما تقدم) أي من قوله، (أو تصوّر في العلم) قوله: (يعني) عترته لا (بأي، لأن)<sup>(٥)</sup> ظاهر المشروح<sup>(٦)</sup> أن إدراك بعض المذكورات، من نسبه وطرفها مع الحكم [كأن]<sup>(٧)</sup> في التصديق، وليس مراد.

(١) سجدة (٣٠ من)

(٢) في الإنسان (٢٢٣ ٦)، والعاموس (١٠ ٣٠)، سادح معرب سادح معرسة، ويعمل من تصور من سر سادح، منه ويستعمله أهل الكلام في نسبته من هناك فطرح

(٣) التصديق هو حصول صورة في العلم، وإدراكه من غير أن يتكلم عليه بشيء أو يثبت انظر «تعريفات» ١٨٣

(٤) تصديق هو أن يحكم الشيء على شيء، إما أو يتباهه على ما في نفس الأمر، وهو «كتاب» (من ٥٥٦)

(٥) يعر «كشف الصانع» (٩٥)، «حاشية الصافي» (١٤٥، ١٤٦)

(٦) بده من «ب»

(٧) في الأصل (بأي)، وما أنه من «ب» هو الصور

(٨) أي الشئ

(٩) في الأصل (كأن)، وما أنه من «ب» هو الصور

(١) انظر رص ٢٩٤/١

(٢) في «ب» (الغير)

(٣) ربه من «ب»

(٤) في الأصل (بده) وهو تعريف وما أتجه من «ب» وهو الصواب

(٥) ينظر تعريف الإدراك عند باقي العلماء في «شرح التكميل الكبير» (٥٨٩/١)، «الحج»

(٦) «تحرير المعرعة لطيفة» (تحرير الواردي) (ص ٧)، «الفتاوى اللامعة» (٢٧٣/١)

(٧) ينظر «الصحاح» (١٥٨٢ ٤)، «النسب» (٣٤٤ ٤)، «القاموس» (١٢٤٣/٢)

الشرح وإقناع أن يكاد ثبت للإنسان، أو أسرع ذلك أي بعبارة في التصديق، بأن  
 لإسناد كذب، أو أنه ليس بكنه. الصادقين في الجملة وقيل: الحكم  
 إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة قال بعضهم: وهو التحقير  
 والإيقاع والانتزاع ونحوهما - كالإيجاب والسلب - عبارات. ثم كثيرا ما  
 يطلق التصديق على الحكم وحده.

لما فيه قوله: (مع الحكم المبسوق بالإدراك كذلك) أي للنسبة وطرفها، أشار به إلى أنه  
 لا بد من تقدم إدراك ذلك على الحكم تسمييه<sup>(١)</sup> السابق<sup>(٢)</sup> والآخر<sup>(٣)</sup> في  
 كلامه، كما أنه لا بد من تقدم إدراك طرق النسبة على ادراكها الذي هو إدراك  
 معنى الوقوع واللاوقوع، مضاف إليها، وهذا إدراك لمركب تقديدي من قبيل  
 لإضافة، وتعتبر الحكم بها فانه، هو ما عليه متأخرو لمناطقته<sup>(٤)</sup>، فهو فعل  
 للنفوس. ومما تقدمت عليهم<sup>(٥)</sup> ففسروه بما حكاه بقوله: (وقيل الحكم إدراك أن  
 النسبة واقعة أو ليست بواقعة) ليس فعلا بل اعتداد، وهو إدراك لمركب  
 إسدي، وأنه بقوله: (الصادقين) على وجه تسميه ما ذكر بصدق، ويقول  
 (في الجملة) على أنه ليس بصدق دائم، من حيث ما صدقه، فإنه من هذه<sup>(٦)</sup>  
 الحشية يحتمل الصدق والكذب.

- (١) في باب نفسه وهو حقا
- (٢) وهو الإبداع والانتزاع
- (٣) وهو إدراك النسبة واقعة أو ليست بواقعة
- (٤) انظر: «تحرير المعنى» (ص ٨٠)، «شرح تهذيب النجاشي» (ص ٢٢)، «شرح
- شمسية التفتازاني» (ص ٧)، «النجاشي» (٢١٦)
- (٥) انظر: «المرجع نفسه»
- (٦) نسخة «أ»: ٣٠/ج

لما فيه قوله (قال بعضهم) هو نصب امرري<sup>(١)</sup> قال في شرح قطع التحقيق أنه  
 ليس للنفوس<sup>(٢)</sup> هنا - يعني في معنى التصديق - نائب، بل دعاء  
 وقول للنسبة، وهو إدراك أنها واقعة أو ليست بواقعة، فإن «أو حكم» وإقناع  
 ليسه وإسناد كلها عبارة واحدة، أي بوجه أن ما ينصب بعد يصدق ليسه،  
 وظرفها فعلا وليس مراد<sup>(٣)</sup>، وعلى هذا المحققون كالسعد التفتازاني<sup>(٤)</sup>  
 / ولقد اخرجنا<sup>(٥)</sup> حيث قال: توهم متأخرو المنطقة أن الحكم فعل من  
 فعل النفس، بناء على أن الألفاظ المذكورة تدل لذلك، والحق أنه إدراك،  
 لأنها إن راجعتنا وجدنا، علينا أن بعد إدراك النسبة، لم تحصل ب  
 سوى إدراك أن تلك النسبة واقعة أو ليست بواقعة<sup>(٦)</sup>

- (١) هو العلامة محمد بن محمد الذي قصه عليه المعروف بالبحراني، كان ماعيا في لفظه  
 وحكمه عازيا بالتفسير ويعني ببيان، مشاكلا في الحق، وهو من يتوهم كذا، ولفظه  
 على الكتاب حواشي مشهورة، وشرح نفسه في بعض، وهو - ج - لفتح في علم الكلام  
 توفي سنة (٨٧٦هـ) انظر: ترجمته في «أندلس» (ص ٢٥٥ أ)
- (٢) في باب، بمعنى، وهو خطأ
- (٣) من شرح «فتح» (ص ١١٧)، وقوله: «لج كذا» غير صحيح
- (٤) انظر: «مع الشمسية» له (ص ٧)، وأما نسخة «ب» (ص ١٦٣)
- (٥) هو العلامة أبو الطميس علي بن محمد بن خرداذبة، فخر، معروف باسمه  
 السري، كان إماما في جميع العلوم، الفقه، الفقه، فصح بعبارة، ذهب إلى أنه، من  
 تصديقه، مشبه على شرح محمد وشرح موقف الأخير، «المرجع نفسه» (ص ٢٥)، وهو يصدق،  
 «المرجع نفسه» (ص ٣٢٨)
- (٦) انظر: «أشبهه خرداذبة عن خبر القوم لمطبعة» (ص ٨)، «انظر: «الشمس» (ص ١٦)،  
 «النجاشي» (٢١٥)، «أشبهه بعد على الخفيف» (ص ١٦)، «شرح التسم» (ص ١٦٢)

المتن وجازمته الذي لا يقبل التغير: علم كالتصديق، والقابل: اعتقاد، صحيح إن طابق، فاسد، إن لم يطابق،

الفرق كما قيل: إن مسبه ذلك على القولين في معنى الحكم، ومن هذا الإطلاق قول النصف كعبه، (وحده) أي حارم التصديق، بمعنى الحكم، إذ هو لنفسه إلى جازم وغيره، أي الحكم الجازم...

للنسخة قوله: (كما قيل: إن مسبه) أي التصديق، (ذلك)، أي الحكم، وحنه (على القولين في معنى الحكم)، أي هل هو يقع النسبة أو استرها؟ [أو] <sup>(١)</sup> إدراك أنها واقعة أو لا؟ فتخصص في التصديق قولين: أحدهما أنه إدراك النسبة بغيرها مع حكم وثانيهما أنه الحكم، وأن في الحكم قولين أحدهما أنه الإيقاع والاستراخ وثانيهما أنه إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة. وعلى الثاني من كل منهما المحققون كالعظم الربوبي <sup>(٢)</sup>، والعصدي <sup>(٣)</sup>، والسعد الصناعاتي <sup>(٤)</sup> والنسدي <sup>(٥)</sup>، والشارح يخالفهم فيها، وهو موافق في التصديق للمصنف <sup>(٦)</sup> قوله: (الموجب) أي لأمر بمتصه <sup>(٧)</sup>، بمعنى أن الله تعالى يعلم العلم عبده لعدم لا بمعنى التأثير أو التوليد كما مر <sup>(٨)</sup>.

(١) في الأصل (و) وما أثبت من م.

(٢) انظر: «شرح المطالع» له (ص ١٥)

(٣) انظر: «شرح العبد على مختصر ابن الحاجب» (١/ ٦٣)

(٤) انظر: «شرح شمس» له (ص ٧)، و«حاشية على العبد» (١/ ٦٢)،

(٥) انظر: «حاشية على المختار» له (ص ٨)

(٦) انظر: «مغربي شرعي» (١/ ١٢٩)

(٧) نسخة (ب) (٣ من)

(٨) انظر: «تأثير هو قول بطلان» وبمعنى سببه هو قول بطلان، وانظر: «مغربي شرعي» (١/ ٢٨١)

الذي لا يقبل التغير) بأن كد موجب من حسي أو عيني و عادة، فيكون مطابقا للواقع، (علم كالتصديق) أي الحكم بأن زيدا متحرك عن شاهده متحركا، أو أن العالم حادث أو أن الجبل حجر، (و) التصديق أي الحكم الخاوم، (القابل) بدع بأن كد موجب طابق موقع أولا، إذ يتغير لأول بالتشكيك، والثاني به أو بالإطلاع على ما في نفس الأمر، (اعتقاد) وهو اعتقاد (صحيح إن طابق) انفع، كاعتقاد لمقداد أنصحى مدوب، (فاسد إن لم يطابق) أي انواع كاعتقاد الفلاسفة أن نعمة قدوم، (و) تصديق أي الحكم، (غير جازم) بأن كان معه احتمال نقيض المحكوم به، من وقوع النسبة أولا ووقوعها، (ظن ووهم وشك لأنه) أي غير الجازم، (إما راجح) لرحح المحكوم به عن نقيضه فظن، (أو مرجوح) لرجوحه لمحكوم به نقيضه قالوهم، (أو مساو) لمساواة المحكوم به من كل من «نقص على البطل للاحر ثالث فهو بخلاف ما قبله حكمان،

ثانيه قوله: (من حسي أو عقل أو عادة) مائة خلو <sup>(١)</sup>، وهذا يكون موجب مركبا من حسي وعقل كالتواتر، أو من حسي وعادة، كالحكم بأن خل <sup>(٢)</sup> من حجر من شاهده، والحس يشمل المظاهر - وقد مثل له بعد - والبطل، كمن في عدم بعد سحوة وعصيه، وسحو ذلك من الواحد سات <sup>(٣)</sup> قوله: (كالتصديق أي الحكم) إلى آخره، أمثلة للأنواع قد نصرت بلفظ ونشر المررب

(١) بدع جنس هي ما حكم بها بساوق وبعد به طرفها كد بعد، أي عرفها بصفات ل

الانواع، فلا يرغمها بعد، فكيف قد تضمنت بطل «حاشية العبد على شرح الخبص»

(ص ١٨٨)، و«مواظف بقره» (ص ٩٩)، و«شرح لنظم» (ص ٥٠)

(٢) في (ب) (خل)، هو بضم خ

(٣) الواحديات، هي قتر ما يتركب من اجزاء بسيطة أو بتركب من اجزاء بسيطة، انظر: «المغربي» (١/ ١٩٧)

لِلثَلَاثِ وَعِشْرَةِ الْجُزْأِ مِ : ظَنُّ ، وَوَهْمٌ ، وَشَكٌّ ، لِأَنَّهُ إِذَا زَا حِجَّ ، أَوْ مَرَجُوحٌ ، أَوْ مُسَاوٍ .

لَتَلْت

[هَلْ يُحَدُّ الْعِلْمُ؟]

وَالْعِلْمُ : قَالَ الْإِمَامُ : .

الشيخ (والعلم) أي انقسم لمسمين ناعلم، من حيث صورته بحقيقته بقرينة السياق، (قال الإمام) الرازي في المحصول<sup>(١)</sup> . . .

لثانيه قوله : (المسمين ناعلم)<sup>(٢)</sup> أي تصديقي بقرينة ما يدي قوله : (من حيث تصوره بحقيقته) فيه وفي ما يأتي إشارة إلى أن محل (سريع) إنه هو في حده حقيقي لا الرسمي<sup>(٣)</sup> . قوله : (بقرينة السياق) هي ذكره الخلاف في أنه ضروري يحد<sup>(٤)</sup> ، أو لا يحد<sup>(٥)</sup> ، أو أنه<sup>(٦)</sup> نظري عسر ، وذكره له غلب لتقسيم المصير لكل منه<sup>(٧)</sup> ، ومن الاعتقاد ، والظن ، والوهم ، والشك<sup>(٨)</sup> عن غيره منها<sup>(٩)</sup>

(١) انظر «المحصول» (١/٨٥) .

(٢) احتلف العلماء في العلم هل يحد أو لا ؟

فذهب أكثرهم إلى أنه يحد ، ولهم فيه حدود كثيرة لا تحصى ولا تسلم أكثرها من حشر وريف وقيل لا يحد : وهو قول إمام الحرمين والمؤلفي وغيرهما (وسباني بن مسعود)

• حاشيت المصنف في ما ذهب إليه نفس عصره . ومن لأنه ضروري ، وإذا كان كذلك فلا فائدة في حده . من مذهب بعضه في هذه المسألة في «المعتمد» (١ - ١٠) ، «الدرعا» (١٠٥٥/١) ، «المستصفى» (١١/١٦٢) ، «شرح المعجم» (١٢٦١) ، «المحصول» (١٠٨٣) ، «الإحكام» (١١/١) ، «المحصول» (ص ٣٦) ، «الخير» (٥٢١) ، «الشفاء» (٩٦)

«التبصير» (٢١٨/١) ، «الضياء» (٢٨٤/١) .

(٣) وهو قول كثير من المحققين انظر حاشية البهائي عن مصد (٤٧) ، رفع الخواص (٧٥٩/١) ، «التبصير» (٩٧١) ، «المطار» (٢٠٣/١)

(٤) في «ب» - لا يحد

(٥) في «ب» - لا يحد

(٦) نسخة «ب» [ع] (٣١)

(٧) أي من العلم ، وانظر عبارة «المعتمد» (ص ١٣٣٧)

(٨) انظر «مختصر المجلد» (١٠٥٠)

الشيخ كما قال إمام الحرمين والعري وغيرهما : اثبت اعداداً يتقدمون منها وقيل : ليس الوهم ، ولشك من التصديق : بل هو ملاحظة الطرف المرحوح ، ولشك التردد في لوقوع ولا وقوع قال بعضهم : وهو التحقيق ، مما أريد . مما تقدم - من أن العقل يحكم بالمرجوح أو المساوي عنده ، منوع عن هذا .

لثانية قوله : (قال بعضهم) أي كاسعد الصارفي فإنه قال : «حغل الوهم واشك من أقسام التصديق مخالف للتخصص»<sup>(١)</sup> . ووجه لبس قد : «لأنه لا يدي الحكم من رجحان ، ولا رجحان في الوهم والشك»<sup>(٢)</sup> انتهى . والمقاتل كاصف بأنها [من أقسام التصديق]<sup>(٣)</sup> . أحاب بأن الوهم حاكم بالطرف المرجوح حكماً مرحوحاً ، والشك حاكم بجواز كل من / التقيضين بدلاً عن الآخر<sup>(٤)</sup> ، ومن أجاب بأن ذكرهما ليس من حيث إنها من أقسام التصديق ، بل لأن امتياز أقسامه - عن الوجه الأكمل - موقوف [عليها]<sup>(٥)</sup> ، فقد سمع أنها ليسا من أقسامه<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر «حاشية الصارفي عن المعتمد» (٦٠١)

(٢) انظر : «حاشية الجرجاني عن المعتمد» (٦١/١) .

(٣) في «ب» - من أقسامه

(٤) وقد خرب عبد صنف في «فتح الزوائد» (ص ٢٨٨) ، وانظر : «تبصير المسامحة» (٩٥-٩٦) .

(٥) في الأصل (عنده) وما أنه من «ب» هو بصواب

(٦) انظر «حاشية الصارفي عن المعتمد» (٦١-٦٠/١)

لِللَّغْنِ ثُمَّ قَالَ: هُوَ حَكْمُ الذَّهْنِ الْجَائِزُ الْمُطَابِقُ لَوُجِبِ، وَقِيلَ: هُوَ ضَرُورِيٌّ، فَلَا يُجَدُّ.

والجواب: بأن لا يسلم أنه تعين أن يكون من اجراء ذلك تصور العلم المذكور بالحقيقة، بل يكفي بوجهه، فيكون ضروري تصور مطلق لعلم تصديقي بالوجه، لا بالحقيقة الذي هو محل النزاع.

(ثم قال) في المحصل أيضا، (هو) أي العلم، (حكم الذهن اجراء المطلق موجب) وقد تقدم شرح ذلك، فحلده مع قوله إنه ضروري، بكن بعد حده فتم ما للترتيب الذكري لا المعنوي، (وقيل: هو ضروري فلا يجد) إذ لا فائدة في حد الضروري، لحصوله من غير حد.

الْمُتَّبَعُ فَقَوْلُهُ. (وهو) أي العلم بأنه موجود إلى احرده، (علم تصديقي خاص) متعلق بمعلوم خاص<sup>(١)</sup> هو وجوده أو اليزاد أو تأله قوله: (مكون تصور مطلق العلم التصديقي بالحقيقة ضروريا) أي لأنه جزء ذلك العلم الخاص<sup>(٢)</sup> والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل، فإذا كان الكل ضروريا، كان لعلم المطلق الذي هو جزءه - سابق عليه ضروريا، بل أولى. قوله: (وأوجب) إلى آخره هو جواب على القول بأن التصديق هو الإدراكات مع الحكم كما هو. أي الإمام أما عن لقول بأنه حكم كنه هو، أي لجمهور<sup>(٣)</sup> وأوجب بأن الإدراكات ليست احراره لتحكم بل شروطه<sup>(٤)</sup> قوله (فحلده) مع

(ضروري) أي يحصل بمجرد انتفاء نفس إليه، من غير نظر واكتساب. لأن عدم كل أحد، حتى من لا سأل من ينظر - كآله والصبيا - بأنه عالم بأنه موجود أو متلد أو متألم ضروري لجميع أحراره، ومنها تصور العلم بأنه موجود أو متلد أو متألم بالحقيقة، وهو عدم تصديقي خاص، فيكون تصور مطلق العلم التصديقي بالحقيقة ضروريا، وهو المدعى

الْمُتَّبَعُ قَوْلُهُ: (لأن علم كل أحد) أي تصديقه بذكر ضروري قال غيره<sup>(١)</sup> ولأن غير العلم، بل يعلم به ولو عدم نعم غيره كان دور وسيأتي جواب الأول<sup>(٢)</sup> وأوجب عن الثاني<sup>(٣)</sup> بأن غير العلم يتوقف تصوره على حصول العلم، وبصور يعلم يتوقف على تصور غيره، وبأن المطلوب بعد العلم، العلم بالعلم، وغير العلم يتصور بانعلم لا [العلم]<sup>(٤)</sup> بالعلم فلا دور. قوله: (جميع أجزاء) أي وهي إدراك النسبة وطريقها مع الحكم على ما جرى عليه المصنف تعا للإمام<sup>(٥)</sup>، وقد رُكِبَ القضية فيها ذكره، قلت علمي بأن موجود أو متلد أو متألم معلوم لي بالضرورة<sup>(٦)</sup>

- (١) نظر هذا القول والجواب عنه عند المصنف في فرع الحاشية (٢٦٤/١)، وشرح البعض مع حواشيه (٤٩/١)، التقرير الشرعي (١٥٥/١).
- (٢) وهو القول بأن تصديقه بما ذكر ضروري، وأجاب عنه الشارح بقوله: واجب بأن لا يسلم الخ
- (٣) وهو «قال غيره» مع
- (٤) زيادة من «أ»

(٥) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد بن عيسى بن علي الراري الإمام سادس الأئمة عشر للعلم، كان فريدا عصره، ومكانه، منه من عباده متابعين مع في نسخة المصنف في الأصول، طبعت العادة في عدم الكلام وغيرها، توفي سنة ٦٠٦ هـ. نظر مرجه في إصرار اعلام النبلاء (١١/٥٠٠)، وشذرات الذهب (٧/٤٠).

(٦) غير (من) ٢٩١، ومعه.

(٧) انظر اشرح المقاصد (١٩٢)، حاشية السلف (١٥٧)، والتقرير لمحمد سيدي (١٥٦/١)

(١) سقط أو من «أ»

(٢) العلم الخاص مدعى أن علم كل حد وجوده ضروري انظر «تقرير الشرعي» (١٥٦)

(٣) غير من «أ» (٢٠٠)

(٤) انظر اشرح المقاصد مع حاشيته (١٠٥٠)، وشرح المقاصد (١٩٢)

الضريح (وقال إمام الحرمين:) هو نظري (عسر)، أي لا يحصل إلا بنظر دقيق لحقائقه (فالرأي) بسبب عسره من حيث تصوره بحقيقته، (الإمساك عن تعريفه) إسوق بذلك لتصور لعسر، صَوْنٌ للنفس عن مسقة الخوص في العسر. قال كما أصبح به لرأيي تابع له، ونسب عن غيره المنسب به من أقسام الاعتقاد، بأنه اعتقاد جازم مطابقت، فليس هذا حصته عدها، وظاهر ما تقدم من صريح لإمام الرأي أنه حقيقته عده

لثانيه (وقال إمام الحرمين: عسر) عتراض بأن هذا غير محقق بالعلم، بل لحدود والرسوم كلها عسره، وإن كان لعسر في العلم 'ريد' ويحتاج من معنى قوله. (عسر) أنه عسر حداً، لأن تكثيره لبعضه بقرنه لساق قوله (فالرأي الإمساك عن تعريفه) فيه ميل إلى كلام إمام خرمي<sup>٢</sup>

(١) بط ٥٠٠ هـ، د ٥٥٠ ومعنى عسر أي لا يمكن تحديده بالعلم، ذلك بسبب عسر عسره بحقيقته، لا لا يحصل إلا بنظر دقيق خفائه بنظر المستقص (١) ٦٥٥، (الشيعة ٩٧/١)، (البحر ٥٣/١)، (شرح العقيدة ٤٦١)، (اللباب ١٠٠٠) (٢) ٢٨٤-٢٨٦، (تقرير الشري، ١) ٥٩

(٣) بط ٥٠٠ هـ، د ٥٥٠ ومعنى عسر أي لا يمكن تحديده بالعلم، ذلك بسبب عسر عسره بحقيقته، لا لا يحصل إلا بنظر دقيق خفائه بنظر المستقص (١) ٦٥٥، (الشيعة ٩٧/١)، (البحر ٥٣/١)، (شرح العقيدة ٤٦١)، (اللباب ١٠٠٠) (٢) ٢٨٤-٢٨٦، (تقرير الشري، ١) ٥٩

الضريح وصحيح لإمام لا يخالف هذا، وإن كان سبق المصنف بخلقه، لأنه حده أولاً بناء على قول غيره من الجمهور إنه نظري، مع سلامة حده عما ورد على حدودهم الكثيرة، ثم قال: إنه ضروري أحياناً، دل على ذلك قوله في المحصل احتلوا في حد العلم، وعدي أن تصوره بديهي أي ضروري، نعم قد يجد الضروري لإفادة العبارة عنه.

لثانيه قوله: (إنه ضروري) أي عسره، وسباني توحيه/ [قوله] (١) (إذا لا فائدة في) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(١) زيادة من (٢) نسخة (٣٢) [س/٣٢] (٣) انظر للمحصل (٨٣/١)، المحصل للواري (ص ٢٦ وما بعدها)، (نسخ ٩٧) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠)

ثُمَّ قَالَ الْمُحَقِّقُونَ: لَا يَتَفَاوَتْ، وَإِنَّمَا التَّفَاوْتُ بِكَثْرَةِ الْمُتَعَلِّقَاتِ.

بَيْنَ وَالْجَهْلِ: انْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ.

الفرق وقال الأكثرون يتفاوت العلم في حربيته، إذ بعده مثلاً بأن لو حد نصف الاثنين، أقوى في الحرمة من لعمم بأن لعدم حدث وأحب: بأن يفوت في ذلك وسجوه لس من حيث الحرمة، من من حيث غيره، كأنفس ليس بأحد المعلومين دون الآخر.

(والجهل انتفاء العلم بالمقصود)، أي ما من شأنه أن يقصد.

الْمُتَعَلِّقَاتُ إِذَا قُرِضَ أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ مُتَعَلِّقِهِ، وَإِنَّمَا يَتَفَاوْتُ بَقِلَّةٍ لِعَمَلَةٍ عَنْ أَحَدِ الْمَعْلُومِينَ، لِأَقْبَى النَّفْسِ لَهُ دُونَ الْآخَرِ، كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فِي أَحْوَابِ، لِأَنِّي فِي كَلَامِهِ يَتَوَلَّى (وقال الأكثرون يتفاوت العلم) متدلس هو المصنف (قال المحققون لا يتفاوت) ومن فوئد اختلاف أ ب الإتيان هل يرد ويقصص<sup>(١)</sup> ساء على أنه من قبل [المعلم]<sup>(٢)</sup>، لا لأعمل خلاف لمعترة<sup>(٣)</sup>.

قوله: (انتفاء العلم) أي علم الشمس للاعتماد والظن، وفي ذلك إشارة إلى أن تقابل بين العلم والجهل تقابل لعدم والمعرفة، وهذا شامل للجهل البسيط والمركب، وهو أفض من تخصيص بعضهم<sup>(٤)</sup> بـ البسيط.

(١) في أ ب (سبوت) وهو خطأ

(٢) ذكر هذه العائلة كذلك الزركشي في «التشيف» ٤٩٨، وقد ورد في «البحر» ١ ٢٣٥

(٣) في الأصل (العلوم)، والمثبت من أ ب (ولعملة الصواب)

(٤) زيادة الإيمان وقصاصة بحسب المتعلقات وهو المقصود به «أما التصديق فهي» و«حد لا يعاوب فيه

كما قال التنازلي في «شرح المفاهيم» ٢١٠ ٥، سطر هذه سألته في «شرح المقيدة الطحاوية»

(١/٢)، ٤٧٠، «التحير» ٢٣٥ (١)، «شرح المفاهيم» ٥١١ ٢١٠، ٢١٤، «والعقار» ٢٠٩

(٥) انظر: «البحر المحيط» (١/٦١ ٧٢)، «عبدية بوصول» (ص ٢٣)، «بغضارة» (١/١٢٢)

(ثم قال المحققون: لا يتفاوت) العلم في حربيته، فليس بعضها وإن كان ضرورياً - أقوى في الجرم من بعض - وإن كان نظرياً - (وإسا التفاوت) فيها (بكثرة المتعلقات) في بعضها دون بعض، كما في العلم بثلاثة أشياء، والعلم بشيئين، ساء عن تحد العلم مع بعدد المعلوم، كما هو فون بعض الأشاعرة، قياساً عن عدم الله تعالى، والأشعري وكثير من المعتزلة عن تعدد المعلوم<sup>(١)</sup>، فالعلم بهذا الشيء غير العلم بذلك الشيء.

وأجيب عن القياس: بأنه خال عن الجامع، وهل هذا لا يقال يتفاوت العلم بها ذكره.

قوله: (المسبوق بذلك التصور العسر) قد يقال هذا التصور مفاد من التعريف، فكيف يكون سابقاً عليه بل الأمر بالعكس؟ ويجاب: بأن كونه سابقاً عليه بالنظر للمعريف، وكونه مفاداً منه بالنظر لغيره<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وعلى هذا) أي قول [الإمام]<sup>(٣)</sup>، الأشعري، وكثير<sup>(٤)</sup> من المعتزلة<sup>(٥)</sup> (لا يقال يتفاوت العلم بها ذكره) أي بكثرة المتعلقات.

(١) انظر: «البرهان» (١/١٣١) وما بعدها، والكوكب الميرة (١/٦١-٦٢).

(٢) سطر «للعقار» (٢٠٧)

(٣) سافطة من «ب»

(٤) نسخة أ ب: [ع/٢٣].

(٥) اختلف هل لعلم يتفاوت؟

فذهب الأكثرون إلى أنه يفوت، وهو لزوجة الصريحة عن أحمد، وهو رأي لأرموزي في «مخصص» (٢/٩٦)، وداري في «برهان» (١/١٣١)، «أشاعرة على تفاوت»

وذهب البعض الآخر إلى أنه لا يتفاوت، وابت يتفاوت بحسب المصنف، وأما هـ، كـ

لنظري وإمام خرمش في أنه هـ (١/١٣)، وعز هـ في «النسب» (ص ١٧) لمحققين

وهو فون بحر من عبد السلام سطر: «البحر» (١/٥٥)، «التشيف» (١/٩٧)، «البحر»

(٢/٢٣٢)، «صبيحة» (١/٢٨٧)، «الناسي» (١/١٦٦)

## لغات وقيل: تصوّر المعلوم على خلاف هيئته.

الشيء (وقيل: الجهل: (تصور المعلوم) أي درك ما من شأنه أن يعلم، (على خلاف هيئته) في الواقع، فالجهل البسيط على الأول ليس جهلاً عن هذا، ولولان مأخوذان من قصيدة ابن مكي في العقائد وأسدى بقوله (استمع لعلم) عن التقييد في قول غيره<sup>(١)</sup>: «عدم العلم عما من شأنه العلم» لا حرج لخصم والهيمة عن الانصاف بالجهل: ... . . . .

للشيء فونه: (أي إدراك ما من شأنه أن يعلم) دفع به الاعتراض بأنه قد يسعى أن يعرف بالشيء من المعلوم، لأن هذا جهل لا علم فيه<sup>(٢)</sup> قوله (والقولان مأخوذان من قصيدة ابن مكي<sup>(٣)</sup>) أي المسألة بالصلاحيّة<sup>(٤)</sup>، لرفع لسلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب<sup>(٥)</sup> فيها

(١) كالأندلسي في كتابه «نكار لأفك»، انظر «الشعب» (١/ ٩٨)

(٢) وهذا لأخيه من بغداد، دفعه لمرح «نصر» السيف (١/ ٩٩)، «نصر» التبريزي ح ١ (١١٤)

(٣) هو حلال محمد بن مكي بن الحسن العاملي أبو بكر الشافعي، ع ٢٨ هـ، ترقى عام ٥٠٧ هـ، تعلّم على أبي إسحاق الشافعي وغيره بعد من فقهه بصفحة، انظر ترجمته في «نيل السرباب» (٥٩/ ٦٠)

(٤) ع ١٠ هـ، في باب نصيبه، ثم دفعه إلى شفي «الشعب» (١/ ٩٨)، قال حمد الله

من بعد حجة العلم كان سهلاً وإن أردت أن تحمّل الجهلاً  
ما حفظه، وأوجب الحدود وهو انتهاء العلم بالتقصود  
من بعد هذا و حدود بكثر وقيل بل في تحديدهما أكثر  
و حروءه لأخيه يأتي وصفه تصور العلم [و] هذا حروءه  
فأفهم فقه القديم من نشأه مسوعة عن خلاف هيئته

(٥) هو السلطان الناصر، فملك ناصر حلالاً «نيل السرباب» فقهه يوسف بن أحمد معجم الناس  
أيوسف بن سادق بن مروان بن يعقوب تديوسي ثم تكتسي كتاب منها شجاعة حارماً  
بجاهد، كثير مغرور على الهمة توفي رحمة الله عليه (٥٨٩ هـ) انظر ترجمته في «وفيات  
الأعلام» (٧/ ١٣٩)، انظر «نيل السرباب» (٣١/ ٦٧٨)

الشيء يعلم بأن لم يدرك أصلاً، ويسمى: الجهل البسيط، أو أدرك على خلاف هيئته في الواقع، ويسمى: الجهل المركب، لأنه جهل المدرس بما في الواقع، مع الجهل بأنه جاهل به، كاعتقاد الفلاسفة أن العالم قديم.

للأشياء وتقابل، تنصّد المركب، ومبدأً الخلاف فيه «خلاف» في تفسيره، فمن فسه بانتفاء العلم بالمقصود الشامل للبسيط، جعل التقابل من تقابل العدم والمملكة، ومن فسه بالاعتقاد بخارم العر خطائق<sup>(١)</sup> جعله من تقابل النضاد، ونفسه بالاول أولى من الثاني تقصّره عن التصديق كما سيأتي<sup>(٢)</sup> وأم من جعل<sup>(٣)</sup> ذلك من تقابل النضاد في بسط والمركب، فحار على العرف واللع لا الاصطلاح<sup>(٤)</sup> قوله (بأن لم يدرك أصلاً) إلى آخره يتّبعه مع يأتي أن تعريف المصنف المذكور يشمل قسمي الجهل: البسيط والمركب، وأن تعريفه الآتي<sup>(٥)</sup> خاص بالمركب، قاصداً<sup>(٦)</sup> بذلك الرد على من زعم كالروكشي: أن الأول: تعريف للجهل البسيط، والثاني: للمركب، لأن المعروف تقسيم الجهل إلى<sup>(٧)</sup> بسيط ومركب، لا نقل خلاف في تعريفها<sup>(٨)</sup>.

(١) وهو قول الرازي انظر المحصول (١/ ٨٤)، وهو قريب من قول الباجي في أحكام الفصول (ص ٤٦): «اعتقاد المتقد على ما ليس به».

(٢) انظر (ص ٣٠٦).

(٣) في «د» (نعم)

(٤) الجهل لغة: خلاف العلم انظر: «الصحاح» (٤/ ١٦٦٣)، «القاموس» (٢/ ١٢٩٧)، «المصباح» (ص ٤٤).

(٥) وهو «تصور المعلوم على خلاف هيئته».

(٦) في «د» «قاصد» وهو خطأ

(٧) نسخة «د» (٣٣ من)

(٨) انظر «الشعب» (١/ ٩٨)



## [تَعْرِيفُ السَّهْوِ]

وَالسَّهْوُ: الذُّهُولُ عَنِ الْمَعْلُومِ.

(والسهو الذهول أي الغفلة عن المعلوم) الحاصل فيه ما يادي تنبيه، بحالات الشيان: فهو زوال المعلوم فيستأنف تحصيله.

الثانية قوله (والسهو: الذهول عن المعلوم) أي آخره اصطاحه ما فرق به الكرماني<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>، من أن السبب في ل معلوم عن الحافطة، وللدركة، والسهو زواله عن الحافطة فقط، ووفق آخرون<sup>(٣)</sup>، بأن الشيان غفلة عما كان مذكورا، والسهو غفلة عن ذلك وغيره، وبعضهم<sup>(٤)</sup> لم يفرق بينهما

لأن انتفاء العلم إنما يقال فيها من شأنه العلم، بخلاف عدم العلم، وخرج بقوله (يقصود) ما لا يقصد، كأسفل لأرض وما فيه، فلا يسمى انتفاء العلم به جهلا واستعماله التصور بمعنى مطلق الإدراك خلاف ما سبق صحيح، وإن كان قليلا، ويقسم حينئذ إلى تصور صادق، أي لا حكم معه، وإلى تصور معه حكم، وهو التصديق.

الثانية وهي من أحسن تصانيف لأشعرية في باب العقائد، وكان السلطان صلاح الدين [يامر]<sup>(١)</sup> تلمسها<sup>(٢)</sup> نصيب في المكتاب قوله: (لأن انتفاء العلم إنما يقال فيها من شأنه العلم) أي: (لأشعار<sup>(٣)</sup> انتفاء الشيء عن محل معموله بخلاف عدم العلم [فيه]<sup>(٤)</sup> (واستعماله التصور) إلى آخره حاصله أنه لم يرد بالتصور هنا التصور السابق، وهو المقابل للتصديق، بل التصور انصق، المرادف للعلم الصادق بالتصور الساذج والتصديق، فهو أعم من<sup>(٥)</sup> قول غيره: الجهل اعتقاد جازم غير مطابق<sup>(٥)</sup>، لقصور ذلك على التصديق.

(١) هو العلامة أبو عبدالله محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعد الكرماني، كان فيها عدد أصولا مفسرا بحوث متكلم، من مصنفات الكرامات النورية شرح صحيح البخاري وشرح مختصر من صاحب، وشرح مواهب الأخي وغيره، توفي سنة (٧٨٦هـ) نظر أريجته في الشذوات (٥٠٥/٨).

(٢) لم أجد النص الذي نقله الشيخ زكريا عن الكرماني، مع أني بحث في كتابه شرح السحاري، وهو مطبوع متداول، وكتابه شرح ابن الجاني، وهو مخطوط، ورسمه النقود والبريد، موجود له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق (٢٨٨٠)، وربما يكون في أحد كتبه المخطوطة، والله أعلم.

(٣) نظم المقهور والمبصر (١٧٧)، التيسير بحريز (٢٦٦)، وهاديه موضوع (٢٣)، والمختصر بعباد (٣٠٩)، والكليات (٥٠٦).

(٤) انظر الشيف (٩٩)، انظر في اللغة أبي حلال العسكري (ص ٩).

(٥) انظر شرح عمدة الأحكام، لاس فيو بعد (٢٧٣)، وسحر (٨٠)، وشرح مطبوعة بدمشق، وه (٥)، وفتح الباري (٢٧/٣)، والشمس (١١)، والاشب (٣٦٠).

(١) سقطت من النص

(٢) في النص: تنقيها، وهو خطأ

(٣) في النص: لأشعار، وهو خطأ

(٤) ربه من النص

(٥) انظر (ص ٣٠١)

## [تَقْسِيمُ الْفِعْلِ إِلَى حَسَنِ وَقَبِيحٍ]

لِللَّغَةِ مَسْأَلَةٌ: الْحَسَنُ: الْمَأْدُونُ، وَاجِبًا وَمَنْدُوبًا وَمُبَاحًا، قِيلَ: وَفِعْلٌ غَيْرُ الْمَكْلُفِ. وَالْقَبِيحُ: الْمُنْهَى، وَلَوْ بِالْعُمُومِ، فَدَخَلَ خِلَافُ الْأَوَّلِ.

الشرح (مسألة: الحسن): فعل المكلف (المأدون) فيه، (واجبًا ومندوبًا ومباحًا)، ولو لم يكن لتقسيمه وانصوبات أحوال لازمة للمأدون، أنى بها بيان أقسام الحسن (قيل: وفعل غير لمكلف) أصلاً، كالمصلي والساعي ولاتم والنهيم، بظرا إلى أن حسن ما لم يبه عنه (و لتقيح): فعل المكلف (المنهي) عنه (ولو) كان منها عنه (بالعموم)، أي معصوم، ليهي الاستعداد من أوامر الله كما تقدم. (فدخل) في القبيح (خلاف الأول) كما دخل فيه الحرام والمكروه.

الخاتمة مسألة حسن المأدون فيه<sup>(١)</sup> قوله: (والتنصوبات أحوال لازمة<sup>(٢)</sup>) أي لازمة للمأدون فيه، بمعنى أن حسن لا يخرج عنها إلى بقية الأحكام قوله: (قيل: وفعل غير المكلف أيضاً) أي [و]<sup>(٣)</sup> قيل: الحسن فعل المكلف المأدون فيه، وفعل غير المكلف<sup>(٤)</sup>، فتعريفه بهذا أعم من تعريفه بالمأدون فيه، . .

(١) انظر: هذه أسئلة في: «التلخيص» (١/١٦٩)، «الإرشاد والتفريب» (١/٢٧٨)، «المصول» (١/١٠٥)، «الإبهاج» (١/٦٢)، «نهاية السؤل» (١/٥٢)، «الموافقات» (١/١١٥-١٢٦)، «الفتاوى» (١/١٠٠)، «العبادة» (١/٢٩٥)، «رفع الحاجب» (١/٢٥٢).

(٢) نسخة (٢/٧٥٨).

(٣) نسخة (٢/٣٣).

(٤) زيادة من «د».

(٥) قوله المصوي ويعطف: «د» أي عن شرع قبيح، «و لا أحسن» كالواجب والمندوب والمباح. (٥) فعل غير المكلف انظر: «الإبهاج» (١/٦١)، «نهاية السؤل» (١/٥٤).

لِللَّغَةِ وَلِأَعْيَةِ أَحْسَنَ أَحَدٍ قَسَمِي فَعَلَ الْمَكْلُفَ لِمَعْلُوقٍ بِهِ أَحْكَمَ، وَكَفَى بِمَدْرَجٍ فِيهِ مَعْلُوقٍ عِوَضًا<sup>١</sup> وَأَحْسَنَ<sup>٢</sup> أَنَّهُ أَمْرٌ مِمَّنْ مِنْ حَيْثُ بِهِ قَطْعٌ لِمَدْرَجٍ فِيهِ عَنْ كَوْنِهِ أَحَدًا قَسَمِي فَعَلَ الْمَكْلُفَ، وَدَلَّ عَلَى قَطْعِهِ أَنَّ مَدْرَجَ فِيهِ عَنْ دَلَّ عَلَى تَقْوِيلِ الْأَوَّلِ وَهَذَا مُحَابَاةٌ عَنِ الْقَوْلِ<sup>٣</sup>: «فَعَلَ غَيْرَ الْمَكْلُفِ لَمْ يُوَدِّ فِيهِ شَرْعًا»، وَكَفَى بِمَدْرَجٍ فِي الْمَأْدُونِ فِيهِ شَرْعًا<sup>٤</sup> وَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ كَلَامًا مِنَ الْمُسَوِّاتِينَ وَخَوَائِنَ مَعْنَى عَلَى<sup>٥</sup> قَوْلِهِ: (فَعَلَ غَيْرَ الْمَكْلُفِ)، مَصْرُوفًا<sup>٦</sup> عَطْفًا عَلَى وَجْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ مَرْفُوعٌ عَطْفًا عَلَى الْمَأْدُونِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ لِشَرْحِ وَفَرَّقَتْ بِهِ كَلَامَهُ، وَعَلَيْهِ لَا يَحْتَمِلُ الْمَحْدُورُ، وَإِنْ جَعَلَ فَعَلَ [لِمَكْلُفٍ]<sup>٧</sup> بَدَلًا لِلْكَلامِ فِيهِ - مَعْنَى<sup>٨</sup> لِلْحَسَنِ وَغَيْرِهِ<sup>٩</sup> - أَحْسَنَ مِنْ حَيْثُ [هُوَ]<sup>١٠</sup> لَا يَحْتَصِفُ بِفَعَلَ الْمَكْلُفِ، وَإِنْ كَانَ لِلْكَلامِ فِيهِ، عَادَ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى أَنَّ الْقِسْمَ أَعَمُّ مِنَ الْمَقْسَمِ، وَلَا يَدْعُ فِيهِ كَمَا يَمُتَلَّ الْحَبِيبُ إِمَّا أَسْوَدَ وَ أَيْضًا، وَالْأَيْضُ مِمَّنْ عَدَّ أَوْ غَيْرَهُ<sup>١١</sup>

(١) بقوله: «د» أي عن شرع قبيح، «و لا أحسن» كالواجب والمندوب والمباح. (١) فعل غير المكلف انظر: «الإبهاج» (١/٦١)، «نهاية السؤل» (١/٥٤).

(٢) بقوله: «د» أي عن شرع قبيح، «و لا أحسن» كالواجب والمندوب والمباح. (١) فعل غير المكلف انظر: «الإبهاج» (١/٦١)، «نهاية السؤل» (١/٥٤).

(٣) بقوله: «د» أي عن شرع قبيح، «و لا أحسن» كالواجب والمندوب والمباح. (١) فعل غير المكلف انظر: «الإبهاج» (١/٦١)، «نهاية السؤل» (١/٥٤).

(٤) بقوله: «د» أي عن شرع قبيح، «و لا أحسن» كالواجب والمندوب والمباح. (١) فعل غير المكلف انظر: «الإبهاج» (١/٦١)، «نهاية السؤل» (١/٥٤).

(٥) بقوله: «د» أي عن شرع قبيح، «و لا أحسن» كالواجب والمندوب والمباح. (١) فعل غير المكلف انظر: «الإبهاج» (١/٦١)، «نهاية السؤل» (١/٥٤).

(٦) بقوله: «د» أي عن شرع قبيح، «و لا أحسن» كالواجب والمندوب والمباح. (١) فعل غير المكلف انظر: «الإبهاج» (١/٦١)، «نهاية السؤل» (١/٥٤).

(٧) بقوله: «د» أي عن شرع قبيح، «و لا أحسن» كالواجب والمندوب والمباح. (١) فعل غير المكلف انظر: «الإبهاج» (١/٦١)، «نهاية السؤل» (١/٥٤).

لِلثَلَاثِ وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: لَيْسَ الْمَكْرُوهُ قَبِيحًا وَلَا خَسَنًا

[جَائِزُ التَّرْكِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ]

لِثَلَاثِ مَسْأَلَةٌ: جَائِزُ التَّرْكِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَقَالَ أَكْثَرُ الْعُقَّهَاءِ: يَحِبُّ الصَّوْمُ عَنْ الْحَائِضِ، وَالْمَرِيضِ، وَالْمُسَافِرِ،

الصلح (مسألة: جائر الترك) مو: كان جائر فعله أيضا أم تمتعه. (ليس بواجب) ولا لكان تمتع الترك، وقد فرض جائزه (وقال أكثر الفقهاء: يجب الصوم على الحائض والمريض والمسافر) لقوله تعالى: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الِأَثَرِ فَلْيَصُمْهُ»<sup>(١)</sup> وهذا شاهدوه، وحوار الترك هم بعدهم نى الحصى لما مع من الفعل أيضا، والمرضى والسفر اللذين لا يمتنعان منه، ولا يجب عليهم القضاء بقدر ما فاتهم، فكان المأني به بدلا عن الفاتت.

الثانية [قوله]<sup>(٢)</sup> (مسألة: جائر الترك ليس بواجب)<sup>(٣)</sup> من<sup>(٤)</sup>: يسمى أ ن ربه مطلقا يخرج الواجب الموسع والمخير، فيه يجوز تركها في حالة لا مطلقا. مع أنها واجبة، وبحسب: بأن ما جاز تركه فيها ليس الواجب، بل الواجب الأحد المهم وهو لا يجوز تركه قوله: (وقد فرض جائزه) أي مو ثبت أنه مع ذلك تمتعه لا حسم الصدان بل التمسك<sup>(٥)</sup> قوله: (وقال أكثر الفقهاء) لا سلب له في غيره. أكثر فيه نعم<sup>(٦)</sup>

١. مو: الصفة به (١٨٥)

٢. مو: من وج.

٣. هذه المسألة في: «كتاب الأبرار» للبخاري (٣١٢) وما بعده و ٤٦١ وما بعده.

٤. الفصول (٣٠٨/١): «تتبع الصامع» (٢٠١/١)، «حكم نصوص» ساجي (ص ١٥ - ١٦)، «شرح السم» (٢٥٤)، «البحر» (١٨٦٠)، «البحر» (٢٣٨).

٥. «شرح تنقيح الفصول» (٧٤)، «التلويح مع الترجيح» (٢٠٣ - ٢٠١).

٦. قاله الزركشي انظر «تتبع الصامع» (١٠١).

٧. انظر: «التقرير» للشرسي (١٦٨).

٨. نقل عن ابن بركة أنه قال: هو قول كنه الفقهاء. بحر: «البحر» (٢٤٠ - ٢٤١).

(٨٦١/٢)

الصلح (وقال إمام الحرمين ليس المكروه قبicha ولا خسنا) أي بمعنى لشمال لخلاف الأول (قبicha) لأنه لا يدم عليه (ولا حسنا) لأنه لا يسوع لشاء عليه، بخلاف المدح، وإيه يسوع لشاء عليه، وإن لم يؤمر به، على أن بعضهم جعله واسطة أيضا، نظرا إلى أن الحسن ما أير بالثناء عليه، كما تقدم في أن الحسن والقبح بمعنى ترتب المدح والذم شرعي.

الثانية قوله: (وقال إمام الحرمين: ليس المكروه قبicha ولا حسنا)<sup>(١)</sup> رخصه في شرح المختصر<sup>(٢)</sup> وهو أوجه من رخصه ها قوله (على أن بعضهم جعله) أي المدح (واسطة أيضا) قد صرح به إمام الحرمين أيضا<sup>(٣)</sup> في الإرشاد<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup> قوله: (كما تقدم في أن الحسن والقبح بمعنى ترتب المدح والذم [شرعي])<sup>(٦)</sup> أي فإنه يدل على أن المدح واسطة لكرهه لا مدح ولا دم مه وإن كان شرعيا.

(١) نظير: «معناه في التخصيص» (١٦٩) انظر (٨٥)

(٢) انظر: (١) مع صاحب: (٤٥٢) قال: «والصحيح» - وبه صرح إمام الحرمين في شام

أنه خارج عن وصفه الحسن والقبح جيها.

(٣) نسخة (ب): (٣/٤) س.

(٤) م: «أحد» منه شيخ قريب إلى إمام الحرمين في كتابه لإرشاد ونظر كتاب «الإرشاد»

(الحسين والشيخ) (ص ٢٥٨ - ٢٦٧)

(٥) صرح به كذلك في شام كنه نقله عنه ابن السكيت في موقع صاحب (٤٥٢)

(٦) وبه من «ب» «ج» «د» وشرح المختص

بِئْسَ وَقِيلَ: الْمَسَافِرُ دُونَهَا. وَقَالَ الْإِمَامُ الرَّازِي: عَلَيْهِ أَحَدُ الشَّهْرَيْنِ.  
وَالْخَلْفُ لَفْظِي.

الشرح واجب: بأن شهود الشهر موجب عند انتهاء العذر، لا مطلقاً، وبأن وجوب  
لفضاء إيجاباً يتوقف على سبب الوجوب، وهو هنا شهود الشهر، قد تحقق، لا على  
وجوب الأداء، وإلا لما وجب قضاء الظهر - مثلاً - على من قام جميع وقتها، لعدم  
تحقق وجوب الأداء في حقه بعقله، (وقيل: يجب الصوم عن المسافر دونهما) أي  
دون الخائض والمريض لقدرته المسافر عليه وعجز الخائض عنه شرعاً والمريض حب  
في الجملة (وقال الإمام الرازي) يجب (عليه) أي على المسافر دونهما (أحد الشهرين)  
المحاصر أو آخر بعده، فإنها أي به فقد أتى بالواجب كما في حصول كفاية المعين  
(والخلف لفظي) أي رجع إلى اللفظ دون المعنى، لأن ترك الصوم حالة العذر جائز  
تفصيلاً، وانقضاء عذر دونهما واجب اتفاقاً

المأثمة وقول الركني<sup>(١)</sup> إنه تبع فيه المحصول مردود؛ بأن الذي في المحصول  
«كثير من لفظهاء»<sup>(٢)</sup>، لا أكثرهم، وعنه حل المصنف<sup>(٣)</sup> في شرح البصائر  
قوله - تبعاً لصاحب الحاصل - «وقالت الفقهاء»<sup>(٤)</sup>. [قوله: (٥)] (وواجب  
بأن شهود الشهر موجب) أي سبب للوجوب عند انتفاء العذر لا مطلقاً،  
والعذر قائم هنا<sup>(٦)</sup>، قوله: (في الجملة) (أي) (٧) لا في التمهيل.

(١) انظر كشف المستمع للركني (١٠١/٠)

(٢) النظر: المحصول (٢٠٨/١).

(٣) أي ابن السكيت.

(٤) انظر: الإيضاح (١٣٢/١).

(٥) زيادة من «ب» ح.

(٦) نظر: ح. ح. عند لصف في الإيضاح (١٣٢/١)، وإيهامه القول للإسوي

(١٢٠/١)

(٧) زيادة من «ب» ح.

لأن المريض قد يمكنه الصوم لكن مشقة تبيح له، قد لا يمكنه لعجزه  
عنه، فلا يصح<sup>(١)</sup> نسيه العذر إليه حث تفصيلاً قوله. (وقال الإمام  
الرازي) «(٢) إن أخره، يمكن كما قال الإسوي أن يدبر به في المريض، حيث  
قال - بعد قوله ذلك - «وقد نظر فإن المريض أيضاً يجوز له قضاءه، فيكون  
غيراً»<sup>(٣)</sup> كالمسافر إلا أن يفرض<sup>(٤)</sup> ذلك في مريض يعصي به الصوم فلا يشبهه  
أو عجزه فيحرم عنه الصوم»<sup>(٥)</sup> قال بحر في «تتميم»: «هو صام  
حينئذ فيحتمل أن لا تجزئه، لأنه حرم، ويحتمل تحريمه على الصلاة في دار  
معصية»<sup>(٦)</sup> انتهى والاحتياط شدي وجه

(١) في ح. صح.

(٢) انظر: المحصول (٢٠٨/٢).

(٣) نسخة «ب»: [ع/٣٤].

(٤) في «ب»: (يفرض) وهو تحريمه.

(٥) نظر: زيادة من «ب» (١٢٢/١)

(٦) انظر: التتميم (١٠٢٢/١).

(٧) ساقى تفصيل مسألة الصلاة في المعصية في الصفحة ١٠٣٨٤.

إِسْنًا وَفِي كَوْنِ الْمُنْدُوبِ مَأْمُورًا بِهِ خِلَافًا.

الشيخ (وفي كون مندوب مأمورا به) - أي ممن بدلت حقيقة - (خلاف)، مني عن أن (م) حقيقة في الإيجاب، كصحة الفعل فلا يسمى، ورجحه الإمام الرازي<sup>(١)</sup>، أو في القدر المشترك بين الإيجاب والتدب، أي طلب الفعل يسمى، ورجحه الآمدي<sup>(٢)</sup>.

لما يثبه قوله. (حقيقة)<sup>(٣)</sup> أنه على أن خلاف في كونه مأمورا به حقيقة أو محارفاً، لا في كونه مأمورا به أو لا<sup>(٤)</sup> فهو (خلاف مهي) إلى آخره قضية كلامه كالمصنف في مبحث الأمر<sup>(٥)</sup>، من جزمها بالقول الثاني في المبنى عليه ترجيح الثاني في [المبنى]<sup>(٦)</sup>، وهو ما رجحه الآمدي<sup>(٧)</sup> كما قال الشارح، جزم به جماعات<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر - المصنوع (٢٠٩/١) وما بعدها.

(٢) انظر - الأحكام (١٢٠/١)

(٣) في الأصل زيادة (فيه) (حقيقة فيه) وما أثبتته دون لزمه من (ب) - مع - وشرح المحقق (٤) نظر المسألة في الشرح المصنف (١٩٧)، «الفرع» (٢٤٩/١) فقرة ١٦٦، «حكم الفصول» لبياجي (ص ٧٨)، «المستصفى» (١٩٥/١)، «التفصيل» لأبي الخطاب (١٧٤/١)، «المحصل» (٢٠٩/٢)، «الطوبى مع التوضيح» (١٥٦/١)، «الإحكام» (١٢٠/١)، «شرح الطحاوي» (٣٥٤/١)، «شرح المفيد» (٢٠٥/١)، «رفع الحاجب» (٥٥٧/١)، «البحر» (٢٨٦/١)، «الشيبة» (١٠٢/١)، «المنهاج» (٣٠٤/١)، «البحر» (٩٨٥/٢)، «تيسير التحرير» (٢٢٢/٢)، «كشف الأسرار» للبحاري (٢٧٣/١)

«التحرير» لمشرقي (١٦٠/١)

(٥) انظر (ص ١٧٧، ٢) وما بعدها

(٦) في الأصل (مبنى) وأثبت من (ب) - مع - ونقله المصنف

(٧) انظر «إحكام» (٢٠/١)

(٨) انظر «البحر» (٢٨٦/١)، «البحر» (٩٨٥/٢)

الشيخ أما كونه مأمورا به بمعنى أنه متعلق الأمر - أي صفة الفعل - فلا يرفع فيه، سواء قلنا: إنها محذورة في البدن، أم حقيقة فيه كالإيجاب، خلاف يأتي

لما يثبه فان البركشي: فهو الصحيح، فقد سنده القاضي أبو الطيب عن مص الشافعي<sup>(١)</sup>، ويؤيده تقسيمهم الأمر / إلى واجب ومندوب، ومورد انقصة<sup>(٢)</sup> مشترك<sup>(٣)</sup>.

قوله (خلاف يأتي)<sup>(٤)</sup> حرم مندوب محذوف أي هو خلاف يأتي

(١) في الأصل لا يرفع «تفسير» (٢٧-٢٦)

(٢) انظر «البحر» (٢٨٦/١)

(٣) هذا ما يثبه في ذكره الشيخ، كونه محذورا عن غير «تفسير» «الحاشية» في معنى بعضه

(٤) (٥، ٢)

(٥) انظر (ص ١٧٧، ٢) وما بعدها

[الأصحُّ أَنَّ المُنْدُوبَ لَيْسَ مُكَلَّفًا بِهِ وَكَذَا الْمُبَاحُ،

وَبَيَانُ مَعْنَى التَّكْلِيفِ]

المُتَنِّ وَالْأَصَحُّ لَيْسَ مُكَلَّفًا بِهِ وَكَذَا الْمُبَاحُ، وَمَنْ ثُمَّ كَانَ التَّكْلِيفُ إِلْزَامًا مَا فِيهِ كَلْفَةٌ لَا طَلِبَ، خِلَافًا لِلْقَاضِي.

الشرح (والأصح ليس) مندوب (مكلفا به، وكذا المباح). أي الأصح ليس مكلفا به. (ومن ثم) أي من هنا، وهو أن المندوب ليس مكلفا به. أي من أجل ذلك (كان التكليف إلزاما فيه كلفة)، من فعل أو ترك. (لا طلبه) أي طلب ما فيه كلفة على وجه الإلزام (ولا خلافا للقاضي) أي بغير القلاقي في قوله بالثاني، فعنده المندوب.

نماشية قوله (وكذا المباح أي الأصح ليس مكلفا به) قصبه أو صريحه أن في المباح قولا بأنه مكلف به، كما في المندوب، ولا وجه له<sup>(٢)</sup>، إذ لا إلزام فيه ولا طلب، إلا ما نقله عن الأستاذ<sup>(٢)(٣)</sup> بعد، وذلك لا يفيد الغرض.

(١) نظر «التبصرة» (١/٢٣٩)

(٢) نظر هذه مسألة في «مجمع» (١٠١١-١٠١٢) ٢٥، «المختول» (ص ٢١)، «الحر» (١/٣٤١)، «التبصرة» (١٠٣)، «شرح منتهى الفصول» (ص ٧٩)، «الإحكام» (١/١٢١)، «التبصرة» (٢/٩٩٠)، «هبة الأملح» (١/٣٠٤)

(٣) هو العلامة أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهزيار، الحنكيلي الأصولي الفقيه. شيخ أهل تبرستان ولد سنة ٣٤٤ هـ، من مصنفاته «الدمع في أصول الدين» و«برهان للحدود»، و«شرح عن فروغ من عتاده» توفي عام ٤١٨ هـ. نظر ترجمته في «معجم الشافعية» لأبي السكي (٤/٢٦١)

(٤) نسبة إليه إمام الحرمين في البرهان (١/١٠٢-١٠٣) ٢٦، حيث قال: «وقد قال الأستاذ (يعني أبا إسحاق الإسفرياني) رحمه الله - إنها من التكليف، وهي حققة ظاهرة وانظر «المصنف» (١/١٤١)، «الجزء» (٢٧٨/١)، «التبصرة» (٣/١٠٣١) وعد الشافعي أنه أسأله، هل لا بد من تكليف أو لا؟ فاجاب عن أصول بقوله، لأنه لا يسي عليه، نعم وبسبب عود، فله نظر «البراهنة» (١/٢٩)

الشرح والمكروه - بالمعنى الشاسن خلاف الأولى - مكلف بها كالأجانب والإحرام. وورد الأستاذ أبو إسحاق الإسفرياني عن ذلك مباح، فقل إنه مكلف به من حيث وجوب اعتقاد إباحته، تنميya للأقسام، وإلا فغيره مثله في وجوب الاعتقاد.

نماشية فهو أدل لمباح بالمكروه كان حسبا، وما أحسن اشرح إلى الافتصار عن المندوب، في قوله بعد (وهو أن المندوب ليس مكلفا به)، ولعله إنما قصر عليه، لأنه يرى أن ذلك<sup>(١)</sup> القول لا يأتي في المباح، وإنما قصره<sup>(٢)</sup> لا بـ بقصته، لبيان مراد المصنف<sup>(٣)</sup>، لا لوافقته له. قوله: (ومن ثم) أي أجره قصيته بنائه ما بعد «ثم» على ما قبلها، وصرح به الشارح وهو صحيح<sup>(٤)</sup> بالنظر إلى أنه يعلم منه، وإن كان الأحسن العكس، كما جرى عليه لمصنف في شرح المحتصر<sup>(٥)</sup> - تبعا لغيره<sup>(٦)</sup>، بمعنى أن من قصر لتكليف بإلزام ما فيه كلفة. قال المندوب ليس مكلفا به، ومن قصر بطلب ما فيه كلفة، قال: إنه مكلف به<sup>(٧)</sup>، فهو دل ذلك بما على أن التكليف إلزام ما فيه كلفة، لو لم يكن ذلك، واخصب في ذلك سهل

(١) في «ع» (دال)

(٢) نسخة «ع»: «٣٥/ص».

(٣) (نظر: «التبصرة الشريفة» (١/١٧١)).

(٤) نسخة «ع»: «٧ ع».

(٥) «وضع الخاتمة» (١/٥٦١).

(٦) (نظر: «شرح المعتمد على المختصر» (٢١/٥٥)، «نظر» «المجم» (٢/٩٩٠)).

(٧) (نظر: «المحجرات» (ص ٢١)، «مجمع» (١٠١١)، «التبصرة» (الإرشاد» (١/٢٣٩)، «المصنف» (١/١٠٣-١٠٤)).

## [هَلْ الْمُبَاحُ مَأْمُورٌ بِهِ ؟]

وَأَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ ، مِنْ حَيْثُ هُوَ .

والأصح أن المباح ليس بجنس لواجب ( وقيل : إنه جنس له ، لأنها مآذون في فعلها ، واحتصل الوجب فحصل المباح من الترك - واختص المباح أيضا بفصل الإذن في تركه عن السواء ، فلا خلاف في المعنى ، إذ المباح بالمعنى الأول - أي المآذون به - جنس لواجب بقاء ، وبالمعنى الثاني - أي المحبر فيه وهو المشهور - غير جنس له اتفاقا

(و) الأصح (أنه) أي المباح (غير مأثور به من حيث هو) فليس بواجب ولا

ممنوع

قوله (والأصح أن المباح ليس بجنس للواجب<sup>(١)</sup>) أي بنهما موعان بجنس<sup>(٢)</sup> ، وهو فعل المكلف الذي تعلق به حكم شرعي ، إذ لو كان جنسا للواجب - وهو نوع منه - لامتزم الواجب المباح ، بمعنى المختار فيه ، وهو محال . قوله : (وقيل إنه جنس له لأنها مآذون في فعلها) الأولى أن يقال : لأن المباح مآذون في معناه وتحت أنواع ، وجب ومنه ومنه ومكروه ومحبر فيه ، لأنه إن منع تركه فهو حب ، وإلا فإذن رجع فعله فممنوع ، أو تركه فمكروه ، أو سوى بينهما فمختار فيه

(١) انظر هذه مسألة في «الإحكام» لأحمد (١/ ١٢٥) ، وشرح العقيدة (٦/ ٢) ، وفتح حاشية (١/ ٢٠٢) ، «إنباب مختصر» (١٤٠٣) ، «البحر» (٢٧٩) ، «شيف» (١/ ١٠٤) ، «بحث غامض» (١/ ١٦٥) ، «الغياض اللامعة» (١/ ٣٠٨) ، «التحجير» (٣/ ١٠٢٤) ، «تيسير التحرير» (٢/ ٢٢٧) ، وشرح «كوكب ليل» (١/ ٤٢٤-٤٢٥) .

(٢) انظر «تعريف جنس» (ص ١٢٨٧)

وقال الكعبي : إنه مأثور به ، أي واجب ، إذا ما من مباح إلا ويحتقنه ترك حرام ما ، فيتحقق بالسكوت ترك القذف ، وبالسكوت ترك نقس ، وما يحتقن بالنهي لا يتم إلا به ، وترك الحرام واجب ، وما لا يتم الزجر حب ، لا به فهو وجب كما سيأتي ، فالحق وجب ، ويأتي ذلك في عمره كالنكاح .

الفئة قوله : (هل السواء) أي حالة كون الواجب ، والمباح مستويين في اختصاص كل منهما ببقاء<sup>(١)</sup> .

قوله<sup>(٢)</sup> : (من حيث هو) فيه لمعول بأن (المباح غير مأثور به) ، لا لمحل خلاف ، كما أنه لشارح بعد في تقريره كون خلاف بعبارة

قوله<sup>(٣)</sup> : (وقال الكعبي) «<sup>(٤)</sup> إلى آخره» حاصله أن لمباح لا يخرج عن كونه واجبا ، وإنما يخرج عن كونه واجبا معناه إلى كونه واجبا محيا . لأن ترك الحرام واجب ، وهو يتحقق بالواجب ، وبالممنوع ، وبالمباح ، وبالمكروه

(١) انظر : «إنباب المختصر» (١/ ٤٠٤) .

(٢) انظر مسألة هل المباح مأثور به؟ في : «الرهانة» (١/ ٢٩٥) ، «مختصر» (١/ ٨٩) ، «الإحكام» للأمامي (١/ ١٢٤) ، «فتح المجيب» (٦/ ٢) ، «إنباب مختصر» (١/ ٣٨٩) ، «البحر» (١/ ٢٧٩) ، «إحكام الفصول» للمصنف (ص ٧٦) ، «بحث جامع» (١/ ١٠٥) ، «تيسير التحرير» (٢/ ٢٢٦) ، «التحجير» (٣/ ١٠٢٦) ، «الغياض» (١/ ٣٠٩) .

(٣) نسخة «ب» : «ع/ ٢٥» .

(٤) هو عبدالله بن أحمد بن محمود الكعبي البجلي أبو نعيم . من طبقة من أئمة «إنباب» إلى الكعبية ، له آراء في الأصول وبعض حاشية به ، توفي سنة ٣١٩ هـ . انظر : ترجمته في «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٥) .

(٥) نقله عنه إمام ابن من «الرهانة» (١/ ٢٩٥) ، «الغريفي» (١/ ١٨٩) ، وهذا الذي نقل عن كعبي في هذه مسألة . عنه كذلك باحثي في «إحكام» (ص ٧٧) ، عن أبو العرج المازني . وسبب الصافي عبد الوهاب المالكي إلى ابن من بعد . انظر : «البحر» (١/ ٢٧٩) .

لأنه قد أُمدي<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup> ولا يخصص<sup>(٣)</sup> من دليل الكمي إلا سمع أن<sup>(٤)</sup> ما لا يتم الواجب إلا به من عيني أو عادي واجب، وهو بخلاف الواجب<sup>(٥)</sup>، فإن المصنف في شرح المختصر، «والحق عند أن ما لا يتم الواجب المطلق بحدوثه إلا به واجب مطلقاً، وأن ما قاته الكمي حتى باعتبار الجهتين<sup>(٦)</sup>، وأشار إليه هنا بقوله: «والخلف لفظي» وفقره الشارح بيان الجهتين<sup>(٧)</sup>، هذا مع أن التحقيق<sup>(٨)</sup> في مبدئية، عن حال لمباح مع ترك حرام أن يقال: ترك حرام يحصل عند فعل لمباح، لا بفعل المباح، [كقول] انقاضي في الصلاة في الدار المخصوصة: يسقط الفرض عندها لا بها<sup>(٩)</sup>، ويحصل التخلص من دليله، كما يؤخذ من كلام البرماوي<sup>(١٠)</sup>.

(١) عبر «الإحكام» (١٢٥/١) حتى قال فيه: «إن غاية الفروض والإشكال».

(٢) غير البرصاء: لأن برهان (١٦٩/١)، والبحر (٢٨٢/١).

(٣) في «د» (مخصص) وفي «ح» (مخصص).

(٤) في «د» (أثر) وهو خطأ.

(٥) غير أن المال مختصر (١٠٢/١)، وشرح مصد (٦٦/٢)، وراجع المحاج (٧، ٢).

(٦) نظر أرفح حديث (٨٢/٢).

(٧) جهتان هي

١ - بالنظر إلى «د» ولاشب أنه غير مأثور به، والكمي لا يخاف فيه

٢ - باعتبار غير عارض به، وهو ترك الحرام، لا شك أنه مأثور به من هذه الجهة، والجمهور لا

يخاف الكمي في هذا نظر، «التشيف» (١٠٥/١)، «والثاني» (١٧٢/١).

(٨) هذا صحيح انتهى ذكره شيخنا، هو عند الزركشي في «التشيف» (١٠٥/١).

(٩) في الأصل «لغير» و«أشبه» من «د»، «ولمعة الصواب».

(١٠) انظر «مستجد» (٢٨٩/١).

(١١) نظر «شرح النية» برماوي و«ورقة» (٣٢/د).

لأنه وشيخنا لكيال ابن همام<sup>(١)</sup> بأن يقال: لا يسمم أن كل مباح يتحقق به ترك الحرام انتهى هو واجب، لأن ترك الحرام هو لكف المكلف به في الشيء، كما سيأتي، وانكف عن شيء يقتضي أن يقصد، وأن يحظر ذلك شيء بالدار، فمن لم يقصد الكف عن الشيء، أو فعل مباح مثلاً، ولم يحظر سلكه الحرام، لم يوجد منه كف، فلا يكون أتى بترك الحرام<sup>(٢)</sup>، وإن كان غير أتم، فاحتجج بترك الحرام، وفعل (المباح)، أو غيره مما<sup>(٣)</sup> ذكر، غير لازم، وإد جمعاً، ولو حبس الكف، لا ما يقاربه من مباح أو غيره، لا امتناع تقوم لماهية بمقتضى معاديين، أو فصول متعاقبة، ومن ثم أسمع أن يكون لشيء غيراً ذاتياً<sup>(٤)</sup> «وراد» مدعيه أيضاً بأنه يلزم منه أن يكون كل إسناد عن محرم من قدم أو يعود أو موم واجباً، وهو حرق للإجماع<sup>(٥)</sup>، ويعبر ذلك كما ذكره الزركشي في سحره<sup>(٦)</sup>، وبذلك علم أن الخلف معنوي<sup>(٧)</sup>.

(١) هو العلامة محمد بن عبد الواحد بن عبد حميد بن مسعود كمال الدين الأسكندي. عام من علماء الحنفية، وأحد المصنفين في الأصول والمخرج، من تصانيفه الفقه في سبعة، والتحرير لمؤلفه وغيره مؤلفه سنة ٨٦١ هـ، نظر تحت في «المعتمد» (ص ٢٩٦)، «المفهوم اللامع» (١٢٧/٨).

(٢) قال في التحرير، انظر: «التقرير والتحرير» شرح التحرير (٢٠٨/١)، «المعتمد» (٢٢٧/٢).

(٣) في «المعتمد» (٢٢٥/١)، نقل كلام الشيخ زكريا عنه زيادة «بوجاه» (ترك الحرام

له حب)، وفي تقريره بشرح «بني هو واجب» والله أعلم

(٤) نسخة «د» «٣٦» من.

(٥) نظر «البحر» (١٦/٢٨٢).

(٦) في «د» صحت لكمي بصدح ونظره عند الزركشي في «سحر» (١٦/٢٨٢).

(٧) انظر «سحر» (٣٧٩/١)، و«المعتمد» (١١/٢٦).

(٨) انظر «سحر» (٢٨٣/١).

(٩) نظر «الشف» (١٠٥/١)، و«مخصص» (١٠١/٣١٠).



لأنَّ وَأَنَّ الإِبَاحَةَ حُكْمٌ شَرْعِي، وَأَنَّ الْوُجُوبَ إِذَا تَبَيَّنَ بَقِيَ الْخَوَرُ

الشرعي (و) الأصح (أن الإباحة حكم شرعي) <sup>(١)</sup>، إذ هي التحجير بين الفعل والترك، المتوقف وجوده، كغيره من الأحكام على الشرع، كما تقدم. وقال بعض لمعلة <sup>(٢)</sup> لا، إذ هي انتفاء الخرج عن الفعل والترك، وهو نسب كل ورود للشرع، مستمر بعده. (و) الأصح (أن الوجوب) لشيء (إذا نسخ)، كأن دل الشارح: نُسخت وجوده. (بقي الجواز) له الذي كان في ضمن وجوده

للشيء قوله <sup>(٣)</sup> (إذ هي التحجير بين الفعل والترك) مع تعيين مقياس الأصح بقوله: (إذ هي) <sup>(٤)</sup> انتفاء الخرج عن الفعل والترك، يقتضي أن لقول من <sup>(٥)</sup> يورد على واحد، فالخلف لمعني أيضاً <sup>(٦)</sup>، فلو اختر لمصنف قوله <sup>(٧)</sup> (والخلف لفظي) بأن هنا، ليعود إلى المسائل الثلاث كان أولى <sup>(٨)</sup>، كما أنه عليه الركشي <sup>(٩)</sup> وغيره

قوله <sup>(١٠)</sup> (المتوقف وجوده) صفة (للتحجير). قوله: (كغيره من الحكم) أي من نعمة الأحكام

(١) زيادة من «ب»، «ج».

(٢) (لم): ساقطة من «ب».

(٣) القول بأن الخلف لفظي ذكره غير واحد، انظر: «المحصر» ٢١٣/٢، «مجمع» ٦٢٢، «بيان المختص» ١٦٣٩٨، «البحر» ١٦٧٧، «التحجير» ٣٠٣، «البيان» ٢٢٥٢

(٤) نسخة «ج»: ٨ من.

(٥) مكرر «التفسير» ١٠٥١.

(٦) مكرر «تفسير» ١٦٦.

(٧) مكرر «مسألة» للاحكام حكم شرعي في «استقصا» ١٩٢، «المحصر» ٢٢٣، «البيان» ٢٢٥٢

(٨) «مجمع» لمعني (ص) ٧٠، «البيان» ١٦٣٩٨، «البحر» ١٦٧٧، «التحجير» ٣٠٣، «البيان» ٢٢٥٢

(٩) «البيان» ٢٢٥٢، «التحجير» ٣٠٣، «البحر» ١٦٧٧، «المحصر» ٢١٣، «مجمع» ٦٢٢، «البيان» ٢٢٥٢

(١٠) «البيان» ١٠٥١.

الشرعي (والخلف لفظي) أي راجع إلى اللفظ دون المعنى، فإن المعنى قد صرح به يؤخذ من دليله، من أنه غير مأمور به من حيث ذاته، فلم يخالف غيره، ومن أنه مأمور به من حيث ما عرض له، من تحقق ترك الحرام به، وغيره لا يخالفه في ذلك، كما أشار إليه المصنف بقوله: (من حيث هو).

مباشرة قوله: (والخلف لفظي) يصح عوده بقوله: (أن المباح ليس بمنجس للموجب) أيضاً، وكلام الشارح لا يبي دلت، وب قدم الكلام عليه، على [أن] <sup>(١)</sup> المباح غير مأمور به على الأصح.

قوله: (من أنه غير مأمور به) / إلى آخره بيان لما يؤخذ من دليله، وحاصله <sup>(٢)</sup> أن ما يؤخذ من دليله صريح [هو] <sup>(٣)</sup> به أيضاً.

(١) زيادة من «ب»، «ج».

(٢) زيادة من «ب»، «ج».

الخرج

عاشية وليس هو إيدي في صمن الخوحي فقط، كـ رعمه<sup>(١)</sup> نعضهم<sup>(٢)</sup>، من هو مع ما يقومه، وسأني إصباح ذلك<sup>(٣)</sup> قوله: (من الإذن في لترك) باب له ما يقومه

قوله: (إذ لا قوام) أي لا وجود، ولا [مقوم للحسن]<sup>(٤)</sup> بدون فصل، لاسحاله وجوده<sup>(٥)</sup> محردا عن مقصود، ساة على أم عمل له، عن ما ذهب إليه ابن سينا<sup>(٦)</sup> (٧٨). والجنس هنا: هو الإذن في الفعل، فإنه قدر مشترك بين لا تحاب، والذب، والإباحة، والكرهية، وكل منها إنما يوجد<sup>(٧)</sup> بقصده، وقصص الإيجاب المنع الحازم من الترك، فإذا ارتفع خلفه قص يقوم به<sup>(٨)</sup> الجنس، وإلا لارتفع الجنس أيضا والفرض خلافا.

(١) ما من معقوفين في مح - ساء إلى ما بعد قوله (بأن لا يقومه) وسقط منها (كـ رعمه)

(٢) هو بصحي لعمادي بعد الإباحة (١٢٦)، إباحة ساء (١٥)

(٣) اسطر: (ص ٢٢٧/١) وما بعدها.

(٤) في الأصل (يقوم الجنس)، وفيه (تقوم للجنس) وما أنه من مح، وبعد بصحة

(٥) أي وجود الجنس.

(٦) هو الحسن بن عبد الله بن سينا أبو علي الرئيس الحكيم المعروف مشعل بن عيسى، وحسن عيال من المنطق والحساب والفلسفة، ثم درس بعد والده حتى كان عمره ١٠٠ من مصنفه

سواء، لاث ب، والنجاة، عمرها توفي سنة ٤٢٨ هـ، انظر ترجمته في أوقاف الأعيان ٢ (١٠٧)، مشعرات بدمية ٥ (١٣٢).

(٧) بعد عنه الأسوي في بابيه لسور (١١٧)، والروكي في البحر (١٠٢٤)، وانظر منه في كتابه اللغوي في المنطق لاس ساء (ص ٩٢)

(٨) في الأصل (توجد)، ما أنه من مح - مح، أي يوجد به

(٩) أي يوجد به

من إبدن في فعل سا يقومه. من إبدن في ترك، ندي حلف منع مه، إذا لا قوام للحسن بدون فصل، ولأداده دنت قال: (أي عدم الخرج) يعني في الفعل والترك، من لإباحة أو الذب أو الكراهة، فالمعنى للشافع خلاف لأوى، إذ لا دليل على تعيين أحدهما (وقيل: الخوار الذي سقومه) (الإباحة) إذ ما ارتفاع الوجوب ينتفي فثبت التخير...

لما فيه قوله: (كما تقدم) أي في الكلام عن تعريفه حكم<sup>(١)</sup>، وفي قوله: (ولا حكم قبل الشرع<sup>(٢)</sup>)، قوله: (والأصح أن الوجوب إذا سح بقي الجواز<sup>(٣)</sup> سكتو عن بقية الأحكام، والقياس أنه<sup>(٤)</sup> يأتي فيما يمكن فيه [منها]<sup>(٥)</sup> ذلك، كأن يقال: ولاصح أن سذب أو اسحرم إذا سح بقي لخوار قوله: (كأن قال الشارع مسخت وجوبه) أي ولم يبين حكم لاسح، فرب سة كذ قال: نسخت الوجوب بالتحريم، اقتصر عليه جزما.

قوله (من الإذن في الفعل) إلى آخره ساء (للجواز) [ساء]<sup>(١)</sup> (سا يقومه) بمعنى «مع». وشار [سندك] أن الخوار المحتلف فيه

(١) انظر ص ١٩٩

(٢) انظر ص ٢١١

(٣) انظر منه ساء في أحكام المعصية، ص ١١٢، وفيه «بشرطي (ص ٩٩)، وفيه «بشرطي (ص ١٨٧)، في المنع (ص ١١٩)، والحصو (ص ٢٠٣)، والباح (ص ١٢٦)، وفيه «بشرطي (ص ١١٥)، وفيه «بشرطي (ص ٢٣٢)، والشيخ (ص ١٠٥)، وفيه «بشرطي (ص ١١٦)، وفيه «بشرطي (ص ١١٦)، وفيه «بشرطي (ص ١٠٣٨/٣)، وفيه «بشرطي (ص ١٣٧)

(٤) نسخة (ص ٣٦)

(٥) في الأصل (منها) وما أنه من مح - مح، وبعد الصواب

(٦) رتبة من مح





القول في صم أي معين منها، لأنه لما مور به

فإنه إذا كان بن تساوي معناه في أفردته فمتوطين<sup>(١)</sup>، كالإنسان، وإلا فمشككا  
كالبياض، فالمهم مذكور<sup>(٢)</sup> قد يكون متوطنا، وقد يكون مشككا، وإن كان  
هو في آية الكفارة مشككا<sup>(٣)</sup>، وكأنه<sup>(٤)</sup> توهم منها أنه لا يكون إلا مشككا،  
وليس كذلك<sup>(٥)</sup>

قوله (في صم أي معين منها) أشار به إلى أن القدر المشترك بين المعبودات  
إنما يطلب في صمها، لا بمجردا عنها<sup>(٦)</sup>، إذ يستحيل طلب ما لا يوجد، وهو  
إنما يوجد في ضمها، لا بمجردا عنها، فقوله: (لأنه) أي القدر المشترك  
سها<sup>(٧)</sup>، في صم أي معين منها<sup>(٨)</sup>

القول بوجوب الكل فيثبت بمعناه ثواب فعل واجبات، ويعاقب بتركها  
عقاب ترك واجبات، (ويسقط) لكن لو احب (بواحد) منها، حيث قصر  
عليه، لأن الأمر بعقل بكل منها مخصوصه على وجه لاكتفاء بواحد منها،  
قلنا: إن سلم ذلك لا يلزم منه وجوب الكل لمرتبة عليه ما ذكر

الفتية قوله: (وقيل بوجوب الكل فيثبت بمعناه ثواب فعل واجبات) طهره أن  
الاختلاف في هذا مع ما قبله معوي<sup>(١)</sup>، وهو ما عساه الأعمدي<sup>(٢)</sup>، وأما  
الاحتياط<sup>(٣)</sup>، وغيرهما<sup>(٤)</sup>، وقال (جماعات)<sup>(٥)</sup> منهم يمدح حرمين<sup>(٦)</sup>،  
والإمام الزاري<sup>(٧)</sup>، إنه لم يصح. بمعنى أن العائنين بأن لو احب لكل واحد  
لمعنونه - عمو، به أنه لا يجوز الإحلال بكنها، ولا يجب الإتيان به، لكنهم  
هو من استعد وجوب بعضها، وفيه من التحجير من واجب وغيره، ساء على  
قاعدهم في أن الأحكام نعمة بالمصالح<sup>(٨)</sup>، فإن كان بعض الخصص ليس فيه  
مقتضى لوجوب لم يصح التحجير به، وليس ما فيه ذلك، وإلا لزم أنقول  
بوجوب الكل<sup>(٩)</sup>

(١) القائلون بأن الخلاف معوي، ذكروا مسائل يعدها ساء على هذا خلاف ساء في البحر  
(١٩٢/١)، والبحر (١٩٢/٢).

(٢) ساء، الأحكام (١٠١)

(٣) ساء، شرح بعضه (١٠١)، وأرفع حاجب (٥١٦)

(٤) ساء، البحر (١٠١)، ساء (١٩٢)، والبحر (١٠١)، والبحر (١٠١)

(٥) في الأصل (احدة) وقد استعمل ساء

(٦) ساء، شرح بعضه، ساء (١٠١)، ساء (١٠١)، والبحر (١٠١)

(٧) ساء (١٠١)

(٨) انظر: الزمخشري (١٠١)

(٩) انظر: المحصول (١٠١)

(١٠) ساء، البحر (١٠١)

(١١) ساء، البحر (١٠١)

(١) في الأصل، البحر (١٠١)، والبحر (١٠١)

(٢) وهو منهم من معبود واحد لرحمة

(٣) لأن حبس، تكفاره، لإطعام والكسوة والعتق ليس مسبوقة، بل معارضة

(٤) في الأصل، (وقد) مذكور (وكنه)

(٥) ساء، حاشية الخرجي على بعضه (١٠١)، والبحر (١٠١)، والبحر (١٠١)

(٦) ساء (١٠١)، بعضه (١٠١)، والبحر (١٠١)

(٧) ساء، البحر (١٠١)، والبحر (١٠١)

(٨) ساء (١٠١)

(٩) ساء، حاشية الخرجي (١٠١)، والبحر (١٠١)، والبحر (١٠١)



## [إِذَا فَعَلَ الْكُلَّ أَوْ تَرَكَ الْكُلَّ فَمَا الْحُكْمُ؟]

لِلَّذِي فَإِنْ فَعَلَ الْكُلَّ، فَيَقِينُ: الْوَاجِبُ أَغْلَاهَا

﴿إِنْ فَعَلَ﴾ (الْمُكْتَفٍ عَلَى قَوْلِنَا (الْكُلَّ) وَفِيهَا أَغْلَى ثَوَاباً وَعِقَاباً وَادْبَى كُنْهًا، «فَقِيلَ (الْوَاجِبُ) أَيِ الْمَثَابِ عَلَيْهِ ثَوَابُ الْوَاجِبِ، الَّذِي هُوَ كِتَابُ سَبْعِينَ مِثْقَالًا، أَخَذَهُ مِنْ حَدِيثِ رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي شُعْبَةِ لَا يَسِرُّ (أَعْلَاهَا) ثَوَابًا

لِغَنِيَّةٍ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup> «إِنْ فَعَلَ [الْمُكْتَفِ] «<sup>(٢)</sup> عَلَى قَوْلِنَا<sup>(٣)</sup> (الْكُلَّ) عَلَى مَا رُشِّعَ عَلَيْهِ بِإِحْزٍ اخْتِصَافِ لِكُلِّ كَحْصَانِ كُفَّارَةٍ، حِلَافٍ مَا يَدْرُجُ كَجَنَّةِ اسْتِعْدَادٍ لِلْإِمَامَةِ بِعَدَمِ مَوْتِ الْإِمَامِ، فَمِنْ الْمُكْتَفِينَ نَصَبُ وَحْدَهُمْ، وَلَا تَحْوِيلَ رِثَاةٍ عَلَيْهِ، وَلَا يَأْتِي بِهِ مَا رُشِّعَ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَيُعَاقَبُ بِتَرْكِهَا) لَمْ يَقُلْ هَذَا (إِنْ عَوَّقَ) كَمَا قَالَ بَعْضُ - عَنِ قَوْلِنَا، لِأَنَّهُ اعْتَرَفَ لَا يَقُورُ سَحَبُ الْعَمَالِ قَوْلُهُ: (كِتَابُ سَبْعِينَ مِثْقَالًا) أَخَذَهُ عَمَّا نَقَلَهُ سُورِي فِي الرِّوَاةِ<sup>(٤)</sup> أَوَّلَ الْمَكَاخِ - عَنْ إِمَامِ الْحَرَمِيِّينَ، عَنْ بَعْضِ عَلِيَّائِنَا: (إِنْ ثَوَّبَ بِمَرِيضَةٍ يَبْرُدُ عَلَيْهِ ثَوَابُ النَّافِلَةِ بِسَبْعِينَ دَرَجَةً، قَالَ: وَاسْتَأْذَنُوا مِنْهُ بِحَدِيثِ

الْمَكَاخِ وَ لَا يَقُورُ عِبَرِ الْأَوَّلِ لِلْمُعْتَرِفَةِ، وَهِيَ مُتَقَمَّةٌ عَنْ مَعْنَى إِبْجَابِ وَاحِدٍ لَا بَعْدَهُ، كَمَعْنَى مَحْرَمٍ وَاحِدٍ لَا بَعْدَهُ - كَمَا سَأَلْنَا - لَمْ يَقَالُوا مِنْ أَنَّ تَحْرِيمَ الشَّيْءِ أَوْ إِبْجَابَهُ، لَمْ يَفْعَلْهُ أَوْ تَرَكَهُ مِنَ الْمَقْصِدَةِ الَّتِي يَدْرُكُهَا الْعَقْلُ، وَإِنَّمَا يَدْرُكُهَا فِي الْعَيْنِ. وَتَعْرِفُ لِمُسَانَةِ عَنِ جَمِيعِ الْأَقْوَالِ بِإِبْجَابِ الْمُحْتَزِّ، لِتَحْيِيرِ الْمُكْتَفِ فِي الْخُرُوجِ عَنْ عَهْدَةِ وَاجِبِ شَيْءٍ مِنْ الْأَشْيَاءِ بِفَعْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَيْثُ خُصُوصِهِ وَاجِبًا عِنْدَنَا.

بِالْغَنِيَّةِ قَوْلُهُ: (وَالْأَقْوَالُ غَيْرُ الْأَوَّلِ لِلْمُعْتَرِفَةِ) فِيهِ تَحْوِيلٌ، فَإِنَّ الْأَحِيرَ<sup>(٥)</sup> مِنْهَا، قِيلَ: وَكَذَلِكَ<sup>(٦)</sup> بِسَمِيِّ قَوْلِ الزَّاحِمِ<sup>(٧)</sup>، لِأَنَّ كَلَامًا مِنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمُعْتَرِفَةِ تَسَبُّهُ إِلَى الْأَحِيرِ، فَاتَّفَقَ الْفَرِيقَانِ عَلَى بَطْلَانِهِ<sup>(٨)</sup>.

(١) وَهُوَ الْوَاجِبُ الْغَنِي عَنْ عِلْمِ اللَّهِ مَا يَجْتَازُهُ الْمُكْتَفِ

(٢) وَهُوَ الْوَاجِبُ الْغَنِي عَنْ عِلْمِ اللَّهِ عِبَرِ الْمُعْتَرِفِ عِنْدَ النَّاسِ.

(٣) لَتَرْجَمَ: مِنَ الرَّجْمِ وَهُوَ الرَّمْيُ بِالْحِجَارَةِ، يَقَالُ: تَرَاوَجُوا بِالْحِجَارَةِ أَيِ تَرَامَوْا بِهَا، انْظُرْ: وَجِدَ لَصِيحًا، (ص ١٥٩)، وَهِيَ سَمِي لِنَسَابِ، أَوْ كَلَّ ضَالَّةٌ نَسَبَ إِلَى الْآخَرِ

(٤) ذَكَرَ ذَلِكَ عَمْرٍو وَوَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَصُولِ سَمِعَ وَابْنَ نَصِيفٍ شَيْخَ لَسْكِي فِي «الْإِبْجَابِ»

(٥) (١٨٦)، وَدَلَّاسِي فِي سَهْبِ (ص ٧٩)، وَالْمُصَنِّفُ فِي رَجْعِ خَدَّيْهِ (١٥٠٨)،

وَالْمُرْكُزِي فِي إِسْحَرِ (١٧٨، ١)، وَالنَّصِيفُ (١٠٧، ١) حَتَّى قَالَ وَابْنُ الْمُصَنِّفِ فِي

«الْإِبْجَابِ» (١٨٦)، فَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ، وَتَعَقَّبَ قَالَهُ بِأَنَّهُ قَالَهُ فِي أَبِي الْخَطَّابِ الْخُتَلَبِيِّ كَمَا فِي

«السَّحْبَةِ» (٨٩١، ١)، وَجَنَاهُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقَطَّانُ الشَّافِعِيُّ عَنْ بَعْضِ الْأَصُولِيِّينَ كَمَا

فِي إِسْحَرِ (١٨٧، ١)، وَالنَّصِيفُ (١٠٨، ١)

(١) انظر عبد القوي، المحصول، (١٦٨، ٣)، وشرح المعاني (١٣٢٩، ١)، والشرح (١٦، ١٩٤)

(٢) انظر، روضة الشريعة (١٦، ١١٩)، وروايات السوابق (٨٩)، والعتبة (١٦، ١٩٩)، والصفحة

(٣) انظر، روضة الشريعة (١٦، ١١٩)، وروايات السوابق (٨٩)، والعتبة (١٦، ١٩٩)، والصفحة

(٤) انظر، روضة الشريعة (١٦، ١١٩)، وروايات السوابق (٨٩)، والعتبة (١٦، ١٩٩)، والصفحة

(٥) نسخة (٣٨، ١)

(٦) انظر روضة الشريعة (١٨٧، ١)

الْبَيْتِ وَ لِنَحْتَقِيقِ إِسْحَادِهِمَا تَقْدِمُ أَنَّهُ أَحَدُهُ ، مِنْ حَيْثُ بِهِ أَحَدُهُ لَا مِنْ حَيْثُ ذَكَرَ الْخُصُوصُ ، وَإِلَّا كَانَ مِنْ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ وَاجِبًا ، حَتَّى إِنْ أُلْوَاجِبُ ثَوَابٌ فِي الْمَرْتَبِ أُولَاهَا مِنْ حَيْثُ أَحَدُهَا ، لَا مِنْ حَيْثُ خُصُوصُهُ ، وَكَلِمَةُ يُقَالُ فِي كُلِّ مَنْ أَمَرَهُ عَلَى مَا يَتَأَدَّى بِهِ الْوَاجِبُ مِنْهَا أَنَّهُ عَمِلَ ثَوَابٌ لِمُدْرُوبٍ مِنْ حَيْثُ بِهِ أَحَدُهُ ، لَا مِنْ حَيْثُ خُصُوصُهُ

سَمِعَهُ قَوْلُهُ (١) : (لأنه لو اقتصر عليه لأثبت عليه ثواب الواجب) إلى آخره ، أي ثوابه الأكمل ، وإلا فما لعله جارٍ فيها لو اقتصر على غير الأعلى ، إذ ثواب كل منها (٢) لا ينقص عن ثواب السبعين ، إلا أنه في الأعلى أكمل منه في غيره

قوله : (وقيل في المرتب الواجب ثواباً أُولَاهَا) هو الأول (٣) موه : (ويثاب ثواب المدروب على كل من غير ما ذكر لثواب الواجب) حارٍ على القولين ، فعلى الأول يثاب ثواب المدروب على غير الأعلى في لتعاون ، وعلى غير الآخر ، الذي تأدَّى به الواجب في التساوي ، وعلى الثاني في المرتب يثاب ثواب المدروب على غير الأول (٤) (٥) . فقوله : (لثواب الواجب) صله [ما] (٦) ذكر .

قوله : (بما تقدم أنه) أي أن عمل ثواب الواجب والعقاب . فعوله (٧) (٨) (كان) [أي] (٩) عمل ذلك من تلك الحثيئة واجباً ، فيوجب تعيين الواجب ، ومقتبه إلى ذلك صاحب الحاصل (٨) .

لأنه لو اقتصر عليه لأثبت عليه ثواب الواجب ، فصم غيره إليه معاً أو مرثلاً لا ينقصه عن ذلك . (وإن تركها) بأن لم يأت به أحد منها ، (فعمل : يعاقب على أذناها) عمداً إن عوقب ، لأنه لو فعله فقط لم يعاقب ، فإن تساوت ثواب الواجب والعقاب على واحد منها ، فعملت معاً أو مرتباً ، وقيل : في المرتب لو اجب ثواباً أُولَاهَا ، تماوت أو تساوت ، لتأدي الواجب به قبل غيره ، ويثاب ثواب المدروب على كل من غير ما ذكر ثواب الواجب ، وبعد كله مني كما ترى على أن عمل ثواب الواجب والعقاب أحدهما ، من حيث خصوصه الذي يقع ، نظراً لتأدي الواجب به .

أشار به إلى حديث ذكره الإمام في النهاية ، ورواه ابن حرملة (١) والسهي (٢) كما قاله الشارح ، لكنه صرح (٣) كما قاله شيخ الشهاب ابن حجر (٤) ، وإليه يشير قول النووي واستأنسوا .

(١) وهو ابن حرملة في صحيحه (٣/ ١٩ رقمه ١٨٨٧)

(٢) رواه السهي في شعب الإبراهيم (٣/ ٣٠٥ رقم ٢٦٠٨) ، وتوقع خطأ في بعض أحدث في كتاب شعب الإبراهيم ، أنه ذكر أن فريضة فيس سواء أكانت أدنى سبعين فريضة في غيره ، وبغيره أنه حصاً مضمناً ، والحديث رواه سليمان الفارسي ، وهو حديث طويل في بعض شهر رمضان ، وحده أنه من تقريظ فيه بفصلة من خصال الخير ، كمن أدنى فريضة فيها سواء ، ومن أدنى فريضة فيه ، كمن أدنى سبعين فريضة في غيره .

(٣) الحديث صحيح فيه على بن يزيد بن جده وهو صحيح ، قال ابن حجر في إسناده في الحديث (١/ ٢٤٩) هو أبيه ، لأنه حديث منكرو . وضعفه ابن حجر في تلخيص الخيرة (٣/ ١١٨) ، وأما كلام بعض في إسناده فهو جيد بغير الإصلاخ عليه (١/ ٢٢٢) .

(٤) هو شيخ الإسلام والعقيد أحدث أئمة الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر الملقب بمصري ، ثم بعض ، منه أحدث وسمع الكثير ، وتخرج بالحافظ العراقي ، ومن وأثبت أنه تروجه ولتأنيده في الحديث في الدنيا بأسرها من مصنفاته فتح الباري بشرح أبيه ، الإصالة ، سنن أبيه ، وعمرها كثير توفي سنة ٨٥٢ هـ . انظر ترجمته في إشارات الذهب (٩/ ٢٩٥)

(١) في «ح» ب حرب عده مداه ، والجمع عليها بن ، بعد كره (س)

(٢) في الأصل (سهي) ، وسه من «ح» ، وسه من «ح» ، وسه من «ح» ، وسه من «ح»

(٣) بعد أحكام بمضمون (س) ، وسه من «ح» ، وسه من «ح» ، وسه من «ح» (١٨٠)

(٤) صحه «ح» ٣٩٦ (س)

(٥) بعد «ح» (١٨٠) ، وسه من «ح» ، وسه من «ح» (٢٣٣)

(٦) يذهب من «ح»

(٧) يذهب من «ح» ، وسه من «ح»

(٨) وهو صاحب الدين الأعمري ، انظر الحاصل (١/ ٤٥٠)



(وَيُجْزَى تَحْرِيمٌ وَاحِدٌ لَا يَعْتَنِيهِ) من أشبه معينة ، وهو القدر المشترك بينها في ضمن أي معين منها ، فعمل المكلف تركه في أي معين منها .

اللَّغْنِيَّةُ قال العراقي<sup>(١)</sup> : «وفيه»<sup>(٢)</sup> نظراً ، إذ لا يلزم من تعيينه بعد الإيماع تعينه في أصل التكليف ، والمختلور هو الثاني<sup>(٣)</sup> .

تنبيه : قال الرركشي «موضع مسألة إذا شرع التحجير»<sup>(٤)</sup> نص ، فإن شرع بعينه كتحجير المستنحي من الماء والحجر ، والتحجير في الحج بين الأفراد والتمتع والفرار ، فلا مدخل به في مسأله ، لكن الجوابي جعل التحجير بين الماء والحجر منها ، انتهى ، والوجه عدم تقييدها<sup>(٥)</sup> ، يذكّل من حيث الخلاف في أصلها ، وأما ما حدث ما سرب على فعل الكل ، فمسألة الحج حارجه عن ذلك<sup>(٦)</sup> كما يعلم مما قدمته<sup>(٧)</sup> ، من أن عمله إذا [جار] (٨) الجمع بين الكل<sup>(٩)</sup> .

(١) وله فعلة في غيره ، إذ لا مانع من ذلك (خِلَافًا لِلْمُتَزَلِّةِ)<sup>(١)</sup> في مهمم دت ، مهمم إيجاب واحد لا معينة ، ما تقدم عنهم فيها (وهي كالمخير) أي وبأسانه كمسألة الواجب المخير فيها تقدم ، فيقال على قياسه : انتهى عن واحد منهم من أشياء معينة نحو . لا تتناول لسمك أو بس أو أسبص ، ثمرة واحدا منها لا بعينه بالمعنى السابق ، وقيل : يحرم جميعها ، فيعاقب بفعلها عقاب فعل محرّمات ، ويثاب بتركها مثلاً ثواب ترك محرّمات ، ويسقط تركها بترك واحد منها ، وقيل : المحرم في ذلك واحد منها معيّن عند الله تعالى ، ويسقط تركه الواجب بتركه ، أو ترك غيره منها ، وحلّ المحرم في ذلك ما يختاره المكلف للترك منها ، بأن يتركه دون غيره

للغنية قوله<sup>(٢)</sup> (وله فعلة في غيره إذ لا مانع من ذلك) [لا يقال]<sup>(٣)</sup> الكف عن أحد المعينات ليس هو قدر مشترك [بينها]<sup>(٤)</sup> يقتضي تركها عنها فكيف يقتضي الإجماع لمحرر كمن قبل<sup>(٥)</sup> ، به ، لأننا نقول : القدر المشترك [بينها]<sup>(٦)</sup> [بشيء] <sup>٧</sup> يوجد في ضمن معين [منها]<sup>(٨)</sup> كما تقرر .

(١) بعد السلف ١٠١٠ ، وانفتح المصنوع (ص ٧٢)

(٢) بعد مسأله جريد حد لا يعمد في القصة (ص ١٠٢) ، المنحول ص ٣١ ، المخصوص (١٦٨/٢) ، الإحكام (الأندي ١١٤) ، فقه الخليل (٥٣٧/١) ، الأشباه والاعتبار

للنصف (٩٤/٢) ، الفهر (١٠٢٧) ، الشفاء (٤١٠٩) ، العبد (٥٠) ، العبد (٣٢٠/٦) ، دعابة الأصول (ص ٢٦٩) ، الحجر (٢١) ، ٩٣٦ ، دعابة الأصول (ص ١٨٩)

(٣) في أصل (الأندي) ، وهو حريف ، وشبه من آب ، حج ، ولعمه المصنوع

(٤) في الأصل (سبيل) ، وما أتته من آب ، حج ، ولعمه المصنوع

(٥) الفاعل هو العراقي انظر «شرح صحيح مصنف» (ص ١٧٢)

(٦) في الأصل (بينها) ، وما أتته من آب ، حج ، ولعمه المصنوع

(٧) في الأصل (ما) ، والمصنف في حج (ما يوجد) ، ونسب من آب ، وحاشاه السبيل

(٨) (١٨١) ، ولعمه المصنوع

(٩) في الأصل (بينها) ، وما أتته من آب ، حج ، ولعمه المصنوع

والنعمى أن ثواب الواجب والعقاب على ترك وقول أحدهما من حيث إنه أحدهما ، حتى إن العقاب في المرتب على آخرها ، من حيث إنه أحدهما ، وثبت ثواب المندوب على ترك كل ، من غير ما يتأذى بتركه الواجب منها ، من حيث إنه أحدهما (وقيل : زيادة على ما في المخير من طرف المعتزلة : لم ترد به) ، أي تحريم ما ذكر (اللغة) حيث لم ترد بصريه من شيء عن واحد منهم من شيء معه ، كي وردت بالآخر بواحد منهم من شيء معه ، وقوله يعنى ﴿وَلَا تُطِيعُ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ أَوْ كُفُورًا﴾<sup>(١)</sup> حتى عن طاعتها إجماعاً ، فإلا لا يخرج لمستنده صرفة عن طاهره

للخبر قوله : (وقيل زيادة) أى حره ، أحد من كلام لإمام<sup>٢</sup> في [المحيط]<sup>(٣)</sup> ، حيث قال فيه «أنكر معظم المعبرين بهي عن شئ من شيء ، ثم حتموا منهم من معه من جهة اللغة ، ومنهم من معه من جهة العن ، لأنه إذا صح أحد من مع الآخر»<sup>(٤)</sup>

قوله : (في المخير) أى في الواجب لمحر وقوله : [(مطريقة) أى]<sup>(٥)</sup> بصريه تحريم ما ذكر وقوله (من الهي) بأن (طريقة) قوله (وقوله تعالى) ﴿وَلَا تُطِيعُ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ أَوْ كُفُورًا﴾<sup>(٦)</sup> حتى عن طاعتها إجماعاً ، جواب من طرف<sup>(٧)</sup> المعتزلة عن قبول مقدار وتفسيره<sup>(٨)</sup> طاهر ، وجواب جواب قوله : (قلنا) أى حره<sup>(٩)</sup>

(١) سورة الإنسان آية : (٢٤) .

(٢) أي إمام الحرمين

(٣) في التفسير للشيخ أبي عبد الله (صاحب كتاب التلخيص) ، في حرف التاء والتعريف : (٤٧١)

(٤) (٤) وفي رواية : (مستند به) بعد قوله (في الآخر) ولا معنى لهذه الرواية

(٥) زيادة من شيء ، وج

(٦) في شيء : (طريق) وهو تصحيحه .

(٧) في شيء : (بصريه)

(٨) زيادة من شيء ، وج

وإن اختلف باختلاف اختيار المكلف ، وعلى الأول إن تركت كلها امثالاً ، أو فعلت وهي متساوية ، أو بعضها أخف عقاباً وثواباً .

وقيل . ثواب الواجب والعقاب في المتساوية - على ترك وقول واحد منها ، وفي المتفاوتة عن ترك أشدها وفعل أخفها ، سواء أعلت معاً أو مرت . ومن العقاب في المرتب على آخرها تفاوتت أو تساوت لا لارتكاب الحرام به . ويثاب ثواب المندوب على ترك كل من غير ما ذكر تركه لثواب الواجب .

المالية فالإتيان به في ضمن واحد منها ، لا ساقى الكف عنه في ضمن الآخر ، كما أثير إلى ذلك<sup>(١)</sup> بقوله : (فعلن المكلف تركه) إلى آخره .

قوله : (وعلى الأول) أي وهو أن التحريم لو حدث لا [بعضه]<sup>(٢)</sup> قوله<sup>(٣)</sup> (وهي متساوية) [بج] أي<sup>(٤)</sup> حال من ضمير<sup>(٥)</sup> الفعلان<sup>(٦)</sup> فله<sup>(٧)</sup> .

قوله : (على ترك وقول واحد منها) فيه بالنسبة لما قبله لقب ونشر مرتب ، وكذا في قوله : (على ترك أشدها وفعل أخفها) .

(١) أي لشرح

(٢) في الأصل (بشيء) وثبت من شيء ، وج

(٣) قوله : ساقطة من شيء

(٤) في نسخة : (ج) قوله (أو حرف) (بضم) (ج) ، وفيه عدم رساى تتعنى عنها في مسألة «فرض الكفاية» ، وأشار مصنف ومعلق على نسخة «ج» إلى هذا التثنية وقال حق هذه المقولة المتأخر . كما يدل لذلك عبارة الشارح .

(٥) زيادة من شيء

(٦) (أي) ساقطة من شيء .

(٧) نسخة أبيه : (٣٩/ع)

(٨) وهما (ثابت) ، (ثابت)

(٩) ورد في شيء : (وهي متساوية) ، وتعنى عنها متأخرة في الترتيب إلى ما بعد قوله (وقيل بزيادة) (والتعنى عنها) وهو خطأ من النسخ



## هَلْ يَتَعَلَّقُ فَرَضُ الْكِفَايَةِ بِالْكُلِّ أَوْ بِالْبَعْضِ؟

للكتبي وهو عن البعض،

الكتبي (وهو) أي فرض بكدية (على البعض)

لثانيه لأنه ابي يتعلق به التكليف، بكونه وجود، لا فعل لمصدر، لأنه أمر عاري لا يعنى به تكليف<sup>(١)</sup>

قوله: (الكافي) صفة تقدم، (جميع المكتبيين) نائب فعل (يصاد)

قوله: (وإن لم يتعرضوا له) أي صريح، ولا فقد تعرضوا له صمًا، كقولنا تمتنا شيئاً<sup>(٢)</sup> للإمام الشافعي<sup>(٣)</sup>: إن قطع طواف تعرض يصلاة خذره مكروه، لأنه لا يحسن ترك فرض العين لفرض لكمانية<sup>(٤)</sup> فعيلهم هذا ينفي أفضلية فرض العين على فرض الكفاية، وهو الأرحم، ولا ساقية تقدم إيقاد المشرف على العزوف على الصيام في حق صائم لا يتمكن من بعده إلا بالإفطار، لأن هذا التقديم ليس لأفضلية، بل خوف لغو، وهو<sup>(٥)</sup> لا يدل عليها، بل دليل تقديم العقل على الفرض بذلك<sup>(٦)</sup>، كتحديد كسوف حيف فيه الاحتلاء على مكتوبه لم ينق وقتها قوته. (في الأغلب) حراراً عما حص به اسمي <sup>ب</sup>أو غيره

(١) بعد «أشبهه» ٢٣٧

(٢) راجع من «أ» ج

(٣) بعد «أ» في «أ» ٨٥

(٤) بعد «أ» في «أ» ٨٥

(٥) نسخة «أ» ج ٩ [ع]

(٦) في «أ» ج «أ» [كدك]

لأنه بصد نقيام بعض به الكافي في الخروح عن عهده جميع المكتبيين عن الإنم، المركب على تركهم له وفرض العين بما يصاد بالقيام به عن الإنم القائم به فقط، والمتدر إلى لأدها وإم يتعرضوا له فيها علمت - أن فرض العين أفضل، لشدة اعتناء الشارع به، بقصد حصوله من كل مكلف في الأعب، وبخاصة هذا دليل الأول، أشار المصنف إلى النظر فيه بقوله: (زعمه)، وإن أشار كما قد<sup>(١)</sup> إلى تعوية بالعزوف إلى فائله - لأئمة المذكورين - قصد أن للإمام سلفاً عظيماً فيه، فإنه المشهور عنه فقط، كما اقتصر عن عزوه إليه النووي<sup>(٢)</sup> والأكثر.

لثانيه قوله: (لأن الفرض) إن آخره يعمل للنفي لا تسمي قوله. (وزعمه أي فرض الكفاية) إلى آخره، ذكر البركشي<sup>(٣)</sup> أن بين تعبير لمصنف بأنه أفضل ح وتعبير من ذكر أن لقيام به أفضل تصوراً<sup>(٤)</sup> ورده اعراق<sup>(٥)</sup>: «أن لمراد بالفرض هنا القيام به، إذ لا يراد تفضيل نفس العبادة، بل تفضيل القيام بها، بمعنى كثرة ثوابه، وخدا على سعيه في إسقاط الإنم، عن لأمة<sup>(٦)</sup>، والأولى أن يقال لا بصر التفاوت بينهما، بل كل منهما صحيح، لكن الأول أولى لأن الفرض موصوف بالأفضلية [قصد]<sup>(٧)</sup>، وإقديم به موصوف بها سماعاً، لأن الفرض هو العمل الحاصل بانقضاء المصدر.

(١) أي في «أ» الموانع (ص ٤٦٤-٤٦٦).

(٢) انظر: «مروضة» للإمام النووي (١٠/٢٦٦).

(٣) انظر: «التشيف» (١٢/١١٢-١١٣).

(٤) ينظر: بعداني: الإمام الحرمين (ص ٣٥٨)، وفي البحر (١/٢٥١).

(٥) نسخة «أ» ج ٢٠ [س]

(٦) بعد «أ» نسخة «أ» ج «أ» [ع] (ص ٧٢)

(٧) راجع من «أ» ج «أ» [ع] نسخة «أ» ج «أ» [ع] (ص ٧٢)



[ إِذَا قُلْنَا : إِنَّهُ عَلَى الْبَعْضِ ، فَقُلِ الْبَعْضُ مِنْهُمْ أَوْ مُعَيَّنٌ ؟ ]

لَنَا وَالْمُخْتَارُ : الْبَعْضُ مِنْهُمْ ، . . . . .

الشيخ (والمختار) عن الأول (المعص منهم) ، إذ لا دليل على أنه معنى ، فمن فهمه  
سمعت الشريفي رحمه

نفسه قال لتركشي في الاستدلال به بصر ، وقد استدل به [ لقرني ]<sup>(١)</sup> على أن  
الوجوب متعلق بالمترك ، لأن المطلوب فعل إحدئي لطوب ، ومفهوم  
أحدهما قدر مشترك بينهما ، لصدقه عن كل طائفة ، كصدق «خوب» عن جميع  
أنواعه<sup>(٢)</sup> . انتهى . ولو سلم [ أن الوجوب لم يتعلق بالمترك

الشيخ قال المصنف : ويدل لما اختاره قوله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ  
وَيَأْمُرُونَ بِالْقُرْآنِ وَيَتَّبِعُونَ عَنِ الْكُفْرِ ﴾<sup>(١)</sup> . وذكر والده مع الجمهور مقدما  
عليهم ، قال<sup>(٢)</sup> : تقوية لهم ، فإنه أهل لذلك .

للأشبه قوله (لأنهم بتركه) أي ولعذر حصص محمول<sup>(٣)</sup> ، ولو لم الترجيح بلا  
مرجح<sup>(٤)</sup> ، وعن ما عيه الجمهور بضم الشافعي في مواضع من «لام»<sup>(٥)</sup> ، كما  
قوله تركشي<sup>(٦)</sup> وغيره<sup>(٧)</sup> . قوله : (وأحب بأن إثمهم بالمترك) إلى آخره ، يرد  
من طرف<sup>(٨)</sup> الجمهور : بأن في هذا بُعد ، إذ كيف [ تؤثم ]<sup>(٩)</sup> طاعة بترك  
غيرها<sup>(١٠)</sup> . قوله : (قال المصنف : ويدل لما اختاره قوله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ  
أُمَّةٌ ﴾ إلى آخره<sup>(١١)</sup> .

(١) سورة آل عمران به (١٠٤)

(٢) قاله في منبع المراجع (ص ٤٦٦-٤٦٧) .

(٣) أي غير المعين

(٤) أي لقرار من الترجيح بلا مرجح ، وانظر : «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٣٤) ، و«نشر البزده»  
(١٨٧ ١)

(٥) قال الشافعي في «الأم» (٣١٢/١) : «حق على الناس غسل الميت ، والصلاة عنه ، ودفنه ، لا  
بمع عاصتهم تركه ، وإذا قام بذلك منهم من فيه كفالة له أجرأ عنهم إن شاء الله تعالى» وقال  
معناه كذلك في «باب كيف ينظر» «الأم» (٩١/٣)

(٦) بصر «البحر» (٣٢٣)

(٧) بصر «البحر» (٩٧٦ ٣) ، و«نشر البزده» (١٨٨ ١)

(٨) في «ب» «البحر» وهو مصنف

(٩) في «ب» «البحر» وفي «ب» «البحر» وما أشبهه من «ب»

(١٠) بصر «البحر» (٢٣٣/١) ، و«شرح الحاجب» (١٠٠٠)

(١١) في «ب» «البحر» و«نشر البزده» و«معطى» (لح)

(١) بصر «البحر» (١٠٤)

(٢) في «أصل» (البراني) ، وهو عريف ، وما أشبهه من «ب» «البحر» هو «البحر»

(٣) بصر «البحر» و«شرح بصر» (ص ١٥٥)

(وقيل: ) نحصى (معين عند الله تعالى) ، يسقط المرض بفعله وسقط غيره ،  
 كما يستفاد اندس عن الشخص رُدء غيره عنه (وقيل: ) الحصى (من قام به) ،  
 لقوته بفعله ، ثُمَّ مداره على الطي ، فعلى قول الحصى من نظر أن غيره لم  
 يعمل ، وجب عليه ،

الفاشية وحب لأوس ما<sup>(١١)</sup> في الآية بالسقوط بفعل<sup>(١٢)</sup> صائفة، حمداً له وسبباً لحوق قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِرُونَ بِاللَّهِ﴾<sup>(١٣)</sup> قوله: (سقط العرض)<sup>(١٤)</sup> أي لخرجه تركه، كما عثره جماعة<sup>(١٥)</sup> [هـ]<sup>(١٦)</sup> يباي وقوع صلاة فرقة عن جواره بعد صلاة/ أخرئى فرضاً<sup>(١٧)</sup>، ولهذا ينوي بها<sup>(١٨)</sup> الفرض، ويثاب عليها ثوابه. قوله: (ويفعل غيره) أي من المكلفين، نعم إن حصل المقصود بتمامه سقط الفرض بفعل الصبي<sup>(١٩)</sup>، كصلاته على الميت وحمله ودفنه له<sup>(٢٠)</sup>.

(۱) ما بین معنوی و مادی

(۲) مساحت ۱۰۰ م. م.

(٣) سريره انجويه الآية، (٢٩) وسقط لفظ الحلالة من نسخة الأصل و انبعاث.

(٤) انظر: «المحصول» (١٨٦/٢)، «نهاية السؤل» (١٠٠/١)، «البحر» (٢٤٦/١)، «التبصرة» (١١٤/١)، «تدويع دوائر اللحام» (١٨٩)، «التبصرة» (٨٧٩/٢)، «التبصرة» (٢١٤/٢).

(٥) انظر: المستصفى، (٢٣/٢)، والبحر، (٢٤٣/١).

(٦) في الأصل (ولا)، وما أئنه من «ب» واجء.

(۷) انظر: ارفع الحاجب، (۱/۲۰۲-۲۰۳)

(۸) فی الجاء (عس) بدل (ہا) .

(9) اقلد : سحره ، (789) : د و سحره ، (887 ٧)

(١٠) تصح صلاه النسي على الجنائز على الأصح عند الشافعية وأحمد، وقال مالك (١) فيه نهي في العريضة، وفي غيره تصح، وعند الحنفية لا تصح عن أحمد، انظر (٢) (١٧٢: ٢)، (٣) (١٧٢: ٢)، (٤) (١٧٢: ٢).

التبرع ومن لا فلا ، وعلى ثوب الكحل من ظن أن غيره فعنه سقط عنه ، ومن لا فلا

فمنه قوله: «وقيل المص من 'قام به' بعد من تدريع القول فيه». وأوجه كلامه [كتكثير] <sup>(٧٢)</sup> خلافه، نظير ما مر في المسألة السابقة <sup>(٧١)</sup>. قوله: «ثم مداره» أي فرض كيدية قوله (من ظن أن غيره يفعلها) أي ولا يقصده <sup>(٧٣)</sup> أصلاً، وعلمه بذلك قطعه له فيهم <sup>(٧٤)</sup> بالأولى، ومنه [بأن في] <sup>(٧٥)</sup> نظيره عز: قول الكافر.

قوله: (ومن لا فلا) أي ومن لم يصح ذلك، ما عدا غيره فعلة، أو فاعله، [أو علم ذلك] <sup>(٨)</sup>، أو <sup>(٩)</sup> لم يصح شيئاً، فلا يجب عليه، وإب أدنى [ذلك] <sup>(١٠)</sup> أي أن لا يفعله أحد. قوله: (ومن ظن أن غيره فعله) أي أو يفعله كمن هو ظاهر قوله: (ثم مداره على الظن) قوله (ومن لا فلا) أي ومن لم يصح ذلك، ما عدا غيره، أو لا يفعله، أو لم يظن شيئاً، فلا سقط عنه

(۱) سافطة في ابء

(٢) انظر: الشيبه (١/ ١١٤)، العث. ٦٣ النصب، (١٣٢٥)

(٣) إلى الأصل (كثير)، وما نشأ من الـ «ح»، بعده انصب

[illegible]

٢٠) هل تعلم في دراسة ١٩٤٠، بقوله "وجه نظر" ذلاً مثلاً هو "نقص" على عدم تعلم ١٠٠ من "نظر" به "فيعلم" هذا الـ "خطاب" موجوده به في "مجلس" البعض "أشهر"؟

(1) (2) (3)

(۷) مایہ حاضر ہیں سقط من ج ۱

(A) ماییں معقوفیں سقط سے اجا

(٩) في الأصل (و ر) مكان (و) ومما يشبهه من «م. ا. ح»

(۱۰) روبرو سے ابھی، ص ۱۰۷

الْفَرَصُ (ويتعين) فرص كفاية (بالشروع) فيه، أي بصر بذلك فرص غير، يعني مثله في وجوب الإنعام (على الأصح)، جامع الفرصة وقيل: لا تعب إنعامه، ويزول أن العصب به حصونه في حمله، فلا يتعين حصونه من شرع فيه، فيجب إنعام صلاة الحنابلة على الأصح، كما يجب الاستمرار في صف القتال جزماً، لما في الانصراف عنه من كسر قلوب الحنابلة.

للشبهة قوله: (ويتعين فرص الكفاية بالشروع<sup>(١)</sup>) فيه<sup>(٢)</sup>، إلى آخره قصة كلام المصنف أ في المسألة فوبس، قول تبعه بالشروع مطلقاً، وقول بعدم تبعه به مطلقاً، ولأول مسمى، والثاني ممنوع للاتفاق على تعيينه في الجهاد، وإليه أشار شارح بقوله: (كما يجب الاستمرار في صف القتال جزماً)، وهذا والمحار [عدم]<sup>(٣)</sup> تعيينه إلا<sup>(٤)</sup> في الجهاد، وصلاة الجائزة<sup>(٥)</sup>، والحج والعمرة لشدة شبهها بالعني<sup>(٦)</sup>، ولما<sup>(٧)</sup> في الأول من تحديد المسمى، وكسر قلوبهم ولما في الثاني من هتك حرمة الميت.

(١) هذه المسألة متفق عليها بين من هذا القول وأصول، كما قال أبو بكر بن أبي شيبة، وهو ما في البحر (١/٢٥١)، والنعيم (١/١١٤)، والأشياء والظاهر للمصنف (٢/٩٠)، وسيوطي (ص ٢١٦)، والنعيم (١/٧٣)، والنعيم (١/٣٢٦)، وشرح مختصر الزمخشري (٢/٢١٠)، والنعيم (٢/٨٨٤)، فروع من إمامنا (ص ١٨٨)، وأربعة الأصول (ص ٢٨) وأربعة الأصول (ص ٧٣).

(٢) (فيه) سابقة من ص.

(٣) زيادة من ص.

(٤) نسخة (ب) [ح]

(٥) انظر الأشياء والظاهر للمصنف (٢/٩٠)، والبحر (١/٢٥٠)، وأربعة الأصول (ص ٢٨).

(٦) انظر (التعريف) بشرح (١/١٨٦)، وشرحه (١/٢٣١).

(٧) في (ب) زيادة (من) (منه) ولما عني به، لأنه يستعمل لشيء دون.

الْفَرَصُ وإتي لم يجب الاستمرار في نعم العلم من آس ارتد عنه من نفسه على الأصح، لأن كل مسألة مطلوبة برأسها منقطعاً عن غيرها، بخلاف صلاة الجائزة.

وما ذكره -نعماً لابن الرفعة في مطلعه في باب الودعة- من أنه يتعين بالشروع عن الأصح، بالنظر إلى الأصول أقدم من ذكره السارري<sup>(١)</sup> في تنصير نعم للعالم -من أنه لا يسعى بالشروع على الأصح لا جهاد وصلاة الحنابلة، وإن كان بالنظر إلى الفروع أصحط.

للشبهة قوله: (لأن كل مسألة مطلوبة) إلى آخره قضيتي تعيين إنعام صلاة لوجهة بالشروع في تعلمها، والظاهر خلافه، ويجوز التراجع، ويكون انبعاث ذلك ميتاً<sup>(٢)</sup> لمزاجهم<sup>(٣)</sup>، قوله: (بالنظر إلى الأصول أقدم) أي أحسن وضعاً لإضافته قاعدة كلية [تناسب]<sup>(٤)</sup>، قواعد الأصول<sup>(٥)</sup>، قوله (وإن كان) أي ما ذكره السارري، بالنظر إلى الفروع أصحط) أي لإدخاله مع ما يعبر.

(١) هو العلاقة بين الله عبد الرحمن بن إبراهيم الجهمي الحموي شامي، وصي عنه، ومع له في القيام، ولد سنة (٦٤٥ هـ)، وتوفي سنة (٧٢٨ هـ)، كان فيه اجتهاد، ودرس وهو ٤٠٠، التقى به مصنفاته، فذكر التعصّب في الشريعة في إجماع من الحصول والاحتكام، وعنه انظر: محمد بن أحمد بن بكر (١/٢٢٨)، وفتاوى ابن أبي شيبة (٢/٢٩٨).

(٢) عنه كتب في البحر (١/٢٥٠)، ونسخته (١/٢١٠).

(٣) في (ب) زيادة (من) وهو جماً.

(٤) قال السيوطي في الأشياء والظاهر (ص ٦١) من ينظر به (أي بالنعيم) وحصل منه ما هو وأنس منه الأهلية، هل يجوز له تركه، أو يجب عنه الإجماع، أي الأصح الأول، ووجهه بأن كل مسألة مطلوبة برأسها منقطعاً عن غيرها، وانظر البحر (١/٢٥٠).

(٥) في (ب) زيادة: فتاوى.

(٦) القاعدة الكنية (أي في مسألة) هي (النعم بالشروع) وبها يفرد الأصول بكون الأصح هو المورد بعد حاشية (ب) (١/١٨٦)، وحاشية المقار (١/٢٤١).



للسنة وَسُنَّةُ الْكِفَايَةِ كَفَرُضُهَا .

التعليق (وسنة الكفاية) المصنف إليها وإلى سنة العبد، مطلق السنة المتقدم حده (كفرضها) فيها تقدم وهو أمور .

المناجاة بالشروع فيه<sup>(١)</sup> ما لا يتعين به [فيه]<sup>(٢)</sup> بطريق حصر<sup>(٣)</sup>، والأول وهو ما صححه المصنف<sup>(٤)</sup> / منع فيه من الرفعة<sup>(٥)</sup>، في مطلبه<sup>(٦)</sup> في باب الودعة كما<sup>(٧)</sup> .  
قاله الشارح، وأشار<sup>(٨)</sup> فيه في باب المعبط إلى أن الثاني بحث للإمام حري على لعمرى<sup>(٩)</sup> . سابع له دارري [كخاوي]<sup>(١٠)</sup> - وهو لكون فائله يلزمه استثناء الحجج والعمرة، مع ما استثناء موافق لما اختاره<sup>(١١)</sup> .

(١) نسخة د. ح. ١ من [

(٢) ريدده من د. ح. ج.

(٣) مصر . انظر بره منبري (١/ ١٨٦)

(٤) قد بدى رحمه المصنف هذا منع فيه من الرفعة في مطلبه، وهو خلاف ما رجحه في كتابه الاسماء والاعمار (٢/ ٩٠) . حيث قال: وقال الصحيح أنه لا يلزم بالشروع، إلا الجهاد، وصلاة خذره . هـ . ولم أحد من سب على هذا، والله أعلم

(٥) هو بعلامة أبو معن بن محمد بن علي الأنصاري المعروف بابن الرفعة . فقيه شافعي من فضلاء مصر . كان يحسب القدره . وباب في الحكم بوفيه سنة ٧١٠ هـ . من مصنفاته الطلب، الكفاية انتهى في شرح أسبغ . وغيرها مصر رحمه في المنبر الكسنة (١/ ٣٠٣)، والأعلام (١/ ٢٢٢) .

(٦) نقله عنه كذلك الزركشي في البحر (١/ ٧٥٠)، والسيب (١/ ١١٤)

(٧) أي أشار ابن الرفعة

(٨) من بحراني . وإن لم يترجم به (أي الملقب الذي أخذ اللقب) مع القدرة (أي على كفالته) هـ . وجه المنع أنه فرض كفاية، وقد شرع فيه وقدر عليه، فصار متعيناً . انظر: «المسند» لعمرى (٤/ ٣٩٦) .

(٩) ريدده من د. ح. ج.

(١٠) مصر . انظر بره منبري (١/ ١٨٦)

التعليق أحدها أنها من حيث اسمير عن سنة لعبد منه بقصد حصصه . من غير بطور بالذات إلى فاعله، كابتداء السلام، وتشميت العاطس، والتسبحة للأكل، من جهة جماعه في ثلاث مثلاً . ثانياً: أن أقص من سنة لعبد الأستاذ ومن ذكر معه، لسقوط الطلب بقيام البعض بها عن الكل المطلوبين بها .

تأنيده قوله<sup>(١)</sup> (أما من حيث التمييز عن سنة لعبد مهم) إن أحده . ذكر حديثه دفعا لما قد يقال: إنه عرفها بما عرّف به المصنف فرض الكفاية، فيلزم احتلال أحد التعريفين<sup>(٢)</sup> . قوله: (مثلاً) متعلق بـ (الثلاث) فغيرها مثلها<sup>(٣)</sup> في اعتبار الجباة<sup>(٤)</sup> .

قوله: ([لسقوط] الطلب) إلى آخره، فيه دفع لما قيل<sup>(٥)</sup>: قد سارع في كون سنة الكفاية أفضل من<sup>(٦)</sup> سنة العبد، لانتفاء العلة وهي لسعي في إسقاط الائتم عن الأمة .

(١) قد ذكر هذا في الجزء (١/ ٧٩١) ، السبب (١/ ١١٤) ، النعت (١/ ٧٣) ، نصيب (١/ ٣٢٨) ، إجماع جابون (ص ٧٤)

(٢) غير البحر (١/ ٢٩١) ، ٢٩٢

(٣) من د. ح. اسلا، وهو حذف

(٤) مصر . د. ح. (١/ ٢٤١) . قد ذكر عنه أنه بسبب الكفاية

(٥) في الأصل: (يسقط)، وما أثبت من د. ح. وشرح محسن . وهو الصواب

(٦) القائل هو ابن العراقي أطلق: «البيت» (١/ ٧٤) . كلام من يعارضه من كلام الشافعي، كما نقله عنه الزركشي في «سحر» (١/ ٢٩٢)

(٧) نسخة د. ح. (٢/ ٢٧)

## [الْوَجِبُ الْمَوْسِعُ]

المشتر: مُشْتَرَكٌ: الْأَكْثَرُ أَنْ جَمِيعَ وَقْتِ الظُّهْرِ جَوَازًا وَنَحْوَهُ وَقْتُ الْأَذَانِ.

الشيخ (مسألة: الأكثر) من المتكلمين على أن جميع وقت الظهر جوازًا أو نحوه، أي نحو الظهر كبقية الصلوات الخمس (وقت لأدائه)، ففي أي جزء منه أوقع فقد أوقع في وقت أدائه، الذي يسعه وغيره، ولملك يعرفه بالواجب الموسع

لخاتمه قوله (مسألة: الأكثر أن جميع وقت الظهر جوازًا أو نحوه، وقت لأدائه) حاصله أن جميع وقت الواجب الموسع وقت لأدائه، وسبب وجوبه الجزء الأول من الوقت، لسببه، بمعنى أنه علامة على تعلق وحرب الفعل بالكلية عبر في آخره الوقت، كالحير في المتعول في حصال الكفاية<sup>(١)</sup>، وقوله «والسبب لوجوب الظهر، بحار علاقته لئلا، لأنه سبب لدخول الوقت، أي علامة علىه ونحوه ما حوز، يفهم أن وقت الأداء، يخرج به إدريس من الوقت ما يسع الصلاة [خروج]<sup>(٢)</sup> وقت خور [حيث]<sup>(٣)</sup> وهو مراد الأصوليين، فإن كلامهم ليس هو مما يكون لفعل فيه أداء، نفعاً منهم وبين المتكلمين

(١) عر مسألة الواجب الموسع في «المعتمد» (١/ ١٢٤)، «إحكام العصور» (ص ١٠٦)، «المعتمد» لأبي الخطاب (١/ ٢٤٠)، «شرح مجمع» (١/ ٢٤٥)، «ميراث الأصول» (ص ٢١٧)، «المصنف» (١٨٨/١)، «المجموع» (١٧٣/٢)، «الإحكام» للأندلسي (١/ ١٠٥)، «شرح المغني» (١/ ٢٤١)، «كشف الأثر» لمجاري (١/ ٢٥٨)، «شرح تنقيح العصور» (ص ١٥٠)، «الإيجاد» (١/ ٩٣)، «نهاية السؤل» (١/ ٩٢)، «شرح مختصر دوحه» (١/ ٣١٢)، «المعتمد» (٢/ ٢٠٨)، «المنهاج» (١/ ١١٥)، «حيث» (١/ ٧٤)، «المنهاج» (١/ ٣٣١)، «التحصيل» (٢/ ٩١٢)، «الواجب الموسع» بذكر عبد الكريم نعمه (ص ١١٧-١٢٣)، «غاية المأمول» (ص ٦٩)

(٢) في «ب» (واو) بدل (أو).

(٣) انظر «نهاية السؤل» (١/ ٩٨)، «العتارة» (١/ ٧٤٢)

(٤) في «ح» (مخروخ)

(٥) زيادة من «ح»

الشيخ ثالثها: أنها مصلوكة من لكل عد الجمهور، وقيل: من بعض منهم، وهو المحتار، وقيل: معين عند الله تعالى، يسقط بعينه ويعمل غيره، وقيل: من بعض قام به رابعها: أنها تمنع بالشروع فيها، أي تعبر به ستة عن - يعني مثلها - في تأكيد طلب الإتمام على الأصح.

لخاتمه وحاصله: أنه كما يسقط الائتم عنهم ثم يسقط الصلوات عنهم هذا<sup>(١)</sup>، ومع ذلك فالأوجه أفصلية سنة العين على سنة الكفاية، نظير ما مر<sup>(٢)</sup>.

(١) وعان الشيخ حديثي «المنهاج» (٣٣٩) ويحتمل أن يعان بداره كلام المصنف، عن ما ذكره الشيخ أبو إسحاق الشاطبي - من أن التذويب بالجزء يكون واجباً بالكلية - وانظر:

«الروايات» (١/ ٩٤)

(٢) انظر (ص ١٣٤٤)

وقوله: (جواراً) راجع إلى الوقت، ليس أن الكلام في وقت محواري، لا في الزائد عليه أيضاً من وقت الضرورة، وإن كان الفعل فيه أداء بشرطه.

الثانية: وما يدفع ما يقال: إن هذا يرد على المصنف، حيث راد عليهم فيما مرّ من مسأله فمن لبعض في الوقت، فإنه يقتضي أن وقت الأداء يستند إلى أن سعى من الوقت، ما يقع أقل من ركعة، مع أن وقت حوار حرج قلبه، لأن ما راده ليس من غير الاتفاق، يقول انشراح (في أي جزء منه) أي من وقت حوار، وكرر «من» في قوله: (من) «الغفهاء ومن المتكلمين»<sup>(١٢)</sup> ليعلم أن الأكثر من كل «منها»<sup>(١٣)</sup>، لا من مجموعها<sup>(١٤)</sup> (٧٧٦).

قوله: (لا في الزائد عليه أيضاً) أي مضمومًا إليه. قوله: (من وقت الضرورة) أي من وقت خربة أيضاً قوله<sup>(١٥)</sup> (وعيره) أي غير الناصبي من المتكلمين والعقهاء<sup>(١٦)</sup>.

- (١) انظر: (ص ٢٦٦/١) وما بعده.
- (٢) من هو يرد على من عن طريق العقهاء انظر: «الباني» (١٨٧/١).
- (٣) نسخة «ب» (٢٢ ع).
- (٤) في «ب» (المتكلمين) وهو تحريف.
- (٥) في الأصل (من مجموع) بدل (منها) ما أنه من «ب» «ج» ولعله الصواب.
- (٦) في «ب» (مجموعها).
- (٧) أي فيصدق بالآفاق من أحدهما، والأكثر من الآخر، قاله العطار (٢٤٢/١)، وانظر: «بني» (١٨٧/١).

- (٨) المشي هو حبس، وسبع، وأنه جميع الوقت، حبس، هو لو أخر لكف العمل أول الوقت أو وسطه، وأراد أن يعمل في آخر الوقت هل يشترط العزم أم لا؟ على ملحقين الأول يشترط والثاني لا يشترط وهو اختيار المصنف. وهو قول إمام الحرمين في «البرهان» (٢٣٧/١)، وأبو الغضائري في «المعتمد» (٢٩٤/١)، وأبو حنيفة في «المعتمد» (١١/٣١)، وأبو ري في «المحصول» (١٧٥/٢)، وسعيد بن أبي السراج انظر: «مبايعه سور» (١١/٩٣) وابن الحاجب انظر: «شرح نص» (٢٤١/١)، و«نظر» (بحر» (٢١٠/١).
- (٩) وهو قول العربي في «المستقصى» (١٧٣)، وأما في «الحكمة» (١٠٥/١)، وأما في «شكبه»

## [حَكْمُ الْعَزْمِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْوَاجِبِ الْمَوْسِعِ]

لَا يَجِبُ عَلَى الْمُؤَخَّرِ عَزْمٌ، جَلَاءَ لِقَوْلِهِ

الشيخ (ولا يجب على المؤخر) أي مريد شاحر عن «و» «وقت» (لعم) فيه عن لعمل بعد في الوقت، (جلاء بقوم) كلفاصي أي بكر لثاقلاً من المتكلمين - وغيره، في قوهم بوجوب العزم، لتمييز به الواجب الموسع عن المدبوق في جواز الترك.

الثالثة: قوله: (في قوهم بوجوب العزم) أي قالوا يجب عند القائل به فعل أو العزم، لا بمعنى أنه يجب في كل جزء منه أحدهما<sup>(١)</sup>، كما قاله جماعة<sup>(٢)</sup>، من بمعنى أن الواجب الفعل أول الوقت أو العزم فيه على فعلها بعد في الوقت، ثم ينسحب هذا العزم على أجزاء الوقت، كاستصحاب النتيجة على أجزاءه البعد الطويلة، كما قاله إمام الحرمين<sup>(٣)</sup>، وغيره<sup>(٤)</sup>، مع أن القول بحوب لعم هو الصحيح<sup>(٥)</sup>، كما قاله النووي في مجموعه<sup>(٦)</sup>، لتمييز به لواجب الموسع عن المدبوق في حوار التأخير عن أول الوقت.

- (١) وبما في راجعه وحده المتكلمين من لا شرعه، لمعنه، انظر: «شرح فتح القصور» (ص ١٥٢)، «شرح مختصر» (ص ١٥٢) لطوي (٣٢١) «شرح» (١١٥١/١).
- (٢) انظر: (٣٣٢/١)، «الباني» (١٨٨/١).
- (٣) انظر: «التقريب» (ص ٢٩٣)، و«التبصير» (١/٣٥٠، ص ٣٢٥).
- (٤) في «أ» (أولو) بدل (أو).
- (٥) في «ب» (أحد)، وهو خطأ.
- (٦) «هم المفضل» في «شرح» عن المختصر (٢٤١/١)، و«المصنف» في «مباحث» (١٠٢/١).
- (٧) انظر: «البرهان» (٢٣٩/١) فقرة (١٥٢).
- (٨) نقله الزركشي في «البحر» (٢١١/١) عن أبي نصر بن العنبري (ص ١١٥) «شرح فتح القصور» (ص ١٥٠)، و«نهاية السؤل» (٢٥٠/١).
- (٩) وهو قول جعفر العنبري، انظر: «مبايعه سور» (ص ١٠٨)، «البرهان» (١٠٨/١).
- (١٠) انظر: «البرهان» (٢٤٣/١)، والواجب موسع الدكتور عبد الكريم نسمة (ص ١٦٥).
- (١١) قرأ «حرم العزالي» في «المستقصى» بحوب العزم، وهو «الصحيح» انظر: «المجموع» (٥٢/٣).

## [الْمُنْكَرُونَ لِلْوَاجِبِ الْمُؤَسَّعِ]

الْمُنْكَرُ وَيَقِيلُ: الْأَوَّلُ، فَإِنْ أَخَّرَ، فَقَضَاءٌ، وَقِيلَ: الْآخِرُ، فَإِنْ قَدَّمَ فَتَعْجِيلٌ،

الْمُنْكَرُ: وَاجِبٌ: مَحْصُورٌ بِتَمْيِيزٍ بَعِيرٍ، وَهُوَ أَدْنَى مَا حَرَجَ الْوَاجِبَ عَنِ الْوَقْتِ يَوْمُ  
(وَقِيلَ<sup>(١)</sup>): وَقْتُ آدَائِهِ (الْأَوَّلُ) مِنَ الْوَقْتِ لَوْ جُوبَ الْمَعْنَى بِدُخُولِ الْوَقْتِ،  
(فَإِنْ أَخَّرَ) عَنْهُ (قَضَاءٌ)،

لِغَلْظَةِ وَأَمَّا قَمَرُهُ<sup>(٢)</sup> عَنْهُ بَابُ مَا حَرَجَهُ عَنِ الْوَقْتِ يَوْمُ مَخْلَافٍ بَعِيرٍ، كَمَا نَقَلَهُ الشَّارِحُ  
قَوْلُهُ: (وَاجِبٌ)<sup>(٣)</sup> إِلَى آخِرِهِ، فَهِيَ فِي تَأْخِيرِهِ عَنْ جَمِيعِ وَفِهِ، لَا [عَر] <sup>(٤)</sup>  
أَوَّلُهُ ابْنِي الْكَلَامِ<sup>(٥)</sup> فِيهِ، هَذَا وَخِلَافَ الْمَذْكُورِ بِمَعْنَى الْعَرَمِ الْخَصَصِ بِالْعَرَضِ  
بَعْدَ (دُخُولِ وَفِهِ)<sup>(٦)</sup>، كَمَا هُوَ الْمَعْرُوضُ، [وَأَمَّا] <sup>(٧)</sup> الْعَامَّ فِي جَمِيعِ الْكَالِيفِ  
فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَمُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مِنْ أَحْكَامِ الْإِيمَانِ<sup>(٨)</sup>.

(١) نُسِبَ هَذَا الْقَوْلَ لِبَعْضِ حَنَفِيَةِ الْعِرَاقِ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَةِ، وَأَنْكَرَ السَّيْهِي وَالْإِسْهَوِي  
وَالزُّرْقَانِي وَابْنُ الْعَرَابِيِّ سَبَبَهُ هَذَا الْقَوْلَ لِلشَّافِعِيَةِ. انْظُرْ: «كَنْفُ الْأَسْرَارِ» لِلْبَحَارِيِّ  
(٤٥٩/١)، «تَمْيِيزُ الْحَرِيرِ» (١٩١/٢)، «الْمَحْصُورُ» (١٧٤/٢)، «شَرْحُ الْمَالِ»  
(٢٣٥/١)، «الْإِبْجَاعُ» (٩/١)، «نَهَايَةُ السُّوْلِ» (٩٦/١)، «الْبَحْرُ» (٢١٣/١) «الْعَيْشَةُ»  
(٧٥١)، «الْمُسْتَقْبَلُ» (١١٦)

(٢) فِي «أَح» (أَوْ مَيَّزَهُ)

(٣) هَذَا خُطُوبٌ عَدْلُ الْمَصْصَفِ فِي «رَفْعِ خَاصِبِ» (٥٢٤)

(٤) فِي الْأَصْلِ: (مَنْ)، وَمَا أَتَيْتُهُ مِنْ «ب»، «ج» وَلَمْ يَلِدِ الصَّوَابُ

(٥) بِعَرَفٍ «شَرْحُ تَنْطِيقِ الْمَحْصُورِ» (ص ١٥٠).

(٦) فِي «ب» (بَعْدَ، وَهُوَ خُطُوبٌ)

(٧) فِي «أَح» (بُودَتْ)

(٨) فِي «ب» (أَمَّا)

(٩) بِالْمَقْصُودِ مِنَ الْعَرَمِ هُنَا هُوَ كَوْنُ الْوَاجِبِ مِنَ الْإِيمَانِ، أَوْ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ، فَهَلَّا يَجِبُ فِيهِ الْعَرَمُ  
عَلَى قَوْلِهِ: «إِحْطَاءً» فِي جَمِيعِ التَّكْلِيفِ الشَّرْعِيَّةِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَأَمَّا الْخَاصُّ بِالْفَرَضِ بِمَعْنَى دُخُولِ  
وَقْتِهِ، فَهَذَا عَنْ مِزَاجٍ كَمَا سَقَى بَيَانَهُ، وَانْظُرْ: «شَرْحُ مَخْصَرِ الرُّوضَةِ» (٣١٨-٣١٩).

بَدَلُ: . . . . .

الْبَحْرُ: إِنْ فَعَلَ فِي الْوَقْتِ حِينَ يَأْتِيهِ التَّأَخُّرُ عَنْ أَوَّلِهِ كَمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ  
بَعْضِهِمْ: وَإِنْ نَقَلَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَابِيُّ الْإِجْمَاعَ عَنْ سَبِيهِ الْإِمَامِ، وَلَيْسَ قَابِ  
بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ قَضَاءٌ يَسُدُّ مَسَدَ الْأَدَاءِ. (وَقِيلَ: وَقْتُ آدَائِهِ (الْآخِرُ) مِنَ الْوَقْتِ،  
لَا سَدَّ وَحُجُوبَ الْمَعْنَى فِيهِ، (فَإِنْ قَدَّمَ) عَنْهُ بَابُ مَا فَعَلَ قَلْبُهُ فِي الْوَقْتِ، (فَتَعْجِيلٌ) أَيْ  
تَقْدِيمُهُ تَعْجِيلٌ لِلْوَاجِبِ مَسْقُوطُهُ، كَتَعْجِيلِ الزَّكَاةِ مِنْ وَجُوبِهَا.

الْمُنْكَرُ قَوْلُهُ: (كَمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ) أَيْ عَنْ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ،  
وَعَبِيرُهُمْ عَنْ يَفْتِي كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي كِتَابِ الْجَمْعِ مِنَ الْإِيمَانِ<sup>(١)</sup>. قَوْلُهُ: (وَإِنْ  
نَقَلَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ<sup>(٢)</sup> إِلَى آخِرِهِ يَ لَ أَنْ مَعْنَى أَوَّلِهِ وَتَبَيَّنَ، لِأَنَّ  
الْمُنْكَرَ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّاقِ، لِأَنَّ مَعْنَى زِيَادَةِ عِلْمِ<sup>(٣)</sup>.

(١) انْظُرْ الْإِيمَانُ (١٢٨/٢).

(٢) انْظُرْ التَّلْخِصَ (٣٥٤/١) - فَتْرَةُ (٣٥٠).

(٣) نَسَخَةُ «ب»: [٤٣/ص ٤].

(٤) انْظُرْ: «الْإِبْجَاعُ» (٩٦/١)، «رَفْعُ الْخَاصِبِ» (٥٢١/١)، «الْبَحْرُ» (٢١٣-٢١٤)،  
«وَالْمُسْتَقْبَلُ» (١١٦/١).

لَمَّا نَ وَالْحَقِيقَةُ : مَا اتَّصَلَ بِهِ الْأَدَاءُ مِنَ الْوَقْتِ ، وَإِلَّا فَالْأَجْزُ ، وَالْكَرْخِي :  
إِنْ قَدَّمَ ، وَقَعَ وَاجِبًا ، يَشْرُطُ بَقَائِهِ مَكْلَفًا ، ... ..

الْحَقِيقَةُ

الْحَقِيقَةُ (و) قَالَتْ (الحقبة) : وقت أدائه (ما) أي الجزء الذي (اتصل به الأداء من الوقت) ، أي لاقه الفعل بأن وقع ، (والا) أي وإن لم يتصل الأداء بجزء من الوقت ، بأن لم يقع الفعل في الوقت ، (ولاخر) أي فوقت أدائه الجزء من الوقت ، لتعيينه لبعض فيه ، حيث لم يقع فيها قبله (و) قال (الكرخي) : (إن قَدَّمَ) الفعل على حر الوقت ، بأن وقع قبله (وقع) ما قدم (واجبا بشرط بقائه) ، أي مقاء المقدم له (مكلفا) بأن حر الوقت ، فإن لم يبق كذلك كَأُ مَاتَ أَوْ حُرُ ، وقع ما قدمه فعلا فشرط الوجود عنده ، أن يبقَى من أدركه الوقت بصفه التكاليف إلى آخره . المسبب به الوجوب ، (وإن أحرَّ الفعل عنه) ، ويؤمر به قبله . لأن الأصل بقاؤه بصفة الكسف ، بحيث وجب فوقت أدائه عنده . كما تقدم عن الحقبة ، لأنه مبهم . وإن حاله فيها شرطه ، وذكر المصنف دون الأول المعلوم ما قدمه والأقوال - غير الأول - منكرة للواجب الموسع ، لاتفاقها على أن وقت الأداء لا يفضل عن الواجب .

الثانية قوله : (وقالت الحقبة) <sup>(١)</sup> أي معصم ، وإلا فجمهورهم ، فائتوا بها فلما من إثبات الواجب <sup>(٢)</sup> الموسع <sup>(٣)</sup> وهو الصحيح عندهم <sup>(٤)</sup> ، . .

(١) في الأصل واحد ، (قالب) ، وما ألبته من «ب» ، وشرح المحقق وهو الصواب .

(٢) ينظر : «التوضيح مع التلويح» (٧/٢/١) ، و«بلاغ الصالح» (٢٦٦/١) ، و«التيسير» (١٨٩/٢)

(٣) نسخة «ج» (١٠ ج)

(٤) أوردني بعض المصنف في نسخة يد يقول لهم ، المشهور من الحقبة المذكورين لدو حب الموسع

ينظر : «واجب الموسع» لذكر عبد الكريم السلة (ص ٢٧٢) .

(٥) ينظر : «مبادئ الأصول» لشمس الدين (ص ٢١٩) ، «كشف الأسرار» لبيخاري (١/٤٥٨) .

لَمَّا نَ ... ..

الْحَقِيقَةُ

الْحَقِيقَةُ كما نقله الزركشي <sup>(١)</sup> وغيره <sup>(٢)</sup> عنهم قوله (وإن أحرَّ الفعل عنه) أي عن آخر الوقت . قوله : (ويؤمر به قبله) استساف معتل بعبده ، وهو جواب عن سؤال مقدر [تقديره] <sup>(٣)</sup> ظاهر <sup>(٤)</sup> / قوله : (دون الأول) أي وهو ما اتصل به لأداء من لوقت لمشار إليه بقوله : (فوقت أدائه عنده كما تقدم عن الحقبة)

(١) ينظر : «تيسير» (١/٧٧)

(٢) ينظر : «شرح» (٢١٤-٢١٥) ، و«واجب الموسع» (ص ٢٧١-٢٧٢)

(٣) في الأصل «وإن» (معربرة) وفي نسخة «ج»

(٤) بتدبيره هو أن هذا بشرط يستمر عدم الأمر بالفعل قبل «لاخر» لعدم تحقق شرطه فيه .

ينظر : «الخطوط» (١/٢٤٦)

## [مَسَائِلُ تَفَرَّعَتْ عَنِ الْقَوْلِ بِالْوَاجِبِ الْمَوْسِعِ]

الْمَوْتُ وَمَنْ أَخَّرَ - مَعَ ظَنِّ الْمَوْتِ عَصَى، فَإِنْ عَاشَ وَقَعَلَهُ، فَأَلْجَمُهُو: أَذَاءً، وَالْقَاضِيَانِ أَبُو بَكْرٍ، وَالْحُسَيْنُ: قَضَاءٌ.

الْبُخَارِيُّ (وَمَنْ أُخِرَ) الْوَاجِبِ الْمَذْكُورُ بَأَنَّهُ لَمْ يَشْعَلْ بِهِ أَوَّلَ الْوَقْتِ مِثْلًا (مَعَ ظَنِّ الْمَوْتِ) عَقِبَ مَا يَسَعُهُ مِنْهُ مِثْلًا (عَصَى) لَطَمَهُ هَوَاتِ الْوَاجِبِ بِالتَّأخِيرِ، (بِإِنْ عَاشَ) وَفَعَلَهُ فِي الْوَقْتِ (فَالْجَمْهُورُ) فَاسُوا: فَعَلَهُ (أَذَاءً)، لِأَنَّهُ فِي الْوَقْتِ الْمَقْدُورِ شَرَاهَا (و) قَالَ (الْقَاضِيَانِ أَبُو بَكْرٍ) الْإِقْلَابِي<sup>(١)</sup> - مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ (وَالْحُسَيْنُ)<sup>(٢)</sup> مِنْ الْعُقَمَاءِ -: فَعَلَهُ (قَضَاءً)، لِأَنَّهُ بَعْدَ الْوَقْتِ الَّذِي يَصِيقُ عَلَيْهِ نَطَقَهُ وَإِنْ بَانَ خَطْوُهُ.

الْمَلَانِيَّةُ وَحَكَمَى عَنْهُ<sup>(٣)</sup> لِشَيْخِ أَسَاحِقَ فِي شَرْحِ الْمَمْعِ<sup>(٤)</sup>، أَنَّ وَقْتَ الْوُجُوبِ هُوَ وَقْتُ الْإِقْقَاعِ أَيْ وَقْتِ كَانٍ، وَحَكَمَى عَنْهُ الْأَمَدِيُّ الْقَوْلَيْنِ مَعًا<sup>(٥)</sup>.

(١) الظُّورُ: «التَّقْرِيبُ» (٢/٢٣١)

(٢) ذَكَرَ «رَبْرَكْتِي» فِي «شَيْبِ» (١١٨)، أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ بِمَنْ يَصْرِحُ بِالْقَاضِي حِينَ يَدُ الْفِعْلِ، وَنَظَرَهُ أَنْ يُلْصِقَ أَجْلَهُ بِالِاسْتِزَامِ مِنْ قَوْلِهِ. وَنَظَرَ فِيهِ كَلَاءٌ «رَبْرَكْتِي» فِي «شَيْبِ»

(٣) (عَنْهُ) سَائِلَةٌ مِنْ «أَبِ» وَعَنْهُ أَيْ عَنْ الْكُرْخِيِّ، وَهُوَ مُعْلَمٌ بِالْمُتَّحِدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَسِّ بْنِ دَلَالِ بْنِ دَهْمٍ، أَبُو خَسِّ الْكُرْخِيِّ، كَانَ رَوَى عَنْهُ صَوَائِدُ قَوْلَاتٍ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ بَانَعَرِيٍّ، وَبَدَأَ سَنَةَ ٢٦٠ هـ، وَبَوَّاهُ سَنَةَ ٣٤٠ هـ. مِنْ مَصْنُوعَاتِهِ رِسَالَةٌ فِي الْأَصُولِ، وَالْمَخْصَرِ فِي بَيْعِهِ، نَظَرَ - بِرَحْمَةِ فِي «فَوَائِدِ الْبَيْعَةِ» (ص ١٠٨)، «شَفَرَاتُ الْمَلْعَبَةِ» (٢/٣٥٨).

(٤) نَظَرَ «شَرْحُ الْمَمْعِ» (١/٢٤٦)، وَبَدَأَ لَهُ ذَلِكَ الْمُرْخِي فِي «أَصُولِهِ» (١/٥٠١)، وَأَبُو خَسِّ بْنِ دَهْمٍ فِي «الْمَعْمَدِ» (١/١٢٥).

(٥) نَظَرَ «الْإِحْكَامُ» (١/١٠٥)

لَقَدْ .....

الْبُخَارِيُّ

لَقَدْ هُوَ: (مِثْلًا) الَّذِي رَجَعَ إِلَى (الْمَوْتِ عَقِبَ<sup>(١)</sup> مَا يَسَعُهُ)<sup>(٢)</sup> «إِنْ طَلَسَ لِمَوْتِ»<sup>(٣)</sup>

بَسَّ أَحْمَرَ، كَحَوْنٍ وَرَعْمَاءٍ وَحَبِصٍ كَسَبَتْ<sup>(٤)</sup> قَوْلُهُ: (بِالتَّأخِيرِ) صَلَةُ (هَوَاتِ)

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ فِي الْوَقْتِ الْمَقْدُورِ لُهُ شَرْعٌ). أَيْ وَلَا عِبْرَةَ بِالنَّصِّ إِلَيْهِ حِظْوَةً<sup>(٥)</sup>

(١) لِي «أَبِ» (عَمِلَهُ)

(٢) لِي «أَبِ» (عَمِلَهُ) (بِالتَّأخِيرِ) مَا يَسَعُهُ مِنْهُ مِثْلًا، شَرْحُ الْحَافِي وَهُوَ «صَوَابٌ»

(٣) لِي «أَبِ» (عَمِلَهُ)

(٤) نَظَرَ «شَيْبِ» (١/١١٨)

(٥) هَذَا الَّذِي بَدَأَ فِيهِ فَرَعُهُ مَبْرُوحَةُ عِبْدِ بَنَاعَةِ الْكُتُبَةِ (بَقِيْلٌ لَا يَرُودُ نَاشِئًا)، وَهُوَ

ذَكَرَهُ «شَيْبِ» فِي «شَرْحِ» (بِالتَّأخِيرِ) «مَعْمَدِ» (٢/٣٥٣)، وَالسُّوَيْطِيُّ فِي «الْأَلْفَاءِ» وَالتَّحْقِيقُ

(ص ٢٨٧)، «مَعْمَدِ» «الْأَلْفَاءِ» وَالتَّحْقِيقُ (١/١٦٦-١٦٧)، وَ«الْأَلْفَاءِ» وَالتَّحْقِيقُ

لَا يَسَعُهُ (ص ١٨٨)

سَنَ وَمَنْ آخَرَ - مَعَ طَنَ السَّلَامَةِ - فَالصَّحِيحُ لَا يَعْصِي ، بِخِلَافِ مَاؤُفَّةِ الْعُمَرُ كَالْحَجِّ .

لِللَّحْنِ . . . . .

الشيء وإلا لم يتحقق لوجوب وقس : لا يعصى خوفاً لتأخيره ، وعصياناً في الجمع من آخر سببي الإمكان ، خوفاً لتأخير إليها وقس : من أوفى لاستمرار لوجوب حينئذ وقيل ، غير مستند إلى سببه بعينه

لثانيه فقضيه برجح عصبية ، وأفاد كلام الشارح - كالصنف - أن عصب عدم العصيان يد رفع الشئ لوجوبه ، فإن لم يرفعه - كقوم - فيه تعصيان : وهو أنه إذا لم يرفع الشئ لوجوبه ، فإن طعن يعصية من حروجه . أو عصب عليه اليوم لم يعص ، ولا يعصى<sup>(٣)</sup>

قوله (وإلا لم يتحقق الوجوب) إشارة إلى انقراض الوجوب المؤقت بوقت معدوم ، والمؤقت بالعدم<sup>(٤)</sup> ، كالصنف<sup>(٥)</sup>

الشيء (ومن آخر) الواجب المذكوران لم يستعمل به أول الوقت مثلاً ، (مع طن السلامة) من الموت إلى آخر الوقت ، وموت فيه قبل الفعل ، (فالصحيح) أنه (لا يعصى) ، لأن لتأخير جازئه ، ولموات ليس باختياره وقيل : يعصى ، وحوار التأخير مشروط بسلامة نعاقته ، (بخلاف ما) أي الواجب الذي (وقته العمر كالحج) ، فإن من آخره بعد أن أمكنه فعله ، مع طن السلامة من الموت إلى معي وقت يمكنه فعله فيه ، وموت قبل الفعل ، يعصى عن الصحيح .

لثانيه قوله : (مع طن السلامة) إلى آخره . مع قوله قس : (مع طن الموت) إلى آخره ، مندفع في شدته في ذلك ، ولا وجه أنه كطل السلامة ، لأنها الأصل ، ولأن الشرح لا يؤتم بالشك في معروف<sup>(١)</sup> قوله (فالصحيح أنه لا يعصى<sup>(٢)</sup>) أي إن لم يكن عزم على الفعل ، وإلا فلا يعصى قطعاً كما قاله لأمدى<sup>(٣)</sup> ، فترجيح<sup>(٤)</sup> عدم عصيانه - إذا لم يعزم - ظاهر ، على ما رجحه<sup>(٥)</sup> المصنف من عدم وجوب العزم ، أما على<sup>(٦)</sup> ما رجحه النووي<sup>(٧)</sup> من<sup>(٨)</sup> وجوبه ، ..

(١) أي من شدته حاله حكم لعن<sup>(١)</sup> الشيخ ركني فان لأوجه أنه كالطل وانظر 'الساكن' (١٩١/١) .

(٢) وهو ملهيه الجمهور ، انظر : 'البحر' (٢٢٠/١) ، و'التبصير' (١٩٩/١) ، و'الغني' (٧٧/١) ، 'الفياء' (٢٣٨/١) ، و'التحبير' (٩١٨/٢) ، و'الترجيح' (١٨٤-١٨٥) .

(٣) انظر 'الإحكام' (١٠٩) .

(٤) في 'ب' (فترجح) .

(٥) في 'ب' ما صححه

(٦) (على) سابقته من 'ج'

(٧) انظر 'المجموع' (٥٢/٣) .

(٨) نسخة 'ب' [٤٣ ع]

(١) انظر 'التبصير' (١٩٩/١)

(٢) (الترتب) سابقة من 'ب' ، 'ج'

(٣) انظر 'المدعي' من 'مصلح' (١٠٩٨ ٩٢٨ ٩٢٩ مسألة ٧٤) ، و'التبصير' (١٩٩/١) .

(٤) 'الغني' (٧٧/١)

(٥) في 'ب' (بغيره) وهو خطأ

(٦) هذا مثال مندفع عن الواجب لموضع يطعن عند الشك في - لأنهم يرون الجمع واجباً عن

البراهين - خلافاً لجمهور من أخفوه ، فإنك وبخاصة من يرون حجراً وجباً على الفور

انظر : 'المبسوط' (١٦٣/٤) ، 'المهذب' (٢٧٠/٢) ، 'المعنى' (٣٩٥) ،

'المجموع' بدوي (٥٣/٣) ، و(٨٦/٧) ، و'الذبي' (١٨٠/١) .

## [مَقْدَمَةُ الْوَاجِبِ]

سألتُ: **مَسْأَلَةٌ: الْمُقْدُورُ الَّذِي لَا يَتِمُّ الْوَجِبُ الْمُطْلَقُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ، وَفَاقًا لِلْأَكْثَرِ،**

الشيخ (مسألة) الفعل (المقدور) للمكسب (الذي لا يتم) أي يوجد (لواجب المطلق إلا به واجب) موحوب لواجب. سبب كان أو شرط. (وفاقا للأكثر) من العلماء، إذ لو لم يجب لجاز ترك الواجب المتوقف عليه. وقيل: لا يجب موحوب الواجب مطلقا لأن الدال عن الواجب ساكت عنه،

للمتأنيئة (مسألة<sup>(١)</sup>): المقنن، الذي لا يتم الواجب<sup>(٢)</sup> المطلق إلا به، واجب) قوله: (أي يوجد) [أي<sup>(٣)</sup>] عند المكلف.

قوله: (إذ لو<sup>(٤)</sup>) لم يجب لجاز ترك الواجب) [إلى آخره أي لو لم يجب جاز تركه. ولو جاز<sup>(٥)</sup> تركه جاز تركه] حب<sup>(٦)</sup> المتوقف عليه، وهو باطل، لأن حوار ترك الواجب يقتضي أنه غير واجب، وقد فرض واجب هذا حلف

المتأنيئة وحاصله: أنه<sup>(١)</sup> وب لم يكن لأمر كذا ذكره لم يتحقق الوجوب، بخلاف نحو الطهر، فإن [لحوار]<sup>(٢)</sup> تأخيره غاية معلومة، فيحقق معها الوجوب، وهي أن لا يبقى من وقت، إلا ما يسعه فقط، وقرئ<sup>(٣)</sup> بينها أنصا بأن وقت في الذي، وهو نحو الخرج يخرج باموت، بخلافه في الأول فيه باق، وبه نقرر علم أن الواجب الموسع ما قدر له وقت يعلم أنه يزيد على وقت أدائه، وبه يعلم أن ما وقته بغيره، كخروج واعداد مدي م يوقت، والقاتل بعدد<sup>(٤)</sup> غير رمضان، لا يسمى بالواجب الموسع، ومن ساء حديث كإمام الرازي<sup>(٥)</sup> (٣٠٠) فقد<sup>(٦)</sup> تجوز<sup>(٧)</sup>، أنه على ذلك السكي<sup>(٨)</sup> قوله: (وعصيانته في الحج<sup>(٩)</sup>) من آخره ستنى الإمكان) أي من أول الوقت الذي لو أخره عنه لم يسعه من آخرها<sup>(١٠)</sup>.

(١) (أله): ساقطة من أ،

(٢) في الأصل (الحوار)، وما أثبت من أ، حج وهو الصواب.

(٣) بصر حد التفسير في الإباح، (١١/٩٩). وأمره لخارج، (١١/٥٢٧). والاحد

(١١/٢١٨)، لعنه (١١/٧٧).

(٤) بصر (بغيره) في أ، فعل الزطونه

(٥) بصر (المقصود) (٢١/١٨١). وسع برز في ذلك لسبب، بصر (الإباح) (١١/٩٨)

(٦) في أ، (فعله) بصر (عند)

(٧) في الأصل (بحر)، وما أثبت من أ، حج وبصره بصر

(٨) بصر (الإباح) (١١/٩٩)

(٩) في أ، (باحت)، وهو خطأ

(١٠) بصر (السبب) (١١/١٩٢-١٩١)، بصره (١١/٢٤٨)

(١) يعرف هذه مسألة بمقدمة الواحد لأن علم الله تعالى يقتضي احبابه سوف عنه، فافهم هذا مسألة في العلم، (٢٧٥/١٩٩)، شرح السمع، (١٢٥٩)، الشبهة (أي خذات) (٣٢).

المسألة (١١/٢٩٣)، المحصور، (١١/٨٩)، (الإحكام للامني) (١١/٢٠١)، شرح تلخيص

المعصية (ص ١٦١)، فشرح المسألة (١١/٢٤٤)، من احبابه (١١/٥٢٨)، شرح مختصر

الروضة (١١/٣٣٥)، البحرة (١١/٢٩٣)، الشبهة (١١/٢٠١)، العت (١١/٧٧)، البصائر

(١١/٣٤٧)، الشبهة (١١/٩٢٣)، تيسير تحرير، (١١/٢٠١)، فوافع الوجوب (١١/١٣٦)،

معاني الأصول (ص ٢٩)، في الملق أدلة (١١/١٠٠)، عليه السلام (ص ٧٥)

(٢) (الواجب): ساقطة من أ،

(٣) زيادة من أ، حج

(٤) (لو): ساقطة من أ،

(٥) نسخة أ، (١١/٢٤)

(٦) ما بين معاني ساقطة من نسخة الأصغر وزيادة شبه من أ، حج



لِللَّغِنِ وَثَالِيهَا إِنْ كَانَ سَبِيًّا كَالنَّارِ لِلْإِحْرَاقِ . وَقَالَ إِمَامُ الْحَزْمَتَيْنِ : إِنْ كَانَ  
شَرْطًا شَرْعِيًّا ، لَا عَقْلِيًّا أَوْ عَادِيًّا .

**الشرح** (وثالثها) أي لأفواج يجب (إن كان سببا كالنار للإحراق)، أي كإساس  
إسار لمحل، فإنه سبب لإحرقه عادة بخلاف الشرط كالموضوع للصلاة - فلا  
يجب بوجوب مشروعه والعرف أن السبب لاستناد المسبب إليه، أشد ارتباطا  
به من الشرط بالمشروط.

(وقال إمام الحرمين<sup>(١)</sup>) : يجب (إن كان شرطا شرعيا) كالوضوع للصلاة،  
(لا عقليا) كترك ضد الواجب، (أو عاديا) كحصول جزء من الرأس لفصل  
الوجه، فلا يجب بوجوب مشروطه ؛ إذ لا وجود لمشروطه عقلا أو عادة  
بدونه، فلا مقصده الشارع بالطب، بخلاف الشرعي فإنه لو لا اعتناء الشرع  
له لوجد مشروطه مدونه.

**ملحظة** قوله : (بخلاف انشراط كالوضوع للصلاة) أي فيها إذا علم أنه شرط لها، ثم  
ورد الأمر بها مطلقا. قوله : (والفرق أن السبب لاستناد المسبب إليه، أشد  
ارتباطا به من الشرط بالمشروط)<sup>(٢)</sup> [أي لأنه يبرم من وجوده وحود  
المسبب<sup>(٣)</sup>، بخلاف الشرط مع المشروط<sup>(٤)</sup>] <sup>(٥)</sup>.

(١) انظر : «البرهان» (٢٧٥/١) وما بعدها .

(٢) في «ب» : (مع انشروط).

(٣) أي ومن عدمه لعدم

(٤) أي لا يبرم من وجوده وجود ولا عدم، ويبرم من عدمه عدم. انظر : «تهذيب السؤل»

(١٠٢، ١٠١) بحث (١٧٨)

(٥) ما بين معقوفتين متاهتين من «ب»

**الشرح** وسكت الإمام عن لسب، وهو لاستناد سبب إليه في لوجود كاسدي بعد،  
فلا مقصده لشارع بالطب، فلا يجب كم أفصح به من الحدف في مختصره  
الكبير<sup>(١)</sup> غتارا لقول الإمام. وقول المصنف<sup>(٢)</sup> في دفعه : «السبب أول  
بالوجوب من الشرعي» ممنوع، يؤيد لمنع أن لسب ينقسم كالشرط، إن  
شرعي، كصعبه لإعتقده، وعقلي، كسفر لعلم عند الإمام الحرري وغيره،  
وعادي، كحز الرقبة للقتل، .

**ملحظة** قوله : (يؤيد المنع أن السبب ينقسم كالشرط) إلى حره، وجه تايد<sup>(٣)</sup> أن  
السبب إذا كان ينقسم كالشرط : إلى شرعي وعقلي وعادي، فالسبب العقلي  
والعادي، كالشرط العقلي والعادي، بل أول، فلا يطلق القول بأن السبب أول  
بالوجوب من الشرط الشرعي، على أنه لا ينفك أن السبب الشرعي - لشدة  
ارتباطه [بمبنيه]<sup>(٤)</sup> - كالشرط العقلي ولعادي أيضا، لا كالشرط الشرعي<sup>(٥)</sup>

وقوله : (كانظر لعلم عند الإمام [الوازي]<sup>(٦)</sup> وغيره<sup>(٧)</sup>) أي<sup>(٨)</sup> شاء عن ما  
قالوا به من أن حصول عدم عتب صحيح النظر على<sup>(٩)</sup> لا عادي كمن<sup>(١٠)</sup>

(١) نهر «مختصر مشهور سبب» لأمن في علمي «الأصول وحيل» (ص ٣٦)

(٢) انظر : قول المصنف في «رفع الحاجب» (٥٣١/١) .

(٣) أي تأييد المنع

(٤) في الأصل (بسيه)، وما أثبت من «ب»، «ج» ولعله الصواب

(٥) انظر : تقرير الشريفي (١٩٥/١) .

(٦) زيادة من «ب»، «ج» وشرح لمحل.

(٧) نسخة «ج» : [١١/ص] .

(٨) (أي) : ساقطة من «ج»

(٩) في الأصل «ب» (أو «ب»)، وما أثبت من «ج»، وحاشيه «ب» (١٩٦) وهو الصور

(١٠) انظر «أبي نوري» وغيره ص ٣٢١

الفرق نعم فإن بعضهم العصد يطلب لئلا يترك لأهله، لأنهم التي في وسع المكلف. واحترزوا بالطلاق عن المقيّد: وحويه بما يتوقف عليه، كالركاة وحويه متوقف على ملك النصاب، فلا يجب تحصيله، وبالمقدور عن غيره فإن الأمدني: كحضور لعدد في الجمعة، فإنه غير مقدور لأحد المكلفين، أي ويتوقف عليه وجود الجمعة، كما يتوقف وجوبها على وجود العدد.

لثانية قوله: (نعم قال بعضهم) إن آخره يعني كالسعد التتماري<sup>(٢)</sup>، وحاصله أنه استدراك مؤيد لدفع المصنف المذكور<sup>(٣)</sup>، فوجه: (واحترزوا<sup>(٤)</sup> بالطلاق) تردد بالطلاق ما لا يكون مفداً بما يتوقف عنه وجوده. وإن كان مقدراً بغيره كقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾<sup>(٥)</sup>، فإن وجوب الصلاة مفد<sup>(٦)</sup> بالدلوك، لا بالوضوء<sup>(٧)</sup>، والتوجه للقبلة، ونحوهما<sup>(٨)</sup>.

وقوله: (كما يتوقف وجوبها على وجود العدد) نظير للمحذر عنه [لا]<sup>(٩)</sup> منه<sup>(١٠)</sup>، لأن الكلام فيها يوقف عليه وجود الواجب كالسير إلى مكة، بعد تعلق وجوب الحج بالسائر.

(١) نظير الإحكام (٩٧/١)

(٢) بغير: أشرح المقاصد له (٢٦٨/١)، وحاشيته على المصنف (٢٤٤/١)، وأنبأه شرعي بمصنف بغير تفسير (١٩٦/١)، واختلاف بمصنف (ص ٣٠) أنه هذا، أن الكلام لمصنف وجهاً باعتبار ذلك بعض - وثلاث لمصنف يذكر هو قوله (السبب أول بالوجوب من الشرط الشرعي) ونظر وقوع الحاجة (٥٣٠/١ - ٥٣١).

(٣) في ابن، رحمه الله، وهو حذف

(٤) سورة الإسراء ٧٨

(٥) في الأصل واث (مفيد) وهو جهاً، وما أنه من مع، وهو الصواب لأن خبره من مرفوع

(٦) في مع (أو بدل) وهو

(٨) نقل مردوي في نسخة (٩٣٤/٣)، هي الكوثر في قريباً من كلام الشيخ زكريا.

(٩) في الأصل (لا)، وما أنه من مع، مع حاشية البيهقي (١٩٧/١).

(١٠) نسخة (ع ٤٤)

فَلَوْ تَعَذَّرَ تَرَكَ الْمُحَرَّمَ إِلَّا يَتْرَكَ غَيْرَهُ وَجَبَ، ....

فَلَوْ تَعَذَّرَ تَرَكَ الْمُحَرَّمَ إِلَّا يَتْرَكَ غَيْرَهُ) من خاتمة كتاب قليل وقع فيه بول (وجب) ترك ذلك الغير، لتوقف ترك المحرم الذي هو واجب عليه.

لثانية لا فيه يوقف عليه وجوب ذلك، كملك نصاب في وجوب ركاة

قوله: (كتاب قليل وقع فيه بول)<sup>(١)</sup> تبع في التمثيل به المحصور<sup>(٢)</sup>، وبوقش<sup>(٣)</sup> فيه بأنه لا يناسب مذهب من يحسب الجميع، أي فيسب مع ظهور تعذر استعماله، وإنما يناسب مذهب الحنفية، من أن الماء باقٍ على طهوريته، لأنه جوهر، والأعيان لا تقلب<sup>(٤)</sup>، وإسبا تعذر استعماله، لأنه إسب يمكن استعماله باستعمال المجامعة. قال العراقي<sup>(٥)</sup>: «فلا ينبغي أن يكون هذا من المقدمة إلا على مذهبه»<sup>(٦)</sup>. انتهى.

(١) قال خضعة إذا وقعت المجامعة في ماء سحر مطف، إلا أن كان بحر، أو ما في حكمه، وقال حاشيته أنه ظاهر ما ينعثر أحد «وماله» هو قول شافعي في القديم، ورحمى مرواير عن أحمد، الأصح عند الشافعية ما رواه ابن منبج، «وما كان قدماً فبقاؤه فيه لا يحسن لا إذا تميز أحد أوصاله، وهو ظاهر مذهب أحمد بغير «البيان» (٣١٣/١)، «مواهب خليل» (١٠٣/١)، «مجموع» (١٣٠/٢)، «المنهاج» (٥٦)

(٢) قال المري: «محو اختلاط المجامعة بالماء السحر»، بغير «محصور» (١٩٣/٣)

(٣) انظر هذه المناقشة عند أبي السمعاني في «مواهب الأصوب» (١٠٤)، والركن في «السحر» (٢٠٨/٢) من غير أن يفتي<sup>(١)</sup>، (٨٠)، «والمعنى في» «البيان» (٢٦٩/١)

(٤) وذلك أن الماء بأصده طاهر، لا يتصور أن يصير نجس في عهده باستعماله لأن قلب الأعيان لا يدخل فيه وسع الحق بغير السحر (١٢٥٨/١)

(٥) انظر «يعني» (١١/٨٠)، «ومعه شبح كرب يتصرف

(٦) في مذهب خضعة

الفاصلة ومن ثم مثل بعضهم<sup>(١١)</sup> ما تشبه ظاهر سجن<sup>(١٢)</sup>، لكنه لا يناسب التعداد، بل هو من قبل ما يأتي في المسألة<sup>(١٣)</sup> قوله: (مثلاً) راجع [إلى (طلق)]<sup>(١٤)</sup> فغير الطلاق كاعتق كذلك أو [للزوجتين]<sup>(١٥)</sup> فغيرهما<sup>(١٦)</sup> مما زاد عليهما كذلك<sup>(١٧)</sup>

للان أو اختلطت منكوحة بأجنبية حرمت أو طلق معة ثم نسيها.

الشرح (أو اختلطت) أي شتمت (منكوحة) لرحل (أجنبية) منه (حرمت) أي حرم قراباتها عنه (أو طلق معة) من زوجته مثلاً، (ثم نسيها) حرم عنه قراباتها أيضاً، أما الأجنبية والمطلقة فظاهر، وأما المنكوحة وغير المصنفه فلاشدهي بالأجنبية والمطلقة.

وقد يظهر الحال فراجع إلى ما ذكرنا عليه من أن، فم يتعد في ذلك ترك المحرم وحده، فم يتناول ما ذكر فيه، ويرك حواص مسألة الصلابة مع علم به من حواص ما فيها، ولو أحره عنها لا احتاج إلى ذكر ما رذنه بعد قوله (معية) كما لا يخفى، فبعوت الاختصار لمقصوده

الفتية قوله - (وقد يظهر الحال) إلى أحره، دفع ما يقدر - كان لأولى حذف (أو اختلطت)<sup>(١)</sup> إلى أحره، لتدوير ما قدمه له، أو يبدل «أو» «كأن» ليكون مدحولها أسئلة لما قلنا<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر «فتح» ١ - ٢٩٨ - مرة (٢٦٤)، «محصول» (٢/ ١٩٤)، «الحر» (١/ ٢٥٩) و«تفسير» (١/ ١٢٢)

(٢) وقد كان يشبه الإباء سجن بالإن، فظاهر، خالف فيه، فمجمعه - إن كان الأكثر هو لظاهر، عزى وإلا فلا وعد الشافعية بمحرى مطلقاً إلا إذا كان الإشاء من ظاهر ونسب العين كالقول فلا يتحرى على الصحيح. وظاهر كلام أحمد لا يتحرى مطلقاً واختلف أصحاب مالك، انظر: «معصر الطحاوي» (١٧)، «الكافي» لابن عبد البر (١٥- ١٦)، «معي المصنف» (١٣٠ - ١٣٢)، «المعي» (١/ ٨٢)

(٣) مسألة الآية هي في قوله (أو اختلط منكوحة) مع

(٤) في الأصل (مطلقاً) وما أنه من «ب» و«ج» و«د» و«هـ» و«و» و«ز» وهو الصواب

(٥) في الأصل (مطلقاً) وما أنه من «ب» و«ج» و«د» و«هـ» و«و» و«ز» وهو الصواب

(٦) في «ب» (معر) و«ج» (معر) و«د» (معر) و«هـ» (معر) و«و» (معر) و«ز» (معر)

(٧) وهو قول الشافعية، وقال حنيفة، وبعض الشافعية لا يجمع من وطنين، فإن وطن واحد، يصرف الطلاق إلى غيرها، وقال مالكية يطلق كلين، وقال الحنفية يرفع سجن فتنين خرج عنها بقرعة كانت هي المحرمة، وبين أصحاب أحمد خلاف كبير في ذلك، انظر «الأشبه» و«نظائر» لأبي نجيم (ص ٧٤، ١٢٣)، «المعي» (١٠، ١٠٩- ٥٢٨)، «الروضة» (١٠٣، ١١٠)، «جامع لأحكام» (ص ٣٠١)

(١) في الأصل - «ب» أو حذف، والثالث من «ج» و«د» و«هـ» و«و» و«ز» وهو الصواب (٢) انظر «أبواب بيان» ١ - ٢٦٩، «الفتاوى» (١/ ٢٤٥)

## [مُطْلَقُ الْأَمْرِ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَكْرُوهَ]

امتن مسألة: مُطْلَقُ الْأَمْرِ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَكْرُوهَ، خِلَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ.

الْمَذْهَبُ (مسألة مطلق الأمر) بما يحض حرماته مكروه كراهة تحريم أو تنزيه، بأن كان منها عنه (لا يتناول المكروه) منها،

لحاشية مسألة<sup>(١)</sup>: [مطلق الأمر لا يتناول المكروه]<sup>(٢)</sup> قوله: (المكروه منها) أي من حرميات ما أمر به، وكن منها لا يكون إلا وحدثا بالشخص، لأنه الذي يوجد في الخارج، ومحل ما ذكره في المكروه منها إذا كان له<sup>(٣)</sup> جهة أو جهتان<sup>(٤)</sup> سبب<sup>(٥)</sup> لزوم، كما يؤخذ مما يأتي<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: هذه المسألة في: [إحكام الفصول] (ص ١١١)، «شرح الملح» (٢٦٨/١)، «البلح» (٤٦٦/١) فقرة ٤٩٧، «الرهان» (٢٩٥/١)، «أصول السرخسي» (٨٠/١)، «قواعد الأئمة» (١٣٢/١)، «كشف الأسرار لبخاري» (٥٦١/١)، «البحر» (٢٩٩/١)، «الشف» (١٢٣/١)، «الغيث» (٨١/١)، «قواعد ابن النخاس» (ص ١٠٧)، «التحبير» (١٠١٤/٣)، «الضيافة» (٣٤٨/١)، «بشر البزوة» (١٧٢/١)، «غاية الرهول» (ص ٢٩).

(٢) ما بين معقوفين ساقط من «ح»

(٣) (هـ) ساقطة من «ب»

(٤) في «ب» وجهان

(٥) في «ب» (بينه)

(٦) في «ح» (سيأتي)

الْمَذْهَبُ .....

الْمَذْهَبُ (خلافا للحنفية). لنا لو تناول له كان الشيء الواحد مصوب بمعنى والترتب من جهة واحدة، وذلك تناقض.

الْمَذْهَبُ قوله: (خلافا للحنفية) تبع فيه الشيخ أبنا إسحاق<sup>(١)</sup>. وأسم الحرمات وغيرهما<sup>(٢)</sup>، واعترض<sup>(٣)</sup>: «بأنه صريح في أن<sup>(٤)</sup> الحنيفة قد تناولت الأمر يتناول المكروه، وهو لا يعقل، لأن المساح عندهم غير.

(١) انظر: «شرح التلخيص» ١ ٢٦٨

(٢) «غير» «الرهان» (٢٩٥/١) فقرة ٢٦٠

(٣) «غير» «الضوابط» (١٣٢/١)، «البحر» (١ ٣٠٠/١)

(٤) هذا الأخير من النكاحين يعطيه المراد في «التلخيص» (١٠١٧/٣)

(٥) نسخة «ب» [٤٥] من

## [مُطْلَقُ الْأَمْرِ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَكْرُوهَ]

الثَّانِي مَسْأَلَةٌ: مُطْلَقُ الْأَمْرِ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَكْرُوهَ، جِلَاقًا لِلْمَحْتَقِيَةِ.

الْيَضِيقُ (مسألة مطلق، الأمر) بما بعض جريته مكروه كراهة محريم و سريه، بأن كان مهيأ عنه (لا يتناول المكروه) منها،

المثابرة مسألة (١) [مطلق الأمر لا يتناول المكروه] (٢) قوله: (المكروه منها) أي من حرثات ما أمر به، وكل منها لا يكون لا واحدًا بالشخص، لأنه الذي يوجد في شخص، وحمل ما ذكره في المكروه منها إذا كان له (٣) جهة أو جهتين (٤) يهيأ (٥) لزوم، كما يؤخذ مما يأتي (٦)

بأنه .....

الْيَضِيقُ (خلافا للمحتقية) - لنا لو تناوله لكان اشياء. يوجد مطبوع لفعل وأمر من جهة واحدة، وذلك باقصر

لنفسه قوله: (خلافا للمحتقية) نعم فيه شيوخنا اسحق (١) وعدم حرص (٢) وغيرهم (٣)، واعتبر في (٤) بأنه صريح في أن (٥) خمسة فتبين بأن الأمر يتناول المكروه، وهو لا يعقل، لأن الملاح عندهم غير

(١) انظر: هذه المسألة في: «إحكام الفصول» (ص ١١١)، «شرح التلخيص» (٢٦٨/١)، «التلخيص» (٦٣/١) لفظة ٤٩٧، «البرهان» (٢٩٥/١)، «أصول السرعي» (٨٠/١)، «فواظع الأملية» (١٣٢/١)، «كشف الأسرار» للبخاري (٥٦١/١)، «البحر» (٢٩٩/١)، «الشفا» (١٢٣/١)، «المعتمد» (٨١/١)، «قواعد ابن القيم» (ص ١٠٧)، «التحصيل» (١٠٦٤/٣)، «الفتاوى» (٣٤٨/١)، «فتاوى الوصول» (ص ٢٩).

(٢) «من مذهبنا ليس باقصر من غيره»

(٣) «به» ما نقله من «ب»

(٤) في «ب» (جهاض)

(٥) في «ب»، «سها»

(٦) في «ب»، «مباني»

(١) بعد «شرح التلخيص» ٢٦٨.

(٢) «نصر» (برهان) ٢٩٥ - بعد ٢٦٠.

(٣) «نظر» (نحو ص) (٣٢/١) (البحر) ٣٠٠ ٣٠١.

(٤) «هذه» لا غير من ذكر، «بني» بعد «أردوي» في «البحر» (٣٠٧ ٣٠٨).

(٥) نسخة «ب» [٤٥] س.





اللهي في الأمكنة ليس لمسها، بخلاف الأمانة على لأصح، فافرقنا  
واختروا بمطلق الأمر عن المقيّد بغير المكروه، فلا يتأوله قطعاً.

المسألة ١١٠١: لم يحرموا بالصحة بها واشتوا فيها في الصلاة في معصوب [حلالاً] (١)  
كما سيأتي؟ قلنا: لأن النهي هنا للتنزيه (٢)، وثمّ (٣) للتحريم. قوله:  
(فالنهي في الأمكنة ليس لنفسها بخلاف الأمانة) يعني ليس لمس الصلاة،  
ولا لأمرها (٤)، بخلاف في الأمانة، ولا بشكل ذلك بما قدّمه من أن النهي في  
رمي الطلوع والغروب، لموافقة عباد الشمس في سجودهم، لأن موافقتهم فيه  
هي رفق أصلاً فيه معناه أو لازمة له، فالنهي عنها نهي عن إيقاعها فيه معيته  
أو يسلمه فمعلق بالنهي خاص بخلاف متعلّقه في النهي عن إيقاعها في الحرام  
مثلاً، وهو معرض لوسوسة الشياطين من حيث إنها تشغل (٥) القلب،  
وتحل (٦) ما غشوع

١ - قال في حاشية الكفاية ما يقتضيه (٢٠٢) رقم (٣٤٦)، وإن صاحبه في نفسه  
كتاب (١) حدّ، قال في توضيح بي كره فيها الصلاة (٢) رقم (٧٤٦) وأصعبه أن  
حاشية في المبحث عليه (٣) رقم (٢٠٢)

(٤) في الأصل (٥) حلالاً، واشتب من أصله (٦) هو المعصوب

(٧) ظهر (ص ١٣٨٥)

(٨) حدّ عن مدّتها ختمها من حليها، وطالكية، واشتاتية، ورواية عن أحمد، ورواية الثالثة عنه  
النهي بالتحريم وقد عرفت بعض العنا. بعد (٩) رقم (٣٨)، مجموع (١٠) (٣/ ١٦٤)

١٨ رقم (٢٠٢) (٢٠٢) (٢٠٢) (٢٠٢) (٢٠٢) (٢٠٢) (٢٠٢) (٢٠٢) (٢٠٢) (٢٠٢)

(١١) أي الصلاة في معصوب

(١٢) وقوله الصادق (ع) «لا يأتى الصلوة» (١٣) (٢٧٢)

(١٤) في الأصل (١٥) (١٦)

(١٧) في الأصل (١٨) (١٩)

المسألة ١١٠٢: فإنه عام خارج كمتعلّق النهي عن إيقاعها في معصوب (١) وهو شغل من العير  
عدواناً (٢) كما ذكره بعد (٣).

(١) غير (٢) بعد (٣) رقم (٣٧٣)، معطّر (٤) (٢٦١) (٢٦١) (٢٦١) (٢٦١) (٢٦١) (٢٦١) (٢٦١) (٢٦١) (٢٦١)

(٢) نسخة (٣) (٤٦) (٥)

(٣) هذا المرفوع الذي ذكره الشيخ ركن بن معصوم هو من معصوم، وهذا المعصوم هو لسانه من  
عالم المعصوم، عن وجه يفتقر به ذلك، وعدّ المالكية أخذ مال ظهر بعداً بلا حرام، وعدّ  
حاشية لا يمتدّ على حال مع ظهر حقّ بعد (١) (٢٠٩)، معني (٢) (٣٢٤)، اشرح الكفاية  
بمعصومي (٣) (٣١٧)، ووسوعة معصومية (٤) (٢٧٨/٣١١).



## [حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الْمَغْضُوبِ]

الْبَائِنُ أَمَّا الْوَاحِدُ بِالشَّخْصِ لَهْ جَهَنَّا، كَالصَّلَاةِ فِي الْمَغْضُوبِ.

الْبَائِنُ

الْبَائِنُ (أما الواحد بالشخص له جهنم) لا لزوم فيها، (كالصلاة في) المكان (المغضوب)، فإنها صلاة وعص، أي شغل منك عر عدوئنا، وكل منها يوجد بدون الآخر

لثانیه قوله: (أما الواحد بالشخص) هو ما سمع تصويره من جملة على كثيرين كالصلاة في مغضوب<sup>(١)</sup> أم هو حد خاص وهو خلافه كالصلاة فيبطل إن أفراده اشخصة لا إلى جهة<sup>(٢)</sup> فيكون مأمورا به بالنظر لعرد، منها<sup>(٣)</sup> عنه بالنظر لآخر، كالسجود، يجوز<sup>(٤)</sup> أنه فرد كالسجود لله تعالى، ويجزم منه آخر كالسجود لغيره<sup>(٥)</sup>. وقوله: (بالشخص) يوهم أن ما قبله [من المكروه]<sup>(٦)</sup> ليس كذلك، وليس مرادًا كما علم مما قدمته<sup>(٧)</sup>، فلو تركه، أو ذكره قبل لسلم من ذلك.

(١) ينظر مسألة الصلاة في المغضوب شرح النسخ (١/٢٩٧)، استيفان (٢٨٣) ص ١٩٥  
المصنف (١/٢٠٥)، «التبعية لأبى الخطأ» (١/٢٩٧)، «الحصول» (١/٣٦٢)، «الإحكام»  
للألماني (١/١١٥)، «شرح المقصد» (٢/٢) «رفع الحاجب» (١/٣٢٩)، «البحر» (١/٣٢٧)،  
«التبعية» (١/١٢٤)، «الفيت» (١/٨٧)، «الفتاوى» (١/٣٥١)، «التجربة» (٢/٩٥٠)، «شرح  
الطحاوي» (١/٣٦٧)، «شرح الكوكب المنير» (١/٣٦١)، «تيسير التحرير» (٢/٢١٩)، «فرائق  
الروح» (١/١٥١)، «الفرقة بيني» (٢/١٨٢).

(٢) ينظر: «حاشية المطالع على شرح الحلي» (ص: ٩٩)، و«حاشية الفياض» (١/٢٠١).

(٣) ن: «بها» وهو خطأ

(٤) في ح: «محمود»

(٥) ينظر: «المصنف» (١/١٩٩)، «شرح المقصد» (٢/٢)، «التجربة» (٢/٩٥١)

(٦) زيادة من ح

(٧) ينظر: (ص: ٣٧٦)

للنسخ .....

حاشية قوله (له جهنم لا لزوم بينها) بين به محل الرفع، كي أشير إليه لمصنف بقوله: (كالصلاة في المغضوب) وخرج به من أول المسألة إلى جهة واحدة وهو ظاهر، أو جهنم بينها لزوم كصوم يوم السحر، فيمضي في كل منها كونه مأمورا به منها عنه، إلا عند بعض من يجوز التكليف بها لا يطاق<sup>(١)(٢)</sup>، لا يقال في صوم ما ذكر: إنه مأمور به، [من حيث إنه صوم سبي عه]<sup>(٣)</sup>، من حيث إنه مفيد بيوم النحر، [لأنه انتهى]<sup>(٤)</sup> عنه، للإعراض عن صفة الله تعالى<sup>(٥)</sup> في يوم النحر<sup>(٦)</sup>، وهو لازم للصوم فيه، ولأن المقيّد يسلم لمطلوب خلاف اعتلاء، وبعض، لا يمكن أن كل منها عن الآخر<sup>(٧)</sup>

(١) كصلاة في لا وقت لكرهه، بحر (ص: ٣٧٨)

(٢) «سأني تفصيل هذه المسألة انظر:» (ص: ٣٩٨/١).

(٣) ينظر: «بيان المختصر» (١/٣٧٨)، «شرح المقصد» (٢/٤٤)، «سبب» (١/١٢٤).

(٤) «سبب» (ص: ١٢٤).

(٥) في الأصل: «في»، وما أنه من «ب».

(٦) زيادة من «ب»

(٧) ن: «من بعد هذا ما هو من ح»

(٨) ينظر: «شرح بعضه مع حاشية السبعة» (٢/٤٤)، «شرح بعضه» عن مختصر تروحه

(١) (٣٧٠ - ٣٧١)، البحر (١/٢٦٥)، البحر (١/٢٦٤)، «السنن عن صوم يوم السحر

حدث أبي عبد الله في سنة ١٢٢٢، «عن عن صوم يومين يوم الفطر ويوم السحر».

الحدري في صحيحه، كتاب الصوم، باب صوم يوم الفطر (٤/٢٩٢)، رقم (١٩٩٢)

ومسند في صحيحه، كتاب قضاء، باب استثنى عن صوم يوم الفطر (٧/٢٦٣)، ثم

(٨٢٧)، «هذا جمع عليه إلا في سائر لمش لغة خلاف ينظر المتألف الصالح»

(٢/٢٠٥)، «الكتاب» (١/٢٢٧)، «المجموع» (٤/٤٨٣)، «المصنف» (٢/٢٢٤)

الثانية: <sup>(١)</sup> قول قلتم: كل من صوم يوم النحر، والصلاة في المعصوب مقيد، والمفيد يستمر انطلق قدم قنتم بالتمسك فيها دونه، قل لأن الرمس داخل في ماهية الصوم لأنه الإمساك عن <sup>(٢)</sup> المفطر <sup>(٣)</sup> نهار، بخلاف المكان لس داخل في ماهية الصلاة، ولأن إيهي عن الصوم ورد في هذا اليوم خاص، بخلاف الصلاة في المعصوب، فإنه إنما يهي عن الفصيص، والصلاة في المعصوب، فرد من أفرادها، ولا يشكل [أما] <sup>(٤)</sup> ذكر بصحة الصوم نحو يوم الجمعة، مع أنه مبهي <sup>(٥)</sup> عنه، لأن إيهي عنه ليس لأمر لازم، بل خارج، كالضعف عن كثرة العبادة في يوم الجمعة <sup>(٦)</sup>. فاللهي عن العادة إسم يؤثر إذا كان لنفسها أو [للازمها] <sup>(٧)</sup>. قوله: (في المكان) مثال، فالثوب مثله <sup>(٨)</sup>.

(١) انظر العبادي (١/٢٧٥).

(٢) نسخة «ب»: [٤٦/ع]

(٣) في «ج»: (المفطر)

(٤) في الأصل (بنا)، والثلث من «ب»: «ج»، ولمع بصوب

(٥) عن محمد بن عباد بن جعفر قال: سألت جابر: «أين ليس يصوم يوم الجمعة؟» قال: «فهم». روى البخاري في صحيحه، كتاب الصوم باب صوم يوم الجمعة، الفتح (٤/٢٨٢ رقم ١٩٨٤). وسلم في صحيحه: كتاب الصيام باب كراهة صيام يوم الجمعة مفرد، (٤/٢٦٥ رقم ١١٤٣). فطلب الشافعي وأحمد إلى كراهية صوم يوم الجمعة مفرداً، خلافاً لأب حنيفة ومالك، انظر: «فوائد الصنائع» (٢/٢١٨)، «الكافي» (١٢٩)، «المحرم» (١٦/٤٧٩)، «اللمعة» (٤/٤٧٦).

(٦) انظر «شرح مسلم» لموسى (٢/٢١٨)، «فتح ساري» (٢/٢٨٦).

(٧) في الأصل (لا منها)، ومن نسخة «ب»: «معها»، «معها» بصواب

(٨) انظر «عبدى» (١/٢٦٥)، «مطهر» (١/٢٦٢)

سَنَنْ فَاَلْجُنْهُوْرُ: نَصِيحٌ، وَلَا يَثَابُ، وَقِيلَ: يَثَابُ، وَالْقَاصِي: . . .

الفريق (فالجُمهور) من العلماء قالوا: (تصح) تلك الصلاة التي هي واحد بشخص إلى آخره، فرضاً كانت أو نفلاً نظراً لجهة الصلاة المأمور بها، (ولا يثاب) فأعطاها غيره له عيبها من جهة معصية، (وقيل يثاب) من جهة الصلاة، وإن عوقب من جهة المعصية، فقد يعاقب بغير حرمان الثواب، أو حرمان معصية، وهذا هو الصحيح، ولأن تبرع رُدع عن بدع الصلاة في المعصوب، فلا خلاف في المعنى. (و) قال (القاضي) أبو بكر البقلائي <sup>(١)</sup>.

الثانية: قوله: (أو نفلاً) نَبّه به على رد قول ابن الرقعة <sup>(٢)</sup> في مطلبه: «عدي أن الخلاف إنما هو في الفرض لأن» <sup>(٣)</sup> فيه مقصودين أداء ما وجب/ وحصول الثواب فيحكم بصحته، مع انتفاء الثواب، كالزكاة إذا أخذت من دلت بهيلاً. فإنه لا يثاب ويسقط عنه العقاب. أما العمل فالمقصود فيه الثواب فقط، فإذا لم يحصل فكيف يعقد؟ <sup>(٤)</sup> [أي] فلا يصح، وحواله أو لا يصح كون المعصوب في العمل اثرات فقط، من فيه أداء ما يجب أيضاً، وثواب كما يعلم من تأتي أن من قال <sup>(٥)</sup> لا يثاب، لم يرد به الحرم يعني الثواب، بل أطلقه تقريباً للردع <sup>(٦)</sup> عن بدع الصلاة في المعصوب، [فلا] <sup>(٧)</sup> «بقي حصول الثواب»

(١) انظر «نهج» لموسى (٢/٣٦٨)

(٢) نقله عنه الزركشي في «شرح» (١/٢٦٦)

(٣) في «ب»: (لا)،

(٤) «ب» من «ب»: «مع»

(٥) انظر «البرهان» (١/٢٨٤)، «الاحكام» (١/٢١٥)، «شرح المعصية» (٢/٢٠٢)، «شرح الطحاوي»

(١/٣٦١)، «البحر» (١/٢٦٦)، «الشفيع» (١/٢٢٥)، «المصنف» (١/٣٥)، «الجم»

(٢/٩٥٨)، «شرح» (٢/٩٢٦)

(٦) في «ج»: (لنوع)، «وه» بحذف

(٧) في الأصل (دنه)، «قلت من «ب»: «معها»، «معها» بصواب

الغاية قوله: (فلا خلاف في المعنى) أي لأن معنى الثواب على الأول من جهة المعصية، وإثباته<sup>(١)</sup> عن كتاب من جهة الصلاة وقال لعراقي<sup>(٢)</sup>: «يسمي أن يقال<sup>(٣)</sup> بين ثواب والإثم، فإن تكفأ، [أي]<sup>(٤)</sup> أو راد الإثم كما فهم بالأولى، أحبط<sup>(٥)</sup> الإثم الثواب، وإن زاد الثواب بقي له قدر منه»<sup>(٦)</sup>.

للكتاب والإمام لا تصحح، ويسقط الطلب عنه، وأخذ: لا صيغة ولا سقوط.

الكتاب (والإمام) الرازي<sup>(١)</sup>: (لا تصح) الصلاة مطلقاً، نظراً لجهة انحصار المصلي عنه، (ويسقط الطلب) للصلاة (عندها)، لأن السلف لم يأمرُوا بمصبتها مع علمهم بها. (و) قال الإمام (أحمد)<sup>(٢)</sup>: لا صيغة لها (ولا سقوط) مدعيت عندها. قال إمام الحرمين: وقد كان في السلف متعمقون في التعمق يأمرُون بمصبتها<sup>(٣)</sup>.

الكتاب قوله: (لا تصح الصلاة مطلقاً)<sup>(٤)</sup> أي فرضاً كانت أو معلاً قوله: (ويسقط الطلب للصلاة عندها) أي لا بها<sup>(٥)</sup> كما يسقط غسل اليد عند قطعه<sup>(٦)</sup>.

- (١) انظر: «المحصول» (١/٢٩٠).
- (٢) انظر: «شرح الطحاوي» (١/٣٦٣)، وانظر: «المنهاج» (١/١٥٨).
- (٣) انظر: «البرهان» (١/٢٨٤).
- (٤) انظر: «الإحكام» لابن حزم (٣/٤٦٦)، «المعتمد» (١/١٨)، «التحصيل» (١/٤٨٩).
- (٥) انظر: «البرهان» (١/٢٨٤)، «المعتمد» (١/٢٩)، «شرح الطحاوي» (١/٣٦٣)، «البرهان» (٢/١٨٢)، «المعتمد» (١/٢٦٣)، «المنهاج» (١/١٢٥)، «التحصيل» (٢/٩٥٨-٩٥٨)، «شرح الكوكب المنير» (١/٣٩٧)، «المعتمد» (١/١٥٤).
- (٦) مضمون: «أعدهم لا بها» أن الصلاة يقع غير مأثور بها، ولا يسقط تكديفها بها من عنده، يسقط تكديفها لغيره، وذلك بشأنه من شرب الخمر، فإن العبادة تسقط عند هذه المعصية، لا بها، انظر: «الغاية» (١/٣٥٢).
- (٧) في «ج» (اليدبين عند قطعها).

- (١) يقين هذا الرأي عن ابن الصباغ «شافعي» كما في «الجموع» للبرقي (١/١٦٩).
- (٢) يقينه الشيخ وكثيراً بتصريف، انظر: «الغاية» (١/٨٢-٨٣).
- (٣) في «ب» (بدر).
- (٤) زيادة من «ب».
- (٥) نسخة «ب»: [٤٧/س].
- (٦) أي بقي له قدر من الثواب لا يفيج عليه، وانظر: «التحصيل» (٢/٩٦٠).

## [حُكْمُ الْخَارِجِ مِنَ الْمَغْضُوبِ]

ابنُ... وَالْخَارِجُ مِنَ الْمَغْضُوبِ تَائِبًا أَيْ يَوَاجِبُ. وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: يَحْرَمُ

الْيَسِيرُ (وَالْخَارِجُ مِنْ) لِمَا كَانَ (الْمَغْضُوبُ تَائِبًا) أَيْ سَدِمَا عَلَى الدَّخُولِ فِيهِ عَارِمًا عَلَى  
أَنْ لَا يَعُودَ إِلَيْهِ. (أَتِ يَوَاجِبُ) يَحْفَظُ سَوِيَّةَ تَوَاحُجٍ سَأَ أَتَى بِهِ مِنْ خُرُوجِ  
عَلَى وَجْهِ الْمَذْكُورِ. (وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ) <sup>(١١)</sup> <sup>(١٢)</sup> - مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ - هُوَ أَتِ (يَحْرَمُ)،  
لَأَنَّ مَا أَتَى بِهِ مِنَ الْخُرُوجِ شَغَلَ بَغِيرَ إِذْنِ كَالْمَكْتُوبِ، وَالتَّوْبَةُ إِنَّمَا تَحْفَظُ عَدَ  
إِنْتِهَائِهِ، إِذْ لَا إِقْلَاعَ إِلَّا حِينَئِذٍ.

لِلْجَائِزِ قَوْله: (أَيْ سَدِمَا عَلَى الدَّخُولِ فِيهِ عَارِمًا عَلَى أَنْ لَا يَعُودَ إِلَيْهِ) <sup>(١٣)</sup> أَيْ مَعَ  
السَّرْعَةِ، وَسُلُوكِ أَقْرَبِ <sup>(١٤)</sup> الطَّرِيقِ، وَأَقْلَبُهَا ضَرْزًا، وَإِنْ كَانَ وَدِ الْمُظْلَمَةِ لَا  
يَحْصُلُ إِلَّا بَعْدَ الْخُرُوجِ <sup>(١٥)</sup>. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ مَا أَتَى بِهِ مِنَ الْخُرُوجِ شَغَلَ بَغِيرَ إِذْنِ)  
أَيْ وَذَلِكَ عَدَا أَبِي هَاشِمٍ.

(١) هُوَ أَبُو هَاشِمٍ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ مُحَمَّدٍ خِثَابِي شَيْخُ الْمُعْتَزَلَةِ مَعْدُ أَبِيهِ، وَمُصَنِّفُ الْمُصَنَّفَاتِ عَلَى  
مَذْهَبِهِ، وَتَنَسَّبَ إِلَيْهِ فِرْقَةُ الْهَشِيَّةِ. مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: الْجَامِعُ الْكَبِيرُ، وَالْإِجْتِهَادُ، وَالْمَسَائِلُ  
الْمَكْرُمَةُ. مَوْلَى بَغْدَادِ سَنَةِ (٣٢١هـ). انْظُرْ: تَرْجُمَتُهُ: هَيْطَاتُ الْمُعْتَزَلَةِ (ص ٣٠٤)،  
وَتَارِيخُ بَعْدَادَةِ (٥٥/١١)

(٢) قَوْلُ أَبِي هَاشِمٍ نَقْلَهُ عَنْهُ إِمَامُ الْحَرَمِيِّ فِي «الْبَرَاهِينِ» (٢٩٩/١) نَقْرَةً (٢٠٩)، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي  
الْخَطَّابِ الْحَنَفِيِّ أَيُّفَ انْظُرْ: «التَّحْقِيرُ» (٩٧٠/٢).

(٣) إِذَا دَخَلَ أَحَدٌ أَرْضًا مَقْصُودَةً ثُمَّ لَدِمَ وَأَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْهَا: قَالَ الْجُمْهُورُ: إِنَّهُ لَا يَحْرَمُ  
نَظَرُ الْإِنْسَانِ فِيهَا (٤٧٦/١) نَقْرَةً (٥١٦). «السُّنَنِ» (٢٠٧/١). وَدَخُولُ (١١٢٩٦)،  
«سِرِّ الْمَضَى» (٤/٢)، «رَفْعُ الْخُطَابِ» (٥٤٩/١). «السُّنَنِ» (٢١٧/١). «السُّنَنِ»  
(١١٢٦/١). «مَكْتُوبٌ» (٨٣/١). «الْمَضَى» (٣٥٥/١). «تَجَسُّعُ التَّحْقِيرِ» (٢/٢٢١)،  
«الْمَحْمُودُ» (٩٦٧)، «الْمَكْتُوبُ لِسَرِّ» (٣٩٧).

(٤) سَجْدَتُهُ (١٢) س.

(٥) عَدَا لِمَا لَمْ يَكُنْ فِي شَرْحِ الْعَصْدَةِ (٤٢)

ابنُ... سنن

شريح

لِلْجَائِزِ قَبِيحٌ [لِمَنْعِهِ] <sup>(١)</sup>، (كَالْمَكْتُوبِ) فَهُوَ مُنْهَى عَنْ ذَلِكَ <sup>(٢)</sup>. وَمَا يَرَى بِهِ. لَأَنَّهُ مُفْصَلٌ  
عَنِ الْمَكْتُوبِ. وَهَذَا بَيَانٌ عَلَى أَنَّ الْفَاسِدَ، وَهُوَ الْفَتْحُ لِعَيْنٍ. لَكِنَّهُ حَرَّمَ بِأَصْبِهِ  
الْآخَرَ، وَهُوَ مَنَعَ التَّكْلِيفَ بِالْمَحَالِّ، فَإِنَّهُ قَالَهُ أَنَّ حَرَجَ عَصَى، وَبَرَكْتُ عَصَى،  
فَحَرَّمَ عَلَيْهِ الضُّدَيْنِ جَمِيعًا <sup>(٣)</sup>.

(١) لَنْ لَأَصْبِهِ لِمَنْعِهِ وَلَمَنْعِهِ مِنْ سَدِمَا، وَحَسْبُ الْإِسْنَانِ (٢٠١)

(٢) لَنْ لِمَنْعِهِ (١٢٠)

(٣) نَقْلُ السُّنَنِ (١١٢٦)، وَهُوَ مُفْصَلٌ (٢٦٤٩)، وَنَظَرُ سَبَالَةِ التَّكْلِيفِ بِالْمَحَالِّ

(ص ٤٤٦)

إِنَّمَا وَقَالَ إِنَّمَا الْحَرَمَيْنِ : هُوَ مُرْتَكِبٌ فِي الْمَعْصِيَةِ مَعَ انْقِطَاعِ تَكْلِيفِ النَّهْيِ .  
وَهُوَ دَقِيقٌ .

لِلنَّهْيِ .....

القضاء صلوات من احبب . استصحابا حكم معصية امرده . لأن إسقاط الصلاة عن المجنون رخصة ، والمرد ليس من أهل الرخصة أما الخارج غير ثابت فخاص قطعاً كالمالك .

للنهي أي صرد ذلك شغل منك عداوت قوله . (ولم تزل الأولى الثانية) أي لأن امتثال الأمر بالخروج ، لا يملك عن الشغل بخروجه عند قوله . (ويُدفع استيعاده قول الفقهاء<sup>(١)</sup>) إلى آخره دفعه غيره أيضاً<sup>(٢)</sup> ، بأن إمام الحرمين لم ينسحب النهي عن التكليف<sup>(٣)</sup> به [أي] <sup>٤</sup> انقطاع إمامه بالكف<sup>٥</sup> عن الإقامة ، [لا استصحاباً]<sup>(٦)</sup> ذلك النهي .

قوله : (لأن إسقاط الصلاة عن المجنون رخصة)<sup>(٧)</sup> أي تخفف بمعناه الدعوي ، إذ معناه الاصطلاحي متفرد هنا ، لأنها من خطرات التكليف كمر<sup>(٨)</sup> . فهي متعقبة بفعل المكلف ، والإسقاط عن المجنون لا يعمق بفعل المكلف

النهي (وقال الإمام الحرمين<sup>(١)</sup>) - متوسط بين أقويين - (هو مرتكب) أي مثلك (في المعصية مع انقطاع تكليف النهي) عنه من طلب لكف عن الشعر بخروجه نائب المأمور به فلا يخلص به منها ، لبقاء ما تسبب فيه بدخوله من الضرر ، الذي هو حكمة النهي فاعتبر في الخروج جهة معصية وجهة طاعة ، وإن لم يزل الأولى ثابتة ، وأخيهض العواجه لمعصية من الضرر ، لدفعه صرد المكلف لأشد ، كما أُلحِي صرر روال العقل في سماعه للمعصية المعصوم بها صعر حيث لم يوجد غيرها ، لدفعه ضرر تلف النفس الأشد ، (وهو) أي قول إمام الحرمين (دقيق) كما تبين ، وإن قال ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> : «إنه بعيد» ، حيث استصحب المعصية مع انتفاء تعلق النهي . ويدفع استيعاده قول الفقهاء : أن من جن بعد ارتداده ، ثم أفاق وأسلم ، يجب عليه

المطالبة قوله : (من طلب لكف) سأل - (تكليف<sup>(٣)</sup> النهي) والأولى إبدال (طلب)<sup>(٤)</sup> «بالإزام» ليوافق ما مرّ ، من أن التكليف إلزام ما فيه كلفة لا طلبه<sup>(٥)</sup> . قوله : (بمخروجه) صفة (يقطع تكليف النهي) ، والمرد بخروجه أحدّه في السير<sup>(٦)</sup> بمخروجه<sup>(٧)</sup> قوله : (المأمور به) صفة - (خروجه) قوله : (من<sup>(٨)</sup> الضرر) /

(٣٣٢)

(١) انظر : قول إمام الحرمين في «الرهان» (٢٩٩/١) وما يملأه .

(٢) انظر : «شرح المعصية» (٤/٢) .

(٣) في «ب» : للتكليف ، وهو خطأ .

(٤) في «ج» : (الطلب)

(٥) انظر : (ص/١٦٦)

(٦) في «ب» : (يسير)

(٧) انظر : «مصدر» (١/٢٦٥)

(٨) في «ب» : (يبدد) أي : (أبطل من ضرر)

(١) انظر دفع هذا الاستبعاد عند المصنف (إس السكي) في «رفع عدا» ١٥٥١  
(٢) وهذا الدفع الذي ذكره الشيخ زكريا هو البرمائي كما في شرح اسمه ورده ١٨٢٠ ب . ومحرر  
انتصر لقول إمام الحرمين (الإمامان ابن تيمية وسقطي) ينظر أسوة لأن اسمه (ص/٨٨) ،  
والله اعلم (١/١٦٩ - ١٧٠)

(٣) في «ب» : (التكليف) وهو خطأ

(٤) رده من «ب»

(٥) ص ١٧٦ ع

(٦) في «أ» : (الاستصحاب) وسب من «ب»

(٧) انظر : «مصدر» (١/٢٦٥) ، «حاشية» (١/٢٩٣) ، «أخر» (ص/١٩١) ،

«العمي» (٢/٤٨)

(٨) ينظر (ص/١٦٩)



وَأَحَدُ الْمُصَلِّينَ بِمَوْنِهِ كَمَوْءٍ عَنْ غَيْرِ الْكَفِّ، كَيْ يَكْفُرَ وَجِبَ الْإِسْتِمَالِ عَنْ  
الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ، لِأَنَّ قِتْلَهُ أَخْفَ مَعْسَدَةٍ.

فتأبى قوله: (واحتقر المصنف بقوله كفؤه عن غير الكفء كالكافر)<sup>(١)</sup> إلى آخره قد بدل بل<sup>٢</sup> غير الكفء لمحتتم كالكفء، سواء في ما قبله<sup>(٣)</sup> ضمياً أو أشرفت صفة على غرق، وخيف منه الموت، من التسوية بينهما، حيث لم يثن عن الكفء للكفء<sup>(٤)</sup>، ويجيب بأن ساقط بعد سقوط، [مضطر]<sup>(٥)</sup> إلى ارتكاب إحدى فسدتين، فأمر بارتكاب [أحدهما]<sup>(٦)</sup>، بخلاف طالب الإلقاء ثم ليس مضطراً له، بل من مده حبه إلى تركه، فيسلم من في السعة، أو يموت بالعزى شهيداً.

قوله : (لأن قتله أحق بمسدة) أي ولا تمسدة فيه<sup>أ</sup>

(١) هر (شعبه) (١/١٢٧)، الفقه (١/٨٥)، التحرير (٢/٩٧٥)، شرح كنز  
معه (١/٢١٠)، تنبيه (١/٢٧٩)، الباقى (١/٢٤٦)

(۲) (پیں) حلقہ عن ارج

۳۴ نظر: پیوسته (۶۵۲/۱) و رفع حاجت (۳۸۲/۸) و استسج (۷۹/۶)، حاشیه  
محمد بن عمر، ص ۳۰۰، س ۸۹-۹۰

(2) في سنة (الكعبة)

(١٥) في (أصغر المصطفى)، و«فقد من الله»؛ «ف» منه العنونة لأن «أ» حرف رفع

(٦) في الأصل (حفظ) ، المثبت من (١٠٠٠) وجمعه القسوان

(٧) وهي قاعدة فقهية سرعته من القواعد النكحة (بصر في ...) وهناك من عتب بها (١٧٩)  
معارض معسدين روحي أمطعها صرح بالكتاب معها (أو لا) - معسدة أوني من حلب  
الضحية - نظر (لاشبهه) (ص ١٧٩)

(٨) ممر «هو عدد الكرتي» لاسر عدد السلام، ١٣٢، «الصف»، ١٧، «الحجر»  
(٢ ٢٧٥)، «آليات» (٣٨)

البرق على أنه نقل عنه أنه احتد في باب تصد من الهبة المقالة الأولى على الثالثة

المطابق. فظهر أن عرو اختيارها له مردود، وأن الوجه الاقتصار على ما قاله المصنف في نقل  
اثتوب عنه، ثم ما ذكره العراقي من الناقص، قد سة على جوابه الشارح، بأن المراد  
بالحكم) هو ما يصدق بالحكم، للعارف، و(ماثله) يعنى بالراء الأصبية

[و ليرد كشي<sup>(١)</sup> ما ن قوله : (لا حكم) «أي من الأحكام الخمسة ، والرداة الأصلية حكم الله [تعالى]»<sup>(٢)</sup> ، ولا تخلو واقعة عن [حكم]»<sup>(٣)</sup> هذا الاعتبار ، فقول انشراح (لأن مرادها لا حكم فيه) أي في قوبه<sup>(٤)</sup> : (كإمامه لا تخلو واقعة عن حكم الله) وقول ليرد كشي «لا حكم أي في قول الإمام»<sup>(٥)</sup> حكم [الله]»<sup>(٦)</sup> أن «لا حكم» .

وهذا أشار إليه الشارح أولاً بتفسير قول الإمام (لا حكم) بقوله: (من  
يذن أو منع)، وجواب الشارح وتبرر كفي بما ذكره صلاً زمان، وكلام الشارح  
أكثر فائدة لتعرضه<sup>(٧)</sup> للأمريين معا.

قوله : (علی أنه نقل عنه) إلى آخره استظهار<sup>(٨)</sup> لقوله : (لأن مرادهما بالحكم) إلخ<sup>(٩)</sup>.

(١) أي رتبة علي جوابه الركني أيضًا انظر: التبيين له (١/١٢٦).

(۲) ریاضہ میں اب، وہ اب [A/س]

(٣) في الأصح (الحكم) والمثبت من (ب)، (ج)، (د) والنفاء (١٢٦/١)

(٤) أي في قول الشاعر (المجلى)

(۵) ابي، امام الحرمین،

(٦) زيادة من أب، اج

(۷) في وجه (المعجم)

$$[\nu / 14] \mapsto \text{sum}(\Lambda)$$

(٩) ما بين معقوفين ماحر في ترتب في المسخفة «ج» إلى ما بعد قوله الآتي : (أو يموت ما عرف شهيداً) ، وأشير مصححنا إلى أن محله بعد قوله (وإن شاعته يصر بالمرء لا يصح)

الذين مسألة: يجوز التكليف بالمحال مطلقاً، ومنع أكثر المعتزلة، والشَّيْخ أبو حامد،

الشيخ (ومنع أكثر المعتزلة<sup>(١)</sup>، والشيخ أبو حامد) الإسعدي<sup>(٢)</sup>

عقوبة لاستمراره انقلاب لعدم تقدم جهلاً، وبو سئل عنه أهل لعدة لم يجيبوا إياه كما جرى عليه كثير<sup>(٣)</sup>، لكن كلام لمعالي<sup>(٤)</sup>، وغيره من المحققين<sup>(٥)</sup>، ظاهر في أن ذلك ليس محالاً عقلاً أيضاً، بل ممكن مقطوع بعدم وقوعه، ولا يجرحه القطع بذلك عن كونه ممكناً في ذاته، وبه صرح السعد التفتازاني، فقال في شرح «التلخيص»: «كل ممكن عادة ممكن عقلاً، ولا ينعكس»<sup>(٦)</sup>، سبب وجهه: أن دائرة العقل أوسع من دائرة العادة، وتوجيه ذلك<sup>(٧)</sup>، باستحالة اجتماع وصفي لاستحالة الإيمان، مستقص باحتياجها في المصع عادة، لا عقلاً، ولأن الاستحالة بالعلم، لا ينافي الإمكان بالذات، بل يصح وصف الشيء بوصف مشتركين باعتبارين، فصيح وصفه بأنه ممكن ذات، محال عرفاً<sup>(٨)</sup>

الشيخ (مسألة: يجوز التكليف بالمحال مطلقاً) أي سواء كان محالاً لذاته، أي ممعنا عادة وعقلاً، كاجمع بين الأسود والناص، أم لغيره، أي ممعنا عادة لا عقلاً، كنلشي من ابرص، والطير من الإنسان، أو عقلاً لا عادة، كالإنسان عمر علم الله أنه لا يؤمن.

الجينية [قوله]<sup>(١)</sup> (مسألة: يجوز التكليف بالمحال)<sup>(٢)</sup> أي يجوز عقلاً ملحق الطلب العيني بإجماده كغيره، وجرح بتكليف بالمحال التكليف المحال، فلا يصح كما مر مع اعرى سبباً<sup>(٣)</sup>، فله (أو عقلاً لا عادة كالإيمان ممن علم الله أنه لا يؤمن) أي لأن العقل محيل لإيمانه<sup>(٤)</sup>.

- (١) نص «المعتمد بالتكليف» صفحي عداً (ص ١١٤)، «المعتمد» (١٤٤).
- (٢) هو العلامة أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الإسعدي شافعي، توفى في ١٠١٤ هـ، سبب له رئاسة الدين والسياسة، وعدهم المجتهدين من مفسديه شرح مختصر لمعالي وغيره توفي في ٤٠٦ هـ، انظر ترجمته في «طبقات الشافعية الكبرى» (٤٤٤).
- (٣) نقله عنه كذلك الركني في «البحر» (٣٨٨/١).
- (٤) انظر «البحر» (١١٨)، «الشفيع» (١١٩)، «التحريم» (١٣٢/٣)، «المعتمد» (١١٧/١).
- (٥) انظر «المستصنع» (٢٣٧ - ٢٣٨).
- (٦) انظر «البحر» (٣٨٨/١)، «الشفيع» (١١٩ - ١٢٠)، «الشرح» (١١٧/١).
- (٧) انظر «مختصر شرح التلخيص» (٢٥٧/١).
- (٨) (ذلك) سابقة من «ب» أع.
- (٩) انظر: «شرح مختصر الطولي» (٢٣٥/١)، «رفع الحجاب» (١٤٤٣/٢)، «آيات اليب» (٢٨٠ - ٢٨١).

- (١) زيادة من «ج».
- (٢) هذه المسألة مما تكلَّم عليها الأصوليون والمكالمون، لتعلقها بأصول الدين، وأصول الفقه، انظر حاشي: «البرهان» (١٠٢/١) قرة ٢٧، «الإرشاد لإمام الحرمين» (ص ٢٢٧)، «المحول» (ص ٢٧ - ٢٨)، «المجيب بالتكليف» للقاضي عبد الحبار (ص ١٤)، «الفتاوى» (١٦٤/١)، «المستصنع» (٢٣٥/١)، «المعتمد» (٢١٥/١)، «الإحكام» (١٣٣/١)، «شرح المعتمد» (٩/٢)، «شرح تنقيح العصول» (١٤٣)، «شرح الطوطي» (٢٢١/١)، «شرح العقائد السنية» (ص ٩٠ - ٩١)، «الإنج» (١٧١/١)، «رفع الحجاب» (٣٢/٢)، «نهاية السؤل» (١٥٩/١)، «البحر» (٣٨٨/١)، «الشفيع» (١٢٧)، «شرح مقدمه الصحابة» (٦٥٣/٢)، «السنن» (ص ٧٩)، «شرح التوضيح مع تلويح» (١٩٧/١)، «شرح العمال» (٣٥٣/١)، «الفتاوى» (٨٥/١)، «الفتاوى» (٣٦٧/١)، «التحريم» (١١٢٩ - ١١٤٣)، «شرح المتكوك للتر» (٤٨٤/١)، «تيسير التحرير» (١٣٧/٢)، «أصول الفقه» لـ محمد أبي البرز وغير (١٧٦/١).
- (٣) الأول يرجع لـ لـ لـ لـ، والثاني للمأمور، انظر: «ص ٢١٦/١».
- (٤) نسخة «ب» (٤٨/ع).



الثانية وهو ما تعلق العلم بعدم وقوعه، نعم، يؤخذ من هذا بوجه ما سبقه ٣١٠  
 شارح نعم بصره، أنه يعلم أن الخلف لقضي<sup>(١)</sup>، لأن الأول نظر إلى إثبات  
 المحال عرضاً، والثاني إلى نفيه ذاتاً.

للغزالي وابن دقيق العيد ما ليس مختصاً بتعلق العلم بعدم وقوعه.  
 ومعتزلة بغداد، والأيدي: المحال لذاته، ...

الشيخ (والغزالي<sup>(١)</sup>، وابن دقيق العيد<sup>(٢)</sup> : ما) أي المحال الذي ليس مختصاً بتعلق  
 العلم بعدم وقوعه) أي معناه المتعبر عنه بتعلق العلم، لأنه لظهور استناعه  
 للمتكلمين لا فائدة في طلبه منهم وأجيب بأن فائدته حشاشهم من يأخذون  
 في المقدمات، فيرتب عليها ثواب، أو لا يعذب<sup>(٣)</sup>، ما يمنع لتعلق علم الله  
 بعدم وقوعه، والتكليف به حاشى وقوعه بفاق (و) مع (معتزلة بغداد<sup>(٤)</sup>)،  
 والأيدي<sup>(٥)</sup> (المحال لذاته)، دون لمحال لغيره

للجنة قوله : (أي تمنوا المتعبر بغير تعلق العلم) تعبر لظاهر المتن، ولا للمعوى  
 حقيقة إنها هو التكليف بذلك.

(١) انظر: المجلد (٢٢-٢٨)، والمصنف، ١٢٣٥، وانظر لزمعة شفاء  
 (١/١٢٧-١٢٨).

(٢) هو العلامة أبو الفتح محمد بن علي بن وهب المالكي ثم شافعي، اسمه بالنسبة ابن دقيق العيد،  
 كان أصاباً في الأصول، صادقاً بالهدى، حافظاً للحدوث وعقوداً، تخرج به كتبه ونسخه  
 مصنفه الإمام في أحداث الأحكام شرح عمدة الأحكام، وغيره من سائر ١٠٢٠  
 من جملة في حديث السكي، ١/٢٤١

(٣) في نسخة من ابن دقيق بعد القول بعدم حواجز التكليف مطلقاً بصره، فقد تعجب الر كسي  
 انتصف فيه، ويقول من كتاب شرح الأصول، وهو لاس رقيب بعد القول بسخ، محال  
 ذاته لا بغيره، ويدعى يكون قول ابن دقيق بعد موافق بغيره، الأيدي لاني انظر  
 شفاء (١/١٢٨)، وشفاء (١/٣٨٨)

(٤) انظر الشفاء (١/٣٨٨)

(٥) انظر الأحكام، ١٥٠١

(١) انظر الشفاء (١/٣٨٩)، وشفاء (١/١٢٩)

الفتاوى قوله (وأجيب بأن قائلته اختيارهم)<sup>(١)</sup> [بل آخره، أي إن سبما أنه لا بد من إيمان الله تعالى من ظهور فنده [للعقل]<sup>(٢)</sup>، فإن لا سلم ذلك] «لا يمتثل عتاً يَفْعَلُ»<sup>(٣)</sup>، «له أن لا يظهرها»؛ إذ لا ينزج الحكيم إطلاع من دونه عن وجه الحكمة<sup>(٤)</sup>، كما قداه العقل في محاسن الشريعة<sup>(٥)</sup> قوله: (أما الممتنع لتعلق علم الله<sup>(٦)</sup> بعدم وقوعه بالتكليف به جازر وواقع اتفاقاً) هذا محصص لما يأتي في المسألة لآته<sup>(٧)</sup>، أو معمد بالتكليف بالاعتقادات، وما يأتي ثم مقيد بالفرع. قوله: (دون المحال لغيره) أي [مقتضيه]<sup>(٨)</sup>.

الشيخ (و) مع (إمام الحرمين) كونه أي المحال يعني غير متعلق بعلم الله من (مطلوباً): أي منع طلبه من قبل نفسه، أي لاستحالة فهمي عنده مابة من طلبه، بخلافها على القول الثاني، فاختلما كما قال المصنف: (ماخذاً لا حكم) (لا ورود صيغة الطلب) له لغير طلبه، فلم يسمع لإمام كما لم يسمع غيره، فوجه واضح كما في قوله تعالى ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾، وإمام قدس فانه في نسب إلى الأشعري من جواز التكليف بالمحال، فحكاه مصنف بشقيه، ولو تركه وذكر الإمام مع من ذكره في القول الثاني كما فعل في شرح «لمهاج»<sup>(٩)</sup> فانه للإشارة إلى اختلاف المآخذ المقصودة له.

المصنف قوله: (لما سبق) أي من أن التكليف بالمتنع، لتعلق علم الله تعالى بعدم وقوعه، جازر وواقع اتفاقاً.

قوله: (من قبل نفسه) أي محال [أي] «لا استحالة، أو استحالة طلبه»<sup>(١٠)</sup> قوله: (على القول الثاني) أي يقول عن أكثر المعرلة<sup>(١١)</sup> قوله (فخلفه كما قال المصنف) أي في شرح المختصر<sup>(١٢)</sup>. (ماخذاً لا حكماً) أي لأن المآخذ عن قول الإمام استحالة المحال أو<sup>(١٣)</sup> طلبه.

(١) انظر هذا الجواب في شرح معصده (١٧/٢)، وراجع احاديث (٢٤/٢).

(٢) في الأصل (للعقل) وثبت من أ. ب. ج. ولعله انصب.

(٣) سورة لآييه به ٣٠١.

(٤) نسخة ب. (٩: س).

(٥) كتاب محاسن الشريعة للعقلاء، ما يزال خطوطاً تركيا، كما ذكر ذلك الأستاذ فؤاد سركيز في «تاريخ التراث العربي» (٢٠٥/٣). والعلامة القفال هو أبو بكر محمد بن علي بن إسحاق بن محمد الكبير شافعي، حد كذا، أمة شافعية، وأوجد عصره في اللغة والأصول وعلم الكلام من معصده شرح الرسالة، وكتبه في سنة ٣٦٠ هـ. انظر ترجمته في: «طبقات» لابن السكيت (٢٠١/٣)، و«المشوات» (٥١/٣).

(٦) في الأصل زيادة (تعالى) وهي غير موجودة بالشرح لهذا حديثها تبعاً للنسخة «ب» «ج» وشرح المعنى.

(٧) أي مسألة تكليف الكفار بالفرع، انظر (ص ٤١١/١).

(٨) في الأصل (تقسيمه) وللتبث من «ب» «ج» ولعله الصواب، وقسبه هما العقلي والخاص.

(٩) انظر: «البرهان» (١١٠/٢)، و«شرح المصنف» ٢٨١.

(١٠) انظر: «الإمام» (١٧٤/١).

(١١) زيادة من «ب» «ج» وشرح المعنى.

(١٢) في «ج» «(الوار) بذلك (أو)

(١٣) انظر: «البرهان» (١٠٤/١) فقرة ٢٨، و«حاشية» (٢٠٨/١).

(١٤) كتب عنهم بصدي بنجر ٣٨٨، و«شرح المصنف» ٣٠١.

(١٥) انظر: «مع حديث» (٣٤/٢).

(١٦) في «ج» «(أو) بذلك (أو)

## [في وقوع التكليف بالمحال]

للحق والحق وقوع الممتنع بالغير لا بالذات

التبعية (والحق وقوع الممتنع بالغير لا بالذات)، أما وقوع التكليف بالأول، فلا بد من أن يكون كلف التكليف بالإيجاب، وقال: «وَمَنْ أَكْثَرَ النَّاسِ بِمَوْحِشَتِ بَعْضِهِمْ»<sup>(١)</sup>، فممتنع إيجاب أكثرهم، نعمته تعادل عدم وقوعه، وذلك من ممتنع لغيره والأما عدم وقوعه بالثاني فللاستقراء،

لأنه قوله: (والحق وقوع الممتنع بالغير)<sup>(٢)</sup> أي ينضمه عن ما يأتي، لكن دليله الذي ذكره كغيره بعوله: (أما وقوع التكليف بالأول، بل آخره)<sup>(٣)</sup>، إيجاباً على وقوع التكليف بثنائيهما<sup>(٤)</sup>، الذي هو عل وفاق، كما مر لا على وقوعه بأوحد<sup>(٥)</sup>، الذي حكى فيه مع الممتنع بالذات ثلاثة أقوال<sup>(٦)</sup>، فالدليل أخص من لدعوى<sup>(٧)</sup>، لكن قد يقال بدله ما أفهمه دليل وقوعه بمتنع بالذات في مقول ثبي، لأنه إذا دلت عن وقوع الممتنع بالذات، فعلى وقوع الممتنع بالغير بالأولى<sup>(٨)</sup>

قوله: (كذب الثقلين) أي الإسم والحق سبب بدلت لتقليد على الأرض

(١) انظر سورة يوسف به (١٠٣)

(٢) انظر منه للعلامة في: «الإرشاد نجوي» (ص ٢٢٧)، «المصباح» (٢/ ٢١٦)، «شرح الطحاوي» (٢/ ٢٣٧-٢٣٨)، «الإيجاد» (١/ ٣٧٣)، «نهاية السؤل» (١/ ١٦٢، ١٦٣)، «البحر» (١/ ٣٨٩)، «النبأ» (١/ ٨٧-٨٨)، «الهيكل» (١/ ٣٦٦-٣٦٧)، «التحقيق» (١/ ٣)، «النسب» (١/ ١٣٠).

(٣) نسخة (أ) [٤٩] ع.

(٤) وهو وقوع كسبب بمتنع ضمن العلم بعدم وقوعه

(٥) ثبتي هو: ممتنع عدمه، لا عدله

(٦) انظر (ص ٣٠٩، ٣١٠)

(٧) لأن الدليل الذي سألته الشرح لا يبارره، فلا دلالة به على موصف الرابع، انظر «المعبر» (١/ ٢٧٢)

(٨) انظر «النسب» (١/ ٢٠٨)، «المعبر» (١/ ٢٧٢).

لأنه وعن ثبوت الثاني عدم العتده في طده. قوله: (كما في قوله تعالى ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾)<sup>(١)</sup> أي فإن صيغة الصلب فيه إيجاباً وردت لغيره<sup>(٢)</sup>، إذ معناه كما يأتي الامتناع<sup>(٣)</sup>

قوله: (والإمام ردّ بما قاله قبياً نسب إلى الأشعري)<sup>(٤)</sup> إلى آخره أي ردّد الإمام في ذلك بقوله: «أريد بالتكليف بمحال طلب الفعل فهو محال من العلم باستحالة وقوعه، وإن أريد ورود الصيغة فغير<sup>(٥)</sup> ممتنع<sup>(٦)</sup>». قوله: (المقصود) هو بالرفع صفة (للاشارة).

(١) سورة بقره آية (٦٥).

(٢) انظر: «تفسير البياض» (١/ ١٠٨)، «البحر المحيط في التفسير» لأبي حيان (١/ ٣٩٧).

(٣) في صيغ الأمر انظر: (ص ١٩٣/٢).

(٤) انظر: «البرهان» (١/ ١٠٢)، «المجموع» لأبي تيمية (٨/ ٤٧٠).

(٥) في «أ» (نشر) وهو خطأ

(٦) انظر «البرهان» (١/ ١٠٤) مرة (٢٨)

والقول الثاني وقوعه ناشئ أيضاً لأن من أنزل الله فيه أنه لا يؤمن بقوله مثلاً ﴿إِنْ  
الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(١)</sup> كآبٍ حِينَ  
وَهَبْ وَغَيْرِهَا، مكلف في حجة المكلفين بتصديق النبي ﷺ، فيكون مكلفاً بتصديقه  
في خبره عن الله، بأنه لا يصدق في شيء مما جاء به عن الله، وفي هذا التصديق  
نصفني، حيث اشتمل على إثبات التصديق في شيء، ونعياً في كل شيء، فهو من  
ممتنع سائته وأحجب بأن من نزل الله فيه أنه لا يؤمن، لم يقصد إبلاغه ذلك حتى  
يكلف بتصديق النبي ﷺ فيه، دفعاً لتناقض، وإنما قصد إبلاغه ذلك لغيره، وإعلام  
النبي ﷺ به ليأس من إيمانه، كما قيل لروح عليه السلام ﴿لَنْ يُؤْمِرَ مِنْ قَوْلِكَ  
إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ﴾<sup>(٢)</sup>، فتكليفه بالإيمان من التكليف بالمتنع لغيره.

فأجابه قوله: (حيث شتمت على إثبات التصديق في شيء)<sup>(٣)</sup> أي في حربه عن الله بأنه  
لا يصدق في شيء مما جاء به عن الله [تعالى]<sup>(٤)</sup> قوله: (لم يقصد إبلاغه ذلك)  
أي أنه لا يؤمن، فلا يكون مما كلف بالإيمان به، لأن التكليف بشيء يتوقف  
عن قصد إبلاغه المخاطب، ويلوغيه ما خوطب به<sup>(٥)</sup>. قوله: (دفعاً للتناقض)  
أي المتقدم في استدلاله<sup>(٦)</sup>.

قوله: (فتكليفه بالإيمان من التكليف بالمتنع لغيره) أي وهو معلق علم الله  
بعدم وقوعه.

(١) انظر سورة بقره ١٦٠.

(٢) انظر سورة هود ٦١.

(٣) نسخة دج ٣ [س].

(٤) زيادة من [س].

(٥) انظر سورة نساء ١٦٤-١٦٥، والذرية ٢٠٩/١، والطار ٢٧٣/١.

(٦) وهو تصديقه في خبره عن الله، بأنه لا يصدق في شيء مما جاء به عن الله.

والثالث وهو قول الجمهور: عدم وقوعه بواحد منها إلا في المتنع، لتعلق  
العلم

بعدم وقوعه، لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾<sup>(١)</sup>، والمتنع  
لتعلق العلم في وسع المكلفين ظاهراً

فأجابه قوله: (والثالث) إن آخره صريح أو كالتصريح في أن محتمل لمصنف شامل  
لصحي المتنع لغيره لكنه - [أعني المصنف]<sup>(٢)</sup> - صرح في شرح المنهاج<sup>(٣)</sup>  
بأنه محتمل بالمتنع لتعلق علم الله بعدم وقوعه، وبأنه أوسع لعدة كعدم  
لذاته، في الجواز وعدم الوقوع<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: البقرة ٢٨٩/١، والنشيط ١٦٩/١.

(٢) ما من معقودين ساقط من [س].

(٣) انظر: المنهاج ١٧٣/١.

(٤) قال [س] ٢١٠: «هكذا يكون المصنف حذراً في خلاف ما اختاره في شرح المنهاج».

## [حُصُولُ الشَّرْطِ الشَّرْعِيِّ لَيْسَ شَرْطًا فِي صِحَّةِ التَّكْلِيفِ]

لَمْ يَنْ

.....

الشيخ وقد وقع وعلم لصحة ولم يرفع ما تقدم، من وجوب شرط وجوب الشروط، وفاقاً للأكثر يعني من الأكثر هنا.

نفسه وخرج بالشَّرْعِيِّ للعموي كإل: دحت المسند فصل كعتي، ويعني كعدة لعلم، ولعمدي كعل جزم من لرأس نفس الوجه، فاحصول لأولى شرط لصحة التكليف اتفاقاً، وحصول الثالث ليس شرطاً له بقا [قوله: (التكليف)]<sup>(١)</sup> "مرده ما يشمل ما يرجع إليه من حجاب بوضع بقرنه ما ذكر بعد عن ما يأتي به" <sup>(٢)</sup> قوله: (يصح التكليف) "بإعتلا بونه: (وأوجب بامكان امثاله)" <sup>(٣)</sup> إلى حره تحققة أن لكم الذي لأخيه متبع الامتنان، ليس بصوري، فكيف يصح لامتنان اتع له وحده، ب الضرورة الوضعية لا تنق لا يمكن من فمتنع لامتنان، وإن كان صوريًا بسبب الكفر، لا ينافي إمكانه في ذاته<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وقد وقع) أي التكليف بما ذكر فالتكليف به صحيح واقع، ولهذا قال (وعلم الصحة والوقوع وما تقدم) إلى آخره يعني أن ما تقدم من الواجب المطلق يجب<sup>(٥)</sup> شرطه بوجوبه عند الأكثر<sup>(٦)</sup>، يعني على صحة التكليف بما ذكر.

(١) في نسخة: "ج": (الأمري)

(٢) ما بين معقوتين ساقط من "ج".

(٣) ما بين معقوتين في "ج" تقدم في الترتيب حيث جاءت منه بسمه بعد قوله أماله ب صحة التكليف.

(٤) انظر: هذا الجواب في "رفع الحاجب" ٢٨٢، وشرح المعتمد ١٣٢.

(٥) هذا التحقيق الذي ذكره الشيخ ذكره بوجوه عدم سبب في دعت عن المعتمد (١٣/٢)، وانظر: "الفتاوى" للشيخ (١/٢١٠-٢١١).

(٦) يجب: (مناقلة من "ج").

(٧) انظر: (ص/٣٦٨).

المسألة: الأكثر أن حصول الشرط الشرعي ليس شرطاً في صحة التكليف.

الشيخ (مسألة: الأكثر) من عباء عن (أن حصول الشرط الشرعي ليس شرطاً في صحة التكليف) بشرطه، فيصبح التكليف بالشروط حال عدم الشرط وقس: هو شرط فيه، فلا يصح ذلك، وبإلا فلا يمكن امثاله لو وقع وأجيب: بإمكان امثاله بأن يؤتى بالشروط بعد الشرط،

لغاية قوله: (مسألة: الأكثر أن حصول الشرط الشرعي ليس شرطاً في صحة التكليف) <sup>(١)</sup> لمراد صحة الشرط كالتطهر للصلاة، لا شرط وجوبه<sup>(٢)</sup>، أو وجوب أدائه، للاتفاق على أن حصول لأول شرط في التكليف بالأمريين<sup>(٣)</sup>، والثاني شرط في التكليف بالثاني<sup>(٤)</sup> مانه السعد التفتازاني<sup>(٥)</sup> وظاهر أن المراد بالشرط (ما لا بد منه)<sup>(٦)</sup>، فيساوئ النسب، كما تنويه المقدور في قوله قل: (المقدور الذي لا يتم لواجب المطلق، لأنه واجب)<sup>(٧)</sup> لسي عن ما هب ذكره الشارح بعد، وإن عبر به بالشرط للمناسبة.

(١) انظر هذه المسألة في "المعتمد" (٢٤٨/١)، "المحصل" (٢٣٧/٢)، "الإحكام"

بالمعتمد (١٤٤/١)، شرح المعتمد (١٢/٢)، "رفع الحاجب" (٤٥/٢)، "الإيجاب"

(١٧٧/١)، "البحر" (٤١٢/١)، "التنبيه" (١٣١/١)، "الغني" (٨٨/١)، "الفيضاء"

(٣٦٨/١)، "التيسير" (١٤٨/٢)، "إرشاد المحفل" (٦١/١).

(٢) في "ج" زيادة (للمصلحة): (وجوبه للصلاة)، ولا داعي لها.

(٣) نسخة "ب" (٥٠ من).

(٤) الأمران هما: وجوبه، ووجوب أدائه.

(٥) في "ج" (أي الثاني) والثاني هو وجوب أدائه فقد.

(٦) انظر: "حاشية السعد التفتازاني على شرح المعتمد" (١٢/٢).

(٧) في "ج" (بديه كلفه) بدل (ما لا بد منه).

(٨) انظر (ص/٣٦٨).



والصحيح وقوعه) أيص، فباعت عن تركه استأنه، وإن كان يستغنى بالبيان  
مربعا فيه، قال تعالى: ﴿فِي جَنَّاتٍ وَتَجْرُ الْمُدُنُ عَنْ الْمُجَرِّبِينَ﴾ مَا سَلَكَكُمْ  
فِي سَفَرٍ قَالُوا لَمْ تَكُنْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿١﴾ وَوَدَّ الْمُتَفَرِّقِينَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ لَا  
يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴿٣﴾ وَالَّذِينَ لَا يَذْعُرُونَ عَنْ تَلَوِّهِمْ آخَرُ ﴿٤﴾ الآية،  
وتفسير الصلاة بالإيمان لأنها شعاره، والزكاة بكلمة التوحيد وذلك لإيمانه  
بالشرك فقط كما قيل، خلاف الظاهر.

البيان وما ذكره المصنف في المسألة الآتية<sup>(١)</sup> من أن التحقيق أن الأمر لا يتوجه إلا عند  
المباشرة مردود بها يأتي ثم، وفي تحرير شيخنا<sup>(٢)</sup> ما يخالف القوم فيها فقصوا  
الكلام/ فيه، لما يلزم على الحق فيه من شيء لم يقولوا به قوله: (مع انتفاء  
شرطها في الجملة من الإيمان) أي لكونه شرطا للعبادة منها لا نكح فرع فرع  
على التفصيل، وإنما كان شرطا للعبادة لأنه<sup>(٣)</sup> شرط بينهما بمعنى فيه  
فقوله: (لتوقفها) أي في الجملة (على النية) وإنما تركه لعدم به من يفيد  
شرطها، وهو الإيمان به، لأن قيد الشرط قيد في شرطه

(١) سورة الفاتر الآية (٤٠-٤٢)

(٢) سورة قصص آية: (٥).

(٣) سورة الفرقان آية: (٦٨).

(٤) انظر: (ص/١٢٥٥)

(٥) هو العلامة بكامل من فهم وغير كلامه في التفسير والتحرير شرح بحري (١٣٢٢).

وهو قد نشره في حاشيته عن القصد (١٣/٢٠) والكتاب يوضح من حال

حجته أن أهمهم ليس إلا في تكليف الكفار بفروع دين مثل وجوب الصلاة على

المحدثين ونظر «الواجب» بحروب (١٦/٢٨)

(٦) نسخة: (ص/٥١)

المباشرة عن جماعه<sup>(١)</sup> لكن رارع الصفي حدي<sup>(٢٣)</sup> وغيره<sup>(٢٤)</sup> في ذلك، وقالوا<sup>(٢٥)</sup> إن  
أحدث مكنت بالصلاة بالجماع، بمعنى وجوب إيمان بها، وبالطهارة  
قدها، وكدهم م يعتبروا خلاف سمان في ذلك، وما قالوه هو الموافق لما في  
المعصدة<sup>(٢٦)</sup> وغيره<sup>(٢٧)</sup>، وعنده تستثنى هذه الصورة ووجوب كالنكاح بالصلاة،  
وبالتكبير قبل النية فيها<sup>(٢٨)</sup>. لكن ما نقله البرماوي أقعد بالأصول<sup>(٢٩)</sup>.

(١) نقل إمام الحرمين عن أبي هاشم المعتزلي: «أنه كان يقول ليس المحدث غاملا بالصلاة ولو  
استمر حديثه بعده» لقي الله غير غامط بالصلاة في عمره. انظر: «المعتمد» (١٠٨/١)،  
ونقل هذا الرأي كذلك عن ابن حبان بن حبان المالك. انظر: «سجرا» (٤١٣/١)، و«روى  
حجرا» (٤٨٢/٢).

(٢) هو العلامة محمد بن عبد الرحيم بن محمد، أبو عبد الله الملقب بصفي الهندي، الأديبي  
العقبة الشافعي، الأصولي ولد ببلد سنة ٦٤٤ هـ. ورحل إلى اليمن والحجاز ومصر والشام  
واستمر فيها للتدريس والفتوى من مصنفاته، نهاية الوصول في الأصول، الزيد في علم  
الكلام وغيرها توفي سنة ٧١٥ هـ. انظر: ترجمته في «شذرات الذهب» (٦٨/٨)، المتح  
البيان في «طبقات الأصوليين» للبرماوي (١١٦/٢).

(٣) انظر: العائلي في «أصول العقيدة» (١٢٢/٢)

(٤) انظر: «شرح تنقيح الفصول» (ص/١٦٥)، و«البحر» (٤١٣/١)، «الفرار» (١١٢/١)،  
«الفتحة» (٨٨/١)، «فتاوى» (ص/٢١٠-٢١١).

(٥) في «هج»: (وقال).

(٦) انظر: «شرح القضاة» (١٣/٢).

(٧) انظر: «أحكام» للأمامي (١٧٧)، «شرح الطحاوي» (٢٠٧/١)، «الإمام» (ص/٣٣) (٤٥)

(٨) في الأصل (فيها)، والثالث من «ها»، «هج» ولغة الصواب.

(٩) لا يطبقه عن مسألة سميته\* حصص نشره الشرعي ليس شرعا في تكليفه. انظر

(ص/٢٠٨)

للمشقة واحاصل ان صير (توقفها) عائد الى شروع بشاملة نسبة، والمراد منها العبادة، ومنها الذية وغير الذية من العبادة متوقف على الذية<sup>(١)</sup>.

قوله<sup>(٢)</sup>: (وذلت) أي وتفسير بعض دلت في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ في الآية الثالثة<sup>(٣)</sup>.

[أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي مَسْأَلَةِ هَلْ الْكُفَّارُ مُخَاطَبُونَ بِالْفُرُوعِ؟]

للذين خلافاً لأبي حامد الإسفرييني، وأكثر الحنيفة مطلقاً، ويقوم في الأوامر فقط، ولا حريين فيمن عدا المرتد

الشيخ (حلاماً لأبي حامد لأسفرييني<sup>(١)</sup> وأكثر حنيفة<sup>(٢)</sup> في قرحم ليس مكلف بها (مطلقاً)، د الامورات منها لا يمكن مع اكثر فعنها، ولا يؤمر بعد (إسب) مصانها، واسهيت عمولة عليها، حذوا من تبخيص اسكسف، وكثير من احسنه وافقوا، (و) خلافاً (لقوم في الأوامر فقط)، فقالوا: لا يتعلق به ما تقدم، بخلاف التواهي، لإمكان امتثالها مع الكفر، لأن معتقبات برهك لا توقف على سبه المتوقعة على الإيذان، (و) خلافاً (لآخرين فمن عدا المرتد)، أم مرتد وافقوا على تكليفه باستمرار تكليف الإسلام، ...

الثانية قوله: (إد المأمورات منها لا يمكن مع الكفر فعلها)<sup>(٣)</sup> أي لموت شرطها مر للإيذان فيه شرطه لإسباب، ولا يؤمر بعد لإسب نقصانها، أي فلا فائدة في مكيف الكفر

ونحب<sup>(٤)</sup> عن ذلك، بأنه يمكن فعلها بأن متى ما شرط بعد الشرط، كما قدمه بأن ففي معانده في ادسا لا ياتي ثوبها في الاخره

١ - نسخة من دي، نسخة (٢١) ٢٣٦، تركي في البحر ٣٩٩  
٢ - نسخة من دي، نسخة (١٩٤) ١١٨، نسخة (١١٨) ٢  
٣ - نسخة من دي، نسخة (٩١) ٩١، نسخة مع نسخة (٢٣) ٢٣، نسخة (١١٣) ١١٣، نسخة (٢٨) ٢٨، نسخة (١٧٨) ١٧٨، نسخة (٢٧) ٢٧، نسخة (٣٣) ٣٣  
٤ - نسخة من دي، نسخة (٢٤) ٢٤، نسخة (٣٤١) ٣٤١، نسخة (١٨٤) ١٨٤

(١) انظر في نسخة (٢١) ٢١، انظر (٢٧٦) ٢٧٦  
(٢) نسخة مع (١٣) ١٣  
(٣) وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا، حُرُولا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾  
(٤) بالحق ولا يرتكف ومن يفعل ذلك ينجأ<sup>(١)</sup> الآية من سورة فرقان، (٦٨)



لَيْسَ قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ: وَالْخِلَافُ فِي خُطْبِ التَّكْلِيفِ، وَمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ  
مِنَ الْوَضْعِ لَا الْإِتْلَافِ، وَالْجَنَائِيَّاتِ، وَتَرْتِيبِ أَثَارِ الْعُقُودِ.

الشيخ (قال الشيخ الإمام) <sup>(١)</sup>، وأيد المصنف: (والخلاف في خطاب التكليف) من  
الإيجاب والتحریم (وما مرجع إليه من موضوع)، ككون إطلاق مسبب خرمه  
الزوجة، فالخصم يخالف في مسيئته، (لا) ما لا يرجع إليه نحو: (الإتلاف)  
للإل (والجنائيات) على النفس وما دونها، من حيث إنها أسباب للضمان  
(وترتيب آثار العقود) لصحتها، كسنت، منع، وثوب، نسب، وأعوص في  
الدمه، فالكافر في ذلك كالمسلم بفاق، نعم الخري لا يضمن شئنه وعييه  
وقيل: يضمن لسمه وماله، بناء على أن الكافر مكلف بالفروع ورد: بأن  
دار الحرب ليست دار ضمان.

للخليفة قوله (من الإيجاب والتحریم) أحسن من قول غيره <sup>(٢)</sup>: «من لأمر والنهي»  
لأن التكليف [على الصحيح كما مر] <sup>(٣)</sup> إلزام ما فيه كلفة <sup>(٤)</sup>، وهو خاص  
بالإيجاب والتحریم. وما نقله المصنف عن والده <sup>(٥)</sup> من التفصيل لذي ذكره،  
سعه عليه الرموي <sup>(٦)</sup>، ومسحسه، بكن رده <sup>(٧)</sup>، شيعة الرركشي <sup>(٨)</sup>: بأنه لا  
وجه له ولا يصح دعوى الإجماع في الإتلاف وأخذه

(١) بناء على نص من والده بضرورة في الإيجاب، (١٧٩/١) (انظر مع الوضع  
(١٧٣).

(٢) مصر: «لشبه» (١٣٣/١)، «العت» (١١/٩٠).

(٣) زيادة من أبيه: «وج».

(٤) انظر: (ص ١/٣١٦).

(٥) نقله المصنف عن والده بنصه في الإيجاب، (١٧٩/٨١).

(٦) انظر: «شرح الفتاوى» (١٣/١).

(٧) في الأصل زيادة عليه: «رتقه عليه»، وحذف «نما لئلا يحسن منه»، «وج» لاستدراك معنى  
دون الإضافة.

(٨) مصر: «الشف» (١٣٣/١)، «انظر البحر» (١١/١).

للخليفة عقد يكون من فوائده تصعيف العذاب عليهم فيها. قال من عبد السلام <sup>(١)</sup>:  
فإن قل من حط الله المعاصي، مع علمه بأنه شقي لا يصبه؟ قد أحسن ما قيل  
فيه: إن الخطب [له] <sup>(٢)</sup> ليس طلباً حقيقة، بل علامة على شقاوته وتعديه.  
قوله: (وخللا لقوم في الأوامر فقط) <sup>(٣)</sup>، بل حره <sup>(٤)</sup> حاجة إلى جواب عن  
اشق الثاني لموافقتهم لنا فيه.

وأما الأول فأجيب عنه بما مر: من أن <sup>(٥)</sup> الامتثال ممكن <sup>(٦)</sup>، ومن أن فائدة  
التكليف لا تنحصر في الامتثال

(١) هو لملازمة أبو محمد عن الذين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن محمد بن  
المهدب، السلمي الدمشقي أنشافي، مدظان العلماء، وشيخ مشايخ الإسلام، برع في الفقه  
والأصول، العربية والتفسير، مع ربه، لأجله من مصنفاته القواعد الكبرى، وغاية  
اختصار شهابه في لفقه شاذلي، وغيرها من المؤلفات، له (٦٦٠هـ) انظر ترجمته  
في أوجيات لأحد، ٥٥، ٨٠، وأشار إليه (٥٢٢/٧).

(٢) انظر: «المراد» (٣١/١٢٦)، «وعلقه شيخ زكريا بقدر».

(٣) زيادة من أبيه: «وج».

(٤) وهو من نص شمس وبعض حديثه، انظر «ميران» (ص ١٩) «نسخة» (١٠٩/١)،  
«التحفة» (١١٤٩/٣).

(٥) في الأصل زيادة (د) (بإضافة) «لج» ويستقيم المعنى دونها، نعم أنشد هذه زيادة  
بعض نسخ من أبيه: «وج» وحاشية السلي (١٢١/١).

(٦) نسخة من أبيه: «من ٥٢».

(٧) «وج» (يمكن).

مما يشبهه فارسي: بل الخلاف حار في الجمع وأصل في بيانه<sup>(٢١)</sup> وعمول المصنف: (لا  
الإتلاف والجنائيات) قصد به الإفصاح بتعدد لأشياء، وإلا (فأحد) مما<sup>(٢٢)</sup> معنى عن  
الأخر / بلا ريب، ومن ذلك قول الشارح مثله وتجنّبه.

٣١

## [لا تكليف إلا بفعل]

بنتن مسألة: لا تكليف إلا بفعل، فلتكلفت به في النهي، تكلف، أي  
الانتهاء، وفاقاً للشيخ الإمام. وقيل: وفعل الصّد

الشيخ النهي المقصود للترك فيه بقوله: (فالتكليف به في النهي ككف - أي الانتهاء) عن  
المهي عنه، وفاقاً للشيخ الإمام) أي والله، وذلك فعل يخص بفعل الصّد للمهي  
عنه. (وقيل: هو (فعل الصّد) للمهي عنه، ... ..

مما يشبهه (مسألة: لا تكليف إلا بفعل)<sup>(٢٣)</sup> فوه. (الكف) أي كف النفس عن المهي  
عنه، وفسره بالانتهاء لأن المهي يقتضي الانتهاء لأنه مطلق عنه<sup>(٢٤)</sup>، ولا انتهاء  
هو إلا يصرف عن المهي عنه وهو ترك. والكف<sup>(٢٥)</sup> قوله<sup>(٢٦)</sup> (وفاقاً للشيخ  
الإمام)<sup>(٢٧)</sup>

(١) لا خلاف أن في المكلف به وأمر الفعل، وإن في النهي مختلف فيه وسيد المرشد  
له كتب فيه، وجعل له في ذلك منه لسانه في صواب عقده عليه، لأنه لا شيء عليه  
تقته. ولا هي عون فيه، كما قال الشافعي نظر، (الموافقات) (٢٩١)، نظر هذه مسألة  
في «المستصفى» (٢٤٥/١)، «المحصول» (٣٠٢/٢)، «الإحكام» (٤٧١)، «شرح  
تنقيح القصول» (ص ١٧)، «المسوقة» (ص ٨٠)، «شرح المصنف» (١٤/٢)، «رفع  
الحاجية» (٥٤/٢)، «بيان المحتصر» (٤٢٩/١)، «شرح مختصر المنوي» (٢٤٢)،  
«نسخ» (٢١)، «السياسة» (١٣٤/١)، «الغيت» (٩٠)، «المصنف» (٣٧٧)،  
«سحرة» (١١٦٣/٣)، «شرح الكوكب المنيرة» (٤٩٠)، «نسيم» (١٣٥)، «اصول  
سنة» (مجمعة أبي النور) (١٩٠/٢).

(٢) المطاوعة لغة: الموافقة، والتجريبون يفعلون بطاعة من يفعل بطاعة من يفعل بطاعة  
(ص ٢٦٠).

(٣) النظر: «الغيت» (٩١/١)

(٤) (قوله) سابق من «ح»

(٥) بقده عنه صنف نوع في شرح صحيح (٨٠٧٥)، «ذكر أنه سأل مدحه عن الله فاجده،  
وعن حركاته، فلهذا، وهو مذهب كثير من الأصوليين، وصححه من صاحب غيره،  
نسخ لأمدني (١٤٧/١)، «شرح المصنف» (١٤/٢)، «مسودة» (ص ٨٠)، «النسخ»  
(١١٤٦/٣)، «التجريب» (٦٣/٣)، «السير» (١٣٥)، «المصنف» (٣٧٧)

(١) أي امر كنهي

(٢) الإجماع الذي يفرضه المصنف، بل يفرضه القاضي عبد الوهاب اللامي، وأبو العباس القرطبي  
نظر مذهبهم في شرح مختصر مسند (٣٢٩)، «امظر» (١٠)، «٢٥٧» (١٠)، «الجماع  
الصناعة» (١٦)، «حاشية العدوي» (١٤/٢)، «المصنف» (١٢٢/١٠)

(٣) في الأصل (أصح) وليس من مذهب، «ح»، «وفاضة الباقية» (٢١٢/١)

لِغَاثَةِ أَي فِي تَعْسِيرِ الْكُفِّ لَإِنْتِهَاءَهُ، وَإِنْتِهَاءُ يُلْزِمُ شَرْطَ سَقِّ الدَّاعِيَةِ، فَلَا تَكْلِيفَ قَبْلَهَا تَحْجِيرَ

قَوْلُهُ <sup>(١)</sup> (وَقَافًا لِلشَّيْخِ «إِمَامٍ») أَي فِي تَعْسِيرِ الْكُفِّ لَإِنْتِهَاءَهُ، وَإِلَاِنْتِهَاءَهُ يَسْتَلْزِمُ شَرْطَ سَقِّ دَاعِيَةٍ، فَلَا تَكْلِيفَ قَبْلَهَا تَحْجِيرًا، كَمَا قَالَ شَيْخَا الْكِرَامِ فِي تَحْجِيرِهِ <sup>(٢)</sup>، وَهُوَ مَجْمُوعٌ، إِذْ كَثُرَ مِنَ النَّاسِ لَا دَاعِيَةٍ لَهُ أَوْ لَهُ دَاعِيَةٌ لِلْكَفِّ. لِكُونِهِ مَعْصُومًا، مَعَ أَنَّهُ مُكَلَّفٌ اتِّفَاقًا.

الْفَرْقُ (وَقَالَ قَوْمٌ) مَهْمُ أَنْ هَدِشُم <sup>(١)</sup> هُوَ عَرَفَ وَمَعْنَى (لَا أَنْتِهَاءَ) لِلْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَذَلِكَ مَقْدُورٌ لِلْمُكَلَّفِ، بِأَنَّهُ لَا يَشَاءُ فَعْلَهُ الَّذِي يَوْجُدُ بِمَشِئَتِهِ، فَإِذَا قِيلَ: لَا تَتَحَرَّكُ فَالْمَطْلُوبُ مِنْهُ عَلَى الْأَوَّلِ الْإِنْتِهَاءُ عَنِ التَّحَرُّكِ، فَالْحَاصِلُ بِفَعْلِهِ ضِدُّهُ مِنَ السُّكُونِ، وَعَلَى الثَّانِي فَعْلُ ضِدِّهِ، وَعَلَى الثَّلَاثِ انْتِهَاءُهُ، بِأَنَّهُ يَسْتَمِرُّ عَدَمُهُ مِنَ السُّكُونِ، فِيهِ يَجْرُجُ عَنْ هَدِشَةِ الْمَنْهِيِّ عَنِ الْجَمِيعِ.

(وَقِيلَ: يَشْتَرِطُ) فِي الْإِتْيَانِ بِالْمُكَلَّفِ بِهِ فِي الْمَنْهِيِّ، مَعَ الْإِنْتِهَاءِ عَنِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ (قَصْدُ التَّرَكِّ) لَهُ امْتِنَالًا، فَيَتَرْتَّبُ الْعِقَابُ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ، وَالْأَصَحُّ لَا، وَإِنَّمَا يَشْتَرِطُ لِحَصُولِ الثَّوَابِ، لِحَدِيثِ الصَّحِيحِينَ الْمَشْهُورِ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» <sup>(٢)</sup>

لِلنَّبِيِّ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ لَا يَشَاءُ فَعْلَهُ) قَدْ يَنْفَالُ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ يَشَاءُ عَدَمَ فَعْلِهِ <sup>(٣)</sup>، وَيُرَدُّ أَنَّهُ لَا يَنْتَابِئُ الْقَوْلُ <sup>(٤)</sup> بِأَنَّهُ الْمُكَلَّفُ بِهِ فِي الْمَنْهِيِّ الْإِنْتِهَاءَ الَّذِي اكْتِلَامُهُ قَوْلُهُ: (الَّذِي يَوْجُدُ بِمَشِئَتِهِ) أَيِ مَصْحُوبًا بِهَا.

قَوْلُهُ: (فَالْحَاصِلُ) صِفَةُ (لِلْإِنْتِهَاءِ). قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ يَسْتَمِرُّ عَدَمُهُ مِنَ السُّكُونِ) «مِنْ» فِيهِ لَيْسَتْ بِبَيِّنَةٍ، وَإِلَّا لَأُخْتُدَ هَذَا الْقَوْلُ بِالثَّانِي، وَلَا تَعْلِيلُهُ، وَإِلَّا لَأُخْتُدَ بِالْأَوَّلِ، بَلْ هِيَ ابْتِدَائِيَّةٌ.

(١) نقله عنه الرازي في «المحصول» (٣٠٧/٢).

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي (١١/١) مع الفتح، رقم (١)، وعلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب قوله: «يُشْرِكُ بِالْأَعْمَالِ بِالنِّيَّةِ» (١٩٨٨/٤) مع النووي، برقم (١٩٠٧).

(٣) [بِأَنَّهُ يَشَاءُ عَدَمَ فَعْلِهِ] تَكَرَّرَتْ فِي حَقِّهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

(٤) نسخة «ب» (٥٢) س.

(١) (قَوْلُهُ) حَاقِلَةٌ مِنْهُ هُجْ

(٢) نقله عنه انصاف أستاذ في شرح المنهاج (١/٧٥)، وذكر أنه سأل طرحة عن رده فاجبه، ونقل الجواب بطوله، فأنظره. وهو ملصق كثير من الأصوليين، وصححه ابن الحاجب وغيره. انظر: «الآسدي» (١/١٢٧)، «شرح المفيد» (٢/١٤)، «الموسوعة» (ص-٨)، «البحر» (٣/١٤٦)، «المنهاج» (٣/١١٦٣)، «البيهقي» (٢/١٣٥)، «المنهاج» (١/٣٧٧).

(٣) هو الشرح الكمال من إمامنا، وانظر قوله في التعمير: «التعمير» (٢/١٠٤)، و«التعمير» (٢/١٣٥).



للمباشرة ولا يحصل إلا بكل من الاعتقاد والإيجاب، فلا يكفي أحدهما في الخروج عن المهددة<sup>(١)</sup>، وتعبير غيره<sup>(٢)</sup> بالتكليف أعم من تعبيره بالأمر.

قوله: (واجب: بأن الفعل كالصلاة، إما يحصل<sup>(٣)</sup> بالفراغ منه، لاستقامته بانتفاء جزء منه) بيانه: أن الفعل المنصوب ذو أجزاء، والأمر بتعلق به أولاً، وباللدات وبآخره ثانياً، وبالعرض والاعتق به لا يقطع ما لم يحصل الفعل، ولا يحصل/ إلا بتمام حصول جميع أجزائه<sup>(٤)</sup> [لا ذكره]<sup>(٥)</sup>.

(٢٠٦)

لأنه وقال قوم: لا يتوجه إلا عند المباشرة، وهو التحقيق

الشيخ (وقال قوم) - منهم الإمام الرازي<sup>(١)</sup> - (لا يتوجه) الأمر بأن يتعلق بالفعل إما ما (إلا عند المباشرة) له، قال المصنف، (وهو التحقيق) إذ لا قدرة عليه إلا حيثئذ، وما قيل: من أنه يلزم عدم العصيان بتركه...

للشيخ قوله: (قال المصنف<sup>(٢)</sup> وهو التحقيق) أسنده إليه ليرأ منه، فإنه مردود كما سأل<sup>(٣)</sup> قوله: (إذ لا قدرة عليه<sup>(٤)</sup> إلا حيثئذ) أي لأنها لغوه المستجمعة لشروط التأثير، فلا [يكون]<sup>(٥)</sup>، لا مع المباشرة<sup>(٦)</sup>، قبل<sup>(٧)</sup> وألانه فيها مشغول بالصدق، فهو مكلف بتركه، فلا يكلف<sup>(٨)</sup> بصدق حيثئذ، وإذا لاحتمع الغيبان، وكان كلفاً به لا بطق، وهذا قد: هو عند كل حرة مكلف به، لا منه ولا بعده، مثلاً يزم أن يكون مكلفاً بشيء وصده في حالة واحدة، بل كلفاً انقضى حرة، انقضى<sup>(٩)</sup> بكلفه به، وكلفاً دخل في حرة، كلف به إلى آخره<sup>(١٠)</sup> انتهى

(١) نظر «مختصراً» (٢) (٢٧١)

(٢) نسخة ب، ٥٣٠ م.

(٣) انظر (ص ٤٢٧)

(٤) نسخة ج، (١٢) م.

(٥) في الأصل و«ب» (يكون)، ونسب من «ج»

(٦) نظر «شروط لورود» (ص ٨٣)

(٧) قاتنه الزركشي، نظر «شيف» (١/ ١٣٧)

(٨) في «ج» (يكلف)

(٩) في «ج» (ينقضي)

(١) انظر «المعيار» (٢٣٨)، انظر «مورد» (ص ٨٠).

(٢) منهم لاندن، والبيضاوي، «نظر الإحكام» (١٤٨)، «حاشية السؤل» (١/ ١٥٢).

(٣) في الأصل (حل) وهو تعريف، ونسب من «ب» «ج» وشرح المحقق وهو الصواب.

(٤) انظر هنا «خواب عند نصف» في «رفع الحجب» (٢/ ٥٧)، «والبحر» (١/ ٤٢٣ و ٤٢٧).

(٥) ساقطة من «ب» «ج»

فحاشية وفساده عدهم، إذ لا يلزم من تكليف شيء وترك حده في حالة واحدة حسبما استقيص، ولا لعل انقول بأن الأمر بالشيء واليهي عن صده متعذران أو متلازمان .

مع أن قوله : «فلما يلزم أن يكون مكلفا بالشيء وضده في حالة واحدة» يقتضي أن يقول<sup>(١)</sup> «أولا فهو مكلف بالصد لا بتركه، وهو فاسد أيضا»<sup>(٢)</sup> فونه : (وما قيل : من أنه ينزم عدم العصيان بتركه) أي لأنه إن أتى به فذاك، ولا فهو غير مأموره<sup>(٣)</sup>

## [المَلَامَ قَبْلَ الْمُبَاشَرَةِ]

بَيِّنْ فَاَلْمَلَامَ قَبْلَهَا عَلَى التَّلَبُّسِ بِالْكَفِّ الْمُبْهِ

فجوابه قوله : (فالملام) بفتح الميم أي اللوم واللم (قبلها) أي قبل إشارته، بأن ترك الفعل، أي اللوم حال الترك (على التلبس بالكف)

لفاضه قوله (فالملام) إلى آخره أي فالتعصيان حسنة هي ما تركت المبهى، لا محالة الأمر، وإن حصل للمبهى الأمر كي أعمده بعموه، (لأن الأمر) إلى آخره قال العلامة البرماوي<sup>(١)</sup> : «وهو عجيب، لأن تعلق للمبهى عن [ترك فعل]<sup>(٢)</sup>، فرع تعلق الأمر بالفعل، فما لم يتعلل الأمر لم يعلق المبهى<sup>(٣)</sup>، فلا يلام قبل تعلقه»<sup>(٤)</sup>. مع أن ما زعمه المصنف من أن انقول الأخير هو لتحقق

مع أن ما زعمه المصنف من أن انقول الأخير : هو صحيح، رده لأصفهاني<sup>(٥)</sup> وغيره<sup>(٦)</sup> بأموه منها : أنه مبني على الاستطاعة التي هي القدرة، ولا حاصل تعلق الأمر بها على رأي الأشعري<sup>(٧)</sup>، من أب مع لصح

(١) هو في شرح العينة، ورقة (١/٩).

(٢) في الأصل (ترك) «والقبيته من أب» «ج».

(٣) نسخة «ب» : «(٥٣/س)».

(٤) وفؤاد المطار، انظر «حاشيته» (١/٢٨٤ - ٢٨٥).

(٥) رده عنه برزقش في البحر (١/٤٢٦)، وذكر البرزقش (١/٤٢٦) أن الأصمعيان قد ردها لمسانة في حاله خاصة، «وحدث الشيخ لأصفهاني رحمه الله شرحه في شرحه عن «صحيح» (١/١٢٣) حيث قال : «وتحقق الكلام ويستدل بقوله غير مناسب لأصوب اللغة، وقد

رحب هذه مسانة عن وجه الاستدلال، وشرب ابن داود الصواب في رسالة عن حمدة

(٦) انظر «تيسير» (١/١٣٦)، «الغنى» (١/٩٣)، «البحر» (١/١١٧).

(٧) انظر رأي الشيخ أبي الحسن الأشعري في «إته هان» (١/٢٧٦ - ٢٧٧) بقره ١٨١

(١) انقول «ب» في نسخة «صحيح» بطلونه

(٢) انظر «الموسم» (١/١٩٩)، «ب» به السواب (١/١٥٤ - ١٥٥)، و«المعار» (١/٢٨٤)

(٣) «ب» سابقه من «ب»

(٤) هذا سؤال وجوه هو في «الإنج» (١/١٧)، و«رفع حاجه» (٢/٦٠)

## [صِحَّةُ التَّكْلِيفِ بِمَا عَلِمَ الْأَمْرُ انْتِفَاءَ شَرْطِهِ]

سُئِلَ: مَسْأَلَةٌ: يَصِحُّ التَّكْلِيفُ وَيُوجَدُ مَعْلُومًا لِلْمَأْمُورِ إِثْرُهُ، . .

الشيخ (مسألة) يصح التكليف ويوجد معلوماً للمأمور إثره، أي عقب الأمر المسموع له، الدال على التكليف.

الفتية (مسألة) يصح التكليف ويوجد<sup>(١)</sup> أي يقع قوته (معلوماً) حال من الصمير في يوجد، وهذه [الصورة وهي]<sup>(٢)</sup> أنه هل يعلم المأمور كونه مكلفاً قبل التمكن من الفعل أو لا؟ أشار [ابن الحاجب]<sup>(٣)</sup> وغيره<sup>(٤)</sup> إلى أنها مفرقة على أنه هل يصح التكليف بما علم الأمر انتفاء<sup>(٥)</sup> شرط وقوعه أو لا<sup>(٦)</sup>؟

(١) تنظر هذه المسألة في «المصباح» (١/١٣٩) «في هذه» (الفتية ٨٥ - ٢٨٠)، «المستصحب» (٢/٢٤)، «المحصول» (٢/٢٧٥)، «الإحكام» للأمامي (١/١٥٥)، «شرح تقيع النصول» (ص ٧٩)، «شرح مختصر الطوسي» (٢/٤٢٣)، «شرح المعاني» (١/٣٧٩)، «الموسوعة» (ص ٥٢)، «رفع الحاجب» (٢/٧٠)، «شرح العقد» (٢/١٦)، «البحر» (١/٣٧٠)، «الشفيع» (١/١٣٨)، «الغيث» (١/٩٥)، «الضياء» (٢/١١)، «التحبير» (٣/١٢٢٠)، «التقرير والتحبير» (٢/٢٣٠ - ٢٥٥)، «التيسير» (٢/٢٤٠)، «مفتاح الرحمن» (١/٢٠٣)، «غاية المأمول» (ص ٧٣)، «فتح البورود» (ص ٨٥ - ٨٦).

(٢) زيادة من «ب» هـ.

(٣) في «هـ» (في «المحصول») بذلك (ابن الحاجب).

(٤) مهم الرازي في «المحصول» (٢/٢٧٥)، وأبو الخطاب في «التمهيد» (١/٢٦٣).

(٥) نسخة «ب»: «ع/ع».

(٦) عقب حديث المتقدم وبعض الأصوليين مهم الرازي في «حاجب» «حكم ماله هكذا هل يصح التكليف بما علم الأمر انتفاء شرطه أو لا؟ وجهاً للأصوليين جعل من شأنه أن التكليف هل يعلم قبل التمكن أنه مكلف أو لا؟ انظر: «البرهان» (١/٢٨٠)، «مستصحب» (٢/١٢٤)، «التمهيد» لأبي الخطاب (١/٢٧٣)، «المحصول» (٢/٢٧٥)، «الإحكام» للأمامي (١/٥٥)، «البحر» (١/٢٧٢)، «التحبير» (٣/١٢٢٠)، «تقرير الشريبي» (١/٢١٨).

الشيخ عن فعل (المهي) ذلك انكف عنه، لأن الأمر بالنهي يعيد النهي عن تركه

البيان من انقضاء بعد دخول الوقت مأمور سابقاً لصلاته انما، ولأن مفهوم الأمر وهو: انكف يستدعي تحصيل المطلوب في المستقبل، والتكليف الذي هو الطلب - ٢٧١ - سابق عند الأشعري عن المطلوب المقدور. قول قلت: إذا كنت الاستعانة عدم مع الفعل والتكليف معها تكليف بالحال، وهو [و] [١] إن قال<sup>(١)</sup> حواراً. لم يقل بوقوعه. قلت: الاستعانة تطلق على القدرة المذكورة وعلى سلامة الأسباب والآلات، ووقوع التكليف مبني على الثانية دون الأولى<sup>(٢)</sup>، وهذا<sup>(٣)</sup> الكلام على ذلك طويل الذيل<sup>(٤)</sup> يطلب من كتب الكلام<sup>(٥)</sup>

قوله: (ذلك الكف) نائب لمفعول (للمهي) لمأمته<sup>(٦)</sup>، الفعل المتعدي بنفسه توسعاً، فحذف المصنف الجار والمجرور تخفيفاً. فقول الشارح (هـ) متعلق بـ(الكف)، والضمير فيه للفعل.

(١) زيادة من «ب» هـ.

(٢) أي لإمام الأشعري.

(٣) انظر: «الترصيع مع التلويح» (١/١٩٩)، «التقرير والتحبير» (٢/١٠٨ - ١٠٩)، «التحبير» (٢/١٤٣)، «إبني» (١/٢١٨).

(٤) أي أو تحجب في «ب» هـ، ولا يظهر.

(٥) في «ب» هـ، (بنايل) قد تحجب.

(٦) أي كتب المعاني وعدم الكلام، فانظر: «الإرشاد لتجويد» (٢١٥ - ٢٢٩)، «شرح المقاصد» (٤/٢١٧ - ٢٤٦)، «شرح المفيدة الطحاوية» (٢/٦٣٣)، وانظر «حاشية المعاصرة» (١/٢٨٤).

(٧) في الأصل «ب» هـ (بعدمته)، والثبت من «ب» هـ، «حاشية المطاوعة» (١/٢٨٥)، حيث نقل نص الشيخ زكريا كما أنه

لِلنَّاسِ مَعَ عِلْمِ الْأَمْرِ، وَكَذَا الْمَأْمُورُ فِي الْأَظْهَرِ، انْتِفَاءُ شَرْطِ وَقُوعِهِ عِنْدَ وَقْتِهِ، كَأَمْرِ رَجُلٍ بِصَوْمٍ يَوْمَ عِلْمِ مَوْتِهِ قَبْلَهُ

لِلنَّاسِ عِلَاقًا لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَالْمُعْتَرَلَةِ

الشيء (خلافا لإمام الحرمين<sup>(١)</sup> والمعتزلة<sup>(٢)</sup> في قوله: لا يصح لتكليف مع ما ذكر، لانتهاء فائدته من الطاعة أو العصيان بالفعل أو الترك. وأحب وجودها بالمرم على الفعل أو الترك.

للتبني قوله: (مع ما ذكر) أي من علم الأمر والمأمور<sup>(٣)</sup>، انتفاء شرط الوقوع<sup>(٤)</sup> فونه<sup>(٥)</sup> (وأجيب: بوجودها للمرم على فعل أو الترك<sup>(٦)</sup> ١٠٠ ي ١) فيبرب اثواب على الأول، ومعتد على الثاني فيقول<sup>(٧)</sup> بعدم صحة تكليف مع ما ذكره مبني على أن فائدة التكليف لامتناع وقوعه، ويقول ب<sup>(٨)</sup> مسمى على أن فائدته<sup>(٩)</sup> الامتلاء أيضا، وتظهر فائدة الخلاف في وجوب لكفارة في حال المجامع في نهار رمضان، إذا<sup>(١٠)</sup> مات أو خُن في أثناءه، فيجب<sup>(١١)</sup> على لقول الثاني<sup>(١٢)</sup>، دون الأول، ..

الشيء (مع عدم الأمر، وكذا المأمور) أيضا (في الأظهر، انتفاء شرط وقوعه)، في شرط وقوع المأمور به (عند وقته، كأمر رجل بصوم يوم علم موته قبله) للأمر فقط، أو له وللمأمور به، بتوقيف من الأمر فإنه عزم في ذلك انتفاء شرط وقوع الصوم المأمور من الحياة، والتبني عند وقته.

للمبينة قوله: (مع عدم الأمر وكذا المأمور<sup>(١)</sup> في الأظهر) فيه في صحة لتكليف لا في وجوده<sup>(٢)</sup>، لكن فونه: (وكذا) في آخره، خالف فيه كما قال الزركشي<sup>(٣)</sup> الأصوبيين، لأهم أطلعوا<sup>(٤)</sup> على اسم فيه، ورفقوا به وبمن ما قبله بانتفاء فائدة التكليف، وقد ذكر الشرح<sup>(٥)</sup> ذلك عند يقو به، (ومسألة علم المأمور) إلى آخره. وقوله: (انتفاء شرط وقوعه) مفعول (يعلم الأمر)<sup>(٦)</sup>.

(١) على ما ذهب إليه (٢٨٢/١)

(٢) شبه عليهم كسيلة الزركشي، وهو: «البحر» (٣٧٠)

(٣) في الأصل زيادة (أي): (أي والمأمور) وفي «ب» (أ) وأمر وشك من «ج» والسير (٢١٩/١).

(٤) انظر: «المطارد» (٢٨٦/١).

(٥) انظر هذا الخواص في: «المبينة» (١٥٦/٢)، «المبينة» (٣١٠/٢) شرح الطولي: (٤٢٣/٢)، «الرفع الحاجب» (٧٤/٢)، «البحر» (٣٧٠/٢)، «البحر» (٢٢٤/٣).

(٦) زيادة من «ب»، «ج».

(٧) من كلامه وما بعده في «ب» (١٩٥)، «مصر» (٣٨١)، «الفتح» (١٧٧٧/٣).

(٨) من نسخة تكليف

(٩) في «ب» (١٠٠)

(١٠) نسخة «ج» [١٤ ع]

(١١) في «ب» (صحة) بدل «لصحة» وهو خطأ

(١٢) (ثاني) في «ب» معصومة

(١) في الأصل زيادة (في الأمور) هكذا (وكذا المأمور في الأمور)، والثبت دون زيادة من «ب»، «ج» وشرح المحل.

(٢) انظر: «المبدي» (٢٩٧/١)، «البيان» (٢١٩/١).

(٣) منه في «ب» (٣٨)

(٤) انظر «البحر» (٣٧٤/١)، «شرح مختصر الهادي» (٤٧٣/٢)، «بيان المختص» (٤٤٩/١)، «التحبير» (١٢٢٦/٣).

(٥) في الأصل زيادة (في) هكذا (في ذلك)، «ج» وشك من «ب»، «ج» و«ب» بصواب

(٦) «ب» منه من «ب»، «ج»



الشيء في قوههم. لا يعلم المأمور بشيء أنه مكلف به عقب سماعه للأمر به، لأنه قد لا يتمكن من فعله لموت قبل وقته، أو عجز عنه. وأجيب: بأن الأصل عدم ذلك، وستقدير وجوده يقطع نفي الأمر بدال عن التكليف، كالوكيل في البيع غدا إذا مات أو عزل قبل الغد، يقطع التوكيل.

للتأنيب ولأصح عدم وجوب خلاف مقتضى السامع عن قول المصنف<sup>(١)</sup>، ورواه علي<sup>(٢)</sup> قول غيره، واحتج أيضا<sup>(٣)</sup> [القائل صحة]<sup>(٤)</sup> التكليف بأنه لو لم يصح م يعصى أحد، لأن كل فعل لم يأمر به المكلف لا بد من انتفاء شرطه كتعقل إرادة الله تعالى به، فلو كان عدم الأمر بانتفاء شرط وقوعه مانعا من التكليف، لم يكن نارا<sup>(٥)</sup> صلاة عند عاصب لأنه حينئذ غير مكلف بها، لأن الأمر عالم بانتفاء شرطه في وقته وهو باطل<sup>(٦)</sup> إجماعا. قوله: (وفي [قوهم])<sup>(٧)</sup> عطفت [عن قوله (في)]<sup>(٨)</sup> قوهم) وفيه إشارة إلى أنها مسائلتان وفيه اعتناء بكلام المصنف، وإلا فظاهر المعية في كلامه أنها مسألة واحدة [أو]<sup>(٩)</sup> أن المعية قيد في كل منها.

(١) لأصح عدم وجوبها عند سماعه، وهو قول خجعة، وذهب الجماعة وهو لمسهو من مذهب أبيه، وقول يشاعره أنه يدرمه الكثرة، انظر شرح فتح الصدر (٢/٢٦٩)، وهو بين المعية (ص ١٢)، والرواية (٢/٣٧٥)، المعية (٤/٣٧٨)، وظهر الفرق خجعة (٢/٧٥)، وسجدة (١/٣٧٤)، والصفاء (٢/١٤)، والتحجير (٣/١٣٢٤).

(٢) في رواية (غيره) هكذا: (على غير قول غيره) هو خطأ.  
(٣) انظر: هذا الاحتجاج عند العقد في شرحه على المختصر (٢/١٦)، وبين المختصر (١/٤٤٤)، والصفاء (٢/١٤)، والتحجير (٣/١٣٢٤).

(٤) بن معمر بن مفضل في رواية.

(٥) نسخة منه [عن س].

(٦) في الأصل: (قد)، كتب من رواية، هو التصواب.

(٧) رواية من رواية، أ. ح.

(٨) في الأصل: (أو) بدل (أو) والتأنيب من رواية، أ. ح. وبعده التصواب.

والفرق: ومسألة عدم التأنيب حكى الأديب<sup>(١)</sup>، وعنه<sup>(٢)</sup> لا ينافي فيها على عدم صحة التكليف، لانتفاء فائدته الموجودة حال الجهل بالعزم. وبعض المتأخرين قال: وجوده مانع للعزم على تقدير وجود الشرط، قال: كما يعزم المجبوب في التوبة من الزنا على أن لا يعود إليه، بتقدير القدرة عليه، فيصح التكليف عنده، وجعل المصنف صحته الظاهر، وأستند في ذلك كما أشار إليه في شرح المحصر<sup>(٣)</sup> إلى أنه من عذمت بالعادة، أو بقول النبي ﷺ، أنها تخص في أثناء يوم معين من رمضان، هل يجب عليها الانتاحه بالصوم؟

البيان قوله: (لأنه قد لا يتمكن من فعله) إلى آخره قد يقال<sup>(٤)</sup> إنه<sup>(٥)</sup> يستدل بما هو من صور حمل التراجع [أو]<sup>(٦)</sup>، يرد بأنه ليس منها بين منشؤها، فتعيل به صحيح، ويكتفي في رده ما أجاب به الشارح. قوله: (بالعزم) معني بدو جوده قوله: (وبعض المتأخرين) قال<sup>(٧)</sup> إلى آخره نقله الزركشي<sup>(٨)</sup> عن محمد بن سنان<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: الأحكام (١/١٣٦).

(٢) انظر: الصفاء (١/١٣٨).

(٣) انظر: رتبة حديث (٢/٧٤).

(٤) قد عرفت هذا، بخلاف أبي سريفة ذكره في حاشيته على جمع حومه، وبعض قوله لتعاليق سنان، فمقتضى نسخ تركيز عليه وأقره، انظر: ألباب الحديث (٢/٢٩٨).

(٥) نسخة من رواية، أ. ح.

(٦) في رواية: (أو) بدل (أو) وهو خطأ.

(٧) في رواية: (أو) بدل (أو) وهو خطأ.

(٨) انظر: التأنيب (١/١٣٩).

(٩) هو العلامة محمد بن الحسن بن محمد بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم، وهو كان من أصحاب أبيه ولد سنة ٥٩٠ هـ، وتوفي سنة ٦٥٢ هـ، لم يصفه بغيره في صنوفه.

(١٠) أحكام بكر بن محمد، ولسان وغيره، انظر: راجعه في سير أعلام النبلاء (٢/٢٣٩)، (٢/٢٩٣)، (٢/٤٤٣).

(١١) انظر: الصفاء (ص ٥٣).

# [إِذَا جَهِلَ الْأَمْرُ غُذِمَ وَقَوِّرَ الشَّرْطُ فَيَصِحُّ بِالِاتِّفَاقِ]

لِللَّانِ أَمَّا مَعَ جَهْلِ الْأَمْرِ فَاتِّفَاقٌ .

البرق (أما) الكيف شيء (مع جهل الأمر) سنده شرط وقوعه عدد وقته، بأن يكون الأمر غير الشرع، كأمر السد عنه بحياته ثوب عد (فاتفاق) أي فمتفق على صحته ووجوده .

للإتية قوله : (أما مع جهل الأمر) أي ولو مع علم المأمور<sup>(١)</sup> فاتفق سنده به من الحاجب<sup>(٢)</sup>، لكن قال الصفي الهندي<sup>(٣)</sup> : في كلام بعضهم شبر خلاف فيه انتهى وفيه بُعد

البرق قال العراقي في المستصفى<sup>(١)</sup> : «أما عند المعتزلة فلا يجب، لأن صوم بعض اليوم غير مأمور به، وأما عندنا : فالأظهر وجوبه، لأن الميسور لا يسقط بالمسور». ووجه الاستناد أنها كلفت بالصوم، مع علمها انتفاء شرطه من سنده عن إخص جميع النهار، وهذا مدفع، فإن لكلف به صوم بعض اليوم إخلال عن إخص وسنده عنه جميع النهار<sup>(٢)</sup>، شرط بصوم جمعه، لا بعضه أص، وكذا ما قدمه مدفع، فإنه لا يتحقق العلم على ما لا يوجد شرطه بتقدير وجوده، لا على عدم العود إلى ما لا قدرة عليه بتقديرها، فالصواب ما حكوة من الاتفاق على عدم الصحة .

مطلية قوله : (أنه تحيض) أي مثلاً، إذ عمره كالقوت والحدوث كذلك، قوله : (وهذا متدفع) أي وجه الاستناد، قوله (الخالي) صفة له (بعض اليوم) لا لليوم .

قوله : (وكذا ما قبله) أي دعوى وجود الفائدة بالعزم على تقدر وجود<sup>(٣)</sup> لشرط فقوله : (على ما لا يوجد) أي آخر، راجع إلى مسائل للتكم عنيها<sup>(٤)</sup>، و<sup>(٥)</sup> قوله : (ولا على عدم) أي آخره راجع إلى مسألة المحو<sup>(٦)</sup>

(١) انظر «المستصفى» (٢٢/٢) .

(٢) في نسخة «بسر» (٢٤٠/١)، و«المطالع» (٢٦٧/١) : (جميع اليوم)، والتي من نسخة المادي (٢٩٨) . ويعنه صواب

(٣) في «أ» : «وحد» وهو جحد

(٤) وهي صحة التكليف مع عدم العلم بالمأمور سنده شرط وقوعه

(٥) هو «سند» من «أ»

(٦) محذور هو الذي سئل عن مدركه . انظر «مباح» (ص ٣٤) والرازي «معي»

مقاطع لإمام شافعي (ص ٤٢٣)

(١) انظر «المعتمد» (٢٩٩) . انظر «بشرقي» (١) ٢٢٠  
(٢) انظر «شرح المعتمد» (٢) ١٦ ٧ . انظر «الحاج» (٢) ٧٠-٧١  
(٣) انظر «الفاش» بصفي الهندي (٢) ٤٢٠

لَمَّا نَزَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْحُكْمُ قَدْ يَتَعَلَّقُ<sup>(١)</sup> عَلَى التَّرْتِيبِ، فَيَحْرُمُ الْجَمْعُ، أَوْ يُنَاحُ، أَوْ يُسَنُّ.

الشيخ (خاتمة: لحكم قد يتعلق) بأمريـس فأكثر (على الترتيب، فيحرم الجمع): كأكل  
المدكي وابتنة. فإن كلاً مـهـي يجوز أكله، لكن جوار أكل البتنة عند العحر عن  
غيره، الذي من حملته لمدكي، فيحرم الجمع بينهما، لحرمة المشقة حيث قدر على  
غيره (أو يباح) الجمع كالوصوء وتسمم، فإنهما جائزان، وحوار البسم  
عند انعحر عن الوضوء، وقد يباح الجمع بينهما. كأن يسمم بخوف بظأ الرء من  
الوضوء من عتت ضرورته محل الوضوء، ثم توصأ متحملاً لمشقة بظأ الرء، وإن  
يظل بوضوئه يتيممه لاتفاء فائدته. (أو يسن) الجمع: كمخصال كفارة الوفاق،  
فإن كلاً منها واجب، لكن وجوب الإطعام عند العجز عن الصيام، ووجوب  
الصيام عند العجز عن الإعتاق، ويسن الجمع بينهما كما قال في المحصول.

الخاتمة<sup>(٢)</sup>: الحكم قد يتعلق عن الترتيب قوله: (لأن كلا منهما يجوز أكله): المراد بالجويز هنا معناه الأعم، فيشمل مستوي<sup>(٣)</sup> الطرفين وغيره<sup>(٤)</sup>.

(١) في نسخة "للسي" (٢٢١/١)، و"الطظار" (٢٨٧/١)، زيادة (بأمرس) أي هكذا (يتملق) بأمرس على مر تب. ووصل هذه زيادة في شرح محسن ولسب من لسن، ولسب دون هذه الزيادة من (المجلد الثاني) (٢٩٩/١)، و"التشبيب" (١٤٠/١)، و"العيش" (٩٧/١)، و"العب" (٢٠ ٢).

(٢٧) انظر هذه السلسلة في: «المحصول» (١٦٩/٢)، «نهاية السؤل» (٩٠/١)، «الإيجاز» (٩١/١)، «البحر» (٢٠٣/١)، «التلخيص» (١٤٠/١)، «العينه» (٩٧/١)، «الصياغ» (٢٠/١)، «طاية الوصول» (ص ٣٣)، «الآيات النبأه» (٢٩٩/١)، «نثر ضروره» (ص ٢١٨)، «اصول الفقہ» لمحمد آلي التورجم (٩٩/١).

(۳) صفحه ۵۴: [۶/۵۴]

(٤) نظم «العقد» (٢٨٨ ٦)

الثانية قوله: ( فيحرم الجمع بينهما )<sup>(١٤)</sup>، حرمة الميتة حيث قدر على غيرها: قوله إشارة إلى دفع ما اعترض به<sup>(١٥)</sup>، على التمثيل بأكل المذكي والميتة، من أنه لا مدخل للمذكي في الحرمة، وعلة<sup>(١٦)</sup> تحريم الجمع إنما تكون دائرة بين العردين، ووجه دفعه منع كون تحريم الجمع ليس إلا لئلا دائرة بينهما، بل تكون لحرمة الميتة حيث قدر على غيرها<sup>(١٧)</sup>. قوله: ( وإن يطل بوضوئه نيمة لا يشغله عاقبته ) أي ليس معنى الجمع بينهما حياحيها - صحة أدائها ودوامها، حتى يبدل بجمع اجتماعهما، ويصور بأن مني باسم على وجه التعميم أو التعليم، بل معناه أن يأتي بكل منهما صححاً، وإن مطلق لئيم بالفروع من الوضوء إلى قاله، وبطلانه حسنة لا يبي ذلك<sup>(١٨)</sup>، قوله هذا وفي ما يأتي ( ويسن الجمع بينهما )<sup>(١٩)</sup> كما قال في المحصول<sup>(٢٠)</sup>، هو<sup>(٢١)</sup> إشارة إلى أنه لم يوجد<sup>(٢٢)</sup> في كتب الفروع ومن ثم قال وله لمصنف<sup>(٢٣)</sup>، ثم أرشد من الفقهاء من حذر بذلك، وإن ذكره الأصوليون ومجتاحون إلى دليل -

(١) في يوم حادي عشر في رجب، انقضى في غير سعة حيث أتت هذه الحفلة بعد طوبى في الحُكم قد يستعمل على غير سعة) وليد زيادة (أبي)، ابن سفيان وهو حنف

(٢٢) هذا الاعتراض الذي ذكره الشيعية، وكريه هو لم يكن، نظم «سحر» (١: ٢٠٣)

(٣) و. هـ (علن) بدل (عنة) وهو خطأ

{ ٢٨٨ / ١ } : المطار : اسم

(٥) «مطر» «المطار» (٢٨٨/١)، و«أصول الفقه» لمحمد أبي النور زمير (١/١٠٠، و«شأن المروءة» (٣١٩).

(٦) والأصل بالباء (سهي) والمثبت من ١٢٣٠٠ شدة ج فدخل وهو بصواب

(179 7)  $\phi_{\text{max}} = 1$  (V)

$$\lim_{n \rightarrow \infty} \frac{1}{n} \log \frac{1}{n} = 0 \quad (A)$$

(9)  $\frac{1}{2} \leq \frac{1}{2} \leq \frac{1}{2}$

(١٠) مطبوعات الإبراهيمية، (٩٢)، وفيه الشيخ وكريي بنهريف



لغائية بما يحريم ، أو كراهه ، أو خلاف الأولى<sup>(١)</sup> ، أو وجوب ، أو بدد ، أو إباحه ،  
 وستة في مثلها ستة/ وثلاثين ، تصرّف في القسمين<sup>(٢)</sup> ، وذلك<sup>(٣)</sup> انان<sup>(٤)</sup> :  
 وسبعون .

## الكتاب الأول

### في الكتاب ومباحث الأقوال

(١) في «د» ، الأولى ، وهو خطأ

(٢) في الأصل (القسمة) ، وفي «د» انصح الجزء الأخير من الكلمة ، والثقت من «د» ولعله الصواب .

(٣) في «ح» (رله) وهو تحريف



المثلية لأن [المعروف]<sup>(٢)</sup> هو بمعنى علامة<sup>(٣)</sup> فإن قلت قد مع حسابها أكثر<sup>(٤)</sup> الحجة<sup>(٥)</sup> إجراء للعوامل اللفظية مجرى المثرات الحقيقية، قلت قد<sup>(٦)</sup> يدل ذلك العلامة لرصي<sup>(٧)</sup> كبره، ومع ذلك حنار حوار احببها بدا<sup>(٨)</sup> كن في أحدهم في الآخر وزيادة، كما هنا قل: بدلين ما هذا، وما عد له، والله، وما قبل<sup>(٩)</sup> [من]<sup>(١٠)</sup> أنها تكرر، ثم معزف حرف المداء، لا يتم في يا الله، وياعبد الله، قال: وما قيل: إن العلم - كبقية المعارف - لا يضاف إلا [إلى]<sup>(١١)</sup> تكرر مجموع: من يجوز عدي إصافه مع مقاء تعريفيه، إذ لا مانع من اجتماع تعريفيين إذا اختلفا كما مر، ويسقط الكلام على ذلك

(١) في الأصل (المعرفة) والمثلث من «هـ»، فتح

(٢) أي لغة، انظر الصحاح (١٤٠/٢)، تاج العروس (١٤٧/٢٤)

(٣) نسخة «هـ»: [م/٥٥].

(٤) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣٩٨/٣-٤٠٠)، أوضح المسالك لابن هشام

(٥) (١٨٠/١)، «فتح المروود» (ص ٨٩)، «شرح الأشموني» (٢٥٠/١-٢٥١).

(٥) (قد): ساقطة من «ج».

(٦) هو علامة محمد بن حسن، هي الدرس الأسبدي، برين السب، بحري تكلم معني من

مصنفاته: شرح الكافية والشافية في النحو والتصرف لابن الحاجب، وحاشية على جلال

الدواني في النطق والكلام. توفي سنة ٦٨٦هـ، انظر ترجمته في «الشلموات» (٦٩١/٧)،

والأعلام (٨٦/٦).

(٧) انظر «شرح الكافية في النحو» للرصي (١٤١/١-١٤٢).

(٨) في «هـ»: (إذ) بدل (إذا).

(٩) هذا القول للمعري، انظر «شرح الرضي» (١٤١/١-١٤٢).

(١٠) ريذة من «هـ» فتح.

(١١) في الأصل «هـ» (إذ) والثالث من «ج» والثاني (٢٣٣/١)، حيث نقل كلام الشيخ

ركباً كما أنه

يعني ما يصدق عليه هذا، من أول سورة حمدته إلى آخر سورة لباس، المحتج بأبعاضه، بخلاف المعنى بالقرآن في أصول الدين، عن مدلول ذلك القائم بذاته تعالى.

ثانيه واحمد الله على موافقتك هذا الإمام<sup>(١)</sup> وانكتب عنهم مردف بقرآن يكن القران أشهره<sup>(٢)</sup> وهذا قوله. (يعني) أي باللفظ حول إلى آخره وقوله: [ما يصدق عليه]<sup>(٣)</sup> هذا أي المصدق مذكور، ولما كان كلام المصنف صادقا بكل القرآن وببعضه المشتغل من سور، قال الشارح (يعني)<sup>(٤)</sup> ليت أنه حجة لكل، أي للمجموع الشخصي<sup>(٥)</sup>. وذكر معه قوله (المحتج بأبعاضه) بالنصب بدلا من «هـ»، بيت [به]<sup>(٦)</sup> عرض الاصوي، [من]<sup>(٧)</sup> أنه إنما يحتج بالأعاص<sup>(٨)</sup>. قوله: (خلاف المعنى بالقرآن في أصول الدين)<sup>(٩)</sup> إلى آخره

(١) مقتضى كلام الشيخ تركباً في «هـ» الكتاب لأمس، كلامه معروف اللام التي لتعليق.

واللام التي للمعنى فجميع هاتين مع معرف واحد، وهو كصح عنه من مجرى العودين

المعنى مجرى العودين، «دشبح» ما عنه من وجهي، أن أي من اللفظ علامات

مدح عنه فلا يمتنع أن يستدل، وأن أحببها معنى، حتى يحسن إذا كان في أحدهما معنى

ليس في الآخر، أفاده أساتذة الدكتور عمر الدين بنوي أصحاب جملة الله تعالى - مدكره معه

(٢) (هـ): ساقطة من «ج»

(٣) ما بين معقوفين ساقطة من «هـ» فتح

(٤) (يعني) ساقطة من «هـ»

(٥) انظر: «التلويح» (٢٨/١).

(٦) في الأصل (أنه) والثالث من «هـ» فتح ولغة الصواب

(٧) في الأصل (مع) والثالث من «هـ» فتح، ومنه تصواب

(٨) أي أن القرآن أحد الأدلة الخمسة المحتج بها عند الأصوص، وأن لا يحتاج إلى هو باعتبار

الذكور لامتداده، وذكر القرآن هو المعتمد، المذكور، لامتداده، «نظر» الثاني (٢٢٤

(٩) «نظر» الإرشاد (ص ١١٥)، وشرح المفصل (١٤٧)، «شرح الصمدية للضحاوية» (١٧٣





والإعجاز على الإعجاز، وإن أرسل القرآن معبره أيضاً، لأنه المحتج إليه في التفسير وقوله (يسورة منه) أي أي سورة كانت من جميع سورة، حكاية لأهل ما وقع به الإعجاز الصادق بكونه أقصر سورة، ومثلها فيه قدرها من غيرها، بخلاف ما دونها.

ثالثة فوه: (وإن أرسل القرآن لغيره أيضاً) أي كبديتر آياته، والتذكر مواءمة فوه: (حكاية لأهل ما وقع به الإعجاز الصادق بالكوثر) هو في الحقيقة حكاية<sup>١</sup> بكن ما يقع به الإعجاز من السور، لا لأهل سورة منه، نعم هو لازم له، وعلى ما قلناه فالأنسب أن يقول: «وهو<sup>(٢)</sup> الكوثر لا الصادق به<sup>(٣)</sup>». قوله: (الصادق) مجرور نعتاً (لأهل). قوله: (أقصر) مجرور بدلا من (الكوثر) إن قرئ «سوره» بهاء التثنية، ونعنا أيضاً إن قرئ بهاء الضمير. قوله: (ومثلها فيه) أي في الإعجاز (قدرها من غيرها) أي في عدد الآيات، لا في عدد الحروف الصادق ثابتي وبآية وبدون، ليوافق قولهم<sup>(٤)</sup>: (الإعجاز) إن يقع ثلاث آيات، وذلك قدر سورة قصيرة. وقال البرماوي: «إنه يقع ثلاثين والآية<sup>(٥)</sup>» وسيأتي إيضاحه.

(١) نسخة «ب» ع ٥٦ ر

(٢) نسخة «ع» ١٥ ع

(٣) نسخة «ب» ع ٥٦

(٤) انظر «آيات البيان» (١) ٣٠٥

(٥) انظر «ب» «ب» في علوم القرآن (٢٣٨/٢)، «مناجيز» (١٦٤٤٢)، «الإعجاز» (١٢٤٢١)

(٦) انظر «ب» «ب» في علوم القرآن (٢٣٨/٢)

وقالته - كما قال - : دفع إيهام العادة - بدونه - أن الإعجاز بكل القرآن فقط.

ثالثة قوله: (وعالته) أي عاتده بوجه سورة «ه»، (كما قال، أي المصنف في مع الموضع<sup>(١)</sup>)، دفع الإيهام المذكور هذا بحال بقوله في شرح<sup>(٢)</sup> «مختصر» إيهام خروج لبعض السورة، والآية، فإن التحدي إنما وقع بالسورة، وما ادعاه من إحصاء مجموع، وإن كان مشهوراً<sup>(٣)</sup>، فإن الإعجاز وقع أولاً بالتحدي بكل القرآن في آية: ﴿قُلْ لَنْ أَجْتَمِعَ الْإِنْسَ وَتُحْجِزَ﴾<sup>(٤)</sup>، فلم يحجزوا تحديهم بمسألة سور في آية: ﴿فَأَنزَلْنَا يُعْثِرُ سُوْرَ﴾<sup>(٥)</sup>، فلما عجزوا تحديهم بسورة في قوله: ﴿فَأَنزَلْنَا بِسُوْرَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾<sup>(٦)</sup>، فلم يحجزوا تحديهم بدونها بقوله: ﴿فَأَنزَلْنَا يُحْذِثُ مِثْلَهُ﴾<sup>(٧)</sup>، وعن سحدي بدونها جرى العلامة لبرماوي<sup>(٨)</sup> قال: «وأقل ما وقع به التحدي<sup>(٩)</sup> آية».

(١) ج: نسخة «م» ح

(٢) «ب» «ب» ع ١٠٦ ع ١٣٨

(٣) «ب» «ب» ع ١٠٦ ع ١٣٨

(٤) «ب» «ب» ع ١٠٦ ع ١٣٨

(٥) «ب» «ب» ع ١٠٦ ع ١٣٨

(٦) «ب» «ب» ع ١٠٦ ع ١٣٨

(٧) «ب» «ب» ع ١٠٦ ع ١٣٨

(٨) «ب» «ب» ع ١٠٦ ع ١٣٨

(٩) «ب» «ب» ع ١٠٦ ع ١٣٨

(١٠) «ب» «ب» ع ١٠٦ ع ١٣٨

(١١) «ب» «ب» ع ١٠٦ ع ١٣٨

(١٢) «ب» «ب» ع ١٠٦ ع ١٣٨

(١٣) «ب» «ب» ع ١٠٦ ع ١٣٨

والمتمتع بتلاوته أي أمدًا، ما نسخت تلاوته كما قال : منه «الشَّيْخ والشَّجْعَة إِدَا رِيَا وَارْحَوْهَا الْبَتَّةَ» . قال عمر <sup>(١)</sup> : «فَلَمَّا قَدْ قَرَأَهَا» . رواه الشافعي وغيره <sup>(٢)</sup> .  
وللمحاجة في التمييز إلى إخراج ذلك ، راد المصنف على عمره لتمتع تلاوته ، وإن كان من الأحكام ، وهي لا تدخل الحدود .

لِلْبَيْتَةِ لَكِنْ عَدَّ إِذَا اشْتَمَعَتْ عَلَى مَا يَهْتَاجُ لَهَا فِي ك «ثُمَّ تَنْظُرُ» <sup>(٣)</sup> ، وعليه محض قول الشرح (ومثلها فيه قدرها من غيرها) ومعض السورة صادق بالآيتين ، وبلايه وبدوتها ، فلو جُذِفَ المصنف قوله في شرح المختصر «وَالْآيَةُ» كان أحصر <sup>(٤)</sup> . قوله : «أَيُّ أَبْدَلَا» خرج <sup>(٥)</sup> به ما نسخت تلاوته بعد أن تعبد بها كما أضاده كلامه قوله : (وللمحاجة) إلى حره جواب <sup>(٦)</sup> يقال إن العبد سألناه حكم من أحكام رقاب (وهي لا تدخل الحدود) ، لأن أحد لإفاده التصور والحكم على الشيء فرع <sup>(٧)</sup> تصوره ، فلو توقف تصوره عليه لزم الدور ، وبقرير جواب أن الحد كما يراد به تحصيل التصور ، قد يراد به تمييز تصور حاصل ، ليعلم أنه المراد باللفظ من بين التصورات ، .

(١) روه مالك في الموطأ (ص ٨٧٤) ، والشافعي في مسنده (بترتيب السنن) (٢/ ٨١-٨٢) ، والشافعي في السنن الكبرى (٤١١/ ٦) ، برقم (٧١١٨) ، وابن عاچه في مسنده ، كتاب حدود ، باب الرجم ، (١٦٧/ ٤) برقم (٣٥٥٣) ، وأصله في الصحيحين ، انظر صحيح البخاري . ص ٦٨٣-٦٨٤) ، وصحيح مسلم رقم (١٦٩١) .

(٢) سة ٤ لحد ٢١٠ (٢١٠)

(٣) انظر أمون أمون مع في مع المعجز به من القرآن في : «التهذيب لأبي الخطاب (١) ، ص ٣٧ ، ١٠٣٧ سرحي ، ٢٩١ ١» التقرير والتصغير (٢/ ٢٧٥) ، «الزهران في علوم العرب» (٢٣٨ ٢) ، نسخة ١ (١٣٥٧/ ٣)

(٤) في ٥-ج . (أخرج)

(٥) في الأصل (د) ، وفي (ب) ، (ب) ، والخشب من (ج) ونسبة الصواب

(٦) في (ج) رواية (د) ، مكذا (عن بصيرة)

المراد بتجليد القرآن ، تمييز مسياه عما عداه بحسب [الوجود] <sup>(١)</sup>

والشيء قد يميز يذكر حكمه لمن تصوره بأمر يشاركه فيه غيره ، ولمراد هنا هذا ، فإن تحديد انقراض باللفظ اسرل إلى حره ، حدله بها يميزه عما ليس بقرآن بالنسبة إلى من عرف الإنزل ، ولا يحذر مع بقية [انقود] <sup>(٢)</sup> ، ولم يعلم <sup>(٣)</sup> عن <sup>(٤)</sup> «المراد» <sup>(٥)</sup>

(١) في الأصل (الوجود) ، ونسبة من (ب) ، (ج) ، وهو بصواب

(٢) في الأصل (المعبد) والخشب من (ب) ، (ج) ،

(٣) في (ب) ، (ج) ، (ب) ، (ج) ،

(٤) في (ب) ، (ج) ، (ب) ، (ج) ،

(٥) عن «نشر سة» (١٦ ٧٤)

وَمِنْهُ الْبَسْمَلَةُ أَوَّلُ كُلِّ سُورَةٍ غَيْرِ بَرَاءَةِ عَلَى الصَّحِيحِ.

الشيخ (ومنه) أي من القرآن (البسملة أول كل سورة غير براءة على الصحيح)، لأنها مكتوبة كذلك بحط السور في مصاحف الصحابة مع ما بينهم في أن لا يكتب فيها ما ليس منه، مما يتعلق به، حتى النقط والشكل

المبيّنة قوله: (على الصحيح)<sup>(١١)</sup> أي من الخلاف بين الأئمة<sup>(١٢)</sup> أو من الخلاف عدداً<sup>(١٣)</sup>، لكن تعلّق، فإن البسملة أوّل الفاعلة قرآن عدداً بلا خلاف<sup>(١٤)</sup>، وإذا قلنا: بأنها في أوّل السور قرآن، احتلّت أمثلاً<sup>(١٥)</sup> من هي قرآن قطعاً أو حكماً؟ بمعنى أن سورة لا تكمل، لا بقراءتها [أوّلها]<sup>(١٦)</sup>، على وجهين، الجمهور منهم على الثاني، ورجحه النووي في مجموعته<sup>(١٧)</sup>، قال كغيره<sup>(١٨)</sup>: ولو كانت قرآناً قطعاً لكفرنا فيها، وهو خلاف الإجماع<sup>(١٩)</sup>.

- (١١) ينظر بحث «البسملة في أصول الرسخي» (٢٩٢/١)، «الصحيح» (٢٩٦/١)، «الإحكام» (١٠٠/١)، «الحرا» (٤٧١/١)، «الشفا» (١٤٥/١)، «المنهاج» (١٠٠/١)، «القيام» (٣٨/٢)، «الفتح» (١٣٧٠/٣)، «شرح كنز الدواعي» (١١٢/٢)، «التبصرة» (٧/٣)، «تفسير الآلوسي» (٦٩/١)، «التحصيل والتبوير» (١٣٦/١)، «البيان» (١٤٤/٢).
- (١٢) انظر إلى العهد، في هذه المسألة في «الاستدرك» (١٦٨/٤)، «الفتح» (٢٠٢)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٨٠-٥/١)، «البيان للبرهان» (١٨٢-١٨٤/٢)، «الفتاوى» (١٥١/٢)، «المجموع للنووي» (٢٨٩/٣)، «النهاية» (٢٢٠/٢).
- (١٣) أي عند الشافعية ينظر: «المجموع» (٢٨٩/٣)، «البحر» (٤٧١/١)، «البيان» (١٨٢-١٨٤/٢).
- (١٤) انظر المراجع السابقة.
- (١٥) أي الضالعة.
- (١٦) في الأصل (أوّلها) «أغلب من» «في» «مع» «ولعله الصواب».
- (١٧) انظر «المجموع» (٢٨٩/٣).
- (١٨) نسخة «٥٧» [ع].
- (١٩) انظر «الفتاوى» (١٠٥/٢).
- (٢٠) وجه قال كبار العلماء كتابي في «المحقق» (١٥١/١)، «وإن تبيّنت في «المجموع» (٣٩٩/١٣)، «والصنف» (١٠٠/٢) في «الفتح» (٢٨٩/٣).

وقال القاضي أبو بكر البغدادي<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>: «ليست منه في ذلك، وبها هي في الفاعلة، لا يستند انكشاف على عدة لله في كنه، ومنه من لا ينداء الكتب بها وفي غيرها، لفصل بين السور» قال من عاصم «كان رسول الله ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى يترتل عليه بسم الله الرحمن الرحيم» رواه أبو داود وغيره<sup>(٣)</sup>، وهي منه في أثناء لسمّل بسماعاً، وليست منه أول براءة، وبروها يقتل لدى لا تناسبه البسملة المناسبة للرحمة والرفق.

للشبه ومنها المحرر<sup>(٤)</sup>، فإنه من، ليس حكماً لا قطعاً، لأنه منه في الطور لا في التوجه<sup>(٥)</sup>، قوله: (كذلك) أي أول كل سورة غير براءة، وكذا قوله: (في ذلك). [قوله]<sup>(٦)</sup> «يخط السور» خرج به أسأوها<sup>(٧)</sup>، فإنها مكتوبة كذلك<sup>(٨)</sup> بغير خط السور في المصاحف العثمانية.

[قوله]<sup>(٩)</sup> «وإنها هي في» الفاعلة إلى آخره مردود بأنه لو كان المقصود من كتابتها في الفاعلة وفي غيرها ما ذكره.

- (١) انظر «البيان» (١٤٤/٢)، «الفتح» (٢٠٢)، «المنهاج» (١٠٠/١).
- (٢) انظر «المجموع» (٢٨٩/٣)، «الفتح» (٢٠٢)، «المنهاج» (١٠٠/١).
- (٣) أخرجه أحمد في مسنده كتاب الصلاة، باب من جهر بسم الله الرحمن الرحيم (٢٠٩/١) ومصححه رواه الذهبي، وانظر تلخيص الحبير (٢٣٣/١) رقم (٣٤٨).
- (٤) أي حين سبّح - عنه سلام - في بيته المحرم.
- (٥) انظر «شيف» (١٤٨/٢)، «الفتاوى» (١٠٥/٢).
- (٦) زيادة من «مع».
- (٧) في «مع» (استأوها).
- (٨) في الأصل (أغلب من) «ولتب من» «مع» «ولعله الصواب».
- (٩) زيادة من «مع».
- (١٠) في «مع» «زيادة أوّل حك» (أي أول الفاعلة) وهو خطأ.

الباق

الباق (لا ما نقل أحاد) مر ما كُتِبَ فيها في مرة (والسارق والسارقة فاقطعوا أيهما) ، فإنه ليس من القرن (عل الأصح) ، لأنَّ نشر لإعجازه ليس عن لابن سبيل قصر سوه تنوفر بدواعي عن شدة سوبر وقيل به من نشر حمل على أنه ك متواتر في العصر الأول ، لعدة مائة ، ويكفي ثبوته

نقشه قوله : (ويكفي التواتر) حنه مع ' لاكتفاء بذلك

الناحية لما [ساع] كتابتها بخط السور ، لمالغة الصحابة في تجريد القرآن عينا عده ' ، وكنت ' (٢) أو براءة ، وما ذكر في الخبر ، لا حجة فيه لم يسمي كوما قرآن ، بل قد يحتاج به من أثبت ، لأن قوله الحق ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم ' ، لم يكن ظاهرا في نزولها قرآن ، فمحتمل يتعين العمل عليه بالمطامع ، وهو الإجماع على كتابتها بخط السور ' ، مع المبالغة في تجريد القرآن عينا عده كما تقررو . قوله : (وليست منه أول براءة) إلى آخره ، أي بإجماع المسمين كقوله النووي في مجموعه (٦)

- (١) في أصل (شاع) وكتب من أ. ح.
- (٢) قال عبدالله بن مسعود : اجزؤوا القرآن ولا تخططوه بشيء . رواه ابن أبي داود في كتاب مصحف ، وخبره بن حجر عن ما ذكره تلميذه بن الأمير الحاج في «التقرير والتحصيل» (٢٧٧ ٢) ، ويظهر أن كتاب مصحف لاس أبي داود (١٥٣-١٥٧) ، و«النشر في براءات بعث» (٣٣)
- (٣) في ح (لا كتب) وهو خطأ
- (٤) إن ، سابقه من ح
- (٥) ينظر ، معجم الردي (٢٠٣ ١) ، «السب» (١٤٧ ١) ، «العب» (١٠٢ ١)
- (٦) انظر «المجموع» ٢٨٩/٣ ، وينظر «مرآة لإجماع» (ح) (١٤٧)

(١) هي مرة عبدالله بن مسعود بث رواها عنه بطري في نسخة ١٢٣٨ ٦ ، وينبغي في «الر يكتن» (٢٧٠ ٨) ، ونظر «المخصص ح» (١٩٦ ٤) ، وافق الذي (٢٠١ ٢)

(٢) في ح [نق]

لَبَنٌ وَالسَّبْعُ مَتَوَاتِرَةٌ. قِيلَ: فِيهَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْأَدَاءِ... ..

الْبَنُّ (قِيلَ) -بَعِي قَالَ ابْنُ الْحَسَنِ- (فِيهَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْأَدَاءِ) أَيْ فِي هُوَ مِنْ قَبِيلِهِ، بَأَنَّ كَانَ هَيْئَةً لِلْفُطْحِ يَتَحَقَّقُ بِدُونِهَا.

لِلنَّاسِ: إِذْ (٢٧) تَحْصِيصُهُمْ حَبْرَةً لَا يَمِضُ عَمَّا يَعْرِفُونَ عَنْ غَيْرِهِمْ. بَلْ هُوَ مَوْضِعٌ فَقْدَ لِنَفْسِهِ مِنْ أَمْرِ كُلِّ سِدِّ مَعْرَاةٍ مِمَّنْ لَحِمَّ لَعْنُهُ عَنْ مَشْهُمٍ وَهَذَا وَإِسْمُ تَبَتُّ (٢٨) لِلْأَمَةِ وَرَوَاتِهِمُ الْمَذْكُورِينَ فِي أَسَانِيدِهِمْ، لَتَصْدِيهِمْ بِصَطِّ حُرُوفِهَا، وَحِفْظَ شَبُوحِهِمُ الْكَمَلِ فِيهَا (٢٩) وَشَرْطَ تَوَاتُرِهَا مَعْنًى كَمَا قَالَ الْعَلَامَةُ (٣٠) [الْحَافِظُ] (٣١) الشَّمْسُ بْنُ الْجُرَيْرِيِّ (٣٢) عَنْ صِبْغَةَ بَقْلُهَا، وَوَادِقَتِهَا مَعْرَسَهُ، وَخَطَّ أَحَدُ الْمَصَاحِفِ الْعَشَائِيَّةِ، يَلْ قَالَ: «إِذَا شِئْتَ تَوَاتُرَهُ وَجِبَ قُوَاهُ وَإِنْ حَالَتْكَ الرِّسْمُ» (٣٣) اسْمُهُ وَسَمَّيْتُ بِذَلِكَ مَرِيدِيَّانَ

الْبَنُّ (و) نَفَرَةٌ (السَّبْعُ) مَعْرُوفَةٌ لِلْقُرَّاءِ سَبْعَةٌ. أَبِي عَمْرٍو (٣٤) وَبَابُ (٣٥)، وَاسْمُ كَثِيرٍ (٣٦)، وَعَامِرٌ (٣٧)، وَعَاصِمٌ (٣٨)، وَحِزَّةٌ (٣٩)، وَالْكَسَائِيُّ، (مَتَوَاتِرَةٌ) مِنْ أَسْمَاءِ النَّاسِ، أَيْ نَقْلُهَا عَنْهُمْ، يَصْنَعُ عِدَّةً بِطَوَلِهِمْ عَلَى تَكْدِيبِ لَتْلِهِمْ، وَهَذَا

لِلنَّاسِ قُوَاهُ: (أَيْ نَقْلُهَا عَنْهُمْ يَصْنَعُ عَادَةً تَوَاتُوهُمْ عَنْ التَّكْدِيبِ لَتْلِهِمْ وَهَذَا) (٤٠). أَيْ وَلَا يَضُرُّ كَوْنُ أَسَانِيدِ الْقُرَّاءِ أَحَادًا (٤١).

- (١) هُوَ بِعَلَامَةِ أَبِي عَمْرٍو اسْمُ الْعَلَاءِ بْنِ عَمْرِو بْنِ شَيْبَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعْدٍ. ثَلَاثَةٌ وَاحِدٌ، مِنْ أَثْنَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فِي سَنَةِ ١٥٤ هـ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي: «غَايَةُ الْمَنَافِعِ» فِي طَعَامَاتِ الْقُرَّاءِ لِأَبِي الْجُرَيْرِيِّ (٢٨٨/١).
- (٢) هُوَ بِعَلَامَةِ نَافِعٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمِيٍّ، الْقَارِئُ لِلدُّنَى، مِنْ الْقُرَّاءِ الْعُقَّةَاءِ الْعَادَةِ، تَوَلَّى سَنَةَ ١٦٩ هـ. مَعْرُوفَتُهُ فِي: «غَايَةُ الْمَنَافِعِ» (٢/٢٣٠).
- (٣) هُوَ الْعَلَامَةُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ الدَّارِيُّ الْمَكِّيُّ، أَبُو مَعِينٍ، إِمَامُ أَهْلِ مَكَّةَ فِي الْقِرَاءَةِ، تَوَلَّى سَنَةَ ١٢٠ هـ. مَعْرُوفَتُهُ فِي: «غَايَةُ الْمَنَافِعِ» (١/٤٤٣).
- (٤) هُوَ بِعَلَامَةِ أَبِي عَمْرٍو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ بْنِ مَيْمُونٍ بِرِسْمَةِ الْحَصِيِّ. مَعْرُوفٌ بِالنَّصَائِبِ، تَوَلَّى سَنَةَ ١١٨ هـ. مَعْرُوفَتُهُ فِي: «غَايَةُ الْمَنَافِعِ» (١/٢٣٣).
- (٥) هُوَ الْعَلَامَةُ عَاصِمُ بْنُ عَبْدِ الْجَدِّ الْأَسَدِيُّ، مَوْلَاهُمْ، الْكُوفِيُّ، انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِوَايَةُ الْأَمْرِ بِالْكُوفَةِ، تَوَلَّى سَنَةَ ١٢٨ هـ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي: «طَبَقَاتُ الْقُرَّاءِ» (١/٣٤٦).
- (٦) هُوَ الْعَلَامَةُ حِزَّةُ بْنُ حَبِيبٍ بْنِ عِبْرَةَ، أَبُو عَصَاةٍ الْكُوفِيُّ، التَّيْمِيُّ، مَوْلَاهُمْ، أَحَدُ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ، تَلَفَّ حَبْرَةً ثَلَاثًا، تَوَلَّى سَنَةَ ١٥٦ هـ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي: «غَايَةُ الْمَنَافِعِ» (١/٢٦١).
- (٧) سَمَّيْتُ هَذِهِ لِمَا سَمَّاهُ تَصْنِيفُ مَعْرُوفَاتِ أَهْلِ الْأَمْرِ بِرِسْمِهِ (٢٩٩/١)، إِذَا كَانَ بِرِسْمِهِ (١/١٦٣)، مُرْشِحُهُ (٢/٢١)، وَفِي الْحَاجِبَةِ (٢/٩١)، «الْبَحْرُ» (١/٤٦٦)، «التَّحْقِيقُ» (٢/١٩٤)، «بِرْهَانُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ» (١/٤٦٦)، «التَّحْقِيقُ» (٣/١٣٥٩)، «تَقْرِيرٌ وَنَحْوُهُ» (٢/٢٨)، «التَّحْقِيقُ» (٣/١١)، «الْإِتْقَانُ» (١/٢١٠).
- (٨) سَمَّيْتُ بِذَلِكَ (١/١٦).

(١) مَعْرُوفَتُهُ فِي: «غَايَةُ الْمَنَافِعِ» (٢/٢٣٠).

(٢) فِي سَنَةِ (٢٨٨/١)، وَهُوَ حَاضِرٌ

(٣) سَمَّيْتُ بِهِ (٨/٨).

(٤) مَعْرُوفَتُهُ فِي: «غَايَةُ الْمَنَافِعِ» (١/٤٤٣).

(٥) فِي سَنَةِ (١٢٠ هـ)، وَهُوَ خَرِيفٌ

(٦) بِرِسْمِهِ (١/٢٣٣).

(٧) فِي سَنَةِ (١١٨ هـ)، وَهُوَ خَرِيفٌ، وَبِعَلَامَةِ أَبِي عَمْرٍو اسْمُ الْحَصِيِّ، مَعْرُوفٌ بِالنَّصَائِبِ، تَوَلَّى سَنَةَ ١١٨ هـ. مَعْرُوفَتُهُ فِي: «غَايَةُ الْمَنَافِعِ» (١/٢٣٣).

(٨) مَعْرُوفَتُهُ فِي: «غَايَةُ الْمَنَافِعِ» (٢/٢٣٠).

(٩) مَعْرُوفَتُهُ فِي: «غَايَةُ الْمَنَافِعِ» (٣/١١).





الْمَثْنُ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَا وَزَّاءُ الْعَشْرَةِ وَفَقًا لِلْبَغَوِيِّ وَالشَّيْخِ الْإِمَامِ .

(وَالصَّحِیحُ أَنَّهُ مَا وَرَاءَ الْعَشْرَةِ) أَيِ السَّعَةِ السَّائِقَةِ، وَقَرَأَتْ بِعَقُوبٍ<sup>(١)</sup> وَأَبِي حَمَرٍ<sup>٢</sup> وَحَلَفَ<sup>(٣)</sup>، فَبَعْدَ الثَّلَاثَةِ بِحُجُورِ الْمَرَاءَةِ بِهَا، (وَعُمَاقًا لِلْبُعَوِيِّ<sup>(٤)</sup>) وَالشَّيْخِ الْإِمَامِ) وَدَ لِمُصَنَّفٍ<sup>(٥)</sup>، لِأَنَّهَا لَا تَخَالُفُ وَرِسْمَ السَّعِ، مِنْ صَحَّةِ السِّدِّ، وَاسْتِقَامَةِ الْوُجْهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَمَوْقِعَ حُطِّ الْمُنْصَحَفِ الْإِمَامِ. وَلَا يَصِرُ فِي الْعُرُوِّ إِلَى الْبُعَوِيِّ عَدَمَ ذِكْرِهِ حَلْفًا، فَإِنَّ قَرَأْتَهُ -كَمَا قَالَ الْمُصَنَّفُ-<sup>(٦)</sup> مَلْفَقَةً مِنْ الْقَرَاءَاتِ لِسَعَةِ إِدْرَاكِهِ فِي كُلِّ حَرْفٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ اجْتَمَعَتْ لَهُ هَيْئَةُ لِبَسَتْ لَوْ حَدَّ مِنْهُمْ لَمَعَلَتْ قِرَاءَةً تَخْصُهُ

الخامسة قوله: (والصحيح أنه ما وراء العشرة)<sup>(٧)</sup> قد صوّبه الزركشي<sup>(٨)</sup> بقوله:  
(المعروف أنه ما وراء السعة). قوله: (لأنها لا تحالف رسم السبع) إلى آخره

تلقب هذه الأمور الثلاثة<sup>(١)</sup>، وبهم مقتض الشورى، كما أنه في كون ما اجتمع فيه غير [شاذ]<sup>(٢)</sup>، وهو ما عليه أكثر العزاة<sup>(٣)</sup>، وبعض لقنها<sup>(٤)</sup>، ومنهم لعمري، وتسميهم المصنف، بحجور القراءة به عندهم، لأنهم قسموا القراءة بين مؤنر وهي ما يورث بعدها، وصحيحة وهي ما جتمع فيها أمور ثلاثة، وشاذة وهي ما سواهما وحوروا القراءة بالآوين<sup>(٥)</sup>، بل قال المصنف في مع الموضع: «إن لفادات الثلاث متواترة، وأن القون بأب غير متواتر في عمية لسفوطه<sup>(٦)</sup>»، وأما لأصوله وبعض اعتقه<sup>(٧)</sup>، ومنهم سويي<sup>(٨)</sup> فلا يكتفون بذلك، بل يشترطون تواتر<sup>(٩)</sup> بحجور عندهم القراءة به رد على السمع، واشترطهم التواتر في ذلك مقتض بوثبات قراءة<sup>(١٠)</sup> اسمية

(١) انظر: هذه الشروط في بعض النسخ ١٩١  
(٢) في الأصل (شادة)، والقياس "أ" - "ح"؛ تعديدي (٣٥١) حيد مع كلام شيخ  
ك. ب. و. هـ. د. س. هـ.

(٣) رقم = ١، ٣٦، ١، مرمر + حجر كلسي (٢٧٠)، (تفاهل) (١) (٢٢٣)  
 (٤) رقم = ١، ١٥ من صلب الحجارة ٧٨ ٧٧ ١٦، ٢٣٠ ٢٣ "مصر" (١٦٥)،  
 "جباله" (٤٧/٧) و"البحر المصري" (٧٠/١٢) وما بعده.

(5) انظر : «الضياء» (1/2).

(٦) انظر «معجم اللغة» (ص ٣٥٠)

(٦) المصنف = (٢ ١٦٥ ٦٦)، اختيار المصنف = ١٢، و عدد مصنفات = ٤ (الضبابية = ٢٨ / ٢)

(709 7017) 4-2-1968

(٩) سورة البقرة [٥٩]

$$(a, b) = (1, 2) \text{ (10)}$$

(١) هو علامة يعقوب بن إسحاق بن يزيد الحصري، أبو محمد، أحد الثراء العشرة، توفي سنة ٢٠٥هـ. نظر مرجع في «قناة النهاية» (٢/ ٣٨٦).

(٢) هو علامة يريد من المتعاق، أو جمهور القاريين المعرفي، أحد الفراء العشرة، وهي:  
سنة ١٣ هـ. انظر ترجمته في: «غاية النهاية» (٢/ ٢٧٧).

(٣) هو علامة حنف من شمام من طاب من عراب، أبو محمد لمر في أحد القراءات، البعث،  
بني سنة ٢٢٩ هـ نظر برحمه في إعدابه البهية (٢٢٧/٢)

(۱) نظر رائے سعودی کے مندرجہ اعداد کے ہیں (۱۱-۵۵)

(٥) سفر = مبلغ الموعود (٣٥٢)

(٦) النظر في جميع مواقع (٣٥٣)

(٧) انظر «معجم ادوية» (ص ٣٥٢)، و نظم رأي كبار العلماء - في القراءات العشر وعلمها من  
لمؤلف في كتاب البشر في العرب، باب عشر، «علامة ابن الجوزي» (١/ ٣٧-٤٧).

(٨) نظر عونه في "سبع" (١٥٤) و"نظر" "المحرر" (٢٧٢)



مع أنهما لم تتوتر، عن أهم قد صرحوا بأن اشترط التواتر في ذلك إما هو في  
القرن [القطعي]<sup>(١)</sup> «أما الحكمي، فاكتمو فيه بظن، وهو حاصل باحتياج  
لأمر الثلاثة السابقة، كما أنه حاصل في السئلة بكتابتها أول كل سورة غير  
«براءة» بخط [المصاحف]<sup>(٢)</sup>.

لشَّيْخ وَقِيلَ: مَا وَرَاءَ السَّبْعَةِ. أَمَا إِجْرَاؤُهُمْ عَزَى الْأَحَادِ فَهُوَ الصَّحِيحُ.

الشيخ (وقيل). اشاد (ما وراء السبعة)، فتكون اشاد منه لا يجوز البراءة بها على  
هذا، وإن حكى البيهقي الاتفاق على الجواز، غير مفرح بخلافه كما تقدم  
(أما إجراؤه مجزئاً) الأخبار (الأحاد) في الاحتجاج، (فهو الصحيح)، لأنه  
منقول عن النبي ﷺ، ولا يلزم من استفاء خصص فرأسته، استفاء عموم  
حريته. والثاني - عليه بعض أصحاب - لا يحتج به، لأنه إما على قرآن ولم  
ثبت قراءته. وعلى الأول محتج كثر من فهمت على قطع يمين لسرى  
معه «أساساً» وبما لم يوجدوا التسع في صوم كعكة يعين الذي هو أحد  
قوى الشافعي بقراءة «متنعت»، قال لمصنف (١) «كأنه لما صحح  
الدارقطني إسناده عن عائشة - رضي الله عنها - : «نزلت في صيام ثلاثة أيام  
متتابعات» فسقطت متتابعات»

للشيخ قوله: (وإن حكى البيهقي الاتفاق على الجواز) أي فيه بحسب ما وصل إليه،  
ولا يكون حجة على القائل<sup>(٣)</sup> بأن اشاد ما وراء<sup>(٤)</sup> أسبعة، لكن مر أن قول  
لعوي هو الصحيح<sup>(٥)</sup> قوله: (ولم تثبت قراءته) أي وقد لم تثبت قراءته لم  
تثبت<sup>(٦)</sup> حريته

(١) قاله في «رفع الحاجية» (٢/٩٥).

(٢) انظر: «البحر» (١/٥٧٤)، «التحجير» (٣/٣٨٦).

(٣) نسخة «ع» [١١ ع].

(٤) انظر «ص» (٢٦٢)، ونصه أن أول العهد اشادة وإجراؤه مجزئاً في «أصول

الشرعية» (١/٢٩٣)، «التهذيب» للإمامي (ص ١٤٢)، «البحر» (١/٢٧٥) «الشف»

(١/١٥٤)، «التهذيب» (١/١٥٤)، «الشف» (١/١٥٤)، «التحجير» (٣/٣٨٩) «التحجير»

والتحجير» (٣/٢٧٩)، «الشف» (٣/٩٠).

(٥) في «ع» (ثبت).

(١) في الأصل (مطوي) وكتب من «أ» «ح» وهو الصواب

(٢) في الأصل (مصحف)، وكتب من «ب» «ج»

# [لَا وَحُودٌ لِّمَا لَا مَعْنَى لَهُ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ]

وَلَا يَجُوزُ وَرُودُ مَا لَا مَعْنَى لَهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، جَلَا فَا لِيُخَشَوِيَّةٌ.

(ولا يجوز ورود ما لا معنى له في الكتب والسنة، جلا فليخشوية) في تجويزهم ورود ذلك في الكتاب قالوا: لوجوده فيه، كالحروف المقطعة وأمثل السور، وفي السنة الناقص عن الكتاب وحسب: بأن حروف أسماء السور كقصة موسى وميمون حشوية، من قول حسن بصري<sup>(١)</sup>، لما وجد كلامهم ساقطا، وكانوا يجلسون في حلقاتهم أمامه: «ردوا هؤلاء إلى حشى الحقيقة» أي جانبها.

للإتيان قوله: (ولا يجوز ورود ما لا معنى له في الكتاب والسنة)<sup>(٢)</sup> أي لأنه كالمثنيان، فلا يليق بمعاقل فكيف بالله وبرسوله؟! ثم المردس لا معنى له، ما يعتذر التوصل إلى معناه، ليصحح<sup>(٣)</sup> عملا للتزاع، إذ لم يقل أحد بظاهر ذلك قوله: (وأجيب بأن الحروف أسماء للسور)، وبها أوان آخر معروفة في كتب التفسير، يحصل بكل منها الجواب<sup>(٤)</sup>.

(١) هو علامة الحسن بن علي بن بشر بن السجستاني، أبو سعيد، كان حجة فقيها، اختلف عنه فقهه، روى عن كثر من الصحابة، توفي سنة ١١٠ هـ بمصر بخراسان في «مذهب الهداية» لابي حجر (١١٠-٤٨٤-٤٨٤)

(٢) نظر هذه المسألة في المحفوظ ١٦ (٣٨٥)، الإحكام للأمامي (١٦٧)، الإيجاز (٣٦٠)، نهاية السور (١٦٠)، السور (١٦٠)، الشفاء (٥٥)، الفوائد (٥١٧)، التفسير (١٣٩)، شرح الكوكب خيرة (١٤٣/٧)، التفسير (١٠/٣)، فروع الزهور (٣٢/٢)، المعاد (١٠/٣)

(٣) في «ع» (يذهب)

(٤) نظر «مجمع الراوي» (١٦٥)، «تفسير القرطبي» (١٥٠)، «مجمع من كثير» (٦٤)

[فلا] <sup>(١)</sup> يجتز به <sup>(٢)</sup> قوله: (فستقطعت استيعبات)<sup>(٣)</sup> أي سحقت ملاءة وحكي، لتعذر سقوطها بلا سح، لأن الله تعالى آخر سمع كتابه فقال: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتِلْكَ لِذِكْرٍ وَإِنَّا لَهُ لَخَفِيضُونَ﴾<sup>(٤)</sup> على أنه قد<sup>(٥)</sup> قيل: إنها لم تستع عن ابن مسعود<sup>(٦)</sup>.

(١) في الأصل (ولا)، والثبت من «ع»، «ج»  
(٢) انظر لإحكام للأمامي (١٦٠)، شرح مسلم لمتروى (١٣٦/٥)، وانظر «البحر» (١٧٥)، «تفسير» (١٥٤-١٥٥)، «الفوائد» (٤٩/٢)، «التحجير» (١٣٩٣/٣).  
(٣) لفظ «حدث» كم سن يدرعني هكذا، «سب» معذرة من آدم آخر متاعاب، فستقطعت استيعبات، انظر «مشي الدارقطني» (١٧٢/٢) رقم (٢٢٩١) و«البيهقي في السنن الكبير» (٢٥٨/٤). وما أورده المصنف عن الدارقطني لا يوجد باللفظ المذكور، وتبع المصنف في ذكره بهذا اللفظ، كل من الشارح والشيخ زكريا هادي «غاية الوصول» (٢٥)، وكلما ذكره ابن كثير في «لمحة الطالب» (ج١) (١٣) ينسب لفظ المصنف، والله أعلم.

(٤) سورة حجر الآية (٩)

(٥) «ع» ساقطة من «ع»

(٦) في «ع» (عند) وهو خطأ

(٧) الأثر عن ابن مسعود رواه عبد الرزاق في مصنفه (٥١٣/٨) رقم (١٦١٠٢)، وابن جرير مطهر في تفسيره (١٠٠/٥٦٠)، رقم (١٧٤٩٩)، و«البيهقي في السنن الكبير» (١٠٠/٦٠).

[هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَعْنِيَ بِكَلَامِ اللَّهِ غَيْرَ ظَاهِرِهِ؟]

وَلَا مَا يَعْنِي بِهِ غَيْرَ ظَاهِرِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ

البيان (ولا يجوز أن يرد في كتاب والسه (ما يعني به غير ظاهره إلا بدليل) بين لمر د، غير دليل، حيث قالوا: المراد دلائل والآيات الصادرة في عقاب عصاة المؤمنين الترهيب فقط، بناءً على معتقدهم أن المعصية لا تضر مع الإيجاب

الملازمة قوته: (وسموا حشوية) أي آخره، فيه سه عن أن شبهها مفتوحة لأنها<sup>(١)</sup>، موبة إلى حشاء حلقة كم قال، وهو مشهور، فقول ابن الصلاح<sup>(٢)</sup>: إن فتحها علق، وإثباتها / هو بالإسكان، ممنوع، نعم يجوز الإسكان بمجمل النسبة إلى الحشو الذي لا معنى له، لقولهم بوجوده في الكتاب والسنة. وبالأوجهين غُسل الزركشي<sup>(٤)</sup> والبرماوي<sup>(٥)</sup> وغيرهما<sup>(٦)</sup>.

(١) نسخة (ب) [٥٩ ح]

(٢) هو العلامة أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن أبي نصر الكردى الشهودى لأسفل، المعروف بابن الصلاح، الإمام المحدث والمفسر الأصولي، يعد من معانيه الشامة. من تصانيفه: علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، مشكل الوسيط، أدب الفتى والمستفتى وغيرها، توفي بدمشق سنة ٦٥٣ هـ انظر ترجمته في طبقات الشافعية لأبي قاضي شهيد (١، ٢٢٢)، وذكره خطاط (٤، ١٤٣).

(٣) بقية عنه ابن كثير في «تفسيره» (١، ١٥٦)

(٤) «مفسر» «تفسيره» (١، ١٥٦)

(٥) انظر «شرح أمية ورد» (١، ٣٩)

(٦) انظر الإيجاد (١، ٣٦٠)، الإيسوي (١، ٣٥٦)، «البحث» (١، ١٠٧)، «الصيد» (٢، ٥٣)

لأن ... ..

البيان

البيان [قوله]<sup>(١)</sup> [كما في العام المخصوص بمأخر]<sup>(٢)</sup> بقية متأخر مصر، إلا أن يقال: إنه المتفق عليه [أن]<sup>(٣)</sup> غيره مفهوم بالأولى.

(١) زيادة من (ب)، «ح».

(٢) انظر مسألة: هل يجوز ورود ما لا معنى له في القرآن؟ في «مجموع» (١، ٣٨٨)، «البحث» (١، ١٠٧/١)، «الإيجاد» (١، ٣٦٣)، «البيان» (١، ٣٥٦)، «البحر» (١، ١٤٦)

(٣) «تفسير» (١، ١٥٧)، «مفسر» (١، ١٥٦/٣)

(٤) زيادة من (ب)

## [خَلَّ فِي الْقُرْآنِ يُجْمَلُ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ] ٢٢

وَفِي بَقَاءِ الْمُجْمَلِ غَيْرُ مُبَيَّنٍّ، نَائِلُهَا: الْأَصْحُ لَا يَبْقَى الْمَكْلُفُ بِمَعْرِفَتِهِ .

وَسَمَوُا مَرَحَتَهُ لِأَرْحَانِهِمْ، أَيِ تَأْخِيرِهِمْ بِهَا عَنْ الْإِعْتِبَارِ

(وَفِي بَقَاءِ الْمُجْمَلِ) فِي لِكْتَابِ وَالسَّةِ، سَاءَ عَلَى الْأَصْح. لَا تِي مِنْ وَفَوْعِهِ  
فِيهَا، (غَيْرِ مُبَيَّنٍّ) أَيِ إِحْصَالِهِ، بَأَنَّ لَمْ يَتَصَحَّ إِعْرَادُ مَعَهُ إِلَى وَفَائِهِ بِكَلْبِهِ، أَقْوَالُ  
أَحَدِهِ: لَا، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَكْثَرَ نَدِيرٍ قَبْلَ وَفَائِهِ، لِقَوْلِهِ: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ  
دِينَكُمْ﴾ (١).

ثَانِيهَا: نَعْمَ، فَإِنَّ عَالِيَّ فِي مِثْلِهِ نَكْتَابُ. ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ (٢).  
إِذَا الْوَقْفُ هُنَا كَمَا عَلَيْهِ جَهْوَرُ الْعُلَمَاءِ. وَإِذَا ثَبِتَ فِي الْكِتَابِ ثَبِتَ فِي السَّةِ، لَعَلِمَ  
الْقَائِلُ بِالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا.

(نَائِلُهَا: الْأَصْحُ لَا يَبْقَى) الْمُجْمَلُ (الْمَكْلُفُ بِمَعْرِفَتِهِ) غَيْرِ مُبَيَّنٍّ، لِلْحَاجَةِ إِلَى  
بَيَانِهِ، حَذَرًا مِنَ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ، بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَكْلُفِ.

ثَالِثِيَّةُ قَوْلِهِ: (وَسَمَوُا مَرَجَّةً<sup>٣</sup> لِأَرْحَانِهِمْ) إِلَى آخِرِهِ أَيِ وَلِأَرْحَانِهِمْ أَيْضًا الْعَمَلُ عَنْ  
الْيَتَةِ أَيِ تَأْخِيرِهِمْ بِهَا فِي الرِّبَةِ عَنْهَا (٤).

(١) سُوْرَةُ لَمَّذَةِ (٣)

(٢) سُوْرَةُ اَلْأَمْرِ (٧)

(٣) فِي (٢) (بَعْدَ جَمْعِهِ)

(٤) انْظُرْ بِمَقْصِلِ تَعْرِيفِ مَرَجَّةٍ كُنْتُ فِي التَّصْغِيرِ فِي الدِّينِ لِلْإِسْرَافِيِّ (ص ٩٧)، اَللَّحَّيْلُ  
وَسَجَلُ شَهْرٍ سَبْعِي (١٣٩)، اَلْعَرُوفُ مِنَ الْعَرُوفِ بِمَعْنَى (١٩٠).

عَنِ أَنَّ صَوَابَ اِتِّعَادِهِ بِالْعَمَلِ بِهِ، كَمَا فِي بَرَهَانٍ، وَفِي نَحْوِ سَحَةِ  
بِالْعِلْمِ بِهِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ مِنْ نَاسِخٍ مَشْنُونٍ عَلَيْهِ الْمَصْتَفَى، إِذْ وَقَعَ لَهُ مِنْ غَيْرِ  
تَأْتَلُ

ثَانِيَّةُ قَوْلِهِ (٢). (عَنِ أَنَّ صَوَابَ اِتِّعَادِهِ بِالْعَمَلِ بِهِ) قِصَّةُ أَنَّ التَّصَرُّفَ بِمَعْرِفَتِهِ أَوْ  
بِالْعِلْمِ (٣) بِهِ خَطَأٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بِدَلِيلِهِ أَوْ اِتِّعَادِهِ سَبَبِ تَعَمُّلٍ، فَهَدَيْتَهُ أَنَّهُ  
غَيْرُ بِالسَّبَبِ عَنْ السَّبَبِ، وَلَا يَسْخُ فِيهِ، بَلْ اَلْعَمَلُ عَمَلٌ فِي خِصْمَةٍ (٤). كَمَا مَرَّ  
فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحُكْمِ. وَقَالَ السَّعْدُ اِسْتِمَارِي فِي تَلْوِيحِهِ (٥). وَهُوَ قَدْ بَقِيَ نَعْمَ  
عَمَلُ الْقَلْبِ وَهُوَ الْأَصْلُ.

(١) اَلْبَرَهَانُ (١/٢٥٥) نَقْرَةُ (٣٢٦).

(٢) انْظُرْ مَسَائِدَ بَقَاءِ الْمُجْمَلِ فِي: «اَلْبَرَهَانُ» (١/٢٥٥: ص ٣٢٦). اَلْمَرْحُومُ اَلْمَصْدَرُ (٢/٢٦١).

شَرْحُ مَخْصَرِ الرُّوْضَةِ (٢/٢٦٢)، رَفْعُ اَلْحَاجِبِ (٢/٩٧-١٠٥)، اَلْبَحْرُ (١/٢٦١)، اَلْاِسْتِغْفَارُ

(١/١٥٧)، اَلْمَجْمُوعُ (١/١٠٨)، اَلْمَصْنُوعُ (٢/٥٥٢)، اَلْبَحْرُ (٣/١٤٠٦)، اَلْمَوْجِ

الرَّحْمَتِ (٢/٣٣).

(٣) فِي (٢) «بِاَلْعَمَلِ» وَهُوَ تَحْرِيفُ

(٤) اَلْمَرْحُومُ اَلْأَبَرَسُ (١/٣٢١)، اَلْبَحْرُ (١/٢٣٤)، اَلْمَصْدَرُ (١/٣٠٥-٣٠٦).

(٥) اَلْمَرْحُومُ اَلْمَوْجِ (١/٩٤).

المتن والحق أن الأدلة النقلية قد تُثبت اليقين، بانضمام تواتر أو غيره.

الشرح (واحق) كما احتاره الإمام الرضائي<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>: (إن الأدلة النقلية قد تُثبت اليقين، بانضمام تواتر أو غيره) من مشهدة، كما في أدلة وحوث الصلاة وبحوثها، فرب الصحابة علموا معيها المردة بالقرائن المشاهدة، وسمع علماء موسعة نقل تثبت قرائن تواتر فادفع توحيه من أطلق أنها لا تُثبت اليقين بالانتماء العلم بالمراد منها.

مناقشة قوله: (والحق)<sup>(٣)</sup> أي من ثلاثة أقوال شاعها أن الأدلة النقلية تُثبت اليقين، وثالثها لا يصحده<sup>(٤)</sup> مصنف، كما أشار إليه بقوله (فاندفع توجيهه من أطلق أنها لا تُثبت اليقين، بانتماء العلم بالمراد منها)، أي لأن إهداها له، يتوقف على العلم بوضع الألفاظ، وبمرادة معانيها منها<sup>(٥)</sup>، والعلم بالوضع يتوقف على معنى لغوية لغة ومحو، وصرف، وهذه ثلاثة إما ثبتت بالأحاد، لأن مرجعها إلى أشعار العرب التي مروى<sup>(٦)</sup> عنهم الأحادي كالأصمعي<sup>(٧)</sup>

(١) انظر المحصول (١/٢٠٨) وما بعده.

(٢) انظر المحصول (١/٣٨٤-٣٨٥)، والتشفيه (١/١٥٨).

(٣) انظر المرافقة (٢/٤٢)، والمحصول (١/٤٠٨)، شرح المعاني (١/٢٣٥)، الله صبح مع التاريخ (١/١٢٩)، الضبية (٢/٥٨)، الفتية (١/١٠٨)، التشفيه (١/١٥٧-١٥٩)، نشر السودة (١/٩٠).

(٤) في وجه (نقد).

(٥) نسخة (١/٦٠١).

(٦) في وجه (مروى).

(٧) هو العلامة عبد الخالق بن عبد الله بن أحمد، أبو سعيد الأصبغي، أحد أئمة لغة والعربية الأخيرين، من مصنفات عربية لغوية والأصناف، وأمثال وغيره، توفي سنة (٣١٥هـ)، ومروى سنة (٣١٦هـ) بطر مرجعته في نسخة من سنة (١١٢٢).

لغوية وخبيل<sup>(١)</sup> وسوية<sup>(٢)</sup>، وذلك تحصيل للحصا وكذب، ولعلم بمراده بثلث المعاني يتوقف على عدم نقل الألفاظ عن معانيها، وعدم الاشتراك والتخصيص، والمجاز، والنسخ، والإضمار، والتقديم، والتأخير، ومع هذه الاحتمالات أو بعضها، لا يحصل اليقين بالأمرين، ومع حصوله لا يثبت (في إقادة)<sup>(٣)</sup> النقلية اليقين، من العلم بعدم المعارض العقلي، المحجوج إلى تأويل لنقل، لكونه أصلا به في الحكم، لأن الطريق إلى إثبات صانع، ومعرفة النبوة، وسائر ما يتوقف عليه صحة النقل، ليس إلا العقل، فهو أصل للنقل، فالأدلة لا تُثبت اليقين<sup>(٤)</sup>. وتقرير الجواب ظاهر من كلام أشار<sup>(٥)</sup> على [أنا] لا نسلم، أن اللغة وسحو ونص ف [ثبت] لا أحاد.

(١) هو العلامة أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمر بن محمد بن عبد الصوري، صاحب الترمية والمروسي، كان من الزهاد والمتكلم، مشتمل بالعلم والتعميم، من مصنفات المروسي، والشواهد، والجمل، وغيرها توفي سنة (١٧٠هـ). انظر ترجمته في رتبة الرعاية (١/٥٥٩)، والشذرات (٢/٣٢١).

(٢) هو العلامة عمرو بن عثمان البصري أبو بشر وأبو الحسين، ويقال له عباد، ولا حرج من بشر وهو من موالي بني الحارث بن كعب، من أهل فارس، أحد أصحاب جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وهو أعلم بالبحر بعد ابنه، وف في البحر ككتاب في سنة ١٨٥هـ. بطر مرجعته في المعجم لأبوه (١/١٦٠) (٢/٢٧).

(٣) في وجه (من إقادته).

(٤) انظر هذا الكلام وما قبله في المحصول (١/٣٩٠-٤٠٨)، تشفيه (١/١٥٧).

(٥) انظر النشر للورد (٢/٩٦).

(٦) في الأصل (١)، وثلث من (١)، وثلث من (١)، وثلث من (١).

(٧) في الأصل (نشد)، وفي (١)، وثلث من (١)، وثلث من (١).

كما لا يخفى عن من به تأمل<sup>(١)</sup>، ولا سلم أيضا أن إضافة الثقلية اليقينية<sup>(٢)</sup> يتوقف على العلم بعدم المعارض.

قال سعد استأذنني في شرح المقاصد<sup>(٣)</sup>، ولحق أنها ربما تتوقف عن عدم العلم بالمعارض، لا على العلم بعدمه، إذ [كثيرا]<sup>(٤)</sup> ما يحصل اليقين من الدليل، ولا يخطر المعارض بسال إنسان أو بيت، فضلا عن انعدم عدمه<sup>(٥)</sup>، فبراد لغوهم؛ إذ يدعي اليقين يتوقف على [العلم]<sup>(٦)</sup> بعدمه، أنها [إنها]<sup>(٧)</sup> يكون بحيث لو لاحظ العقل المعارض جزم بعدمه.

## بَابُ

### المنطوق والمفهوم

(١) (بش) ساقطة من «ب»

(٢) انظر شرح المقاصد (١) ٢٤٨ ٢٤٩، ونظر استنباح به (٣/٢)

(٣) في الأصل (كنت)، والمثل من «ب» «ح»

(٤) نسخة «ب» [٦٠ ع]

(٥) في الأصل (عدم) وهو محريف، والمثل من «ب» «ح» وهو الصواب

(٦) في الأصل (أنت)، والمثل من «ب» «ح» ولعله انصواب

## [تَعْرِيفُ الْمُنْطَوِّقِ، وَانْقِسَامُهُ إِلَى نَصٍّ وَظَاهِرٍ]

الْمُنْطَوِّقُ: مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي عَمَلِ السُّطْقِ. وَهُوَ نَصٌّ: إِنْ أَفَادَ مَعْنَى لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، كَزَيْدٍ ظَاهِرٌ: إِنْ اخْتَمَلَ مَرْجُوحٌ، كَالْأَسَدِ

(المنطوق والمفهوم) أي هذا مستحسناً، (المنطوق: ما) أي معنى (دل عليه للفظ في عمل البطق) حكماً كان، كما مثله في شرح لمختصر<sup>(١)</sup> كغيره، نحرجم التأنيب أي لئوالدين، الدال عليه قوله بعل **«فَلَا تَقْرُءُ هَذَا آيَةً»**<sup>(٢)</sup> أو غير حكم، كما يؤخذ من تمثيله في قوله: (وهو) أي يقطع ادخال في عمل البطق، (نص) أي يسمى بذلك، (إن أفاد معنى لا يحتمل غيره)، أي غير ذلك المعنى: (كريد) في نحو: جاء زيد، فإنه مفيد للذب لمصلحة من غير احتمال لغيره (ظاهر) أي يسمى بذلك (إن احتمل) بدل لمعنى، الذي أفاده (مرحوحاً كالأسد) في نحو: رأيت

اللقية المنطوق والمفهوم. قوله: (في عمل النطق)<sup>(٣)</sup> يحده المذكور لفظاً، ومحلّه في أنه التأنيب مثلاً، هو التأنيب<sup>(٤)</sup>. قوله: (حكماً كان) أي<sup>(٥)</sup> دل عليه اللفظ قوله: (أو غير حكم) أي بأن يكون عمل الحكم معنًى [كان]<sup>(٦)</sup> كالتأنيب في الآية، أو ذاتاً كزيد<sup>(٧)</sup>، كما نبّه عليه بقوله (كما يؤخذ) بل آخره

(١) انظر «وقع الحاجب» (٤٨٣/٣).

(٢) سورة الإسراء الآية: (٢٣).

(٣) نص تعريف منطوق في باقي تراجم الأصولية: (الإحكام) (٦٦/٣)، وشرح النسخ (ص ٥٣).

أشرف النسخ (٢/ ١٧)، أرفع المصاحف (٢٨٣/٣)، التأنيب (١٦٠)، الفتح (١٠٩/١).

النسخ (٢/ ٦٢)، الفتح (٢٨٦/٦)، وشرح الكوكب (٢٧٣/٣)، السير (٩١).

«نشر البوجه» (٨٣/١)، «نشر الوجوه» (ص ٩٧)، «عدة بالموسى» (ص ١٦٥).

(٤) بطل «آيات الشفاء» (٢/ ٢)، «الدي» (٢٣٥/١)، «مطهر» (٣٠٧/١).

(٥) نسخة «ج» (١٧/١).

(٦) زياده من «ج».

(٧) بطل «آيات الشفاء» (٢/ ٢)، «الدي» (٢٣٥/١)، «مطهر» (٣٠٨/١).

## [تَعْرِيفُ الْمَقْرُودِ وَالْمُرَكَّبِ]

وَاللَّفْظُ إِنْ دَلَّ جُزْؤَهُ عَنِ خَرَى الْمَعْنَى، فَمُرَكَّبٌ، وَإِلَّا فَمَقْرُودٌ

[دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ وَالتَّضَمُّنِ وَالْإِنْتِزَامِ]

وَدَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَاهُ مُطَابَقَةٌ، وَعَلَى جُزْئِهِ تَضَمُّنٌ،

(واللفظ إن دل على جزء المعنى، كعلام زيد: (فمركب، وإلا) أي ما يدل جزؤه على جزء معناه، بأن لا يكون له جزء كهمزة لاستعظام، أو يكون له جزء غير دال على معنى كزيد، أو دال على معنى غير جزء معناه كعبده الله عسى (مفرد). ودلالة اللفظ على معناه مطابقة) وتسمى دلالة مطابقة أيضا لمطابقة الدال للمدلول (وعلى جزئه) أي معناه (تضمن) وتسمى دلالة تضمن أيضا، لتضمن المعنى لجزئه المدلول.

للمعنى قوله<sup>(١)</sup>: (أو يكون له جزء غير دال على معنى كزيد) أي فإن أجزءه [حروفه]<sup>(٢)</sup> المسميات وهي: «ز، ي، د» فإنها لا تدل على معنى، لا أسماءها، وهي الزاي، والياء، والدال، والمسميات المذكورة تسمى حروف المباني. كما أن أسماءها<sup>(٣)</sup> تسمى حروف المعاني<sup>(٤)</sup>.

- (١) انظر معنى المركب والمقرود عند الماطقة وغيرهم في: تحرير القواعد لمحقه، حاشية آخر حاشية عليه (ص ٢٣) وما يبعدها، (شرح السلم) (ص ١٣-٤)، بعد (١٢١ ٢١) (٢) «البيان» (٢٣٧/١)، «المحصل» (٢٣٥/١)، «شرح المعاني» (٥١١)، «الف» (١٦١/١)، «أصول الفقه» للشيخ محمد أبي النور (٢/٢)، (٣) في الأصل (حروف)، «الثبت من مب»، «ج» ولعله الصواب. (٤) «و قد تدل هي ما يدل على معنى غير مستقل بأنفسه مثل هل في «و» وهي مع الاسم لا مع المعنى»
- و حروف المباني هي التي تألف منها الكلمة، وهي أصل مد، «الاسم عربي» وعجمي بعد «الاسم» بعد «في نحو يسقط في (٢١/٣)، «معجم القواعد العربية» للشيخ لعل (ص ٢٤١ ٢٤٢)

ايوم الأسد، فإنه مفيد للحوان لمصر، يحمل للرجل الشجاع مدل، وهو معنى مرحوح، لأنه معنى محزى، والأول الحقيقي المتبادر إلى الدهش أما المحتمل لمعنى مساو للأخر فيسمى جملاً - وسيأتي - كالجول في ثوب زيد الخور، فإنه محتمل لمعنيه أي الأسود والأبيض على السواء.

للشبهة قوة: (وهو نص)<sup>(١)</sup>، النص مطبق [في]<sup>(٢)</sup> مقابلة لظاهر كي ها، وفي مقابلة انقياس وإجماع<sup>(٣)</sup>، كما سيأتي في القياس<sup>(٤)</sup>، فمرد به ها (ما أفاد معنى لا يجتمع غيره)، كي قل، وفيه يأتي ثم بدل من الكتاب أو السه، ظاهر<sup>(٥)</sup> كان أو نصاً بالمعنى الأول، كما سيأتي ثم، ويطلق<sup>(٦)</sup> النص<sup>(٧)</sup> أيضاً<sup>(٨)</sup> - كي قال القرافي: على ما محتمل تأويلاً، احتمالاً مروجاً، وهو معنى الظاهر، وعن ما دل على معنى كي كد<sup>(٩)</sup> قوله. (في ثوب زيد) أي في نحو قوبث ثوب زيد

- (١) انظر تعريف النص أيضاً في «البرهان» (٤١٧/١)، «أصول السرحي» (١٧٩/١)، «شرح فتح المبصر» (ص ٣٦)، «تفسير» (١٦/١)، «الغيت» (١١٠/١)، «البيان» (١٥٢)، «تجريد» (٢٨٧٣ ٦) «الروضة» (ص ٩٧)
- (٢) في الأصل (على)، «الثبت من مب»، «ج»، (٣) انظر «التشبيه» (١٦١/١)، «التحيرة» (٢٨٧٥/٦)، (٤) انظر: «شرح المحلى» (٢٦٣/٢)، (٥) انظر تعريف بعدد في «تفسير» (٧١٣ ١)، «كتاب الاسرار» للمحاري (١١٢٣)، «شرح فتح المبصر» (ص ٣٦)، «التبني» (١٦٠ ١)، «الحج» (٢٨٧٣ ٦)
- (٦) في «ب» نص، (٧) (لنص) «ساقط من اج»، (٨) «لها» «ساقط من اب»، (٩) انظر «شرح فتح المبصر» (ص ٣٦)



المأخوذة قوله : (أو دال على معنى غير جزء معناه كعبد الله عليا) أي لأن عد<sup>(١)</sup> دال على العبودية، وهي صفة لصفات لمشخصه، وليست داحية فيها، بل حارحة عنها، وكذلك معنى نعت الله، وهو ظاهر، بخلاف ما إذا كان عبد الله غير علم، فإنه مركب إضافي، ويدخل في كلامه نحو الحيوان الناطق عليا، إذ كل من [حرثية]<sup>(٢)</sup> دال على معنى غير جزء معناه، إذ معناه لصفات المشخصه، لا نظر فيه للمحيوثة، والناطقية، وإن وجدت فيه<sup>(٣)</sup> قوله<sup>(٤)</sup> : (تضمن المعنى الحرته المدلول) أي المدلول عليه باللفظ تضمننا، فللمدلول صفة للجزء /

(١) (٢) (٣) (٤)

المعنى ولازمة الدفني التزام، والأولى لفظة والتشابه عقيدتان.

(ولا زمة) أي لازم معناه (الدفني)، سواء لزمه في ادراج إصدام لا (لتزام) وتسمى دلالة الالتزام أيضا، بالالتزام المعنى أي استلزامه للمدلول، كدلالة الإنسان على الحيوان السابق في الأرب، وعلى الحيوان في الثاني، وعلى قديم لعدم في الثالث، إلزام حارحا أيضا، وكدلالة المعنى أي عدم البصر - على من شأنه البصر - على البصر اللازم للمعنى ذهنا، المتأني له خارجا.

(و الأولى) أي دلالة المصاحبة (لفظة)، لأب بمحصى البند (والثنتان) أي دلالتا التضمن والالتزام - (عقيدتان)، لتوقفهما على سبيل لدفع من المعنى إلى جزئه ولازمه.

التيه قوله : (لأب بمحصى اللفظ) أي لا تتوقف على استند من معنى إلى آخر، بخلاف الثنتين بعدها.

قوله : (والثنتان عقيدتان) إلى آخره، تبع فيه صاحب لمحصل<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>. وهو أحد أقوال ثلاثة<sup>(٣)</sup>، ثانيها : أنها خطبت كالأولى. اعتبارا بفهم<sup>(٤)</sup> المعنى من اللفظ ولو بواسطة، وعليه أكثر المناطقة<sup>(٥)</sup>. وقد يقال هو لازم للمصنف، وإن صرح بخلافه، لأنه جعل لمقسم دلالة اللفظ،

(١) النسخة أ ب : [٦١/لس].

(٢) في الأصل (جزئته)، والثنت من ب، فج، ولملة الصواب.

(٣) نظر في ترتيب المقادير مع حاشية حارحا : (ص ٣٣) وما بعدها، (الخطاب ١٠٣١٠٣) شرح السمع (ص ١٣١٠٣)، (الشمس ١١٦١)، (شرح الخفي ٦٥) وما بعدها.

(٤) نظر بحرف اللام الطائفة، (الشمس ٢١٩/١) في (المحصل ٢١٩/١)، (شرح تفهيم المصنف ٢٢٤) مع العشرة (٢١١)، (الإلهام ٢٠٤١)، (بانه سور ١٩٤/١)، (البحر ٣٧/٢)، (الشمس ١٣٦١)، (الشمس ١١٢١)، (الصداء ٧٠/٢)، (التحيرة ٣١٦/١)، (شرح الهدية الخفي مع حاشية حارحا عنه (ص ٥٠)، (شرح السمع (ص ١٠) (صوابه ٢٨)، (أصول الفقه ٢٨) محمد أبي البرزهم (٦٤).

(١) انظر : (المحصل ٢١٩/١)

(٢) انظر : (شرح المصنف ١٥١/١)، (البحر ٤٣/٢)، (الشمس ١١٦٣/١)، (الشمس ٣١٧/١).

(٣) في ٢٠٤ (تلاوة) وهو خطأ

(٤) ل أ ب : (هم)

(٥) انظر : (تقرير المقادير مع حاشية حارحا) : (ص ٣٣) وما بعدها، (شرح الخفي مع حاشية المقادير ٥٧٠٧)، (شرح السمع ١٠١)، (صوابه ٢٧٠٢٧)



اللفظ وإن لم يتوقف، ودلّ على ما لم يقصد: فدلالة إشارة.

## [تعريف المفهوم]

اللفظ والمفهوم: ما دلّ عليه اللفظ لا في محلّ الطق.

التعريف لروحه للمقصود به، من حوار جاءهم في ابن الصديق دحر جزء منه (والمفهوم ما) أي معنى (دلّ عليه اللفظ لا في محلّ الطق) من حكم وعمله: كتحريم كذا، كما سيأتي.

لأنه قوله. (للزومه) أي ما ذكر من صحة صوم حسب قوله: (لا في محلّ الطق)<sup>(١)</sup> أشار به إلى أن الدلالة في المفهوم ليست وضعية، بل تنقلية، وإنّ الذهن ينتقل من فهم القليل، إلى فهم الكثير، بطريق التنبيه بأحدهما على الآخر<sup>(٢)</sup> قوله (من حكم وعمله) أي معاً لا مفرداً، ولا يرمي إضافة الشيء إلى نفسه في قول المصنف (حكمه)، أو لكونه في دويّه (هو بعد ويطلق المفهوم على محلّ الحكم أصب)، فقوله (من حكم وعمله) يبيّن «ما» وقوله (كتحريم كذا) مثال هي، (تحريم) مثال للحكم، و(كذا) مثال لمعنه، فالحكم في مفهوم آية التأنيف<sup>(٣)</sup> تحريم الضرب ونحوه<sup>(٤)</sup>، وعمله لصر و نحوه،

اللفظ (وإن لم يتوقف) أي لصق في المطوف ولا الصحة به عن إصباح (ودلّ) للفظ المعبد له (على ما لم يقصد) به، (فدلالة الإشارة) أي فدلالة اللفظ على ذلك المعنى، الذي لم يقصد به تسمية دلالة إشارة، كدلالته قوله تعالى ﴿أَجَلٌ نَحْكُمُ بَيْنَهُمُ الْفِتَنَ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> عن صحة صوم من أصبح حتّى

الفتنة وهي سبي تسم إلى دلالة اقتضاء، ودلالة إشارة<sup>(٢)</sup>، ودلالة إيجاب، وهي من قسم المقصود: بأن يعرف بلفظ حكمه لو أحجمه على التعليل لكان غير لائق بشارح<sup>(٣)</sup>، وهذه ذكره في لقياس<sup>(٤)</sup>، وترك [الصريح]<sup>(٥)</sup> في المنصوص هو

(١) سورة البقرة (١٨٧)

- (٢) انظر تعريف دلالة الإشارة كذا في المستقصى (٢١٩/٢)، فشرح المصنف (١٧٢/٢).
- (٣) كشف الأسرار (١٧٤/١)، البحر (٦٤/٧-٦)، التنقيح (١٦٥/١)، «الضيافة» (٨٦/٢)، «التحريم» (٢٨٦٩/١)، «تحرير وسهم» (١٣٩/١)، «غاية المأمول» (ص ١٦٨).
- (٤) مظهر تعريف دلالة الإيجاب كذا في: المستقصى (٢٢١/٢-٢٢٢)، «شرح المصنف» (١٧٢/٢)، البحر (٦٤/٢)، «تنقيح» (١٦٥/١)، «التحريم» (٢٨٦٩/١)، «غاية المأمول» ١٦٨.
- (٥) انظر شرح المحقق (٢٦٦/٢)، ويثبت ما لم يكن في الواقع المصنف، فإنما من التكرار لأنه ذكره في بعضه، مظهر «تنقيح» (١٦٥/١).
- (٥) في الأصل «تنصريح»، وهو تحريم، ولشبه من «تب» «ج»

- (١) انظر تعريف المفهوم كذلك في: «الإحكام للأمامي» (١١٦/٣)، شرح معجم المفردات (ص ٥٣)، «شرح المصنف» (١٧١/٢)، «المرآة» (ص ٣٠٩)، «سبح» (٥٤)، «التنقيح» (١٦٥/١)، «الضيافة» (٨٨/٢)، «التحريم» (٢٨٧٥/٢)، «التنبيه» (٢٩١)، «التحرير» (١٤٥/١)، «غاية المأمول» (ص ١٦٥).
- (٢) هذا الكلام موجود في «التنقيح» (١٦٥/١)، وانظر «البحر» (٦٤/٧)، و«التحريم» (٢٨٧١/٢).
- (٣) آية التأنيب هي قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُوا لَهُمْ﴾ (١٢٤).
- (٤) السجدة (ج ١٧) ع ١.



فَمَحْوَى الْخُطَابِ إِنْ كَانَ أَوَّلَى، وَلِحْنُهُ إِنْ كَانَ مُسَاوِيًا، وَقِيلَ: لَا يَكُونُ مُسَاوِيًا

ثم هو (محوى الخطاب)، أي سمي بذلك (إن كان أولى) من المصوى، (ولحنه) أي حسن الخطاب، (في يسمى بذلك إن كان مساويا) لمنطوى، مثال المفهوم الأول: تحريم ضرب لولدس، لدال عليه - حظر للمعنى - قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْنُ هُمْ أَحَبَّ﴾<sup>(١)</sup>، فهو أول من تحرم الأقرب المصوى، لأشدية الضرب من التأنيب في الإيذاء، ومثال مساوي: تحريم حرق مال لسيم، ابدال عليه بصر للمعنى آية ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهِمْ طَغْيًا﴾<sup>(٢)</sup>.

قوله [هو] <sup>٣</sup> فمحوى الخطاب إن كان أولى، ولحنه إن كان مساويا<sup>(٤)</sup>، لا يقال سيك عن الأدون، لأننا نقول: ليس هم<sup>(٥)</sup> مفهوم الأدون. قوله: (ينظروا للمعنى) أي لا ذ وضع له اللفظ والمعنى هما ما علق به الحكم، كالإيذاء في التأنيب<sup>(٦)</sup>، والإيلاف في أكر مال اليتيم<sup>(٧)</sup>. قوله: (لأشدية الضرب من التأنيب) مثل هذا التركيب وقع أيضا في مبحث الجواز، وقد يقال: فيه من الحارة بلمنصوص بها يؤتى بها إذ حرد أفس التخصيل من (ذل) والإضافة<sup>(٨)</sup>، وهو ما مصف فمسمع لآتيها، ويجب: بأن مصف هذا ليس فعل كما يرى

- (١) سورة الإسراء (٢٣)
- (٢) سورة النساء (١)
- (٣) ماددس الج، وشرح المحلى.
- (٤) انظر «لحكام» للأملدي (٦٦/٣)، «رفع الحجاب» (٤٩١/٣)، «البحر» (٧/٤)، «التحريم» (٢٨٧٦/٦)، «التقرير والتحريم» (١٤٧/١).
- (٥) في مبد (٥) من (الم).
- (٦) ما يهدى في مبد معاني «ولا تقن هُم أَحَبَّ» (٣٣٠٠).
- (٧) من مبد في أكر مال لسيم في قوله معاني «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهِمْ طَغْيًا إِنَّهُمْ يَأْكُلُونَ فِي ظُلُومٍ نَرَاهُمْ» (٤٠٠٠).
- (٨) انظر شرح تيسير (٥٣٣)، «أوضح المالك» (٢٨٧/٣).

للح... ..

التي فهو مساو لتحريم الأكل، لمساواة الإحراق للأكل في الإتيلاف (وقيل: لا يكون) الموافقة (مساويا)، أي كما قال المصنف<sup>(١)</sup>: لا يسمى بالموافقة المساوي، وإن كان مثل الأولى في الاحتجاج به وباسمه المتقدم سمي لأولى أصبا عن هذا، ومحوى الكلام ما يفهم منه فصلا، ولحنه معناه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْتَعْرِضْنَهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾<sup>(٢)</sup>، ويطلق للمفهوم عن محل حكم أصبا كالمنطوي، وعلى هذا ما قلنا لمصنف في شرح لمصنف<sup>(٣)</sup> كغيره<sup>(٤)</sup>: المفهوم إما أولى من المنطوق بالحكم، أو مساو له فيه.

الذي به وقد يجب أيضا: بأن المضاف المراد عدم إضافته إلى ما هو<sup>(٥)</sup> بعينه، وهذا ليس كذلك، ويرد بأن كلام النحاة يجمع من ذلك<sup>(٦)</sup>. قوله: (وياسمه المتقدم) أي وهو لحن الخطاب، (يسمى الأولي أيضا على هذا) أي القول، فعليه يكون مفهوم الموافقة هو الأولي، ويسمى الأولي: فمحوى الخطاب، ولحن الخطاب. والمساوي/ على هذا القول سمي مفهوم<sup>(٧)</sup> مساواه<sup>(٨)</sup> وقوله (الأولي) نائب [٣٠] فاعل (يسمى) قوله (ويطلق المفهوم على عن الحكم أيضا كالمندقوق)

- (١) انظر «مع إحداد» (١٩٥/٣) ومبد.
- (٢) سورة محمد (٣٠).
- (٣) انظر «الإيجاع» (١/٣٦٧).
- (٤) انظر «عناية الزول» (١/٣٦٠).
- (٥) نسخة آية: «ع/٤».
- (٦) انظر «أرضع المالك» (٨٦/٣)، و«شرح لأشموي» (٢/٨٢٠).
- (٧) (مفهوم) سابقة من مبد.
- (٨) وحالف في ذلك الأملي في حكمه (٦٦/٣)، ومن جاحظ في مختصره ينظر «شرح المحقق» لمصنف مع حاشيته (١٧٢/٧)، «البحر» (٩/٤٢).



لَا تَقِيلُ : لَمْ تَقِيلْ ، فَقَالَ الْغَزَالِيُّ وَالْأَمِيدِيُّ : مُهِمَّتْ مِنَ السِّيَاقِ وَالْقَرَائِنِ ، وَهِيَ تَجَارِيَةٌ ، مِنْ إِبْطَاقِ الْأَخْصِ عَلَى الْأَعْمِ .

وَلَا يَصِرُ فِي اسْقِنَ عَنْ الْأَوَّلِينَ عَدَمَ جَمْعِهَا الْمَاوِي مِنَ الْمَوَاقِفَةِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَسْمِ لَا الْحُكْمِ ، كَمَا تَقْدُمُ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَمْ يَصْرَحْ بِالتَّسْمِيَةِ بِالْمُوَافَقَةِ وَلَا نَحْوَهُ مَا تَقْدُمُ ..... .

ثَانِيَةٌ قَوْلُهُ - (عَنِ الْأَوَّلِينَ) <sup>(١)</sup> ثَانِيَةٌ أَيْ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ ، وَقَوْلُهُ - (وَأَمَّا الثَّالِثُ) أَيْ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ <sup>(٢)</sup> ، وَمَا مَقْلَعُهُ عَنْ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ مِنْ <sup>(٣)</sup> ، أَنَّ الدَّلَالََةَ قِيَاسِيَّةً ، خِلَافَ مَا مَالُ إِلَيْهِ فِي كِتَابِ الْقِيَاسِ مِنَ الرِّهَانِ <sup>(٤)</sup> ، مِنْ أَنَّهَا دَلَالَةٌ مَفْهُومٌ ، وَقَدْ سَاقَ الرَّكَشِيُّ <sup>(٥)</sup> عِدَّةَ الْمَصْنُفِ لِمَقْلَعُ : (وَالْإِمَامُ) أَيْ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ ، وَتَبِعَهُ الْعِرَاقِيُّ <sup>(٦)</sup> .

(وَقِيلَ) الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ (الْفُظْيَةُ) لَا مَدْحَلُ لِمَقْلَعِ فِيهَا ، مَعْنَاهُ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ قِيَاسٍ (فَقَالَ الْغَزَالِيُّ وَالْأَمِيدِيُّ) <sup>(١)</sup> مِنْ قَاتِلِي هَذَا الْقَوْلِ (مِهِمَّتْ) أَيْ إِدْبَالُهُ عِنْدَهُ - (مِنْ السِّيَاقِ وَالْقَرَائِنِ) لَا مِنْ مَحْدِ الْمَقْلَعِ ، فَيُؤَلِّقُ دَلَالَتَهُمَا فِي آيَةِ الْوَالِدَيْنِ عَلَى أَنَّ الْمَطْلُوبَ بِهَا تَعْطِيسُهُمَا وَاحِدَهُمَا ، مَا فُهِمَ مِنْهَا مِنْ مَعْنَى التَّأْنِيفِ مَعَ عَصْرِهَا ، إِذْ هُوَ مَقْلَعُ دُوْا عَرَضَ لِمَصْحُوحِ عِنْدَهُ : لَا تَنْسِمُ فَلَا مَا وَلَكُنْ أَصْرِيهِ . وَلَوْلَا دَلَالَتُهُمَا فِي آيَةِ مَالِ الْيَتِيمِ عَلَى أَنَّ الْمَطْلُوبَ بِهَا حِفْظُهُ وَصَانَتُهُ ، مَا فُهِمَ مِنْهَا مِنْ مَعْنَى كُنْ مَعَ حِرَافَةٍ ، بِدَعْوَى لَعْنَتِهِ . وَلَقَدْ أَكُنْتُ مَالُ فُلَانٍ ، وَيَكُونُ قَدْ أَحْرَقَهُ ، فَلَا يَحْتَجُّ . (وَهِيَ) - أَيْ لِدَلَالَةِ عِنْدَهُ حَسَنَةً (مُجَازِيَّةً مِنْ إِبْطَاقِ الْأَخْصِ عَلَى الْأَعْمِ) ، فَاطْلُقِ الْمَنْعَ مِنْ اتَّأَفِيفٍ فِي آيَةِ الْوَالِدَيْنِ ، وَأُرِيدُ الْمَنْعَ مِنَ الْإِيذَاءِ ، وَأُطْلِقُ الْمَنْعَ مِنْ أَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ فِي آيَةِ ، وَأُرِيدُ الْمَنْعَ مِنْ إِتْلَافِهِ .

ثَانِيَةٌ وَقَالَ : إِنَّ قَوْلَهُ (وَالْإِمَامَانِ) عِبَارَةٌ تَسْمِيَّةٌ قَدِيمَةٌ ، وَاعْتَمَدَ فِيهَا عَنْ نَقْلِ بَعْضِهِمْ عَنْ الرِّهَانِ <sup>(٢)</sup> ، أَنَّ فِيهِ ذَلِكَ عَنْ مَعْظَمِ الْأَصُولِيِّينَ ، وَهُوَ وَهْمٌ ، وَالَّذِي <sup>(٣)</sup> فِيهِ : عَنْ مَعْظَمِهِمْ <sup>(٤)</sup> أَنَّهَا دَلَالَةٌ مَفْهُومٌ <sup>(٥)</sup> قَوْلُهُ : (لَا أَحْكُمُ) أَيْ الْإِحْتِجَاجُ . قَوْلُهُ : (وَلَا نَحْوَهُ مَا تَقْدُمُ) أَيْ لِحُجْنِ الْخَطِّابِ

- (١) فِي آيَةِ (الْأَوَّلِينَ)  
(٢) مَالُ أَنَّ دَلَالََةَ «مَفْهُومٌ قِيَاسِيَّةٌ أَنْظَرُ : «الْمَحْصُولُ» (١٢١/٥) ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْمُخْتَلِفَةِ ، وَبَعْضُ اخْتِلَافِهِ ، نَظَرُ «الْقِسْرِ» (٩٠/١) . وَالتَّصْخِيرُ (٢٨٨٦/١)  
(٣) (مِنْ) : مَسَاقِفَةٌ مِنْ آجٍ  
(٤) أَنْظَرُ «الرِّهَانُ» (٧٨٦/٢) نَفَرُ (٧٣٥)  
(٥) أَنْظَرُ «التَّشْيِيفُ» (١٦٦/١) (١٦٧)  
(٦) أَنْظَرُ «لَعْنَةُ» (١١٨/١)

- (١) جَعَلَ مَصْنُفَ بَعْضِهِ بِه ، وَبَسَمَ إِلَى الدَّيْنِ وَالْأَمِيدِيِّ هَذَا تَكْوِينِي وَقَالَ مِنْ غَيْرِ الْغَزَالِيِّ وَالْأَمِيدِيِّ ذَلِكَ ، حَرَفَ الْحَدِيثَ (٢٨٨٤/١) ، مَعْنَاهُ (٣٢١/١) ، وَبَسَمَ «تَنْصَحُ» (٢١/١) ، وَ«لَا أَحْكُمُ» لِلْأَمِيدِيِّ (١٦٧) ، وَ«لَا يَأْتِي السَّابَ» (٢١/٢)  
(٢) فِي آيَةِ «مَعْنَاهُ وَهُوَ مَحْرُوفٌ»  
(٣) فِي آيَةِ «تَنْصَحُ» (الْأَمِيدِيُّ)  
(٤) فِي آيَةِ «مَعْنَاهُ» وَهُوَ حَقٌّ  
(٥) نَظَرُ «لَا يَأْتِي السَّابَ» (٢٠/٢)

القول (وقيل : نقل اللفظ ها) أي للدلالة على (أعم) (عرفا) ، بدلا عن الدلالة عن لأخص لعم ، محريم صرف أبو اندس ، وتحريم إحراق مان لبيم على هذين لقولين من مطروق الأيتين ، وإن كانا مغرسة عن الأول منهما

لما ظاهري فونه : (وقيل نقل اللفظ ها) عرفا<sup>(٦٦)</sup> قال التركشي<sup>(٦٧)</sup> . وهذا لدي آخره [المصنف]<sup>(٦٨)</sup> وضعه<sup>(٦٩)</sup> هو الذي ذكره في العموم ، حيث قال وقد يعتم للفظ عرفا كالمعجى<sup>(٧٠)</sup>

قال لعراقي<sup>(٧١)</sup> ، ولعمه متى به كذلك<sup>(٧٢)</sup> عن رأي مروجح ، وبه جرم<sup>(٧٣)</sup> ر الشارح<sup>(٧٤)</sup> .

وكثير من العلماء منهم خجعية ، على أن لموافقة معهود لا مطروق ولا فاسي ، كما هو ظاهر صدر كلام مصنف

ومهم من جعله بارة معهودا ، وأخرى فاسب كسبوبي ، وقد لصغي فندي<sup>(٧٥)</sup> لا تنافي بينهما ، لأن لمفهوم مسكوت ، وأندس إحق مسكوت مسطوق

فانه : (وكثير من العلماء منهم الخجعية على أن الموافقة معهود لا منطوق ولا قياسي)<sup>(٧٦)</sup> هو كذلك . لكن خجعية<sup>(٧٧)</sup> يسمونها دلالة أصلا ، ولا تعدي أهم يسمونها [بالشيتين]<sup>(٧٨)</sup> باعتبارين<sup>(٧٩)</sup> .

فونه (كما هو ظاهر صدر كلام المصنف)<sup>(٨٠)</sup> في هو قوله . (ومفهوم مادل)<sup>(٨١)</sup> لك آخره . قوله : (كالبضايوي) أي فإنه جعل الموافقة في مبحث اللغات معهودا<sup>(٨٢)</sup> وفي كتاب القياس قياسا<sup>(٨٣)</sup> فونه . (قال المصنف) أي في شرح المنهاج<sup>(٨٤)</sup>

(١) انظر «المأني» (٤٢/٣) ، (٤٨-٤٩) .

(٢) انظر البحر (١٢/٤) ، «التنبيه» (١٦٦/١) ، «التحيرة» (٢٨٧٦/٦) ، «الضياء» (٨٨٣) «التنبيه والتحيرة» (١٤٧/١) ، «التيسير» (٩٤/١) .

(٣) ما بين معقوفين ساقط من الأصل ، والزيادة مشتقة من «ب» .

(٤) في الأصل (بالتي) ، والمثبت من «ب» ، «ج» ، وهو المصوب

(٥) انظر التقرير والتحيرة (١٤٧/١) ، «التيسير» (٩٤/١) «مواضع برحومة» ١٧٢٢

(٦) نسخة «ب» (٣٣) .

(٧) نسخة «ب» (ج) ، ٣٦٦ ٣٦٦ ، «ب» نسخة «ب» (٣٦٠ ١)

(٨) انظر «الإيجاج» (٢٧/٢) ، «مباية السولة» (٨٢٣/٢) .

(٩) انظر «الإيجاج» (٢٧/٢) .

(١) في «ب» ، (بها) وهو خطأ .

(٢) انظر «التنبيه» (١٦٦/١) ، «الغيث» (١١٩/١) ، «الضياء» (٩٤/٢) ، «التحيرة» (٢٨٨٥/١)

(٣) انظر «التنبيه» (١٦٧/١) .

(٤) زيادة من «ج» ، وهو مصنف

(٥) نسخة «ج» ، «ب»

(٦) انظر شرح المعنى ٢١٤

(٧) انظر «مبحث» (٩١١)

(٨) في «ب» (بذلك) ، وفي «ج» (بذلك)





بشرح (ويجوز) أي نحو: خوف كالجهل بحكم المسكوت، كقولك في العثم السائمة زكاة، وأنت تجهل حكم المعلوفة.

للشبه قوله «يتحقق» أن يوجد قوله «ترك الخوف في ذكره بالمواقة»<sup>(١)</sup> أي خوف محدود بسبب ذكر مسكوت بصريح موافقه لمسطوق، بأن يعطى عنه «أفقي» للسمية، والباء»<sup>(٢)</sup> للتمديدية متعلقة بـ (الذكره)<sup>(٣)</sup>. قوله: (ويجوز) (كالجهل) معلوم أن ذلك إنما يتصور في غير كلام الله تعالى.

وَلَا يَكُونُ الْمَذْكُورُ مُخْرَجًا لِلْعَالِيَةِ، بخلافًا لإمام الحرمين، أو لسؤال، أو حادثة، أو لتجهل بحكمه، . . . . .

الشرح (و) أن (لا يكون المذكور خرج للعالي) كما في قوله تعالى «وَيَسْئَلُكُمْ أَلْئَنِي تَخُورُكُمْ»<sup>(٤)</sup> فإن تعالي كون لربك في حيز الأرواح، أي تربيتهم، (خلافًا لإمام الحرمين)<sup>(٥)</sup> في نفيه هذا الشرط - لما سيأتي - مع دفعه. (أو) خرج المذكور (لسؤال) عنه، (أو حادثة) تعني به، (أو لتجهل بحكمه) دون حكم المسكوت، كما لو سئل أسير بفتح هل في عثم سائمة كاه<sup>(٦)</sup> وفي حصه به: فعلى عثم سائمة، أو حط من جهل حكم عثم السائمة دون معلومه فقال: في لعنه السائمة وكه

للشبه قوله: (لما سيأتي) أي من توجه إمام الحرمين<sup>(٧)</sup>. قوله: (لسؤال، أي حوس سؤال، أو)<sup>(٨)</sup> قوله: (أو حادثة) أي ليال حكم حادثة يعني بتدويره. ولضعف<sup>(٩)</sup> المفهوم عن المطلق في الدلالة، كان السؤال وحادثه مثلاً صافين [أ] عن مصبه. (بل معنى من<sup>(١٠)</sup> وجود، بخلاف العام. و) دعيتها لا بصرفه عن مقصده<sup>(١١)</sup>، بقوة دلالة، بل غير منه عموم بلفظ لا خصوصي لئسب<sup>(١٢)</sup> قوله: (أو لتجهل) أي تعاطب كما يفيد كلام الشارح بعد

(١) سورة البقرة (٢٣)

(٢) سورة البقرة (٢٧٧) قوله (٣٨)

(٣) سورة البقرة (٩)

(٤) سورة البقرة (١٤)

(٥) سورة البقرة (٦٢)

(٦) سورة البقرة (١٤)

(٧) في الأصل (عن) . . . . . (٢٣٣)

(٨) سورة البقرة (١٤)

(٩) سورة البقرة (١٤) . . . . . (١٤)

(١٠) سورة البقرة (١٤) . . . . . (١٤)

(١) سورة البقرة (٢٧١) قوله (٢٧٢) . . . . .  
مفسر (٢٧٢) قوله (٢٧٢) . . . . .  
مفسر (٢٧٢) قوله (٢٧٢) . . . . .  
مفسر (٢٧٢) قوله (٢٧٢) . . . . .  
مفسر (٢٧٢) قوله (٢٧٢) . . . . .





ومن المعنى المعلوم به، موافقة المسكوت بمنطوق، شأن خلاف في أن الدلالة  
عن المسكوت قياسية أو لفظية، وكأن القيد لم يذكر حكاها في

الثانية قوله (ومن المعنى) ي ومن المعنى فيه قوة: (المعلوم به<sup>(١)</sup>) موافقة  
المسكوت<sup>(٢)</sup> للمنطوق) أي في الحكم، بمعنى أنه من يكفي أحده من المنطوق  
من غير قياس، أو لا ينافي من قياس<sup>(٣)</sup> قوة: (في أن الدلالة على المسكوت)  
أي على حكمه الموافق [الحكم]<sup>(٤)</sup> المنطوق.

## [لَا يَمْنَعُ قِيَاسُ الْمُسْكُوتِ عَلَى الْمُنْطُوقِ]

لأن لا يمنع قياس المسكوت بالمنطوق، بل قيل: يعمه العروض.

البيان قوله: (ولا يمنع)، أي ما يقتضي اختصاص ما ذكر قياس المسكوت  
بالممنطوق، بأن كان بينهما علة جامعة لعدم معارضته، (بل قيل: يعمه)، أي  
المسكوت المشتمل على العلة (العروض) للمذكور من صفة أو غيرها إذا  
عارضه بالنسبة إلى المسكوت المشتمل على العلة كأنه لم يذكر

سابقة [قوله: (أي ما يقتضي التخصيص) أي تخصيص المذكور بالذكر، كقوله<sup>(١)</sup>  
حويًا السؤال أو بيان خادته<sup>(٢)</sup>] قوة: (لعدم معارضته)<sup>(٣)</sup> أي ما يقتضي  
التخصيص بالذكر له<sup>(٤)</sup>. أي للقياس والعروض هو اللفظ المقتد بصفة أو  
نحوها، [العارض هو القيد، من صفة أو نحوها، وعبر بالعروض دون  
للموصوف]<sup>(٥)</sup>، وإن كان في المعنى موصوفًا، لئلا يبرحم اختصاص ذلك<sup>(٦)</sup> مع  
بالصفة<sup>(٧)</sup>. قوله: (من صفة أو غيرها) بيان للمذكور.

(١) في نسخة: (لكونه).

(٢) انظر المطاوع (٣٢٥/١).

(٣) ما بين معقوتين سابق من مع.

(٤) انظر التلخيص (١٦٩/١-١٧٠)، والعلم (١٢١/١)، والعمدة (١٠٢/٢) السج.

(٥) ٢٩٠٣/٦.

(٦) (له) سابقة من مع.

(٧) من معروفة سابقة من أصل، وانريادة منه من مع، مع.

(٨) في نسخة مع، مع. معروض هنا هو العلم، والموصوف هو السج، مع العلم.

٢١١، مع ١١٠، مع ١١٠.

(١) في نسخة: (منه) بدل (به) وهو خطأ.

(٢) نسخة مع ١٠٢/١٨.

(٣) في الأصل (الحكم)، وثبت من مع ١٠٢/٢، شرح المعنى.

الشيء (وقيل لا ينعمة إجماعاً) وجوده معرض وربما يحق به قياساً وعدمه لعدم  
هو حق، كي قال مصنف<sup>١</sup>، لا شيء قد ادعى بعضهم لاجتماع عليه، كي  
أدلتهم العسرة، بخلاف مفهوم مرفعه، لأن المسكوت هـ أدون من المنصوق  
بخلافه حيث كما تقدم، وليس هـ متقابلة لا يعطيه

الثانية قوله (بخلاف مفهوم لموقفه أي [فيه])<sup>٢</sup>، يعني فيه أن الحق عدم العموم،  
ولم يُدْعَ فيه إجماع<sup>٣</sup>، قوله (لأن المسكوت هنا أدون من المنطوق)<sup>٤</sup> أي يكون  
المنطوق هنا أولي بالحكم من المسكوت، [وهناك المسكوت]<sup>٥</sup> أولي أو مساوي  
للمنطوق كي مرَّ

ليش وهو: صفة،

الصيغة (وهو صفة) أي مفهوم متخيلة، بمعنى محل الحكم مفهوم صفة، فإن  
الصفة ويرد بها لعدم مفيد لآخر، ليس بشرط ولا استثناء ولا غيره، لا  
لعدم مفيد، أي أحد من إمام الحرمين<sup>١</sup> ووجهه<sup>٢</sup>، حيث أدرجوا فيها العدد  
والطرف مثلاً

مقتضى قوله (بمعنى محل الحكم)<sup>٣</sup>، مر به مفهوم ليراقى قول مصنف بعد (وهو  
المتعلق) في آخره، إذ المراد به المحل كي صرح به الشارح، فإنه<sup>٤</sup> (ليس بشرط،  
ولا استثناء، ولا غاية)<sup>٥</sup>، وجه امتثالها اجتماعها لأكثر، بخلاف عددها،  
والحق<sup>٦</sup> (٥) أنه لا حاجة، بل لا صحة لاستثانها، لأن كلامي، ليس يخص  
بأنه، فهو ينطبق مفيد لآخر، وهذا من إمام الحرمين: «لو علم معز عن جميع  
المفاهيم بالصفة لكان متعدداً، لأن معدوداً ونحوه ذ موضوعات معدودات وحيث  
وكذا سائر المفاهيم»<sup>٧</sup> انتهى

١. عددها من ٤٥  
٢. مر بها ٣

٣) بعد ذلك مفهوم صفة (٤٥٣ ٤٥٤) مر بها ٣٥٩، واستخرج ١٨٤٢  
فرد ١٩٤، بعد ذلك صفة (٢٧٢)، انتهى انتهى ٣٦٤، مر بها بعد  
(١٨٣٢)، ولا يخفى ٣٧٠، وقع خارجاً (٣/٥)، اشرح شيخنا بعد  
من (٢٧٠) آخر ٣٠٤، السبب ١٠٧، الخ ١٦٢، الخ ١٦٢  
١٠٣٢ (الخ ١٠٧، ٢٩، الخ ١٠٧، الخ ١٠٧) الخ ١٠٧  
(٥٣١، الخ ١٠٧، الخ ١٠٧) الخ ١٠٧

٤) بعد أربع طبعات ٥١٢ ٥١٣  
(٥) بعد الأربع طبعات ٢٧٠، الخ ١٠٧، الخ ١٠٧، الخ ١٠٧، الخ ١٠٧  
٦) مر بها من ١٠٧  
٧) بعد الأربع طبعات ٥٠٤

١. في أربع طبعات ٥٣٤  
٢) في الأربع طبعات ١٠٧، الخ ١٠٧، الخ ١٠٧، الخ ١٠٧، الخ ١٠٧  
٣. بعد أربع طبعات ٥٣١، الخ ١٠٧، الخ ١٠٧، الخ ١٠٧، الخ ١٠٧  
(٤) نسخة ١٠٧، الخ ١٠٧  
(٥) بعد أربع طبعات ٥٣١

السَّائِمَةُ وَعَلَى مَعْنَى مَصْرُوفَاتِهَا مَعْلُومَةٌ عَلَى الْمَعْلَمَةِ، إِلَّا نَقْدَسِمُ<sup>(١)</sup> الْمَعْمُورَ مَعْنَى لَصِفِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْمَعْلُومَةِ، فَلَا يَدْخُلُ فِي تَعْرِيفِ الصِّفَةِ [مَا ذَكَرَهُ]<sup>(٢)</sup> وَتَقْدِيرُ صَحَّةِ اسْتِثْنَاءِ الْمَذْكُورَاتِ، فَلَيْسَتْ مَعَهَا مَا بَعْدَهَا<sup>(٣)</sup>، قَوْلُهُ: (حَيْثُ أَدْرَجُوا فِيهَا أَعْدَدَ وَلَطَفَ مِثْلًا) <sup>٤</sup> أَيْ لَأَنَّهُ لِمَعْدُودٍ مَوْصُوفٍ بِأَعْدَدَ، وَالْمَحْصُوفُ بِالْكَوْنِ فِي زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ مَوْصُوفٍ بِالِاسْتِقْرَافِ.

(١) كَالنَّاسِ السَّائِمَةِ أَوْ سَائِمَةِ النَّعَمِ، أَيْ لَصِفِهِ كَالنَّاسِ فِي لَأَنَّهُ، سَيِّئٌ لِنَعَمِ السَّائِمَةِ رُكْعَةً، وَفِي النَّاسِ فِي سَائِمَةِ النَّعَمِ رُكْعَةً، هَذِهِ مِنْ بَأْخَرِ، وَكُلُّ مَعْنَى يَرَوْنَ حَدِيثًا<sup>(١)</sup>، وَمَعْنَاهُ ثَابِتٌ فِي حَدِيثٍ لِحَارِي (وَفِي صَدَقَةِ النَّعَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ أَوْ عِشْرِينَ وَمِائَةً شَاءَ) إِلَى آخِرِهِ (لَا تَجْعُدُ السَّائِمَةَ) أَيْ مِنْ فِي السَّائِمَةِ رُكْعَةً، إِنَّ زَوْيَ - فَلَيْسَ مِنَ الصِّفَةِ (عَلَى الْأَطْهَرِ)، لِاخْتِلَالِ الْكَلَامِ بِدُونِهِ كَانِصِفَ، وَقُلْ: هُوَ مِنْهَا بِدَلَالَةٍ عَنْ سَوْمِ أَيْ تَدْعَى الدَّاءَ يَخْلَافُ اللَّقَبَ، فَيُقِيدُ نَفْيَ الزَّكَاةِ عَنِ الْمَلْفُوفَةِ مُطْلَقًا، كَمَا يَقِيدُ إِثْبَاتُهَا فِي السَّائِمَةِ مُطْلَقًا. وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ بْنِ السَّيِّمِيِّ<sup>(٢)</sup>، أَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى الثَّانِي، حَيْثُ قَالَ: لَا سَمَ لِمُشْتَقِّ كَالنَّعَمِ وَلِكَافِرٍ وَلِغَائِلٍ وَنَوَارِثَ، يَجْرِي مَحَرٌّ الْمُقِيدَ بِالصِّفَةِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

الْمُتَّبِعِيهِ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْجُمْهُورَ) أَيْ مِنْ أَصْحَابِنَا (عَلَى الثَّانِي) أَيْ قِيَمَتِي ثُمَّ يَكُونُ هُوَ الْأَطْهَرُ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ قَوِيٌّ، لِأَنَّهُ تَعْرِيفُ الْوَصْفِ صَادِقٌ بِهِ، عَابَتُهُ أَنَّ أَيْضًا مَقْدَرٌ، وَلَا تَأْتِي لَهُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ.

(١) عَطْفٌ فِي سَائِمَةِ النَّعَمِ بِرُكْعَةٍ، وَفِي نَعَمِ السَّائِمَةِ بِرُكْعَةٍ، حَدِيثٌ وَتَمَّ ذِكْرُهُ فِيهِمْ، وَالْأَصْحَابُ يَخْتَصِرُونَ، وَمَعْنَاهُ ثَابِتٌ كَمَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي سَرِجٍ: مَعْنَى آخِرِهِ جَارِدٌ فِي صَحِيحِهِ كَذَلِكَ، وَأَمَّا رُكْعَةُ النَّعَمِ ٣٨٧/٣، رَقْمُ ١٤٥٢، وَتَدْوِينُ فِي أَمْسِ كَذَلِكَ بِرُكْعَةٍ، بِأَنَّ فِي كَذَلِكَ سَائِمَةَ (٢٠٩٧، رَقْمُ ٥٦٧)، مِنْ هَرَبِ بْنِ سَكْرَةَ حَامٍ صَحَابَةٍ كَذَلِكَ بِرُكْعَةٍ.

(٢) هُوَ الْإِسْلَامِيُّ مَعْمُورٌ بِسَعْدٍ مِنْ عِدَّةِ أَهْلِ السَّيِّمِيِّ، أَوْ بِمَعْنَى السَّيِّمِيِّ خَصَرٍ ثُمَّ السَّيِّمِيِّ، وَتَمَّ ذِكْرُهُ فِيهِمْ، وَفِيهِ مِنْ كَذَلِكَ شَائِمَةٍ، قَالَ: عَا أَهْدُ، وَلَهُ تَصَانِيفٌ حَسَنَةٌ مِنْهَا يُعْرَفُ فِي أَصْحَابِ نَعَمِهِ، وَنَوَارِثَ فِي خِلَافِ، مَعْنَاهُ أَهْلٌ بَعْدَ وَتَعْرِفُهُ بِدَلَالَةٍ مِنْهُ ٢٨٩ هـ، نَظَرُ تَرْجُمَتِي فِي صَحَابَةِ بَنِي سَكْرَةَ (٣٣٥، ٥)، وَتَعْرِفُهُ بِدَلَالَةٍ مِنْهُ (٣٩٤، ٥).

(٣) نَظَرُ الْوَصْفِ لِأَدَلَّةٍ لَأَنَّ السَّيِّمِيِّ (٢٥١، ١).

(٤) بَعْدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ قَبْرًا فِي هَذِهِ الْكُتُبِ، نَظَرُ كَلَامِ الْكُتُبِ فِي "الْأَيَّامِ الْبَيِّنَاتِ" (٢٧، ٢)، وَتَعْرِفُهُ بِدَلَالَةٍ مِنْهُ (٣٣٧، ١)، وَنَظَرُ "الْأَيَّامِ الْبَيِّنَاتِ" (٢٧، ٢).

(١) فِي الْأَمْسِ السَّيِّمِيِّ، وَتَمَّ ذِكْرُهُ فِيهِمْ، وَفِيهِ "الْمَطَارَةُ" (٣٢٧/١)، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٢) فِي الْأَمْسِ (تَمَّ ذِكْرُهُ)، وَفِيهِ "الْمَطَارَةُ" (٣٢٧/١)، وَتَمَّ ذِكْرُهُ فِيهِمْ، وَفِيهِ "الْمَطَارَةُ" (٣٢٧/١).

(٣) نَظَرُ "الْمَطَارَةُ" (١٨٢، ٢)، وَتَعْرِفُهُ بِدَلَالَةٍ مِنْهُ (٣٠٤، ٢)، وَتَعْرِفُهُ بِدَلَالَةٍ مِنْهُ (٢٩٠، ٥).

(٤) فِي الْأَمْسِ وَتَمَّ ذِكْرُهُ فِيهِمْ، وَفِيهِ "الْمَطَارَةُ" (٣٢٧/١)، وَتَمَّ ذِكْرُهُ فِيهِمْ، وَفِيهِ "الْمَطَارَةُ" (٣٢٧/١).

لذلك وهل المتفنن غير سائمتها؟ أو غير مطلق السوائيم؟ قولان.

## [بَقِيَّةُ أَقْسَامِ مَقْهُومِ الْمُخَالَفَةِ]

لذلك ومنها العلة، والظرف، والحال، والغدي، وفرض، وغاية.

الفتح (ومنها) أي من الصفة بمعنى سابق، (الغدي) بحر، عند سائر حديثه أي صاحب دونه، (والظرف) زمان ومكان، بحر، صفة يوم الجمعة، أي لا في غيره، وأجلس أمام فلان، أي لا وراءه، (والحال) نحو: أحسن إلى العبد مصعباً، أي لا عاصياً، (والعدد) نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجِدُوهُمْ مَعِينِينَ حَتَّىٰ تَخْلُقَ﴾<sup>(١)</sup>، أي لا أكثر من ذلك، وحدث لصحيحين إذا شرب الكلب في إياه أحدكم فليقتله سبع مرات<sup>(٢)</sup>.

للإضافة ولولا أنه لحظ في الصفة المثنى السابق، لأمكن الفرق بين المثلين، بل لصف إلى (في) الثاني صفة دون المضاف، وفي الأول بالعكس<sup>(٣)</sup>. قوله (بالمعنى السابق)<sup>(٤)</sup> أي (وهو لمعنى مقيد لآخر) أي حره، ويزن العراقي<sup>(٥)</sup> بين صفة وعلية، بل الصفة لا تكون مكتملة بعمده، لا عنه، وهي أعم من العلية، فإن وجوب الزكاة في السائمة ليس للسوم، وإلا لوجب في الوحوش، وإنما وجبت لتعمة الملك، وهي مع السوم آتم منها مع العلف.

(١) سورة النور: (٤).

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب الماء الذي يمس به شعر الرأس.

(٣) (٣٦١/١) رقم ١٧٢ معفتح، وصلي في صحيحه، كتاب بقاء، باب حكم دوح الكلب (٤٦١/١) رقم (٢٧٩) مع السور، عن أبي هريرة.

(٤) مثله (١٢٢/١) (١٢٣)، والتخريج: (٢٩٠/٦)، (٢٩٠/٦)، (٢٩٠/٦).

(٥) انظر باقي أقسام مفهوم المخالفة (العلية، الظرف، الحال) في السمع ٨٦٣.

(٦) (١٩٨)، (البرهان) (١٩٨-١٩٩)، (قواعد الأدلة) (٢٤٩/١)، (٢٤٩/١)، (٢٤٩/١).

(٧) (٥٧)، (البرهان) (٣٧٦/٤)، (٥٨)، (التشقيق) (٧٢١)، (٧٢١)، (٧٢١).

(٨) (١٧٧)، (الضيافة) (١١٤-١١٥)، (التخريج) (٢٩١/٦)، (٢٩١/٦)، (٢٩١/٦).

(٩) (١٥٥/١)، (التخريج) (١٠٧/١)، (١٠٧/١)، (١٠٧/١)، (١٠٧/١).

(١٠) (١٨٨)، (١٨٨)، (١٨٨)، (١٨٨).

(١١) (١٨٨)، (١٨٨)، (١٨٨)، (١٨٨).

(١٢) (١٨٨)، (١٨٨)، (١٨٨)، (١٨٨).

(وهل المتفنن) عن عملية الزكاة في المثالين الأولين (غير سائمتها)، وهو معلومة الغنم، (أو غير مطلق السوائيم)، وهو معلومة الغنم وغير الغنم، (قولان): الأول ورخحه الإمام براري<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup> بطلان السوم في الغنم، والثاني إلى السوم فقط، لترتب الزكاة عليه في غير الغنم من الإبل والقر. ووجوز المصنف أن تكون الصفة في سائمه الغنم لمعنى الغنم، علل ورأى في مثل المثل ظلم كما سيأتي، فيفيد نفي الركة عن سائمة غير الغنم، وإن ثبت فيها بديل آخر، وهو بعيد، لأنه خلاف المتبادر إلى الأذهان.

نفسية قوله (قولان<sup>(٣)</sup> لأول<sup>(٤)</sup>)، يح، من الشارح<sup>(٥)</sup> إلى مرجح الأول، وهو طهر، قوله: (وجوز المصنف أن تكون الصفة في سائمة الغنم لمعنى الغنم) ذكره في منع الموانع<sup>(٦)</sup>، وقال فيه: إنه التحقيق، واستبعده الشارح. قوله: (كما سيأتي) [أي<sup>(٧)</sup>] من أن مفهومه أن مثل غير الغنم ليس بظلم، لا أن غير الظلم ليس بظلم، فعلى ما جوزه المصنف [يفيد<sup>(٨)</sup>]. قوله: (في سائمة الغنم<sup>(٩)</sup> الزكاة) نفياً عن سائمة غير الغنم كما قال الشارح، ...

(١) بحر المحصول: (١٣٦/٢).

(٢) بحر البحار: (٣٣/٤) والتشقيق: (١٧٢/١).

(٣) بحر السائمة (ص ٣٥٨)، شرح فتح المحصول (ص ٢٧٢)، (البحر) (٢٣٢/٤).

(٤) (١٧٢)، (البحر) (١٢٣/١)، (الضياء) (١٠٥/٢)، (التخريج) (٢٩١/٦).

(٥) (٢٩٤)، (قواعد والفوائد الأصولية) (ص ٢٨٧)، (البرهان) (١١٢).

(٦) مظهر (تطبيقات) (١٨٦/٢) فقرة ٨١٣، (المحصول) (١٣٦/٢)، (البحر) (٣٣/٤).

(٧) (١٧٢/١).

(٨) (١٧٢/١).

(٩) (١٧٢/١).

(١٠) (١٧٢/١).

(١١) (١٧٢/١).

(١٢) (١٧٢/١).



## [مَفْهُومُ الْحَضَرِّ، وَأَعْلَاهُ]

لث وائتيا، ومثل لا عالم إلا زيد، وقضل المتدا من الحبر بضمير الفضل،  
وتقديم المفعول.

وأعلاه لا عالم إلا زيد، ....

الشيخ (واسا) حو ﴿زَيْناً لِنَهْكُمْ لَهِ﴾ أي فعيه يس بيله، وإلانه: المعود  
بحق (ومثل لا عالم إلا زيد) قد شتمل على نفي واستثناء حو: قد قدم، لا  
زيد، مطويحي نفي النعم والنعيم عن غير زيد، ومفهومي إثبات العلم  
والقيام لزيد (وفصل المتدا من الحبر بضمير الفضل) حو ﴿أَمْرٌ يُجَدُّوْا مِنْ  
ذَوْنِهِ أَوْلِيَاءُ فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ أي فعيه يس بوي أي ناصر (وتقديم  
المفعول) عن م سائي عن ليايس، كالمفعول. وحرر والمحرور، حو  
﴿يَبَالِغُ تَعْبُدُ﴾ أي لا عرك، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَشِرُونَ﴾ أي لا يلي عمره  
(وأعلاه) أي أعلن ما ذكر من نوع مفهوم المحلحة (لا عالم إلا زيد)، أي  
مفهوه رت وسحوه.

اللقية قوله: (والإله) أي في الآية (المعبود بحق) أي<sup>(٥)</sup> لا المعبود مطلقا، إذ دلت هو  
مطلق الإله<sup>(٦)</sup>.

قوله: (ومفهومي إثبات العلم والقيام لزيد) هو المشهور

(١) سورة ص، ٩٨

(٢) سورة سبأ، ٩١

(٣) سورة غافر، ٥٥

(٤) سورة زمر، ١٥٨

(٥) سورة ص، ٩١

(٦) مقرر (سائي) (٢٥٢: ١) مع تقرير شريفي، (٣٢٩: ١)

أي لا أقر من دت، (وشرط) عطفت عن صبه حو: ﴿وَلَوْ كُنْ أَوْلَتْ خَلِي  
فَأَنْفَعُوا عَلَيْهِنَ﴾ أي فعيه أولات خمر لا تحب لإعناق عليهن، (وغاية)  
حو: ﴿وَلَوْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَكَفَّ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ أي فإذا  
يكفته قبل للأول بشرطه.

بناحية قوله (أي لا وروده) أي ولا شئ من نعية جهاته، مع أنه لو عتر بدل وراه  
محبته كد أبوي، لأن ورده يقاب للأمام أيضا

قال تعالى: ﴿وَكَانَ زَوْجُهُمْ مَثَلًا لِّأُولِي الْأَرْحَامِ﴾ أي أمهم<sup>(١)</sup>  
دوه (لا أكثر من ذلك) أي ولا أقل منه<sup>(٢)</sup>

قوله (وشرط عطفت عن صفة) [فانعى] ومفهوه شرط وعانه إن آخره،  
وعطفت ذلك عن (صفة) مسمى<sup>(٣)</sup> صحة شأنه، عما<sup>(٤)</sup> فتر به المصنف  
لصحه، وقد عروب م فيها، فألا وجه عطفه عن (العلقة)، ونعريته «ألا»<sup>(٥)</sup>  
وكذا ما يحلده<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة ملاق، ٦٠

(٢) سورة البقرة، ٢٣٠

(٣) سورة كهف، ٦٩

(٤) مقرر (سائي) (٢٦١: ١٥)، (٢٦١: ١٥) مع مقرر (سائي) (٢٦٣: ١)

(٥) المصنف (آيات شهاب) (٣٠٠)

(٦) نسخة (أ) [٦٦ من]

(٧) في «ع» (س)

(٨) مقرر (سائي) (٣٢٩: ١)



## [حُجَّةُ أَنْوَاعِ مَفَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ]

بمئات منسألة: المفاهيم - إلا اللقب - حجة لغة، ... ..

(مسألة: المفاهيم) المخالفة (-إلا اللقب- حجة لغة)، لعل أكثر من أئمة اللغة بها، منهم أبو عبيدة، وعبيد تلميذه، قالوا في حديث الصحيحين مثلاً: «مطل النبي ظلم»<sup>(١)</sup>، إنه يدل على أن مطل غير النبي ليس بظلم، وهم إما يقولون في مثل ذلك ما يعرفونه من لسان العرب.

المفاهيم (مسألة: المفاهيم إلا اللقب حجة)<sup>(٢)</sup> قوله (إلا اللقب) قصته أن للقب مفهوم وليس بحجة، وليس مراداً، بل المراد أنه ليس بمفهوم؛ إذ القائل بأنه مفهوم قائل بحجته. قوله: (أبو عبيدة)<sup>(٣)</sup> و(عبيد) بالثنية، وأبو عبيدة هو معمر بن النخعي<sup>(٤)</sup>. وأبو عبيد<sup>(٥)</sup> هو القاسم بن سلام<sup>(٦)</sup>، والأول شيخ الثاني.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب غزاه، باب قوله، وهو يرجع إلى إسناده؟ (٥٧٠٤ رقم ٢٢٨٧) مع الفتح، ومسلم في صحيحه كتاب المفاد، باب تحريم مطل النبي (٤٨٦١٠ رقم ١٥٦٤)، مع النووي، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر شرح تنقيح الفصول (ص ٢٧٠)، «البحر» (١٥/٤-١٧)، «الشيف» (١/١٦٧)، «العين» (١/١٧٨)، «المعجم» (١١٩/٢)، «تخريج» (٢٩٥٦-٢٩٥٢).

(٣) أبو عبيدة من القائلين بأن مفهوم المخالفة حجة لغة، نقله عنه إمام الحرمين في «البرهان» (٤٥٠/١).

(٤) هو العلامة أبو عبيدة معمر بن النخعي التميمي البصري، صاحب التصانيف الأدبية للغة، كان إماماً في البحر، وعالماً بالأدب واللغة، توفي سنة ٢١٠ هـ. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٩/٤٤٥).

(٥) أبو عبيد من القائلين بأن مفهوم المخالفة حجة لغة، صرح بذلك في كتابه «غريب الحديث» (١٧٤-١٧٥).

(٦) هو العلامة أبو عبيد القاسم بن سلام هروي البغدادي، الإمام البارز في اللغة والنحو والتفسير والفقه، حدثنا وأدبنا من أشهر مؤلفاته كتاب الأموال، وعرفت حديثه وغريبها، توفي سنة ٢٢٣ هـ. انظر ترجمته في: «بخية الرحاة» (٢٠٣/٢).

وَقِيلَ: شَرْحًا، وَقِيلَ: مَعْنَى.

القبيل (وقيل) حجة (شَرْحًا)، لمعرفة ذلك من موارد كلام الشارع، وقد فهم من قوله تعالى: ﴿إِنْ تَشْتَعِلْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، أن حكم ما أراد على السبعين بخلاف حكمه، حيث قال كما روى الشيخان «حيرني الله وسأريده عن السبعين»<sup>(٢)</sup> (وقيل) حجة (معنى): أي من حيث المعنى، وهو أنه لو لم ينف لمذكور لحكم عن المسكوت، لم يكن لمذكوره فائدة، وهذا كما عبر عنه ما بالمعنى، عبر عنه في مبحث العام - كما سيأتي - بالعقل، وفي شرح المختصر<sup>(٣)</sup> ما بالعرف العام، لأنه معقول لأنه

اللغة قوله: (وهذا كما عبر عنه هنا بالمعنى، عبر عنه في مبحث العام كما سيأتي - بالعقل)<sup>(٤)</sup> إلى آخره، أنه عن أنه لا خلاف في المعنى، بل في التسمية، خلافاً لمن توهم خلاف ذلك كالروكشي<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة التوبة/٨٠

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، بابه قوله تعالى: ﴿إِنْ تَشْتَعِلْ لَهُمْ أَزْوَاجُ نَسْتَعِزُّ لَهُمْ أَوْ لَا تَشْتَعِزُّ لَهُمْ﴾ (٤٢٥/٨) برقم (٤٦٧٠) مع الفتح، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل عمر رضي الله عنه (٢٣٩٦/٥) برقم (٢٤١٠٠) مع النووي، عن ابن عمر رضي الله عنه.

(٣) «معجم» (١٣/٥١٠).

(٤) انظر «شرح المحقق» (١٦٧/١)، مع «حاشية الثاني».

(٥) انظر «تشتيت المسامع له» (١٧٧/١).

بأن واحتج باللقب: الدقاق، والصيرفي، وابن خويز منداد، ويعض الحنابلة.

والصيرفي (واحتج باللقب الدقاق والصيرفي) من الشافعية، وابن خويز منداد من المالكية، وبعض الحنابلة<sup>(١)</sup>.

الذنية قوله: (لدقاق)<sup>(٢)</sup> هو لقاصي أبو بكر<sup>(٣)</sup> محمد بن محمد بن جعفر<sup>(٤)</sup> قوله (والصيرفي) هو أبو بكر محمد<sup>(٥)</sup> بن عبد الله<sup>(٦)</sup>، شارح الرسالة للإمام الشافعي قوله: (و ابن خويز منداد)<sup>(٧)</sup> بإمكان ترائي فتح المسم وكسرهما<sup>(٨)</sup>

(١) انظر «التحجير» (٢٩٤٥/٦).

(٢) الإمام الدقاق من اللحجين معهود اللقب، ونقل عنه القول به إمام الحرميين في «البرهان» (٤٥٣/١).

(٣) في الأصل وفيه: (أبو بكر بن محمد)، ولتت جون (س) من فتح، وكتب ابن حزم (٤) هو بعلامه أبو بكر محمد بن محمد بن جعفر الدقاق البغدادي، فقيه شافعي، أصبغ، دعي بعد ما كثر له من العدم في كتاب في الأصول عن مذهب شافعي، ورجح المختصر، توفي سنة ٣٩٢ هـ، انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٢٢٩/٣)، «طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة» (١٧٠/١).

(٥) (محمد) ساقطة من «س»

(٦) هو بعلامه أبو بكر محمد بن عبد الله صيرفي، لا من الأصل، وأحد أصحاب الإمام في الأدب الشافعي تفقه عن ابن سريج، من تصانيفه «شرح الرسالة» و«كتاب الإجماع»، و«كتاب الشروط» توفي سنة ٣٣٠ هـ، انظر ترجمته في «تاريخ بغداد»: (٤١٩/٥)، «شذرات الذهب» (٣٢٥/٢).

(٧) ابن خويز منداد من فقهائهم لقب حجة عنه في «فتح» (٢٥٤) وهو قول بعض الحنابلة.

(٨) هو بعلامه ابن عبد الله بن محمد منداد، أبو عبد الله الصيرفي المالكي، تفقه عن الأحمري، ثم سادته في خلافه في صيرفة، و«كتاب في أحكام الفقهاء»، تكلم فيه صاحب «الأحكام» في سنة ٣٩٠ هـ بغيره، بعد ما كثر في «الفتح» بغيره (٢٧٩٢، «شذرات الذهب» (٢٠٣).

الشيخ علما كان أو اسم حسن، نحو: عن زيد حج، أي لا عن عمرو... في اسم زكاة، أي لا في غيرها من الماشية؛ إذ لا فائدة لذكره إلا نفى الحكم عن غيره كالصفة. وأجيب: بأن فائدته استقامة الكلام؛ إذ بإسقاطه يخل، بخلاف إسقاط الصفة.

حاشية دل «بوركنتي»: «اشتهر عن الأئمة بالميم، وعن ابن عبد البر [أنه]<sup>(١)</sup> بالموحدة المكسورة»<sup>(٢)</sup>

قوله: (علما كان أو اسم حسن) إلخ آخره، فيه تنبيه على مغايرة مصب الأصولي بمقتضى النحوي فاعلم أنه بعد ثلاثة لاسم ولكنه ولفظ النحوي - لقب الأصولي<sup>(٤)</sup>... واسم الجنس<sup>(٥)</sup> شاعل للإفرادي: كرجل، وماء - ولمجمعي: ك[بئر]<sup>(٦)</sup>... وكلمة سواء كال حامد، أم مشتق وعملت عليه الاسمية كالماشية، [أما]<sup>(٧)</sup> ما لم يغلب<sup>(٨)</sup> عليه الاسمية

(١) بعد «ساقطة من «س»

(٢) زيادة عن «س»

(٣) انظر «التهذيب لابن عبد البر» (٨٦٥/١)

(٤) أي اللقب النحوي فاعلم أنه بعد ثلاثة لاسم ولكنه ولفظ النحوي

(٥) ما حسن من وضع بغيره لاف «أما» من حسن وضعه

(٦) هو حسن لإدراكه وهو ما يقصد على بغيره بغيره

(٧) ما حسن من وضع بغيره لاف «أما» من حسن وضعه

(٨) ما حسن من وضع بغيره لاف «أما» من حسن وضعه

(٩) في الأصل (تقريباً)، والمثبت عن «س»

(١٠) في الأصل (أما)، و«س» وهو الضار

(١١) في «س» (تعب)

لَبَنٌ وَأَنْكَرَ أَبُو حَيْفَةَ الْكَلَّ مُطْلَقًا، وَقُرْمٌ فِي الْحَبْرِ، وَالشَّيْخُ الْإِمَامُ فِي عَنِ  
الْشَّرْعِ.

الْبَنُّ (وأكثر أبو حيفة الكل مطلقاً) أي م ينشئ من معانيهم لمختلف، وإن  
قال في لمسكوت لمختلف حكم المنطوق، فلامر آخر، كما في إسماء بركة عن  
المعلوف، قال، الأصل عدم لركاة، ووردت في السامعة، فقيت لمعلوفة على  
الأصل.

نفسه قوله - (وأكثر أبو حيفة الكل مطلقاً) إن أراد أصحابه وأفعوه عليه كما هو  
الظاهر، فتقول المعروف ما جرى / عليه شيخنا الكمال بن الهمام<sup>(١)</sup>، أن  
الجمعة إما يسكرون مفهوم لمختلفه في كلام الشارع، أما في [مصطلح]<sup>(٢)</sup>  
الناس، وعرفهم، فهو حجة، عكس ما يأتي عن الشيخ الإمام والد المصنف،  
والكلام في المفهوم، فلا يشكل بقول شيخنا المذكور<sup>(٣)</sup> : إتهم يقولون بدلالة  
الاستثناء بعد النفي، وإثباتاً على المحصر منطوقاً<sup>(٤)</sup>، لكن هذا قد يشكل بما نقله  
الشارح<sup>(٥)</sup> : تَعَدُّ : من نفي أبي حيفة إفادة إثبات<sup>(٦)</sup> المحصر الظاهر في شمول  
المنطوق والمفهوم<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر التقرير والتحجير شرح التحرير (١٥٣/١)، التفسير شرح بحر (١٠٠)

(٢) في الأصل (مصطلح)، وهو تحريجه، والمثبت من «ب» «ج» وهو يعزب

(٣) نفي «التقرير والتحجير» (١٥٥١)، «ب» (١٠٣)

(٤) في الأصل «ب» نقطة (قوله) نفي «المنطوق»، ولست أدري ما به من «ب» «ج» وهو  
الصواب.

(٥) نفي (ص) (٥٣١)

(٦) نسخة «ج» (٩ ج)

(٧) هذا مع أشكال الذي أوردته الشيخ ركزي، بأن جعل نفي شرح على أنه قول في حيفة،  
لا حجة فيهم، ونفي «ب» «ج» (٣٦٢) «ب» «ج» (٢٥٥)، «ب» «ج» (٣٣٢)

الْبَنُّ ويعمى - كما قال المصنف<sup>(١)</sup> - الدقاق المشهور باللقب بمن ذكر معه خصوصاً  
الصيرفي، فإنه أقدم منه وأجل.

الثانية مدخل في قول المصنف في مسألة السدقة : (لا<sup>(٢)</sup> مجرد السائمة على الأظهر)  
وكسب الخمس من الجمع<sup>(٣)</sup> : كقوم، ورمط، قوله (أي لا عن عمرو) في  
سبعة (أي لا على غيره) وهي أوى، والمحملة، فالجمهور على أن اللقب لا  
يصح به، وما عترض به من أصحابنا<sup>(٤)</sup>، احتجوا به في تعني برباب للتسم في  
حبر : «جعلت لي الأرض مسجداً، وتربتها طهوراً»<sup>(٥)</sup>. وقد بأن الدال على  
تعيينه إما هو اللقب مع قرينه الامتنان<sup>(٦)</sup>، وقد صرح الغزالي بأن مفهوم  
اللقب حجة مع قرائن الأحوال<sup>(٧)</sup>. قوله : (فإنه أقدم [منه]<sup>(٨)</sup> وأجل) أي  
لأن وقاه الدقاق في سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة، والصيرفي سنة ثلاثين  
وثلاثمائة، وهو من أصحاب الوجوه<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر «مع المراتع» (ص ٤٧٠ ٤٧١).

(٢) نسخة «ب» : (٦٧/٦).

(٣) اسم الجمع : هو ما ليس له واحد من لفظه غالباً، كقوم، ورمط، نفي، انظر «معجم الفوائد

العربية» (ص ٣٩)

(٤) نفي «البحر» (٢٥/٤).

(٥) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب المساجد رقم ٥٢٢ (٧/٥)، شرح النووي،  
وإسناده عظيم في سنة ٦٥٩ (١١٢) وغيرها، عن حذيفة بن اليمان

(٦) انظر «البحر» (٢٥٤)، «البحر» (٢٩٤/٦)

(٧) نفي «البحر» نفي (ص ٢١٧)

(٨) رواه من «ب» «ج» : وشرح لحن

(٩) قال النووي في بدس لأبي، والمقدم، أبو ك. الصيرفي من أئمة أصحابنا لمؤيد  
أصحاب الوجوه (١٣٧/١) تم (٢٩٤)

الشيخ (و) بكر بكل (قوم في الخبر)، نحو: في إنشاء العجم السائمة، فلا يسمي  
المعلوفه عنها، لأن خبره جارحي يجوز الإحبار ببعضه، فلا يتعين لغيره  
للشيء، بخلاف الإنشاء، نحو: ركو عن العجم لسائمه، وما في معناه  
تقدم، فلا جارحي به، فلا عبء لغيره، لا الشيء. (و) أكر الكل (الشيخ  
الإمام) وقد لمصنف (في غير الشرع).

لناحية قوله: لأن خبر<sup>(١)</sup> له جارحي، أي لسنه القائمة بالعمس<sup>(٢)</sup>. مسبق  
خارجي<sup>(٣)</sup>. قوله: (وما في معناه عما تقدم) [أي]<sup>(٤)</sup> نحو: في الفهم السائمة  
ركة قوله: (وأكر انكر للشيخ الإمام في غير الشرع) أي وإن لم يُكر  
التخصيص والتقييد بالمفهوم، فقد قال في فتاويه<sup>(٥)</sup> في [مسألة: إن]<sup>(٦)</sup>  
المفهوم هل يعمل به في الأوقاف؟ لم أرَها<sup>(٧)</sup> نصاً، والمختار أنه ليس حجة  
في كلام الناس لإثبات حكم مبتدأ، نعم يصلح أن يكون حجة في تخصيص  
عام، أو تقييد مطلق، أو بيان مجمل، ويكون<sup>(٨)</sup> العمل في الحقيقة باللفظ العام  
المخصص بالمفهوم فيما سواه، لا بالمفهوم<sup>(٩)</sup>

الشيخ من كلام المصنفين وإن اختلفت لغة دخول عليهم، بخلافه في اشترع من  
كلام الله ورسوله المنع عنه، لأنه تعالى لا يجب عنه شيء.

لناحية قوله: (لعلمة الذمول عليهم بخلافه في شرع) ليس مأخذ حجة لمفهوم  
ذلك، بل قول أئمة النعابة، أو معرفتها من مؤيد كلام الشرح، أو المعنى.  
كما مر من ذلك، وينجذب عن كلام إمام، خرمين المذكور عقده بأنه مبني على  
اعتبار المناسبة في العلة، وهو ضعيف كما سيأتي.

(١) في «ب» (الخبر) بدل (الخبر) وهو تحريف

(٢) نسخة «ب»: [٦٧/٦]

(٣) انظر البني مع تقريرات الشريسي (١٥٥/١)، «القطار» (٣٣٨/١).

(٤) في الأصل (من)، والشت من «ب»، «فج»، ولعله الصواب.

(٥) نظير فتاوى السبكي (١٢٤: ٢)، وانظر ١٦٩ من هذه الكتب.

(٦) في الأصل (أن المسألة)، والشت من «ب»، «فج» ولعله الصواب.

(٧) في «ب» (نقلًا) بدل (فيها) وهو خطأ.

(٨) في «ب»: (كون) وهو خطأ.

(٩) ما ذكره شيخ السبكي بأنه لم يرَ مثلاً لأصلها من (أي الشافعية) رقة الزركشي، ونقل فخر  
- قربة من كلام الشيخ السبكي - عن القاضي حسين، وتكلم عن إلزام الفرائي خلافاً

في يده سند من غير مفهومة وعبره كلام شاذ، لم يرد في كلام لأحد من  
نسخة «ب» نسخة (٩٧: ١٢)، «نسخة» (٧٩: ٨) «وكرر خلافه من نسخة أنه  
لا يرد من دلائله مفهومة في كلام شراح وكلام الناس، ورد على من سلفه، انظر  
المقدمة (١٣٧: ٣٦٣)  
(في «ب» - «ب» - «ب» - «ب» وهو تحريف

الشيخ (و) أنكر إمام الحرمين صفة لا تناسب الحكم<sup>(١)</sup> : كان يقول الشارع في اعم اعتبر تركاة، قال : فهي في معنى اللقب، بخلاف المناسبة كالسوم، لصفة مؤنة السائمة، فهي في معنى لعة، ويكون اللة عبر الصفة، سحب انطاهر - خلاف ما تقدم، أطلق الإمام الرازي<sup>(٢)</sup> عنه إنكار الصفة، ولكون غير مناسبة في معنى للقب، أحق من صاحب<sup>(٣)</sup> عنه لقول بالصفة، وأما غيرها - مما تقدم - فصرح منه : باللة، والطرف، والعدد، والشرط، وإثما، ومأ، ورأ، وسكت عن الباقي، وهو كالمذكور.

الشيخ قوله : (ولكون اللة غير الصفة) إلى آخره، اعتذر عن الإمام الرازي، وأس الحاجة، فيما نقله عن إمام الحرمين، ونبه بقوله (خلاف ما تقدم) على أن ما لحظه الإمام الرازي خلاف ما مر<sup>(٤)</sup> عن المصنف من أن الصفة : لفظ معيد لآخر، ليس بشرط، ولا استثناء، ولا غاية، وأنها تشمل التعت، واللة، والطرف، والحال، والعدد.

قوله : (وأما غيرها) أي الصفة، وفي نسخة (غيرها) أي غير الصفة التي لا تناسب واللقب. قوله<sup>(٥)</sup> : (فصرح) أي إمام الحرمين

قوله : (وسكت عن / الباقي) أي الحال، والغاية، وضمير الفصل، [١٧١] وتقديم المعمول، لكن الأخير صرح به أيضاً، فلم يسكت عنه<sup>(٦)</sup>.

- (١) انظر في هذا ما ذكره في (١٦٢) ٤٧٢
- (٢) انظر المحصول (١٦٢) ٣٦١
- (٣) انظر شرح العدة (١٧٤) ٥٠٤ مع صاحب (٣) ٥٠٤-٥٠٥
- (٤) انظر (١) ٥٠٥
- (٥) نسخة (١) ٦٨٨
- (٦) انظر في هذا ما ذكره في (١٦٢) ٤٧٨

الشيخ (و) أنكر قوم العدد، دون غيره، فصار لا يدل على مخالفة حكم ارتاد عليه أو الناقص عنه - كما تقدم - إلا بقرينة، أما مفهوم الموافقة : فاتفقوا على حقيقته، وإن اختلفوا في طريق الدلالة عليه كما تقدم.

حاشية قوله : (وأنكر قوم لعدد) : مهم لإمام الرازي<sup>(١)</sup> وقاب اسوي في مجموعه<sup>(٢)</sup> : «مفهوم العدد باطل عند الأصوليين»، لكن [تعبه]<sup>(٣)</sup> ابن لربعة في المصنف<sup>(٤)</sup> بأنه العدة عدد في عدم جواز قصر حجارة الاستنباه عن ثلاثة، والريادة على ثلاثة أيام في حياو الشرط.

قال : يُعْجِبُ مِنَ الْوُجُودِ -رحمه الله تعالى- في قوله : «إِنَّهُ بَاطِلٌ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ» : أي يتعجب<sup>(٥)</sup> منه، من حيث إِنَّهُ نسبة للأصوليين، فإن كثيراً منهم قائلون بأنه مفهوم صحيح، وقد ذكره المصنف في المسألة السابقة<sup>(٦)</sup>، لكن مراد من أصوليين حاشية، أي عزه في شرح مسمى في كتاب الحاشية<sup>(٧)</sup>، فلا يتعجب منه من هذه الحاشية

- (١) انظر في هذا ما ذكره في (١٦٢) ٤٧٢
- (٢) انظر المحصول (١٦٢) ٣٦١
- (٣) انظر شرح العدة (١٧٤) ٥٠٤ مع صاحب (٣) ٥٠٤-٥٠٥
- (٤) انظر (١) ٥٠٥
- (٥) نسخة (١) ٦٨٨
- (٦) انظر في هذا ما ذكره في (١٦٢) ٤٧٨
- (٧) انظر شرح مسمى كتاب حاشية، انظر في هذا ما ذكره في (١٦٢) ٤٧٨

المثانية [ويستحب منه، من حيث به محامد لما نقله الشيخ أبو حامد<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>]  
عن الشافعي، وإمام الحرمين<sup>(٣)</sup> عنه، وعن الجمهور<sup>(٤)</sup> من أن العدد  
حجة<sup>(٥)</sup>، [كما لا يتعجب منه من حيث المعنى، فلا يتعجب منه]<sup>(٦)</sup> بأن  
يقال: ما قاله صحيح، ولا نسلم أن العدة فيها ذكر محض العدد، بل العدة  
مع القرائن، كما مر<sup>(٧)</sup> نظيره في مفهوم اللقب<sup>(٨)</sup>.

## [تَرْتِيبُ مَفَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ]

مسألة: الغاية: قيل: منطوق، والحق مفهوم، يتلوه لشرط،  
فالصفة المناسبة، فمطلق الصفة غير العدد، فالعدد، فتقديم  
المعمول، ليدعوى اليأس إقادته لأختصاص، ....

مسألة: الغاية قبل منطوق أي بالإشارة كما تقدم - لصدوره إلى الأدهن  
(والحق) أنه (مفهوم) كما تقدم، ولا يبرم من سائر شيء إلى لأدهن أن  
يكوب مصروف (يتلوه) أي لتمامه (لشرط) إدم فعل أحد انه مصروف. وفي  
رسمه تحديه إي، فسأني قوب إنه منطوق أي بالإشارة كما تقدم، ومثله في  
ذلك فصل لمتد، وتقدم أن مرساة الغاية، تلي مرتبة لا علم إلا ريد، فالصفة  
الناسية تتلو الشرط، لأن بعض القائلين به خالف في الصفة، (فمطلق  
الصفة) عن المناسبة، (غير العدد) من نعت، وحال، وظرف.

مسألة: الغاية أي مدلولها (قيل: منطوق)<sup>(١)</sup>، قوله: (لأن بعض القائلين به)  
أي كابن مريج<sup>(٢)</sup>، قوله في التن (فمطلق الصفة) فيه تحوير، لأنه شامل  
للصفة المناسبة وغير المناسبة، والمراد به غير المناسبة كما سيء عليه الشارح<sup>(٣)</sup>

- (١) قاله الباقون وغيره، والجمهور عن أنه مفهوم النظر (التحجير) (٢٠٠ ص ٢٠٠)، ان ح
- تحقيق الفصول (ص ٥٦)، الإحكام (٩٢/٣)، أرفع صاحب، (٢١٤)، البحر (١٧٤)
- ٤٨، التنقيص (١٨٠/١)، الطيامة (١٧٨/٢)، التنوير (٢٦٦)، ٢٩٣٢، ٢٩٣٨
- (٢) هو الصلاة أحمد بن عمر بن مريج، أبو العباس العماني لعنه (أصوي) سنة ثمان مئة  
لتمه، ولد سنة ٢٤٩ هـ، له مصنوعات فائقة منها: الرد على ابن داود المتوفي في الجبال  
القياس، ويختصر في الفقه وغيرها توفي سنة ٣٠٦ هـ، بغير مريجه في حياته تشافعه  
الكبرى (١٣٢/٢)، و/ «تاريخ بغداد» (٢٨٧)
- (٣) نقله عنه الزركشي في البحر (٢٧/٤).
- (٤) بغير مريج (٢٠٠)، (١٠٣٥٧)، مطاوع (٣٣٧)

- (١) نقله عنه الزركشي في البحر (٤١/٤).
- (٢) انظر استاوي لسهرودي (٢٢٢/٥).
- (٣) انظر البرهان (٤٥٣/١) فقرة ٣٥٩.
- (٤) انظر البحر (٤١/٤)، التنقيص (١٨٠/١)، الصغير (٢٩٣/٦).
- (٥) ما بين منقولين ساقط من الأصل، والمثبت من «ب»، «ج».
- (٦) ريد منه «ج».
- (٧) بغير (ص ٥١٩).
- (٨) ما بين معقوفين ساقط من «ب».



البيان وعلة غير مناسبات، فهي سواء، تتلو الصفة المناسبة، (فالعدد) يتلو المذكورات، لإبكار قوم له دواها كنه يقدم، (تقديم المعمول) آخر المفاهيم، (دعوى البيانين) في من لم يحد (إفادته الاختصاص)، أخذ من مورد الكلام البليغ.

ملحظة قوله: (من نعت) إلى آخره، قاصر عن شموله للتمييز ونحوه<sup>(١)</sup>. قوله: (تقديم المعمول آخر المفاهيم) أي لأنه لا يجب<sup>(٢)</sup> الاختصاص<sup>(٣)</sup> في كل صورة. [فقوله]<sup>(٤)</sup>: (لدعوى البيانين إفادته الاختصاص)<sup>(٥)</sup> تعليل لكونه من المفاهيم، لا لكونه آخرها<sup>(٦)(٧)</sup>.

وَحَالَفَهُمْ ابْنُ الْحَاجِبِ وَأَبُو حَيَّانَ فِي ذَلِكَ.

حاشية [قوله]<sup>(١)</sup>: (وَحَالَفَهُمْ ابْنُ الْحَاجِبِ وَأَبُو حَيَّانَ) في ذلك، أي نظرًا إلى أن تقديم المعمول كثيرًا ما يكون للاهتمام، وللتبرك، وللتلذذ<sup>(٢)</sup> يذكره<sup>(٣)</sup>، وغير ذلك، وأنت غير بأن ذلك لا ياتي كونه للاختصاص نعم الاختصاص - كما قال البيانين - لا يلام لذلك علة، وعيب يحمل<sup>(٤)</sup> قومه، إن التقديم للعناية<sup>(٥)</sup> لابد أن [يفسر]<sup>(٦)</sup> تلك العناية، فتارة تكون للاختصاص / وتارة تكون<sup>(٧)</sup> للتبرك، وتارة لغير ذلك مما يلائم المقام.

قوله: (واختاره بلصغ في شرح المختصر)<sup>(٨)</sup> أي آخره، هو وإن حذو ثم (وأشار إليه هنا بقوله لدعوى البيانين).

(١٧) ع

(١) زيادة من راجع

(٢) بقوله عنه - ركني في البحر (١٥٦٤) وغيره دوي في السمع ٢٩٥٦

(٣) هذا العلامة هو حاله أن الذي محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حاله لا ينبغي الاعتناء بآراءه إلا ما لا يضره من غيرهم من مفسدات شرح لسانه، ولا يفتدحه من. توفي سنة ٧٢٥ هـ. من راجع في تاريخ البيان (٢٦٨٥)، أخبار العرب (١١٦)

(٤) انظر البحر المحيط في التفسير له (٢٩/١ ٤٢)

(٥) في ربه: (التلذذ).

(٦) بقوله سبب حذف حرف في (الشرب والتهيئ) (ص ٨٥ ٨٦)، معجم معجم السكاني (ص ٣٣٧ ٣٦٦)، حواشي راجعة (ص ٧٣)، (بصاح) (ص ٩٢ ٩١)

(٧) في ربه: (حسن)

(٨) نسخة: (٢٠١)

(٩) في الأصل (تصريح) بفتح تاء، (ص ١٠١)

(١٠) يكون، سبب من ربه: (حسن)

(١١) طبعه راجع: (٢٣٤)

(١) نسخة منه: (٦٨/١).

(٢) في الأصل (وبه) (يقبل)، والفتح من راجع: ولعله الصواب.

(٣) زيادة من راجع: -

(٤) في الأصل (قوله)، والفتح من راجع: ولعله الصواب.

(٥) انظر لأشارات والتهيبات في علم البلاغة للبرجاني (ص ٨٥) (الإيضاح في علوم البلاغة) للقروبي (ص ٩٢)، (جواهر البلاغة للشيخ المشيخي) (ص ١٧٣)، (التهذيب) (١٨١/١).

(٦) بعد حذو: (٤٢/٢)، الثاني (٢٥٧/١)

(٧) ما بين معقوفين ساقط من ربه

الملك والاختصاص الحضر، خلافاً للشيخ الإمام، حيث أثبت، وقال: ليس هو الحضر.

## [(إنشأ) هل تُفيد الحضر؟]

السؤال: «إنشأ» قال الأودي وأبو حيان: لا تُفيد الحضر

الشيخ (مسألة: إنشأ) ما تكرر (قال الأودي) (أبو حيان) (كقول أبي حنيفة من حلة ما تقدم عنه: (لا تُفيد الحضر) لأنها مذكورة، وما لم يذكرها، فلا تُفيد التقى الشتمل عليه الحضر، وعلى ذلك حديث مسلم إنشأ الرما في النسخة<sup>(١)</sup>، وأورد الفصل ثلث إجماع، وإن تعدد خلاف، واستدعاء لشيء في بعض المواضع من حارج، كما في «إنشأ إنشأكم الله»، وأنه مبيح لرد عن المحاطين في اعتقادهم بالحلية غير الله.

للشيخ (مسألة: إنشأ)<sup>(٢)</sup> قوله: (كقول أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> من حلة ما تقدم عنه) أي في كلامه تبعاً لقول المصنف: (وأكثر أبو حنيفة الكل مطلقاً)، وقد قدمت ما فيه<sup>(٤)</sup>، و<sup>(٥)</sup> لم يصرح المصنف بترجح إفادة إنشأ الحضر

الشيخ (والاختصاص) لمعاد (الحضر) الشتمل على مني حكم عن غير المذكور. كما دل عليه كلامهم (خلافاً للشيخ الإمام) ولد المصنف<sup>(٦)</sup> (حيث أثبت، وقال: ليس هو الحضر) وإن هو قصد الخاص من جهة خصوصه، فإن الخاص كصبر زيد، بالنسبة إلى مطلق الضرب، قد يقصد في الإيجابه، لا من جهة خصوصه، فيؤتى بألفاظه في مرده. وقد يقصد من جهة خصوصه، كالخصوص بالفعول للاهتمام به، فيقدم لفظه لإفادة ذلك، نحو: زيداً ضربت، وليس في الاختصاص ما في الحضر، ومن نفي الحكم عن غير المذكور، وإنشأ جاء ذلك في «إنشأكم الله»<sup>(٧)</sup>، للعلم بأن قائله -أي المؤمن- لا يعبدون غير الله وحاصله: أن التقديم للاهتمام، وقد يضم إليه الحضر لخارج، واختاره المصنف في شرح المختصر، وأشار إليه هنا بقوله: (لدهوى البيانين)

بناشيه لكن قوله هنا: (والاختصاص الحضر<sup>(٨)</sup>) خلافاً للشيخ الإمام) صريح أو كالصريح في أنه موافق<sup>(٩)</sup> للجمهور<sup>(١٠)</sup>، وما قيل<sup>(١١)</sup> من أن لفظ الاختصاص [يعاير]<sup>(١٢)</sup> لفظ الحضر فلا يفترقه، مردود، بأن الاعتبار بالمعنى، لا باللفظ، فإذا أرادوا بالاختصاص معنى الحضر، فلا فرق بين التعبير به بلفظ الاختصاص، والتعبير بلفظ الحضر.

(١) قال في نسخة الأودي في نسخة: (والاختصاص) وهي نسخة مغايرة، يسكن

(٢) (٢٠١)

(٣) سورة بقره ٥

(٤) في نسخة: (الحضر) وهذا تحريف

(٥) في نسخة: (الحضر) وهذا تحريف

(٦) انظر شرح صحيح مصنف (ص ٢٥٦) والشرح (١٨٣١) ص ٦٦ (٢٩٦٧)

(٧) في نسخة: (الحضر) وهذا تحريف (٢٩٦٧) ص ٦٦ (٢٩٦٧)

(٨) في الأصل: (الحضر) وهذا تحريف (٢٩٦٧) ص ٦٦ (٢٩٦٧)

(٩) في الأصل: (الحضر) وهذا تحريف (٢٩٦٧) ص ٦٦ (٢٩٦٧)

للخاتمة لعدم به من أكثرية السابقين<sup>(١)</sup>، كما نقله عنهم بها، مع ما قدمه<sup>(٢)</sup> من به [من<sup>(٣)</sup>] إمامهم [قوله<sup>(٤)</sup>]: «(إذ ربا الفضل ثامن)<sup>(٥)</sup> إجماعاً<sup>(٦)</sup>» كتاب في الغرض مع منامية لربا النسيئة، ولهذا سكنت عن ربا اليد، مع أنه مثله في حصول العرص قوته (ون تقدمه خلاف) أي فإنه لا يصير في الإجماع، لاعتقاده قل استقرر لخلاف. فقد رجح قائلون به كاس عباس<sup>(٧)</sup> إلى ثبوت ربا الفضل عن قوهم بجواز بيع الذهب بالذهب متفاضلاً، والورق بالورق كذلك، لعماً بينهم خير الصحيحين عن أبي سعيد الخدري «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل»<sup>(٨)</sup>.

والجواب عن الحصر في خبر «إنما الربا في النسيئة»، كما أشار إليه الإمام شافعي<sup>(٩)</sup>: أنه حصر إصافي بالنسبة إلى سؤال جماعة عن الربا في محظمين، كذهب وفضة، وكتمر وبر، لا حصر حقيقي

(١) في (ج) (نقد) وهو خطأ

(٢) نظير (ج) ٢ ١٩

(٣) في الأصل (ج) (نقد) وهو خطأ

(٤) ربه من (ج) ٢ ١٩

(٥) نسخة (ج) ٢ ١٩

(٦) نظير (ج) ٢ ١٩

(٧) رجوع ابن عباس - عن القول بجواز ربا الفضل - ورواه عنه الإمام أحمد في مسنده (٥١٨/٣)، وشافعي في مسنده (٢٨٧/٥)، والنظر (فتح الباري) (٤٦٧/٤).

(٨) حديث ابن سعيد الخدري، في البخاري في صحيحه كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة (٣٧٧/٢)، (٤٦٥/٢) مع نسخ. وسند في صحيحه كتاب المساقاة، باب الربا، رقم ١٥٨٤ (١١) مع نسخة.

(٩) نظير (ج) ٢ ١٩

لَيْثٌ وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالشَّيْخَ الرَّازِي وَالْعَزْلِيَّ وَإِلْيَا وَالْإِمَامُ؛ يُؤَيِّدُ فَهْ، وَقِيلَ: نَطَقًا.

البَيْتُ (و) قال الشيخ (أبو إسحاق الشيرازي<sup>(١)</sup> والعزلي<sup>(٢)</sup>) (و) صاحبه أبو الحسن (إليها) الهراسي<sup>(٣)</sup> - بكسر الهزة والكاف - ومعناه في لغة الفرس: الكبير (والإمام) الرازي<sup>(٤)</sup> (تفيد) الحصر، المشتل عن نفي الحكم عن غير المذكور. ....

لثية قوله: (وصاحبه) أي رفيقه في لأحد عن إمام حرمين قوته: (إليها) الهراسي<sup>(٥)</sup> بكسر الهزة) إلى آخره، أحده من لمهيات لأسوي<sup>(٦)</sup>، ورغم بعضهم<sup>(٧)</sup> أن كسر الهزة سهو، قال: وإنما هي همزة وصل مفتوحة، واللام فيه بتعريف /، ولقط<sup>(٨)</sup> اسم حسن بتدنية عن ملوث لحجم، كتبت ملوث<sup>(٩)</sup> من حير، وقصر ملوك الروم. قوله: (كما في حديث الربا السابق) مثال لبعض المواضع الذي عورض بها هو مقدم عليه، أي وهو حديث الصحيحين الذي قدمته

(١) نقد (ج) ٢ ١٩

(٢) انظر (المصنف) (٢٤٧/٢) وما بعدها.

(٣) انظر (التشبيب) (١٨٤/١)

(٤) انظر (المحصل) (٣٨١/١)

(٥) هو العلامة أبو الحسن علي بن محمد علي الطبري الهراسي؛ شيخ الشافعية، ومرجع الفقه في الدين، صاحب كتاب (المصنف) (٢٤٧/٢) وما بعدها. من مصنفاته (أحكام الدين)، (أحكام الشرع)، وغيرها تولى سنة ٢٩٣ هـ. انظر ترجمته في (أصناف أئمة) (٣٣١/٦)

(٦) وذكره الأسوي كذلك في كتابه طبقات الشافعية، في ترجمته (ج) ٢ ١٩. أما كتاب لمهيات لأسوي فلا يزال محفوظ، ويوجد به نسخ خطية في مصر. كما ذكر ذلك الأستاذ الدكتور محمد سلطان سيف الحلاوي في محققته (ج) ٢ ١٩. انظر (ج) ٢ ١٩

(٧) (ج) ٢ ١٩، (ج) ٢ ١٩، (ج) ٢ ١٩

لَمْ يَصْحُحْ أَنْ يَفْتَحْ «أَنْ» فِيهَا فَرَعُ الْمَكْسُورَةِ؛ وَمِنْ ثَمَّ دَعَى الزَّخْمَشَرِي إِفَادَتَهَا الْخَصْرَ.

الشيخ نعمه : إني أقام زيد ، أي لأعمرو ، أو نفي غير الحكم عن المذكور ، نحو : إسماء  
ريد قديم ، أي لا وعد . (ههنا) وقيل : نطقاً ، أي بالاشارة كما تقدم ، سافر  
اخصر اني لأذهب معها ، أي عن ع في بعض المواضع ، هو مقدم عليه ، كما  
في حديث الثريا سابقاً ، ولا تعد في إعادة المركب ما لم تعد احرفه ، وقد يذكر  
لخصف إسم آخر من مع قوله إسماء كما تقدم لأنه مضمحل بأنه معهود ولا  
مطلوق

الطلبية قوله. (مع قوله بنينا [كما تقدم]. أي في الكلام' عن إنكاره صفة لا ماسية الحكم

قوله (لأنه)<sup>٢٢</sup> لم يصرح بأنه مفهوم، ولا مطوق<sup>٢٣</sup> ي بأنه بعد الحصر  
مفهوم أو مطوقاً

لا يقال بل صرح بأنه مفهوم فيما نقله عنه الشارح (في مسألة المفاهيم إلا اللقب حجة)، لأننا نقول صرح ثم بأنه مفهوم يفيد الحصر، لا بأنه يفيد مفهومًا أو متعلقًا (أي بالإشارة<sup>١٤</sup>).

الفتحة قوله: (أَنْ الوحي) هو بفتح الهمزة، بدل عما قبله.

قوله: (أي في أمر الإله) إلى آخره، نته به على أن المقصود بالـ «أمر» في الآية (١) قصر إسماعيل لا حقيقة (٥) ...

(١) انظر: تكميل الكتاب، (١/ ١٧٠).

$$(1 + \lambda) \cdot \frac{1}{\sqrt{1 - \lambda^2}} = \frac{1}{\sqrt{1 - \lambda^2}} \quad (4)$$
[illegible]

(٤) لا من بعد **﴿ ثُمَّ نُوحِيَ إِلَيْنَا بِالْحُكْمِ ۖ وَوَحَدًا ۖ ۝ ٥ ۖ ۝ ٦ ۖ ۝ ٧ ۖ ۝ ٨ ۖ ۝ ٩ ۖ ۝ ١٠ ۖ ۝ ١١ ۖ ۝ ١٢ ۖ ۝ ١٣ ۖ ۝ ١٤ ۖ ۝ ١٥ ۖ ۝ ١٦ ۖ ۝ ١٧ ۖ ۝ ١٨ ۖ ۝ ١٩ ۖ ۝ ٢٠ ۖ ۝ ٢١ ۖ ۝ ٢٢ ۖ ۝ ٢٣ ۖ ۝ ٢٤ ۖ ۝ ٢٥ ۖ ۝ ٢٦ ۖ ۝ ٢٧ ۖ ۝ ٢٨ ۖ ۝ ٢٩ ۖ ۝ ٣٠ ۖ ۝ ٣١ ۖ ۝ ٣٢ ۖ ۝ ٣٣ ۖ ۝ ٣٤ ۖ ۝ ٣٥ ۖ ۝ ٣٦ ۖ ۝ ٣٧ ۖ ۝ ٣٨ ۖ ۝ ٣٩ ۖ ۝ ٤٠ ۖ ۝ ٤١ ۖ ۝ ٤٢ ۖ ۝ ٤٣ ۖ ۝ ٤٤ ۖ ۝ ٤٥ ۖ ۝ ٤٦ ۖ ۝ ٤٧ ۖ ۝ ٤٨ ۖ ۝ ٤٩ ۖ ۝ ٥٠ ۖ ۝ ٥١ ۖ ۝ ٥٢ ۖ ۝ ٥٣ ۖ ۝ ٥٤ ۖ ۝ ٥٥ ۖ ۝ ٥٦ ۖ ۝ ٥٧ ۖ ۝ ٥٨ ۖ ۝ ٥٩ ۖ ۝ ٦٠ ۖ ۝ ٦١ ۖ ۝ ٦٢ ۖ ۝ ٦٣ ۖ ۝ ٦٤ ۖ ۝ ٦٥ ۖ ۝ ٦٦ ۖ ۝ ٦٧ ۖ ۝ ٦٨ ۖ ۝ ٦٩ ۖ ۝ ٧٠ ۖ ۝ ٧١ ۖ ۝ ٧٢ ۖ ۝ ٧٣ ۖ ۝ ٧٤ ۖ ۝ ٧٥ ۖ ۝ ٧٦ ۖ ۝ ٧٧ ۖ ۝ ٧٨ ۖ ۝ ٧٩ ۖ ۝ ٨٠ ۖ ۝ ٨١ ۖ ۝ ٨٢ ۖ ۝ ٨٣ ۖ ۝ ٨٤ ۖ ۝ ٨٥ ۖ ۝ ٨٦ ۖ ۝ ٨٧ ۖ ۝ ٨٨ ۖ ۝ ٨٩ ۖ ۝ ٩٠ ۖ ۝ ٩١ ۖ ۝ ٩٢ ۖ ۝ ٩٣ ۖ ۝ ٩٤ ۖ ۝ ٩٥ ۖ ۝ ٩٦ ۖ ۝ ٩٧ ۖ ۝ ٩٨ ۖ ۝ ٩٩ ۖ ۝ ١٠٠ ۖ ۝ ١٠١ ۖ ۝ ١٠٢ ۖ ۝ ١٠٣ ۖ ۝ ١٠٤ ۖ ۝ ١٠٥ ۖ ۝ ١٠٦ ۖ ۝ ١٠٧ ۖ ۝ ١٠٨ ۖ ۝ ١٠٩ ۖ ۝ ١١٠ ۖ ۝ ١١١ ۖ ۝ ١١٢ ۖ ۝ ١١٣ ۖ ۝ ١١٤ ۖ ۝ ١١٥ ۖ ۝ ١١٦ ۖ ۝ ١١٧ ۖ ۝ ١١٨ ۖ ۝ ١١٩ ۖ ۝ ١٢٠ ۖ ۝ ١٢١ ۖ ۝ ١٢٢ ۖ ۝ ١٢٣ ۖ ۝ ١٢٤ ۖ ۝ ١٢٥ ۖ ۝ ١٢٦ ۖ ۝ ١٢٧ ۖ ۝ ١٢٨ ۖ ۝ ١٢٩ ۖ ۝ ١٣٠ ۖ ۝ ١٣١ ۖ ۝ ١٣٢ ۖ ۝ ١٣٣ ۖ ۝ ١٣٤ ۖ ۝ ١٣٥ ۖ ۝ ١٣٦ ۖ ۝ ١٣٧ ۖ ۝ ١٣٨ ۖ ۝ ١٣٩ ۖ ۝ ١٤٠ ۖ ۝ ١٤١ ۖ ۝ ١٤٢ ۖ ۝ ١٤٣ ۖ ۝ ١٤٤ ۖ ۝ ١٤٥ ۖ ۝ ١٤٦ ۖ ۝ ١٤٧ ۖ ۝ ١٤٨ ۖ ۝ ١٤٩ ۖ ۝ ١٥٠ ۖ ۝ ١٥١ ۖ ۝ ١٥٢ ۖ ۝ ١٥٣ ۖ ۝ ١٥٤ ۖ ۝ ١٥٥ ۖ ۝ ١٥٦ ۖ ۝ ١٥٧ ۖ ۝ ١٥٨ ۖ ۝ ١٥٩ ۖ ۝ ١٦٠ ۖ ۝ ١٦١ ۖ ۝ ١٦٢ ۖ ۝ ١٦٣ ۖ ۝ ١٦٤ ۖ ۝ ١٦٥ ۖ ۝ ١٦٦ ۖ ۝ ١٦٧ ۖ ۝ ١٦٨ ۖ ۝ ١٦٩ ۖ ۝ ١٧٠ ۖ ۝ ١٧١ ۖ ۝ ١٧٢ ۖ ۝ ١٧٣ ۖ ۝ ١٧٤ ۖ ۝ ١٧٥ ۖ ۝ ١٧٦ ۖ ۝ ١٧٧ ۖ ۝ ١٧٨ ۖ ۝ ١٧٩ ۖ ۝ ١٨٠ ۖ ۝ ١٨١ ۖ ۝ ١٨٢ ۖ ۝ ١٨٣ ۖ ۝ ١٨٤ ۖ ۝ ١٨٥ ۖ ۝ ١٨٦ ۖ ۝ ١٨٧ ۖ ۝ ١٨٨ ۖ ۝ ١٨٩ ۖ ۝ ١٩٠ ۖ ۝ ١٩١ ۖ ۝ ١٩٢ ۖ ۝ ١٩٣ ۖ ۝ ١٩٤ ۖ ۝ ١٩٥ ۖ ۝ ١٩٦ ۖ ۝ ١٩٧ ۖ ۝ ١٩٨ ۖ ۝ ١٩٩ ۖ ۝ ٢٠٠ ۖ ۝ ٢٠١ ۖ ۝ ٢٠٢ ۖ ۝ ٢٠٣ ۖ ۝ ٢٠٤ ۖ ۝ ٢٠٥ ۖ ۝ ٢٠٦ ۖ ۝ ٢٠٧ ۖ ۝ ٢٠٨ ۖ ۝ ٢٠٩ ۖ ۝ ٢١٠ ۖ ۝ ٢١١ ۖ ۝ ٢١٢ ۖ ۝ ٢١٣ ۖ ۝ ٢١٤ ۖ ۝ ٢١٥ ۖ ۝ ٢١٦ ۖ ۝ ٢١٧ ۖ ۝ ٢١٨ ۖ ۝ ٢١٩ ۖ ۝ ٢٢٠ ۖ ۝ ٢٢١ ۖ ۝ ٢٢٢ ۖ ۝ ٢٢٣ ۖ ۝ ٢٢٤ ۖ ۝ ٢٢٥ ۖ ۝ ٢٢٦ ۖ ۝ ٢٢٧ ۖ ۝ ٢٢٨ ۖ ۝ ٢٢٩ ۖ ۝ ٢٣٠ ۖ ۝ ٢٣١ ۖ ۝ ٢٣٢ ۖ ۝ ٢٣٣ ۖ ۝ ٢٣٤ ۖ ۝ ٢٣٥ ۖ ۝ ٢٣٦ ۖ ۝ ٢٣٧ ۖ ۝ ٢٣٨ ۖ ۝ ٢٣٩ ۖ ۝ ٢٤٠ ۖ ۝ ٢٤١ ۖ ۝ ٢٤٢ ۖ ۝ ٢٤٣ ۖ ۝ ٢٤٤ ۖ ۝ ٢٤٥ ۖ ۝ ٢٤٦ ۖ ۝ ٢٤٧ ۖ ۝ ٢٤٨ ۖ ۝ ٢٤٩ ۖ ۝ ٢٥٠ ۖ ۝ ٢٥١ ۖ ۝ ٢٥٢ ۖ ۝ ٢٥٣ ۖ ۝ ٢٥٤ ۖ ۝ ٢٥٥ ۖ ۝ ٢٥٦ ۖ ۝ ٢٥٧ ۖ ۝ ٢٥٨ ۖ ۝ ٢٥٩ ۖ ۝ ٢٦٠ ۖ ۝ ٢٦١ ۖ ۝ ٢٦٢ ۖ ۝ ٢٦٣ ۖ ۝ ٢٦٤ ۖ ۝ ٢٦٥ ۖ ۝ ٢٦٦ ۖ ۝ ٢٦٧ ۖ ۝ ٢٦٨ ۖ ۝ ٢٦٩ ۖ ۝ ٢٧٠ ۖ ۝ ٢٧١ ۖ ۝ ٢٧٢ ۖ ۝ ٢٧٣ ۖ ۝ ٢٧٤ ۖ ۝ ٢٧٥ ۖ ۝ ٢٧٦ ۖ ۝ ٢٧٧ ۖ ۝ ٢٧٨ ۖ ۝ ٢٧٩ ۖ ۝ ٢٨٠ ۖ ۝ ٢٨١ ۖ ۝ ٢٨٢ ۖ ۝ ٢٨٣ ۖ ۝ ٢٨٤ ۖ ۝ ٢٨٥ ۖ ۝ ٢٨٦ ۖ ۝ ٢٨٧ ۖ ۝ ٢٨٨ ۖ ۝ ٢٨٩ ۖ ۝ ٢٩٠ ۖ ۝ ٢٩١ ۖ ۝ ٢٩٢ ۖ ۝ ٢٩٣ ۖ ۝ ٢٩٤ ۖ ۝ ٢٩٥ ۖ ۝ ٢٩٦ ۖ ۝ ٢٩٧ ۖ ۝ ٢٩٨ ۖ ۝ ٢٩٩ ۖ ۝ ٣٠٠ ۖ ۝ ٣٠١ ۖ ۝ ٣٠٢ ۖ ۝ ٣٠٣ ۖ ۝ ٣٠٤ ۖ ۝ ٣٠٥ ۖ ۝ ٣٠٦ ۖ ۝ ٣٠٧ ۖ ۝ ٣٠٨ ۖ ۝ ٣٠٩ ۖ ۝ ٣١٠ ۖ ۝ ٣١١ ۖ ۝ ٣١٢ ۖ ۝ ٣١٣ ۖ ۝ ٣١٤ ۖ ۝ ٣١٥ ۖ ۝ ٣١٦ ۖ ۝ ٣١٧ ۖ ۝ ٣١٨ ۖ ۝ ٣١٩ ۖ ۝ ٣٢٠ ۖ ۝ ٣٢١ ۖ ۝ ٣٢٢ ۖ ۝ ٣٢٣ ۖ ۝ ٣٢٤ ۖ ۝ ٣٢٥ ۖ ۝ ٣٢٦ ۖ ۝ ٣٢٧ ۖ ۝ ٣٢٨ ۖ ۝ ٣٢٩ ۖ ۝ ٣٣٠ ۖ ۝ ٣٣١ ۖ ۝ ٣٣**

(٥) الحمد لله الذي جعلنا منكم أئمةً وعلما، وفضل علينا ما لا يحصى، ولا يدرى له عاقبة.

٤ ختمه لإحدى في سنة ١١٠٠ ب. هـ بمجلس القضاة بحسب التماسه والسبب في تقيده ح. ع. ع. ع.

لا تخشى ما عذبكم بالذبح (ص 47)، الحق هو السلام (ص 183)، والحمد لله

০৫৩

وإن لم يصرحوا بذلك في علمت، كفاء يكوب فيها من أفرادها، وعن هذا معنى الآية الأولى: ما يوحى إلي في أمر الإله إلا وحديثه، أي لا ما أسمعه من الإله، ومعنى لثانيه اعمدوا حفرة ادب، أي فلا يؤثروها على أخرى للخليلة، فقاء (١) في الألس على مصدريه كاف في حصول المقصود بها، من معي الشريك عن الله تعالى، وتحية ادب

نصه قوله: (وإن لم يصرحوا بذلك) أي بقوله (من مقاء أن فيها) إلى حرة، فراجع حاصل كلامه، إلى أن الجمهور قالوا ذلك ظاهراً ولزوماً، لا صريحاً وقصر (١)

ومعنى الآية على هذا ما فاته أن، لوحى إلى رسول الله ﷺ أي في أمر الإله مقصور عن استئثار الله بوحده، أي لا يسحاوره إلى أن يكون الإله كغيره معدداً، كما عليه المحدثون، ومثل ذلك قوله في ﴿اعْمُوا أَمَّا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا لَيْسَ وَهِيَ قَوِيَّةٌ وَتَفَاحٌ﴾<sup>(١)</sup>، أراد أن الدنيا ليست إلا هذه الأمور المحقرات، أي وأما المعبودات وقرب من أمور، لأخرة، لظهور ثمرتها فيها، وعلى مذهب (٢) إمامه المصنف عن لئوحي (٣) أيضاً في الأقصى القريب، وفي قوله - كابن هشام (٤) - (دعى) إشارة إلى ما عليه الجمهور، من بقاء أن فيها عن مصدريتها، مع كفاء ما،

إذا (٥) الخطاب م المشركون، أي إنما أوحى إلي (٦) في أمر الرميصة التوحيد في الإلهية لا الإشراف فيها، ويسمى قصر قلب (٧)، وبالجمل فإتيا الأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس (٨)

(١) سورة الحديد (٣٠)

(٢) نظر اربع حاجات (١٨ ٢٢)

(٣) هو علي بن محمد بن أبي نعيم تاور بن إبراهيم بن غنيم، أبو القاسم البجلي، المعروف بآب دعبا، أنما شاعراً، له ديوان شعر، توفي سنة ٣٢٤ هـ، عن عمر من ثلثين وفيات الأعيان (١/٣٥٣).

(٤) انظر معني الحديث من ٥٩ ٦٠

(٥) في أمه، (رب)، يدل (٥١) وهو عهد

(٦) (إلى) ساقطة من أمه

(٧) فمصر قلب من أقسام المعنى الإسماعي، وذلك بعد عقد المذهب عكس الحكم الذي يشك بالمفسر، وينبغي قصر أفراد على (فتح المعجم) (ص ٤٠٠)، ومجموع المصنفات بلالعة (ص ٤٦٩).

(٨) نظر اربع حاجات (١٨/٢٢)، الجزء (٣٣٣ ٢)، الشفاء (١٨٦/١)، وتجبر

(٩) (٢٩٥٨)، (تفسير الكشاف) (١٧٠)، (معني الساء) ص ٥٩-٦٠، (تفسير روح

«معاني» (١٥٦ ١٥٧)، (النبي) (٢٦٠ ١)، (تفسير التحرير والتوير) (١٧/١٢٥)-

(٢٦) (أحوال العامة) ص ١٨٥

(١) نظر الشفاء (١٨٦/١)

## مباحث اللغة

## [قَائِدَةُ مَوْضُوعَاتِ اللَّغَوِيَّةِ وَطُرُقُ مَعْرِفَتِهَا]

لثَلَاثَ مَسْأَلَةٍ: مِنْ الْأَلْفَاظِ حَدُوثُ الْمَوْضُوعَاتِ اللَّغَوِيَّةِ لِيُعْتَرَّ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ، وَهِيَ أَقْيَدُ مِنَ الْإِشَارَةِ وَالْإِتَالِ وَأَيْسَرُ، وَهِيَ الْأَلْفَاظُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمَعْنَى.

(مسألة: من الألفاظ) جمع لطف بمعنى ملطوف: أي من الأمور المنطوية بالناس بها: (حدوث الموضوعات اللغوية) بإحداثه تعالى، وإب قير وصعها غيره من العباد، لأنه الخالق لأفعالهم، (ليعتر عما في الضمير) - منسج لموحدة أي ليعبر كل من الناس عما في نفسه، مما يحتاج إليه في معاشه ومعدته ليعره، حتى يعاونه عليه، لعدم استقلاله به، (وهي) في بدالة على ما في الضمير: (أقيد من الإشارة والمثال): أي الشكل،

الثانية (مسألة: من الألفاظ)<sup>(١)</sup> قوله (بمعنى ملطوف) فسر به اللطف بصح حل حدوث الموضوعات عليه، أو بعكس اللطف في جعل الرفق فيه واللطف من الله الوحي والعصمة له الجوهرية<sup>(٢)</sup> قوله، (بها) أي فيها، أو [نسبها]<sup>(٣)</sup> قوله (أقيد) عترض<sup>(٤)</sup> بأنه لا يستقيم، فإن أفعل إسع صاع من فعل ثلاثي

(١) نظر هذه المسألة في المحققين (١٩٣)، الإحكام، للأمامي (١٤٣)، وجبة سر (١٧٩)، والأصح (١٩٤)، شرح المصنف (١١٥)، وبحث (١٣٧/١)، والضمائم (١٣٧/٢)، كشف (١٨٧)، النسخ (٢٨١/١)، التقرير والتحرير (٩٢/١)، الدرر في علوم اللغة العربية (٣٨)، «نسخ» (٤٩/١)، نهاية المأمول (ص ١٢١)

(٢) انظر التصحيح (١٤٢٧) وانظر تعريف اللغة للأمامي (١٣٣٧)

(٣) في الأصل (نسبها)، والنسب من آب، وج، وعلمه انصب

(٤) هذا الاعراض من بعض النسخ، انظر «الف» به (١٣٨)

لَا تَعْرِفُ بِالنَّقْلِ تَوَاتُرًا أَوْ آخَاذًا وَبِاسْتِبْطَاطِ الْعَقْلِ مِنْ لَقْرِ . لَا تَحْزِرُ الْعَقْلَ .

الفتح (وتعرف بالنقل - تواترًا) نحو : السماء والأرض، والحجر، والبرد، لمعانيها المعروفة، (أو آخاذاً -) كالقرء للحيض والطمهر، (وباستباط العقل من النقل) نحو : الجمع المعروف باللام، فإن العقل يستبط ذلك مما نقل أن هذا الجمع يصح الاستثناء منه، أي إخراج بعضه بدلاً واحد من أخواتها، بأن يضم إليه، كل ما صح الاستثناء منه، لا حصر فيه، فهو عام كسائر اللزوم ساو له للمستثنى (لا يحذر العقل) فلا تعرف به، إذ لا عمل على ذلك

ثانية قوله : (عما لا حصر فيه) احتززه عن أسياه العدد، فإنه يصح الاستثناء منها نحو : له علي ستة إلا ثلاثة، وليست عامة<sup>(١)</sup> . قوله : (كما سيأتي) أي في العام

الفتح لأن تتم موجود ومعدوم، وهم بحصص الموجودات المحسوس . (وأيسر) منها أيضًا، لموافقتهما للأمر الطبيعي دوسها، فإنها كصفات تعرض للنفس بصوري، (وهي الألفاظ ائدانة على المعاني)، حرج الألفاظ الممثلة، وشمل أحد المركب الإسندي، وهو من المحدود على المختار الآتي في بحث الأخبار

وَقَمَلْ أَفِيدَ، أَدَدَ وَهُوَ رَبَاعِي، وَيَجَابُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا صَاحِقُهُ مِنَ الثَّلَاثِي<sup>(١)</sup> . قَالَ الْجَوْهَرِي : «الْعَائِدَةُ مَا اسْتَفْتَدَتْ مِنْ عِلْمٍ أَوْ مَالٍ»<sup>(٢)</sup> . تَقُولُ : فَادَتْ لَهُ فَائِدَةٌ . أَبُو زَيْدٍ : أَقْدَمْتُ لِلْمَالِ : أَعْطَيْتُهُ غَيْرِي، وَاسْتَفْتَدْتُهُ<sup>(٣)</sup> . اسْتَهْنُ<sup>(٤)</sup> . قَوْلُهُ . (وَهِيَ الْأَلْفَاظُ) دَخَلَ فِيهَا الْأَلْفَاظُ الْمَقْدُورَةُ . كَلَفَاضَاتُ الْمَسْرَةِ، وَحَرَجَ بِهَا الدُّوَالِ الْأَرْبَعُ، وَهِيَ الْخَطُوطُ وَالْمَقْدُورَاتُ وَالْإِشَارَاتُ وَالتَّصْبِيبُ<sup>(٥)</sup> . قَوْلُهُ : (عَلَى الْمَعَانِي) : أَيِ عَلَى مَدْلُولَاتِ الْأَلْفَاظِ [مَعَانِي]<sup>(٦)</sup> . وَتَلَفَاضًا، فَلَا يَتَنَاقَى تَقْسِمُهُ تَعَدُّ مَدْلُولِ الْمَقْطُوعِ<sup>(٧)</sup> إِلَى مَعْنَى وَلَعَطُ قَوْلِهِ : (مِنْ الْمَحْدُودِ) / أَيِ<sup>(٨)</sup> مِنْ الْمَوْصُوعَاتِ الْغَوْمَةِ

(١) أي مصوغ من فاد وهو فعل ثلاثي، وانظر «العادي» (٤٨/٢)

(٢) نسخة «ج» . [٢٠/ع]

(٣) نسخة «ب» : [٧٠/س] .

(٤) انظر «الصاحح» (٥٣١/٢) وفيه : «أدنت المال : أعطيت غيري، وأقدنت : استفتدته»

(٥) المقصود بالدوال الأربع : الدلالات، وهذه الأربع واجلة في الدلالة الفعلية، لأن الدلالات ثلاثة : فعلية، وعقنية، وحيثية، والفعلية يدخل فيها التحديد، والإشارة، والتصيب، والعقد فدلالة الخط : المراد به الكتابة، أو الخطوط الهندسية . ودلالة الإشارة : وهي التي تكون باليد والرأس والعين إلخ . ودلالة العقد : وهي التي تكون بحساب الأيدي ودلالة النفس : وهي احتمال التفتة بغير اللفظ والإشارة أو العلامة المقصودة على الشيء . انظر شرح التلخيص (٢٦٦-٢٦٦/٣)، وحاشية الشيخ المطار على شرح الشيخ زكريا عن متن إيساغوجي (ص ٣٥)، ومفهم المصطلحات البلاغية (٢٨٨-٢٩٢)

(٦) أي الأصل (معاني) والمشتق من فيه، «ج» ولعله الصواب .

(٧) أي «ب» . (مدلولات الألفاظ)

(٨) انظر «أوضح المسالك» (٢٧٥/٢)، «شرح لأصوب» (٢٦٦/٢-٢٦٧) .



## [أقسام مدلول اللفظ]

لذلك ومدلول اللفظ: إما معنى خُرَفي، أو كُني، أو لفظ مُفَرَّد مُستعمل،  
كالكلمة: فهي قول مُفَرَّد،

المرتكبة، كمدلول ريد، وإثبي ما لا يجمع، كمدلول لسان كما سأل ما  
يؤخذ منه ذلك، (أو لفظ مفرد مستعمل، كالكلمة: فهي قول مفرد).

ملاحظة فوه: (ومدلول اللفظ إما معنى) إلى حره، قد نقى: هذا إما يناسب احتيار  
والله<sup>(١)</sup>، وأن اللفظ موضوع للمعنى من حيث هو [لا اختياره]<sup>(٢)</sup> هو: أنه  
موضوع بمعنى خارجي، و[لا اختيار]<sup>(٣)</sup>، الإمام<sup>(٤)</sup>: أنه موضوع للدهي  
ويجب أنه يناسب كلامي<sup>(٥)</sup>، لأن خلاف المذكور إما هو في الكرة، كما  
سيأتي<sup>(٦)</sup>، والكلام هنا قيميا يشمل المعرفة، وسيأتي أن منها ما وضع  
لتخارجي<sup>(٧)</sup>، ومنها ما وضع للدهني<sup>(٨)</sup>. قوله: (كما سيأتي ما يؤخذ منه  
ذلك) أي تعريف الجزئي والكلّي بما ذكر، وأراد بما يؤخذ منه ذلك قول  
المصنف (اللفظ والمعنى إن أعيد) إلى آخره.

... .. أو مُفَهَّمَل: كأنسباء حُرُوفِي المُجْتَمَع، أو مُرَكَّب، ... ..

والقول اللفظ مسعمل، يعني كمدلول الكلمة، بمعنى ماصدقها، كحل،  
وضرب، وهل. (أو) لفظ مفرد (مهمس، كأنسباء المجاه)، يعني كمدلول  
أصنافها نحو: الجسيم، واللام، والسين، أسماء لحروف جلس مثلاً: أي جة لهُ  
مئة، (أو) لفظ (مركب) مستعمل، كمدلول لفظ الخبر، أي ماصدقه نحو:  
قد ريد، أو مهمس، كمدلول لفظ الصدق، وسألني سحت لأحد التصريح  
بقسمي المركب، مع حكاية خلاف في وضع الأول ووجود الثاني. وإطلاق  
المدلول على الماصدق - كما هنا - سائق، والأصل إطلاقه على المفهوم أي ما  
وضع له اللفظ

حاشية قوله: (والقول: اللفظ المستعمل) عبر بالمستعمل نظراً لتعريف المصنف به، وإلا  
فالقول: هو اللفظ الموضوع<sup>(١)</sup> لمعنى وإن لم يستعمل<sup>(٢)</sup>. قوله: (جه، له،  
سه) إفاء في كل منها للسكت، جيء بها للوقف قوله: (وإطلاق  
المدلول<sup>(٣)</sup> على الماصدق كما هنا [سائق]<sup>(٤)</sup>) أي من جهة اشتراكه على المفهوم  
الموضوع له اللفظ، والمدلول أصله مدلول عيه، حذف عليه تحفيظاً لكثرة  
الاستعمال. قوله: (والأصل إطلاقه على المفهوم) الأصل هنا بمعنى احتيقه  
الاصطلاحية.

- (١) عند قوله: (أو كُني، أو لفظ مُفَرَّد مُستعمل)
- (٢) في الأصل (لا اختيار)، السبب من قوله: (أو كُني، أو لفظ مُفَرَّد مُستعمل)
- (٣) في الأصل (لا اختيار)، والثبت من قوله: (أو كُني، أو لفظ مُفَرَّد مُستعمل)
- (٤) مقارن للحصول (٢٠٧/١)
- (٥) في الأصل (في معناها)
- (٦) مقارن (ص ٥٤٧)
- (٧) في الأصل (مستعمل)
- (٨) مقارن (ص ٥٤٧ ٥٤٨)

- (١) وفي الأصل: (أو كُني، أو لفظ مُفَرَّد مُستعمل)
- (٢) مقارن (ص ٥٤٧)
- (٣) مقارن (ص ٥٤٧)
- (٤) في الأصل (سائق)، والثبت من قوله: (أو كُني، أو لفظ مُفَرَّد مُستعمل)

## [تَعْرِيفُ الْوَضْعِ]

لَمْثُ الْوَضْعُ: حُضْرُ اللَّفْظِ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى.

الشرح (والوضع: جعل للفظ دليلا عن المعنى)، فمعناه من المعارف بوصفه به. وسبأني ذكر موضع في حد حقيقته، مع تفسيرها إلى لغويته وعرفية وشرعية. وفي حد المحرر مع نفسه إلى ما ذكر، فأخذ المذكور كما يصدق على الوضع اللغوي، يصدق على العرفي والشرعي، خلافاً قول القرافي<sup>(١)</sup>: إنها في الحقيقة كثرة استعمال اللفظ في المعنى، بحيث يصير فيه أشهر من غيره، نعم يعرفان فيها بالكثرة المذكورة، وتريد العرفي الخاص بالنقل، الذي هو الأصل في اللغوي.

لغتيه قوله (جعل اللفظ دليلاً على المعنى فيهمه [مه])<sup>(٢)</sup> [إن الحرف فيه]<sup>(٣)</sup> نسبة على أن مدلول اللفظ يسمي مفهوماً ومعنى، قسميته مفهوماً باعتبار هم السامع له من اللفظ، ومعنى باعتبار عناية المتكلم: أي فصله [إياه]<sup>(٤)</sup> من اللفظ، فهي متحدة دليلاً، مختلفت عتباراً<sup>(٥)</sup> قوله (بحيث يصير فيه أشهر<sup>(٦)</sup> من غيره) [أي أشهر منه في غيره]<sup>(٧)</sup>(٨).

(١) نظر: اشرح تنقيح الصوري ص ٦٠

(٢) زيادة من «ب»، وشرح المحل.

(٣) ما بين معقوفتين ساكن من «ب».

(٤) في الأصل (له) وثبتت من «ب»، «ج» ولفظه الصواب.

(٥) في الأصل: «ج»، واحد منه أو لاسف من «ب» فمعناه (اصلاحاً) بعد قوله (تعد به) (تعد) وهي متحدة فانه واحد مثلاً به وليس دور هذه معناه من «ب» وهو الصواب.

(٦) زيادة (مه) أحد شهر منه، واحد خط.

(٧) نظر السبكي ص ٢٦٥، الفقه ١٠٠ ١٣٤٧

(٨) ما بين معقوفتين ساكن من «ب».

## [لَا يَشْتَرُطُ فِي الْوَضْعِ مُنَاسَبَةُ اللَّفْظِ لِمَعْنَى]

لَمْثُ وَلَا يَشْتَرُطُ مُنَاسَبَةُ اللَّفْظِ لِمَعْنَى خِلَافًا لِعَنَادٍ، حَيْثُ أَثْبَتَهَا، فَقِيلَ: يَمَعْنَى أَنَّهَا حَامِلَةٌ عَلَى الْوَضْعِ، وَقِيلَ: بَلْ كَافِيَةٌ فِي دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى.

الشرح (ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى) في وضعه به، من الموضوع للصديق، كالجور للأسود وللابيض لا يناسبها، (خلافًا لعناد الصيمري) (حيث أثبتنا) من كل لفظ ومعناه، قال: ولا فلهما احتضن به (فقليل: بمعنى أنها حاملة على الوضع) على وفقها، ففتح به، (وقيل: بل) بمعنى أنها (كافية في دلالة اللفظ على المعنى)، فلا يحاج اوضع بعد ذلك من حصه لله به، كما في الثقافة، ويعرفه غيره منه قال القرافي<sup>(١)</sup> الخكي أن بعضهم كان يدعى أنه بعدم لمسات من الأسماء، ففصل به ما سمي ادعاء<sup>(٢)</sup> وهو من بعد ابن سينا، فقال حد منه بت شديد، وراد سم الحرف، وهو كذلك<sup>(٣)</sup> كان لأصمها<sup>(٤)</sup>: والثاني هو الصحيح عن عناد

لغتيه قوله: (خلافًا لعناد) هو أبو سهل بن سنيان الصيمري<sup>(٥)</sup>، مفتاح عدم<sup>(٦)</sup> أشهر من صمها، منه بن صيمر، فبه حر عراق معجم، وأبو عراق العرب<sup>(٧)</sup>، وهو من معتزلة البصرة.

(١) في كتابه الفائق شرح المصنوع، لكن لا يوجد عندني.

(٢) في نقله عنه كذلك الركني في «الشيف» (١/١٩٩).

(٣) [أبو] حافظة من «ب»، وفي «ج» (سهيل) بدل (سهل) وهو خطأ، ومن سهل عباد بن سليمان بن علي الصيمري، من أهل البصرة، ومن أصحاب قدم من حمراء بمصر، حديثه منه يأت. حد عهد، عاش في زمان كتاب حمراء، من بروج بولنه مصر، رحمه في صمدت كندة بندي عند حد. من ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢



القول في قوله ناشي، قد لَأنا إذا رأينا حسبي من بعيد، وطساء صحرة، سماء بهذا الاسم، فإذا دون منه وعرفنا أنه حيوان، لكن ظنناه طيراً، سمياء به، فإذا ازداد القرب، وعرفنا أنه إنسان سمياء به، فاختلف الاسم، لاختلاف المعنى الدلّهي، وذلك يدل على أن الموضوع له واجب. بل حلال الاسم، لاختلاف المعنى في الدلّهي، بطل أنه في الخارج كذلك، لا مجرد اختلافه في الدلّهي، فالموضوع له في الخارج، واعتبر عنه تابع، لإدراك الدلّهي به حسب أدركه.

للتأنيب لأن المصنف صرح في تأنيب: بأن محل الخلاف في الاسم لكثرة<sup>(١)</sup>، وقد ذكر محققو أئمة العربية<sup>(٢)</sup>: أن الاسم الكثرة موضوع لعدد شائع من الحقيقة، وهو<sup>(٣)</sup> كلي لا يوجد مستقلاً إلا في الدهن، إذ كل موجود خارجي جزئي حقيقي، ولا<sup>(٤)</sup> ريب أن الإنسان مثلاً، موضوع للحيوان الناطق، وأن دلالة عليها مطابقة، وهي مقسرة بدلالة اللفظ على تمام ما وصح له، وأن [مجموعها]<sup>(٥)</sup> صورة ذهنية، والخارج إما هو الأفراد من زيد، وعمرو، ويكر وغيرهم، وإن كانت الصورة

- (١) مرشح بذلك في الجمع للموضوع (ص ٣٠٢)
- (٢) نقل شرح الكاشف، ص ١٢٤ (٢١)، لا يشك أن حيوان (٢١)، شرح احمد، لا يشك (ص ١٦١) «الكتاب» لأي الماد، ٨٩٢ ٨٩٥، خاصة حمدي على من عني (١١) ١٦٩
- (٣) في الأصل زيادة (من حيث هي) وهو كـ [..]، والثبت دون الزيادة من (١١) ١٦٩
- (٤) نسخة «ج» (٢١/٢١) [..]
- (٥) في الأصل (مجموعها)، والثبت من «ب»، «ج» ولعله الصواب.

بمعنى مصفة عليه<sup>(١)</sup>، فموضوع به بمعنى دلهي وفي الكلام وسواء، ن<sup>(٢)</sup> لا احتارحي. ولا معنى من حيث هو<sup>(٣)</sup>، مع أنه قد لا يوجد. لا في الدلّهي كالمعنى. هذه لمسة قد أضيفها لأبي و من صاحب<sup>(٤)</sup>

قوله: (وأجيب)<sup>(٥)</sup> إلى آخره، أي أجيب بأن خلاف لاسم لثانع لاختلاف المعنى في الدهن، إنما هو لظن أن المعنى في الح ح كم<sup>(٦)</sup> هو في الدهن. فقوله: (لاختلاف المعنى) تحليل لاختلاف<sup>(٧)</sup> لاسم، أو لصفة، أو نحو ذلك وقوله (لظن) إلى آخره، حم (أن)، ويرد جواب مدكور بأنه لا يلزم من كون لاختلاف ظن ما ذكر، أن يكون المعطى موضوعاً بمعنى الخارج/.

(١) شرح احمد، (٢١) ٥٥٠، راجع أيضاً لمعنى (١) ٢٢٩ ٢٢٨، شرح احمد، (٢١) ٥٥٠

(٢) شرح احمد، (٢١) ٥٥٠، وأجيب بـ (١) ١٦٩، (١) ٩٤

(٣) شرح احمد، (٢١) ٥٥٠، (١) ١٦٩، (١) ٩٤

(٤) راجع هذا الكلام لاحد في (١) ٩٤، (١) ٩٤

(٥) راجع هذا جواب ذلك في (١) ٩٤، (١) ٩٤

(٦) في (١) ٩٤، (١) ٩٤

(٧) راجع هذا في (١) ٩٤، (١) ٩٤





لثانية معلمة، فكان لأولى [أَنْ] يقول بدله: [وقبل ما لا يطلع عليه إلا بعض أصفائه]، يشير إلى أن التعريف لأول مبي عن أن الوقف في الآية عن «إِلَّا لَكَّ»، وهو ما يقده ايشراح في صحت المحمل<sup>(٢١)</sup> عن الجمهور<sup>(٢٢)</sup>، وأن الثاني مبي عن أن الوقف عن «وَأَلْزَمُوا فِي الْغَلِيظِ»<sup>(٢٣)</sup>، وهو قول الأشعري والمعتزلة<sup>(٢٤)</sup>، وقد من خدح<sup>(٢٥)</sup>، «إنه الظاهر»، لأن<sup>(٢٦)</sup> اخطب بها لا يفهم بعد، وصححه جماعة، منهم النووي في شرح مسلم<sup>(٢٧)</sup>، وعلله بأنه بعد أن يحط الله عاده بها لا سبب لأحد من الخلق إلى معرفته<sup>(٢٨)</sup>، ويجب أن المصنف حار على لقول: بأن منشئه من ستائر الله معلمة، بناء على أن الوقف على «إِلَّا اللَّهُ».

(١) ريبه من «هـ».

(٢) في «هـ» (حمر) وهو تحريف، انظر شرح المحلى، (٦١/٢).

(٣) انظر أصول الدين، للبيهقي (٢٢٢-٢٢٣)، تفسير الفيض، (١/١-١٩١).

(٤) تفسير ابن كثير، (٨/١-١٠)، البحر، (١/١٥٢)، التحرير، (٣/١٤٠٨-١٤١٠).

(٥) الإتيان في علوم القرآن، (٥/٣).

(٦) سورة آل عمران، (٧).

(٧) وهو اختيار الأمدى انظر: الإحكام، (١٦٧/١)، أصول الدين، (٢٢٢-٢٢٣).

(٨) المستصفي، (١/٣١٣)، البرهان في علوم القرآن، (٢/٢٠٢)، الإتيان، (٣/٥).

(٩) تفسير برطلي، (٢/١٦)، سبحة، (٣/١٤١).

(١٠) انظر شرح مصدق، (٢١)، ارفع حاشية (٢/٩٩).

(١١) في «هـ».

(١٢) انظر شرح سبحة، (١٦/٥٩٩).

(١٣) في الأصل وقع حذف في «هـ» بيت وتربيت ثبت كما من معوقين من «هـ».

(١٤) ولعله الصواب.

وه الآيات والأحاديث في ثبوت الصدق لله لشككه، على قول السبع تنويص معناها، به تعالى<sup>(١)</sup>، كما سيأتي، مع قول الحنف بأوليها في أصول الدين، وهذا الاصطلاح مأخوذ من قوله تعالى: «بِمَنَّةٍ ذَاتِ مَكْرَمَةٍ هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ وَآخِرُ مَنْتَهَبَاتٍ»<sup>(٢)</sup>.

لثانيه وأما إصلاعه بعض أصفائه على ذلك فمحتملة أو كرامة به، فلا<sup>(٣)</sup> ياتي [استثناؤه - كما لا ياتي لاستثناه] في «هـ»<sup>(٤)</sup>، فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبَةِ أَحَدِهِ<sup>(٥)</sup>، والخبر في قوله: «وَلِلَّهِ غَيْبٌ لِّلْمُتَنَبِّئِينَ وَالْأَرْضُ»<sup>(٦)</sup> قوله (منه) أي من منشائه.

فونه: (المشكلة) ماخر بحث (لنصصات)، وبالرفع بحث (للآيات والأحاديث) قوله: (على قول السلف)<sup>(٨)</sup> محتمل (المشكلة) أو متعلق به (منه)<sup>(٩)</sup>. أي كنهه وسجوها. قوله: (في أصول الدين)، مع الحجة فيه صفة (سيأتي).

(١) مع حذف تنويص كناية منه، أما المعنى ليعرف من اللغة وكلام العرب انظر شرح

العقد الوعد، بتبعية «نفس» (/)، وانظر «التحرير» (٣/١٣٩٦-١٣٩٧).

(٢) سورة آل عمران، (٧).

(٣) في «هـ» (ولا).

(٤) سقط من الأصل [نه كما لا ياتي الاستثناء] وسقطت من «هـ» [استثناؤه به كما لا ياتي].

(٥) والثبت كما ما بين معوقين من «هـ»، ولعله الصواب.

(٦) سبحة «هـ»: (٧٢/ج).

(٧) سورة الحجر، (٢٦)، وفي «هـ» أحد، وهو خطأ من نسخ.

(٨) سورة هود، (١٢٣).

(٩) بعد المستصفي، (١/٣١٥)، البرهان في علوم القرآن، (٢/٢٠٢)، الآيات بيضاء.

(١٠) (٦٠/٢)، ومنه «محفوظ» لا ينه (١٣/٢٩٤)، التحرير، (٣/١٣٩٦-١٣٩٧).

(١١) في «هـ» (مح)، (يستعمل به).

[هَلْ يُوصَعُ اللَّفْظُ الشَّائِعُ لِمَعْنَى خَفِيٍّ؟]

الملائ: قَالَ الْإِمَامُ: وَاللَّفْظُ الشَّائِعُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعًا لِمَعْنَى خَفِيٍّ، إِلَّا عَلَى الْخَوَاصِّ.

الشيخ (قال الإمام) الرازي في المحصول<sup>(١)</sup>: (واللفظ الشائع) بين الخواص وعوام. (لا يجوز أن يكون موضوعاً لمعنى خفي، إلا على الخواص)، لا ماع تخاطب غيرهم من عوام، بما هو خفي عليهم لا يدركونه،

المشابهة قوله: (لا يجوز) أي عرفاً. قوله: (إلا على الخواص) مستثنى من معمول (خفي) أي خفي على الناس، إلا على الخواص<sup>(٢)</sup>.

مَنْ يَكُونُ يُقُولُ مَشَبُوهَا الْحَالِ: الْحَرَكَةُ: مَعْنَى تَوْجِبُ تَحْرُكِ الذَّاتِ.

الشيخ (كما يقول) - من لتكلمين (مشبهو الحال) أي بواسطة بين الوجود والمعدوم - كما سيأتي في أوضح الكتب - (لحركة: معنى توجب تحرك الذات). أي الجسم، فإن هذا المعنى حملي لتعقل عن عوام، فلا يكون معنى الحركة الشائع بين الجميع، والمعنى الظاهر له: تحرك الذات.

كما به قوله (الشائع) صفة (للمحركة)<sup>(١)</sup> - ساعار كوث لعدا، وإلا [دلاً واضحاً]<sup>(٢)</sup> الشائعة فوله - (والمعنى الظاهر له) الأولى «لها»<sup>(٣)</sup> أي للحركة، ساعار ما مرّ تماً.

سنة<sup>(٤)</sup>: المحكم والمتشابه كما يطلقان على ما ذكر، يطلقان على غيره، وذلك كثير، منه المحكم: ما أحكم: أي أتقن، فلا يطرق إليه حيل<sup>(٥)</sup> كالقرآن، قال تعالى: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾<sup>(٦)</sup>. أي طمعت بغير محكم، لا يتطرق إليه حيل في اللفظ، ولا في المعنى والمشابهة ما كانت أبعاضه في الأوصاف، كالقرآن أيضاً، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ أَحْسَنُ الْخَوَاصِّ كِتَابًا مُتَشَبِهًا﴾<sup>(٧)</sup>: أي متماثل الأبعاض في الإعجاز.

(١) سحر عربيت حركه و توكيفها في عربيات، معرجان ص ١١٤ ٦ ١٠٠، انكشاف لآلئ البقاء (ص ٣٧٦-٣٧٨).

(٢) في الأصل (والأصح)، والمثبت من «ب» «ج».

(٣) (الأول لها) ساقطة من «ب» «ج».

(٤) نسخة «ج»: (٢١/ع).

(٥) وقعت في الأصل زيادة (في اللفظ لا في المعنى) بعد قول «حسن»، وبأن هذه الزيادة معدة.

والمثبت فوق الزيادة من «ب» «ج».

(٦) سورة هود: (١).

(٧) سورة الزمر (٢٣).

(١) سحر المحصول (٢٠١).

(٢) وهو قول الرازي في المحصول (٢٠١/١)، و نظر «الشيف» (١٩٥١)، «القب».

(٣) ١٥٣-١٥٤.



المطبعة وصحة النسخ والنقش وبالإضافة منه المحكم ما حصل لقطه من الاشتراك  
واشتهر بخلافه ومنه المحكم: ما تصدت حروفه، والمشتبه بخلافه  
كالحروف المقفلة: أو ثل لسور<sup>٢</sup>

[وَأَضِمْ اللُّغَةَ]

لَمَّا سَأَلَهُ: قَالَ ابْنُ قُورَيْشٍ وَالْجَنُودُ: الْغَاثُ تَوْفِيقِيَّةٌ، عَمَّهَا اللَّهُ بِالْوَحْيِ، أَوْ خَلَقَ الْأَصْوَابَ، أَوِ الْعِدَمَ لِنُضْرُوبِي . . .

(مسألة : قال ابن هورك والجمهور : اللغات ثوقفية ) أي وضعه الله تعالى  
 فخره عن وضعه بالرفع لإدراكه به (علمها الله) عاده (بالوحي) إلى  
 بعض أسائه (أو خلق الأصوات) في بعض لأجسام ، بأن تدل من يسمع  
 من بعض العباد عليها ، ...

الثانية سنة<sup>(١١)</sup> . (قال ابن فورك<sup>(٧)</sup> ، والجمهور المغات توفيقية)<sup>(٨)</sup> صرح باب<sup>(٩)</sup>  
فورك<sup>(١٠)</sup> ، لاشتهاره بالسألة ، وإلا فهو داخل في اجمهور .

قوله - (بأن تذل) بانه انصرفه أى لأحساب أو مباءة التحتية أى الله تعالى .  
قوله : (من بعض العباد) بانه على أن «من» مضاف من يسمعها ، وإلا لا حاجة  
للمؤلف [بعض] <sup>١٧</sup> (بعض) فوجه (عليها) أي لمعات

(۱) قمری ۱۰۰۰ - ۱۰۰۰ (قویہ) ۱۰۰۰

(٢١) هو علامه محمد بن حسن بن (د) أبو بكر الأصمب الشافعي، أحد العلما، لأخيه بني  
معمور، و معلم كان يخرجه مكتبه فيصوب صاحب التصانيف النافعة منها شكر  
الجلد، أصول الفقه، معاني القرآن وغيره توفي سنة (٤٠٦ هـ) أنظر به حداثه في وفيات  
الأعيان؛ (٢/٢٧٧) ومفترقات الذهب (٣/١٦٨)

(٣) انظر هذه المسألة في المختصر لابن جني (٤١/١)، والأحكام لأبي حنيفة (٥٣١)؛  
 في شرحه (١٧١/١)، فقرة ٨، والمجموع (١٨٣/١)، والأحكام لمؤلفي (١٧٢)؛  
 المجموع (٥٥٦)، شرح المصنف (١٩٤/١)، الإيجاز (٩٦)؛ أهمية النسب  
 (١٦٨/١)، والفتح (١٤/٢)، والشفا (١٩٥/١)، مرقه (١٦١)، والبحر  
 (٦٨/٢)، المختصر (١٥٥/٢)، أو شاذ الصيغة (٦٦)، أهمية التأني (٢٤)؛

$$(2) \quad \text{مستقیم } \vec{r} = \frac{1}{\sqrt{3}}(x\vec{i} + y\vec{j} + z\vec{k}) \text{ و } \vec{r} = \frac{1}{\sqrt{3}}(x\vec{i} + y\vec{j} + z\vec{k})$$

(٥) نقله عنه كذلك الرزكشي في «البحر» (١٤/٢).

(٦) في الأصل (نقول)، والمثبت من كتاب الحج، ١٠٣.

(١) في اباء (المتعلمين)

(٢) انظر هذه الاطلاقات المعكومة ومثله في: التفسير ابن جرير، الطبري (١٧٤/٦)، والتفسير أبي حنبل (٢١/٣)، والسجدة (٤٥: ٤٥)، والعنبر (٣/١٣٩٨).



والاستاذ: القدر المحتاج في التعريف توقيف، وغيره محتمل له،  
وقيل: عكسه.

المقدمة

واللغوي وحاصله: [أنا] <sup>(١)</sup> لا نسلم أن التوقيف <sup>(٢)</sup> بالوحي متوقف عن  
الإرسال <sup>(٣)</sup>، إذ يكفي [فيه] <sup>(٤)</sup> الوحي والإعلام من الله تعالى.

وقال (الاستاذ) أبو إسحاق الإسفريسي (القدر المحتاج) به فيها (في  
التعريف) للغير (توقيف)، يعني توقيفي لدعاء الحاجة إليه، (وغيره محتمل  
له)، بكونه توقيفا أو اصطلاحيا (وقيل: عكسه) أي القدر لمحتاج به في  
التعريف اصطلاحيا، وغيره محتمل به وللتوقيفي، والحاجة إلى الأول سدع  
بالاصطلاح، ..... ١١١١

لللغوي قوله: (في التعريف للغير) أي بها. قوله: (وغيره محتمل) تبع في نقده له عن  
الاستاذ الأمدي، وغيره، وهو الصواب <sup>(١)</sup> في النقل عنه فلا <sup>(٢)</sup> تنفر <sup>(٣)</sup> ساق  
المحصل <sup>(٤)</sup> عنه، في موضع من القول بأن غير الملحق به اصطلاحيا  
قوله: (أي القدر المحتاج إليه في التعريف اصطلاحيا، وغيره محتمل له)، فسر  
عكس ما ذكر بذلك، ليوافق المنقول في المحصول وغيره <sup>(٥)</sup>.

(١) نقله عن الاستاذ الإسفريسي الأمدي في «الإحكام» (٧٤/١)، ابن مهران في «الموسم»،  
(١٧١/١)، وابن الحاجب، انظر «شرح المفرد» (١٩٤/١). وهذا هو الصواب، لأن  
يذكر عنه ما موجود في كتابه أصول اللغة كما قال الركني في البحر والسيف، انظر  
الشجرة (١٥/٢)، «المفرد» (١٩٦/١)، «الغنى» (١٤٦/١)، «سحير» (١٩٩٩/٢).

(٢) في «ب»: (ولا)

(٣) في «ع»: (غير)

(٤) انظر «محصور» (١٨٢) ونسبه في ذلك بصراوي، ونسبه الإسفريسي ونسبه في

إسفر عن الاستاذ، انظر «الموسم» (٥٦٣)، «نهاية السؤل» (١٩٠/١)

(٥) انظر «سحير»

(١) في الأصل: أنا وثلاث مرات «أنا»

(٢) في «ب»: التوقيف

(٣) نسخة «ب» [٧٣/ع]

(٤) زيادة من «ب»: «أنا»

الثانية: وإلا فعكسه<sup>(١)</sup> إما هو القدر المحتاح إليه في التعريف، محتمل لتوفيقي<sup>(٢)</sup>  
و لا اصطلاحى، وعبره توفيقي، كما فسره بذلك بعض الشراح<sup>(٣)</sup> منها على  
[ما عليه]<sup>(٤)</sup>.

قوله : (والحاجة إلى الأول) أي وهو القدر المحتاج إليه في التعرف

بين وثوق كثير والمُحْتَار: الْوَقْفُ عَنِ الْقَطْعِ، وَأَنَّ التَّوْقِيفَ مَقْظُونٌ.

(وتوقف كثير) من العلماء، عن القول بواحد من هذين القولين، بعد ما  
اكتشف، والمختار الوقف عن القطع، سواء سمح، لأن أدلها لا تميد لقطع،  
وأن التوقيف الذي هو (مطلوب) لظهور ديبه دون دليل لاصطلاح،  
فإنه لا يتم من تقدمه على سبعة أن تكون حصرية. حور أن تكون  
توقفية، ويتوسط تعليمها بالوحي بين النبوة والمرسلة

مُتَّبِعُهُ قَوْلُهُ: (وَالْمُحْتَارُ الْوَقْفُ) 'أَيُّ وَفْدٍ لَأَسْ حَاحِبُ' وَغَيْرُهُ

قائفة: قال الماوردي في تفسيره<sup>(٣)</sup>، بعد ذكره خلاص، 'فدنته [أن]' من [١٠١] -  
قال بانوقت<sup>(٤)</sup>، جعل التكليف معربا لكامل الفعل، ومن قال بالصطلح  
آخر التكليف [عن]<sup>(٥)</sup> لعش مدة لاصطلاح على معرّفه لكلام

(١) انظر فشرح المصنف (١/١٩٤)، رقم الحاشية (١/٢٤٦).

(٢٦) وهو قول ابن دقيق العيد كما نقله عنه ابن السبكي في «الإيجاز» (٢٠٠٦)، ولقد عثيت في  
الجزء (١٥/٢٩)

(٣١) سنده عليه بر کشتی فی السعیر، (١٩٧)، السیف، (٩٦)، و بر سر مهری فی نعش  
١١٤٦

(١) ل (أصل) ي، ا، ش، م، ب، هـ، ح، ط، ع، ق، ك، غ، ف، ث، ذ، ز، س، ص، ض، ط، ظ، ع، ق، ك، غ، ف، ث، ذ، ز، س، ص، ض، ط، ظ

(١) في الأصل (عن)، وكتب من ذب، ١٤٢، والبركتي

(١٧) بعض من هؤلاء في هذه الحالة قد يسى عليها لاند ، لا في "الإحاح" (٢٠٢).

[illegible]

الجب ١١ ١٢٧ ٥٤٦ ٣ ٧٠١ ١٠٨ ٢ ١٦٠

السُّؤالُ: قَالَ الْقَاضِي، وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، وَالغَزَالِيُّ، وَالْأَمْدِيُّ: لَا تُثَبِّتُ  
اللُّغَةُ قِيَاسًا، وَخَالَفَهُمْ أَبُو سُرَيْجٍ، وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبُو إِسْحَاقَ  
الشَّيرَازِيُّ، وَالْإِمَامُ.

(مسألة قال القاضي) أبو بكر الصَّلاب، (وإمام الحرمين) (والغزالي<sup>(١)</sup>)  
وَأَمْدِي<sup>(٢)</sup>: لَا تُثَبِّتُ اللَّغَةَ قِيَاسًا (وخالفهم ابن سريج<sup>(٣)</sup>)، وَابْنُ أَبِي  
هُرَيْرَةَ<sup>(٤)</sup>، وَأَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِي<sup>(٥)</sup>، وَالْإِمَامُ الرَّازِي<sup>(٦)</sup>.

المُتَابِعَةُ مَسْأَلَةٌ<sup>(٧)</sup>: (قال القاضي<sup>(٨)</sup>)، وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ<sup>(٩)</sup>، (والغزالي<sup>(١٠)</sup>) وَالْأَمْدِيُّ: لَا  
تُثَبِّتُ اللَّغَةَ قِيَاسًا، (وخالفهم ابن سريج) بَلْ أَحَرُّهُ، هَذَا مِنْهُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَا  
تَرْجِيحَ عِنْدَهُ، لَكِنْ مُقْتَضِي كَلَامِهِ فِي الْقِيَاسِ تَرْجِيحُ الثَّلَاثِي.

(١) انظر «المصنف» (١/٦٦٣).

(٢) انظر «الإحكام» (١/٥٩).

(٣) نقله عنه الشَّيرَازِيُّ فِي تَرْجُومَةِ «اللُّغَةِ» (١/١٨٦).

(٤) انظر «شرح اللُّغَةِ» (١/١٨٦).

(٥) انظر «الحصول» (٥/٣٣٩).

(٦) انظر هذه المسألة فِي: «الخصائص» (١/٣٥٧)، «الصَّاحِبِي» لِابْنِ فَرَّاسٍ (ص ٦٧)، «التَّحْقِيقُ»  
(١/١٩٤)، «الدرر» (١/١٧٢ ق ٨٢-٨٣)، «شرح اللُّغَةِ» (١/١٥٨)، «التمهيد» لِأَبِي  
حَدَّادٍ (٣/٤٥٥)، «المصنف» (١/٦٦٢)، «شرح المفرد» (١/١٨٣)، «شرح مختصر  
الطُّوْلُكِيِّ» (٢/١٧٦)، «موسوعة» (ص: ٣٩٩)، «مختصر» (٥/٣٣٩)، «الإحكام» لِأَمْدِي  
(١/٥٧)، «شرح تنقيح الفصول» (ص: ٤١٢)، «الإبَّاح» (٣/٣٣)، «رفع الحُجُج»  
(١/٤٢٥)، «نهاية السؤل» (٢/٨٧٩)، «التلويح مع الترفيح» (٢/٥٧)، «البحر»  
(٢/٢٥)، «تسبيح» (١/١٩٧)، «التجميع» (٢/٥٨٧)، «المرآة» (١/٥٩١)، «الافتتاح»  
مُسَبَّحِي (ص: ٩١)، «الفرس والبحر» (١/١٠٣)، «التيسير» (١/٥٦)، «نهاية المأمول»  
(ص: ٣٩٧ ٤٠١).

(٧) انظر «تفريع» لِأَبِي إِسْحَاقَ (١/٣٦١)، وَ«الخصائص» (١/١٩٤).

(٨) انظر «أجروا» (١/١٧٢ ق ٨٣).

معالموا: ثَبَّتَ، فَإِذَا اشْتَمَلَ مَعْنَى اسْمٍ عَلَى وَصْفٍ مِمَّا سَمِيَ بِهِ.

الْمُتَابِعَةُ وَغَزَّيُّ الشَّارِحِ لَمْ يَسْمَعْ<sup>(١)</sup> تَرْجِيحَهُ إِلَيْهِ، وَالَّذِي رَجَّحَهُ بَنُ الْحَاجِبِ<sup>(٢)</sup>  
وغيره<sup>(٣)</sup> الْأَوَّلُ، لِأَنَّ اللَّغَةَ نَقْلٌ مُخْتَصٌّ<sup>(٤)</sup>، فَلَا يَدْخُلُهَا قِيَاسٌ، فَإِنْ قُلْتُ: مَا  
الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَ«مَا مَرَّ» مِنْ أَنَّ الْمَوْضُوعَاتِ الْغَوِيَّةَ تُعْرَفُ بِاسْتِنَاطِ الْمَعْنَى  
مِنَ النَّقْلِ؟ قُلْتُ: الْفَرْقُ هُنَا اسْتِنَاطُ اسْمٍ<sup>(٥)</sup> لِأَخَرِ مَقْيَاسِ أَصُولِي<sup>(٦)</sup> يَخْتَلِفُ  
فِيهِ، وَثُمَّ اسْتِنَاطُ وَصْفٍ لِأَخَرٍ<sup>(٧)</sup> بِمَقْيَاسِ مُطْلَقِي مُتَقَى عَلَيْهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ  
جَوَازِ الْإِثْبَاتِ بِهِ جَوَازُهُ بِالْأَوَّلِ، وَبِتَقْدِيرِ تَسْلِيمِ تَسَاوِيهِ<sup>(٨)</sup>، لَا يَلْزَمُ مِنْ  
جَوَازِ إِثْبَاتِ الْوَصْفِ جَوَازُ إِثْبَاتِ الْاسْمِ، لَكُونِهِ أَصْلًا، وَالْوَصْفُ فَرْعًا<sup>(٩)</sup>.  
قَوْلُهُ: (فَإِذَا اشْتَمَلَ مَعْنَى اسْمٍ)<sup>(١٠)</sup> إِلَى آخِرِهِ يَفْهَمُ أَنَّ الْأَعْلَامَ لَا يَجْرِي فِيهَا  
الْقِيَاسُ، وَهُوَ كَذَلِكَ اتِّفَاقًا، لِأَنَّهُا عَرِ مَعْقُولُهُ الْمَعْنَى<sup>(١١)</sup>.

(١) ينقل عن أبي حنيفة.

(٢) انظر «شرح مختصر» (١/٨٣)، «مع حاشية» (١/٤٢٥).

(٣) انظر «الشرح» (٢/٢٥)، «أجروا» (١/٥٩١).

(٤) «الشرح» (١/١٣).

(٥) فِي الْأَوَّلِ «لَا يَدْخُلُهَا قِيَاسٌ» وَ«مَا مَرَّ» وَ«ثَبَّتَ» وَ«تَرْجَحَ» وَ«مَعْنَى».

(٦) فِي آخِرِهِ «الْمَعْنَى».

(٧) «مختصر» (٢/٢٢).

(٨) فِي آخِرِهِ «لَا يَدْخُلُهَا قِيَاسٌ» وَ«مَا مَرَّ» وَ«ثَبَّتَ» وَ«تَرْجَحَ» وَ«مَعْنَى».

(٩) فِي آخِرِهِ «الْمَعْنَى».

(١٠) وَ«ثَبَّتَ» فِي آخِرِهِ «لَا يَدْخُلُهَا قِيَاسٌ» وَ«مَا مَرَّ» وَ«ثَبَّتَ» وَ«تَرْجَحَ» وَ«مَعْنَى».

(١١) وَ«ثَبَّتَ» فِي آخِرِهِ «لَا يَدْخُلُهَا قِيَاسٌ» وَ«مَا مَرَّ» وَ«ثَبَّتَ» وَ«تَرْجَحَ» وَ«مَعْنَى».

(١٢) فِي آخِرِهِ «لَا يَدْخُلُهَا قِيَاسٌ» وَ«مَا مَرَّ» وَ«ثَبَّتَ» وَ«تَرْجَحَ» وَ«مَعْنَى».

(١٣) انظر «الإبَّاح» (٣/٣٣)، «البحر» (٢/٢٨)، «البحر» (٢/٥٩١)، «المرآة» (١/٥٩).

المثلث وقيل: ثَبِّتَ الْحَقِيقَةَ لَا الْمَجَازَ.

البرق كخمر أي السكر من ماء العنب تحميره أي معطنه للعش، ووجد ذلك الوصف في معنى آخر، كالنبذ: أي السكر من غير ماء العنب، ثبت له بالقياس ذلك الاسم لغة، فيسمى النبيذ خمرًا، فيجب اجتنابه بآية: ﴿إِنَّمَا تَحَرَّمَ وَالتَّمْيِيزُ﴾<sup>(١)</sup>، لا بالقياس على الخمر، وسواء في الثبوت الحقيقة والمجاز، (وقيل: ثبت الحقيقة لا المجاز)<sup>(٢)</sup>، لأنه أخفض رتبة منها.

بشاية وفوه (تحميره) بحسب نسبة السكر المذكور حمرا<sup>(٣)</sup>، وقوله: (في معنى آخر)<sup>(٤)</sup>، الأصل يفوه (معنى سم)<sup>(٥)</sup>، فراه بالإضافة أي في معنى اسم آخر، قوله: (فيجب اجتنابه بآية إنما الخمر)<sup>(٦)</sup> إلى آخره، بيان لمأثله بالخلاف، فمن قال بثبوت اللغة بالقياس، أدرج نحو النبيذ في الخمر، فيثبت تحريمه بالأية، فلا يحتاج بعبرها كسنة وقياس شرعي، ومن منع ثوبها به احتاج لذلك<sup>(٨)</sup>.

- (١) سورة المائدة ٩٠.
- (٢) وهذا يخرج من كلام القاضي عبد الوهاب، قال في «سبب» (١٠٩٨).
- (٣) أي في «ب» (الاسم) بدل (السكر).
- (٤) انظر جوهرة اللغة (١/ ٥٩١)، «الصحاح» (٢/ ٦٢٩).
- (٥) في «ب» زيادة (اسم) هكذا (في معنى اسم آخر).
- (٦) في الأصل زيادة (آخر) هكذا (اسم آخر) وألغيت دون الزيادة من «ب» «ح» وشرح للمحلي.
- (٧) «ب» من «بُشَا الْخَمْرُ وَالتَّمْيِيزُ».
- (٨) لمأثله خلاف نظر ابنه السراي (٢/ ١٨٣)، انظر (٢/ ١٦٥)، «اللب» (١/ ١٩٨).

الناشر ١٩٩٦ م ١٤١٦ هـ

لَا تَقَطُّ الْقِيَاسَ يُغْنِي عَنْ قَوْلِكَ غُلُّ الْخِلَافِ، مَا لَمْ يَثْبُتْ تَغْيِيمُهُ بِاسْتِقْرَاءٍ.

البرق (ولقط القياس) «ب» ذكر (يفني عن قولك) أحد من «ب» الواحد (عمل الخلاف ما لم يثبت تعميمه باستقراء)، فإن ما ثبت تعميمه بذلك من اللغة، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، لا حاجة في ثبوت ما لم يسمع منه إلى القياس، حتى يختلف.

لأنه «ب» (فإن ما ثبت تعميمه<sup>(١)</sup> بذلك) إلى آخره، حاصله: [مع<sup>(٢)</sup>] ما قبله أن «ب» اللغة قد يصح لفظ لا نعم لمسى [كريد]<sup>(٣)</sup>، وهند، والضرر، والغزل، [والخمر]<sup>(٤)</sup>، لمأثيها المعروفة، ويسمى وصفا خاصا، وإن كان بعضه شخصا، وبعضه كليا، والمراد منه هنا ما لتسمية معناه به، من الكلي معنى<sup>(٥)</sup>، مشترك<sup>(٦)</sup> بينه وبين غيره، وقد يضع لفظا يعم باستقراء من اللغة لمعنى كالمصر، والاسم المشتق، والركب، ورفع الفاعل، فلا يعتبر فيه سماع [ما صدقته]<sup>(٧)</sup> من الواضع، بل يكفي سماعه منه، والاسم المعروض<sup>(٨)</sup> إلى التكلم، وهذا يسمى وصفا عاما.

- (١) «ب» في «ب» (١٢٧١).
- (٢) أي في «ب» (معناه) «ح».
- (٣) زيادة من «ب»، «ح».
- (٤) في الأصل (ريد)، وألغيت من «ب»، «ح».
- (٥) ساقط من «ب».
- (٦) أي مع «ب» «ح».
- (٧) نسخة «ب» (١٢٧١).
- (٨) في الأصل «ب» صدقته، «ب» «ح».
- (٩) في «ب» «ح» «ب».

اللفظ في ثبوت، وأشأ كما قد<sup>(١)</sup> يذكر قائل القولين إلى اعتدائها، خلاف قول بعضهم: بـ لا أكثر على اسمي، ويذكر المعاصي من السابق إلى أن من ذكره من المشتبه كالأمدي<sup>(٢)</sup>، لم يجر لثقل عبء، لتصرحه بالسمي في كتابه التقريب<sup>(٣)</sup>

الثانية: كما يسمى وصفا<sup>(٤)</sup> نوعيا وكميا أيضا، وسيأتي قريب بسط ذلك<sup>(٥)</sup>، وربما لم يجر لخلاف في كذا، لأنه لا يتحقق في حركياته أصل، وفرع، لأن معصيا ليس أول من معص بذلك<sup>(٦)</sup>، قوله: (خلاف قول بعضهم) أي الإمام الرازي في المحصول<sup>(٧)</sup>

## [تفاسيم اللفظ المفرد]

للتن مسألة: اللفظ والمعنن إن اتحد، فإن مبع تصور معناه الشراكة: فجزئي، وإلا فكلي<sup>(١)</sup>

مسألة اللفظ والمعنن إن اتحد. أي كن كل مهي واحدا (فإن مع تصور معناه) أي معنى اللفظ المذكور (الشركة) فيه من اثنين مثلا (فجرئي)، أي فذلك اللفظ بمن جزئيا كزيد، (ولا): أي وإن لم يمنع تصور معناه الشراكة فيه (فكلي)، سواء امتنع وجود معناه، كالجمع بين اثنين، أم أمكن ولم يوجد فرد منه، كبجر من زئبق، أو وُجد وامتنع غيره، كالإله أي المعبود بحق، أو أمكن ولم يوجد، كالشمس: أي الكوكب النهابي المضيء.

للتينة مسأله<sup>(١)</sup>: [قوله]<sup>(٢)</sup>: (اللفظ والمعنن إن اتحد) مراد (باللفظ)<sup>(٣)</sup> المفرد<sup>(٤)</sup> قوله: (فجزئي) أي جزئي حقيقي، إذ الجزئي قد يكون إصافيا بالنسبة إلى ما هو أعم منه، مع كونه قد يكون كليا بالنسبة إلى ما تحته، كالحيوان، فإنه جزئي بالنسبة إلى الجسم، كلي بالنسبة إلى الإنسان<sup>(٥)</sup>. قوله: (كالإله أي المعبود بحق) امتناع الشراكة فيه، ليس من جهة تصور معناه في الذهن، بل باعتد الإمكان الخارجي، ولهذا قد ضل كثير بالإشراك<sup>(٦)</sup>.

- (١) انظر هذه المسألة في: تقرير القواعد المنطقية (ص ٤٢)، المحصول (١/٢٢٧)، لإحكام للأمدى (١٦/١)، «شرح تنقيح الفصول» (ص ٢٧)، «شرح المنطق» (١/١٢٦)، لإباح (٢٠٩/٢)، «نهاية السؤل» (١/٢٠٤)، «البحر» (٢/٥٠)، «التشبيب» (١/١٩٩)، «المست» (١/١٥٠)، «الفياء» (٢/١٦٦)، «التبيرة» (١/٣٣١)
- (٢) رباد من «ج»
- (٣) في الأصل «اب» (اللفظ)، وأثبت من «ج».
- (٤) انظر المباحث (٢/٦٥-٦٦)، «المطار» (١/٢٥٧)
- (٥) انظر معناه في حاشية الحرف حال «عن العبد» (١/١٢٦)
- (٦) هذه الصيغة السبح ركزيا عن الرمادي. انظر شرح ألفيته و«٨٧٠»

المتشكك أو وجد كالإنسان أي حوّل ساطق، وما تقدم من بسمة المدلول الخارجي والركبي هو الخسفة، وما عاين من تسمية ندان باسم المدلول .

للأشبه ولو كتب وحديثه تحكي مصروعة العفس، لم وقع ذلك من عاقل قال ليرماوي<sup>(١)</sup>، وغيره<sup>(٢)</sup>؛ وفي ذكر المنطقة هذا المثال نوع إسائة أدب

(متواطىء) ذلك الكلي (إن استوى) معناه في أفراده كإلّا، فإنه متساوي بمعنى في أفراد، من ريد وعمرو وغيرهما، سمي متواطىء من استوى أي متوافق - لكن من أفراد معناه، (مشكك إن تفاوت) معناه في أفراد بالشدة أو انشداف كإلّا، فإن معناه في شح أشد منه في العاج والوجود، لأن معناه في الواحد قبله في الممكن سمي مشككا: لتشكيكه الباطن فيه، في أنه متواطىء نظرا إلى جهة اشتراك الأفراد في أصل المعنى، أو غير متواطىء، نظر إلى جهة الاختلاف.

لأشبه قوله: (فيه) أي في المتواطىء، أو في معناه قوله: (مشكك إن تفاوت) قال بن التلمس<sup>(١)</sup> «لا حقيقة للمشكك، لأنه ما به انتفاء إن دخل في التسمية، فاللفظ مشترك<sup>(٢)</sup>، وإلا فهو المتواطىء<sup>(٣)</sup>» وأجاب عنه القرني<sup>(٤)</sup>: «بأن كلا من المتواطىء والمشكك، موضوع للقدور المشترك، لكن انتصرت، إن كان بأمر من حسن لمعنى، فهو المشكك، أو بأمر حارفة عن معناه، كالدكورة والأنوثة، والعلم والجهل فهو متواطىء».

(١) هو علامه بن محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن التلمس، أصبلي، سكنه، عالم فاضل، ولد سنة ٥٦٧ هـ، اشتهر بفتوى، وصدر عنه كتب، من مصنفاته شرح للعالم في أصول الفقه لبراري، شرح التتبيه في الفقه وغيرها، توفي سنة ٦٢٤ هـ، رجع في مصنفاته السابقة (١٠١: ٣٦٦) (أعلام، ١: ١٢٥)

(٢) نسخة ابن، ٦٥ س.

(٣) نظر شرح معناه لأثر سلسار، ١٦٦، بقوله شيخ ذكره بصرف

في النظر شرح صحيح بصرف (ص ٣) ونصه معقول بصرف

(١) مع شرح الفقه، ٨٧

٢. انظر شرح صحيح بصرف، ص ٢٧، ٢٨، الجزء (٣: ٥٠)



اللفظ إن تعدداً فمُتَبَيِّنٌ، وإن اتحد المعنى دون اللفظ فمُتَرَادِفٌ. وهكُتِه إن كان حَقِيقَةً فيهما، فمُشْتَرَكٌ، وإلا فحَقِيقَةٌ وَجَازٌ.

والنقطة (وإن تعدداً): أي اللفظ والمعنى، كالإنسان، والفرس، (فمتابين) - أي فاحد اللفظين مثلاً، مع الآخر متباين، لمتباين معانيهما، (وإن اتحد المعنى دون اللفظ)، كالإنسان والبشر، (فمترادف)، أي فاحد اللفظين مثلاً، مع الآخر مترادف، لثرادفهما: أي تواليها على معنى واحد، (وهكُتِه) وهو أن يتحد البسط ويتعدد المعنى، كأن يكون البسط معيّن، (إن كان)، أي البسط (حقيقة فيها): أي في المعنى مثلاً، كالفرس، والبهيمة (فمُشْتَرَكٌ)، لاشتراك المعنيين فيه، (وإلا فحقيقة وِجَازٌ) ...

النتيجة قوله (أي فاحد اللفظين مثلاً مع الآخر متباين) <sup>(١)</sup>، «مع» في مثل ذلك شائع عرفاً، وإن كان المشهور لغة استعماله بالواو <sup>(٢)</sup>، لأن تفاعل موضوع لما يصدر من اثنين فأكثر، فيقال تخاصم زيد وعمرو، لا تخاصم زيد مع عمرو إلا بتحوير <sup>(٣)</sup>، وإنها ارتكبه الشارح، لقروض تصحيح تعبير المتن بمشاي، ولو عثر بالواو بدل «مع»/، بأن قال: «والآخر» لقال متباينان فيفوت غرضه. قوله: (فمُشْتَرَكٌ) <sup>(٤)</sup> أي فيه كبح أشار إليه الشارح، حذف «فيه» توسعاً، لكثرة دوره <sup>(٥)</sup>، أو لكونه صائراً

(١) انظر تعريف متباين كذلك في: شرح العبد (١٢٦/١)، «نهاية السؤل» (٢٠٥/١)، «التحجير» (١/٣٤٠).

(٢) انظر معنى اللبيب (ص ٤٦٦)، «معجم القواعد العربية» (ص ٥٦٨).

(٣) في «ب» (بمحو)، وهو تصحيح.

(٤) نهر «مسألة مشترك» (ص ٣٧١).

(٥) في «ج» (وروده).

للفظ . . . . .

اللفظ كالأسد، وبمحو لمتفرس، وبمحو شحج. ولم يقل: «أو محاران أيضاً»، مع به محو أن يحوّر في البسط من غير أن يكون به معنى حقيقي، كما هو محتار الآتي، كأنه لأن هذا القسم لم يثبت وجوده.

النتيجة قوله (ولم يقل أو مجازي) بل أحزه، (أي) ولم يمس أيضاً <sup>(١)</sup> أو مقولاً إليه لدخولها عنده في الحقيقة والمجاز <sup>(٢)</sup>، وإن [كانا] <sup>(٣)</sup> عند غيره خارجين <sup>(٤)</sup> عنها <sup>(٥)</sup>، باعتبار أن اللفظ المستعمل في غير ما وضع له - يبعد عنه بعلامة أن يشتهر في الثاني، يسمى بالنسبة إلى الأول مقولاً عنه، ولثاني مقولاً إليه وإلا فصعوبة ومجاز <sup>(٦)</sup>.

(١) ردود ص ١٠١، ج.

(٢) سعد ص ٢٢، ج.

(٣) ردود ص ١٠١، ج ٢، ص ١٣٠، ١٣١.

(٤) في الأصل (كان)، والثبت من «ب» «ج».

(٥) معناه بغيره، ص ٣٦٣، ٣٦٤.

(٦) في «ب» (أعده).

(٧) هذا القسم مما في البحث لاس البرامي، ١٥٢٩، «نظر المحصور» (١/٢٢٨).

(٨) «شعير» (٢٠١)، «سحب» (٣٤٠، ٣٤١).



## [عَلِمَ شَخْصٍ، وَعَلِمَ جِنْسٍ، وَاسْمُ جِنْسٍ]

مَنْ كَانَ التَّعَيُّنُ خَارِجِيًّا، فَعَلِمَ الشَّخْصَ. ... ..

الرجوع

الرجوع (فَوْنٌ كَانَ التَّعَيُّنُ) فِي اِمْعِن (خَارِجِيًّا، فَعَلِمَ الشَّخْصَ)، فَمِنْ مَا وَضَعَ لِمَعْنَى فِي الْمَخْرَجِ، لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ، مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ لَهُ، فَلَا يَخْرُجُ الْقَلَمُ الْمَارِضُ الْاِسْتِثْنَاءَ، كَرَبِّدَ مَسْمُومٍ كُلِّهِ مِنْ جَمْعَةٍ، (وَالْاِسْمُ) : اَيُّ وَاحِدٍ مِمَّنْ يَكُنْ تَعَيُّنُ خَارِجِيًّا، بَأَنَّ كَانَ ذَهَبِيًّا.

تَلَفِيزِيَّةٌ قَوْلُهُ : (فَوْنٌ كَانَ التَّعَيُّنُ) فِي [الْمَعْنَى] "خَارِجِيًّا" "فَعَلِمَ الشَّخْصَ" (١٣) اِنْ اُخْرَاهُ، بَيْنَ يَدَيْهِ عِلْمِي الشَّخْصَ وَالْجِنْسَ، وَسَكَتَ عَنْ بَقِيَّةِ الْمَعَارِفِ، وَهِيَ تَشَارِكُهُ فِي الْمَعْنَى، وَمُفَارَقَتُهَا بِأَنَّ التَّعَيُّنَ فِيهَا مَالُوْضِعٌ، وَفِيهَا بَغْيُهُ، كَمَا مَرَّتْ [الْإِشَارَةُ] (١٤) إِلَيْهِ، إِذْ [التَّعَيُّنُ] (١٥) فِي الْمَضْمَرِ إِنَّمَا هُوَ [بِقَرِيْنَةٍ] (١٦) التَّكْلِيمِ وَالْحُطَابِ وَالغَيْبَةِ، وَفِي اسْمِ الْإِشَارَةِ بِالْإِشَارَةِ إِلَى مَعْنَاهُ، وَفِي الْمَعْرِفِ مَعْنَاهُ، [مَنْظَرُهَا] (١٧) إِلَيْهِ /

[١٧/٥١]

(١) فِي الْأَصْلِ (الْمَعْنَى)، وَتَلَفِيزٌ مِنْ «ب» «ج» وَشَرَحَ الْمُعَلِّ (٢) فِي «ب» : (خَارِجِيًّا).

(٣) انْظُرْ سَأَلَةَ عِلْمِ الشَّخْصِ، وَعِلْمِ الْجِنْسِ، وَاسْمِ الْجِنْسِ فِي : شَرْحِ الْفَصْلِ لِابْنِ بَيْشَرٍ (٣٥/١)، وَشَرْحِ التَّهْلِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ (١٧٠/١)، وَشَرْحِ الرُّضِيِّ (١٣٢/٢)، اِلْتِفَافُ الْقُرْبِيِّ لِابْنِ حِبَّانٍ (٩٠٩/٢)، (٩٦١)، اَوْرُضُ الْمَالِكِ (١٢٢/١)، (١٣٢-١٣٣)، اَلنَّحْرُ (٥٥/٣)، اَلنَّشْرُ (٢٠٢/١)، اَلنَّصْرُ (١٥٤-١٥٣/١)، اَلنَّصْرُ (٣٤٤/١)، اَلنَّصْرُ (١٧٣/٢)، اَلنَّصْرُ اَلْخَفَرِيُّ (٦٦/١)، (٦٦، ٦٢/١).

(٤) فِي الْأَصْلِ (الْإِشَارَةُ) وَتَلَفِيزٌ مِنْ «ب» «ج».

(٥) فِي الْأَصْلِ (الْمَعْنَى) وَتَلَفِيزٌ مِنْ «ب» «ج».

(٦) فِي الْأَصْلِ (مَرَبَّةٌ) وَتَلَفِيزٌ مِنْ «ب» «ج»، وَالتَّعَيُّنُ : اَيُّ وَاحِدٍ مِمَّنْ يَكُنْ تَعَيُّنُ خَارِجِيًّا، بَأَنَّ كَانَ ذَهَبِيًّا.

(٧) فِي الْأَصْلِ (رَبِّدَ مَسْمُومٍ) وَتَلَفِيزٌ مِنْ «ب» «ج» وَالتَّعَيُّنُ : اَيُّ وَاحِدٍ مِمَّنْ يَكُنْ تَعَيُّنُ خَارِجِيًّا، بَأَنَّ كَانَ ذَهَبِيًّا.

مَنْ كَانَ التَّعَيُّنُ خَارِجِيًّا، فَعَلِمَ الشَّخْصَ. ... ..

تَلَفِيزِيَّةٌ قَوْلُهُ : (فَوْنٌ كَانَ التَّعَيُّنُ) فِي اِمْعِن (خَارِجِيًّا، فَعَلِمَ الشَّخْصَ)، فَمِنْ مَا وَضَعَ لِمَعْنَى فِي الْمَخْرَجِ، لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ، مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ لَهُ، فَلَا يَخْرُجُ الْقَلَمُ الْمَارِضُ الْاِسْتِثْنَاءَ، كَرَبِّدَ مَسْمُومٍ كُلِّهِ مِنْ جَمْعَةٍ، (وَالْاِسْمُ) : اَيُّ وَاحِدٍ مِمَّنْ يَكُنْ تَعَيُّنُ خَارِجِيًّا، بَأَنَّ كَانَ ذَهَبِيًّا.

(١) فِي الْأَصْلِ (مَعْنَى) وَتَلَفِيزٌ مِنْ «ب» «ج» وَشَرَحَ الْمُعَلِّ (٢) فِي «ب» : (خَارِجِيًّا).

(٣) انْظُرْ سَأَلَةَ عِلْمِ الشَّخْصِ، وَعِلْمِ الْجِنْسِ، وَاسْمِ الْجِنْسِ فِي : شَرْحِ الْفَصْلِ لِابْنِ بَيْشَرٍ (٣٥/١)، وَشَرْحِ التَّهْلِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ (١٧٠/١)، وَشَرْحِ الرُّضِيِّ (١٣٢/٢)، اِلْتِفَافُ الْقُرْبِيِّ لِابْنِ حِبَّانٍ (٩٠٩/٢)، (٩٦١)، اَوْرُضُ الْمَالِكِ (١٢٢/١)، (١٣٢-١٣٣)، اَلنَّحْرُ (٥٥/٣)، اَلنَّشْرُ (٢٠٢/١)، اَلنَّصْرُ (١٥٤-١٥٣/١)، اَلنَّصْرُ (٣٤٤/١)، اَلنَّصْرُ (١٧٣/٢)، اَلنَّصْرُ اَلْخَفَرِيُّ (٦٦/١)، (٦٦، ٦٢/١).

(٤) فِي الْأَصْلِ (الْإِشَارَةُ) وَتَلَفِيزٌ مِنْ «ب» «ج».

(٥) فِي الْأَصْلِ (الْمَعْنَى) وَتَلَفِيزٌ مِنْ «ب» «ج».

(٦) فِي الْأَصْلِ (مَرَبَّةٌ) وَتَلَفِيزٌ مِنْ «ب» «ج»، وَالتَّعَيُّنُ : اَيُّ وَاحِدٍ مِمَّنْ يَكُنْ تَعَيُّنُ خَارِجِيًّا، بَأَنَّ كَانَ ذَهَبِيًّا.

(٧) فِي الْأَصْلِ (رَبِّدَ مَسْمُومٍ) وَتَلَفِيزٌ مِنْ «ب» «ج» وَالتَّعَيُّنُ : اَيُّ وَاحِدٍ مِمَّنْ يَكُنْ تَعَيُّنُ خَارِجِيًّا، بَأَنَّ كَانَ ذَهَبِيًّا.

بِأَنَّ، وَلَا فَعَلَمُ الْخَنَسِ، وَإِنْ وَضِعَ لِلْمَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ، فَاسْمُ الْخَنَسِ.

لَقَدْ ..... .

الْبَرِّعُ (فَعَلَمُ الْخَنَسِ) فهو ما وضع معين في الدهس، أي ملاحظ الوجود فيه، كَأَسْمَةِ عَمَلٍ لِسَمْعٍ، أي ماهيته الخاصة في الدهس (وإن وضع) انبسط (للماهية من حيث هي): أي من غير أن تعبر في الخارج أو الدهس (فاسم الخنس)، كَأَسْمَةِ لِسَمْعٍ، أي ماهيته، واستعماله في ذلك، كأن يقال: أسد أجراً من ثعالة، كما يقال: أسامة أجراً من ثعالة، والدال على اعتبار التعيين في علم الجنس، إجراء الأحكام اللفظية لعلم الشخص عليه، حيث منع الصرف مع تده ثنائيت، وأوقع الخال منه: نحو: هذا أسامة مقبلاً.

ومثله في التعيين المعرف بلام الحقيقة نحو: الأسد أجراً من الثعلب، كما أن مش التكرة في الإيهام المعرف بلام الجنس، بمعنى بعض غير معين، نحو: إن رأيت الأسد - أي فرداً منه - فعر منه واستعمال علم الخنس - .

لنفسه قوله: (واستعمله) أي سم الخنس (في<sup>(١)</sup> ذلك) أي الماهية

قوله: (ومثله في التعيين المعرف بلام الحقيقة) حاصل الكلام في لام التعريف ما قبله لعدم اعتبار<sup>(٢)</sup> أي وعيره<sup>(٣)</sup>: إنهما إذا دخلت<sup>(٤)</sup> على اسم، فإما أن يشار بها إلى حصّة<sup>(٥)</sup> من مسماه، معينة بين التكمّل والمخاطب، وهي لام المعهد لخارجي، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ لَهُ كُرْكَ لَأَنَّهُ﴾<sup>(٦)</sup>

الْبَرِّعُ أو اسمه معرّفاً أو مبكّراً في لفرد معين، أو منه من حيث انبساطه عن الماهية حقيقي، نحو: هذا أسامة، أو الأسد، أو أسد، أو إن رأيت أسامة، أو الأسد، أو أسداً فعر منه. وقيل: إن اسم الجنس كَأَسْمَةِ ورجل ....

المتبعية وبطريق مدحولها علم لشخص كريد، وإما أن يشار بها إلى نفس مسماه. وهي لام الجنس، فإذا قصد المسمى من حيث هو، من غير اعتبار ما صدق عليه، كقولنا: الإنسان حيوان ناطق، والرجل خير من المرأة، سميت لام الحقيقة والطبيعة، ونظير مدحولها علم الجنس كَأَسْمَةِ قصد من حيث الوجود في ضمن الأفراد، فإن وجدت قرينة بعصية، كما في قولنا: ادخل السوق، واشتر اللحم، وفي التبرير: «وَأَخَذْتُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّقْبُ»<sup>(١)</sup>، سميت لام العهد الذهني، وبطريق التكرة في الإثبات، بالنظر إلى القرينة. لا بالنظر إلى مدلول اللفظ، لأن الخصوصور لذهني معتبر في معرف لا في اسكروه. وإذ كان حصلاً فيها: إذ لا يلزم من حصول الشيء اعتباره، وإن لم توجد<sup>(٢)</sup> قرينة بعصية، ففي المقام الخطابي يحمل<sup>(٣)</sup> على الاستعراق، فلا يلزم ترجيح أحد المسماه عن علي<sup>(٤)</sup> الآخر بلا مرجح، ونظيره «كل» معادفاً إلى التكرة، وفي المقام الاستدلالي على الأقل، لأنه شقشق بينهما ورد بعضهم<sup>(٥)</sup>. لام الخصوصور نحو «الآنوم أكلتم لكم دهنكم»<sup>(٦)</sup> [وحادي] هذا الرحمن

(١) سورة يوسف: (١٣).

(٢) في الأصل: اب، يوجد، ومنه من مع، «الشيء» ٢٧٩

(٣) في الأصل: رجل

(٤) نسخة: «٢٦» ع.

(٥) هذا من هشام لأبي سحر، نظر «معني» ٧٣

(٦) سورة دابة: ٣

(٧) في الأصل (وحوال) بدل (وحادي)، ومنه من اسم، «اح»

١. في مسماه (فعل) بعد (في)

٢. نظر «الموسم» ٥٢

٣. نظر «اسم» ٢٦ ٢٩٢ ٢٩٥

٤. في الأصل: «اح» ٥. دخله بعد (د) دخلت

٥. ومع، «حقنة»

٦. من رواية عمران (٣٦)

الثانية وصير مدحوف اسم الإشارة، قوله: (من حيث اشتغاله على الماهية) أي مع فصع النظر عن الشخص قوله: (حقيقي). أي لأنه استعمال انصاف وضع له أولاً<sup>(١)</sup>، قوله: (نحو هذا أسامة) إلى آخره، ذكر ستة أمثلة، الثلاثة الأولى منها أمثلة<sup>(٢)</sup> [لاستعمال]<sup>(٣)</sup> علم الجنس واسمه - معرقاً أو منكراً - بهذا الترتيب: في الفرد / المعين، والثلاثة الأخيرة أمثلة له كذلك في الفرد<sup>(٤)</sup> [٥٣/ر] انهم قوله: (وقيل إن اسم الجنس كأحد ورجل) إلى آخره. عليه جمع ومال إليه شحيحة ابن الهمام<sup>(٥)</sup>، وعليه فالفرق بين علم الجنس، واسم الجنس المنكر حقيقي، وهو آد علم الجنس موضوع للماهية، واسم الجنس [لل فرد]<sup>(٦)</sup> لمهم. وعلى مختار المصنف<sup>(٧)</sup> عتباري، وهو عتد لإشارة في تعبر المذهبة في ادهن في علم الجنس، وعلمه في اسم الجنس، فللماهية فيها سعادة<sup>(٨)</sup> من اللفظ، ويعرف بن اسمي<sup>(٩)</sup> جنس، لمعرفة بلام [الخصنة]<sup>(١٠)</sup>، والمنكر كادر جعي ورجعي ساء فرق به بين ..

(١) (أولاً) صافحه من حج

(٢) نسخة من (٢٣/ر)

(٣) في الأصل [لاستعمال] وثبت من (ب) (ج)

(٤) في (ج)؛ (الفرد).

(٥) نظر في تقرير والتبصر شرح التحرير (١/١٠١-١٠٢)، «التبصير شرح التحرير» (٥٦ ٥٥)

(٦) في الأصل (المفرد)، وثبت من (ب) (ج)

(٧) نظر رأي المصنف بالتفصيل في كتابه مع الواضع (ص ٢٩٧) وما بعدها، والأشياء وانظار (١٠٤/٢).

(٨) في (ج) «مستحارة»

(٩) في (ب) (ج) «اسم»

(١٠) في الأصل (التعريف) بدل (الحقيقة) وثبت من (ب) (ج) «ج».

وضع لفرد مهم، كما يؤخذ مع تصعيده بما سأتى أن لطس. ادر على الماهية بلا قيد، وأن من زعم دلالة على الوحدة الشائعة، توهمه النكرة. فالمعبر عنه هنا باسم الجنس، هو المعبر عنه فيها سيأتي بالطلق، نظراً إلى المقابل في الموضوعين، وما يؤخذ من هذا الآتي، من إطلاق النكرة على الدال عن واحد غير معين، والمعرفة على الدال على واحد معين صحيح، كالمأخوذ مما تقدم صدر البحث، من إطلاق سكرة عن ادر عن عبر لمعتر، ماهية كاد، فرد. والمعرفة على الدال على المعين كذلك

للماهية علم الجنس، واسم الجنس المنكر على القولين<sup>(١)</sup>. [قوله: (كما يؤخذ من<sup>(٢)</sup> تصعيده مما سيأتي) إلى آخره، مبياني ثم بيان ما فيه<sup>(٣)</sup>]. قوله: (نظراً للمقابل في الموضوعين) أي لأن اسم الجنس ذكرها في مقابلة علم الجنس، وشم في مة به لمبد، [قوله]<sup>(٤)</sup> (صحيح) ي<sup>(٥)</sup> عن يقين قوله (كالمأخوذ مما تقدم<sup>(٦)</sup> صدر البحث) أي في تعريف العلم، وتقسيمه<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر الفرق بين علم الجنس، واسم الجنس في: اشرح تنبيه الفصول (ص ٣٣)، و به

السؤل (٢٠١/١)، «شرح الرعي» (١٣٢/٢)، «البحر» (٥٥/٢)، «النشيف» ٢٠٢

٢٠٤، «الديث» (١٥٤/١)، «التصنيف» (٣٤٤/١)، «الضياء» (١١٧٣ ٢)، «الحصري» (٦٧-٦٦/١)

(٢) في «شرح المحل» (مع) بدل (من)

(٣) ما بين معقوفين ساقط من (ب) (ج) «ج».

(٤) زيادة من (ب) (ج) «ج»

(٥) نسخة (ب)، (٧٧/ص).

(٦) في (ج) «ج»: (تقدم) وهو تحريف.

(٧) انظر (ص ٥٧٨/١) وما بعدها.

الشرح (مسألة: لا اشتقاق) - من حيث قيمه بالمعنى (رد لفظ إلى لفظ آخر)، بأن يحكم بأن الأول مأخوذ من الثاني: أي فرع عنه .....  
 (مسألة: لا اشتقاق) قوله: (من حيث قيمه بالمعنى) أي (وهو رد لفظ إلى

آخر) [٢٣] شرطه، أمّا من غير هذه الحجة، كالاشتقاق من حيث قيامه بالمفعول، وهو اللفظ المشتق فلا يحدّ بها قوله (٢٣)، وتحرير ذلك (٤٤): أنّ الاشتقاق يحدّ تارة باعتبار العلم، كما حدّه الميداني (٥٥) بقوله: «هو أن تحدّ (٦٦) بين اللفظين تناسباً في المعنى والتركيب. فتردّ (٧٧) أحدهما إلى آخره» (٨).

(١) انظر مسألة الاشتقاق كذلك في: الحشوة (٢٣٧/١)، الإحكام للأمامي (٥٤/١)، «الخصائص» (١٣٣/٢)، مع اللوائح (ص ٢٩٠)، «الإيجاز» (٢٢٢/١)، «رفع الحاجب» (٤١٨/١)، «نهاية السؤل» (٢١٥/١)، «شرح المعنى» (١٧١/١)، «الشرح» (٧١/٢)، «الشيخ» (٢٠٤/١)، «المزهر» (٣٤٦/١)، «الأشياء والمثاليات في النحو» للسيوطي (١٣٨/١)، «التعريفات للبرجاني» (ص ٤٣)، «الكليات» لأبي البقاء (ص ١١).

(٢) في «ب» وقع تقديم وتأخير متكلّفاً: (وهو يعطى رد إلى آخره) وهو خطأ.

(٣) انظر «شرح المعنى» (١٧٥/١)، «غاية الوصول» (ص ٤٤).

(٤) هذا التحرير في حدّ الاشتقاق الذي ذكره الشيخ زكريا هو عند المعنى والتركيب، انظر «شرح المعنى» (١٧٤/١)، «البحر» (٧٣/٢).

(٥) هو العلامة أبو يعقوب أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم المديني السامري. كان يمتاز أدبياً فاضلاً محوياً عارفاً باللغة، من تصانيفه: «معرفة الطرف في علم الصرف»، «مع لأمثال»، و«الأسامي» وغيرها، توفي سنة ٥١٨ هـ. انظر ترجمته في: «شذرات الذهب» (٩٤/٦).

(٦) في «ب»: (يحدّ) وهو تصحيح.

(٧) في «ب»: (يُفرد).

(٨) انظر «معرفة الطرف في علم الصرف» للميداني (ص ٧٨).

صحية وبرة باعتبار العمل، بأن يقال أحد لفظ من لفظ يوافقه في حروفه لأصول ومعناه فإن قلت (١): لأول أيضاً معنى لفظه فيه «قد رد أحدهما إلى الآخر» قلت: المراد بالرد منه تقريبه إليه حكم بالرد. وهو من ميسر العلم لا العمل، و[حدّ المصنف] «يتمثل الأمرين، وهو ظاهر في شيء، وحمه الشارح على الأول، وهو واضح، والثاني ظاهر في أنه حدّ الاشتقاق» من حيث قيامه بالفاعل، ويحتمل أنه حدّ له من حيث وقوعه على المفعول، لأنّ الأحد نسبة بين الفاعل والمفعول، فإن اعتبرنا نسبته / إلى الفاعل، كان حدّاً له من الخبيث الأول، أو إلى المفعول، كان حدّاً له من الثانية (٢).

(١) انظر حدّ الأبرار ورجوعه في «التحصيل» (٥٤٨/٢).

(٢) في «ب»: (أحد).

(٣) انظر تعدادي (٧٨) السابق (٢٨٠)، «المعجم» (٣٦٨).



## [المشتق قد يطرّد وقد يختص]

للشئ ولا بدّ من تغيير، وقد يطرّد كاسم الفاعل، وقد يختص كالقرورة.

البرق ولو قال تغير - بتشديد الياء - كان أنسب.

(وقد يطرّد) المشتق (كاسم الفاعل) نحو: ضارب، لكل واحد وقع منه الضرب، (وقد يختص) ببعض الأشياء، (كالقارورة) من القرار للزجاجة المعروفة، دون غيرها مما هو مقر للنابع كالكوثر.

لشئ قوله: (ولو قال تغير بتشديد الياء كان<sup>(١)</sup> أنسب): أي لأن المراد بالردة الحكم به على ما قرره، والحاكم لا تغيير منه، وإسما منه إدراك تغير [لفظ]<sup>(٢)</sup> عما كان عليه إلى آخر، ولأنّ التغيير لا يستلزم التغير.

[قوله]<sup>(٣)</sup>: (وقد يطرّد المشتق)<sup>(٤)</sup> إلى آخره، المشتق إن اعتبر في مسماه معنى المشتق منه، على أن يكون داخلًا فيه بحيث يكون المشتق اسمًا / لدات<sup>(٥)</sup> مبهمه، انتسب<sup>(٥)</sup> إليها ذلك المعنى، فهو مطرد لغة: كضارب، وعصروب، وإن اعتبر فيه ذلك، لا على أنّه داخل فيه، بل على أنّه مصحح بنسبة، مرجح لتعيين الاسم من بين الأسماء، بحيث يكون ذلك الاسم اسمًا لدات<sup>(٥)</sup> محصورة، يوجد فيها ذلك المعنى.

(١) صح: «ح» [٢٣ ع]

(٢) في الأصل: (مطد)، والنسب من «ب» ح.

(٣) زيادة من «ب» ح.

(٤) انظر في «أمراد المشتق وعدم اطراد»: فشرح المفيدة (١/ ١٦٥)، ص ٢٤٤/١.

حاشيتي السند والجرجاني على المصدر (١/ ١٦٥)، «الحج» (٢/ ٨٨)، «الحبر» (٢/ ٥٥٨)،

«انقير» و«الحبر» (١/ ٢١).

(٥) في «ب»: (الانتسب)

ولا يدرى من وجود الاشتقاق وجود الحقيقة. ثم ما ذكر تعريف للاشتقاق  
أمراد عند الإطلاق وهو اصغير، أمّ الكبير فيس فيه الترس، كما في الحد  
وجذب، والأكبر فيس فيه جميع الأصول، كما في انتم وشم، ويعان أيضا.  
اصغر، وصغير، وكبير، وأوسط، وأكبر. (ولاند) في تحقيق الاشتقاق (من  
تعبير) بين اللفظين تحقيقًا، كما في صرب من الضرب وقسمه في المنهاج خمسة  
عشر قسمًا، أو تقديرات، كما في طلب من الطلب، فيقدر أنّ فتحة اللام في  
الفعل، غيرها في المصدر كما قدر سيبويه<sup>(١)</sup> أنّ ضمة النون في جنب جمعا،  
غيرها معرّد.

لشئ [قوله]<sup>(٢)</sup>: «ولا»<sup>(٣)</sup> يلزم من وجود اشتقاق وجود الحقيقة) فيه تجوّر، إذ  
ظاهرة<sup>(٤)</sup> أنّ عكس العلامة هنا: كما وجد الاشتقاق وجدت الحقيقة، وليس  
كذلك بل عكسها: كلما وجد المجاز وجد عدم الاشتقاق، كما أنّ  
اطرادها<sup>(٥)</sup>: كلما وجد عدم الاشتقاق وجد المجاز<sup>(٦)</sup>. قوله: (وقسمه في  
المنهاج<sup>(٧)</sup> خمسة عشر قسمًا)<sup>(٨)</sup> أي باعتبار زيادة حرف، أو حركة، أو نقص  
أحدهما، وما يتركب من ذلك، مع أنّ غيره أوصلها إلى<sup>(٩)</sup> أربعة وعشرين  
قسمًا<sup>(١٠)</sup>. والأمر فيه سهل.

(١) انظر الكتاب له (٢/ ٢٠٩).

(٢) زيادة من «ب» ح.

(٣) في «ب»: (ولا)

(٤) وقع في «ب» زيادة الظاهرة عكس ذلك: مكلّا: (إد الظاهرة عكس ذلك، ظاهره...)

(٥) في «ب»: (أمرادها)، هو خطأ

(٦) انظر المعجدي (٢/ ٨٣)، «الباني» (١/ ٢٨٢).

(٧) انظر «نهاية أسئلة» (١/ ٢١٨)، «الإيج» (١/ ٢٢٣).

(٨) انظر أنواع التعبير في: «البحر» (٢/ ٧٦-٨٢)، «التعبير» (٢/ ٥٥٠)، «الباني» (١/ ٢٨٣)

(٩) صحه «ب» [٧٨ ص]

(١٠) هو ابن مالك كي معده عن الزركشي في «البحر» (٢/ ٧٦)



[مَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَصَفَ لَمْ يَجَزْ أَنْ يُشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ اسْمٌ]

للذات وَمَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَصَفَ لَمْ يَجَزْ أَنْ يُشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ اسْمٌ، خِلَافًا  
لِلْمُعْتَرِثَةِ

الذات (ومن لم يقم به وصف لم يجز أن يشتق له منه) أي من لفظه (اسم خلافاً  
للمعترثة) في تخويرهم ذلك، حيث نقوا عن الله تعالى صفاته الذاتية، كالعلم  
والعزّة، ووافقوا على أنه تعالى عالم قادر مثلاً، لكن قالوا بذاته،

للذات قوله: (حيث نقوا)<sup>(١)</sup> إلى آخره، أشار به إلى أن ما فعل عن المعترثة<sup>(٢)</sup> من  
تخويرهم ما ذكره لم يصرحوا به، وبأن أحد<sup>(٣)</sup> من سببهم عن الله [تعالى]<sup>(٤)</sup>  
صفاته الذاتية، المجموعة في قول بعضهم<sup>(٥)</sup>:

«حياة وعلم قدرة وإرادة كلام وإبصار وسمع مع البقاء»

مع موافقتهم (على أنه تعالى عالم<sup>(٦)</sup> قادر مثلاً) إلى آخر ما قلناه، فمن سبب  
عنه من<sup>(٧)</sup> ذلك لازم مدحهم، ولزام المذهب ليس بما ذهب على الصحيح،  
ولهذا لا ينسب القول المرحح إلى الشافعي على الصحيح<sup>(٨)</sup> كما مسأني

(١) انظر «المعقول» (٢٤٨/١)، «شرح تنقيح العصور» (ص ٤٨)، «شرح المفيد» (١، ١٨١)،  
«الإيضاح» (٢٣٦/١)، «نهاية الول» (٢٢٤/١)، «البحر» (١٠١/٢)، «الشفيع»  
(٢٠٦-٢٠٧)، «الغيث» (١٥٧/١)، «الضياء» (١٨٠/٢)، «الخبيرة» (١٠٧٩)  
(٢) بطر ج لمصر في «مجمع البيان» (ص ١٠٧، ١٠٨)، «شرح المقاصد» (٤، ٦٥ وما  
بعدها)

(٣) في «أب» (أبو)

(٤) زيادة من «أب» (أبو)

(٥) انظر «موجز» في «الفتح» (لاش) «مصر» (١٠٧) «دوس» «مصر» والله أعلم

(٦) (عالم) سابقه من «أب»

(٧) (أب) سابقه من «أب»

(٨) انظر هذا الكلام في «الشفيع» (٢٠٧، ٢٠٨)، «البحر» (١٠٣)، «الغيث» (١٥٧/١)

للذات فهو مختص لا يطرد في غيره م وحده ذلك المعنى، كالتأويل لا يطرد عن  
غير لرحمة المحصورة، مما<sup>(١)</sup> هو مقرر للفتح، وكذلك «أب»<sup>(٢)</sup>، لا يعلق على  
شيء مما فيه دبور - غير الكواكب الخمسة التي في الثور، وهو منزلة من منازل  
القمر<sup>(٣)</sup>

(١) في «أب» (أبو)

(٢) «الذات» في علم الفلك - خمسة ذواك من سم - يقال بها سمه، وهو من منازل القمر.

وقيل: هو نجم بين الشرياء والجوزاء، انظر «المعجم الوسيط» (١/٦٢٩).

(٣) انظر «مصر» «مصر» في «الشفيع» (٢٠٦/١).

لا بمصفات زائدة عليها، متكلم يكن بمعنى أنه حائز للكلام في جسم، كاشحرة انتهى سمع منها موسى عليه الصلاة والسلام، بناءً على أن الكلام ليس عندهم إلا بحروف ولأصوات، «لمنتع تصافه بها»<sup>(١)</sup>، فهي حقيقة لم يخالفوا فيها هنا، لأن صفة الكلام بمعنى خلقه ثابتة له تعالى،

الخاتمة وأشار بقوله: (لا بمصفات زائدة عليها) أي عن الذات بل مذهب أهل السنة

(١) إن إطلاق صفة الحروف وصفة الصوت على كلام الله سبحانه، قد ثبت في عدة أحاديث - كما سذكر بعض - فالوجه الثالث على اللاحق بصفة سبحانه وتعالى كسائر الصفات، كما هو مدعى أهل السنة ونسبوا من غير تصور مشابه ولا قتل، فمن ابن مسعود رضي الله عنه في حديث طويل: «لا أقول ألم حرف ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف» - وهو الرمدي، والحاكم والبارقي، وصححه الألباني - صحيح الجامع (٦٤٦٩). وصححه شعيب الأرابود في تعليقه على «شرح الطحاوية» (٢٠٤/١)، وانظر طرق الحديث وتخرجه في كتاب «الرد على من يقول: لا حرف لألف واللام والهمزة» من كلام الله عز وجل الإلهام، اختصه أبي القاسم ابن عبد الأسدي (١٤٧١ هـ) بتحقيق عبد الله بن يوسف الخديج، وتبينه عليه هذا في إثبات صفة الحروف، أما صفة الصوت، فمن حديث عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله ﷺ يقول: «يخبر الله العباد قيتان يصوت فيسمع من يسمعه من قريب: أنا للملك أنا الدنيا» - رواه البخاري معلقاً في كتاب التوحيد باب قوله تعالى ﴿وَلَا تَفْخُحُ السَّمْعَةُ مِيقَاتَهُ إِذْ يُنْشَأُ أَجْسَدُ﴾ - ورواه أحمد (٤٩٥/٣)، وابن أبي حاتم في السنة برقم (٥١٤)، والحاكم في المستدرک (٥٧٤/٤) وصححه ووافقه الذهبي، وحسن إسناده المنزي في الترتيب والترتيب (٣٠٤/٤) برقم (٥٧٨٣)، وقال الحافظ في «الفتح» (٢٣١/١): «إسناده صحيح، وصححه الألباني في تخرجه لكتاب السنة لابن أبي حاتم». قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموعه» (٥٨٤/٢): «وقد نص أشع الإسلام أحمد ومن قبله من الأئمة على ما نطق به الكتاب والسنة من أن الله ينادي بصوت، وأن القرآن كلامه يتكلم به بحروف وصوت، وليس منه شيء كلاماً لغيره، لا جبريل ولا غيره، وإن العباد يقرؤونه بأصوات أنفسهم وأفعالهم، فالصوت مسطور - من العبد - صوت القارئ، والكلام كلام المباري». انظر: «شرح الطحاوية» لابن أبي العز ١٣٦، المجموع (٢٤٣/١٢)، «خلق أفعال العباد» لبخاري (ص ٥٩-٦٠).

وبقوله انصاف الدتية لا يسمهم فيها، لم يفتهم عن تنزيه تعالى عن اصداحه، وإنما يقول ريدتها على الداء، ويرغبون أم من يدات مرتين نعتها عن الداء، ككبره عن قادراً، فروا بذلك من بعد القدماء، على أن تعدد القدماء إنما هو محذور في ذات، لا في ذات وصفات، ...

خاتمة قوله: (بناءً على أن الكلام ليس عندهم إلا بحروف والأصوات) أي بناءً على إكراههم بكلام المسمي<sup>(٢)</sup> قوله: (فيها هذا) أي من س ما لم يسم به وصفه لم يخر أن يشتق له منه اسم. قوله: (لا في ذات وصفات) أي لأن القديم لذاته هو الذات المقدسة فقط، وصفاته الذاتية وجبت للذات لا بالذات، فلا تعدد في قديم لذاته<sup>(٣)</sup>

(١) نسخة ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣

لثالث ومن يناديهم: اتفادهم على أن إبراهيم ذابح، واختلافهم هل إسماعيل مذبوح؟

(ومن يناديهم) على التجويز: (اتفادهم على أن إبراهيم) عليه الصلاة والسلام - (ذابح)، أي به إسماعيل، حيث أمر عدهم آله الذبح على محله منه، لأمر الله إياه بذبحه، بقوله تعالى حكمة: ﴿يَتَّقِ رَبَّ أَزَى فِي تَقَاتِرٍ أَذْنُكَ﴾<sup>(١١)</sup> إلى آخره، (واختلافهم هل إسماعيل) عليه الصلاة والسلام - (مذبوح؟) فقيل: نعم، وأنتم ما قطع منه، ومن: لا، أي لم يقطع منه شيء، فالمثل هذا أطلق للذبح على من لم يقطع به الذبح، لكن بمعنى أنه عز الله عن محله، فما حالف في الحقيقة، وما هنا أنسب بالمقصود مما في شرح المختصر، لا على وجه الباء، من أنهم اتفقوا على أن إسماعيل غير مذبوح، أي غير مزهق الروح.

للثانية بقوله: (وما خلف في الحقيقة) أي لم يخالف ماها من قاعدة الاشتقاق، إلا أن الاشتقاق عنده داعي لإطلاق الذبح على الإمرار مجازاً، نظير ما مر من إطلاق الكلام على خلعه مجازاً.

قوله: (وماها) أي في لمس (أنسب بالمقصود مما في شرح المختصر)<sup>(١٢)</sup> أي لما فيه من النسبة [عين به سي<sup>٣</sup>] على تجويز معتد ما ذكر، ولأن المقصود بأن يجويزهم ذلك لاختلافهم فيه، وذلك بتعاقبهم على إباحة، وإحلالهم في المذبوحية، أنسب منه [[باختلافهم]]<sup>(١٤)</sup> في الذابحية، واتفاقهم على عدم المذبوحية<sup>(١٥)</sup>، فهي ذلك رداً لقوله الزركشي «من» أن ما في شرح المختصر أولى مما هنا<sup>(١٦)</sup>.

[١٤/٥١]

(١) سورة الصافات: (١٠٢).

(٢) انظر ارفع الحجاب (٥١/٤)

(٣) ما بين معقوفين حافظ من سي

(٤) في الأصل (إحلالهم)، ثبت من سي

(٥) ما بين معقوفين حافظ من سي

(٦) انظر التلخيص (٣٠٧/١)

واحللو هل إبراهيم ذابح - ج. وضيع؟ همؤدحم، وحدثنا عندهما لم يصر الخليل آله الذبح عن محله من إيه، لسه قبل يمكن منه، لموه بعدى: ﴿وقد يفقه بدبح عظيم﴾<sup>(١١)</sup>، ويحتمل عن أنه إسماعيل كما ذكره، لا إسحاق<sup>(١٢)</sup>.

بقوله: (همؤدحهما واحد) المراد أن ماها أنسب بالمقصود مما في شرح المختصر، وإن كان مؤدحم واحد<sup>(١٣)</sup> أي من حيث إنه هل واحد قطع وبذلك دور ردى، أو لم يوجد قطع أصلاً<sup>(١٤)</sup> وأما امرر لآله فمتفق عليه عندهم<sup>(١٥)</sup> قوله: (وعندنا لم يصر الخليل آله الذبح على محله من إيه) أي عندنا ليس إبراهيم ذابح، ولا إسماعيل مذبوحاً، لا بمعنى القطع، ولا بمعنى إمرار الآله<sup>(١٦)</sup> وعندهم إبراهيم ذابح<sup>(١٧)</sup> [ذابح]<sup>(١٨)</sup> اتفاق مجاز، بمعنى إمرار الآله، لا حقيقة، بمعنى ردى بروح بالقطع<sup>(١٩)</sup>، وإسماعيل مذبوح<sup>(٢٠)</sup> على<sup>(٢١)</sup> اختلاف بينهم بمعنى القطع، لا بمعنى الإرهاق.

(١١) سورة صافات: (١٠٧)

(١٢) انظر أن إسماعيل هو المذبوح، لا إسحاق (المحق) وإن كتب ومن انضم للمجهول وقال آخرون: هو إسحاق، واختاره الطبري، انظر التلخيص من كتب (٣٠٦/٦)، زاد مدار (١/٧١).

المنصه بقوله (١٣١/٢)، (١٤٦/٢)، (٣٠٣/٦)، انظر القرطبي (٨/٩).

(١٣) بقوله (١٤٧/١)، (رفع الحجاب (٥١/٤)، (٥٦/٤)، (١٥٧/١).

(١٤) انظر (١٥١/٢).

(١٥) انظر أحكام القرآن: دار العربي (٣١/٤)، (تفسير الطبري (١٥٦/١٣)، (تفسير القرطبي (٩٣/٨)، (٢٦-٢٥/٦)، (رفع الحجاب (١٥٦/٤).

(١٦) انظر (٢٩٩٩/٦).

(١٧) في الأصل: (اب)، (د)، (ث)، (س)، (ع).

(١٨) انظر (شرح المنصه (١٩١/٢)، (رفع الحجاب (٥١/٤).

(١٩) القول بأن إسماعيل هو المذبوح، بنسبه الشارح (المحق) وإن كتب ومن انضم للمجهول وقال آخرون: هو إسحاق، واختاره الطبري، انظر التلخيص من كتب (٣٠٦/٦)، زاد مدار (١/٧١).

(٢٠) تفسير الطبري (٧٦/١٣)، (زاد المسير (٣٠٣/٦)، (منصه القرطبي (٨/٩).

(٢١) مسحة (٧٩/١).

[الْمَعْنَى الْقَائِمُ هَلْ يَجِبُ أَنْ يُشْتَقَّ لِحَلِّهِ مِنْهُ اسْمٌ؟]

الْمَعْنَى فَإِنْ قَامَ بِهِ مَا لَهُ اسْمٌ وَجَبَ الْاِشْتِقَاقُ، أَوْ مَا لَيْسَ لَهُ اسْمٌ كَأَنْوَاعِ  
الرُّوَيْحِ لَمْ يَجِبْ، ... ..

الْمَعْنَى (فَإِنْ قَامَ بِهِ) أي بالنسبة (ما) : أي وصف (له اسم وجب الاشتقاق) لمة،  
من ذلك الاسم لمن قام به الوصف، كاشتقاق العالم من العلم، لمن قام به  
معناه، (أو) قد قام بالنسبة (ما ليس له اسم، كأبواب الروائح)، فوجب له توصف بها  
أسماء استغناء عنها بالنقيض، كزائفة كذا، وكذلك أنواع الآلام (لم  
يجب): أي الاشتقاق لاستحالة، وعدل عن نعي الجواز المراد، إلى نفي  
لوجوب الصدق به، وعناية للمقابلة،

الْمَعْنَى قَوْلُهُ (فَإِنْ قَامَ بِهِ مَا لَهُ اسْمٌ وَجَبَ لاشتقاق) (١) إلى آخره، يشمل المشق  
المطرود وغيره، ولظاهر تخصيصه بالمطرود، لأنه قاعدة، والقاعدة لا تكون إلا  
معطردة

قَوْلُهُ (لَا اسْتِحَالَتَهُ) لَمَّا كَانَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ (لَمْ يَجِبْ)، لَمْ يَجْرُ كَمَا يَجِبُ،  
نَاسِبٌ تَعْلِيلُهُ بِالْإِسْتِحَالَةِ (٢).

(١) انظر المحصور، (٢١٨/١)، شرح المفصلة، (١٨١/١)، الإيجاز، (٢٣٥/١)، والبحر  
(١٠١/٢)، الشيف، (٦٠٨/٢)، النحرير، (٥٧٩/٢)، النصار، (١٨٣/٢)  
(٢) انظر الضميمة، (١٨٤/٢)

سَمَّى وَالْمُجْتَهِدُونَ عَلَى اشْتِرَاطِ بَقَاءِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ، فِي كَوْنِ الْمُشْتَقِّ حَقِيقَةً إِنْ  
أَمَكُنْ، وَإِلَّا فَأَخَّرَ جُزْءٌ مِنْهُ، وَثَلَاثُهَا الْوَقْفُ.

الْمَعْنَى (وَالْمُجْتَهِدُونَ) من النحويين، (على اشتراط بقاء) بمعنى (المشتق منه) في المحل،  
(في كون المشتق) المطلق عليه (حقيقة) (إِنْ أَمَكُنْ) بقاء ذلك المعنى كالقيام،  
(وَالَا فَأَخَّرَ جُزْءٌ) أي وبإمكانه يمكن بقاؤه كالكلم، لأنه بأصوب تنقصي  
شئاً فشيئاً، فالمشترط بقاء آخر جزء (منه)، فإذا لم يبق المعنى، أو جزءه الأخير  
في المحل، يكون المشتق المطلق عليه مجزئاً، كالطلق قبل وجود المعنى، نحو:  
«إِنْكَ مَيِّتٌ» (١) وقيل (٢): لا يشترط بقاء ما ذكر، فيكون المشتق المطلق بعد  
انحصاره حتمية، استصحاباً للإطلاق، (وثالثها)، أي الأقوال (الوقف) (٣)  
عن الاشتراط وعدمه، لتعارض دليلها، وإنها غير بالبقاء الذي هو استمرار  
الوجود، دور الوجود لكن في الاشتراط، لتأني له حكمه معادله، وتأي  
عدمه في القسم الثاني آخر جزء، يتم لمعنى به، وفي التعبير فيه بالبناء تسمح

ثَلَاثُهُ قَوْلُهُ (فِي الْمَحَلِّ) : أَوْ ثَمَانِيَةٌ مِنْهُ، مَعْنَى الْمُشْتَقِّ مِنْهُ. قَوْلُهُ : (الْمُطْلَقُ عَلَيْهِ) أي  
على المحل. قَوْلُهُ : (وَفِي التَّعْيِيرِ فِيهِ بِالْبَقَاءِ تَسْمَعُ) أي فهو غير مخصص أو  
نحوه سلم منه، وعبارة المحصول : «المعتبر عندنا حصوله بتأنيه إِنْ أَمَكُنْ، أو  
حصول آخر جزء من أجزاءه إِنْ لَمْ يَمَكُنْ» (٤).

(١) انظر المحصور، (٢٣٩/١)، الإحكام، (٥٤/١)، شرح تنقيح العقول، (١٠٢٩/١)  
انظر معجم حاشية الجرجاني، (١٧٩/١)، النحرير، (٢/٢)، الشيف،  
(٢٠٨/١)، النصار، (١٥٨/١)، البحر، (٥٦٨/٢)، النصار، (١٨٣/٢)  
(٢) انظر المحصور، (٣٠)  
(٣) انظر الشيف، (٢٠٨/١)  
(٤) انظر شرح المفصلة، مع حاشية بحر، (١٠١/٢)، الشيف، (٢٠٩/٢)  
(٥) انظر المحصور، (٢٤٢)

البرق (ومحاكاة الأمدي من عده لاشتراط فيه، دون الأول، بحث ذكره في المحصول، ودفعه بأنه لم يقل به أحد، فلذلك ترك المصنف خلاف ابن الحاجب<sup>(١)</sup>، وذكر بدله الوقت).

عاشية قوله: (ومحاكاة الأمدي<sup>٢</sup> من عدم لاشتراط فيه دون الأول، بحث ذكره في المحصول<sup>(٣)</sup> أي على سبيل الخصم، (ودفعه) أي<sup>(٤)</sup> عن سبيل أبص، بأنه لم يقل به أحد<sup>(٥)</sup>، وهذا كما ترى غير ما نقله المصنف عن الجمهور، موافقاً لعله<sup>(٦)</sup> في المحصول بعد ذكره ذلك، فادفع قول البركشي<sup>(٧)</sup>، إن ما نقله<sup>(٨)</sup> المصنف تبعاً للصفى اهدي-<sup>(٩)</sup> عن الجمهور بحث للإمام، صرح في المحصول بأنه<sup>(١٠)</sup> لم يقل به أحد.

(١) انظر شرح العقيدة مع حاشية الخرجاني (١/١٧٦)

(٢) انظر الإحكام له (١/٥٤).

(٣) انظر المحصول (١/٢٤٤)

(٤) نسخة، ج، ٢٤١ ع

(٥) انظر المحصول (١/٢٤٤)

(٦) في نسخة، ج، (قاله)

(٧) انظر التلخيص (١/٢٠٨)

(٨) في نسخة، ج، (دفعه)

(٩) انظر الناقص (١/٢٠١)

(١٠) في نسخة، ج، أنه

## [اسم الفاعل حقيقة باعتبار الحال]

لذلك ومن ثم كان اسم الفاعل حقيقة في الحال، أي حال التلخيص، لا النطق، خلافاً للخرافي.

البرق (ومن ثم) أي من هنا، وهو اشتراط ما ذكر، أي من أجل ذلك (كان اسم الفاعل) من حلة لمشتق، (حقيقة في الحال، أي حال التلخيص)، سألني أو حرره لأخير، (لا) حال (لنطق، خلافاً بقر في) في قوله ناشي،

النتيجة قوله: (وهو اشتراط ما ذكر): أي وهو البقاء فنصر<sup>(١)</sup> عليه، لأنه اشتراط صريحاً في كلام المصنف، وإلا فلا فرق بين الاشتراط وعده في ترتيب ما جاء عليه. قوله: ([أي<sup>(٢)</sup>] حال التلخيص)<sup>(٣)</sup> [أي التلخيص<sup>(٤)</sup>] العرفي، كما يدل بكتب القرآن، ويمشي من مكة إلى المدينة، ويقصد الحال فليس لمرد<sup>(٥)</sup> بالحال الآن الحاضر، بل أجزاء من الماضي والمستقبل، متصل بعضها بعض لا يتحللها فصل مُدَّ عُرْفَه ترك ذلك المعنى وعراضاً عنه، فالتكلم حقيقة من مباشر الكلام مباشرة عرقية، حين لو انقطع كلامه بتنفس أو سعال فبطل، لم يخرج عن كونه متكلماً، وكذا سائر أقوال الحال وأفعاله<sup>(٦)</sup> قوله: (حال النطق به) أي ما مشق

(١) في (ب) (نقص) وهو جرم

(٢) باده من ج، وشرح حال

(٣) بعد (ج) (ب) (١/٢٢٢) وبمدها، نهاية السؤل (١/٢٢٧) نسخة (١/١٠٠-٩٦)

(٤) نسخة (١/٢٠٩)، المكت (١/١٦١)، نسخة (١/٥٧٣)، الفهرست (١/١٠٠٠) والمواليد الأصولية (ص ١٢٨).

(٥) ما بين معقوفين منقط من نسخة.

(٦) نسخة (ب) [١/٧٩].

(٧) هذا الكلام للخرافي، انظر حاشية الخرجاني عن شرح بعضه (١/١٨٠).

المنشئ

كما في لأيات المذكورة، حقيقة مطلقاً، وقال المصنف<sup>(١)</sup>، نعا حوالته في دفع السؤال- إنَّ المعنى بالحال، حال التلبس بالمعنى، وإن تأخر عن النطق بالمشق فيها إذا كان محكوماً عليه، لا حال النطق به، الذي هو حال تنس بالمعنى نصاً فقط، فأبقيا المسألة على عمومها، وغيرهما - كالإسنوي<sup>(٢)</sup> - سلم بقدر في تخصصها،

لأنه فوه (فحقيقة مطلقاً) أي في الحال والادعي والاستصحاب فوه: (فيها إذا كان محكوماً عليه). ميد في آخر، [بعد جواب] <sup>٣</sup> لقراي عن سؤاله<sup>(٤)</sup>، وإلا فالأحسن الإطلاق فوه. (فقط): فند حال لطق لموصوف بها قوله، قال والد المصنف<sup>(٥)</sup>: «وإنما سري الوهم للقراي»، من عقده أن الادعي والحال والاستصحاب حسب من يطلق للفظ، وليس كذلك، والقاعدة صحيحة، لكنه لم يعمها حق فهمها واسم الفاعل ونحوه لا يدل على زمان اسطق، فسلط في الإضلال، يخفي حال التلبس، لا حال لطق، فاسم الفاعل مثلاً حقيقة فمن هو منتصف بالمعنى، حين قيامه به حاضراً عند اسطق أو مستقبلاً<sup>(٦)</sup>، ومجازاً فيمن سيصف به، وكذا فيمن تصف به فيب معنى على الصحيح<sup>(٧)</sup>، وقول الزركشي<sup>(٨)</sup>: «وكونه عار بسطة لمستقل، محله في وصف المخلوق».

(١) انظر قول المصنف بطوله في كتابه «الأشياء والانتظار» (٨١/٢).

(٢) انظر نهاية السؤل (١/٢٢٧).

(٣) في الأصل (نظر جواب)، والثبت من «اب»، «ج».

(٤) انظر «شرح تفتح المصولة» (ص ٤٩).

(٥) انظر كلام والد المصنف بطوله في «المرآة» (٢١/٩٨-٩٧)، «بعد عنه الشرح» كما يبرز من وتلخيص محكم.

(٦) محذوف (أ) [ر]

(٧) «المرآة» (٢١/٩٤).

المنشئ

حيث قال في صد معنى الحال في المشق، أن يكون التلبس بالمعنى حال اسطق به، وينش عن ذلك سؤله في مصوص: «رأية وكرائي فأجلدوا»<sup>(١)</sup>، «والتساري والتسارفة فأقطعوا»<sup>(٢)</sup>، «فأقتلوا مشركي»<sup>(٣)</sup>، وسجوها بها إنما تتناول من انصف بالمعنى، بعد نزوها - الذي هو حال النطق - مجازاً، ولا أصل لعدم المحار، قد ولا جمع على سبوا به حقيقة<sup>(٤)</sup> وأجرب<sup>(٥)</sup> بأن المسألة في المشتق المحكوم به، نحو: زيد صارب، فإن كان محكوماً عليه،

لأنه فوه: (بعد نزوها الذي هو حال النطق) أي لا حال بروله في النوح المحمود، و لم رد بلطو معنى السبي<sup>(٦)</sup>، [لا نطق حريش] عليه السلام<sup>(٧)</sup>، لأن أحكام المكمنين [ب] [ن] [س] [أ] صدر عن نطق السبي<sup>(٨)</sup>، لأنه الملح هم<sup>(٩)</sup>. قوله: (مجازاً): قيد لتناول النصوص، أي تناولت من انصف بالمعنى بعد نزوها مجازاً لا حقيقة، لأن إطلاقها عليه إطلاق قبل الانصاف بالمعنى، لكن لم لا جمع عن أب تناولته حقيقة كما قاله<sup>(١٠)</sup>.

(١) سورة البقرة (٢).

(٢) سورة المائدة (٣٨).

(٣) سورة التوبة (٥).

(٤) بعد «شرح تفتح المصولة» (ص ٤٩-٥٠).

(٥) أي المفعول به، نظر المرجع السابق.

(٦) رواده من «اب».

(٧) في الأصل «سب»، وكتب من «ج»، «العدل» (٣٧٦).

(٨) «اب» من مصنفين مناهضين من «اب».

(٩) في «اب»، «اب»، «اب».

(١٠) أي يقرى انظر «شرح تفتح المصولة» (ص ٤٩-٥٠).

لَمَّا بَيَّنَّه اللهُ تَعَالَى مَوْصُوفٍ فِي الْأَرْضِ بِالْخَالِقِ وَبِرُوقِ حَقِيقَةٍ، وَإِنْ قُلْنَا صِمَامَ الْمَعْنَى مِنْ إِحْلَى وَاسْرُوقٍ وَجُوهًا<sup>(١)</sup> حَدِثَةً، فِيهِ نَظَرٌ، إِذْ لِكَلَامٍ فِي بَطْلَانِ اللَّغَطِ الْمَشْتَقِّ عَنِ الْمَحَلِّ، فَتِلْ تَصَافُهُ<sup>(٢)</sup> / [بِالْمَشْتَقِّ<sup>(٣)</sup> مِنْهُ، وَهَذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْأَوَّلِ لِحُدُوثِهِ، وَالْمَوْجُودُ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ وَصْفُهُ تَعَالَى بِمَعْنَاهُ، حَلَّ الْقَوْلِ بِأَنَّ صِفَاتِهِ الْقَعْدِيَّةَ قَدِيمَةً، وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ<sup>(٤)</sup>].

[إِنْ طَرَأَ عَلَى عَلٍّ وَصْفٌ وَجُودِيٌّ يُتَاقَصُّ]

الْأَوَّلُ لَمْ يُسَمَّ بِالْأَوَّلِ إِبْجَاعًا]

سَنَنْ وَقِيلَ: إِنْ طَرَأَ عَلَى الْمَحَلِّ وَصْفٌ وَجُودِيٌّ، يُتَاقَصُّ الْأَوَّلُ لَمْ يُسَمَّ بِالْأَوَّلِ إِبْجَاعًا.

الشرح (وقيل إن طرأ على المحل) للوصف (وصف وجودي ياقص) الوصف (الأول)، كالسواد يعد البياض، والقيام يعد القعود.

(لم يسم) المحل (بالأول): أي المشتق من اسمه (إجماعًا)، والخلاف في غير ذلك، والأصح جريانه فيه، إذ لا يظهر بينه وبين غيره فرق.

لَمَّا بَيَّنَّه اللهُ قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: إِنْ طَرَأَ عَلَى الْمَحَلِّ) إِلَى آخِرِهِ، هُوَ مَوْجُودٌ رَاسِعٌ<sup>(١)</sup> سَرَجَعٌ عِنْدَ ذَلِكَ إِلَى مَحَرِّرٍ مَحَلِّ الْخِلَافِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) إِلَى حَرِّهِ

(١) في فحج: [نحوه].

(٢) وقع هنا بالأصل زيادة جملة سبقت وهي قوله: (لَهَا كَانَتْ مَكُونًا عَلَيْهِ). (إن) بالأحسن (الإطلاق)، ولعلّه وهم من الناسخ، ولقد حذفوا الزيادة من «بها»، فجاء: «فج».

(٣) في لأصل، (نسخ). والفتحة من «بها»، فجاء (فج) والمطابق (١/٣٧٨)، حيث نقل كلام الشيخ زكريا بن أبيه

(٤) (نظر) بخلافه (١/٣٧٨)

(١) نظر هذا الفاعل كذلك في «لحصول» (٢٤٧)، «الإيجاع» (١/٢٢٩)، «بها» (١/٥٧١).

١ (٢٣٠)، «التبعية» (١/٢١٠)، «العت» (١/١٦٣)، «التبعية» (١/٥٧١).

النساء (٢/١٩٤)

سأنا وَلَيْسَ فِي الْمُسْتَقَّ إِشْعَارٌ بِخُصُوصِيَّةِ الدَّاتِ .

البيان

البيان (وليس في المستق) الذي هو دل على دت متصفه بمعنى المشتق منه كالأسود، (إشعار بخصوصية) تلك (الدات)، من كونها جسماً أو غير جسم، لأن قولك مثلاً: الأسود جسم صحيح، ولو أشعر الأسود فيه بالخصمية لكان بمثابة قولك: الجسم ذو السواد جسم، وهو غير صحيح، لعدم إفادته .

البيان قوله (لم يسمّ المحل بالأول إجماعاً) أي حقيقة، بل محار استصحاباً، وعنده فالخلاف فيما عدا ذلك، واعتيمده الزركشي<sup>(١)</sup>، ومن تبعه<sup>(٢)</sup>، ناقلين له عن الأمدى<sup>(٣)</sup>.

والأصح كما قال الشارح (جريانه فيه، إذ لا يظهر بينه وبين غيره فرق)، ولعده أشار بذلك إلى الرد عليه. والقول المذكور مع الإجماع إتياً هو من عدايات الأمدى، قاله في رده دليل القول بعدم اشتراط البقاء، الذي لا يمتزم<sup>(٤)</sup> المراد فيه مذهبه<sup>(٥)</sup>، مع أمره بالنظر، والاعتبار فيه، حيث قال: «لا نسلم أنّ الصارب حقيقة على من وجد منه الضرب مطلقاً، بل من الضرب حاصل مع حاله تسميته صارباً».

(١) حيث قال: «وهو معه، وكلام الأمدى في أثناء احتجاج يد عليه» انظر «المبشع» (٢١١: ١)

(٢) منهم ابن عراق، والمراد به: «وحدود» انظر «مبشع» (١٦٣: ١)، «المبشع» (٥٧٢: ٢)، «المبشع» (١٩٤: ٢)

(٣) انظر «قوله الأمدى في» (٥٦١: ١)

(٤) في «إجماع» (١٩٤: ٢)

(٥) في «مبشع» (١٩٤: ٢)

البيان ثم يلزم عنه تسميته إجماعاً لصحة كونه<sup>(١)</sup>، وتسميته فعلاً، ولتقاعده، له وحده من الكفر، ونفعه، والقدم بسافات، وهو غير حادث بإجماع المستحسن، وأهل العلم<sup>(٢)</sup>، ثم قال: «هذه هي عدي في» هذه المسألة، وعدت بالنظر والاعتبار<sup>(٣)</sup>، قبل بطرب وعبرت فوجدت أنّ الحق حريان خلاف مطلق، كما شمنه كلام المحيّر، وصرح به لمصنف والشارح، وأن الإجماع إتياً يصح في حق إجماع الصحابة فقط بشرطهم، مع أن عدم جواز إطلاق ذلك عليهم حكّم شرعياً، فهو عارض، إذ ليس الكلام في<sup>(٤)</sup> الجواز وعلمه شرعاً، بل فيها صناعة<sup>(٥)</sup>

(١) نسخة «ب» (٨٠: ١)

(٢) نسخة «أ» (٥٦: ٢)، ونسخة «ب» (٥٦: ٢)

(٣) نسخة «ب» (٥٦: ٢)

(٤) انظر «مجمع مصنف»

(٥) في «إجماع» (١٩٤: ٢)

(٦) انظر «مبشع» (١٩٤: ٢)، «مبشع» (١٩٤: ٢)، «مبشع» (١٩٤: ٢)



## [وَقَوْعُ التَّرَادُفِ فِي اللُّغَةِ]

لللغتين مسألة: التَّرَادُفُ واقعٌ، خِلَافًا لِتَغَلُّبِ وَابْنِ قَارِسٍ: مُطْلَقًا، وَلِلْإِتِمَامِ فِي الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ.

يقول (مسألة: المترادف)، وهو كمن تقدم: انبسط المتعدد لتعدد المعنى، (واقع) في الكلام. (خلافًا لتغلب<sup>(١٣٨)</sup>، وابن فارس<sup>(١٣٩)</sup>، في معيها وقوعه (مطلقًا)، قالوا: وما نطق مترادفًا، كالإنسان والبشر، فمترادفان بالصفة، فالأول باعتبار السين، أو أنه يأنس، والثاني: باعتبار أنه يادي البشرية: أي ظهر الجلد.

للمثانية مسألة: لم تدف<sup>(١٤٠)</sup> قوله (مثلًا) أنه على أن للمترادف فوائد أخر<sup>(١٤١)</sup>، كتيسر<sup>(١٤٢)</sup> النطق بأحدهما دون الآخر،

(١) هو معلوم أخذ من معنى من يريد بين يدينا الشيباني، إمام الكوفيين في اللغة والنحو، كان ثقة مشهورًا يحفظ من مصنفاته: مجالس شبلب وغيرهما، توفي سنة ٢٩١ هـ انظر ترجمته في «وفيات الأعيان» (١/١٠٢).

(٢) نقله عنه سليمان ابن فارس في كتابه «الصاحبي» في لغة اللغة (ص ٩٦).

(٣) هو العلامة أحمد بن قاريس بن زكريا الرزازي النعماني، كان إمامًا في علوم شتى، خصوصًا اللغة، من مصنفاته المجلس، والمقاييس في اللغة، والصاحبي في لغة اللغة، توفي سنة ٣٩٠ هـ انظر ترجمته في «وفيات» (١/١١٨).

(٤) انظر «الصاحبي» (ص ٩٦).

(٥) انظر مسألة الترادف في: «الفرق» لأبي هلال العسكري (ص ١٣)، «الصاحبي» (ص ٩٦)، «المختصر» لأبي سبيل (٢٥٨/١٣)، «المزهر» (٤٠٣/١)، «المختصر» (١/٢٥٣)، «الحكام» لابن أبي (٢٣)، «شرح نسخ مصنفات» (ص ٣١)، «البحر» (٢٣٨/١)، «نهاية السؤل» (٢٣٧/١)، «البحر» (١٠٥/٢)، «التحصيل» (٢٢١/١)، «التحصيل» (٣٥٨/١)، «الترتيب والتحرير» (٢١٨/١)، «نهاية المأولة» (ص ١٣٠).

(٦) انظر فوائد برزنجي في «شرح حواشي» (١٣٥/١)، «البحر» (١٠٨/٢)، «البحر» (١٣٣/١)، «الترتيب والتحرير» (٢١٨/١)، «المطالع» (٣٨٠/١).

(٧) في «(يبر)»

لللغتين

وإن صرح صاحب الف الذي همه غيره، لعمارة النقل عنه كمن قال<sup>(١٤٣)</sup>، (و) خلافًا (للإمام) الرازي<sup>(١٤٤)</sup> في لغة وقوعه (في الأسماء الشرعية)، فإن لأنه ثبت على خلاف الأصل، للبحر إليه في الصم واستمع مثلًا، وذلك متفق في كلام الشارع وعترض عليه المصنف<sup>(١٤٥)</sup> - «كالقراي»<sup>(١٤٦)</sup>: ما يعرض والملاح وبالسنة ولتطوع. ويجب ماها أسماء اصطلاحية، لا شرعية، وأنشئة: ما وضعها الشارع، كما سيأتي.

للمثانية كمن في رُ وقمع في حق الألف في لراء، وكخنافس، فقد يقع بأحدهما دون الآخر، كمن في نحو: «وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يَحْسَبُونَ صَبًا»<sup>(١٤٧)</sup> فيه يقع/ يحسبون<sup>(١٤٨)</sup> دون يصوب فإنه (فلا للحد) أي لقطعه، كما هو المأدر. وهذا تركه، بخلافه في المحدود.

(١٤٣) في مصنف في اسم الجمع (ص ١٦٩).

(١٤٤) انظر «المختصر» (٢٥٣).

(١٤٥) في اسم الجمع (ص ٢٦٩)، «المختصر».

(١٤٦) في كتابه «المنشأ لأصول».

(١٤٧) سورة كهف (١٠٤).

(١٤٨) في اسم الجمع، وهو بحرف

بالحسن والحد والمحدود، ونحو: حسن بسني، غير مترادف على الأصح.

## [التابع يُفيد التقوية]

والحق إفادة التابع التقوية.

يُفيد (والحق إفادة التابع التقوية) للمصنف، وبأن لم يكن لديه فائدة، ويعبر لحكمتها لا تتكلم بها لا فائدة فيه، ومقابل هذا - كما أشار إليه - قول البيضاوي<sup>(١)</sup>: «والتابع لا يفيد» عقب قوله: «والتأكيد» يعني المؤكد يقوّي الأول، وكأنه أراد ما في المحصور<sup>(٢)</sup>: أن التابع وحده لا يعيد أي المعنى، يعني بخلاف كل من المترادفين، فهو عن هذا ساكت عن إعادة التقوية، لا نافي لها.

ثانيه قوله (كما أشار إليه) أي انصف بقوله (والحق)<sup>(٣)</sup> قوله. قول البيضاوي (هو خبر قوله (ومقابل هذا) قوله: (فهو عن هذا ساكت عن إعادة<sup>(٤)</sup> التقوية لا نافي لها) أي فلا بد في إعادة اصبع ح. وقد فهم المصنف في شرح منهج البيضاوي<sup>(٥)</sup> من كلامه، أنه نافي لها، [بعينه]<sup>(٦)</sup> بقوله. «وتحقيق أنه يعيد التقوية، لأنه لم يوضع سُدى» ثم قال: «فإن قلت صار كالتأكيد، لأنه أيضًا يفيدها».

(١) انظر قول البيضاوي في «الإيجاز» (٢٣٩/١)، «نهاية السؤل» (٢٤٠/١).

(٢) انظر «المحصول» (٢٥٤/١).

(٣) قول المصنف (والحق إفادة التابع التقوية): هو قول كثير من العلماء. خلاف بلاغي ومن

البيضاوي كذلك، انظر «الإحكام» (٢٥/١)، «الاصحح» ر ٣٣٩، «نهاية السؤل»

(٢٤٠/١)، «البحر» (١١٥/٢)، «التبيين» (٢٣)، «الصحح» (١٦٥)، «البحر»

(٣٧٤/٢)، «الفياء» (٢١١/٢)، «الاستيعاب» (٢٢٠)، «الاستيعاب» (١٧٨).

(٤) في «زيادة» (٢٤٠) هكذا (قوله «حد»)، «مرحاً»

(٥) نسخة «ر» ٨١ س.

(٦) انظر «الإيجاز» (٢٤٠/١).

(٧) في «ر»، «صح» [معينه]

الاصح (واحد والمحدود). أي كاحسن اسطق والإسند، (ونحو حسن بسن): أي الاسم وتابعه: كعطشان نطشان، (غير مترادفين): أي غير متحدي المعنى (على الأصح)، أمّا لاون. فلا ن حد يدل على أحراء لديه مصبلاً، والمحدود أي اسقط يدل عليه، يدل عليه، جلاً، والمفصل عبر المحمل، ومقابل لأصح يقطع نظر عن لإحاج ولتفصيل، ومما ينبغي: فلا التابع لا يفيد المعنى بدون متبوعه، ومن شأن كل مترادفين إفادة كل منهما المعنى وحده، وبقائل بالترادف يجمع ذلك

الثانية وقد ذكره فهد: (والمحدود: أي المعطى الدال عليه) أي على المحدود<sup>(١)</sup> قوله (وبقائل بترادف يمنع ذلك) أي كبر التبع لا يفيد المعنى بدون متبوعه، وهذا على ضعيف؛ إذ المشهور أن التابع المذكور لا يفيد معاد متبوعه، وبه فارق المترادفين.

(١) من حيث أن يشبه المزدف ويستعمله على الصحيح منه. حد مع محدود وبعيد عن

رته موعه. نظري في «البحر» (١١٣-١١٤)، «الصحح» (٢١٢)، «البحر»

(٣٦٨ ٣٦٩)، «التبيين» (٢٩٩ ٣٠٠)، «الاستيعاب» (٢١٩ ٢٢٠)

ملاحظة قلت: التأكيد بعدد معها يعني احتساب المحاور، وأيضا فانتاع من شرعه أن يكون سرية امتنع، بخلاف تأكيد<sup>(١)</sup>، وانشراح حمل كلام البيضاوي عن ما يدفع ما فهمه عنه المصنف، ويوافق ما قال: إنه الحق والتحقق.

[هَلْ يُمَكِّنُ إِقَامَةُ كُلِّ مِنَ الْمُتَرَادِفَيْنِ مَكَانَ الْآخَرِ؟]

لِلثَلَاثِ وَقُوْعُ كُلِّ مِنَ الرَّدِيْقِيْنَ مَكَانَ الْآخَرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَعَبْدُ بِلَفْظِهِ خِلَافًا لِلْإِمَامِ: مُطْلَقًا، وَلِلْبَيْضَاوِيِّ وَالْجُنَيْدِيِّ: إِذَا كَانَ مِنْ لَفْظَيْنِ.

(و) الحق (وقوع كل من الرديقين) أي اللفظين المحسوسين لمعي (مكان الآخر، إن لم يكن تعبد بلفظه): أي يصح ذلك في كل رديقين، بأن يؤس بكل منهما مكان الآخر في الكلام، إذ لا مدح من ذلك، (خلاف للإمام الرازي<sup>(١)</sup>) في نفيه ذلك (مطلقًا): أي من لعن، أو لعة، قال: لأنك لو آبيت مكان «من»، في قودث مثلاً، حرحت من قدر، بمدفعها، بانقاربيه: أي «أمر» يصح اهمره وسكون الراي، لم يستقم، الكلام، لأن صمعة إلى أخرى، بمثابه صمعه مهمل إلى مستعمل.

قال: وإذا عقل ذلك في بعين، فبم لا يجوز منه في لغة: أي لا مدح من ذلك، وقال: إن لقول الأول، أي الخور، لأظهر في أوّل النص.

الثانية قوته: (إن لم يكن تعبد بلفظه)، قال الجوزقي<sup>(٢)</sup> كغيره-<sup>(٣)</sup>: وفي هذا يقيد بصر، لأن لمع ثم تعرض شرعي، والبحث هاهنا هو لعوي<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر المحقق (١) (٢٥٦).

(٢) هذا البحث (١) (١٦٦).

(٣) انظر السبكي (١) (٢١٢)، الشحر (٢) (٣٨٠)، الضياء (٢) (٢٠٢).

(٤) يصح دونه كل من مردوس مكان آخر مطلقاً، وهو حب المصنف والمنعاج، وقال بالحق أن في مدفعه بوضوح واللفظ الهدي في تأكيد مدح فصح، إذ كان من مدح واحد فصح انظر «مختصراً» (٢٥٦)، «شرح» (١) (٣٧)، «الغنائم» (١) (٢١٩)، «الأنهال» (١) (٢٢٣)، «مبدية نسوة» (١) (٣٤٥)، «النسوة» (٢) (١٠٩)، «شعب» (٢) (٣٧٨)، «شعب» (١) (٢١٣)، «نعت» (١) (١٦٦)، «نص» (٢) (٢٠٢).

## [المشرك]

## [وَقُوعُ الْأَشْتِرَاكِ]

بأن مسألة: **المشرك واقع**، بخلافًا للغلب والأهري والنحوي: **مطلق**.

**القول** (مسألة: **المشرك**)، وهو - كما تقدم - للفقهاء أو أحد المتعدد المعنى الحقيقي، (واقع) في كلام حوار، (حلالاً للغلب<sup>١</sup> ولأهري<sup>٢</sup>) <sup>(٥٨)</sup> <sup>(٥٩)</sup> <sup>(٦٠)</sup> في نصهم وقوعه (مطلقاً)، قالوا: وما نص مشرك، فهو من حصنة وعذر، أو مواطن، كالعين حقيقة في الباصرة، مجاز في غيرها، كالتذهب لصفاته، والشمس لضيائها، وكالقرء موضوع للفرق المشترك بين الحيض والطمه،

عائده مسألة: **لمشرك واقع**، قوله (في الكلام) أي الكلام اعبري من كلام الله تعالى، ورسوله وغيرهما

(١) انظر قوله في «البحر» (١٢٢/٢).

(٢) هو العلامة محمد بن عبد الله بن محمد عيسى، لأهري، الحنكي، بونكر، ثبت عنه رئاسة المالكية ببغداد في عصره، من مصنفاته: «الأصول»؛ «جامع أهل المدينة»؛ «غيره» بولي سنة ٣٧٥ هـ انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٤٦٢/٥)، «مشهد البور» بركة مصر ٩١٩.

(٣) انظر قوله في «البحر» (١٢٢/٢).

(٤) هو أحمد بن سهل البلخي المعتزلي، المكنى بأبي زيد، كان عبداً، لكثير من العلوم، من مصنفات: «الخصم» في اللغة، البحث عن التأويلات، توفي سنة ٣٢٢ هـ انظر ترجمته في «بيعة الوفاء» (٣١١/١).

(٥) انظر قوله في «البحر» (١٢٢/٢).

(٦) انظر مساند هشام في «الخصم» (٢٦١/١)، «الإحكام للأهري» (٢٤)، «مسودة» (ص ٥٦٦)، «شرح المسند» (١٢٨)، «رفع الحجاب» (١٣٥٧)، «الإباح» (٢٤٨)، «إبراهيم سون» (٢٤٩/١)، «البحر» (١٢٢/٢)، «الشفا» (٢٤١/١)، «التحريم» (٣٤٨)، «نصب» (٢٠٧/٢)، «الرهو» (٣٦٩)، «التعريف وصحبه» (١٢٢٦).

والثاني الحق، (و) حلال (نبيصوي<sup>١</sup> و) الصعي (المهدي<sup>٢</sup>) في معنى ما ذكر (إذا كنا): أي الرديفان (من لفتين)، لئلا تقدم. أمّا ما تعبد بلفظه: كتكثيرة، لإحرام عددا للعداء عليها، فلا يوم مر دفعه معامه، لمروص التعبد (ويكن): قال المصنف<sup>(٣)</sup>: ثامه و (تعبد) - يعقد المصدر - فاعلها، وصمير بلفظه بالأحر.

الطائفة قول: «وهو» هو العرق من سائت، ومسألة رواية بالمعنى، فإنها مشبهة<sup>(٤)</sup> قوله: (ويكن) قال المصنف: ثامه، و «تعبد» يعقد المصدر - فاعلها) يجوز أيضاً أن تكون ناقصة، واسمها صمير يعود إلى «الرديف»، وحررها «تعبد» فمن مبي للمفعول.

(١) انظر «الإباح» (٢٤٣/١)، «نهاية السؤل» (٢٤٥).

(٢) انظر «العائش» (٢٩/١).

(٣) انظر قول المصنف في «منع الموضع» (ص ٥٧٤).

(٤) في «ص» (مشابهة).

(٥) هذا الذي ذكره ابن عراق هو قول الأسي في كدلب، انظر «نهاية السؤل» (٢٤٥/١).

وهو الجمع، من قرأت هذه في الخوص، أي جمعت فيه، ولعدم مجتمع في رسم نظهر في الجسد، وفي من اخص في الرحم. وما هنا عن الثلاثة أقرب مما في شرحي المختصر، ولما ح: أنهم أحالوه<sup>(١١)</sup>.

المشبهة قوله: (كالعين) مثال ما هو حقه وعار، وقوله (كالمذهب لصفاته والشمس لضياها)<sup>(١٢)</sup> مثالان لقوله: (غيرها)، وقوله (كالقراء) مثال للتواضع.

ثَلَاثٌ وَلِقَوْمٌ فِي الْقُرْآنِ، قِيلَ: وَالْخَدِيثُ وَقِيلَ: وَاجِبُ الْوُقُوعِ، وَقِيلَ: مُتَمَتِّعٌ، وَقَالَ الْإِمَامُ: مُتَمَتِّعٌ بَيْنَ التَّوْبَتَيْنِ فَقَطْ.

ينج (و) خلاص (لقوم) في فهمهم وفروعه (في القرآن، قيل: والخديث) أصلاً. قالوا: لو وقع في القرب لو وقع إقاماً، فيقول بلا فائدة، أو غير متر. فلا يفيد، ويقرب منزه عن ذلك، ومن معنى الوقوع في حديث يقرب من ذلك فيه واجب: باعتبار أنه وقع فيها غير ميت، وبفقد زيادة أحد معييه مثلاً، أي سبب. وذلك كاف في لإفادة، وترتب عليه في الأحكام - الثواب أو العقاب - باعتبار علم الطاعة، والعصيان بعد البيان، فإن لم يبين حمل على المعنيين كما سيأتي، (وقيل: ) هو (واجب الوقوع)<sup>(١٣)</sup>، لأن المعاني أكثر من اللفاظ لدانة عديها. وأوجب بجمع ذلك، إذا ما من مشتركاً إلا ولكل من معيه مثلاً بلفظ بدل عنه، (وقيل: ) هو (متمتع)<sup>(١٤)</sup>، للاحالة معهم المراد المقصود من الوضوح.

جيشيه قوله: (فإن لم يبين حمل على المعنيين) أي عند من يرى حمله عليهما<sup>(١٥)</sup>، وهذا من قوائمه عند<sup>(١٦)</sup> / من يرى ذلك، كما أن منها عنده، وعند من لا يراه ثواب الاجتهاد، ليعرف المراد من المعنيين<sup>(١٧)</sup>.

(١) انظر «التشبيب» (١/٢١٤).

(٢) انظر «نهاية السؤل» (١/٢٥١)، «التشبيب» (١/٢١٤).

(٣) انظر «مبداء السؤل» (١/٢٥٢)، «التشبيب» (١/٢١٥).

(٤) سبب بيانه انظر (ص/٦١٩) وما بعدها.

(٥) نسخة فيه: (٨١/ع).

(٦) انظر «مبداء السؤل» (١/٢٥٧)، «الإيضاح» (١/٢٥١)، «التحجير» (١/٢٥٤).

(٧) انظر «مبداء السؤل» (١/٢٥٤)، «التحجير» (١/٢٥٧)، «التشبيب» (١/٢٥٨)، «غاية المأثور» (ص/١٣٥).

(١) انظر «مبداء السؤل» (١/٢٥٧)، «الإيضاح» (١/٢٥١).

(٢) في (ب) (لصفاتها) هو خطأ.

## [اِخْتَلَفَ فِي صِحَّةِ إِطْلَاقِ الْمُشْتَرَكِ عَلَى مَعْنِيَّتِهِ مَعًا]

بِالْمُتَّفِقِ مَسْأَلَةٌ: الْمُشْتَرَكُ يُصَبِّحُ إِطْلَاقُهُ عَلَى مَعْنِيَّتِهِ مَعًا جَوَازًا.

(مسألة: المشترك يصح لمة (إطلاقه على معنيته) مثلاً (معاً). بأن يرد به من متكلم واحد، في وقت واحد، كمثول، عدي عي، ويريد بصرة والجارية مثلاً، وملبوسى الجون، وتريد الأسود والأبيض، وأقوات هـ، وتريد حصص وطهرت،

المشتركة مسألة: (المشترک يصح إطلاقه على معنيته)<sup>(١)</sup>: أي سواء سحس في حقيقته، نحو: (٢): [تريص] (٣) قرأ: أي طهرًا وحيطًا، أم في مجازيه، أو حقيقته، ومجرده، نحو: لا اشتري، ولإيراد<sup>(٤)</sup> السوم، وشراء<sup>(٥)</sup> التوكيل، أو الشراء الخصمي، والسوم، والثلاثة معبودة من كلامه الإني<sup>(٦)</sup> قوله (بأن يراد به من متكلم واحد، في وقت واحد)، محرر لمحل الخلاف<sup>(٧)</sup>، لأنه لا يجري في إطلاقه على أحدهما مرده، وعن الآخر أجرى، وفي إطلاقه على أحدهما مبهما.

(١) وبه قال الأكثرون، ثم حشد المحررون، هل هو جمعة أو نحو؟ فاختار عند مصنفه وأن الحاجب أنه جاز، وإليه ميل إمام الحرمين، شعر بهما (٣٤٣). النسخة (ص ٨٤). شرح العنقبة (١١١/٢)، والبحر (١٢٩/٢)، الشهاب (١٢٦١)، العنقبة (١٦٨)، الصب (٢٢٢/٢) التبريز وسحر (٢٢٦)، الحاشية بالمؤلف (ص ١٣٦).

(٢) (نحو): ساقطة من (ب).

(٣) لأصل: ح. (در عي)، وأشير من (ب)، (بغدي) (١٠١/٢) حاشية على كلام شيخ كبرياكي له.

(٤) في الخبر: ربنا أو لبنا من (ب)، ح. (بغدي) وسعدى.

(٥) في (ب)، اشترى.

(٦) رب بعضه عند قوله (وقل جمعة) ولجاء خلاف، ثم قال (وكذا محذوف)، ح. (ص ٣٧٧، ٣٧٥)، (بغدي) (١٠١/٢)، (بغدي) (٣٨٦).

(٧) نظر جليلي. ح. في حاشية بغدي على الشرح (بغدي) (١٠١/٢)، (الدرج) (١٠١/٢)، ح. (بغدي) (١٣٦/٢)، (بغدي) (١٠٣/٢).

واجب: بأنه فمهم بالمرس، والمقصود من اوضح المهم، المصبي أو الإجماع، لميز بالمرس، فإن سمعت حل على المعين كما سيأتي، (وقال لإمام) الرري: هو (المتبع بين النقيضين فقط)، كوجود الشيء وتماثله، إذ لو جاز وضع لفظهما م يفد سماعه غير التردد بينهما، وهو حاصل في العقل، وأجيب: بأنه قد يغفل عنها فيستعصرهما سماعه، ثم يبحث عن المراد مبهما.

طائفة قوله (المقصود) هو صفة (فهم) لا (للمررد) بقية خواب بعده بما قاله

لَا تَنْزِيلَ عَنْ الشَّافِعِيِّ وَالْقَاضِي وَالْمُعْتَزَلَةِ: حَقِيقَةٌ، رَدُّ الشَّافِعِيِّ: وَطَاهِرٌ  
فِيهَا عِدَّةُ التَّجَرُّدِ عَنْ الْقَرَائِنِ،

الْقَرَائِنُ (وعن الشافعي والقاضي) أبي بكر لافلاب (والمعتزلة) \* هو (حقيقة)، معرًا  
بوصفه نكلٍ منها، (رأى الشافعي: وطاهر فيها عبد التجرد عن  
القرائن) الميمنة لأحدهما، كالمصحوب بالقرائن الممتمة لها،

نقله فوه<sup>(١)</sup>، (وعن الشافعي والقاضي<sup>٢</sup> والمعتزلة) عتر راع<sup>٣</sup>، إشارة إلى أن  
نقول بأن ذلك حقيقة عبد هؤلاء عبر مجرم به عنه، وهو كدث في حق  
الشافعي<sup>(٤)</sup> والمعتزلة، فقد اختلف النقل عنها، في أنه حقيقة أو<sup>(٥)</sup> عتر، والمراد  
هنا بالمعتزلة: أبو علي الجليلي ومن تبعه<sup>(٥)</sup>.

(عازًا)، لأنه لم يوضع هي مع، وإنما وصح لكل منها من غير مطر إلى آخر،  
بأن تعدد الواضع، أو وضع الواحد نسيانًا للأول.

المالكية بل هو عذر أو حقيقة، من حيث اشتباهه عن المعين<sup>(١)</sup>، ولا في إطلاقه عن  
المجموع عن خلاف فيه، بل هو كذلك، ولا في إطلاقه من متكلمين.

قوله (أو وضع الواحد) أي أو تعدد وضع لوحد قوله (نسيانًا للأول)  
تقييده<sup>(٢)</sup> بذلك قاصر، إذ مثله قصد<sup>(٣)</sup> الإيهام، لأنه من مقاصد العلماء، ثم  
رأيت السعد التفتازاني ذكر في تلويحه نحوه فقال: ويكون من الله اختيار، أو  
من غيره غفلة، أو قصد إيهام<sup>(٤)</sup>.

(١) نسخة: [٢٥ س]

(٢) اضطررت انصرف عن القاضي - فلا في هذه المسألة - منهم من نقل عنه انصرف بفتح حاء -  
ومهم من نقل عنه انقول بحقيقته، ومهم من نقل عنه انقول به عبد الغريب، ومهم من  
نقل عنه انقول بسلوكه، ولأدب إلى انقول بغيره عبد الغريب كما في كتابه بغير  
هذا ما يذكر، يشع عتر حقه الله - بغير أبي لافلاب في انقول بغيره (ص ٤٢٧-٤٢٨)  
النجيب، (١) ٢٣ ٢٣، (٢) ٢٣ ٢٣، (٣) ٢٣ ٢٣، (٤) ٢٣ ٢٣، (٥) ٢٣ ٢٣  
(١) الأحكام بالأمري ٢٣ ٢٣، (٢) ٢٣ ٢٣، (٣) ٢٣ ٢٣، (٤) ٢٣ ٢٣، (٥) ٢٣ ٢٣

(٣) نقله عن شافعي الأندلس في أحكامه<sup>(١)</sup>، (٢) ٢٣ ٢٣، (٣) ٢٣ ٢٣، (٤) ٢٣ ٢٣، (٥) ٢٣ ٢٣  
نقله عن شافعي الأندلس في أحكامه<sup>(١)</sup>، (٢) ٢٣ ٢٣، (٣) ٢٣ ٢٣، (٤) ٢٣ ٢٣، (٥) ٢٣ ٢٣

(٤) كالمقامي عبد حقه - بغيره عن أبي علي الجليلي عبد الغريب، أبو حسن مصري في  
المقصد (١) ٢٣ ٢٣، (٢) ٢٣ ٢٣، (٣) ٢٣ ٢٣، (٤) ٢٣ ٢٣، (٥) ٢٣ ٢٣  
نقله عن شافعي الأندلس في أحكامه<sup>(١)</sup>، (٢) ٢٣ ٢٣، (٣) ٢٣ ٢٣، (٤) ٢٣ ٢٣، (٥) ٢٣ ٢٣

(١) في الأصل (المعين)، ومهم من مهم، وحقه وعطارة (٢٣٨٦/١) حيث نقل كلام الشيخ  
وكتبه كنه

(٢) وردت لأصل فاعله بغيره (١) ٢٣ ٢٣، (٢) ٢٣ ٢٣، (٣) ٢٣ ٢٣، (٤) ٢٣ ٢٣، (٥) ٢٣ ٢٣

(٣) في الأصل (١) ٢٣ ٢٣، (٢) ٢٣ ٢٣، (٣) ٢٣ ٢٣، (٤) ٢٣ ٢٣، (٥) ٢٣ ٢٣

(٤) نظر السويدي (١) ٢٣ ٢٣، (٢) ٢٣ ٢٣، (٣) ٢٣ ٢٣، (٤) ٢٣ ٢٣، (٥) ٢٣ ٢٣

بأن **يُجْمَلُ عَلَيْهِمَا** . وعن القاضي : **يُجْمَلُ** ، ولكن **يُجْمَلُ عَلَيْهِمَا احتياطًا** ،

الشيخ (فيحمل عليهما) ، نظيره فيها ، (وعن القاضي) هو عبد الحزاد عن العرائس  
معنة والمعنة (يجمع) أي غير متصح المراد منه (ولكن يحمل عليهما احتياطًا)

ثالثة قوله (فيحمل عليهما) فيه غور ، لأنه إذا كان ظاهرهما فيها بصرف إليها ، فالمراد  
بحمله عليهما انصرافهما عما<sup>(١١)</sup> ، وتسمية الشافعي له ظاهرهما فيها ظاهرة في أنه  
عنده عام ، وهو ما قاله القاضي عبد الدين ، قال : «والعام عنده قسبان» قسم  
متفرق الحقيقة ، وقسم مختلفها<sup>(١٢)</sup> ، وحالهما ينصف في شرح المحتصر فقال : «هو  
عنده كالعام ، وليس عما ، لأن العام عبر بمختلف الحقيقة ، وهذا محتتمها<sup>(١٣)</sup> ولا  
يخفى أنه لا خلاف بينهما ، لأن العبد / بين أن أحد قسميه مختلف الحقيقة ، فلا  
يصره<sup>(١٤)</sup> تسميته عاما ، ولا يؤثر فيها أن العام في الأصل غير مختلف الحقيقة .

قوله : (وعن القاضي يجمع) ، ولكن يحمل عليهما احتياطًا) كذا نقله عنه  
الإمام الرازي<sup>(١٥)</sup> ، لكن للذي في تقريره<sup>(١٦)</sup> لا يجوز حمله عليهما ، ولا على  
أحدهما إلا بقرينة ، ويبعد أن يقال هذا مقيد [لذلك]<sup>(١٧)</sup> .

للن : **وَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ وَالْعَرَالِي : يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ ، لَا أَنَّهُ لُغَةٌ ، وَقِيلَ : يَجُوزُ  
فِي النَّهْيِ لَا الْإِثْبَاتِ .**

الشيخ (وقال أبو الحسين) لصدي<sup>(١)</sup> ، (والعوالي<sup>(٢)</sup> : يصح أن يراد) به ما ذكر من  
معنييه عقلاً ، (لا أنه) : أي ما يراد من معنييه (لغة) ، لا حقيقة ولا مجاز ،  
لمحاذرة لصحة السابق<sup>(٣)</sup> ، إذ فحش ما يستعمل في كل معنييه مفرداً فقط ، وعن  
هذا ينبغي التماس وجهه . (وقيل ، يجوز) لغة أن يراد به التماس (في  
النهي ، لا في الإثبات) فنحو : لا عين هندي ، يجوز أن يراد به الباصرة  
ولهذه مثلاً ، بخلاف عيني عن ، فلا يجوز أن يراد به لا معنى ، حد ،  
وزيادة النفي على الإثبات معهودة ، كما في عموم النكرة المفية دون المثبتة ، وفي  
نسخة مدل (يجوز) ، «يصح» . . .

للجنة [قوله : (وقيل يجوز لغة أن يراد به المعنيان)<sup>(٣)</sup> أي يجوز ذلك مجازاً على  
الراجح ، والمراد بالنفي ما يشمل النهي ، وبالإثبات ما يشمل الأمر]<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر قوله في كتابه المتقدمة (١٨/١)

(٢) انظر قوله في كتابه المستفصل (١١٧/٢) .

(٣) قال الركني : «وهو ظاهر كلام الحقيقة» وإليه ذهب صاحب إنباءه بنوعه ، ووجه عنه  
واختياره ابن الهيثم في تحريه ، لكن قال باللفظ حقيقة لا عذر ، انظر ج ٢ ص ١٣١

المستفصل (١٢٧١) ، وفيه زيادة انظر عباس (١٧٤٩/٢) ، انظر في نسخة (١٧٦١) ، ص ٢٦٦ ،

المستفصل (٢٣٥)

(٤) ما من مفسر من ذهب في تفسيره إلى نسخة الأصل من قوله : «عن القاضي» ، وما  
مصحح هذه نسخة من هذا المفسر وسائر ، والمثبت عند تفسيره من أن «نسخة»  
في ابن عباس من نسخة

(١) في «اب» . [إليه]

(٢) انظر السادي (١٠٤/٢) ، المطبعة (٢٨٧/١) .

(٣) انظر اشرح المصنف (١١٢/٢)

(٤) انظر في كتابه (١٣٦/٣)

(٥) في «اب» : «ج» [انصراف]

(٦) انظر المصنف (٢٧٤-٢٧٥) ، وكذا نقله عنه الشافعي ، انظر «الإنباه» (٢٦٣/١)

(٧) ، أن الأمدى فقتل عنه أن من باب العموم لا الاحتياط ، انظر «الإحكام» (٢٤٥/٢) .

(٨) انظر «تفسير» ، الإرشاد للأب (ص ٤٢٧) ، انظر المصنف (٢١ من ص ٦٢١)

(٩) في الأصل (مدار) ، وثبت من «اب» : «ج» ، وانظر (٣٨٨) ، حيث نقل كلام الشيخ  
ر ك ب ك الله



وهو أنسب، والخلاف فيما إذا أمكن الجمع بين المعنيين، كما في الأمثلة المذكورة، فإن متع كما في استعمال صيغة «افعل» في طلب الفعل والتهديد عليه - عن ماسياقي - مرحوخ أنها مشتركة بينهما، فلا يصح قطعاً، ولظهور ذلك سكت المصنف عن التنبيه عليه.

ملأه قوله: (وهو أنسب) أي يكلامه لبدن قوله: (على ماسياقي) في أوائل بحث الأمر<sup>(١)</sup>

## [اِخْتَلَفَ فِي جَمْعِ الْمَشْرَكِ بِاعْتِبَارِ مَعْنِيهِ]

لِللُّغَةِ وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ جَمْعَهُ بِاعْتِبَارِ مَعْنِيهِ، . . . . .

الشيخ (والأكثر) من لسانه (على أن جمعه باعتبار معنييه)، كقولك: عدى عبود. وتريد مثلاً: ماضين وحاربه، أو ماضرة وحاربه ودهت.

ملأه قوله: (أن جمعه باعتبار معنييه) <sup>(١)</sup> إلخ. لا ينبغي أن أشي كجمع<sup>(٢)</sup>، وأشد نقوله (تريد مثلاً) نج. بل أنه لا فرق في أفراد الجمع<sup>(٣)</sup> بين كوسها (أفراداً لمعاني<sup>(٤)</sup>)، وكوب أفراد معني، أم جمعه باعتبار أفراد معني واحد، فلا خلاف

فه

(١) انظر «الإحكام» للأملاني (٢/٢٢٢)، «شرح المصنف» (٢/١١١، ١١٣)، «رفع صاحب» (٣/١٣٥، ١٣٩)، «سحر» (٣/١٣١)، وما بعده، «التبسيط» (١/٣١٨)، «مبحث» (١/١٦٩-١٧٠)، «القياس» (٢/٢١٧)

(٢) في الأصل: رمانه (كجمع أو داخل منه على قول)، والمثل دون لزيادة من «ب» مع (٣) نسخة «ب» [٨٢ ع]

(٤) في الأصل: (أفراد المعاني)، والمثل من «ب» مع

( ) انظر رص ٧٧ وما بعدها

لِللَّغَةِ إِنَّ سَاعَ مَبْنِي عَلَيْهِ ، وَفِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ الْخِلَافُ ، خِلَافًا لِلْقَاضِي .

(إن ساع) ذلك الجمع ، وهو ما رجحه ابن مالك ، وخالفه أبو حيان ، (مبني عليه) في صحة إطلاقه على معنييه . كما أنَّ المنع مبني على المنع ، والأقل على أنَّه لا يبنى عليه فيها فقط ، بل يأتي على المنع أيضًا ، لأنَّ الجمع في قوة تكرير المفردات بالمعطف ، فكأنَّه استعمل كل مفرد في معنى .

البيان قوله : (مبني عليه) أي على جواز إطلاق المشترك ، الذي هو مفرد ذلك الجمع على معنييه ، وقضية كلام الشارح عود الضمير في (عليه) للمشارك المفرد ، وهو صحيح أيضًا . قوله : (كما أنَّ المنع) أي من جمعه باعتبار معنييه ، (مبني على<sup>(١)</sup> المنع) من إطلاق المفرد على معنييه ، فأفاد قوله : (مبني عليه) : الخلاف في بناء جمع المشترك باعتبار معنييه على ما ذكر ، والخلاف في جواز جمعه أيضًا ، لبناء<sup>(٢)</sup> المنع على المنع ، المستفاد من بناء جواز الجمع باعتبار معنييه ، على جواز إطلاق المفرد عليها ، وأفاد .

(١) في «ب» زيادة (أن) : «(أنَّ المنع)» .

(٢) في «ب» ، «ج» [كتاب] . وورد في الباب (٣٩٧/١) مثل نسخة الأصل .

ولو لم يقل المصنف : (إن ساع) المريد على (إن) - ابن الحاجب وغيره -<sup>(١)</sup> كان المعنى : أنَّ الجمع مبني على المفرد ، صحة ومتى ، وقيل : لا ، بل يصح مطلقًا ، فمؤدَّى العبارتين واحد ، والزيادة أصرح في التنبيه على الخلاف ، (وفي الحقيقة والمجاز) هل يصح أن يراد معًا باللفظ الواحد؟ كما في قولك : رأيت الأسد ، وثريد الحيوان المفترس ، والرجل الشجاع ، (الخلاف) في المشترك ، (خلافًا للقاضي) أبي بكر الباقلائي ، في قطعه بعدم صحة ذلك ، ..... .

البيان قوله : (إن ساع) الخلاف الثاني ، كما أفاده البناء المذكور لكنَّه [أصرح]<sup>(٢)</sup> منه في التنبيه عليه كما ذكره الشارح . قوله : (فيها) : أي في صحة إطلاقه .

(١) انظر (شرح المعنى) (١١٦/٢) ، «رفع الحاجب» (١٣٥/٣) ، «نهاية السؤل» (٢٦٢/١) .

(٢) في الأصل (صرح) ، «والتب من «ب» ، «ج» ، «والثاني» (٢٩٧/١) .

قال: لما فيه من الجمع بين متافين، حيث أريد باللفظ الموضوع له: أي أولاً، وغير الموضوع له ممّا. وأجيب: بأنه لا تنافي بين هذين. وعلى الصّحّة يكون مجازاً أو حقيقة، ومجازاً باعتبارين على قياس ما تقدّم عن الشافعي وغيره، ويحمل عليها، إن قامت قرينة على إرادة المجاز مع الحقيقة، ..... .

الملاحظة قوله: (المزيد) بالنّصب [نعتاً] <sup>(١)</sup> لمقول <sup>(٢)</sup> (يقول)، لأنّه في محلّ نصب به. قوله: (خلاقاً للقاضي) إلخ، كذا نقله عنه المصنّف <sup>(٣)</sup>، ورواه الزركشي <sup>(٤)</sup> فيه، (وقال) <sup>(٥)</sup>: «لم يمنع القاضي استعماله في حقيقته، ومجازه، وإن منع حله عليها بلا قرينة، فاختلطت مسألة الاستعمال بمسألة الحمل، قال: وحمل الخلاف- كما فرضه ابن السمعاني <sup>(٦)</sup> (٧) - : إذا ساءل المجاز الحقيقة لشهرته، وإلا امتنع <sup>(٨)</sup> / الحمل قطعاً <sup>(٩)</sup> ..... .

[ع/٥٧]

(١) في الأصل (نعت)، والمثبت من «ب»، «ج».

(٢) في «ج»: [لمقول].

(٣) نقله عنه كذلك في «رفع الحاجب» (١٤٣/٣)، وانظر رأي الباقلاني في «التفريب» (ص ٤٢٧)، «التلخيص» (٢٣٤/١)، «البرهان» (٣٤٤/١).

(٤) نقل الشيخ زكريا كلام الزركشي بالمثل. انظر كلام الزركشي في «التشيف» (٢١٨/١).

(٥) في الأصل: [قال: فلم]، والثابت من «ب»، «ج» و«المطارع» (٣٩١/١)، حيث نقل كلام الشيخ كما أبت.

(٦) هو العلامة منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي، أبو المطرّ بن السمعاني الحنفي ثمّ الشافعي ولد سنة ٤٢٦ هـ، بعد من كبار الشافعية، كان ورعاً زاهداً، وله تصانيف حسنة منها القواطع في أصول الفقه، البرهان في الخلاف، منهاج أهل السنّة وغيرها. توفي بمصر سنة ٤٨٩ هـ. انظر ترجمته في: «طبقات السبكي» (٣٣٥/٥)، «مطراعات الذهب» (٢٩٤/٥).

(٧) انظر قول السمعاني في «قواطع الأدلّة» (٢٧٩/١).

(٨) في «ب»: (لا تمتنع).

(٩) إلى هنا انتهى كلام الزركشي. انظر «التشيف» (٢١٨/١).

كما حل الشافعي الملامسة في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَسْمَعْ أَلْسِنَةً﴾ <sup>(١)</sup> على الجنس باليد والوطء.

الملاحظة وما قاله من اختلاف المسائلين فيها مَرّ يلزمه فيها قاله آخرًا لأنّ الكلام في الاستعمال لا في الحمل <sup>(٢)</sup>. قوله <sup>(٣)</sup>: (كما) <sup>(٤)</sup> حل <sup>(٥)</sup> الشافعي الملامسة في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَسْمَعْ أَلْسِنَةً﴾ على الجنس باليد والوطء <sup>(٦)</sup>: أي على الجنس باليد حقيقة وعلى الوطء مجازاً <sup>(٧)</sup>. وكذا حل <sup>(٨)</sup> الصلاة في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ <sup>(٩)</sup> على الصلاة لقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَقْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾، وعلى مواضعها بقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ <sup>(١٠)</sup>.

(١) سورة النساء: (٤٣).

(٢) انظر «الفهاء» (٢١٩/٢) فهو قريب من كلام الشيخ زكريا.

(٣) قوله «ساقطة من «ج»».

(٤) نسخة «ب»: «أ/٨٣/س».

(٥) في الأصل زيادة (في): [في محل]. والمثبت دون الزيادة من «ب»، «ج» وشرح المحلّ.

(٦) انظر كلام الشافعي في «الآية» (٢٩/١)، و«أحكام القرآن» (ص ٥٧).

(٧) ملّح الشافعي وجمهور أصحابه المراد باللمس في الآية هو المصّ باليد حقيقة، والوطء مجازاً، وعند جمهور العلماء هو كتابة عن الجوارح. وبناؤه عليه: يتنفس الرّوء عند الشافعية بلمس بشرة الرجل المرأة الأجنبية مطلقاً، خلافاً للحنفية والمالكية والشافعية، إلا أنّها كان يشهوه عند المالكية والشافعية. انظر «الباب» (٢٤٣/١)، «مواهب الجليل» (٢٩٦/١)، «الروضة» للقرطبي (٧٥/١).

(٨) أي الشافعي انظر كلامه في «الآية» (٢٩/١)، و«أحكام القرآن» (ص ٩٤-٩٥).

(٩) سورة النساء: (٤٣).

(١٠) انظر «تفسير القرطبي» (١٧٧-١٧٦/٣).

وَمِنْ قَمَّ عَمَّ نَحْوُ ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ الْوَاجِبُ وَالْمُنْدُوبُ ،

﴿وَمِنْ قَمَّ﴾ أي من هنا ، وهو الصيغة الزاجحة المبني عليها الحمل عليها ، أي من أجل ذلك (عمّ نحو) : ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾<sup>(١)</sup> الواجب والمندوب) حملاً لصيغة الفعل على الحقيقة والمجاز ، من الوجوب والتدب ، بقرينة كون متعلقها كالخير ، شاملاً للواجب والمندوب ،

اللائية قوله : (عمّ نحو) : ﴿وَأَفْعَلُوا﴾ الخ ، مثله نحو : ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> فيعم الحرام والمكروه<sup>(٣)</sup> ،

(١) سورة الحج : (٧٧) ،  
(٢) سورة محمد : (٣٣) ،  
(٣) انظر بيان لعمدة الخلاف في جواز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، وتوزيع الفروع على الأصول ، للإمام نجاشي (ص ٦٨) ، «البحر» (٢/ ١٤٤-١٤٥) ، «الغيث» (١/ ١٧١) ، «الغياض» (٢/ ٢٢٠) ،

(١) انظر بيان لعمدة الخلاف في جواز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، وتوزيع الفروع على الأصول ، للإمام نجاشي (ص ٦٨) ، «البحر» (٢/ ١٤٤-١٤٥) ، «الغيث» (١/ ١٧١) ، «الغياض» (٢/ ٢٢٠) ،

لِلَّاحِقِ خِلَافًا لِمَنْ خَصَّهُ بِالْوَاجِبِ ، وَمَنْ قَالَ لِلْقَدْرِ الْمُشْتَرِكِ ، وَكَذَا الْمَجَازَانِ .

﴿خِلَافًا لِمَنْ خَصَّهُ بِالْوَاجِبِ﴾<sup>(١)</sup> ، بناء على أنه لا يراد المجاز مع الحقيقة ، (ومن قال) هو (للقدر المشترك)<sup>(٢)</sup> ، بين الواجب والمندوب ، أي مطلوب الفعل ، بناء على القول الآتي : إن الصيغة حقيقة في القدر المشترك - بين الوجوب والتدب - أي طلب الفعل ، (وكذا المجازان)<sup>(٣)</sup> ، هل يصح أن يراداً معاً باللفظ الواحد؟ كقولك مثلاً : والله لا أشتري ، وتريد السوم والشراء بالوكيل ، فيه الخلاف في المشترك ، وعلى الصيغة الزاجحة ، يحمل عليها إن قامت قرينة على إرادتها أو تساويها في الاستعمال ، ولا قرينة تبين أحدهما ، وإطلاق الحقيقة والمجاز على المعنى - كما هنا - مجازي ، من إطلاق اسم الدال على المدلول .

اللائية قوله : (هنا) وفيها قبله (هل يصح أن يراداً معاً باللفظ الواحد)<sup>(٤)</sup> أي [أو]<sup>(٥)</sup> أن يجمع باعتبارهما ، [قوله]<sup>(٦)</sup> : (فيه الخلاف في المشترك) فيه إشارة إلى أن قطع القاضي السابق<sup>(٨)</sup> ، لا يأتي هنا ، لاتنفاه عنه .

(١) انظر «الطريق» (١/ ١٣٩) .

(٢) انظر «شرح التركيب المنير» (٨/ ٣ - ٩) .

(٣) انظر «التشيف» (١/ ٢١٩) .

(٤) في «ب» : (يراد) ، وهو خطأ .

(٥) انظر «شرح تطبيق الفصول» (ص ١١٤) ، «التشيف» (١/ ٢١٩) ، «الغيث» (١/ ١٧٠) ، «الغياض» (٢/ ٢٢١) .

(٦) في الأصل (وراد) ، بدل (أو) ، والكتب من «ب» ، «ج» .

(٧) (قوله) ساقطة من «ب» .

(٨) انظر (ص ١٢٨) .



الملائمة قوله : (وعلى الصفة الراجعة) : أي ويتفرع عليها أنه<sup>(١)</sup> يحمل اللفظ الواحد على المجازين .

واعلم أنه [قد اشتمل]<sup>(٢)</sup> كلامه في المسألة السابقة<sup>(٣)</sup> على الوضع ، وفي هذه<sup>(٤)</sup> على الاستعمال والحمل ، والفرق [بينها]<sup>(٥)</sup> : أن الوضع : يجعل اللفظ دليلاً على المعنى كما مر<sup>(٦)</sup> ، وهو من صفات الواضع<sup>(٧)</sup> ، والاستعمال : إطلاق اللفظ وإرادة المعنى ، وهو من صفات المتكلم ، والحمل : اعتقاد السامع مراد المتكلم ، أو ما اشتمل على مراده ، وهو من صفات السامع<sup>(٨)</sup> .



(١) في «ب» : [أن] بدل [أنه] .

(٢) زيادة من «ب» ، «ج» .

(٣) هي قول المصنف (ابن السكي) : المشترك واقع . (١/٦١٥) .

(٤) هي مسألة المشترك يصح ... انظر (ص/٦١٩) .

(٥) في الأصل [بينهما] ، والمثبت من «ب» ، «ج» .

(٦) انظر (ص/٥٤٦) .

(٧) نسخة «ج» : [ع/٢٥] .

(٨) هذا التفريق الذي ذكره الشيخ زكريا بين الوضع والاستعمال والحمل - هو للقرافي ، وذكره الاستوئي كذلك . انظر «شرح تفهيم الفصول» (ص/٢٠) ، و«نهاية السؤل» (١/٢٦٥) .